

علم الكلام وسمي علم اصول الدين وعلم يتعلق به اثبات العقائد الدينية
بالدليل ودفع الشبه عنها وقيل هو علم يقتدر فيه على اثبات العقائد
وصفاته والاحكام التي اتى بها النبي والمراد بالعقائد ما قصد به
الى سلام فخرج الفلسفة الالهية والطبيعية شهاب العلوم

وعلم الكلام اي اصول الدين وسمي بذلك لان المباحث فيه اقوى مما يجري فيه من
معرفة العقائد الدينية عن ادلتها الاحكام الشرعية ومسئلته كل علم
ثابت به والغرض منه تحصيل وقوع ذات الله وصفاته مطلقا
قال قلت ... الكون ذات الله وصفاته هذا العلم وقوع كل علم مسلم
الشيخ في ذاته كمثل البسيطة اما بان نفعه او بيان نفعه لانه من اول النظر ثابت
وذات الله وجود الوجود ووصف غير بين نفعه لانه من اول النظر ثابت
ايجابا وغير بين علم آخر لان مسائل العلوم الدينية يتعلق فيها بالكلام
خصوصا لان ثبات وجود الصانع ووجوب بالعالم كالحوس ولا ثبات
وحدته بالبراهين نظائر وتعدادا اي ان هذا العلم من اعلى العلوم
موضوعا واثنائها اصولا وفروعا قلت ان المبين بالدليل هنا
وجود الذات بالوجوب المطلق فيكون الموضوع ذاته على الذات وصح
من احوال الذات والبحث عن احوال عامة لموضوع العلم يكون هذا العلم
فالبحث في الذات موضوعا للكلام شرح صحائف

العالم العارف

شرح الكافية للشيخ رضي الدين

للامام الفاضل ابراهيم ابن جعفر

المستر ابادي رحمة الله عليه

ملك بيت المال

الجزء الاول

النحو في اللغة قصد الشيء ومرتبته وفي الاصطلاح ما يتألف عليه كلام العرب
من الفاعل
موضوع كل علم ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية والمراد بالبحث عن
عوارضه الذاتية جعلها على وجه موضوع العلم كقولنا في النحو الكلمة اما معرب
او مبني او على انواعه كقولنا الحرف كلها مبنية او على اعراض الذاتية
كقولنا العرب اما بالنظر او تقديرا او على انواع اعراض الذاتية كقولنا
العرب اللفظي اما مرفوع او منصوب او مجرور او مجزوم

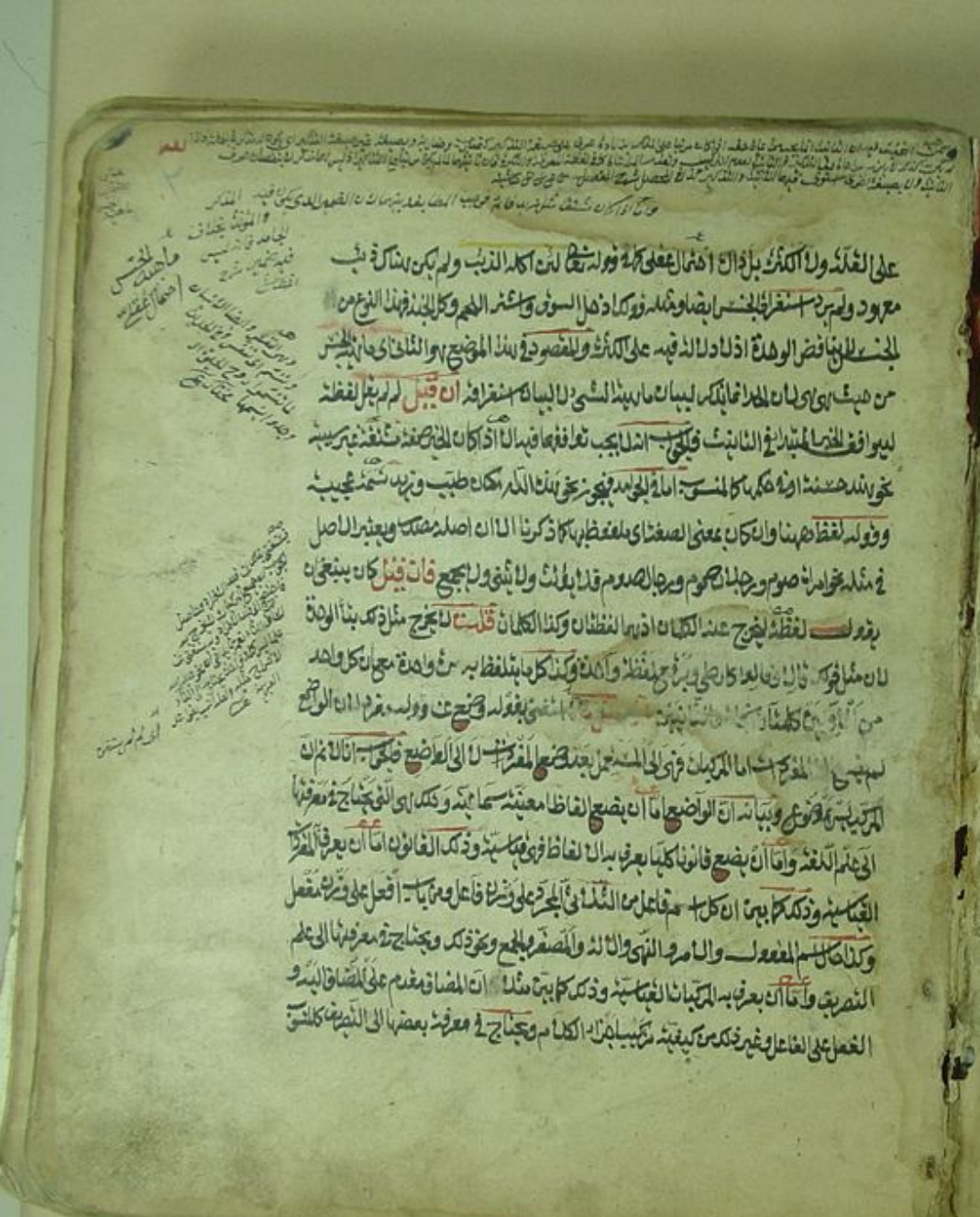
الغرض الباعث للفاعل على الفعل ان كان امرا دنيويا فغرض دنيوي وان كان
علم او حال وان كان اصطلاحا فاصطلاحي مصلحة ترتب
على الفعل فان كانت المصلحة مقصودة للمتكلم فغرض

قال الشيخ في الايضاح الاقتضاء بالكف في علم الكلام معرفة علماء اهل السنة
بالله تعالى بالتدليل واما الاقتضاء مع قرينة فهو بالادلة العقلية وعقلية يجب
تعلمها من مخالطة المبتدع مع عدم التمكن من افعال المبتدعة وردادتهم
الرد على الثاني شرط العلم به

العلم الفاعل خالف
بالذات ومختلفان بالاعتبار
عقيدة صحيح هذا

المسئلة هاهنا حق لاثبات المحمول للموضوع موصل
واعلم ان ترتب على
الفعل مغاير للفعل ترتب الاثر على المؤثر فذلك الاثر
الفعل وغيره انه ينتهجه لذلك
ونهايته ومنتهى ينتهي اليه يسمى غاية
بالذات والفعل وبالاعتبار
ان كان الفعل يسمى بذلك الاثر
بالفاعل على الفعل
على غاية الفعل

على جزء معناه ولا يدل جزء لفظه على جزء معناه وما كذلك واللفظ المركب الذي يدل جزء لفظه على جزء معناه
اللفظ المفرد لفظ لا يدل جزؤه على جزء معناه وما كذلك واللفظ المركب الذي يدل جزء لفظه على جزء معناه
والمشهور في اصطلاح اهل المنطق جعل المفرد والمركب صفة اللفظ فيقال اللفظ المفرد واللفظ
المركب ولا ينبغي ان يخفى عليك ورود الفاضل الواجب استعمال المشهور في مثله فيه لان الامر
ليس الى الناظم ولقائل ان يقول الى اي شيء يرجع المعنى المفرد المعنى المذكور التركيب فيه لانه جميع الافعال اذا خرج
عن دلالة الكلمة ولو قال الكلمة لفظ مفرد لكفى عما سلم من هذا ويرد عليه ايضا انه اعتراض بان المركب
ليست دلالته على معناه بجزئه بقوله لفظ عن نحو الخط والعقد والنصبة والاشارة فانها بما دلت
بالوضع على معنى مفرد وليت بكلمة ويجوز ان يختار الجنس ايضا اذا كان افضى الى الفصل بها
وهو ههنا كذلك لان المقصود من المعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون واحترز بقوله لوضع عن لفظ دال
على معنى مفرد بالطبع لا بالوضع كالدال على السعال ونحوه لعرف وحرف المعاني وغيرها
لانه لا يفضي معنى يكون المتكلم به
كلهم ونحو من الايذاء كذا قرر الكلام على هذا الاحترز بقوله مفرد عن لفظ وضع للمعنى المركب
عبد الله وغلام زيد غير علما فان قيل ان الدال في لفظ الكلمة للوحدة لان كلمة وكلا كثرة وهو
واللام فيه للجنس فيتناقضان لدلالة الجنس على الكثرة المنافية للوحدة قلت ان اللام ههنا
ليس للجنس ولا للعهد كما يجيء في باب المعرفة ولئن سلمنا ذلك قلنا ان الجنس على تقدير ان الله تعالى
استغراق الجنس وهو الذي يحسن به لفظ كل كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا اي كل
انسان والا يجب الاستثناء لانه عند جمهور النحاة يخرج ما قبله لا يجيء نحو له تحت المنتهى عنه
وهذا الاستغراق يعتبر لكثرة فيناقض الوحدة والثاني ما هيئة الجنس من غير دلالة لفظ على



على الغلة ولا الكثرة بل ذات اشتمال معنى كلية نحو لا تشتر الذئب ولبن لانه اكله الذئب ولبن لبنا كثيرا في ثوب
معهود ولبن مستغرق الجنس ايضا ونحو له تحت السوط واشتر اللحم وكل الخبز فهذا النوع من
الجنس للتناقض الوحدة اذ دلالته على الكثرة والمقصود في هذا الموضع هو الثاني اعني ما هيئة الجنس
من هيئة اي لبان المعاني كقولك لبيان ما يبتدأ المشي دلالة استغراقه ان قيل لم لم يقل لفظة
ليوافق المخبر عنه المبتدأ في التانيث فليكن يجب ان لا يجب توافقهما قلت اذا كان المخبر صفة تغلب غير صفة
نحو الله حسنة او حكما كالمنسوب الى الجامد فيجوز نحو الله اكبر طيب وزيد شتم عجيب
وقوله لفظ ههنا وان كان بمعنى الصفة اي ملفوظ بها كما ذكرنا الا ان اصله مصدر ويعتبر الاصل
في مثله نحو امرأة صوم ورجال صوم وامرأة صوم قد يقال ولا يثنى ولا يجمع فان قيل كان ينبغي ان
يقول لفظة ليخرج عنه الكلمان اذ هما لفظتان وكذا الكلمان قلت لا يخرج مثل ذلك بناء الوحدة
لان مثل قوله قال ان الفاعل كلي ويراد به لفظ واحد وكذا كل ما يتلفظ به من واحدة مع ان كل واحد
من الاقوال كلمات [illegible] بقوله وضع عن قوله مفرد ان الواضع
ليس بمخبر المفرد اما المركبات فهي الى المستعمل بعد وضع المفردات لا الى الواضع فليكن ان الامر
المركب ليس بموضوع وبيانه ان الواضع اما ان يضع الفاظا معينة لمعان معينة وذلك اعني الوضع الخاص
الى علم اللغة واما ان يضع قانونا كليا يعرف به الالفاظ فيما سيوضع وذلك القانون اما ان يعرف المفرد
التركيبية وذلك كما يعرف ان كل اسم فاعل من الثلاثي المجرد على وزن فاعل وما يا اشبه افعل على وزن مفعل
وكذا كل اسم المفعول والامر والنهي والالة والمصغر والجمع وغير ذلك ويحتاج في معرفتها الى علم
التصريف واما ان يعرف به المركبات التركيبية وذلك كما يعرف مثلا ان المضاف مقدم على المضاف اليه و
الفعل على الفاعل وغير ذلك من كيفية ترتيبها في الكلام ويحتاج في معرفة بعضها الى التصريف كالتنوع

والفعل المقطع فرع معرفة بعضها الى غير ذلك من علم النحو كما ذكرنا ان قيل لم قدم الكلم على الفعل والحرف قلت لان الكلم هو المسند اليه والمسند والمسند اليه هو المحكوم به والمحكوم عليه وهما اصل الكلام والفعل والحرف فضلة فيه ولان الكلم يدل على معناه من غير احتياج الى غيره والفعل يدل على معناه بشرط الاقتران بالزمان والحرف يدل على معناه بشرط الاقتران بالكلم او الفعل فالكلم اقوى من الفعل والحرف لقوة دلالته على معناه بنفسه ولان الكلم يسند ولا يسند اليه والفعل يسند ويسند اليه والحرف لا يسند ولا يسند اليه ولان الكلم يدخل عليه الفعل والحرف والفعل يدخل عليه الحرف ولا يدخل عليه شيء ولان الكلم يدخل في الكلام بالاصالة والفعل والحرف لا يدخلان فيه الا بالتبعية ولان الكلم يستغني عن الفعل والحرف في الافادة والفعل يستغني عن الحرف في الافادة والحرف لا يستغني عن الكلم والفعل في الافادة فلما كان الكلم اقوى من الفعل والحرف قدمه عليهما في الذكر

فان قيل لم قدم الفعل على الحرف قلت لانه اقوى منه لدلالته على معناه بنفسه من غير احتياج الى غيره ولان الفعل يسند ويسند اليه والحرف لا يسند ولا يسند اليه ولان الفعل يدخل عليه الحرف والحرف لا يدخل عليه شيء ولان الفعل يدخل في الكلام بالاصالة والحرف لا يدخل فيه الا بالتبعية ولان الفعل يستغني عن الحرف في الافادة والحرف لا يستغني عن الفعل في الافادة فلما كان الفعل اقوى من الحرف قدمه عليه في الذكر

وفي هذه الكلمة المذكورة الجزء الذي سميناه معا فاك وبكلم وفعل وحرف اقول انما قدم الكلم على الفعل والحرف لخصوص الكلام من تعدد وان افضى به نحو زيد قائم والمقصود من معرفة الكلم الكلام والاصل الذي تفرع من الشرب وغيره ثم قدم الفعل على الحرف لانه وان لم يبن من الفعلين كلام كما في من العلم لكنه اصل جزئي الكلام نحو ضرب زيد بخلاف الحرف فانه لا يبنى منه من كلمة اخرى كلام

فان قيل يجب ان يكون الكلمة هذه الثلثة معانيها الواو والجمع فيكون نحو اذهبن وتخرجن كلمة لانه اسم وفعل وحرف قلت الجواب ان الكلام يلزم ما قلت لو كان هذا قسمة الشيء الى جزئياته كما تقول الحيوان اما انسان او فرس او غير ذلك وليس هذا كذلك وانما هو قسمة الشيء الى جزئياته نحو قولك الحيوان انسان وفرس وبقر وغير ذلك وليس بجزء ما يدخل تحت الكلي ويصح كون الكلي خبرا عنه نحو الانسان حيوان وقولهم الواو للجمع لا يرد به ان المعطوف والمعطوف عليه يجتمعان معنى في حالة واحدة كما يجيء في باب العطف بل المراد انهما يجتمعان في كونهما محكوما عليهما كما في جاءني زيد وعمرو او في كونهما محكوما بهما على شيء نحو زيد قائم وقاعد او في حصول مضمون نحو زيد قام وخالف او قاعد في ان اصل الحصول احداثية فقولنا الكلمة اسم وفعل وحرف لكان المعنى الكلمة احد هذه الثلثة دون الباقية بلى ان اريد الحصر مع ذلك اما على المعطوف عليه نحو الكلمة اما اسم وفعل او حرف فيكون التقسيم ما تعلق الجمع والخلو كما هو مذكور في مظانه وكذا كان ينبغي ان يذكر المصراعان مقصورين للحصر بدليل قولنا اما ان نقول انه

فان قيل انكم حكمتم على الفعل والحرف بان كل واحد منهما كلمة والكلمة اسم فيجب ان يكون كل منهما اسما قلت ان اردتم بقولكم الكلمة ان لفظ الاسم لدخول علامة الاسم وهو اللام والتنوين عليها فهو معارضة لان معنى كلمة كما ذكرنا ان الفعل كلمة من حيث المعنى وان لفظ الكلمة اسم وبذلك لا يتبين ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط وكذا ان اردتم ان معنى الكلمة اسم لانها

لفظ دال على معنى بقرد وكل لفظ هكذا اسم لانه يصح الاخبار عنه ولو بانه دال على معنى مفرد كما تقول
ضرب دال على معنى مفرد او تقول ضرب فعل ماض فتقول بذلك ايضا مغالطة لان معنى كلامك وهو
ان الفعل كلمة وكل كلمة اسم ان الفعل لفظ وضع لمعنى مفرد اذا اريد بذلك اللفظ معناه المقصود حوله
كلمة ضرب يزيد وكل لفظ هكذا اسم اذا اريد بجرد اللفظ كلمة فوكل ضرب فعل ماض وبهذا لا يتبين ان
ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط قال قيل فاذا كان نحو من وضربت فوكل من حرف وضرب
فعل ماض اسمين فكيف اخبرت عنهما بانهما الاول حرف والثاني فعل وبدل هذا الا تناقض قلت لم نرد ان
في هذا التركيب حرف وضرب فعل بل المعنى ان من اذا استعملت في المعنى الذي وضع له اولا يخبر عنه بانه كلمة
حرف وكذا ضرب فعل فوكل ضرب زيد ومثله اذا قلت مدلول الفعل لا يخبر عنه فاكل اخبرت عن
فوكل مدلول الفعل بقولك لا يخبر عنه لان المراد مدلول الفعل اذا كان تحت لفظ الفعل لا يخبر عنه و
فوكل مدلول الفعل ليس كذا وكذا فوكل الفعل لا يسند اليه اى الفعل اذا كان بلفظه نحو ضرب وقصدت
معناه المقصود حوله وكذا قولهم الجهول مطلقا لا [illegible] الذي استعمل فيه اصلا لحكم
عليه ولفظ المجهول مطلقا مشعور به ومعناه اذ هو ما لا نعرفه فغي جميع ذلك مبتدأ احدهما محكوم
عليه شيء وهو المذكور بلفظه والآخر محكوم عليه بنقيض ذلك وهو المدلق بلفظه عنه فلا يلزم
التناقض لان التناقض انما يكون اذا اتحد المحل والمقصود بهما قال لانا اما ان ندل على معنى في نفسها او لا
الثاني فحرف والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة اولا الثاني اسم والاول فعل او قد علم بذلك
كل واحد منها اقول اعلم ان اسم ضمير الكلمة والمضاف محذوف اى احكام اسم او مثله اى ان
حالها اما ما دلت لا على زمان اصلا او دلت على زمان مبتدأ محذوف والخبر اى دلالتها بينة وقد
فوكل منها اما ان يسند او لا يسند والمراد بالاسناد ان يكون ان تدل مبتدأ محذوف والخبر اى دلالتها بينة وقد
فوكل منها اما ان يسند او لا يسند والمراد بالاسناد ان يكون ان تدل مبتدأ محذوف والخبر اى دلالتها بينة وقد

المعنى الكلمة محصورة في هذه الاقسام ويستدل على الحصر بان قال هذا اللفظ الدال على معنى مفرد اعني
الكلمة اما ان يدل على معنى في نفسه او على معنى لا في نفسه الاول الحرف اعني الكلمة الدالة على معنى
في نفسها والا اول اى والكلمة الدالة على معنى في نفسها اما ان تقترن باحد الازمنة الثلثة اولا الثاني
الاسم اى الكلمة الدالة على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة والاول الفعل اى الكلمة الدالة
على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلثة فهذه اقسامه دائرة بين النفي والاثبات فيكون حاصرة
اى لا يمكن الزيادة فيها ولما انتفصان فيها بدليل الحصر حد كل واحد من الاقسام لانه ذكر فيه جنس
كل واحد وفصله كما بينا ولما ذكر من الحصر والفصل شرع في الحد قال الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد
الاسمي او فعل واسم اقول انما قدم حد الكلمة على حد الكلام مع ان المقصود الاهم من علم
النحو معرفة الاعراب الى اصالة الكلام بسبيل الافراد والتركيب لتوقف الكلام على الكلمة لتوقف المركب
على جزئه ويعني بتضمن الكلمتين تركبهما منها وكونها جزئين فيه وذكر من دلالة المركب على كل جزء من اجزائه
دلالة تضمن وبين الكلام بكونه [illegible] قائم زيد وقام زيد وبقصر كلمتين نحو زيد قائم قال
انزيد قائم او قام زيد او احدهما مقدم والاخر مؤخر وهو اما الفعل كقام زيد او الفاعل كزيد
قائم او المبتدأ والخبر كزيد قائم وقوله تضمن قصد بالحمل قال ذلك لان الكلام قد يخبر في الحال او في
الاصل بكلمة او اكثر عن اخرى على ان يكون المخبر عنه اسما ما يخبر عنه بذلك الحمل واختص به فقولنا ان يخبر احترز عن
الاضافة وعن التوابع التوابع ومعنى عاريا وقولنا في الحال كزيد قائم وزيد قام وقولنا او في
الاصل ليشمل الكلام الذي خبريته وانتصر في الطلبي نحو هل ان قائم وليتك
او لعلك قائم وكذا نحو اضرب لانه مأخوذ من ضرب بالاتفاق وقيله لتقرب بزيادة في الطلب
قيل على سائر الجمل الطلبية لخفة بكلمة الام وحذف حرف المضارعة كثر استعمال به الله



قوله كزيد قائم الخ قائم اسم فاعل من قام يقوم قياما فهو من باب ضرب يضرب ضربا والغائب ليضرب ضربا للمتكلم لاضربن وللمخاطب لتضربن وللمخاطبة لتضربين وقولنا
بكلمة كزيد قائم وقولنا او كتابة ليعم نحو زيد قائم وزيد قام ابوه فكان على المصنف ان يقول
كلمتان او اكثر وليس له ان يقول كلمة لان اصلة للغير الافراد لانه دليل عليه ويجيء فيه قريبا ان شاء الله تعالى
وقولنا على ان يكون للخبر عندهم احتمل ان يكون الفعل خبرا ايضا من كل واحد من المنصوبات
في نحو ضرب زيد اما ان يكون يوم الجمعة ضربه وضرب زيد اما ان يكون يوم الجمعة ضربه فان المرفوع في الموضعين
اخص بالفعل وايهم بالذكر من المنصوبات كما يجيء في باب المفعول وكان على المصنف ان يقول باسناد الاول
المضموم ما تركيبه لانه يخرج بالاصل الاسناد للمفعول والصفة المشبهة والظرف
فانها مع اسنادها اليه ليست بكلام واما نحو اقائم الزيدان فلكونه بمنزلة الفعل ويجيء كما في الاشباه والنظائر
ويخرج بقوله المضموم ما تركيبه لانه الاسناد الذي خبر المبتدا في الحال وفي الاصل وفي الصفة والحال
والمضاف اليه اذا كانت كلها جملا والاسناد الذي في الجملة الشرطية لانها للتوكيد
بكلمة ان والقسمية لانها فيها لا [illegible] وبكلمة القسم كلمان بخلاف
الجملة الشرطية والقسمية والفرق بين الجملة والكلام ان الجملة ما تضمن الاسناد الاصلي وان
كانت مقصودة لذاتها او لا كالجملة التي هي خبر المبتدا وسائر ما ذكر معها فيخرج المضاف اليه والفاعل
والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع المسند اليه والكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان
مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس وانما قال باسناد ولم يقل بالاخبار لانه اعم اذ يشمل
النسبة التي في الكلام الخبري والطلبي والانشائي كما ذكرنا واحترز بقوله باسناد عن بعض المركب
ما ركبت معه كالمضاف والمضاف اليه والشائع ومتبوعه وبعض المركب من الفعل والاسم نحو ضربك
ومنهم من جعل الاخير من التركيب الثنائية المكتفية بين الكلم الثلث والتي مع حرف

قيل يرد على الوصف الاخير ان الياء داخلة في المتضمن فيلزم ان يفيد ما افاده مع ما تضمنه فيما اذا تضمن الكلام من كلمتين
فنحو تكونان اضرب فيحتاج ان يقول يتضمنه كلا او بعضا من الاجزاء الثلثة وفيه بعد اما اذا جعل الياء للاستعانة متعلقة بتضمن
كان المتضمن مجموع الكلمتين والاسناد والمتضمن مجموع الكلمتين هكذ

حرف وفعل مع فعل او حرف مع حرف وذلك لان احد جزئي الكلام هو المسمى بالاسناد الذي
هو رابطة ولا بد له من طرفين مسند ومسند اليه والاسم يجب ان يكون مسندا ومسندا
اليه والفعل لكونه مسندا لا مسندا اليه والحرف لا يصلح لواحد منهما اذ التركيب المعنوي الذي يتم
به الفائدة اعني الاسم والفعل والفعل والحرف لا يعدو ستة اقسام سلمان كل الاسم مع الفعل او الحرف والفعل مع
الفعل او الحرف والحرفان فالاسم ان يكونا كلاما لكون احدهما مسندا والاخر مسندا اليه وكذا الاسم
مع الفعل لكون الفعل مسندا والاسم مسندا اليه والاسم مع الحرف لا يكون كلاما اذ لو جعلت الاسم مسندا
فلا يكون مسندا اليه ولو جعلته مسندا اليه فلا مسند واما نحو يا زيد فليس بمسند حتى الاثاني
والفعل مع الفعل او الحرف لا يكون كلاما لعدم المسند اليه واما الحرف مع الحرف فلا دلالة في واحد منهما
اليه فظهر بهذا المعنى قوله لانها اما ان يتألف الخ اسمية او فعلية والاسم والبارة قوله باسناد
كلمة اثنتان اي تركيبين كلميين بهذا الرابط او بمعنى معنى هذا الرابط قال السلم دال على معنى
في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة [illegible] لم يقتصر على ما تقدم مع قوله وذلك لم يذكر
حد كل واحد منها لانه ان يصح حد كل واحد من الاقسام او اول صنف والذي تقدم لم يكن حدا
مصرحا به والمقصود متحقق بكون المراد منه الدليل على الحصر فقوله دال اي كلمة دلت والدلالة
وضع عليه اللفظ والعقد والاشارة والتنصيص وانما اورد لفظة ما مع انها للكلمة وغيرها اعتمادا
على ما ذكره قبيل ما كون السلم احد اقسام الكلمة في قوله وهي اسم وفعل وحرف فكل اسم كلمة لان الكلمة
كلي والاسم جزئي لها وقوله في نفسه للاحتراز عما يجيء بعد هذا في الحال صفة لقوله معنى والضمير البارز في
نفسه الى المراد بها الكلمة كما ان الضمير في قوله قبلا على معنى في نفسها للكلمة وقال المصنف الضمير
في قوله دال على معنى في نفسه وقوله في غيره راجعا الى معنى وان معنى دال على معنى في نفسه اي الى

باعتبار غيره كقولهم الدار فيها كذا في نفسها اي باعتبار نفسها لا باعتبار كونها في وسط البلد او غيره ذكره وفيه ان قولهم دلالة على معنى في غيره تخصيص قولهم على معنى في نفسه فلا يقال في مقابلته قولك فيها الدار في نفسها كذا فيها الدار في غيرها كذا بل يقال الدار في نفسها ومعنى الكلام على ما اخترنا اعني جعلها نفس معنى والضمير للكلم كلمة دلت على معنى ثابت في نفسها لكن الكلمة والحرف كلمة دلت على معنى ثابت في غيرها فغير صفة للفظ وقد يكون اللفظ الذي فيه معنى الحرف مقترنا باللام والمكنى بتنوين التنكير وقد يكون [redacted] جملة كقولك زيد قام لان مضمون الجملة اذا قيام زيد مستفهم عنه وكذا النفي في ما قام زيد اذ قيام زيد منفي فالحرف موجد لمعناه في لفظ غيره اما مقترنا عليه كقولك يخ بصري او مقترنا عنه كقولك الرجل والا كقولك ان يكون معنى الحرف مضمنا ذكر اللفظ فيكون مضمنا المعنى الذي دل الحرف بعد دلالته على معناه الاصلي الا ان هذا مضمنا معنى لم يدل عليه لفظ المضمن كما كان لفظ البيت مضمنا معنى الجواب ودالا عليه بل الدال على المضمن فيما نحن فيه لفظ اقترن بالمضمن فدل [illegible] كل الرجل متضمنا معنى التعريف الذي افاده فيه اللام المقترنة به وكذا ضرب زيد في ابتدا ضرب زيد متضمنا معنى الاستفهام لان ضرب زيد مستفهم عنه وباية المستفهم عندما معنى الاستفهام وموجده فيه بدل وقد يكون معنى الحرف مدلولا عليه غير مطابقة وذلك اذا كان ذلك المعنى لازما الاضمار كدلالة اضرب ونون نضرب على معنى التصدير اللازم اضمارهما وقد يكون الحرف دالا على معنيين كل منهما كالمشكوك في الفضلة الدالة على معنى في الفعل ومعنى في الفاعل والتاء في ضربت يكون معنى الحرفان يكون معنى الاسماء الدالة على المعاني دون الاعيان وقد يكون دالة على المعنى ايضا كالهمزة في اضرب ونون نضرب وكالف ضرب في نصب المذكر فانها تفيد معنى الفاعلية بعد الافعال كم نقول له معنى من الابتداء في معنى

من ومعنى لفظ الابتداء سيوا دال ان الفرق بينهما ان لفظ الابتداء ليس بدال على مضمون لفظ اخر بل دلالته معناه الذي في نفسه مطابقة ومعنى من مضمون لفظ اخر فيضاف ذلك المضمون الى معنى ذكر اللفظ الاصلي فلهذا جاز ان يقال عن لفظ الابتداء نحو الابتداء خير من الانتهاء ولم يجز الاخبار عن من بان يقال من لابتداء الذي هو مدلول لها في لفظ اخر فكيف يخبر عن لفظ ليس معناه فيه بل في لفظ اخر غيره وانما يخبر عن الشيء باعتبار المعنى الذي في نفسه مطابقة فالحرف وحده لا معنى له اصلا اذ هو كالعلم المنصوب يجتنب الشيء ليدل على انه ذكر الشيء فائدة ما فاذا اخبر عنه ذكر الشيء يبغي غيره الدال على معنى اصلا فظهر بهذا ان المعنى الذي ذكره المصنف والفعل في نفسها والحرف في غيره ولا يصح الاعتراض على الحرف بالصفة وذلك بان يقال ان طويلا مثلا في جاءني رجل طويل موجد لمعناه اي الطول في مقترنه حتى صار الموصوف متضمنا له وذلك لان معنى طويل وطول وان دال على معنيين احدهما قائم بالذات اعني الطول قائم بزيد ومعناه الطول وصاحبه لا يجوز الطول الذي في رجل واما ذكر الموصوف فبدل [illegible] صاحبها الذي دل عليه طويل وقائم به الطول لا يلزم به الطول اما قولهم النعت دال على معنى في متبوعه فكون المتبوع معينا لذلك الذي قام به المعنى وتخصصا له وكونه اياه بلى المصكلة فوق ضرب زيد مفيد لمعنى في لفظ غير زيد اعني ضاربية زيد لكنهم اختبروا عن مثله بقولهم دل اي دال بالوضع ولم يقولوا بالوضع المطلق ليفيد ان لفظ غير معنى اذ يصح ان يقول الضرب مفيد ولا تذكر المفيد ولا يخرج بذكرك الوضع ويصح ان يعترض عليه بان قولك فان ضرب في قولك يدل على ضاربية ما لا تقع به ولا يندفع هذا الا عن اضاف اياما قال بعضهم الحرف ما لا يدل الا على معنى في غيره فان ضرب مفيد في نفسه الا في غيره وقوع ضرب وقوعه فاعلا ضاربية بخلاف من فانه لا يفيد الا معنى الابتداء في غيره وقوله غير نعته صفة بعد صفة لقوله معنى وبين معنى

قوله بالمعنى الاعم يعني الشرعي وبالمعنى المقصود من العبادة وما اشتمل عليه المقصود فالابتداع لغة حسن

قوله غير مقترن بيبان قوله هذا الفعل يدل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة اي يدل على معنى واقع في احد الازمنة الثلثة معينا بحيث يكون ذكر الزمان المعين ايضا مدلولا للفظ الدال على ذلك المعنى بوضعه له اولا فيكون اللفظ والظرف مدلولي لفظ واحد بالوضع الاصلي فيخرج عنه حد الفعل نحو الضرب والقتل والاكل والشرب ونحوها فان كل واحد من الازمنة الثلثة معينة في نفسه الا ان كل واحد من هذه الامور لا يدل على ذكر الزمان لا بد ان يدل عليه لفظ المصدر ويخرج نحو الصبوح والغبوق والسرى لان اللفظ دال على زمان كذلك ليس باحد الازمنة الثلثة اي الماضي والحال والاستقبال وكذا يخرج نحو قولك الشمس وقيام الساعة لانه وان اقترن احد الازمنة الثلثة بكل واحد منهما لا ان كل واحد منهما غير معين عند السامع لكن لا بد ان يدل اللفظ عليه وقولنا ويخرج ايضا اسما الفاعل والمفعول عندنا لما ان كانا يعملان عندهم الا بشرط الحال او الاستقبال الا ان ذلك الزمان مدلول عليها العارض لها مدلولا وضعيا وكذا يخرج اسما الافعال لان ذكر فيها بسبب الوضع الاول بل بالوضع الثاني كما يجيء وقولنا فيما مضى يخرج الفعل المضارع لانه دال على احد الازمنة الثلثة بالوضع ان قلنا انه حقيقة في الحال كما هو الظاهر او الاستقبال كما ذهب اليه البعض لان اللفظ المشترك بين معنيين حقيقة فيهما وقولنا من غير اصل الوضع يخرج احد الازمنة الثلثة فيما هو اصل الوضع له معينا وكذا يخرج اسما الافعال معينا وكذا اسم الفاعل والمفعول على السامع لانه وان كان دالا على احد الازمنة الثلثة معينا لكن لا بد ان يدل عليه بلفظ آخر وكذا يدخل الافعال الناقصة لعروض الانشاء وكون الفعل الماضي معينا في الوضع سواء كان الانشاء العارض له ايضا كذلك في غير لازم كما في بعت وشريت ولا يدخل نحو الماضي لفظ الماضي والمستقبل والحال اذا اريد به الفعل الذي مضى والفعل الآتي والفعل الحالي لان لفظ الماضي ليس موضوعا للحدث الكائن فيما مضى من الزمان بل لكل ما ضاهى الزمان او المكان نحو مضى في الارض وكذا المستقبل والحال والحال يقال الفعل الدال على معنى في نفسه مقترن بزمان معين هيئة الوزن حتى لا يرد مثل ذلك من الاصل ولا يرد ايضا

ايضا مثل الصبوح والغبوق والسرى ولا الاسم المشتق الدال بتركيبه على احد الازمنة الثلثة كما يقولون مثلا بمعنى كون الشيء في الماضي او المستقبل فان دلالته على احد الازمنة الثلثة بالحروف لا بالهيئة ومتى لم تبق هذه الدلالة مع تغير الوزن كالقيام وغير بغير والحق انه بمعنى المضي او البقاء في المكان كان او في الزمان قال تعالى كانت من الغابرين فلم يعتبروا دلالة الازمنة الثلثة اشهر بها في الماضي والمستقبل والحال والحق ان مثل هذا لا يعتمد لا يحس في الحد وكذا لفظ الاوزان وما غير ظاهر فيما ذكرنا من تغيير ولا بد من الرجوع الى الالفاظ الصريحة المشهورة في المعنى المقصود بها ان قيل ان ضمير الغائب والمتكلم المذكورة وكاف التشبيه الاسمية وكم الخبرية والحاء الشرطية والحاء الكلمتهم خارجة عن حد الكلمة بقولنا نفسه فيجب ان الضمير المذكور والحاء الموصولة وان احتاجا ضرورة الى لفظ آخر لكن لا يفيد معناهما الذي هو الشيء المبهم وجدانية ذكر اللفظ فان لفظة الذي مثلا يفيد معناه الذي هو الشيء المبهم المقترن بالصلة اذا صلة اذا احتاج الى صلتها لكشف ذكر المبهم ورفعه فانها لا تثبت ذكر المبهم في الصلة كذا ضمير الغائب [illegible] شرط فيهما من حيث الوضع انه لا بد لهما من معين مخصص فلذا عدا من المعارف وكذا اسم الكناية الا انه كثيرا ما يكتفي بقرينة غير لفظية للتخصيص واما الكاف الكلمية فمعناه المشار بخذا في الجملة فان معناه التشبيه الحاصل بلفظ آخر وكذا معنى كم كثيرا الكثرة التي هي معنى فيهما بعد ما يجاء به عند من قال بجره فيها فان معناه الغلبة التي هي بجرورها واقعة وجب الذهول بذلك عن رب وكم والكاف في الكلمية والحرفية صوتا الحرف والحرف عرضا العارض ولولا ذلك لكان الفرق بين الكافين وبين رب وكم بمجرد فنا حكمي لكن المابهة الكلمية كم يدخول علامات الاسماء عليها ولم يثبت مثلها لرب وكذا في الكافين اضطررنا الى الفرق بينهما من حيث المعنى ليسلم الحد ان واما الحاء الكلمتهم والحاء الشرط فكل واحد منهما يدل على معنى في نفسه وعلى معنى في غيره نحو ورويدا بهما ضربت واياهما تضرب اضرب

فان الاستفهام متعلق بمضمون الكلام اذ تعيين مضروب المخاطب مستفاد منه ومعنى الشرط وجود
في الشرط وانتفاء الجزاء بانتفائه دال على ذلك ايضا وليست معنى يفيد بعده فلم يحذف الاسم ويكتفى بالحرف
عنه وما قال سيبويه ان ما في الاستفهام والشرط اعني اما وان حذفا وجد ما قبل مثل هذا الاسم لكثرة استعمالهما
فكان الاصل ايهم ضربت وان ايهم تضرب تضرب اي ما تضرب فالمعنيان عارضان وقعا
وان كان الزمان كذلك سوى ما سماه الاستفهام والشرط حذوف تضرب اي ما تضرب فمن بمعنى اي الاستفهام
وكذا ما تضرب اضرب اي ان تضرب اضرب اي ان ما تضرب تجمع بين معنى الاستفهام والشرط بمعنى اي الشرطية والاستفهام
هذا ولو قلنا الموقوع ما الدال على معنى غير لم يرد عليه الاعتراض بمثلها وبالكاف وبكم قال ومن
في خاصة تدخل للاسم والفعل والحرف والتنوين والمنادى والاضافة اقول الفرق بين الحد والخاصة ان الحد
مطرد ومنعكس والخاصة مطردة غير منعكسة والمراد بالاطراد ان تضيف لفظ كل الى الحد فيحمد ويصدق والانعكاس
ان يجعل المحدود خبر كل ويكون قولنا الاسم دال على معنى في نفسه غير مقترن كلمة دال على معنى في نفسه غير
مقترن في اسم وكذا تقول في الخاصة كل دال كذا فهو اسم والمراد بالدال ما من شأنه ان يجعل كذا سواء
تفيضيه ما قالوا كل ما يدل على معنى في نفسه غير مقترن فليس باسم ولا يصح ان تقول
في الخاصة كل ما لم يدخله لام التعريف فليس باسم وقد يقال ان يجعل المبتدأ خبرا والخبر مبتدأ مع بقاء
النفي والايجاب بحالهما وهذا جائز للمتفقهة فيطرد فيضيف الحد والمحدود كليهما مع جعل المحدود موضوعا
كقولك كل اسم دال على معنى في نفسه غير مقترن وينعكس كليهما نحو كل دال على معنى في نفسه غير مقترن اسم
وقضيتي الحد تنعكس كليهما ولا تطرد كذا نحو كل ما دخله لام الاسم ولا يقال كل اسم يدخله لام قوله
دخول لام اي لام التعريف التي قيدنا بها فيما سبق في نحو الضيف والمضروب فانها لا تدخل الا على فعل
في صورة الاسم كما يجيء في المكسور بعد وبخلاف لام الابتداء ولام جواب لو وغير ذلك واما

وانما اختصت لام التعريف بالاسم لكونها موضوعة للتعيين الذات المدلول عليها مطابقة في نفس
الدال والفعل لا يدل على ذلك الا ضمنا والحرف لا يدل على غيره لا في نفسه واما قول الشاعر يعود الحنا
وبعض البخل ناطقا اي بر بالضرورة فلا يجيء مثله الا نادرا قيل لام التعريف قبلت اللام فيه للتعريف بخلاف
الفعل لما بينه ان اللام المقرونة وهو مع ذكر شاذ فيجيء ما يجيء في ضرورة الشعر واما اختصاص الجر
باللام لانهم قصدوا ان يوقعوا الاسم لاصالة في الاثر من كل ثلث وينقصوا من المضاف الذي
يوقع في غيره وأصالة ما افتقضوه ما لا يكون معمول الفعل وهو الجر واختطوه ما يكون معموله وهو الرفع
والنصب واما التنوين فاقتضى حاله اقرانه بالاسم لانه للترنم فرأى ذات اربعة اقسام احدها
للتنكير نحو صه ومه وايج وسيبويه فيرى انه يختص بالصوت واسم الفعل واما التنوين في نحو احد وابراهيم
فليس للتنكير بل لو للتمكن لان الاسم متصرف واما ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فرب
فرق بعد فانه يثبت كالتالد والعارف والمحال ومنعوته فتقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا
[illegible] لمن اذا ذكرنا في لام التعريف وتاليها للتمكن
[illegible] اختصت بالاسم واما لم يجعل اعتراف المضاف علامة لعرفه واما اخذت
علامة الاعراب كما هي غير المتمكن مع كونه معربا لمشابهة للفعل الذي اصله البناء وثالثها للتعويض عن
المضاف اليه كحينئذ ومن بكل فانما وجب ان المضاف لما لا يكون اسما وسائرها لمقابلة نون جمع المذكر
السالم جمع المؤنث السالم نحو مسلمات على الاعراف من اقوالهم ولا معنى له الا اسم واما قالوا انه تنوين
مقابلة اذ لو كان للتمكن لم تثبت في نحو قوله تعالى من غير حساب ولو كان للتنكير لم تثبت في الاعلام ولبت
عوض المضاف اليه ولا للترنم فلم يثبت الا ان يقال انه في مقابلة نون جمع المذكر لان هذا معنى
تناسب الاثر الى جعلهم نصب هذا الجمع نائبا بالحركة في جمع المذكر فالتنوين في جمع المذكر فارقهم وقام

التنوين الذي في الواحدة المعنى الجامع الاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة تمام الاسم وليس
في النون شيء من معاني الالف اللام المذكورة فكذلك التنوين الذي في جمع المؤنث السالم علامة لتمام
الاسم فقط وليس فيها بقصان شيء من تلك المعاني كتقدم قطعه عن النون ليسقطها مع اللام وفي الوقف
دون النون لان التنوين اقوى واجلد بسبب تركبها وقال الربعي وجار الله ان التنوين في نحو مسلمات
للصرف فان جمع السلامة لما كان التانيث فيه ضعيف لان التاء كالتتمة للحرف التانيث
سقطت والبافية علامة لجمع المؤنث وفيما قال نظر لان عرفنا واقفا قلنا التاء علامة تانيث لا يحذف
للتانيث ولا مشبهة لانها لا يعود الضمير اليها الا وقفا تقول هذه عرفات مباركا فيها وليكون
مباركا فيه الا ترى ان الفعل اذا اسند الى ضمير المؤنث تقول هند عرفت مباركا فيه وقال الرضي
بناء على ان التاء في قوله ولما الخ فعل ابقاء لها فانها لا يقصد عن تانيث مصدر الذي هو
مباركا فيه الا ترى ان التاء في قوله ولما الخ فعل ابقاء لها فانها لا يقصد عن تانيث مصدر الذي هو
بناء على البعض والا وفي عندي ان يقال ان التنوين للصرف والتمكن وانما يسقط في نحو مسلمات لان ذكر
ليتبعه الكسرة السقوط وتبعيل النصب وهو خلاف ما قاعليه الجمع السالم اذ الكسر فيه متبوع
لا تابع فهو فيه كالتنوين في غير المنصرف للضرورة لم يمنع هذا جمعا بين دون الجر والرفع لانها
مع العلمية حذف التنوين وابقاء الكسر فيروى بنت امرئ القيس بتنوين امرئ من اذر عات وهذا بيت
آخر دارها بطريق تاء بكسر التاء دليل التنوين وبعضهم يفتح التاء في مثله مع حذف التنوين ويروى
من اذرعات كسائر ما لا ينصرف وعلى اثبات الوجهين التنوين للصرف بدليل اطلاق وسلمى بعد التنوين
في مثله مع العلمية وقال بعضهم التنوين قد يوجد من غير الغفلة واما التنوين الترنم فهو في
الحقيقة لترك الترنم لانه انما يؤتى به ليترنم عليه ويروى بغير ترنم عنيني غيرة روى مطلق وذكر ان
الالف والياء والواو في القوافي تصلح للترنم بما فيها من المد فبعيد لحقها التنوين لمناسبتها اياها
اذا فصلت بين نحو ربك الترنم لخلو التنوين من المد وهذا التنوين يلحق الفعل ايضا والحرف يا

يا اللام فان في الكوفة معاذ اللعابين وقد جاء اصبت لغدا صابين ولم يسمع دخولها المجرور ولا يمتنع
ذكره القياس نحو غيرة في القافية وقد الحق عند بعضهم الروي المقيد فخص باسم الغالي لانه تجاوز
الحد وحده بهذا التنوين ان يكون بدلا من حرف اطلاق دال الذي على ترك الترنم فاذا دخل القافية المقيد
المخفف جاوز حده وخرج به الشعر اصناعة الترنم وعال بهذا الوجه ايضا وبهذا كونه وقائم
الاعماق خاوي المخترق فيمتنع ما قبل التنوين تشبيها بالمدغمة او بكسر الساكنين كما في حينئذ على ما يجيء
في اخر الكتاب وانما الحق بالروي المقيد تشبيها له بالمطلق وانما اقتضى كون المبني مسندا اليه باسم
لان المسند اليه يختص عنده اما على ما في الاصل كما ذكرنا وانما يختص الاسم لفظ دال على ذات مع تغير ما
والفعل لما يدل على الذات الاضافي والحرف لما يدل على معنى في غيره فقد ان العلة اقتضى التثنية والجمع
والتانيث والتصغير والنسبة والنداء بالاسم واما نحو ضربا وضربا وضربوا فالتانيث والتثنية والجمع
راجعة فيها الى الاسم وكذا التصغير في نحو قوله يا ما اميلح غزلانا شدن لنا من هولياليكن الاصال
والتسمر يعني الماشي المتبختر اي ذات التصغير المتغفة نحو يا بني فهو شيء وقوع
في غير موضعه كما ان التانيث في ضربت في غير موضعه واما نحو قوله تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا
اربعين يعني ربما يود وقول الحجاج يا اهل مكة اضربوا عنقه اي اضربوا فليس الما والجمع والثاني تثنية
اذ التثنية ضم مقدر الى مثله والفظ غير في المعنى والجمع ضم مقدر الى مثله او كثرة اللفظ غير في المعنى
واربعون واضربا بمعنى التكرير كما ذكرنا والتكرير ضم الشيء الى مثله بحكمه اياه في المعنى للتاكيد
والتقرير والغاية فيهما بعيد للتاكيد ان يذكر به بلفظه فصاعدا لكرتم اقتضى في بعض المواضع
يا ان يجري المثنى والمجموع مجراه من حيث ان التاكيد للفظي ايضا ضم شيء الى مثله في اللفظ
وان كان اياه في المعنى بضا فقوله اضربا عنقه مثل ليبك يزيد ضارع وقوله تعالى فاربعوا ليصركم بها وقوع

اللفظ في صورة المثنى وليس به واقتضى الاضافة اعني كون الشيء مضافا اليه لان المضاف اما
مخصص كغلام زيد واما متعرف كغلامك واما متعرف ومخصص معا كغلام زيد والتعرف والتخصص من خصائص اللام كما مر
في لام التعريف واما الاضافة فتخصص زيدا وعمرا الوجه ونحوه المقام وانه لم تخصص المضاف
ولم تعرفه فهي قريبة من الاضافة المحضة فلا يكون المضاف بها مثلها كالاسماء ولم يذكر المصنف ذلك في
اسم كون مضافا اليه للدليل دل عليه مثل قوله تعالى يوم يجمع الله الرسل فان اضافة الظرف الى الفاعل
وعند بعضهم من قواعد الكوفيين واعتذر عما يرد المذكور بان المضاف اليه في الحقيقة المصدر
المدلول عليه بالفعل اي يوم جمع الله قبل والدليل على ان المضاف اليه هو المصدر تعرق المضاف مع حلو
الفعل عن التعريف كما ينبئك بعد قدم زيد الخارج والبارح واما اذا قدرنا اضافة صحة هذا المثال ويجيء
مثله في كلامهم والظاهر ان المضاف اليه لفظ في نحو قدم زيد على انه الفعل وعند الكوفيين ان
اسم الحدثان وكذلك ذكره الحجاج اعني بالمضاف اليه واما من حيث المعنى فالمصدر او المضاف اليه
الزمان في الثلثة قال وهو معرب ومبني لمعنى المركب تشبيه مبني الاصل بقوله هذا ما حدثني
اسم العلم مطلقا لمعرب لانه صنف العلماء فلا يذكر الا اقسامها فكانه قال اسم العلم المعرب وهو اسم
المركب وكذا يجمع المذكور الذي يذكر هاهنا صنف اسم ولفظ المركب بطلق على شيئين على احد الجزئين
او الاخير بالنظر الى الجزء الاخير والباقي الباقي كما يقال في ضرب زيد مثلا ان زيدا مركب الى ضرب
وضرب الى زيد فعامر كيان ويطلق على المجموع فيقال ضرب زيد مركب من ضرب وزيد وهذا كما
تقول مثلا الاصطبل مختبئ وزوج الباقر ولقد لعما يعاني وجع ومراد المصنف المعنى الاول وليس
بمرضي لان المركبة اصطلاحهم عبارة عن كل واحد من ذينك اعني اجزائه فهو هم ان المعرب من
العلماء لا يكون الا مركبا من شيئين فصاعدا كخمسة عشر ونحو وبهذا كان المصنف يورد في حد ذلك

اى السبب الذى فيه سبب الاعراب يخرج بهذا الاسماء المعدودة من السبب ويجعل فى باب الفعل الساكن بتخفيف الكلمة الاسماء المعدودة بعد ان شاء الله تعالى واما ما يبنى بعد حصول الموجب للاعراب لوجود المانع منه والمانع شبهه الحرف والمضارع على ما يجئ فى باب المبنى وذكر فى المفصل والجمل اسماء الافعال والمركبات وبعض الظروف على ما يجئ فى قوله الذى لم يشبه مبنى الاصل يخرج بهذا الاسماء وانما صح لانه يلزم بالخبر ايضا لانه ناقص من الفصل بالاجنبى قال وحكمها ان يختلف آخر المعرب باختلاف العامل لفظا او تقديرا اقول بهذا الذى بعد بعد تمام حد المعرب لكن ما ذكره لا يدخله بعد الفاء حد المعرب فانه لا يختلف آخره باختلاف العوامل قال المصنف فى شرح المفصل ليس مطلق اختلاف الآخر بل الاختلاف الذى يصح لغة ومعرفة مثل هذا الاختلاف موقوفة على معرفة المعرب اولا فان حدنا المعرب بالاختلاف فان كان معرفة الاعراب موقوفة على معرفة الاختلاف توقف كل واحد منهما على صاحبه فيكون دورا بهذا ان قصد تعريف حقيقة المعرب لنتبه عند المشى للكلام فيعطيه بعد تعقل حقيقته حقه من اختلاف الآخر اما ان عنى بالاختلاف الصحيح الاعراب معرفة المعرب بل حصول الاختلاف كما هو صحيح موقوف به كما توقف تعريف جاز تعريف بذكر الاختلاف لعدم توقف معرفته اذن على معرفة المعرب ان قيل اى فرق بين المعرب والمبنى فى الحكم المذكور قال المبنى ايضا يختلف تقديرا وذكر انه اشبه الحرف فى عدم تصرف العامل نحو جاءنى هؤلاء فرأيت هؤلاء فاضرب هؤلاء فالجواب ان المعرب يختلف آخره تقديرا اى بقدر الاعراب على ما ذكرناه الاخير ولا يظهر اما للتعذر كما فى المقصور او للاستثقال كما فى المنقوص بخلاف المبنى فان الاعراب لا يقدر على آخره لانه يزيل ما به صار مبنيا نحو هؤلاء وهو كما سيبينه لحقيق بالاصل لانه آخر نحو هؤلاء واخواتها وقد يكون آخر ايضا كما فى هؤلاء نحو هذان يعالج فى قوله هؤلاء انه فى محل الرفع على ما هو مذهب سيبويه المرفوعى بخلاف المقصور فى جاءنى لفتى فانه يعالج لانه الرفع مقدرا فى آخره قوله لفظا او تقديرا مصدران بمعنى المفعول اى يختلف آخره اختلافا ملفوظا او مقدرا فرقا بين هذا وبين

فرقا نصبا على المصدر ويجوز ان يكون المضاف مقدرا اى اختلاف لفظا وتقديرا قال الاعلم ما اختلف آخره بحركة او حرف اقول بناء الحد على ما يؤدى به كلمة من الشرح وقوله لبدل على المعانى المقدرة عليه لعلة وضع الاعراب فى الاسماء والتصريح فى قوله آخر للمعرب فى قوله به كما فى قوله المعرفة اى المعرفة فى قوله عليه اى على المعرب فى قوله لبدل لبه ضمير الاختلاف اى ضمه ما وبعبارة الحركات والحروف وبدخول عموم لفظة ما العامل ايضا لانه الشئ الذى يختلف آخر المعرب به لان الاختلاف حاصل من العامل بالذات الذى هو الاعراب منه فى الظاهر كالقاطع والكتبة وان كان فاعل الاختلاف فى الحقيقة هو المتكلم بالذات الا ان الاعراب جعله العامل كالعلة المؤثرة وانما كان علامة لانه حكمه عاملا وحكم الاعراب المصنف على ظاهر اصطلاحهم اعنى ان العامل كالعلة الموجبة بان يقال بالاستحقاق وقولها فى الذات اكثر منه فى المجاز ولا يعترض عليه بكسر الهمزة بل اصل ياء الاضافة وياء التسمية وتحذف لاجل ياء التانيث بان يقال الاعراب الذى كان على الآخر انتقل لاجل ياء الاضافة من آخر وانتقل الى شئ آخر وانتقل لاجل ياء التسمية وياء التانيث و انتقل الى الياء والتاء كما مر فى علامة التثنية والجمع وبانه وواو الجمع وبانه وذكر لانه قال الاعراب ما اختلف آخر المعرب والمعرب كما ذكرنا هو المركب مع عامله ولا يدخل العامل فى المضاف الى الياء والمسمى والمؤنث بالتاء والمثنى والمجموع على حده لما بعدها فى الآخر المذكور بها لكن اخر مثنى فى قوله جاءنى كلاهما عن المثنى ولم يخبر عن المفرد عن تثنيته وكذا الواو فى فعيل لحاق هذا الآخر فكان الاسم حينئذ لعدم التركيب ولم يختلف آخر المعرب بهذا الآخر ولا يقال ان الاعراب غير جامع لان التغير نحو حبلان وحبلين ليس فى الآخر اذ الآخر هو النون وذكر ان النون فيهما كالتنوين فكما ان التنوين لعرضه لم يخرج ما قيد به ان يكون الآخر حرفا فكذا النونان قال المصنف انما اخرت هذا الحد وهو مختار عبد القاهر على ما نسب له لعدم الاتفاق على ذكر بعض المتأخرين للاعراب باختلاف الآخر لان الاختلاف امر لا يتحقق بنون فى الآخر حتى يسمى

اعرابا واراد ان يذكر لها ايضا اثبت الاختلاف من حيث لا ادري يفوتك ما اختلفا فيه ولا يختلف
الحرف شيئا الا ويشاركه اختلاف اذ الفعل متضمن للمصدر وقال ولم يثبت الاختلاف ايضا في امر واحد
كالشيء من مجموع الضم والفتح والكسر لانه مذكر واحد منها اذ لو لزم اضافة الكلمة واحد منها لم يكن مشاركا مختلفا
قال الاختلاف شيء واحد والاعراب بالحركات ثلثة فكيف يكون الاعراب اختلافا ولزمهم ان يقولوا
هذا مذكر يتارة على معنى الاختلاف والتغلب حركة هذا حركة اخرى والتغلب حركة حركة اخرى والانقلاب حيث
الاشيء واحد والحركات معنى فلو لم يختلفا لما اراي يتصف بصفة لم يكن عليها فان زيدا قائما في حالة لا
لم يتصف بشيء من الحركات فلما ضممت الدال بعد التركيب في حالة الرفع فقد اختلفت اي انتقلت من حال السكون
الى هذه الحركة المعينة فقد تصل بالحركة الواحدة اختلافا في الاخر وانتقالا في الاخر الحاصل بغير انتقال الى الضمة
وكذا انتقال من السكون الى الكسر فهذا ثلث اختلافات مغايرة بعضها لبعض بحسب تغاير الحركات المختلف اليها
اي المنتقل اليها وان كانت داخلة في مطلق الاختلاف فلا اختلاف اذا ثلثة اعراب والاعراب ايضا هو
الانتقالات المذكورة بهذا اذا اعرب بالحركات وان اعرب بالحروف فاختلاف الاحرف احدى علامات
رد الحروف كما يكون في الكلمة فقط او مع العامل كما اذا اردت اعراب ابيه بالحروف قلت عليه الواو والحذف فقلت
مررت على ابيك ورأيت ابيك ومررت على ابيك فالالف في ابيك علامة الرفع والياء علامة النصب والجر
بعينها على ما ايضا او جعله مع العامل علامتين اياكما جعلت الالف والواو والياء علامة للتثنية والجمع
في نحو مسلمان ومسلمون علامتي الرفع ايضا وجعلته مع العامل علامتي النصب والجر وكذا في ذو ومال
فقد اختلفت حال الالف والواو والياء اتحاد صاحب الشيئين بعد ما كانا لشيء واحد ويبقى ان يقدر كل واحدة
من الكسرة في نحو المسلمات وبالمسلمات غير الكسرة التي قال اختلاف اثنتين فما يضيرك فلك مقدرا او
فلك مجموعا وكذا الفتحتان في نحو احمد وبأحمد وبأحمد يا آل المسلمة وبالمسلمة وبالمسلمة وليس

وليس كذا الغلامي وابويه عند اذا جعلتا اعرابا لان علامتي التثنية والجمع لا يجوز حذفهما في قولك
هذان الاختلاف في كلمة ثلثة كالاسم ثلثة وهو هو ولو جعلتا ايضا الاختلاف في حركة او حرف
حرفا كما في المضارع وفي انصالك اختلافا بحسب التحول من الضمة فتحة ومن الضمة كسرة ومن الفتحة كسرة
وكذا في الواو ولو جعلنا تحول الضمة فتحة غير تحول الفتحة ضمة لكان اختلافا والمعنى لاختلاف
ما ذكرنا اولا وهو ثلثة وقال ايضا لو كان الاعراب هو الاختلاف لزم ان يكون الاسم اولا ليتركب غير معرب
كما لو جعل اسما لشخص ثم ركب مع اسم اخر او ليتركب نحو جاءني زيد فلا اختلاف اذ لم يتحول حركة الى حركة
بعد ولقائل ان معنى الاختلاف كما ذكرنا التنقل الذي هو السكون الى حركة ما ففيها اذا اختلاف ثم تقول
ولو قصرنا الاختلاف ايضا بالتغلب حركة حركة لكان الالزام مشتركا بينه وبين النحاة لانهم لما اختلف اخر
بدخول العامل بتغلب حركة حركة لم يكن ما اختلف اخره به قائلا الرفع ما يكون به الاختلاف اذا كان قبل العبارة
الصحيحة عن مثل هذا المراد ما يختلف اخره به لما اختلف به ليدل على المعاني تغليبا لوضع الاعراب
في الجملة اعلم ان ما يحتاج الى التمييز من معاني الكلم على ضربين احدهما ان يكون في كلمة معنيان او اكثر
غير طارئ احدهما على الاخر كمعاني الكلم المشتركة نحو الغرة في الطهر والحيض فصار ذلك الاثر المعروف
والشر وكذا جمع الافعال المضارعة عند من قال يشترك هو وما للابداء والتبيين والتبعيض فقيل ابدأ
بالرجل لعلامة الهمزة لاحد المعنيين او المعاني من الاخر لان جاعلة لاحدها والتاء ان يكون في الكلمة معنيان او
اكثر بطريق احدهما او احدها على الاخر او الاخر فلا بد للطارئ ان لم يلزم من علامة مميزة ثم من المطرح عليه
ومن ثم احتاج كليجان الى قرينة دون الخفيفة ولذا الطارئ غير اللازم لكلمة لا يلزم ان يطلب
افقا لعلامة قابل قد يغير صيغة الكلمة كعلامة التصغير والجمع للكسر والفعل المسند الى المفعول

كرجل وامرأة الضرب وقد يختلف حروف العلة صامت كالحروف كلها في المثنى والمجموع على السلم والمنسوب
والتوت والمعرف نحو مسلمان ومسلمون ومسلمي ومسلمة ومسلم وقد يكون قرينة المعنى الطارئ على الكلمة
كلمة التي مستقلة كالوصف الدال على معنى في موصوفه والمضاف اليه الدال على معنى في المضاف وان كان طريان
المعنى لازما للكلمة فان كان الطارئ معنى واحدا لا غير ككون الفعل ماضيا فهو لا تركيب فيه فلا حاجة
الى العلامة لانها تطلب لما يلتبس بغيره وان كان الطارئ اللازم احد الشيئين او الاشياء فالدال على الكلمة
ان يطلب له اخف علامة تكون لازمة ولا يفتقر للتنبيه على الكلمة الذكر التي بها طرأ ذلك المعنى وكما اقتضر
في المضاف والموصوف لان المعنى المحتاج فيهما الى العلامة غير لازم لهما بخلاف ما نحن فيه فاحتاط وفي هذا
التوزع من الاحتياط حتى ان قاطرا بسيط المعنى كان يناسبه علامة لازمة للكلمة دالة على معناه الطارئ
ومثل هذا المعنى انما يكون في الاسم لانه بعد وقوعه في الكلام لا يدان يعرض فيه امر معنوي كوقوعه في الكلام
او كونه فضلة فجعل علامته بعارض حرف العلة الذي هو اخف المعتل وقاعي الحركات وجعلته في بعض اسماء
حروف العلة وهي الاسماء الستة والمثنى والمجموع بالواو والنون لعلة تذكرها في كل واحد منها ولم يجتلب حرف
مما جنسه لما قصد تكميل ما العلة لام الكلمة او عينها علامة في المثنى والمجموع على حد قولهم الثيبة
والجمع علامتها كذا لكيلا يلزم التضعيف ويجعل الرفع الذي هو اقوى الحركات للعمدة وهي ثلثة الفاعل والمبتدأ
والخبر ويجعل النصب للفضلة لتساويا اقتضاء بان الكلام يتم بدونها كتعريف المفعول معه من المفاعيل
وكالحال والتمييز واقتضاءه بواسطة حرف كالمفعول معه والمستثنى غير المفرغ والاسماء التي تلزم الاضافة
اعني حرف الجر وانما جعل للفضلة النصب لانه هو اضعف الحركات واخفها لكون الفضلة اضعف من
العمدة وكثيرا ما تم ان يبين علامة ما هو فضلة بواسطة حرف ولم يكن يبقى من الحركات غير الكسر فبنيه مع
كونه منصوب المحل لانه فضلة فصار معنى كون الاسم مضافا اليه معنى العمدة بحرف معنى اخر مضمنا الى المعنى

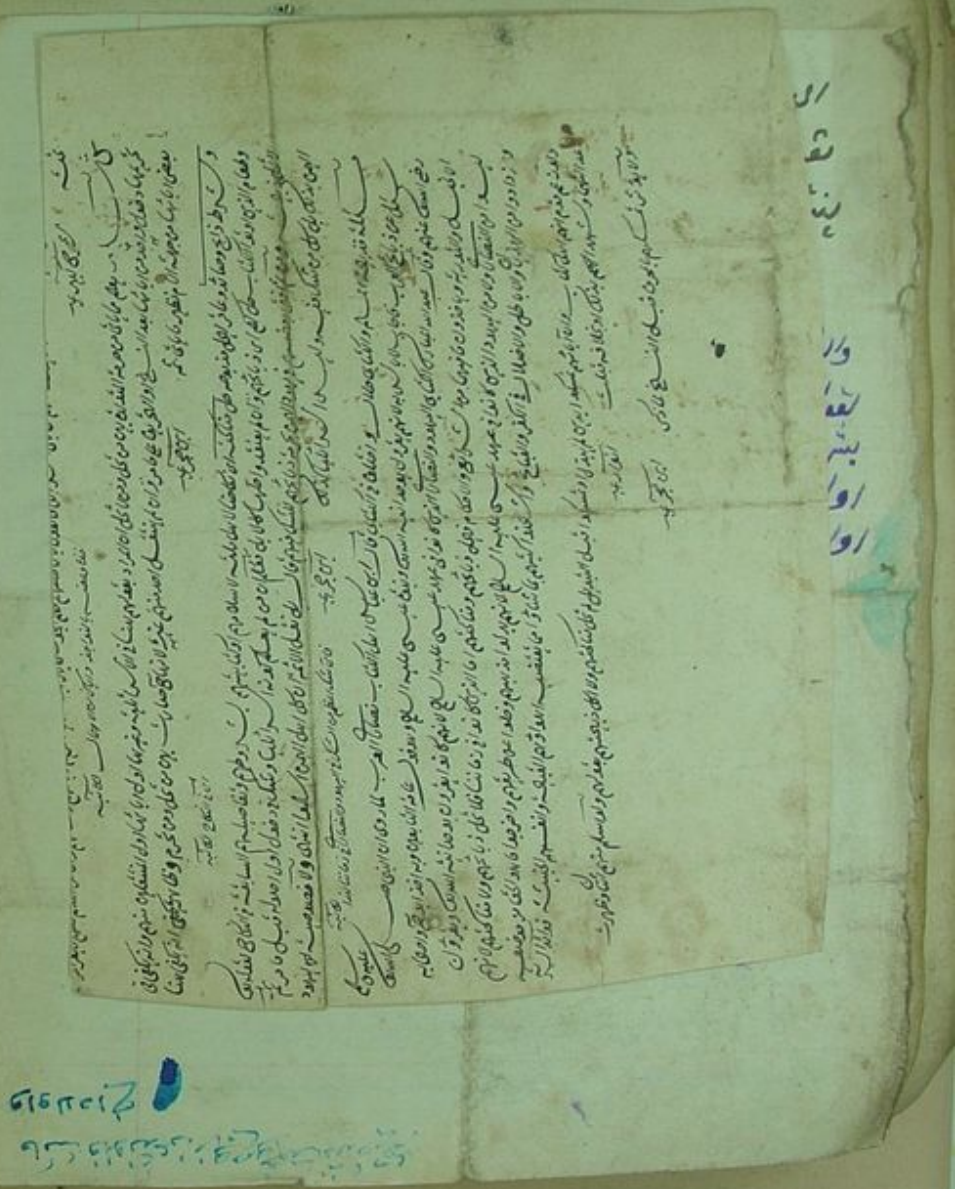
اى تذهب الشحيم على التأبيد كالمنى الزوجة بخلاف ما اذا كانت
تذهب الشحيم لا على التأبيد كالختان وجنس فان الوضوء
ينتقض بكل منهما افادة ط ٧٢

والاولى الرجل بشهوة المرأة الاجنبية اى بشهوة من غير حائل
بعد لمسها او الاقتران الناشئ اى الملتبس بها وقولنا فى ذلك بين ان يكون
بشهوة او اكراه او نسيان او يكون الرجل ممسوحا او خصيا او عنينا
او المرأة مجوزا شوهاء او كافرة بشهوة او غيره او حية او ميتة
او احدهما فيما لكن لا ينتقض وضوء الميت بها افتح ط ٧٢

المعنية المذكورة عن علامة الجوفان سقط الحرف ظهر الناظر ب الحاشية الله القضاء ...

واضافة فاضل
الفضلاء

المعنيين المذكورين على ما مشى الجرجاني سقط الحرف في ظاهر الامر ويحتمل ان يقال ان الفضلة نحو الله لا فعله واذا عطف على المجرور فالحمل على الجر اظهر واولى ويحتمل على النصب لمحله ويجعل على المحل كما في قوله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم بالنصب وان سقط الجار مع الفعل لزوما كما في الاضافة نزل النصب لمحله منزلته كما سيجيء ثم اعلم ان مراد هذه المعاني في كل علم هو المتكلم وكذا يكون علما ما لكنه نسب كذلك هذه العلامات الى اللفظ الذي يدخله فامثلة هذه المعاني بالعلم فيجعل عاملا لكونه كالسبب للعلامة منه كما انه كالسبب للمعنى المعلم فجعل العامل في القائل هو الفعل الذي به صار قائلا في الكلام وكذا يجعل كل واحد من المبتدا والخبر هو العامل على مذهب الكسائي والفراء اذ كل واحد منهما صار عاملا بالاسناد وفضلة فاصيل لفضلة فقال الفراء هو الفعل مع الفاعل وهو قريب على الاصل المذكور اذ يكفيه ادناه الى ان صار فضلة وما يكسبه كونها فضلة فيكون ايضا سببا علامة الفضلة وقال هشام بن معاوية هو الفاعل وليس ببعيد لانه يجعل الفعل الذي هو الجزء الاول بانضمامه اليه كلاما فصار غيره من الاجزاء فضلة وقال البصريون العامل هو الفعل نظرا الى كونه المقتضي للفضلة وقول الكوفيين اقرب بناء على الاصل المهد المذكور ويجعل الجر في المضاف اليه عاملا المجرور ظاهر لان الفضلة اذا بسببه حصل كون ذلك الاسم مضافا اليه تلك العلامة فيجوز ان يقدر في طرف لزوم مع الفعل الذكر اصل الفضلة لغرض التخصيص او التعريف في الاسم كما يجيء في باب الاضافة فيقول النصب الحاصل على المجرور لفظا لكونه الناصب اي الفعل مع الفاعل مجازا ونائبا فنسبا مع ما دخل في الحيز الدال عليه وكان اصل عالم زيد غلام حصل لزيد فاذا اضيف الى غلام الاسم المراد تخصيصه او تعريفه مقام الجر في الجار لفظا فلا يفصل بينهما كما لم يفصل بين الجر والمجرور ومعنى ايضا لدلالة اللام على معنى اللام في غلام زيد اذ هو مختص بالثاني وعلى معنى من في خاتم فضة اذ هو مبين بالثاني فيجعل العمل الحاصل على ان الاسم الاول على هذا في الحكم يجيء فاصل الجزء بان يكون عالم الفضلة التي تكون بواسطة



ثم يخرج في وجه تعريفه كونه علم الفضلة ويبقى علما للمضاف اليه فقط احدهما فما اضيف اليه
اليهم والثاني في الجملة والمسند اليه نحو زيد وابوه قائم وما ايضا ذكرهما وكان قياس المستثنى غير
المفرغ بالا والمفعول معه ايضا اذ هما فضلتان بوسطة الحرف لكن لما كان الواو في الاصل للعطف
وغير مختص باحد القبيلين وكان الاعلى غير الفضلة ايضا كالمستثنى المفرغ لم يردا اعمالا ما فيقي ما بعدها
منصوبا بالانتفاء بل واما الحروف فلا يطرأ على معانيها شيء معانيها طارئ على معاني الفاظ الذكر
في الاسم وفاعل الفعل بل هي معنى واحد طارئ كما مر بلى فقد يطرأ عليها في بعض المواضع احد
معنيين ملتبسين كلفة ووكد ما بالله حالفة فيظهر ذلك على ما يجيء في قسم الافعال فاعتبر ذلك كله فقيل
وقالوا الاكثر المضاف اصلي لانه يتم الاسم فلانا للبصري بن على ما يجيء في بابه فظهر بهذا التقرير
ان الاصل في الاكثر الاسماء دون الافعال والحروف وان اصل كل اسم ان يكون معربا فان قيل
كيف حكمتم بان اصل الاسماء الافراد وهي في حالة الافراد غير متحققة لانها عين تقدم في الاسماء المعربة
قلت انما حكمنا بذلك لان الواضع لم يضع الاسماء الا لتستعمل في الكلام مركبة فاستعمالها مفردة مخالف
لنظر الواضع فبناء المفرد وان كانت اصولا للمركبات عارض لها لكونها مستعملة مفردة فعلى هذا
غير مضعي وقد تخرج من هذا وجه قولهم اصل الاسماء الاعراب صيغتان احدهما الاصالة كما مر وفيه
وجه لان الواضع لم يضع الا لتستعمل مفردة لانها لم تكن في الاصل كلاما كما يجيء في بابها والثاني
اسماء الحروف التهجي لانها كالحكاية للحروف التهجي التي ليست بكلم ومن ثم كانت اوائلها كاوائل الحروف المحكية
الا لفظة لا فانهم لما لم يمكنهم النطق بالالف الساكنة توصلوا اليه باللام المحركة كما توصلوا الى النطق
بلام التعريف الساكنة بالالف المحركة اعني الهمزة واما الف قال واسم الهمزة لان اول اسمها فينبغي ان
تقول لا ولا تقول لام الف واعلم انه يكتبان في الطريق لام الف مخففة من اللام والهمزة لا صورة

لا صورة لا ولو نظر الواضع في الصنعة الى وقوعها مركبة لكانا معربة بالنظر فلم يجز ان يبنوها
على اقل من ثلاثة احرف لانك لا تبني حرفا على اقل من ثلاثة احرف الا وقد حذف منه كيد ودم وقد صاغ
كثير منها على حرفين الخ وفيه وبالثاني وانما صاغ على اقل من ثلاثة ما كان يعرب انه يكون في التركيب شيئا بها
للحرف كالواو من واو الضمير وكاف فعلم انه بني ليبنى عليه شيء بنباء على اقل من ثلاثة ثم تقول لا يلزم
على الكسائي والفراء الزامه في نحو المبتدأ والخبر من انه يجب تقدم كل واحد من المبتدأ والخبر على
الاخر فيلزم تقدم الشيء على نفسه لان المتقدم على المتقدم على الشيء متقدم على ذلك الشيء وانما
يلزم هذا لو كان العامل المعنوي كالمسند اليه في الحقيقة حتى يلزم تقدمه على اثر نفسه وعلامة مر وقد
اوجبنا ايضا تقدمه لكونه كالسبب كما مر قلنا ان كل واحد من المبتدأ والخبر متقدم على صاحبه من
وجه مناخر عنه من اخر فاذا اختلف الجهتان قدر وا ما تقدم المبتدأ فلان حق المسند ان يكون
تابعا للمسند اليه وفرعا له وما تقدم الخبر فلانه محط الفائدة وهو المقصود من الجملة لانك اذا
ابتدأت باسم لغرض الاخبار عنه والغرض وان كان متاخرا في الوجود الا انه متقدم في القصد
وهو العلة الغائية وهو الذي يقال اول الفكر اخر العمل فيرفع كل واحد منهما صاحبه بالتقدم الذي فيه
فترافع المبتدأ والخبر اذا كمل كلمة الشرط والشرط كل منهما لان الاخر عرفوه بانه ما اذا اذا
الشرط متقدمة على الشرط اذ ترى فوائد لمعنى الشرط فيه مناخرة عنه فالمتقدم من الخبر المقصد من المبتدأ
والخبر على هذا التقدير اصلان في الرفع كالفاعل وليسا بمحمولين على الفاعل وهو مذهب
الاخفش وابن السراج ولا دليل على ما يعزى الى الخليل من كون الخبر فرعا على الفاعل ولا على ما يعزى
الى سيبويه من كون المبتدأ اصل الفاعل في الرفع وعلى التقدير المذكور الضمير المستكن في الحال والمستثنى المفضلة
اصل في النصب كالمفعول وليسا بمحمولين عليه كما مر وقد يحال الخبر والحال مستكنا في ظاهر الاسم

على حركات اللغرابية ايضا كقولك المصر بالضم مرفوعا وكقولك هذا احد النوعين على الاثر
مطلقا قوله والواو نائبة عن الضمة في الرفع والنصب على الجر عند الحركان كما ذكرنا او الواو في قوله وعلى ذي
قال الشارح الاختلاف بقال الرفع لتقابل الناصر له علامة الجودة والنصب لتقابله الى علامة الفضلة و
والجر لتقابلهما علامة الاضافة والظاهر في اصطلاحهم ان الاعراب والاختلاف الذي كان البناء في
ضده وهو عدم الاختلاف اتفاقا ولا يطلق البناء على الحركات واتفاقا بل العرب في اكثر الكلمة لا تزال من
على حالة واحدة اي كونه عمدة او فضلة والدال على الوصف بعد الموصوف قال العامل ما يبتدء به المعنى المقتضي
اقول اعلم ان العامل لا جناح قوله قيل ويختلف باختلاف العوامل في بيانه ويعني بالنوع ما كان من
قيام العرض بالجوهر فان معنى القائم فيه وكون الكلمة عمدة او فضلة او مضافا اليها كالاعراض القائمة بالجودة
والفضلة والمضاف اليه بسبب توسط العامل فالموجد لهذه المعاني هو المتكلم والآلة العامل وعلى هذا الكلام
وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم لكن الفاعل بعنوان الآلة كان هو الموجدة للمعاني ولعلاماتها
كما تقدم فلذلك صح ان كل عامل في الباب قوله يبتدء به لما تقدم من ان المعنى عامل في الحقيقة والذي
والمقدم هو المتكلم وليس الباء كما في قولك قام بهذا العرض هذا المحل وكما ان في لفظ المصر اربعا مالان
الظاهر هو الذي قام به ويتفهم به هذا المعنى الخاص واذا ثبت ان العامل في الاسم ما يحصل بواسطته ذكر
الاسم المعنى المقتضي للاعراب وذكر المعنى كون الاسم عمدة او فضلة او مضافا اليه العمدة او الفضلة
واعلم ان بينهم خلافا في ان العامل في المضاف اليه هو اللام المقدرة ام المضاف قيل قال النحاة
المقدرة نظرا الى ان معناه في الاصل هو الموضوع للاضافة بين الفعل والمضاف اليه اذ اصل غلام زيد غلام
حصل لزيد بمعنى الاضافة قائم بالمضاف اليه لا بالحرف ولا ينكر هنا عمل الحرف بالجر بقدر وان ضعف
مثله نحو خيرة قوله وبنيه وذكر لغوة الدلالة عليه بالمضاف الذي هو مختص بالمضاف اليه او ينبئ به كما

كما ان نصب المفعول في غير هذا الموضع ضعيف فاذا وقع وقعها في السببية او ما يطبع كما يجيء في باب
تواصيل المضاف جاز نصبها مطلقا او كذا الجر بالمقدرة بعد الواو والفاء وقيل ليس بضعيف ومن قال
ان عامل المضاف هو الواو والجار في الجر يرد عليه قولهم والمضاف فقيد معناه ولو كان مقدرا لكان غلام
زيد بمنزلة كغلام لزيد بمعنى كون الثاني مضافا اليه حاصل به بواسطة الاول فهو الجار بنفسه وقال البعض
القائم معنى الاضافة وليس بشيء لانا نراه بالاضافة كون الاسم مضافا اليه فهذا هو المعنى المقتضي و
القائم لما يقوم المعنى المقتضي وانه ادل به النسبة التي بين المضاف والمضاف اليه فينبغي ان يكون
العامل في الفاعل والمفعول ايضا النسبة التي بينهما وبين الفعل كما قال الخلق القائم في الفاعل هو الموجد
لا الفعل قال فللمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة مرفوعا والفتحة نصبا والكسرة بر وجمع المؤنث السالم
بالضمة والكسرة غير المنصرف بالضمة والفتحة اخوك وابوك وهذا وذاك وفوك وذو ومال مضافة الى غير
ياء المتكلم بالواو والالف والياء المثنى وكذا مضافا الى مضمر وانثنا بالالف والياء جمع المذكر السالم
والوه عشرون واخواتها بالواو والياء اقول لما قسم الاسماء المعربة بحسب اعرابها المختلفة
وذكر ان بينها ان الرفع ثلثة اشياء والنصب اربعة والجر ثلثة وهو بهذا بيان محال بنت الاعراب
وان كل واحد منها في اي معنى يكون فيدا بمعربات اعرابها بالحركات لان اصالة الاعراب الحقها و
قسمها ثلثة اقسام احدها ما يستوفي الحركات الثلث كل واحد منها في محلها اعني الضمة حالة الرفع و
والفتحة في النصب الكسرة في الجر وهو شيئان احدهما المفرد الذي لا يكون مثنى ولا مجموعا سواء كان مضافا
او لا المنصرف احتراز عما غير المنصرف وكان عليه ان يقدم اليه فيدا اخر وهو ان لا يكون من الاسماء الستة
ولا يجوز ان يكون قوله المفرد احتراز عن المضاف فيخرج الاسماء الستة اذ لو احترز عنه لوجب
ان لا يستوفي شيئا من المضاف الحركات الثلث وتأنيثها بالجامع لتثنية فيوجد بالجمعية احترز عن المثنى

اذ اعرابه بالحروف وعن المفرد اذ فرد مذكر والمكسر احتراز عن السالم لان اخر المذكر منه بالحروف
والمؤنث غير مستوفى الحركات والانصراف احتراز عن غير المنصرف نحو مساجد وابنيا وانما اخر الجمع المكسر
المفرد اي يحكم بحركات المشابهة للمفرد بكونه صيغة منتهى معينة عن وضع مفرده ويكون بعضه
مخالفا بعض في الصيغة كالمفرد ان المخالفة الصيغ وايضا يطرد في اخر حرف فيها صالح لان يجعل
اعرابا كما في الجمع بالواو والنون فوله بالضمة رفعا بالجار والمجرور خبر المبتدا وقوله رفعا مصدر بمعنى
المفعول كقولهم الفاعل رفعا اي مرفوع وانتصابه على الحال اي مرفوعين والعامل فيه الجار والمجرور
وذو الحال الضمير المستكن فيه والباء في قوله بالضمة بمعنى مع ويجوز ان يكون المعنى ملتبسا بالضمة
بمعنى الكلام مع ما مع بنية الحركة المعينة في حال كونها من فوعين اي مصاحبين لعلم العمدة وكذا قوله
والفتحة نصبا وامثاله وبنيابة العطف على عاملين مختلفين يجوز عند المصنف فيكون الخبر في الدار
زيد والجوز عمرا على ما يجيء والثالث من الثلثة الاقسام ما فيه الضمة رفعا والكسرة جرا ونصبا ويوسئ
واحد اعني الجمع بشرطين احدهما ان يكون جمع المؤنث احترازا عن جمع المذكر الذي يوبالواو والياء و
والثاني ان يكون سالما احترازا عن المكسر المستوفي الحركات نحو رجال او للضم والفتح نحو مساجد وقوله
نصبا هذا الجمع الفتح وانما لكسر اجعل له يجوز اصلا اعني جمع المذكر السالم على ما يجيء بعد والثالث
ما فيه الضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا ويوافقه شيء واحد غير المنصرف مفردا كان او مجموعا مكسرا نحو
مساجد وانما نقص الكسرة والفتح لما يجيء في بابه ثم ثنى بمعرب اعرابا بالحروف وقسمها ايضا
ثلثة اقسام احدها ما يستوفي الحروف كلها في محلها وهو المثنى السالم بشرطها قرارها وكونها غير مصغر
واضافتها الى غير ياء المتكلم لانها اذا ثنيت او جمعت فاعرابها اعتراضي والمثنى والمجموعة وكذا
اذا صغرت لان المصغر منها يحرك عينه ولامه ويدوبا لتيم وترد في فعيل ومفعل العلة الجمع اعرابها يجب سكونه

قيل الحاشية ايضا الى قوله مضافة الى غير ياء المتكلم لانه اورد عليها مضافة الى غير ياء نحو ضربت صيغة المضاف اليه المذكور في عبارته والمضيف اي نحو
ان اضافة ابيا المتكلم تحفظ في غايته ملفقا في ملخصي على التصريح بسوايس الكلام شرح المصنف بصيغة الكبير ولا عبرة المثنى بالجمع بصيغة الاشتراك

بشابه الحركة واما الشرط اضافتها الى غير ياء المتكلم كما يجيء ان المقطوع عنها الاضافة تحرك
بالحركات بما سنذكره والمضاف الى ياء المتكلم لا يثنيه اعرابه على ما يجيء وتصريحه بهذا الشرط التنبيه
على ان الاخر من المثنى وجمعها وتصغيرها وتمام الكلام في هذه الاشياء اقوال الاول عندي ان اللام
في ان يعد نحو ابى يابى وابا وابوك واخوك وحموك وهنوك اعلام للمعاني المتناوبة كالحركات وكذا العين في الباقيين
منها اعني فوك وذو مال فوه وذو مال لفوه في حال الرفع لام الكلمة وعينها او علم العمدة وفي النصب والجر علم الفضلة
والمضاف اليه معربان بايدال لام الكلمة وعينها وسيشير الى هذا الوجه بعد ذكر الاوجه المقولة فيها
فعن سيبويه ان هذه الاسماء ليست معربة بالحروف بل بالحركات مقدرة على الواو والف اعرابها كاعراب المقصور
لكن اتبعت في هذه الاسماء حركات ما قبل حروف اعرابها حركات اعرابها في امرئ وايتم حذفت الضمة
كما تستثقل فتبعت الواو وكذا الكسرة ايضا تستثقل فانقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها وقلبت
الواو والمفتوحة الغالب تحركها وانفتاح ما قبلها والاعتراض عليه انه كيف خالفت الاربعة منها اعني
الجر وقته اللام اخواتها مما يدوم في الام والاضافة وايس الغرض منها اذا لم يكن لاحد
الاعراب بالحروف وايضا اتباع حركة ما قبل الاعراب حركة الاعراب اقل قليل وايضا يستغاد من الحروف
ما يستغاد من الحركات في الظاهر فحملها بما لا يكون فيها اعلا ما على المعاني وقال المصنف ظاهر قول سيبويه
ان لها اعرابا تقديريا بالحركات ولفظيا بالحروف قال لانه قدر الحركة ثم قال الواو في علامة الرفع
وهو ضعيف لحصول الكفاية باحد الاعرابين وقال الكوفيون انها معربة بالحركات على ما قبل الحروف
وبالحروف ايضا وهو ضعيف لمثل ما ضعف له ما تاول المصنف كلام سيبويه وقال الاخفش انها معربة بالحركات
كالحركات وبتعذر ما قالم فوك وذو مال لبقاء المعرب على حرف واحد وذكر مثل التقدير له وقال
البرجي انها معربة بحركات منقولة من حروف العلة الى ما قبلها وانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها

والقال التفاح كلها بالحركات وهو ضعيف لان تغاير حركة الاعراب الى ما قبل حرف لم يثبت لا وقفا ولا وصلا

سكون الحرف المتقدم اليه وقال المازني انها معربة بالحركات والحروف كلها تتبع منها ما يتبع كالياء في قوله

اذ رأوا قطوطا وقوله ينبع من ذفرى غضوب جسرة وايضا ضعيف لان مثل ذلك لضرورة الشعر

يستدعي حذفه بدليل اختلال الالة الوزنية وايضا يبقى قولك وذو مال على حرف وقال الجرمي انها معربة

وانما يجيء فيها لام او ياء فعلى قوله لا يكون في الرفع اعراب ظاهر ولا مقدر وهو ضعيف لدلالة الواو الظاهر

على الفاعلية كالضمة وقال ابو علي انها حروف اعراب وتدل على الاعراب فان اراد انها كانت حروف

اعراب بدلا من الاعراب عليها ثم جعلت كالحركات فذلك ما اخترناه وان اراد ان الحركات مقدرة عليها

الا انها حركات الاعراب فهو ما حمل المصنف كلام سيبويه عليه وقد قال المصران الواو والياء

بدلان من لام الكلمة اربعة ومن عينها في الباقية لان دليل الاعراب لا يكون من سنخ الكلمة فهي يدل

يفيد ما يفيد المبدل منه وهو الاعراب كالتاء في بنت تفيد التانيث بخلاف الواو التي هي اصلها ولا

يبقى ذو وفو على حرف لقيام البدل مقام المبدل منه هذا كلامه ويقال عليه اي ضرر يلزم من جعل

الاعراب من سنخ الكلمة لاجل التخفيف فيقتصر على ما يصلح للاعراب من سنخها كما اقتضت المثنى والمجموع

على ما يصلح للاعراب من سنخها اعني على الالف والنون والحاق ما يجري مجراهما من سنخ المثنى والمجموع ثم نقول اما

نجعل اعلال ما بالحروف المذكورة دون الحركة على ما اخترنا توطئة لجعل اعراب المثنى والمجموع بالحروف

لازما علما انهم يحولون الى اعرابها بالحروف المقدر للحركات والحروف ان الحروف وان كانت فروعا

للحركات في باب الاعراب لشبهها وفقه الصحة للحركات من حيث دلالتها منها على تبعيضها المقدر الا انها

اقوى لان كل حرف منها حركة او اكثر وكل هذا ان يفيد المثنى والمجموع حكمهما فرعيا مقدرا

بالاعراب الاقوى فاقتضى ما من جملة المقدر ان يحمل الاعراب عليهما واعربوهما بهذا الاقوى لشبهه المقدر الا

الاعراب بالحركات التي هي الاصل في الاعراب وبالحروف التي هي اقوى منها معكوسا فرعا عالها وفضلة

على المثنى والمجموع يشبهانها بالحروف الثلثة كلا في موضعه وكل واحد من المثنى والمجموع لم يستوفيا

ولا كان كل حرف فيهما في موضعه وانما اقتضى هذه الاشياء بخلاف نحو غدا لشبهها بهما المثنى يستلزم

واحدا منهما دال على اثنين والالف الوتد والياء للاين وقصوا ذكر مجال الاضافة لتظرد ذلك اللازم

فيقوى المشابهة وخصوا هذه الاشياء من بقية الاسماء المفردة المشابهة للمثنى لان لام بعضها وهي

الالف حرف علة يصلح ان يقوم مقام الحركات فاستحسنوا منها كلمة اجتلبت حروفا اجنبية معها ان

اللام في ان بعد حذفها كانت محلوبة للاعراب فقط لكونها ساكنة قد قبل شبها مناسبا فهي اذا كالحركات

المجتلبة للاعراب وكذا الواو في فوك لانها كانت مبدلة من الميم في الافراد فلم ترد الى اصلها

الا للاعراب واما نحو هرقل لبس لامه حرف علة واما نحو ابن واسم فزعم الوصل فيه بدال من اللام بدليل

معاقبتها اياها في النسب نحو ابني وبنوي فكان لامها ليست حرف علة والحرف المقصور جعله كالحركات

من هذه الاسماء واذ قد اقتضى ما ليكون الواو التي هي فيها اصل للرفع الذي هو سبب الاعراب فمن

ثم لم يجعلوا محذوف ودم اذ لامه ياء دم تقول دميان بفتح الواو وياء في الجر والنصب ليكون الالف

اعرابا مثل الفتح والياء مثل الكسر لانقلاب ما قبلها والكسر وجعلت ساكنة للتخفيف المعرب بالحروف

التي هي انقل من الحركات والفكيسلوكان التي قامت مقامها لان الحركات ابعاض حروف المد اللاكنة وجعل

ما قبلها من الحركات من جنسها للتخفيف وللتنبيه في الرابعة منها على ان ما قبل لام الكلمة كان حرف

اعراب واما الباقية فحذفت لالتقاء الساكنين ومعنى هذ ابوك وهذ اخوك اخو امه وبالجملة فالجمع بينه وبين

المراة والاتها التي للمذكر الذي يستحيا ذكر من العورة والفعل القبيح او غيره كما ذكر والثاني من الثلثة

الاقسام التي عبر عنها بالحروف ما رفعه الف ونصبه وجره ياء وهو المثنى وما حمل عليه ويعني بالمثنى

النسخ في الاصل هي

كل اسم كان له مفرد تم المثنى بالف ونون ليدل على ان معه مثله من جنسه على ما يجيء في باب المثنى
فلم يكن كذلك هذا اذا لم يثبت كراهة المفرد واما في نحو كلتا فلان الف الالحاق لا تلزمه
للمفرد فلم يكن كذلك وكذا اثنان اذ لم يثبت للمفرد اثنى كذلك ليس بمثنى ولما وضع وضع المثنى لان الف
كالف عصا بخلاف الف اثنان فانه ليس بمثنى ولا وضع وضع المثنى لان الف كالف عصا بخلاف الف اثنان فانه
ليس بمثنى كما ذكرنا لكن وضع وضع المثنى اذ هو كذلك ابنان وكلتاهما يجوز في الاولى ان تثنى
وكان عليه ان يذكر ايضا ايضا مثل ذلك ولكان عليه ان يذكر وذكر ان معنى مثنى مستطرف الجميل
وليس في الطرف الواحد معنى التثنية كما لم يمكن ان يقال لمفرد اثنان اثنى اذ ليس في المفرد معنى التثنية في الثنايا
طرف الجميل المثنى فالتثنية مجموع الجميل لان في كل واحد من طرفيه وكان عليه ايضا ان يذكر هنا ايضا ان
الثنايا والثنان ونحوهما لان ظاهر ما ذكر في شرح المفصل انما صيغ وضع عليه للمثنى غير مبنية على
الواحد قال ولا يدل عليه جواز تثنية بعض هذان وانهم لم يعدوا ذيان والذيان فيمن ذان و
اللذان عند من يثنى ينبغي ان يكون مثل عشرين في الجمع كما صيغ وضع عليه وان يشذ في الظاهر
ما يوهم انه مفرد وانما اعرب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف لان الحركات مستثقلة فيها الا هاء مع
ان في اشباعها ما يصلح لان يكون اعرابا من نحو في المد وعلة اعرب المكسر وجمع المؤنث السالم بالحركات
وانما اعربا بهذا اللفظ المعين لان الالف كان جلب قبل الاعراب في المثنى علامة للتثنية وكذا الواو
في الجمع علامة للجمع لمكانه الالف بخلاف لفظة عدة المثنى والواو يثقلة كثرة عدة الجمع وبهذا لكم
مطردة في جميع المثنى والجموع نحو رأيت زيدا وزيدين وزيدون وهذا وهذين وهؤلاء ومررت بهذا
فان المثنى والمجموع متقدم لما لحقه على اعرابها فغيرها ما صلح لان يكون اعرابا ويبقى الاعراب

الرفع

بخصوصها ما يجيء

الرفع لانه علامة العمد كما ذكرنا فجعلوا الف المثنى وواو الجموع علامتي الرفع فيهما ولم يبقيا على ما وضعا
لانهما وهي التي هي اولى بالقيام مقام الحركات الى الياء للجر والنصب المثنى والجموع والجر اولى بها فقلبت
الف المثنى واوا والجمع ياء فلم يبق للنصب حرف فابقي الجر دون الرفع لكونهما علامتي النصب
بخلاف الرفع وترك فتح ما قبل الياء في المثنى ابقاء على الحركة الثابتة قبل اعراب المثنى مع عدم اشتغاله
واما الضم قبل ياء الجمع فقلب كسرة اشتغاله قبل الياء الساكنة لوجب قلبت والتباس الرفع بغيره و
بطلان السبق لو قلبت الياء لضمة ما قبلها واو امع ان تغيير الحركة اولى مما تغيير فارتفع التباس الجموع
بالمثنى بسبب كسر ما قبل ياء الجموع عن حذف نونها بها بالاضافة وكسر النون في المثنى لكونه تنوينا ساكنا
في الاصل والاصل في تحويل الساكن اذا اضطر اليه انما يكسر لما يجيء في الذم بها وفتح
في الجمع للفرق بحصول الاعتدال في المثنى بفتحة الالف وثقل الكسرة وفي الجمع بثقل الواو
وخفة الفتحة واما الياء فيهما فطارئة للاعراب لما ذكرنا وقال سيبويه حروف المدى
في المثنى والجموع حروف اعراب فقال يبقى اصحابه الحركات مقدرة عليها نيابة على هذه
الاسماء الستة فالمثنى والجمع اذا اعربا بالحركات المقدرة كالمقصور وغيره الاعراب
بهذه الحروف يضعف بهذا القول وقال ابو علي لا اعراب تقدر عند سيبويه على الحروف
لان النون عنده عوض من الحركة والتنوين فك وانما ابدل من الحركة مع كون انقلاب الحروف
دالا على المعنى لان الانقلاب معنى لا لفظا فقصد الاعراب اللفظي ونقول باي شيء
يعرف ان هذه الحروف في الاصل حروف الاعراب ولم لا يجوز انها اقرت ان يجعل ما هو علامة
المثنى والجموع قيل كونه حروف الاعراب علامة لاعرابها ايضا فتكون علامة المثنى والجمع وعلامة
الاعراب معا اذ لا تنافي بينهما فتقول الالف على المعنى هو الواو والالف والياء الى لفظه

فان قيل كيف يكون معربا بالحروف قلنا ذكرنا فيما يلزم اذا اعرب بالحركات انها لا تدل من الحروف فاما اذا اعرب بالحروف فان الحرف لا يحتاج الى حرف اخر يقوم به وقال الخليل والمازني والمبرد انها دلائل الاعراب لا حروف الاعراب وقال الكوفيون هي الاعراب ومعنى القولين سواء فان اراد وا انها تدل من اول الامر على الاعراب فغير ممتنع اذ ينبغي ان يصاغ المثنى والمجموع ولم يعربا وان اراد وا انهم يجعلوها علما في المثنى والمجموع دلائل الاعراب فان ما اخترناه وقال الجرمي هي حروف الاعراب والقلبا بها علامة الاعراب فعلى هذا يكونان في الرفع معربين بالحركة فقد بطل اذا ان تكون لم يحصل بعد كما ذكرنا على هذا بنية الاسماء الستة وقال بعضهم الاعراب مقدر في المثنى بالالف والواو والياء والحروف دلائل الاعراب وبذا قال يبين قول الكوفيين في الاسماء الستة والكلام عليه معلوم هناك فان قيل علامة الاعراب لا تكون الا بعد تمام الكلمة وانتم اقررتم في الاسماء الستة وفي المثنى والمجموع حصولها قبل تمام حروفها فكيف ان قلنا علامة الاعراب تكون بعد تمام الكلمة وحصولها بكمال حروفها وفي اخر ما تقدم من ان الاعراب دال على صفة الكلمة فيكون بعد ثبوتها فان كان كذلك فلا بد ان يكون على حرف اخير وهو محل الحركة بعد الحرف كما في الحركة بعد جميع حروف الكلمة وانما يكون في الحرف الذي هو منتهى الكلمة فلا بد ان يكون الحرف حرفا ويكون الاعراب بها ايضا بعد ثبوت جميع حروف الكلمة لانها انما تحصل اعرابا بعد ثبوت كونها آخر حروف الكلمة اما في المثنى والمجموع فالذي يقوي عندي انكما التنوين في الواحد في كونه دليلا على تمام الكلمة وانها غير مضافة كذلك الفرق بينهما ان التنوين مع افادتها هذا المعنى كونه على هيئة اقسام كما مر بخلاف النون فانه لا يشوبها من ذلك المعاني شيء وانما بسقط التنوين مع لام التعريف من المنكر اجتماعهما في حرف التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع علامة للمنكر ولا يسقط النون معها لانها لا تكون للمنكر وكذا يسقط التنوين للبناء في نحو يا زيد ولا رجل بخلاف نحو يا زيدان ويا زيدون ولا مسلمة ولا مسلمات لانها ليست للمنكر كالتنوين وكذا يسقط التنوين رفعا وجرا في الوقف بخلاف النون لانها يتحرك والسكون المتحرك يسقط في الوقف واما الحرف الاخير من كتاب فانما ذكر بعد حركة الاعراب وهو التنوين فقط حذف بعد الضم والكسر وقيل انما بعد الفتح لانها حروف معرضة للحذف بعد لزومها للكلمة وضعفها بالسكون والوقف محل التخفيف والحذف فحققت بعد الفتح بقلبها الفا لخفة الالف وحذفت بعد الضم والكسر لثقل الواو والياء وقلبها حروف علة لا يجيء في النصريف ما الى بنيتها وانما كان الكسر فرعا اختير من جواز الكلمة فانما كان فرعا صحيحا نحو ليضرب ومن لم يعبأ بحالها وكذا انما كانت الفتحة نحو الفتى وحبلى وخجلى وانما كانت واو او ياء نحو الغاضي ويرمي ويدعوا فالاولى الاثبات وجاز الحذف كما جاز في باب الوقف وقال سيبويه النون في الاصل عوض من حركة الواحد والتنوين معا لان حروف المد عنده حروف اعراب امتنعت من الحركة فجيء بالنون بعدها عوضا من الحركة والتنوين اللذين هما المفرد بمنزلتها عنده والنون الحركة وانما كانت مقدرة على الحروف عند بعض اصحابه كالضمة في زيد لعدم تمام الكلمة ثم انه جيء بالحركة مع اللام اي جعل عوضا منها بعد ما كانت عوضا منها فثبت معها ثبات الحركة وجاء التنوين مع الاضافة فحذف معها حذف التنوين فهو نحو جاءني رجلا ثم رجلان ثم فتي عوض منها وهذا الاصل وفي الرجلان عوض من الحركة فقط وفي رجلان زيد من التنوين فقط وفي رجلان وفتيان عوض منها ولا

من احدهما وفي نحو يان يدان ولان جليان على عوض من حركة البناء فقط وقيل لان لزوم
العلة الدالة على ما حذفت عليه الحركة معتبة من التعويض من الحركة وقال بعض الكوفيين انه
تثنية لمركب للساكنين فقويت بالحركة وهو ما قدمنا ان الرد والذاكر التثنية ومعنى كونه علامة
التمام لان المعاني تتم به وقيل لانه بدل من الحركة وحذف وهو كحذف التنوين في الاضافة وقال
الفراء هو للفرق بينها المفرد المنصوب الموقوف عليه بالالف والمثنى المرفوع وبالياء مع اللام
يضعفه كذا مع الباء واو الجمع وقيل لانه بدل من التنوين في المثنى وهو اكثر في الجمع ويناء على ان
المثنى كان في الاصل مفردا كررا كثر منها ودونه تصحيح ذكر شرط الفناء ومع تسليم يقول
انها مصوغان صيغة تسلم مفرد كلا وبجالة عشرة فلا يستحقان الا تنوينا واحدا لانه
انما كان لتكرير اللفظ وانما كلا فاعلم اعلم المثنى لشدة شبهه به لفظا يكون الفا
ولا ينقلب عن الاضافة حتى يتميز عنه بالتجرد عن التنوين ومعنى كونه مثنى المعنى وقصد تكرار
اضافته الى المضمر وهو ثلاثة اشياء نحو كلاهما وكلاكما وكلانا اذا كان مضافا الى المضمر
فالغالب كونه جاريا على المثنى تاكيدا النحو جاءني الرجلان كلاهما وجاءتني كلتاهما وجاءني كلاكما
فانه يكون ايضا ان يقول كلاهما جاءني بعد ذكر شخصين فلا يكون تاكيدا وكذا كلاكما جئتما وكلانا
جئنا واذا كان في الغالب جاريا على المثنى وهو واقف معنى ولفظا كما مر واصل المثنى ان يكون معربا
قال وقد جعلوه واقفا المثنوه في الاعم ثم اطرد ذكرهما اذا لم يتبع المثنى المعرب نحو جاءني كلا
وجئتني كلتا كما وجاءني كلاهما وكلتاهما جاءتني واما اذا اضيف الى المضمر فانه لما يجري على المثنى
اصلا اذ لا يقال جاءني اخواك كلا اخويك وكلتا اختيك بعربونه مضافا الى المضمر ايضا اعلم ان المثنى
وذكر بعض المتاخرين بعض العرب يثبت الالف في كلا وكلتا مضافين الى المضمر في الاحوال كلها فيقال

الى المظهر ولا اذكر له كلتا والفتحة قبل الواو عند سيبويه لانها بدل التاء فتحة في المؤنث كما في اخت
وبنت ولم يبدل التاء من الياء الا في اثنين وقال السيرافي لان الياء لما حذفت عوض عنها التاء فصار
فلما توهم عند المصرف انها التاء الحقت المنقلبة عن الواو ويحتمل الكلام عليه في باب الاضافة وكلتا فعلى
والالف للتانيث جعل اعرابها كالملام كلا والفها في باقي التانيث بعد التاء وليس بمعرب على
التانيث لان التانيث يخص التانيث فهذا جاز ان يكون مذكرا بل فيها بدل من لام محذوفة لكون تاءها بدل من لام
في المؤنث كاخت وبنت وشفة ولهذا لم ينقلب ياؤها واوا ولم ينقلب تاء بنت والشفة الوقف عليها
ولو كانت التانيث لم يكن بدل الامور والالف ايضا لما كانت تتغير لما عرف اصل كاخت
لبنت للتانيث في الجمع بينهما وعند الجرمي وغيره فعل ولم يثبت مثله في كلام وعند الكوفيين
الالف في كلا وكلتا للتثنية ولزم حذف نونيهما للزومها للاضافة وقالوا اصلها كل المفيد للا
تخفف عند حذف الالف الا ياء ولا لف التثنية حتى يعرف ان المقصود الاحاطة المثنى الى في الجمع قالوا
ولم يستعمل واحد منها اذا اراد احاطة الواحد فلفظها كلفظ الاثنين وقالوا ويجوز للمفرد المتكلم
الواحد ان يقول كلتا رجليّ يريد انه كلتاهما فقرنها بواحدة وقال كلتا كفيه نوالا دائما يحبوني
بعطاء ونعم ويجب انهما كانا مثنيين لم يجز رجوع ضمير المفرد اليهما قال كلانا اذا ما نال سهاد
افانة وقال كلتا هن حلبة الجبين انث ويجب قلب الفهما تصيا وجر اضيفا الى المضمر والى المظهر
كاثنين واما اليدان فالالف خذف فيهما لضرورة بدليل فتح النون ولو كانت معربة لوجب
كسر النون وقولهم كلتا فتحة في كلتا وكان معنى المفرد مخالفا لمعنى المثنى اعلم ان كلا وكلتا
لا يضافان الا الى المعارف لان وضعهما للتاكيد ولا يؤكد الا المعارف كما يجيء
في بابه والمضاف اليه يجب ان يكون مثنى ما لفظا ومعنى نحو كلا الرجلين او معنى نحو كلان والجمع

حاشية

ا واعلم ان بعض النحاة

تعريف المثنى الالف الشعر نحو كلا زيد وعمرو والحاق الثانية بكلا مضافا الى مؤنث افصح من تجريده
نحو كلا المرئين ويجوز الحمل على اللفظ من وعلى المعنى اخر كما قال تعالى كلتا الجنتين اتت اكلها
وتجوز تثنيتها بالياء ايضا نحو قوله تعالى فيه لواو والياء قال المصريا افرق الاو عشرة واخواتها
بالذكر لان جمع المذكر السالم كل اسم بنى مفرده بتغيير للحقه كالمفرد واو ونون دلالة على ما فوق الاثنين
وليس اولو وعشرون واخواتها كذلك لان اولو موضوع وضع جمع السلامة وليس اذا لم يبن اولو المفرد
وكذا عشرون واخواتها وليس عشرة وثلثة واربعون وثلثون واربعون والحاقهم ذلك
اذ لو كان كذلك لقيل ثلثة عشر مع كل عشرة تزيد عليها عشرون لانه اقل الجمع ثلثة وكذا قيل ثلثون
للتسعة مع كل ثلثة تزيد عليها واما عليون وقولهم وعشى عافانا جمع غلبة وقلة وعشى عافانا كانت
على غلاف القياس لشذوذ وانما ان كلا المثنى بالف مسلم على تقدير ثنية واحد ثم الف ونون مزيدتان
فيدخل فيه اثنان وثنايان وثنتان وثنتان وثنتان فكلا فلا يحتاج الى الحاق لمذ المثنيات
بالذكر وبخ جمع المذكر السالم بانه مسلم دال على كذا من اثنين فصاعدا خرج واولو وبابو ونون مزيدتان
فيدخل فيه اولو وعشرون واخواتها واما ذو وذوو فهو داخل في المجموع المذكور على ما ذكره لان ولات
ذو فالكنى بها الذي ابدلته الذين فاء قال المغربي فيما نقله عن كعصا وغلام لما استغل الماضي فعلا وحرفا
مسلم فعلا والفظ فيما عدا اقول بتلبيان ان الاعراب المذكور في اسماء المعربة يكون مقدرا
وفي ابهاكون ظاهرا في اسماء المقدرة الاعراب لامكان ضبطها فيبقى ما لم يذكر منها ظاهر الاعراب
قوله فيما نقدر اي فيما نقدر اعرابه فحذف المضاف واقام المضاف اليه اعني الضمير
مقامه فصار مرفوعا على ما مر وقوله الفعل اعني به الاعراب لانه يشبهه اما نقدر التطعيه
ويسمى الندب واما نعشر وبشقائه فالمعنى بابين يستحق كل واحد منهما على الاطلاق اي رفعا

الاولى اه بدل يعني كما اعرب بالحركات في مفرده المفرد الصحيح والجمع المكسر والجمع المؤنث السالم اه الشيخ ابي المكارم فتح ج ايضا فتح متعلق وسكان ليدخل
نحو عبادي وسكاني بضما كسر

ونصبا وجرا الواو والياء بعصا يعني كما يعرب المقصور فانه يقدر الاعراب المقدرة الاحوال
الثلث لان الالف لو حاولت تحريكه لخرج عما بنى عليه وانقلب حرفا اخر اي همزة فلا يمكن تحريك الالف
مع بقائه الفا والثاني يا غلامي يعني كل مفرد اضيف نحو غلامي وصاحبي مضافا الى ياء المتكلم فانه
يقدر الاعراب اللفظ فيه مطلقا ايضا لان الاعراب المضاف شائع فيه اضافته وذكر لان المسلم
انما يستحق الاعراب بعد تركيبه مع عامله كما تقدم فتى تركبا غلام زيد مثلا لم يستحق المضاف
الاعراب الا بعد كونه مسندا اليه اي كونه عمدة الكلام اذ هو المقتضي لرفع المسمى وكونه مسندا اليه
مسبوق بثبوته اولا في نفسه والمسند اليه المجرد مثالنا ليس مطلقا الغلام بل الغلام المضاف
بصفة الاضافة الى زيد فالعامل مسبوقا بالاضافة فالا والا اضافة قائم بالمضاف عمدا او فضلة
ثم الاعراب فتقول لهم لما اضافوا المسلم المفرد الى ياء المتكلم الغوا عنه ان يكون حركة ما قبل الياء كسرة
لئلا تقع ما قبل الواو والاعراب بعد ذلك وجد وا محل الاعراب مستغلا بحركة لازمة واحتمال الحرف
لحركتين متخالفتين كائنا او متماثلتين مستحيل ضرورة واما المستغل اعرابه فثلاثة ان يستغل فيها
رفعا وجرا وهو الاعراب فعا فالاول المسلم المنقوص اي الذي ما قبل اعرابه ياء قبلها كسرة فيستغل الضم
والكسر على الياء المكسور ما قبلها وذلك مستحيل لضعف الياء وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة
ثقيلة فالاسكن ما قبلها وما قبل الواو لم يستغل الحركتان عليها نحو ظبي ودلو وكرسي ومغزو واما
الفتحة فلخفتها لا يستغل على الياء مع كسر ما قبلها نحو رأيت القاضي ويسمى هذا النوع منقوصا
لانه نقص حركتين وسمي نحو الفتى والعصا مقصورا لكونه ضد الممدود او لكونه ممنوعا من مطلق
الحركة والقصر المنع والاول اولى لانه لا يسمى نحو غلامي مقصورا وان كان ممنوعا من الحركات الاعرابية
ايضا لهذا مع انه لا يجيء طرد الانقلاب وايضا مذهب الكوفة ان نحو غلامي مبني على ما يجيء والمقصور

من الفاء المعرب والثاني كجمع مذكر سالم مضاف الى ياء المتكلم فان فيه وجهين تقدر فيه وذلك
نحو جاءني مسلمي والاصل مسلمين اجتمعت الواو والياء سبق احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء
وادغمت الياء في الياء فصار مسلمي والمراد بالادغام التخفيف وكذا يقال لو كانت الثانية واوا
نحو سعيد وبيت وان كان الاعراب ادغام المتقاربين بما قبلها الى الثاني كما يجيء في التصريف وادغم بعد
القلب في الياء الاخرى وكسر ما قبل الياء لتتمام كما شرح عند قوله تخفيفا وكون الضمة قريبة من الطرف
والطرف محل التغيير فتم لم يكسر الضمة نحو مسلمو فيقال انه لم يستثقل تخفيف آخر حتى يتم به ولم يكن
الضم قريبا من الطرف وليست الياء الساكنة المدغمة في امثالها كالياء الساكنة غير المدغمة
فان ذلك لا يجوز فيها والذي قيل في جمع ابيض بيضو فهو من الطيب طعربي وما المدغمة فيه المتحركة فكانها
متحركة لصيرورتها مع المتحرك كحرف واحد فتحمل كهمام وان كان الحرف الذي قبلها واو ياء للادغام
في الياء على ان قف الاوزاعي اي ثلاثيا ساكن الاوسط جوز فيه ايضا بقاء الضم على حاله فقالوا في جمع
الدري الذي فيه ان الواو التي هي علامة الرفع مقدرة في حالة النصب والجر والمنصب
فالياء باقية الا انها ادغمت والمدغم ثابت وتعلم مما تقدم يقدر نحو جاءني صالحو القوم وصالحي القوم و
مررت بصالحي القوم ومر شرح بصالحي القوم من المقدر عرفه لظهور شروط الحذف فان الكلمة مستقلة
بخلاف نحو مسلمي فان المضاف اليه كجزء من ضمير متصل يجيء المضاف وما لفظة في واحد الثلث فقد
ذكرت في باب غلامي فالمراد بالذكر وكان علمان بمعنى فسم المقدر هو ما يكون مطلقا كالكاف في نحو
زيد وزيد زيدا وبالمقيد ما يكون معربا مقدرا لمانع وهو ما يشتغل المحل بحركة الحكاية واعلم ان
مذهب النحاة ان الياء في غلامي ونحوه اذا اضافة الى المبني وفاقا للمصرح بان ذلك لانه عندهم من قسم المقدر المقدر
اعرابه وهو الحذف لعلة نحو غلامي وغلامك وغلامه ومن ابى ان الاضافة الى المبني مطلقا من

سبب البناء بل كل ما شرط حكما يجيء في الفرع فالمبنية فاذا عرفت المعرب الذي اعرابه مقدرا اما
مطلقا او في بعض الاحوال وفي بعض ما بقي من المعرب اعلم ان ظاهر هو وقوله والمنقوص فيما علا
قال غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة تقوم مقامهما وهي عدل ووصف وتانيث ومعرفة
وجمعية وتركيب وشبه مع وزن الفعل والنون الزائدتان من قبلها الف ووزن فعل وردف والعدل وتقدير شبه العلمية
وتركيب وصفة ومعدول وعدل وتركيب وعجمة وزيادة الالف والنون وتانيث بالتاء وتقول فيه علتان
اعلم ان قول النحاة ان الشيء الفلاني علته كذا لا يريدون به انه موجب له بل المعنى
انه اذا حصل ذلك الشيء ينبغي ان يحكم الحاكم لمحاكمته بان ذلك الشيء وذلك
الحكم والحكومة الاصطلاحية الاصولية بما بوجبه العلة واياه عنى المحشي بقوله وحكمه ان
ان لا يكسر ولا ينون لان سقوط الكسر والتنوين غير المنصرف مقتضى العلتين او تسعتهم
ايضا لكل واحد من الفروع في غير المنصرف شيئا وعلة يجوز ان يكون كل واحد منها جزء العلة لا علة
تامة اذ باجتماع اثنين منها يحصل الحكم فما فالعلة التامة اذ هو مجموع علتين او واحدة منها
تقوم مقامها مع شرط كل واحد منها وسنوفي الشروط ان شاء الله تعالى وقد دخل في الحد الذي
ذكرته الحكم لغير المنصرف فانه كالكسر والتنوين للفرد او التثنية والجمع
بالالف والتاء علما او المجموع بالواو والنون على المؤنث كمسلمات ومسلمون وان لم يجز في
منزلها والتنوين للتبعية العلتية فجميع ذلك فيما قوم بعد ويجوز حرفه للفرد او التثنية
نظرا لان الفرد على حد علة في نحو الاسم عن التسمية المعنوي بها وعن التثنية القائم مقامها
مقامها والواو في قال الفرد وقعد التثنية غير مجرد عنها فكان الوجه ان يقول
ويزول حكم غير المنصرف للفرد او التثنية لان حكم غير المنصرف حكم قد يتخلف عنه العلة

بخلاف حكم المعرب اعني اختلاف الاواخر باختلاف العوامل لفظا او تقديرا فانه لا يختلف من علة
الاسم وعلى هذا فالاضافة غير المحضة هي التي لا يراد بها الا تخفيف اللفظ بالكسر والتنوين للسببين يجوز ان يقال
يجوز ضربه للمقرر وتحوه كذا على هذا فالمحض يكون مادة اللام والاضافة معا فيه خلاف بين النحاة غير
منصرف وعند غيرهم منصرف سواء قالوا ان الكسر سقط بتبعية التنوين او قالوا ان الكسر والتنوين سقطا
معا وذكر ان اكثرهم قالوا ان اسم سيبويه اياه علامة تمكنه التي هي التنوين اي
علامة تمكن اصله لان اصل الاسم للتنكير واصل الفعل البناء وجعلوا تارك الصرف جميعا حذف التنوين وقالوا
ثم تبعه الكسر بعد صيرورته اسما غير منصرف وذهب الاخفش الى انه لما لم يكن مع اللام والاضافة تنوين
حتى يحذف فمنع الصرف لم يسقط الكسر فظهر ان سقوط بتبعية التنوين لا بالاضافة وهو قول الاكثر
والحكم منصرف لان التنوين لم يسقط فيحذف كذا في الحواشي والمعتمد وقال بعضهم انه يجوز في الفعل حذف الكسر
والتنوين معا لمنع الصرف وهي الحكم عندهم ايضا منصرف لان الكسر والتنوين لم يحذفا ولا احدهما مع
اللام والاضافة لمنع الصرف والذي الاول اعني ان الكسر سقط بتبعة التنوين وذكر انه يعود في حال الصرف
مع انه لا تنوين ثم انه كما انه لا يعود اليه الى اعادة الكسر اذ لو عاد يستغنى بالتنوين وحده فلو كان الكسر حذف
ايضا لمنع الصرف كالتنوين ثم بعد زوال المانع يكون لا فرق بين الحاجة واما تبعية الكسر للتنوين
لان التنوين يكون في منع الصرف ايضا كما في الوقف ومع اللام والاضافة وبالنداء قال وهو النقض على الاول لان الاسم على انه
لم يسقط الا تبعا للفعل لا للاضافة واللام والنداء ولا شيء اخر فيزول بزواله صورة الكسر التي هي اثر الفعل وانما
يعود في بنون العوادي وحضرني وبصري وانما لم يظهر اثر منع الصرف في الشيء ويجمع المذكر السالم مع ان حاجة سيبويه تحتي
اليه ويسلم عليه للمؤنث لان التنوين فيهما ليس للتمكن كما ذكرنا حتى يحذف فيتبعه الكسر ايضا فان النصب
فيهما تابع للجر فلم يمنع لهم النصب حتى الجر بهما واجاب بان المقرر اي جعل التنوين معتقب الاعراب وجب منع

منع من فيهما للعلتين لان فيهما اذا التنوين التمكن ولا يتبع نصبهما الجر لان الاصل في الاسم ان لا يكون كذا كما ذكرنا لم يتأثر
بتأثر شابهه للفعل وهي التي لذلك اثر احدهما وهو فوقهما ان يصير معنى اسم كما سواء كان معنى
الفاعل فبنيي اسم نظرا الى اصل الفعل الذي هو البناء ويعطى علامة وقائمهما وهو اي سبب ان يوافقه من حيث
تركيب الخ وقال اصليته وبنائه شيء من المعنى كاسم الفاعل والمفعول والمصدر والصفة المشبهة فيعطى
عمل الافعال التي فيه معناها ولا يبنى لضعف امر الفعل في البناء بل تعطف عمله وهو المضارع على اسم
في الاعراب فلا يبنى منه الا قوي المشابهة للافعال اي الذي معناه معنى الفعل سواء كاسم الفعل وتالهما وهو
اضعفهما ان لا يشابهه لفظا ولا يتضمن معناه ولكن يشابهه بوجه بعيد لكونه فرعا لاصل كان الافعال
فرع الاسم اذ قادة ويستغاث اما الافادة فلما صار الفعل في كونه كلاما اي اسم ويستغاث فيه غنة واما
الاستغاث فيحتاج في ياء المصدر فلما بني بهذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل في البناء ولا يعطى بها عمل الفعل
لان ذكر يتضمن معناه الطالب للفاعل والمفعول او هو خلفه منه بل بهذه المشابهة علامة الاعراب
فيكون اسما معربا بدلا عن الاعراب ثم يتبعه الكسر في قول وينوب على التنوين والكسر معا كما تقدم واما اصبح في
هذا الحكم اي كونه اسما فرعا بهذين ولم يمتنع بكونه فرعا ثم بزيادة واحدة لان المشابهة بالفرعية شابهه
غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها فيه الى تكلف كما
مضى وكذا اثبات الفرعية في الاسماء بسبب هذه العلة ايضا غير ظاهر كما يجيء فلم تكن واحدة منهما الا اذا قامت
مقام اثنين فاذه قيل اذا اشار اسم غير المضرف الفعل فقد شابهه الفعل ايضا فلم كان اعطاء اسم الحكم
الفعل اولى من العكس قلت لان اسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل وليس ذلك لمطلق المناسبة
بينهما وذكر كما يصير اسم الفعل معنى اسم وهو معنى الفعل في اسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة والمصدر يتضمن اسم معنى الفعل فيتطفل اسم على الافعال في المعنى فتعطى حكم الفعل

وذكر بينهم الفعل وعمله معا وعمل البناء حسب ويبنا مطردة في كل ما يعطى حكما بما ليشابهه لنوع من شبه
اذا التقت شابهته الحرف للفعل بتضمن معناه كان واضعها واما اولا اهمل عمل الفعل واذا التقت شابهته اسم
الحرف فيما جنبا به الى غيره كالمبهمات والمضمرات والغايات او بتضمن معناه كاسماء الشرط والاستفهام ومن ذكر
كما يجيء في باب المبني ومنه اسم للطقة على الحرف فيما يخصها وهنا يكفي ادنى مشابهة لما جاز بها اسم
للافعال وذكر لتمكن الحرف وقوته في البناء دون الفعل واي مشابهة الفعل الحرف يلزم منه معنى الانشاء الذي
هو بال اصالة الحرف اعطى حكم الحرف في كافة عن عدم التصرف كافة عن فعل التعجب وان مشابهة اسم كالمضارع عن من كما يجيء
في بابه فظهر ان كل اسم فيه شبه الفعل والحرف وكذا الفعل فيه شبه اسم والحرف واما الحرف فشابه الفعل فقط
قوله والتوكيد الخ التصبيه لك على انها حالة النون والعامل معنى الكلام فان معنى قوله وهي عمل او كفا
اي يكون عمل منع الحرف عن عمل او كفا وكذا وكذا والنون الخ وقد لحقها باسباب المذكورة مشابهة الفعل التي
المضمرة وهو كل الفعل الذي اشبه اسم كالمعلم سواء كانت للحاق كقولك ارطى وذفرى وضبطى او كيعمرى
لان بابها عليه تتضمن التاء كالفعل التي واذا عدل الالف والنون كما سيأتي مشابهة الفعل التي التي بالامتناع من التاء
فعدل الالف المضمرة الممتنعة من التاء او لحقها بانها لفظا وامتناعا من التاء واما الفعل الحاق المهروذة
فلم تلحق مع العلمية بالفعل التي المهروذة وان كانت ايضا ممتنعة من التاء مثل الفعل التي المهروذ وذلك لان
مشابهة الاسم الحرف ضعيفة لا تشبه الفعل الحاق المهروذة اي الغير في نحو حمار في باب التي دون الالف مكرى
لكون الهمزة في الاصل الفا والتي في كونها بمنزلة الالف الحاق في مقابلة الحرف الاصلي ولذلك ان الالف والنون
في سكران لمشابهة الفعل التي لبستة في مقابلة شيء اصلي والفعل الحاق المضمرة
وان كانت في مقابلة شيء اصلي لكنها تشبه علامة التي الاصلية اي الالف المقصورة لا المنقلبة عن علامة
التي اي الفعل التي المهروذة واما شبهة بعد العلل فان العدل فيه عن بقية اسم على حاله والوصف فيه

لانها لغة رديئة مرذولة والفصيح ضم الهمزة وتشديد اللام لانه يجمع ثلثة على غير القياس او جمع لواذ
بدليل قوله يلغفها والمخفف مشترك قال الفعل وقال بعضهم انما ثوى هنا قام مقام لبث لان كونه نهاية
جمع للتكسير اي يجمع الجمع الى ان ينتهي الى هذا الوزن فيقتصر ولا يكسر بالالف نحو كلب واكالب وغيم
وانعام وانا عيم وانا يم صلى الله عليه وسلم انكر ان يقال صوب خبيث بوسع وقوله يحب الصالحين يأكلون ويحبون
جمع حال بمعنى الملاح فهو جمع سلامة وهو قليل لانه نهاية جمع للتكسير وقيل لما لم يكن له الا واحد لم ينظر شبهه
الجمعي الذي لا نظير له في كلام العرب فيفيد الجمع وشبه الجمع وعلى هذا ففيه لبيان كما في سقيا لك
بالجر وفي فيه للجمع وعدم التنظير الا واحد وعدم التنظير فيما عندي سببه مستقل لا يحتاج الى الجمعية كما يأتي
في سراويل ففيه عندي ايضا سببان وسببا بان عندي اكثر من التسعة وقال المص منتهى جمع مثل هذا الجمع لتكسير
الجمع صيغة كاكالب وكونه على وزن جمع الجمع كما يفيد قلنا انه عندي لكونه اقصى جموع التكسير واما قيام التي
التأنيث على احدى دعامه والمفصول منه سببين فلزومها الكلمة وبناء الكلمة عليها بخلاف تاء التأنيث
فانه بنا لها على العروض وان انفكه بعض الاسماء لزومها كعنصوة وفيروزة وبخاتي وخراسانة وغيرة كما يجيء
في باب التأنيث قال العدل في هذا صيغة الاصلية تخفيفا كثلاث وثلث والمراد بجمع او نقول
كعمر وقطام فهم العدل الخارج عن صيغة الاصلية بغير الغلبة للتخفيفة والالحاق
والمعنى فقولنا بغير الغلبة ليخرج نحو ابيض وقولنا والالحاق ليخرج نحو جعل ومرجان فقوله خرج
اي خرج عن الاسم وقوله كان اوصف لمعنى العدل وهو المعنى بقولنا سلم معدول اي مصروف
عما بنيته والعدل الانصراف والخروج قوله عن صيغته الاصلية يخرج عنه الفرد فلنا انه معدول
عن الذي وكسر عندي قال انه معدول غير منصرف واسس عندي انما معدولان عن التكسير والاسس

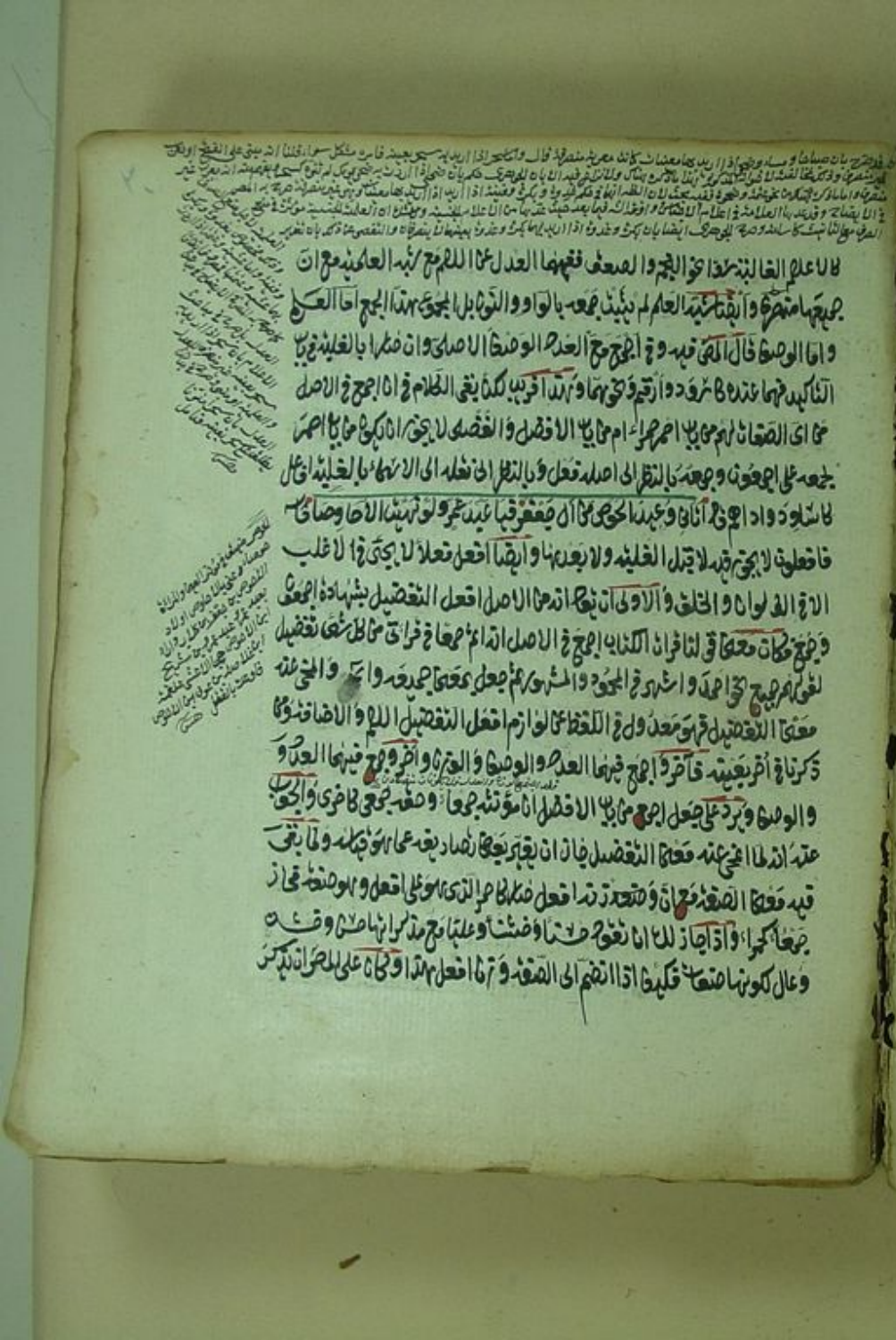
والالف لبث مع صيغة الكلمة لم تضع عليها الا ان تزول كالفا من صيغة الكلمة وبنيتها لشدة
اتحادها بها فوله لتخفيفا نصب على المفعول له الخروج اما الخروج تخفيفا في خروج تخفف كرجل مثلا يعني
مرجل بسكون الراء وخروج تقديري في خروج مقدر ومعنى بالعدل المخفف ما يخففها له بدليل ابدال عليه غير كونه معلوم
غير منصرف بحيث لو وجدنا ايضا منصرفا لكان بنا كطريق الى معرفة كونه معدولا بخلاف العدل المقدر
فانه الذي يصار اليه لظهوره وبداهة سلامة ومنع قلنا انها يجمع للتكسير وقيل لما لم يكن له الا واحد لم ينظر شبهه
منصرفا لم يحكم قط بعدوله عن عامر لو كان كاحد واما ثلث وثلث فعدلا لما على انها معدولان عن ثلثة
ثلثة وذكرنا وجه ثلث وثلثة ثلثة بمعنى واحد وقد ذكرنا تفهيم ما ذكرنا على هذا العدد المعين
ولفظ المفهوم عليه غير لفظ العدد مكرر على الاطلاق وكلام العرب كقولهم الكتاب جزء وجاءني
القوم رجلا رجلا وابصرت العراق بلدا بلدا فكان التكرير بباب العدد ايضا التكرير عملا بالاستقراء و
الحاقا للقوم المتناول فيه بالاعم الاغلب فلما وجد ثلث غير مكرر لفظا حكم بان اصله لفظ مكرر
ولم يبق لفظ مكرر بمعنى ثلث الا ثلثة ثلثة فعلم ان اصله وقد جاء فعال ومفعل في باب العدد من واحد
الى اربعة ثفاث وجاء فعال من عشرة قول الكميت ولم يسر بهن الا سرى ليلى مرتبة فوق البرجال خصالا عشارا والبرد
والكرد فيهن يقولون عليها الى التسعة نحو ثناس ومحمد وسداس ومعشر والسباع معقود بلى يستعمل
على وزن فعال من واحد الى عشرة مع باء التشبيه نحو الحسن والسدسي والسباعي والثماني وهذا
سببوه ان منع الصرف هذا للعدل والوصف فان قيل الوصف هذا المكرر عارض كعارضة
اربعة نحو نسوة اربع فكيف اثرا فيه ولم يؤثرا في اربع قلت هذا التركيب المعدول لم يوضع الا وصفا
ولا يستعمل الا معها عليه معنى الوصف فيه ووضع المعدول غير وضع المعدول عنه والغاء يجب
صرف هذا المعدول اذ لم يجر على الموصوف وليس بواجب اذا المجرور على الصفة كالمرفوع فيه

الوصف وان لم يشبع المصدرى وقال ابن السراج وانما لم ينصرف لكونه مثنى مثلا معدولا عن لفظة اثنين
وعن معناه ايضا لانه عدل عن معناه مفردا واحدا على معنى اثنين فيه عدل لفظى وعدل معنوى وقيل ان
فيه عدلا اكثر من حيث اللفظ لان اصله كان اثنين مرتين فجعل مرة واحدة ثم غير لفظ الثنية الى مثنى
وقال الكوفيون وابن كيسان ان فيه العدل والتعريف كما فى ثلاث لا يدخله اللام واذا جرى على النكرة
تحمل على البدل ولا دليل على ما قالوا ولو كان معرفة وجب ان فيه معنى الوصف فجرى على المعارف وكيف يكون
معرفة وهو يقع حالا نحو جاءنى القوم مثنى وثلاث اخر فانه جمع اخرى التى هى مؤنث اخر وهو افعل التفضيل
بشهادة الصرف نحو آخر آخران آخرون واخرى اخريان اخريات والاخر مثل الافضل الافضلان
الافضلون والافاضل والفضلى والفضليان الفضليات والفضل معنى آخر فى الاصل لكنه نقل واستعمل اسما وكان
فى الاصل معنى جانبى زيد ورجل اخر جاء من جانب ثم نقل من معنى المعانى ثم نقل الى معنى غير
ثم وصل بالفرد غير زيد ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا فلا يقال جاءنى زيد وحمار آخر
ولا امرأة اخرى ويستعمل اخر فى المعنى الاول فلا تستعمل الا مع اللام او الاضافة كما هو شأنها نحو
جاءنى فلان فى اخر يوم الخميس او فى آخر الخميس وكذا الاول والاخر فلما خرج آخر وصار بصدد عن
معنى التفضيل استعملوه مجردا عن لزوم افعل التفضيل اعنى من والاضافة واللام وطوبى بالمجرد
عن اللام والاضافة ما هو له نحو جاءنى آخر ان ورجال آخرون وامرأة اخرى وامرأتان اخريان ونسوة
اخر فقيل الدليل على عدل اخر انه لو كان بمعنى المغايرة كما زعم سيبويه لزم ان يقال ينسوة اخر على وزن افعل
لان افعل التفضيل ما دام من ظاهر او مقدرا لا يجوز مطابقته لمن هو له بل يجب افراده ولا يجوز
ان يكون بتقدير الاضافة لان المضاف اليه لا يحذف الا مع بناء المضاف كقبل وبعد او مع حذاد
المضاف اليه وهو التنوين كما مر وكلا البناءين وهو دليل لذما اضيفا اليه ثابتا نحو كل المضاف عليه نحو

معنى آخر فى الاصل

نحو قوله الا عللا ان وبذا هذ سابح اذ ما استقر كلامهم فلم يبق الا ان يكون اصله اللام والمانع ان
يجمع الحمر فيما ذكرنا من الوجهين بما ذهب اليه الخليل فى الجمع واضافته من كونها معرفتين تنقلبها الاضافة معرفتين فيما
من نكرة الوصف قال الاولى ان يقال انما امتنع كونه اخر بتقدير الاضافة ان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز
اظهاره ولا يجوز اظهاره ههنا ومنع بوجه ما كون اخر معدولا عن اللام استدلالا بانه لو كان كذلك لوجب
كونه معرفة كما مر ويمتنع صرفه للعدل والتعريف كما فى ثلاث لا يدخله اللام واذا جرى على النكرة
نحو مررت برجال اخر وجب كونه نكرة كما مر ويمتنع ايضا كونه معدولا عن اللام وكان لا يقع صفة للنكرة كما فى قوله تعالى فعدة من ايام اخر
واجيب بانه معدول عن اذى اللام لفظا ومعنى اى عدل عن التعريف الى التنكير فقط اذ لا يجوز مخالفة
المعدول والمعدول عنه تعريفا وتنكيرا ولو كان معنى اللام فى المعدول عنه اذى اللام بل الواجب بذلك سحر
كما ذهب اليه بعضهم لتضمنه معنى الحرف فتعريفه سحر ليس كذلك بل هو معدول عن اذى اللام بل لكونه علما وذهب سيبويه
الى ان العلمية فى اخر ليست شرطا فى دخول اللام والاضافة ان يستعملا من ويقرن لفظة فى جميع الاحوال فالاخر
فى قولك بنسوة اخر معدول عن اخر ويلزم على هذا القول ان يكون اخران واخرون واخر واخرى واخريان
واخريات معدولة ايضا عن اخر لانها لا تستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا فلا يقال جاءنى زيد وحمار آخر
ولا امرأة اخرى ويستعمل اخر فى المعنى الاول فلا تستعمل الا مع اللام او الاضافة كما هو شأنها نحو
جاءنى فلان فى اخر يوم الخميس او فى آخر الخميس وكذا الاول والاخر فلما خرج آخر وصار بصدد عن
معنى التفضيل استعملوه مجردا عن لزوم افعل التفضيل اعنى من والاضافة واللام وطوبى بالمجرد
عن اللام والاضافة ما هو له نحو جاءنى آخر ان ورجال آخرون وامرأة اخرى وامرأتان اخريان ونسوة
اخر فقيل الدليل على عدل اخر انه لو كان بمعنى المغايرة كما زعم سيبويه لزم ان يقال ينسوة اخر على وزن افعل
لان افعل التفضيل ما دام من ظاهر او مقدرا لا يجوز مطابقته لمن هو له بل يجب افراده ولا يجوز
ان يكون بتقدير الاضافة لان المضاف اليه لا يحذف الا مع بناء المضاف كقبل وبعد او مع حذاد
المضاف اليه وهو التنوين كما مر وكلا البناءين وهو دليل لذما اضيفا اليه ثابتا نحو كل المضاف عليه نحو

اللغة كما ذكرنا غالبا الاصل ان يكون معدولة الصيغة اى الملتزم كذا اخرى فيدخل فيه سحر
وامس وكيف وحيث وهناء وبخ ومعناه لان الاصل في تخصيص اللفظ المطلق شيء معين
مما كان يقع عليه وكثيرا ان يكون باللام او الاضافة ويدخل فيه الظرف ايضا تارة قبل وبعد لفظها
ثم المضاف اليه الذي كان يقتضيه وضعها فعلى هذا اذا كان المعدول معربا وانضم الى عدله بسبب
امتنع صرفه فلم يمتنع نحو واخواته لعدم اعتبار العلمية فيها كما اعتبرت في سحر على ما يجيء وامثلة
اخواته من كيع وبصع وبتع قال اكثرون على انه معدول عن جمع لما انه بجمع جمعاء وفي بعض جمع وفعلاء
افعل فعلى كحمراء وشمراء ابو علي ليس في كلام فعلاء ان يجمع على فعل بل يكسر فعلاء مؤنث افعل المجموع
على فعل ايضا والجمع مجموع على الجموع لان جمع وقوله صلى الله عليه وسلم وابكرها شاذ كما يجيء في باب الجمع
ولو كان جمع معدولا عن جمع وفعل يصلح لجمع المذكر والمؤنث لجاز في الرجال جمع قال والخفاش جمعاء
سالمة الاصفة وفي بعض جمع فعلاء كما فعالى النكسر وفعلا وشذ التصحيح كصحراوات وصحراوين بجمع
معدول عن الجمع وابرة عليه ان جمعا لو كان كما ذكر لكان ايضا كذلك يجمعا اذا على الجمع شاذا اذا
يجمع بالواو والنون الا العلم والوصف كما يجيء في باب الجمع واما السبيل المرفوعة فجمع فعل كالخليل انه
تعريف اضافي لان الاصل في الجاني الغوم الجمعون الجمعهم اي بجمعهم وقوله الكتاب الجمع اي بجمعه قيل لا
ضعيفة لان تعريف الاضافة غير بعيدة في منع الصرف ولذا يقول اغالم يعتبر لكن مع وجود المضاف
اليه لان حكم منع الصرف لما يجيء فيه كما يجيء واما مع حذفه فالمانع منه اعتبار وقال بعضهم فيه التعريف
الوضعي كالاعلام اي وضع تاكيد للمعارف بدلا على ان التعريف فيها مؤكد لا يكون الا معرفة الا ما يجيء الكوفيون
من نحو قوله فلم ارع البكرة يوما اجمعا فما كان المؤكد فيه معرفة ورد فيها على هذا القول شيء العلمية وبرد
عليه صباعا وعاء وبكرا وضحى وعتمة وضحوة معينات فانها معارف بدلا على ان محصصة بعد العموم كما



قال في شرح باب صباعا و مساء وضحى اذا اريد بها معينات كذا معرفة قال وانت خبير اذا اريد بها معين مشكل سوا قلنا انه بقي على التنكير او نقل
منصرفا وقد مر نحقيقه لانه لا شيء مما ذكر من علة وانما المانع بناء كما في اليوم حيث لم يقولوا سحر يعينه فارت مشكل سوا قلنا انه بقي على التنكير او نقل
منصرفا واما ذكر الجمهور من علة وحدة فغير ظاهر فقد سمع سحر ان اردت به سحر يعينه فارت مشكل سوا قلنا انه بقي على التنكير او نقل
في الايضاح وقد يقال العلامة في اعلام الاشخاص والوضع فيها بعد حيث عين بها من اول الامر بمنزلة العلامة في المنقول فتدبر اه والعلامة المضمنة موثث في
العرف مع انها تستعمل كساعة وصحة اليوم حيث ايضا يذكر ويذكر واذا اريد بها ما يذكر ويذكر بعينها لم يصرفا او النقص عن ذلك باب تعريف

كالاعلم الغالبة ذا نحو البجر والصعق فنهما العدل عن اللام مع شبه العلمية مع ان
جمعها منصرفا واتفاقا شبه العلم لم يثبت جمعه بالواو والنون بل الجموع بهذا الجمع اما العلم
واما الوصف قال الرضي فيه وقوع الجمع مع العدل الوصفي الاصلي وان ضعفا بالغلبة في
التاكيد فهما عندي كالمرود والرقيم وقوعهما وهذا قريب لكن يبقى الكلام في ان الجمع في الاصل
عما اي الصفات لم صار مما يجيء احمر حمراء ام مما يجيء الافضل والفضلى لا يجوز ان يكون مما يجيء احمر
يجمعه على احمرون ويجمعه بالنظر الى اصله فعل وبالنظر الى نقله الى الاسمية بالغلبة اي على
كاسلوة واداهم في اناس وعبدا لحوص عما ان يقع قبا بيد عمرو لو تبدلت الاحاد صفات
فاعلون لا يجوز فيه لا تقل الغلبة ولا بعدها وايضا افعل فعلا لا يجيء في الاغلب
الا في الالوان والخلق والاولى ان يقال ان عدل الاصل افعل التفضيل بشهادة الجمع
وجمع حكان معناه في لنا قران الكتاب اجمع في الاصل اتام جمعا في فراق مثالا شعا تفضيل
لغوا صحيح نحو احمد واشتر في المحمود والمشهور ثم جعل بمعنى جميعه واتم والغي عنه
معنى التفضيل فهو معدول في اللفظ عما لوازم افعل التفضيل اللام والاضافة وما
ذكرنا في اخر يعيثه فاخرون اجمع فيها العدل والوصف والوزن واخرون اجمع فيها العدل و
والوصف ويرد على جعل اجمع مما يجيء الافضل انه مؤنثه جمعاء وصفه جمعي كاخرى والجواب
عنه انه لما نحي عنه معنى التفضيل فان ان يقع بعجز الصدر بعيد عما هو بصدده وما بقي
فيه معنى الصفة مع ان وصفه زنة افعل فحمله على الحمراء الذي هو على افعل وهو صفة فما زاد
جمعا كحمراء واذا جاز لك ان تقول حسنا وفضلا وعلما مع مذكرها حسن وفضل
وعال لكونها صفات فكيف اذا انضم الى الصفة وزنا افعل هذا وكان على الصواب ان يذكر

او بهم انه غير معدول عن مفعل بالكسر وكذلك موكل على ما سيأتي من ماكبضم الشين فلما لم يلزم لم يعتبر
في العدل وكما لزم فلانا انه منقول عن جمع شوس والذي يجوز صرفه وتركه كما في بندلان
امر العدل ظاهر وليس كما يجيء نوح ولوط حتى يقال انه لا يوازن الثلاثي الساكن الوسط وأما ثقوب فان
الصيغة لم تتغير والعدل لم يوجد في الصيغة الاصلية فوزنه صيغة وهي جميعا فعلة فوزنه قطام يعني
اي في لغة تميم لغة اهل الحجاز فقيها ايضا على لغة عند النحاة لكنها مبنية وكلامه في المعرب
غير المنصرف وبعضي بها قطام ما وزن على وزن فعال من علم الاثنان المؤنثة وذلك ان فعال على اربعة
اقسام كما يجيء كلهم فعل كنزال وبناء ظاهر وعلم المصادر على ما رأى النحاة كفجار للفجور وكفة للمؤنث لفجار
يعني كفجرة وبهما ايضا مثالان بالفاق قالوا لمثال رشد بناء لنزال عدلا ووزنا ولم يكتفوا في المشابهة بالوزن
للمثالين كما سيجيء وجهه وكلام فانها معينة فقالوا كان نزال عدل عن انزل فعال وفجار الفجور
معدولان عن فاجرة والفجور والقسم الرابع علم الاثنان المؤنثة فلقطام الحاجة بينا في كلمة مثال رشد
ايضا لانزال وعدلها مقدرا وبنيهم افترقوا وفرقنا انكم على ان فعال الذي هذا القسم مبنية على
الكسر للوزن والعدل المقدر كحضار وآمادة والعدل فيها مخصصا للكلم الملازم بسبب البناء ذكر
المرأة صحيح للحالة المطلوبة المستحقة وغير ذلك لقطام معرفة غير منصرفة للتأنيث والعلمية
ولم يجعلوا لترك الصرف هنا الى تقدير العدل كما اشتهر اليه في عمر الا ان بعض النحاة يعتبرونه فيه مع تغير
صرفه لانه من باب حضار للذي يجب تقدير العدل فيه لغرض البناء الذي هو سبب الملازمة فقدروه فيه
ايضا طردا للباب واقامة على ان جميع هذا القسم غير منصرف من ذوات الراء كان او لم يجيء الكلام
على تقدير العدل في مثل الحماليا فعال قال الوصف شرطه ان يكون في الاصل فلا يضر الغلبة
فلنكرة من ثمر بسوق ابيع واشتكى سود وارقم للحية واد بم للقيد فضعف منع في الحية واعدل ان

ح اشار بهذا التقدير الى ان عدل المنع على تقدير ما يقرب عما يقرب عما يقرب ع

من الوجائي بهذا الشرح يتبين لك انه لا يخرج الاوصاف العارضة بالغلبة عما معنى الوصفية وانما
اذا لم تعتبر اعلاما بالغلبة فان اعتبر الوصف مع العلمية فيه نظر كما يجيء وكيف يخرج عن الوصف ومعنى الغلبة
تخصيص اللفظ ببعض ما وضع له بل يخرج الوصف لفظا عن كونه وصفا اى لا يتبع الموصوف لفظا فلا
يقال قيد اسود لكن المقصود ههنا بيان ان الوصف من حيث المعنى لما من حيث اللفظ فبان بهذا ضعف
قول المصنف شرح قوله بعد وخالف سيبويه الخ وسوقه وبهذا يتبين اولى حائث فتفطن لما من
اعتبار الوصفية الاصلية وان زال تخفيفها معنى بل للاستدلال على ما ياتى انما الكبرى بعد العلمية يتجلد
الغالب ان معنى الوصف فى الحمراء ان ال بالعلمية تخفيفا لم يبق بعد التنكير لان معنى الحمراء ان حمى
بالحمرة كان قبل الجزء اولا فحين يكون فى السوداء ان المسمى كان واحدا منهم بالحمرة لم يبق فاذا لم بعد تخفيفا
لم يفد منع الصرف ويجوز مع العلمية ايضا بقاء معنى الوصف كما يجيء فحين ان يعتبر بعدة فليس اعتبار
الوصف بعد العلمية بلازم وبقوة الوصف الغالب من دون العلمية كاسود لازم لبقائه بحاله قطعا
ويقصد بقاء معنى الوصف فى مثله عندهم قول ابى على فى كتاب الشعر ابرق وابطح وان استعملا
استعمال الاسماء وكثر استعمالهما لم يخلع عنهما معنى الوصف بدليل انهم لم يصرفوهما ولا يخفى ههنا فى التكرة
فعلمنا ان معنى الوصف فيهما واذا اقر فيهما معنى الوصف علقت الحال والظرف بهما بهذا اللفظ وبخا
نعلم ان معنى سوداء الغالبية سوداء ومعنى رقم حلية فيه سواد وبياض ومعنى ادهم قيد فيه دهمة
اى سواد اى فيه من حديد لان الحديد يسود فلم يتبين بعد سوداء ان الوصفية الاصلية تخفيف بعد
زوالها فلا يجدى اذ السيبويهية فحص فى الحمراء المنكر بعد العلمية كما انه لم يثبت بما يجرى ان الوصفية
العارضة لا تفيد وقال بعضهم بما لم تفيد الصفة الغالبة بخلاف فيهما وذكر فى تعصانيات
شرح المصنف لفظ العدم بدلا على الموصوف وان كان معنى الوصف باقيا فيهما فى قوله فضعف

الوصف الخ ليس بمطلق

الف وكذا ان خصوصية الموصوف ثابتة واضحة فى مفهوم الوصف مع ما لاحظة المصنف منه وقد يصح ما ذكره على ما ذكره وهو ظاهر
وللعلمية ايضا اذ يصح لمعنى قيد ابرق وقيد ابطح واعلم اذا ثبت معنى مخصوص فى فعل الوصف مطلقا واذا دل على الذات فقط فهو اسم
محض فى صفة مطلقا واذا ثبت ان معينة باعتبار معنى مخصوص فهو الوصف مطلقا وقيد سائبة الوصفية نحو اكلب هـ

منع اقعى معطوف على قوله صرفا اى وكونها الوصف الاصلى معتبرا امتنع منع
اقعى لانه لم يخفف كونه وضعا فى اصل الوضع ولا بثبات ايضا فى الاستعمال نحو
ايهم اقعى بل نعلم انها موضوعة للوصفية لما رأوا انها لا تحذف التاء منها
قالوا لهم قعوة الهم اى شدة وكذا قولهم فى الاجدل الذى هو الصقر انه موضوع فى الاصل
للوصف اى طائر وجدال وهو الاحكام وقد قيل للدرع جدلاء فكانها مع تاء الاجدل
وكذا قولهم فى اصيل انى معناه الاصلى طائر وضيلان ولم يثبت فانوا هو تخفيفا
ولنا ان نقول صرفا هذه الكلمات ونحوها لانها لم تعمل فيها لا بقصد معنى الوصف
مطلقا لا عارضا ولا اصليا فحين انا نرى تنوع تعلمها حينئذ واجدل طائرا اذا نوه
واصيل طائرا اذا حذفت فلان الاكل اذا قلت مثلا لقيت اجدل فمعناه هذا الجنس من الطير مثلا غير
ان تقصد معنى الغلبة كما تقول رايت عقابا لا تقصد فيها معنى الوصف بالشدة وان كانت اقوى
من الصقر وليس صرفها لكونها غير موضوعة للوصف تخفيفا كما اشار اليه المصنف فاما منع صرف مثله
فغلط ووهم قال الثانية بالتاء شرطه العلمية والمعنوى كذلك وشرط تحتم تاثيره زيادة على الثلثة
او تحرك الاوسط او العجمة فشيخ نصر صوتر زينب وسقر وماه وبور ممتنع فالمسمى به مذكر فشرطه
الزيادة فقدم منصرف وتغلب ممتنع قول اعلم التانيث على ضربين تانيث بالالف وتانيث بالتاء
فالاول بالف مختص التانيث بشرط للزوم الالف وضعا على ما مر وللالف مقام سيبين ويريد بالتاء
التانيث تاء التانيث فى آخر الكلم مفتوحا ما قبلها بالتغلب فى الوقف فخرج انت وبنت لكن موتنا بالتاء
بل التاء بدل من الالف لكنا قصرنا هذا الابدال بالمؤنث دون المذكر لمكانة التاء للتانيث فعلى
هذا لو سميت بنت وانت وهنت مذكرا صرفتها والتانيث بالتاء على ضربين احدهما ان يكون التاء

ظاهر كلام المصنف يقتضى ان ما سيرد وان لم ينزل عند معنى الوصفية بالكلية وان الاولين بمعنى الغلبة فقط والاخيرين بمعنى الغلبة مطلقا ومع ذلك يرى
ان الكل الوصفية الاصلية الزالة بالكلية مطلقا وهو ظاهر السقوط فى نفسه ولكنه استند فى ذلك الى ما فى بنت الصلاح على ما يجيء مثله سيبويه حتى لزمه ان يجعل ما ذكره
المتكلم اجدل واوا واضحا فضلا عن معنى الوصفية سيما المصنف حيث صرح ببطلان منع صرف ما ذكره كما ذكره لكنه لم يكن له بد من ذلك ليلزم بانتفاء الوصفية
الاصلية فيجاب بل التقدير كما قلنا كل بعدم تخفيف الوصفية فيها ويضعف منع صرفها نعم يرد عليه ان ورده الشر سابقا من ان بنت الاسماء
لم تخرج عما الوصفية بالكلية هـ

فيه ظاهرا فشرطه العلمية سواء كان مذكرا صغيرا كعمرة او لا هذا ولا ذاك كعقرة فلا يؤنث دون العلمية
بدليل تحقيرها فقالوا في قائمة الوصف الاصلي والتانيث بالتاء فالحمل لم يجيء الا من التانيث لان شرط الوصف
وهو كونه على وزن مختص فاصل وذلك الحمل ان وضع تاء التانيث في الاصل على العروض وعدم الثبات
نقول قائمة قام فلم يعتد بالعارض وانما قلنا في الاصل لان اصل وضعها للفرق بين المذكر والمونث ولا يجيء
هذا المعنى في الصفات والمعاني التي لا مذكر لها كحائض وطالق وحسنة وامراة ورجلة وحمار
وانما غيروا هذا المعنى فقد يكون لازمة كراوية وعلامة كما يجيء في باب التانيث ثم ان العلمية حيث كانت
في الكلمة من الكلمات لعرية صرفها مصونة عن النقصان فيلزم التاء بسببها فقد علمت كرار بعقر
صار لان من الاحرف الثلاثة الترخيم كما يجيء في الحرف الاصلي وانما ذكرنا ان التسمية باللفظ وضع لم وكل
حرف وضعت الكلمة عليه لا ينقل عن الكلمة فتوى عائشة في الخمس ليس موضوعا مع التاء فاذا سميت به
فقد وضعته وضعا ثانيا مع التاء فصار التاء كلام الكلمة في هذا الوضع واما ان كانت العلمية في غير الكلم
العربية فربما تصرف العرب فيها بالنقص وتغيير الحركة وقلب الحرف الى ما يستثقلونه كما في جبرايل وميكائل
وميكائل وسماطا بسر فقالوا جبرال وجبريت وميكال وميكاءل وسماطو وسماطيس وحكى ذلك
لورقة بها على غير وزن كلامهم لخفيفة وتركيب حروفها المستكرهة مع عدم مبالاتهم بما ليس من اوضاعهم
ولذلك قالوا العجمي والعجمية بكسرتين واما الزيادة في الاعلام فنقول ان كان الحرف المزيد لا يفيد معنى كالف
التانيث في حبلى وذكرى وتاء التانيث في حمزة والغال الحاق بمعنى لم يجز زيادته لان مثل ذلك لا يكون
الا حال الوضع وكلامنا فيما يتبادر على العلم بعد وضعه اذ المستعمل على وضعه العلمي وكذلك الحكم ان لم يفد الزيادة
معنى اصلا اما افاد العلم كسناء الوجه ولام التعريف من غير اشتراك العلم وان افاد الزيادة معنى غير
فان لم يقع لفظ العلم بذلك المعنى على ما وضع له اولا لم يجز له زوال الوضع العلمي فلا تزيد عليه الفا ولا نونا

لا يصح الحمد لله على كونه الثالث المعنوي لبقاء شرطها بالعلمية بالفرق نحو بانقض وامراة صبيح كما فعل المصنف رحمه الله لان المراد بالمونث المعنوي
ما كان التانيث فيه مقدرا كما مر لا الذي للفظ مقدرا او ملفوظا كذلك لكان كل مذكر مصغر مع كونه على المذكر كرجيل وليس كذلك وكذلك تقول
في تصغير تصغير الترخيم فتبصغه كما تقدم وليس كذلك لانك تقول قبيضة وانما شرطه الخ منه
هذه النسخة الاولى والثاني في المتن

المعنى الثالث ان يغير لفظ العلم مع تلك الزيادة واقعا على ما كان موضوعا له بحيث مطلقا ان لم يخرج العلم
بهاتين التغييرين كياء النسب وياء التصغير ونون التمكن نحو يماني وطليحة وان خرج بهاتين التغييرين
جاز بشرط صيرورة التغييرين بعد ازالة كالف الزيدان والزيدون على ما يجيء في باب الاعلام فان قيل فاذا صار
التاء بالعلمية لازما فهلا قيل في نحو حمزة انه قائم مقام حمز مع سببين كالالف فيكون العلمية شرطا فيه مع سببين ولا
يكون سببا قلت لما ذكرنا من ان وضع التاء في الاصل على العروض فلزومه عارض فلم يبلغ مبلغ الالف
التي وضعها على اللزوم وثانيهما ان يكون التاء مغيرا وهو الذي سماه المصنف بالمعنوي سواء كان صفيقا كعند
وزينب او غير صفيق كحلب ومصر فالف نحو كالتاء اذا الف لغير اللزوم بالحرف حتى تقدر ولا تقدر التاء
مقدرة ايضا مع العلمية الا التي كحائض منضما مع التانيث والوصف وتاء معرفة العلمية ايضا مقدرة
كما يجيء وانما شرطنا فيه العلمية ايضا ان المقدر عندهم اضعف من الظاهر وشرط الظاهر العلمية والفرق
بينهما ان العلمية تصير التاء الظاهرة مختصة التاثير مطلقا وان كانت الكلمة على ثلثة اكثرها الوسط
كشاة علما ان الغلامة ظاهرة واما التاء المقدرة فضعيفة فان كررت مدة بها للفظ صرفا اثر وجودها
والا فقيل الخلاف كما يجيء وما يسد مسد الحرف الناضج في الزيد على الثلثة لان وضع التاء في كلامهم فوق
الثلثة والزيد ثلثة واما نحو تبيت كما شاء فمحذوف اللام وذلك يكون سد التاء تصغيرهم عفيرا على تعفير
من دون التاء بخلاف قدم فان تصغيره قديرة فالمونث بالتاء المقدرة صفيقا كان او لا اذا زاد على الثلثة
وسمي به لم ينصرف سواء سمي به مذكرا صفيقا او مونثا صفيقا اولا هذا ولا ذكر وذلك لان قيد تاء مقدرة
وصرفه اذا سد مسد الحرف الرابع من نحو حمزة وان كان ثلثيا فاما ان يكون متحرك الاوسط اولا والاول ان سمي به مونثا
صفيقا كقدم او سمي امراة او غير صفيق كسقر بهم فجميع التخوين على منع صرفه للتاء المقدرة وقيام متحرك
الوسط مقام الحرف الرابع القائم مقام التاء والدليل على قيام متحرك الوسط مقام الحرف الرابع انك تقول في تصغير حمى كما تقول في تصغير حمرة

وجبلوى

في حماد كما تقول

عادته ويتمم بعد ذلك قائلا لسائر نظرائه كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه لما تقرر ان الطارئ
ينزل منزلة الحكم المطرد عليه فتقلب الالف ياء لوقوع الياء الساكنة قبلها وياء التصغير ويخفف ما يستثقل فيه بحذف بعض
الحروف وقلب بعضها نحو مرجان وازيرجان ونحو ذلك وادريا بكان ونحو ذلك واما اذا لم يقع الجمع في كلام
العرب اولا مع العلمية قبل اللام والاضافة اذا ما نع فيقبل التنوين ايضا مع الجر مع ائتلاف النظر بالرسم
والعروض والبرق والبريج فيصير كالكلمة العربية فان جعل بعد ذلك علما كان كانه جعلت الكلمة العربية
علما فينصرف كان قد منع العلمية سببا غير الجمع منع الصرف كزينب ويقم فيهما التنوين وكذا ايخفقا
وان لم يكونا في كلام العرب على ما قال المصرح بجمعه على الشرطين واجب العلمية في الجمعة مع احد الشرطين
الباقيين وهما الزيادة او تحرك الاوسط وعند سيبويه وكثير اتحاد تحرك الاوسط انما يثبت في الجمع فنحو
كمان عندهم منصرف لعدم اتحاد تحرك الاوسط وان استوفى الشرطين المعتبرين كون الثالث حرف علة او استحقاق العين
له الزيادة على الثلثة وهو اولى وذكر ان تحرك الاوسط المؤنث نحو سقر اغا الله لغلبة عدم التاء مع
علامة التانيث واما الجمعة فلما علامة لها حتى يتحد سببي مع سببي بل الياء في جمعي دكونه ثالثا ساكن وصله
الوحرف بشابه كلام العرب ويصير كانه خارج عن قانون كلامهم لان اكثر كلامهم على الطول والمراد بقولهم
الاوزان الحقيقية بخلاف كلام العرب والذي يختبر بجافر عما ذا بنى البدل المصريان يجعل الالف اذا كان ثالثا
ساكنا الوسط جائز الصرف وتركه مع تاثير الجمعة فيه هو تاثير الجمعة بحيث يكون الوسط ايضا كذلك
لا يؤثر مع تحركه وليس كذلك لانه لم يسمع نحو لوط غير منصرف وشيء من الكلام والعكس المذكور ايضا بمنعه
والذي يختم نحو ماه وبور ولولا الجمعة لكان مثل هند ودعد يجوز صرفه وتركه وذكر ان تاثير
الشيء على ضربين اما ان يكون شرطا كالزيادة على الثلثة في الثالث المعنوي واما ان يكون سببا كالعدل والتانيث
والجمعة في ما ويجوز من الضم الاول اذ لو كان سببا في الثلاثي الساكن الوسط لسمع نحو لوط غير منصرف في

في كلام فصيح او غير فصيح وبين ما تقدم علته وجوز صرف نحو لوط وجوز منع نحو هند بعلة
كل واحد منهما الثاني تاكن الاوسط وذكر ان تحقق الاول بالعربي وايضا فالثالث ليعني
ثبوتي في الاصل وله علامة معتبرة فظهر في الصرفات وهو التصغير بخلاف الجمعة فانه لا معنى لها
بثبوتي بل معناه امر عدمي وهو ان الكلمة ليست من اقسام العرب ولا علامة لها معتبرة فالثالث في
متناول قوله وشتر وهو حصان بالان ويجوز ان يقال ان امتناعه من الصرف لاجل ويله بالبقعة او القلعة
الا ان يقول انه لا يشمل الاذكر قلنا يرجع الى الاضمير المذكر لكن ذكر عالم يثبت فالمثال الصحيح
لمذ لانه كلم ابي نوح عليه السلام قال المصرح شرط صيغة منتهى الجموع بغير هاء كساجد ومصابيح و
واما قولنا قصر وحضار عما للصبح غير منصرف لانه منقول عن الجمع وسراويل اذا لم يصرف وهو
الاكثر فقد قيل انه جمعي سمي على وزانه وقيل عربي بجمع سروال واذا صرف فاسم مذكر وكيوان مرفوعا
وجر الفاضل وله صيغة منتهى الجموع اي وزن غاية الجمع على التكسير لانه جمع الجمع كسلاسل جمع سلسلة جمع بعد جمع
فاذا وصل الى هذا الوزن امتنع جمعه بجمع التكسير كجمع كلب على كلبة وجمع كلبة على اكالب وجمع نعم على انعام و
جمع انعام على انانيم وانما قيدنا بغاية جمع التكسير لانه يمتنع جمعه جمع السلامة وان لم يكن قياسا
مطردا على ما يجيء في النصرفة باب الجمع نحو قوله صلى الله عليه وسلم اكمن صواحبات يوسف وقوله جذب
القرار بقايا الكمرة واذا الرجال راوا يزيد اباهم قطعن ايديهن وطفقن الرجال تواتي لا يمكنها
ذكر ابو علي في الجمع وضابط هذه الصيغة ان يكون اولها وثانيها الفا ساكنة الصيغة
لم تؤثر الجمعة لهما في حرف وان في كل واحد منهما الجمعية والوصفية واما شرط
في هذه الصيغة ان يكون بغيرها احترازا عما نحو ملك لان الالف تغرب اللفظ ما وزنا المفرد
نحو كراهية وطواغية وعلانية فتلك وما قوة جمعية فلا تقوم مقام مساجد ولا مصابيح على ما ذهب

٨ الطبقات ما وراء النهر الجزء

وكان المعنى الاصلى الذى يجيء له فيها ويوضاه اليه ايماء مختلفا فى بعض الاعلام لم يعتد بذلك الوصف
الاصلى لكونه كالمنسوخ معنى وكذا تقول فى الجمعة فى نحو مررت بهذا عاما اول لم تعتبر وان لم تنافها العلمية
وامكن تخيلها فى بعض الاعلام لان المقصود الاهم فى وضع العلم غير معنى الجمعة فاذا ثبت ان معنى الوصف
والجمعة لا يعتبران فى الموضع الذى يصح فيه فكيف بالاعتداد فى نحو مررت بهذا رجل الذى لم يصح
فيه معنى الجمع وهو ظاهر اذا لم يصح معنى الوصف قال الاولى اذا فى منع صرف احمد علما على ما قال ابو على وهو
ان فيه العلمية وشبه الجمعة بحيث لو كان له الاداء تظير كان الاعجمى ليس بشبه العربى فيبقى عنده فى مجرد السبب
شبه الجمعة وعند الجزولى فيه سببان تامان غير مبنى احدهما على ما قال ابو على ان فيه شبه الجمعة
وذلك ان الجزولى يعد عدم النظير فى الاداء سببا كالعلمية والوصفية وغيرهما ولم يعد
شرط السبب كما فعل غيره وكان سعيد الافغانى يعد عدم الزوال السبب او الجمع وهو خلاف
المصنف عندهم قوله سراويل الاكثرون على انه غير منصرف فنى فارسى فى سراويل راجع واختلف
فى تعليله فعند سيبويه وتبعه ابو على انه اسم اعجمى مفرد عرب بكاعجمة الآجر لكنه سلم من كلامهم ما لا ينصرف
فطعنوا فيه بالجمع على ما يكسب فمنع الصرف ولم يمنع الآجر مخففا لان جميع ما وازنه ليس ممنوعا من الصرف
الا ترى الى نحو كالئ واجر فعلى قوله ليس فيه من الاسباب شئ لان العجمة شرطها العلمية وفيه الثانية المعنوية
وشرطها ايضا العلمية واما الصيغة فليست سببا بل شرطا لسببية الجمعة الا عند الجزولى فسيبويه يمنعه
الصرف والسببية لمؤنة لفظية غير منصرف وقال الجزولى فيه عدم النظير والعجمة الجنسية وعلم النظير عنده
سببا كما مر لكن الكلام فى العجمة الجنسية ويجوز له ان يعتبر فى هذا الوزن خاصة لغيره لاطراد منع صرف
جميع ما على هذا الوزن وقال المبرد هو عربى جمع سروالة والسروالة قطعة ثوب قال عليه من اللوم
سروالة فليس بمنصرف لمنعطف ويشكل عليه بان اطلاق لفظ الجمع على الواحد لم يجئ فى الاجناس الا

فلا يقال لرجل جاءنى بكجاء ذكرة الاعلام كمدائن فى مدينة معينة ويجاب بان الجمع فيه مقدر
لا محقق كعدل اذ ذكر ان لنا قاعدة مهمة ان ما على هذا الوزن لا ينصرف الا بالجمعية ولم يتحقق فيه
كونه لا لة معتبرة فقدرناه لئلا يخرم القاعدة وايضا اذ استعمل الشئ على الاقطاع جاز ان يطلق
اسم الكل الاقطاع على الجميع منها كبرمة اعشار وليس للمختصم ان يقول ان قلت مختصر يونس افعال انه
قد جاء نحو قوله جاءنى اثنا وعشرى اخذا من عشراذم يجيء منه النواق وعشراذم لفظه جمع بلا خلاف
والنواق انيه وقد نسب الى سيبويه ان افعالا مفردة وقال ابو الحسن ان من العرب من يصرف سراويل
لكونه مفردا ونسب بعضهم الى سيبويه انه يقول بانصرافه ايضا نظرا الى قوله كاعجر وبجر وغلط
ابو على سيبويه لانه بالآجر لاجل التعريف فقط لا لكونه منصرفا مثله لانه كما ترى فى قوله بعد الا انه يشبه
من كلامهم ما لا ينصرف فى واذا صرف فى النكرة كان السبب عنده العجمة الجنسية غير حاصل فلا يفيد الشرط
وهذا هذا ويمكن تقدير الجمع فى سراويل مطلقا صرفا او منعا وذكرنا فنقص ان هذا الوزن بالجمع فمن
لم يقدره نظر الى ذلك المقدر ومن صرفه فلوزنه على الواحد وكذا يجوز فى نحو هما مررت ان يقدر
الجمع وذكر الجوهرى بعضهم فيه الصرف وتركه نحو هذان هما المرءان وهذا يقتضى ان يجمع ذفرى اى الارض
الغليظة على الجمع الذى ذكره الصحارى بالتضعيف قوله وكجوهر اى المنقوص من هذا الجمع اعلم ان الاكثر
على ان جوهرا فى اللفظ كقاصر رفعا وجرا ونصبا عن بعض العرب فى الجوهرى قال الفرزدق فلو كان
عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا وقال الفراء سمعت الاسدى وهى قبيلة
واخذ الكسائى وابو زيد وشيخ ثم ولا خلاف فى النصب انه جوهرا وانه غير منصرف ثم اختلفوا
فى كونه جوهر رفعا وجرا منصرفا وغير منصرف فقال الزجاج ان تنوينه للصرف وذلك ان الاعلال
مقدم على منع الصرف لان الاعلال سببه قوى وسببه المشاكل الظاهر المحتوى فى الكلمة واما منع

الصرف شبيه بمعنى لانه يمنع ما يمنع الجر من التنوين والجر ونحوهما مما يختص بالاسم والفعل على ما بينهما قبل قال والواقع بعد الاعلال اقرب الى الفعل لان الفاعل الذي هو الشرط فصار منصرفا والاعتراض عليه ان الباء الساقطة في حكم الثابت بدليل كسر الراء فيجوز وكسر الراء حكم لفظي يمنع الصرف فاعتبار احد وصفيه والاقرب حكم وكلاهما خلاف الاعلال ويوجب في حالة الباء وكسر ما قبلها وذلك كالمعدوم والكيد وزيد ومن ثم صرف هند ودلز لان معدوم عناد ودلاذ وقال المبرد التنوين عوض من حركة الباء ومنع الصرف مقدم على الاعلال واصله يأتيني بالتنوين ثم يجوز فيه ثم يجوز في الحركة كما تقدم ثم جواز بعد بعض التنوين من الحركة لتثقل الفعل بحذف الياء للساكنين وقال سيبويه والخليل ان التنوين عوض من الياء ففسر بعضهم هذا القول بان منع الصرف مقدم على الاعلال فاصله جواري بالتنوين ثم يجوز فيه ثم جواري بحذف الحركة كما تقدم ثم جواز بعد بحذف الياء لاستثقال الياء المكسور ما قبلها في غير المنصرف للثقل بسبب الفرعية وانما ابدل التنوين من الياء ليفصح التنوين على الحاصل لطبع الياء الساقطة الرديء على ذا يلزم اجتماع الكسرة والياء وهو مستثقل والاعتراض عليه وعلى مذهب الجمهور انه لو كان منع الصرف مقدما على الاعلال لوجب الفتح في قولك مررت بجواري كما في اللغة القبيلة الخبيثة وذلك لان منع الصرف يقتضي حذف التنوين وبقيه الكسرة في الخفض وصيرورته فتحا وايضا يلزم ان يقال هذا جوار ومررت بجوار على سيبويه بحذف الياء لان الكلمة لما تخفف بالالف واللام ونقل الغرض عنه بأوهما وفسر السيرافي وهو الخفض ورد سيبويه بان اصله جواري بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف لما ذكرنا فحذف الياء للساكنين ثم ورد بعد الاعلال صيغة الجمع الاقصى حاصلة تقديرا لان الاعلال كالثابت بخلاف المحذوف نسيا كما ذكرنا فحذف التنوين الصرفي ثم نافى دخول على الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه مفعلا ومعنى بالغرضية فعوض التنوين من الياء بخلاف نحو هوى وعشي فانه قدم الاعلال في

وأما ما قال من ان منع الصرف متوقف على اعتبار الاعلام الذي يطرأ عليهم بعد عيشان فكيف مع قيمة والاعلال متعلق به حال افراده المتقدم على التركيب وتقدم عليه قطعا فكيف يحدث الاعلال حينئذ لان الفرد لا يتصور الا بلفظه الاخير هـ

فسيبويه بعد ان قال فاجروا ومررت بقاض وبأبان قاض ويجعل التنوين عوضا من الياء كما في جوار ومن ذهب الى الجر هنا جعل يقول هذا قاضي بالياء لان الياء ورأيت قاضي ومررت بقاضي بحذفها وحذف الضمة ان ثقلت او الاعلال في وجه وفي ما يمنع الصرف فلا يصير ممنوع الصرف بخلاف جوار حيث اختلف في وجه ما يمنع صرفه هـ

في مثلها ايضا وحينئذ منع الصرف بعد الاعلال اصالة لان القاضي المنون ثابت تقديرا فهو على وزن افعل فحذف التنوين الصرفي كمن لم يعوض التنوين من الياء المحذوفة ولما ثقل حركة اللام كما فعل في جوار لان الكلام بالالف فقط شبه بالتنوين واما جوار في وجه التنوين فقد شبه بالياء والخفة المقصودة في غير المنصرف بفقده ما يمكن ان يشبه بذلك على ثقاله المعنوي بكونه منصوبا بالغرضية من التاء كما تقول قطعا وبرايا واداوي بالتنوين اثقالا لما انقلبت الياء الثقيلة في الجمع الاقصى وكما يغير منصرف منقوص حكمه حكم جوار فيما ذكرنا ويحكى فيه الحذف المذكور نحو قاض سلم امرأة واعمل نصبا على واذا يعمل التنوين عوضا على جوار واعمل على فيوقف بجعل ما الحقت العلامة التنكير به ذكر بانه يقدم منع الصرف على الاعلال فيبقى الدال ساكنة الرفع ومفتوحة في النصب لطرح ما تحرك جوار وقاضي وعلى بناء ساكنة وبرأيت جواري وقاضي وعلى ومن يجواري وقاضي واعملي بناء مفتوحة في الحالين وانما قدم منع الصرف فيما ان العلمية سبب قوي يمنع الكل فيتوهم الصرف لها وحدة في نحو قولك يقوم فان من العمل ما يجمع كالقدم واما عند سيبويه والخليل فما نحو جوار واعمل على كان او لكن كواو واما الكاف الصغيرة نحو اراكي فلانا اعني بحذف الياء الاخيرة نسيا كالمنطرفة بعد ياء مكسورة مشددة في غير فعل او يجري كاعني واليجري وقاضي فلها المحذوف نسيا كما يجيء في التصريف ان شاء الله تعالى فسيبويه بعد حذفها نسيا عند منع الصرف لانه يبقى في اوله زيادة والزيادة على وزن الفعل فيجب عنده منعه الصرف لشبهه بالفعل بخلاف نحو جوار فان الياء كالثابت بدليل كسرة الراء كما ذكرنا فلم يسقط عنها وزن الفعل الاقصى الجوهري والرضي فوافقا سيبويه الا ان الجوهري لما لم يقدر في نحو جوار وقاضي الا حذف الياء الثالثة نسيا لم يجد بدا من تحري نسيا بين بعده اعلال اعمل وذكر لان اول الكلمة الزيادة التي في الفعل وهي الهمزة بخلاف عط فصغيره عطيط فجعله كالكاتب يحكي الفعل الحقيقي في الاعلال فاضي عنده كما يقول سواء في الاعلال ومنع الصرف ونعوض التنوين من الياء

حال اعمل كجوار هو في الاعتلال على صورة اللفظ والاختلاف في الصرف ومنعه لشكل القاضي سلمه الله هـ

كما ذكرنا وبعضهم يقول أحيوة تصغير أحوى كأسيود تصغير أسود كما يجيء في التصريف ويكون في الصرف
وتركه كما عمل في الملحق المذكور قال الترتيب شرطه العلمية وان لا يكون باضافة وسلمناك مثل بعلبك أقول
انما كان شرط الترتيب العلمية لان الكلمتين معا تدلان على شيئين واحد فصاعدا وضع العلم فيهما من حذف احديهما اذا العلمية كما قلنا
تمنع من انفصال ولولا ان الكلمتين المركبتين معنى للزم انفكاك والمزج لقوله وان لا يكون باضافة وسلمناك
لانه لو كان باضافة وضيفا بقاء المخبر به على ما هما قبل العلمية طابق ما يجيء في باب المبتدأ وكان عليه ان يقول
ولا معربا بل بناء الاخير قبل العلمية لخروج نحو غلام زيد علما وكذلك نحو مازيد ويقول ايضا وان لا يكون
الثاني مما يبنى قبل العلمية لخروج نحو سيبويه وخمسة عشر على فان الافصح اذا سميت بهما الاول على ما يجيء في باب
المبتدأ قال ما فيه الف ونون ان كان في آخره قبل العلمية كعمران او صفة فانتفاء فعلانة وقبل وجود
فعلى وبنى عما اختلف فيه نحو حمدان وسكران وذكرهما أقول اعلم ان الحكم في النون انما يتوقف اذا التبس المثنى بهما الف
الثانيث الممدودة من غير بنية اشتمل على دفوك الثانيث عليهما معا ويفوتهن الجملة بسقوط الالف والنون
عن الثانيث وسقوطهما ايضا بفوات احدهما نحو نشاوى الصديق وفرنا فكسكران نحو حمراء معا
وكونه الذين في نحو سكران مختصين بالمذكر كما ان الذين في نحو حمراء مختصان بالمؤنث وكونه المؤنث
في نحو سكران صيغة اخرى مخالفة للمذكورة نحو حمراء كذلك وبهذا الوجه الثالث موجودة
في فعلان فعلى نحو عطشان وغضبان وغطفان ونحوها وشبهها ايضا بهما بين آخرين لا يغيران
من دونه الانتشاع من التاء وبهما يكون الالف والنون معا كذلك الذي هما معا وكونه الذال الاول
في الموضعين الغالبة اجتمع فيهما في نحو عطشان وغيران معا نظرا فيما فالاصل على هذا هو الامتناع من
تاء الثانيث وقال المبرد بهذه الثلاثة الا ان الاصل حمزة نحو حمراء ثم ابدل قلبها الفا صنعاني في
النسب الى صنعاء وبهراني في النسب الى بهراء وليس بوجه اذ لا مناسبة بين الهمزة والتاء حتى يقال ان التاء ابدل منها وأقاس

واما صنعاني وبهراني فالقياس صنعاوي وبهراوي كحمراوي فابدلوا النون من الواو وكذا اذا ذكر
للمناسبة التي بينهما الا ترى الى ادغام النون في الواو وبقرأتهم على هذا ابدال النون من الالف في النسب الى الحبلى والرقبة
لحبالي فقر فبالي تبرياه النون كغير انها تبدل من حرف قريبا دنيا معه كونها مبدلة من حرف يكابرها اوفى ثم انهم
بعد اتفاقهم على ان تاء الالف والنون لا يجتمعان في الثاني اختلفوا فقال الاكثرون يحتاج الى
سبب آخر ولا يعوم بنفسها مقام سببين كالف التأنيث المشبهة وذكر الاخفش ان العلمية كحمراء
واما الصفة كسكران وذهب بعضهم الى انها كالف التأنيث مطلقا في سيبويه نظر في العلمية عند في نحو عمران ليست
سببا بل شرط الالف والنون اذ بها يمتنع من زيادة التاء والوصف عند في سكران سبب وشرط
والاول اولى لضعفها فلا يقوم مقام علتين قوله انه كان علما اي غير صفة وانما شرط قيد العلمية لهما
بهما دخول التاء كما ذكرنا في الثاني بالتاء قوله او صفة فانتفاء فعلانة عطف ياء على عامل مختلفين
عطف صفة على كان وقوله فانتفاء فعلانة على ان النقدير وان كان صفة فشرط انتفاء فعلانة
وليس هذا مما هو من المصنف كما يجيء في باب العطف وقوله وقبل وجود فعلى والاول اولى لان وجود فعلى
ليس مقصودا بذاته بل المطلوب منه انتفاء التاء لان كل ما يجيء منه فعلى لا يجيء منه فعلانة فعلانة لغتهم الا عند
بعض بني اسد فانهم يقولون في كل فعلان جاء منه فعلى فعلانة ايضا نحو غضبانة وسكرانة فيصرفون
اذا فعلان فعلى وبذا ظهر قوي على ان المعتبر في تأنيث الالف والنون انتفاء التاء لا وجود فعلى فاذا
كان المقصود منه وجود فعلى انتفاء التاء وقد حصل بهذا المقصود في نحو عمران بواسطة وجود ما هو من الاسم
فخصوا بهذه اللفظة بابا بحيث لا يطلق على غيره ولم يضعوا له مؤنثا لما مر لغلظه بالتاء ولما
غير لفظا عن فعلى فيجب ان يكون غير منصرف فان قلت لم لا يجوز وجود فعلى مطلقا ليتطرق به الى انتفاء
فعلانة بل هو مقصود بذاته لانه يحصل بوجوده ما مشابهة بين الالف والنون وبين الالف الثانيث

ومن الالوان والعيوب يجئ افعل فعلاء كاشهم واعور وكذا اسماء واما افعل المفعول فلم يجئ منه الا ماضيا للافعال من بعض الافعال الثلاثية كاخرج واذنب لما لم يكونا فلم يسمع نحو افضل وانصر والنادر على الناقص كاحب واخال ظننت وواجد وازعم على اعلم وارى قال ويجئ افعل لما حظيا للافعال من غير ياء فيه فعل ثلاثي قليلا كاشهم والحم واثمر وبغالبة الالسماء من غير الفعل الثلاثي ايضا الغالبة نحو ابيدح وافكل وارنب ولفعل ان يغلب على قوله افعل فعلاء لم يجئ من جميع الافعال الثلاثية بكي جاء على ما اثبت انه من مذهب سيبويه من ان افعل الذي للتعجب فعل من كل ما يجئ منه افعل التفضيل سمي افعل التعجب الفعلي والذي جاء فعل يفعل بفتح العين وهو فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحه في المضارع من حكاية التغلب في المضارع نحو ذاب يذيب احمد بن يحيى على افعل فعلاء اذا لم يجئ من غير فعل يفعل الا قليلا كاشهب على ما يجئ في التصريف ان شاء الله لكن الانصاف الغلبة في افعل الفعلي ليست بظاهرة وقال المبرد معرفة علة الوزن في احد الفبيلين لا يمكن الا بعد الاحاطة بجميع اوزان القبيلين وهو اما منعدم او منعذر وكلاهما على البدل فلا يصح ان يجعل الغلبة شرط وزن الفعل وقيدك اذم بما يمكن معرفة ذلك بحجة كون ذلك الوزن فيكما في احدهما دون الاخر كما يعرف مثلا ان افعل في الفعل فيكما في الامر من يفعل الكثير الغالب كذا بين احمد وبشر الحلم فيكما في يحيى كما صبح وايضا معرفة كون الوزن خاصا باحد القبيلين وهو قائل بيحيى نحو اثم وضرب لا يمكن الا بالاحاطة بجميع اوزان القبيل الاخر وهو منعذر ومتعسر وانما اشترطا في وزن الفعل تصديره بالزيادة المذكورة لكون هذه الزيادة فيه سببا في عجمع الافعال المتصرفة دون الاسماء اذ لا فعل متصرف الاوله مضارع ولا يجد المضارع من الزيادة في اوله واما غير المتصرف كنعم وبئس وعسى فاقل قليل فخصت هذه الزيادة لاطرادها في جميع الافعال دون الاسماء مشتركا او مختصا بالفعل فجعل الوزن وان كان مشتركا كما

كافعل الذي جاء الفعل منه صحيحا نحو يقال ربو وزنه الفعل وايضا فان هذه الزوائد الفعل لتكون الا لمعنى واما في الاسماء فقد تكون لمعنى كالهمز والفصل فقد وقد لا يكون كارنب وافكل وايدع فكانت لم تزد فيها فاختصت بالفعل لشرف وانصر لان اصل الزيادة ان يكون لمعنى واني لشترط مع هذا الشرط ان لا يكون الوزن مما يلحقه تاء التانيث ولا يكون عدة حروفه اربعة لان الوزن بهذا الذي خرجت اوزان الفعل اذ الفعل لا يلحقه تاء التانيث وكما خرج الزيادة المصدة الوزن الى جانب الفعل خرج التاء الى جانب الاسم لاختصاصه بالتسليم ويخرج التاء في الجراذ الوزن في الاسم فانصرفا ان مل وبعمل مع الوصف الاصلي التسليم من الخلل والوزن المشروط بانضمام الزيادة لجواز لحاق التاء نحو ارطاة وعلبة وبجواز لحاق التاء نحو سودد في الجنة فلا يضر لان هذا الحاق عارض بسبب غيبته هذا اللفظة في الاسماء وان اصل ان يقال في وزنه سودار الا ان الاوزان المختصة بالفعل كثيرة نحو استفعل وستفعل وستفعل وسنبغي ومنها تفاعل وتفعلل وفوعل وفيعل وفعوعل وافنعل وافعنلل وكذا انفعل وانفعل وتفعلل وغيرذلك واذا جئت بزيد حسن كسر النون وزنه بضم التاء الاولى فالمصرف وابيه لعدم الوزن والزيادة المذكورة شرط الوزن فلا تقدر ما دون المشروط ولم يصرفوا الزجاج نظرا الى وزنه بيزيد الحسن يريد اعني يزيد حسن على وزن ضرب ويزيد على وزن يقتل واذا غيرت وزن الفعل عما كان عليه فان كان بابدال الزيادة المعتبرة في اول الوزن حرفا كهمزة واحرنجم فانه لا يضر ذلك بكون وزن الفعل وان كان الابدال اختصاصه بالفعل كالهمزة وذلك لعدم لزوم ذلك الابدال لان الكلمة اذا سميت بها زال وطرق وان كانت التغيير بغير ذلك فان كان بعد التغيير الزيادة المصدة المعتبرة خاصة فلا يضر ذلك التغيير ايضا لان تخمر وزنه الفعل ودل عليه نحو يعد ويسر كذا المحذوف العين كتقل وبيع وكخفت فوك لم تقل ولم تبع ولم تخف وكذا المحذوف اللام نحو يخش ويرم ويغز وكذا اهشر وارم واغز لان اتمام الوصل بالفعل ايضا

وهمزة الزيادة وابدالها ونحو يعتم
التاء الزائدة في الفعل مع الزائدة
فعم وزنه الفعل مع التاء الزائدة
بفتح الدال

افصل لانها مطردة بالفعل اذ لا فعل ثلاثي متصرف الا وقياسه ان يكون بهمزة الوصل وتحو عدد
اقل اصله البعد لو لم يتحرك المضارع ما يعد ضر فالمضارعة فاذا كسرت بفعل يحذر وقالعين او الدال
لاصل الجزم او الوقف مرة وللساكنين لالتقاء ساكنين ان كان الجزم او الوقف الجار بحراه والجزم لا يكون
في سيماء فتقول في المسمى بيقل واخشى جاءني يقول واخشى وكذا في المسمى بقل وبيع جاءني قول
وبيع وان لم يكن في المغير الزيادة المغيرة المصدر وكان التغيير لازما كالمسمى بقل وبيع وعد
او بفعل وبيع ولم يعتبر لوزن الفعل الاصلي تقول جاءني قيل وبيع ورأيت قيل وبيع ومررت بقيل
وبيع وفاق وان لم يكن التغيير لازما كما يقال علم علم فهو عند سيبويه بضرب ما لوزن كما في قيد
وبيع وقال المبرد ان كان التغيير قبل الفعل اخل بالوزن لانه لا يجامع اذا العلمية واما ان كان
بعد الفعل والتسمية كما اذا سمي بقم فقف فالوزن معتبر لانه جامع الوزن العلمية وزوال الوزن
فيه يكون عارضا فيلزم واما التغيير في الاول فهو في العلمية لازم اذ لم يصادف الوزن
العلمي الا مخففا بهذا اعلم ان المعتبر فيه بين الاسم والفعل بحيث لا اختصاص له بالفعل
بوجه لا يؤثر مطلقا خلافا ليونس فانه اعتبر وزن الفعل مطلقا سواء غلب على الفعل او لم يغلب
فمنع الصرف من نحو جبل وعضد وكتف وبعفر وحاتم اعلما واعتبر عيسى بن عمر شرطا كونه منقولا
عن الفعل نحو كعب وسند لقوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني
ولكي ان كان علما فحكى تكون الفعل كسمي به معنى التصغير فيكون بمنزلة كتيبة في قوله تيست
اقوى تخيرته ظلما علينا لام قرية وان لم يكن علما فهو صفة موصوف مقدر اي اذا اتى رجل
جلدا مثلا اي اذا تكلف او جلدا الامور اي كاشفها وفيه ضعف لان الموصوف بالجملة لا يقدر الا بشرط
تذكره في باب الصفة واما بغير ذلك فقليل او ممتنع لانه اضافة غير اللفظ الى الجملة وان

قال وما فيه علميته وعدله اذا لكن صرف لما بينه من ان الا بجامع الا ما هي شرط فيدل العدل
وزن الفعل وهما منتفيان فلا يكون الا عدلا وما اذا كرر يغني تكريره سببا وعلى سببه واحد اقول
يعني بكون العلمية مؤثرة ان يكون منع صرف الاسم موقوفا عليها وذكر على كلامه اضرب لان اما
ان يكون سببا الا غير او شرطا وسببا معا قال اول في الثاني اعدلا ما ان يكون مع العدل في
لم يجتمع الا علما كعمر والثاني ان يكون مع الوزن سواء كان الاسم ممنوعا لصرف قبل العلمية كاحمر او لا
كاصبع وامدوزيد ويشكر وفي موضعين على الخلاف والاول باب باجد علما فان العلمية سببية
عندي على الجزولي والسبب الثاني عندي على مذهب سيبويه وعند الجزولي عدم النظير والعادل و
ليست سببا عند الاصل لاعتبار الجمع الاصلي فيكون اذا نحو عمان ومرابع علميته منتفيا عند المصرفين
عندي خلافا وكاسر وبل علما فعند سيبويه فيه العلمية والتانيث المعنوي وفي بدر كما من التانيث اغلب
فلذلك اعتبر كما تاء التانيث بقاسم وبل كقعبر اذا سمي به وعند الجزولي فيه العلمية و التانيث
والعجمة وعدم النظير لكن عادله وكان القياس يقتضي ان لا يؤثر العلمية عند الحصول الاكتفاء بالعجمة
الجنسية عند وعدم النظير لكن عادلته وان لا يلغى سببا فيقول في عمر علمية سببان الثاني من الموضعين
كما عدد كان قبل العلمية ممنوعا لصرف نحو ملحم وثلاث قال الاخفش وابو علي وكثر الخاء يصرفونه لزوال الوصف
بالعلمية وزوال العدل يبطلان معنى العدل وذهب الجرمي وابن برهان الى منع صرفه اعتبالا للعدل
الاصلي مع العلمية وهو قياس قول سيبويه في اسم المكرر بعد العلمية ولا تنافي بين العدل والعلمية بدليل
عمر وهو الاقوى واما الذي وجمع عليهن فغير منصرف بين عند سيبويه اعتبالا للعدل الاصلي مع العلمية
وكذا كلع لان فيه العدل كما ذكرنا عندهم واما ان سميت بفضل من قولك الفضل فانه ينصرف اذا عدل
في الاصل والاخفش والكوفيون يصرفونه اذ ليس مع العدل وضع آخر في سيبويه

سلمان بعبد الله الغفيلي

أقرب لان العدل امر لفظي والعلمية لم يتغير اللفظ وعلى سيبويه الامر واضح اذ سمي به غير
ما وضع له اولا من ظرف مكان او برجل او غير فجعله منصرفا ولعل ذكر الظاهر وتعقل في باب
العدل تحرز عن قمر وكتف عندهم بخلاف فعل والثاني اعني كون العلمية شرطا لتغير في جميع واحد على
الخلاف في وال والف والنون فان العلمية شرط ما عند بعضهم في اسم نحو عمران وعثمان لانها تمنع بها
من التاء فيشابه الف التانيث فتقدم مثلها مع سببين وعندنا ليس في العلمية سبب معها كما مر
والثالث اعني ان يكون العلمية شرطا وسببا معا في اربعة مواضع لغة في المؤنث بالتاء لفظا او تقديرا
وفي الا يجيء في المركب في ذي الف الزائدة المقصورة وحال العلمية غير المؤنثة على ضربين اما ان لا
يجامع التسمية ذكر معها الوصف على ما ذكرنا انها يجامعه لكن الوصف لا يعتبر معها واما
ان يجامع والمؤنث بالتاء اذا كان مع الف التانيث نحو صحراء وبشرى خلافا للمبرد فانه لا يلغي سببا
فحال العلمية في جميع ما ذكر راجعنا الى شرح كلام المصنف فنقول لما انصرف كل ما فيه علمية
مؤنثة اذا نكر لان جميع ما العلمية المؤنثة شرط فيه فقط او شرط وسبب معا هي ثلثة اشياء التانيث
بالتاء والعجمة والتركيب والف المقصورة الزائدة والالف والنون في الاسم فلو فرضنا اجتماعا في
اسم يكون فيه مجامعة الالف المقصورة للالف والنون وقصورنا ان اجتماعهن مع العلمية والتا
والعجمة والتركيب الالف والنون كما في آذربيجان لكان يزول تاثير الجميع بزوال العلمية لان المشروط
لا يؤثر بدون الشرط وجميع ما العلمية المؤثرة سبب فيه ثلثة اشياء العدل والوزن وشبه العجمة
او عدم النظير في الآحاد في باب معدي على الخلاف المذكور لا يجتمع اثنان منها مع العلمية المؤثرة
لوجهين الاول ان كل واحد منها يضاد الآخر لان اوزان العدل اما فعال او مفعل او فعل
او فعل او فعال كثلث ومثلث واخر وسحر في سحر عند بني تميم وقطام عندهم ايضا وليس في

منها وزن الفعل ولا اوزان الجمع الا قصى وليس الجمع ايضا من اوزان الفعل الثاني انه لو لم يتضاد
الثلثة ايضا لم يجتمع مع العلمية المؤنثة اثنان منها اذ العلم يكون اذا نقولا اما ان يمنع فيه اثنان
منها فلم يكن العلمية الطارئة مؤثرة منعقدا لها بمنع الصرف قبل ورود العلمية فاذا ثبت انه لا يجتمع
مع العلمية المؤنثة اثنان منها ثبت انه لا يكون معها الا احدها فاذا نكر ذكر الاسم بغير سبب واحد
فيصرف ايضا بهذا غاية ما امكن ان يحمل المتشبث قول المصنف ويمكن ان يركب عدم التضاد بين العدل
والوزن كما قلنا في دئل وكما يمكن ان يقال في اصمت علم المكان الغفر اذ اصله اصمت بضمتين فعدل الى
اصمت في حال العلمية ولم يطرأ العلمية فيه على وزن الفعل والعدل حتى يقال ليست بمؤنثة منعقدا لها
بالتاثير دونها لانا نعارضه على ما قلنا في شمر ابن ماكن فاذا نكر مثله بقي فيه الوزن والعدل فلا
ينصرف لان العدل ان حصل فيه لاجل العلمية لكنه لا يخرج العلم اذا نكر عن صيغته وعلة ان له ان
صيغة العدل مخصوصة فيما ذكر من الاوزان هذا كله ان قلنا ان العلم بعد التنكير لا يعتبر اصله كما هو
مذهب الاخفش وان اعتبر كما هو مذهب سيبويه السبب الاصلي الذي اقتضاه لاجل العلمية قلنا
في ثلث ومثلث وباب اجمر بان ان التصرف لا يثبت لوصف الا صلي مع العدل كما في اخر وقد يفرق بين
هذا المركب وبين باب اجمر بان قال الوصف هنا لا يثبت من دون العدد وتنزل العدد بالتسمية ولا
يرجع بعد التنكير الى معنى ثلث مسمى بهذا اللفظ بخلاف اخر المذكر فانه لا امتناع ان يكون
معنى اخر مسمى بهذا اللفظ فيه الجمرة والذي يقوى عندي ان التاثل بالكلية لا يعتبر وصفا
كان او غيره في باب اجمر كان او غيث وسيأتي تمام الكلام عليه في وصفه وقياس قول سيبويه في اخر
ان ينصرف اخر وجمع بعد التنكير لانه من باب افعل التفضيل كما ذكرنا وسيأتي ان افعل التفضيل
لا يعتبر فيه الوصف بعد التنكير واذا نكر حجر بعد التسمية به فالواجب الصرف لانه لا علمية فيه

اذا ولا عدل اذ العدل انما يثبت قبل التسمية به لكون المراد به سحبويه وكذا اصر فعا عند بني
تميم واذا نكر مثلا بعد التسمية به فهو غير منصرف عند الاكثرين اما عند المص فلانه يعتبر
الجمع الاصلي مع العلمية التي ظاهر منافض له فكيف ما يعتبر بعد التنكير واما عند الجرولي فلسبب
واحد وهو عدم النظير في الآحاد وشبه سبب آخر يعني الجمع اذ لفظه لفظ ونسبة لو على الالف
انه لا ينصرف بعد التنكير ايضا ويفرق بينه وبين اصبهان علامة الجمع بالفيه فيه بعد التنكير بخلاف
اصبهان مثل هذا الوزن فيكون غير صفة كاربع واربعين وقال العبدي لا فرق بينه وبين اصبهان ولا نص
للالف في تركه صرفه واذا نكر سحر اول بعد التسمية فهو عند الجرمي كما كان قبل التسمية وكذا قياس
قول سيبويه ايضا لان الصرف اذ هو انما يحمل على ما كان عليه قبل التسمية وكذا قياس قول الجرولي
يعني فيه عدم النظير والجمع الخشبة كاعتبارهما قبل العلمية وترك صرفه قبل التسمية يصرفه ايضا بعد
واما الكلام في اصبهان بعد التنكير فصحيح وعلله فعلان الصفة اذا سمي به ثم نكر سواء يصرفه الالف
خلافا لسيبويه وقال الالف ان سمي بها ثم نكر بالنظر الى جزئيه ذو الفين الثالث او الجمع الا فصى نحو
معدي كرب او سمي بها ثم نكر نظرا الى الاسم الا خير صار جزء الكلمة فليس مجموعها الكلمة
اذا ذا الفا الثالث ولا الجمع الا فصى هي بمنزلة الصرف بعد التنكير والا ضرون لم يصرفوهما بعد
التنكير نظرا الى افرادهما وقول الالف ان مجموع الكلمة ليس ذا الفي الثالث مع جعل الجزء الاخير
بجزء الكلمة ممنوع واما قوله مجموع الكلمة ليس الجمع الا فصى فلم قوله مؤنثة حال ومفعول بجامع هنا
وبعني هاهي شرط فيه التانيث بالتاء والجمعية والتركيب الالف والنون في الموضوع لهما قوله الا العدل
مستثنى مما بقي من المستثنى منه المقدر الذي هو المستثنى منه لفظة ما بعد الا المستثناة اي الا بجامع سببا غير
السببي الذي يشرط فيه العدل فكلا المستثنيين من ذكر المقدر نحو فوكب ما ضربت الا زيدا الا عمرا

---

٨ لان كلامه في العلمية المؤنثة ولو انضم اجتماعها لم يكن العلمية مؤنثة لان قبل هذا العلم لو وقع لكان منقولا عن اسم قبل العدل ولو ترك الفعل قبل لوقوعه فيه
العلمية الطارئة كما في هبل وسعدى علما لابي كرب كان السببان الثلثة المتحققة بحيث لم يطرا بعضها على بعض بحالة ان يقال ان حكم منع الصرف حينئذ
الى اثنين منها غير معتبر فيكون للعلمية تاثير بكونها احد ثلثة المؤثر هو منها اثنان ويكون الجميع اجتماعها وتجمع طرياه العلمية اذ ان على
الوزن والعدل كما في نحو اصمت على ماش نح تسمية غلط المص

اي ما ضربنا احدا غير زيد الا اليوم فالعلمية المؤنثة بجامع الاربعة الباقية وهي شرط فيها والجامع
العدل والوزن وليسا شرطا فيها بل اي سبب معها فان كانت اسما واحدا مع الاربعة الاول
كاذ بجان فاذ الكرينغي بكل سبب لزوال الاربعة الطيبات وكذا ان كانت مع اثنين او ثلثة من الاربعة
وان كانت مع العدل او الوزن قال في الكشاف ان لم يكن معهما التضاد بينهما فلا يكون الا مجموعهما كما في نحو
عمر واحمد فاذ الكر الكلم يغني عن سبب واحد قال فاما قلت بهما متضادان ليصح حكمي الكلي بكون كل ما
فيه علمية مؤنثة منصرفا بعد التنكير اذ لو لم يتضادا او جاز اجتماعهما مع العلمية المؤنثة في اسم لكان
ذكر الكلم غير منصرف بعد التنكير لبقاء السببين المستغنيين عن العلمية المؤنثة وما بيان تضادهما
فيما تقدم واعترض على قوله بان قيل لم يكن محتاجا الى هذا الاشتراط اذ لو لم يتضادا ايضا واجتمعا
في اسم لم يكن العلمية مؤنثة معهما اذ كانت العلمية اذا طرات على ما يعد مشتملا على ما بالتانيث ويجاب
عن الاعتراض بمنع وبتسليم طريان العلمية على العدل والوزن اذا كان ذكر تانية اصمت والا عتراض الحق
ان يمنع التضاد بينهما وذكر يمنع حصر وزن العدل فيما ذكر قيل على ما بينا قال وقال سيبويه الالف في مثل
اجمع علما اذا نكر اعتبارا للصفة بعد التنكير ولا يلزمه بناء عام لما يلزم من اعتبار متضادين
في حكم واحد اقول قوله اعتبارا منصوب على انه حال من سيبويه اي قائلا سيبويه معتبرا او فعلى
لغة قائلي سيبويه اذ معناه اعتبر سيبويه دون الالف قوله ولا يلزمه بناء عام هذا جواب
عن الزام الالف ليسبويه في اعتبار الصفة بعد نكرة والها وتقريره ان الوصف الاصلي لو جاز
اعتباره بعد نكرة والها لكان عام غير منصرف اذ فيه العلمية الحالية والوصف الاصلي فان المص
عن سيبويه بان هذا الالزام لا يلزمه لان عام ما يمنع من اعتباره كل الوصف الزائل بخلاف الاسم
المنكر وذكر المانع اجتماع المتضادين وهما الوصف والعلمية اذ الوصف يقتضي العموم والعلمية

المخصوص وبين العموم والخصوص تناف فوجب في حكم واحد بعينه بالحكم بمنع الصرف لانه لا يحتاج
في هذا الحكم الى اجتماع سببين فذكر وجمعت المنتهى سببين في حالة واحدة ولو لم يكن اعتبار المنتهى
في حكم واحد جاز اذ لا يلزم اجتماعهما في حالة واحدة كما اذا حكمنا بجمع العلم على علم لان اصله صفة وعلم
العلم اصل العلمية فقد حصل في هذه اللفظة منتهى ان لكن في حكمين فلم يجتمعا في حالة فاذا نكر
العلم فانه يصح اعتبار الوصف فيه وهو الاصل الذي يرجع معنى الصفة الاصلية فقد يكون معنى العلم
ربما يختص فيه معنى الحرية بل معنى العلم يختص بهذا اللفظ سواء كان اسود او ابيض او العلم في معنى
اعتبار الوصف الاصلي بعد التنكير انه كان ثابت معترف له لكونه اصليا وزال ما يضاده وهو العلمية
فصار اللفظ بحيث لو اريد به الان معنى الوصف الاصلي جاز بالنظر الى زوال المانع هذا والحق
ان اعتبار ما زال بالكلية ولم يبق منه شيء فلا قائل اصلا اذ المعدوم من كل وجه لا يؤثر بحيث يكون
موجودا قالوا ولي ان يقال ان اعتبر معنى الوصف الاصلي في حال التسمية كما لو سمي مثلا باحمر مما فيه
حمرة وقصد ذكره ثم نكر جاز اعتبار الوصف بعد التنكير بقاءه في حال العلمية ايضا كما لم يعتبر
فيها لان المقصود الاهم في وضع الاعلام المنقولة غير ما وضعت له لغة ولذلك نرى في الاغلب
مجردة عن المعنى الاصلي كيزيد ويعمر وقليلا ما يلاحظ ذلك وان كان لم يعتبر في وضع العلم الوصف
الاصلي بل قطع النظر بالكلية عنه كما لو سمي باحمر او اسود او نحوهما بعد التنكير ايضا قال
الاخفش كناية الاوسط ان فلانة في بني احمر انما يريد به معنى الفعل وما التمام فرد على منع الصرف
لهذا كله اقعد فعلا وكذا فعلان فعلى واما افعل التفضيل نحو اعلم فانك اذا سميت به ثم نكرته
فان كان مجردا من التفضيل لم ينصرف ابدا ولا يعتبر فيه سببه الوصف الاصلي كما لا يعتبر في نحو احمر
وان كان مع من لم ينصرف ابدا بخلاف من الاخفش كما كان في احمر اما الاول فلضعفه افعل التفضيل في

في معنى الوصف لذا لا يعمل في الظاهر كما يعمل افعل فعلا فاذا نكر من التبس بافعل الذي
لا معنى للوصف فيه كافكل وايدع ولا يظهر فيه معنى الوصف اما افعل فعلا فلقوته بهذه الظاهر
قبل العلمية وكثار لفظه يا الوان والخلف الظاهرة في الوصف يكفي في بيان كونه موضوعا صفة فاذا
انضم افعل من تعجبي نحو اكرم وظهر فيه معنى التفضيل الذي هو وصف واما الثاني فلما وافق الاصل
بسببه في منع الصرف معه الظهور وصفا ذا سبب وقوة علامة للوصف عني من تجلى واحمر لعريه عن
العلامة الدالة على الوصف وسميت رجلا باحمر الذي يذكر به ثم نكرته صرفته البتة اجماعا لكونه
في معنى الوصف الخفي من افعل التفضيل لانه كان بمعنى كل قبل العلمية وانحى عنه معنى الوصف على ما تقدم
في جمع هذا حكم جميع حالات العلمية وبعد تحرير حالات التصغير يحمل من اسباب منع الصرف
بالعدل فقط الى الحاقه لانه نزل الوزن المعدول اليه بالتصغير وذكر الوزن مراعاة في العدل اذ العدل
امر لفظي وكذا الجمع الاقصى يختص بالتصغير لوجوده الى واحده وبقائه بانيه وعدته بريح وصيقل
وسميت بالجمع المذكر تصغيره انصرف ايضا لزوال علة الجمع ووزنه المعتبر واذا صغرت سراويل علما
ينصرف لان التصغير لا يدخل التأنيث المعنوي الذي فيه فيكون كعناق فاذا اصغر بعد التسمية سوكيل
بالتصغير وزن الفعل ايضا ان لم يكن اوله زيادة كزيادة الفعل كخضيضم ودحيرج في خضم ودحرج
واما انه كان اوله زيادة كزيادة الفعل ايضا كما تقول في تصغير احمد وترجيس وبكر وتغلب
اجيمد وترجيس وبيكر وتغيلب لانه على وزن مضارع فيعل نحو يبطر ويبطر واما ان مع الوزن في المصغر
ولم يكن في الكبير كما تقول في تصغير علم تصغير وفي تجلي تجيلي فبعضهم لا يعتبره لعروضه والاكثر وه
يعتبرونه لان التصغير لما لم يخرج عنه فال بعضهم يعتبر الوصف العارض في التصغير كونه بناء مضارعا
كما اعتد بالوصف العارض في نحو مثنى وثلاث لكونه وصفا مانعا كما اعتد فلا ينصرف اذا صغر فلا ينصرف اذا صغر فلا

للوزن والوصف العارض في التصغير والدليل على عروض الوصف في التصغير قولهم غليمون ورجيلون
في جمع مصغر غلام ورجل قال وكان العباس ان ينصرف العلم في نحو جعيفر تصغير جعفر لعروض الوصف
المنافي للعلمية الا انه لما لم يكن ظاهرا في التصغير لم يعتد به والدليل على ضعفه معنى الوصف في المصغر
عدم تأدية صفة فلا يقال شخص رجيل وفيما قال نظر اذ لو لم يكن ظاهرا لم يعتد به في أدية والاولى
ان يقال المنافاة بين الوصف والعلمية كما ذكرنا الا ان الوصف المعتبر في باب منع الصرف هو الذي وضع
صحيح للتبعيد لما يخصص الذات المبهمة المدلول عليها كما ذكرنا قبل وذلك لان الغرض انما يتبين
في مثل هذا الوصف وهي المطلوبة في غير المنصرف واما الالف والنون فنقول ان بغي الالف في التصغير
كما كان فلا يخل التصغيرين نحو سكيران وعثيمان في سكران وعثمان وان انقلب ياء كما تقول في كلطان
عيملطين فانه يخل بهما ومعرفة ما يغلب لفظه مما لا يغلب يتبين في التصريف في باب التصغير فعلى هذا
التصغير يخل بالوزن العدل تارة وبالجمع مطلقا وبالالف والنون والوزن من وجه دون وجه ويخل
بالوصف والعلمية والتأنيث والتركيب البعض قال وجميع الباب بالكسر والاضافة يجر بالكسر اقول
اي كان بدلها يجر بالكسر بالفتح فصار بسببهما يجر بالكسر اعلم ان ما ذهب منع غير المنصرف الكسر لان
لا جل تبعيته التنوين المختص في منع الصرف قال لم يجز في الكسر مع اللام والاضافة لانه لم يجز التنوين
معهما لمنع الصرف حتى ينوب الكسر بل ضعفت لانها لا تجامعهما اذ التنوين دليل تمام الاسم والاضافة تمنعه
بعد تمامه تشاقرا واما تنافر اللام والتنوين فظهر مما بيان نحو في المثنى والجموع ويجوز ان يقال المنافاة بين
اللام والاضافة التنوين صارتا كالعوض منه فكانتا بائنتين فلم يجز في الكسر مع ما لم يقل بتبعية الكسر للتنوين
قال لم يجز في نحو اللام والاضافة لانهما من خواص الاسماء فتنزيلها منزلة التنوين فتضعف شبه الفعل
فكانت سببا واحدا والتنوين سببان لكونه اسما منصرفا او بناء على عدم التنزيل في عدم الانصراف او

٢٨

في اول باب ما لا ينصرف ويرفع على الثاني ان يكون الاسم فاعلا ومفعولا ومضافا اليه بجر ظاهرا او مقدرا
من خواص الاسم ايضا ولا يعود الكسر والاول اولى قال المرفوع كل ما يشتمل على علم الفاعلية اقول قدم
المرفوع على المنصوب والمجرور لان المرفوع عمدة الكلام كالفاعل والمبتدا والخبر والمنصوب في الاصل
فضلة لكن يشبه بها بعض العمد كاسم ان وخبر كان واخواتها وخبر ما ولا والمجرور في الاصل منصوب
المحل كما تقدم تخفيفه فلهذه الاسباب ذكر الضمير مع رجوعه الى المؤنث اي المرفوع نظرا الى خبر الضمير
اعني قال لان المبتدا هو الخبر فيجوز مطابقة المبتدا لمكملها بقدر المعهود اليه ومثله قولهم مما كانت امك
ويعني بشتماله على علم الفاعلية تضمنه اياه بحيث يكون علم الفاعلية احد اجزائه ويعني بعلم الفاعلية
الضم والالف والواو اذا دل كل واحد منها على كون الاسم الذي هو احد عمد الكلام فكل ما قيد احد
هذه الثلاثة مرفوع والا فلا ما اخترنا قبل ان يقال المرفوع ما يشتمل على علم العمد لان المرفوع
في المبتدا والخبر وغيرهما من العمد ليس بمحمول على رفع الفاعل كما يتبادل بل هو اصل في جميع العمد على ما تقرر قبل
قال فمنه الفاعل وهو المسند اليه الفعل وقدم عليه على ما هو فيما مر نحو ضرب زيد فاعل ابن اقول
قوله فمنه الفاعل اي مما يشتمل على علم الفاعلية وقال بعد ونعني بالمبتدا والخبر هما على معنى اقدم الفاعل
على سائر المرفوعات بناء منه على ان اصل المرفوعات هو المسمى بالرفع علامة الفاعلية وقد ذكرنا ما عليه
قوله المسند قد مر قبيل في حد الكلام معنى المسند وليعلم ما اشير بالفعل منه ليدخل فيه فاعل الفعل
الناقص نحو كان زيد قائما وما اشير بقوله او شبهه يعني به اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
والمصدر كاسم الفعل ولم يقل او معناه فيدخل فيه الظرف والجار والمجرور المرتفع بما الضمير نحو
زيد قدامك وفي الدار والظاهر ان يخرج زيد قدامك عند الرفع في الحقيقة عند الفعل كاسم
الفاعل المقدر خلافا لمن قال انه الظرف والجار والمجرور على ما يجيء في باب المبتدا قوله وقدم الضمير

قال المستشكل بهذا الفرق فيه ان ضمير هو يعم جميع ما يتعلق به الفاعل فكيف يصح ان يقال ان الضمير يعود الى المؤنث دون المذكر والجواب ان المراد ان الضمير يعود الى المؤنث دون المذكر بالنظر الى خصوص المادة

فيه للفعل او شبهه وفي عليها واشتر بقوله وقدم عليه عن المبتدأ لان نحو زيد في قولنا
زيد قام مستدا اليه قام لان قام خبر عنه والمستدا اليه هو المخبر عنه في الحال او الاصل كما مر
في هذا الكلام فكل خبر يرفع ضميرا المبتدأ يجوز ان يقال هو مستند الى المبتدأ وان يقال هو مستند
الى ذلك الضمير والمجرور الى المبتدأ وكل خبر رافع لغير ضمير المبتدأ فهو مع مرفوعه مستند الا المبتدأ
وكل خبر غير رافع لشيء كالجامد فهو وحده مستند الى المبتدأ نحو انشا زيد ان قيل فالمبتدأ في قولنا
قائم زيد يدخل في هذا الفاعل لان المسند قدم قلت هو مؤخر تقديرا وتقديمه كما تقديم قولنا على التمرة
فيما او قيام الفعل وشبهه والضمير في بهما الى على طريقة وفيه يرجع وكلاهما سواء كان قائما او لا يظهر
عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اى على طريقته وطريقته والجار في قوله على جهته متعلق
بالمسند او صفة لمصدره الى الاسناد على طريقة الاسناد القيام ويعني بذلك الجهة ان لا تغير صيغة الفعل
الى فعل وينعل واشباههما وذلك ان طريقة اسناد الفعل القائم مصدره بالفاعل صيغة نحو طرق
زيد عدم التغير لكلها اسند الفعل اليه على هذا النمط من الاسناد قاعل عند النحاة وان لم يكن الفعل
قائما به على الحقيقة كالامور المنسية نحو قرب وبعد زيد وكذا الافعال المتعدية نحو ضرب وقتل لان
الضرب نسبة بين الضارب والمضروب لا تقوم باحدهما دون الاخر بل بهما لصدوره عن احدهما ووقوعه
على الاخر وبقوله على جهته فيما مر يخرج مفعول ما لم يسم فاعله وان عنى عيد القاهر والزمخشري فاعل
اصطلاحا فلا يحتاج ان عنه ليدخل في الحد وعنى بجهته الحد التي لشبه بفاعل وقلا قدم لفظ راجع
الى ما لا يقال له في اصطلاح النحاة فاعل ولا وليس ضلا فاعلا معنويا وبمثله نحو زيد قائم ابوه لرفع ضميرا
الفعل للفاعل ليس قائما قصد لا صفا لكونه قائم غير معتمد على ابوه ولو قال ابواه لكان قائما والعامل
في الفاعل المسند ضلا في الخلاف فانه قال هو المسند وقد ذكرنا في هذا الاعراب عمله وجوب تقدم الفعل على الفاعل

قال

الفعل

قال والاصل ان يلي الفعل فلذلك جاز ضرب غلامه زيدا وامتنع ضرب غلامه زيدا اقول يلي فعله
اي يكون بعده بلا فصل من قولهم وليه الشيء اي قربه. ذكر قوله فلذلك جاز اي جواز هذه المسئلة
معللا بكون الاصل في الفاعل ان يلي الفعل وقد كان يقال انما جاز ضرب غلامه زيدا بعد ان ما يرجع الضمير
اليه مؤخر عنه لان زيدا فاعل واصلا ان يلي الفعل فهو مقدم على الضمير وكذلك عدم جواز ضرب غلامه
زيدا معللا بما ذكره وذلك ان يقال انما يجوز ضرب غلامه زيدا لان غلامه فاعل واصل الفاعل ان يلي الفعل
فهو مقدم على زيدا لفظا واصلا فيكون الضمير قبل الذكر ولا يجوز ذكر ضمير مفسره بعد الا في ضمير
الشان لغرض تفخيم الشان بذكره اولا بما يفسره ليكون اوقع في النفس لما يجيء وليس هذا الغرض معدودا
فيما نحن فيه وفي الضمير الذي يجيء بمفسره فيما بعده منصوبا على التمييز لان ذلك المنصوب لا يجاب به
الا الغرض رفع الابهام عن الضمير فلا يليس بخلاف زيدا في مثلنا فان مجيئه لكونه مفعولا لا لكونه
للتمييز فقط وانت اذا جئت بعد الابهام بشيء الغرض من مجيئك به تغيير فقط لم يبق الابهام واما اذا جئت
بعد شيء الغرض الاصلي منه غير التغيير كالمفعول هنا فلا يكفي في التغيير لانه يحمل على ما هو
المراد الاصلي منه ويبقى الابهام بحاله فمن ثم منع الفراء والكسائي في باب التنازع اعمال الثاني اذا توجه
الاول الى المتنازع فيه بالفاعلية كما يجيء خلافا للبصريين وقد جوزه الاخفش وتبعه ابن مالك نحو
ضرب غلامه زيدا اي نصل ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشذوذ اقتضاء الفعل للمفعول به
كاقتضائه للفاعل او لتشبيه بقوله تعالى عن عدي بن قائم هذا الكلاب على الباب وقد فعل وبقوله
لما عصاني اصحابه اذني الله الكحل صاغ بصاغ ويجوز التاويل بالجار والمجرور والعصيان
وبقوله لا يلتبس سعدي بكل لومة في مثله نهر على ما جرت عادة النحاة والا لوجب جواز ما ذهب اليه لكون
على فلانة وليس للبصرية منعه مع قولهم في باب التنازع بما قالوا وكذا نقول بحسن اعطيت درهمه

الشان

وفي كلامه في ظاهر الفصيحة
قال حسان والوزان يعلم ذلك
الجوهري وقال الشاعر
وكنت حسبتها وقال عنترة
وقال عنترة
وقال عنترة

زيدا لان مرتبته مفعول الاول قبل الثاني وان تاخر عنه لكونه فاعلا معنى كما يجيء في مفعول
عالم بسم فاعله و بفعل نحو اعطيت صاحبه الدرهم فلذ ضربه غلامه زيدا وكذا اذا كان لفعل مفعول يتعدى
اليه الفعل بنفسه فرتبته اقدم مما يتعدى اليه الفعل بحرف الجر ظاهرا نحو قلت باخيه زيدا او مقدرا نحو
اخترت قومه زيدا اى من قومه فمن ثم قس سر جوع الضمير الى المتاخر عنه في المسئلتين قال واذا انتفى
الالتباس فيهما لفظا او قرينة او كان مضمرا منفصلا او وضع مفعوله بعدا او معنا وجب تقديمه
اقول هذا بيان لما يعرض فيوجب تقديم الفاعل على المفعول بعد ان كان جائز التاخير عنه فقوله لفظا
منصوب على التمييز اى انتفى لفظ الالتباس لا تقديره فقوله فيهما اى في الفاعل والمفعول الذي دل عليه سياق
الكلام اى اذا انتفى الالتباس اللفظي في الفاعل والمفعول معا مع انتفاء القرينة الدالة على تميز احدهما عن
الآخر وجب تقديم الفاعل لانه اذا انتفت العلامة الموضوعة للتمييز بينهما اى الالتباس بالمانع والقرائن
اللفظية والمعنوية قد توجد في بعض المواضع دالة على تعيين احدهما من الامر كما يجيء فيلزم كون واحد
مركزة ليعرف بالمكان الاصلي او القرينة اللفظية كالاسناد الظاهر في تابع احدهما او كليهما نحو
ضرب موسى عيسى لقرب الفاعل والاتصال علامة الفاعل بالفعل نحو ضربت موسى حبلى او اتصال ضمير الثاني بالاول
نحو ضربني فناء موسى والمعنوية نحو اكل كمثرى يحيى واستخلف المرتضى المصطفى صلى الله على علي آخر يوم ذكر
وكذا ان كان الفاعل ضميرا منفصلا وجب تقديمه على المفعول سواء كان المفعول ايضا ظاهرا كضرب
زيدا او مضمرا منفصلا كما في ضرب الا اياك او مضمرا متصلا كضربنيلا ليلا يصير المتصل منفصلا فان قيل
في المثال الذي اورده اخيرا اعني ضربنيلا صار الذي هو ضمير منصل منفصلا عن عامله قلت لما كان الثاني
فاعلا وضميرا منصلا وكلا الامرين يوجب الاتصال بالعامل صار بهما كبعض حروف الفعل الا ترى الى
السكاكي لما ضرب بنحو ضربكه ذكر انهم لا يجيزون زوالي اربع حركات في كلمة واحدة فلما صار هذا المركب كا

كالكلمة الواحدة عاملوا معاملتها بحذف نحو ضربك فان المفعول فضلة بمعنى انه ليس من تمام الكلمة
فصار ضمير المفعول كضربك كانه اتصل بالفعل اما لو تقدم المفعول على الفاعل مع اتصاله بالكلمة الفعل
المتصل غير منفصل بعامله ولما مر من كلامه ان عامل المفعول وان كان من حيث كونه ضميرا متصلا كالجزء
لكنه من حيث كونه مفعولا فضلة فوله او وضع مفعوله بعدا اى مفعول الفاعل نحو فوكز ماضربه
الا عمرا وينبغي ان نعرف اولا انكما اذا ذكرت فعلا اسندت معمولا خاصا للعامل فلابد وحينئذ
يكون ما لذلك المتقدم من الفاعل ذلك والمفعول لذلك والحال ذلك او غيرذلك محصورة المناكر وما لكل المتاخر
من ذلك المعاني فيما على الاحتمال لم يدخله الخصوص ولا العموم كما اذا قلت مثلا ماضرب يزيد الا عمرا
فضارب يزيد محصورة في عمرو اى لم يضرب يزيد الا عمرو واما مضروبه عمرو فعلى الاحتمال اى يجوز
ان يكون مضروبا بالغير يزيد ايضا وبالعكس لو قلت ماضرب عمرا الا يزيد مضروبه عمرو محصورة على يزيد
اى لم يضرب عمرا الا يزيد وضارب يزيد باقية على الاحتمال اى يصح ان يكون ضاربا لغير عمرو ايضا وكذا
في نحو ماجاءني يزيد الا راكبا يحتمل ان يكون حاله الركوب لغير يزيد ايضا يحتمل ان يكون الآتي يزيد فاذا
تقرر هذا تبين ان ضرب يزيد في نحو ماضرب يزيد الا عمرا مقصور على عمرو ومضروبه عمرو على الاحتمال فلو
قدمت عمرا على يزيد فاما ان تقدمه عليه مع بقاء نون الا نحو ماضرب عمرا الا يزيد وفيه انعكاس المعنى اذ يصير المضروب
خاصة والضارب باقية على الاحتمال فلا يجوز واما ان تقدمه عليه معها نحو ماضرب الا عمرا يزيد فعند
هذا تقول انه اذكما ان عمرا ويزيدا مستثنيان معا والمراد ماضربه احدا الا عمرا يزيد اختل ايضا الان
مضروبه عمرو في اصل المسئلة اعني ماضرب يزيد الا عمرا كانت على الاحتمال وبالتقدير المذكور الان
صارت مضروبه مختصة بزيد لان الاحتمال المذكور فيما بعد الا انما يكون في الفاعل اذا ذكرت
معمولا خاصا نحو ماضرب الا زيد وكذا يكون في المفعول اذا ذكرت فاعلا خاصا نحو ماضرب الا

زيدا اما اذا لم تذكرهما او ذكرتهما جاءتين فليس فيهما بعد الا الاحتمال المذكور فاعلا كان او
مفعولا نحو ما ضرب الا زيد وما ضرب احدا الا زيد والفاعل و ما ضرب الا زيد وما ضرب احدا الا زيدا
في المفعول وكذا اذا ذكرت فاعلا ومفعولا غائبتين نحو ما ضرب احدا الا زيد عمرا او قدرتهما
جائبتين ولم تذكرهما نحو ما ضرب الا زيد عمرا اي ما احد الا زيد عمرا بقي المستثنيان غير محتملين واما
كان كذا اذ ليس هناك غير ذلك المفعول العام شيء يتعلق به الفاعل المستثنى وكذا ليس غير ذلك الفاعل
الخاص شيء يتعلق به المفعول المستثنى كما كان حين ذكرتهما خاصتين فيكون في ما ضرب الا عمرا زيد
المضروب المطلقة منصورة على عمرو والفاعل به المطلقة منصورة على زيد ويختص مضروبيته
عمرو بزيد وذلك عكس المعنى المذكور لاستثناء شيئين بأداة واحدة بلا عطف غير جائز مطلقا
عند الاكثرين لضعف اداة الاستثناء اذ الاصل فيها الاولى حرف فلا يستثنى بها شيئان على وجه
البدل والاعلى غير فلا تقول في البدل ما سخا احد شيئا الا عمرو بدرهم ولا تقول غير البدل
ما سخا احد شيئا الا عمرو الدينار ويجوز مطلقا عند بعضهم فصلوا فقالوا ان كان المستثنى
منهما مذكورين والمستثنيان بدليين منهما جاز نحو ما ضرب احدا الا زيد عمرا وذلك لان الاولى بين
يكون بدليين مما قبل الا كانهما واقعان موقع ما ابدل منهما اي كانهما واقعا قبل الاولى بمستثنيين
فكانك قلت ضرب زيد عمرا ومثل هذا عند الاولى بين بدل ومعول عامل مضمر من جنس الاول لان بدل
والتقدير ضرب احدا احدا الا زيد ضرب عمرا وان كان المستثنى منهما مقدرين نحو ما ضرب الا زيد عمرا او كان
احدهما مذكورا دون الآخر نحو ما ضرب القوم الا بعضهم بعضا او كلاهما مذكورين لكن المستثنيين
لم يبدلا منهما نحو ما ضرب احد شيئا الا زيدا او الا زيد النوط لم يجز لانه المستثنيين اذا لم يكونا واقعين
قبل الاولى يضعف استثناء شيئين الا على الوجه المذكور فان استدل من اجاز مطلقا بقوله [illegible]

وما يتركب الا الذي يعمل اذا لم يذكر المستثنى منهما والتقدير وما يتركب احد
الا اذا للبادي الراي بادي الراي فانه لم يذكر المستثنى منهما والتقدير وما يترك احد
الا اذا للبادي الراي بادي الراي بادي الرأي قوية فلغير هم ان يعتذروا بانه منصوب بفعل مقدر اي اتبعوا
بادي الراي وبان الظرف بكثرة استعمالها في الظرفية جوز فيه ما لا يجوز في غيره وان اريد باصل المعنى اشتهر
ما ضرب الا عمرا زيدان زيد معدوم معنى وليس بمستثنى وان المراد ما ضرب زيد الا عمرا فالمعنى لا ينعكس
ولا يلزم استثناء شيء بأداة الا الا ان كثرة الاستعمال منعتا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان
يكون معمولا للواقع بعد المستثنى او المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيدا احدا ونابعا للمستثنى نحو ما جاءني الا
زيدا لغرا ومعمولا لفعل العامل في المستثنى نحو ما ضربت احدا الا زيدا ايضا كما ذكر انه اذا لم يبق الا المستثنى
الا من حيث المعنى بمنزلة مستأنفة غير داخلة الا ولى لان قولك ما جاءني الا زيد معناه ما جاءني غير زيد
وجاءني زيد فاختصر الكلام وجعلت الجملتان واحدة قال ولان لا يتوسل المعمول الى الجر الا بحرف
عامل اما المستثنى فانه على طرف ذكر الخبر غير الملتوى عليه وقوع المستثنى منه وتابع المستثنى
بعد المستثنى لان المستثنى له تعلق بما سواه وبه فكانه وكل واحد منهما كالشيء الواحد واما نحو ضاحكا
فليس في الخبر الجانبي تعلق عامله اذ قولك ما ضرب الا زيدا احد معمول لعامل هكذا معمول الآخر فاذا
ثبت هذا فان وقع معمول الخبر ما قبل الا بعد المستثنى غير المتلوة المذكورة اما مرفوع او منصوب
ولا يكون الا في الشعر كقوله كان لم يعف منهن سور ولم يعم على احد الا عليكن النوائح وكقوله لا تشتري بها
قوم الا كاريا بالامير ولا داع الجانبي اصم وله عاملا آخر جعل الاول اذا جاءت التوابع و
اشتري بها الا بكارة والكسائي جوز مطلقا عمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها سواء كان المعمول رفعا او
نصبا صحيحا كان النصب كما ذكرنا او كما قرأ عامر ابن الاكبار بزيد في الشعراء غير بدل التقدير الخاص
وان رفع والا تبارى جوز رفع ما بعد المستثنى فقط دون النصب فيتبع كما على هذا ما قبل

غير المستثنى بها ما قبل الا فيما بعد
والكسائي جوز مطلقا عمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها

قوله واما قلت الخ قد فصل هذا المعنى سابقا بالفاء في بعض النسخ ومع ذلك اللفاء لا يحتاج الى هذا الكلام منه

الا الا يعمل فيما بعد المستثنى على الاصح سواء كان ذلك ايضا مستثنى او لا كما مضى فلا يجوز فيما ضربت زيدا
الا عمرا ضربت الا عمرا زيدا وانما قلنا في اول بيان المسئلة معمولا خاصا لانه اذا كان المعمول عاما نحو ما في الدار
احد الا زيدا فلا يقال ان مفروضيته زيدا في هذا المثال لانه لم يقع بعد الا شيء يمكن ان يضربه زيد كما كان
في ما ضربت زيدا الا عمرا امكن ان يضرب عمرا غير زيد ايضا فولد او معناه بعني ما في انما من معنى الحصر وذكر ان
المشرح عند الخاء والاصوليين ان معنى انما ضرب زيد عمرا ما ضرب زيد الا عمرا فان قدمت المفعول على هذا انعكس
الحصر كما ذكرنا فيما ضربت زيدا الا عمرا وقد خالف بعض الاصوليين في افادته للحصر مستدلا بالاية نحو قوله صلى الله عليه وسلم
انما الاعمال بالنيات وانما الولاء للمعتق واجيب بان اللام في المخبر به للتاكيد وكانه ليس على الاية والحديث
الولاء الا بالعتق كقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة بحضار الطعام ولا وهو يدافعه الاخبثان قال فاذا اتصل بالضمير
مفعول او وقع بعد الا او معناه او اتصل مفعوله وهو غير متصل وجب تاخره اقول بيان لما يعرض
فيوجب مخالفة الاصل اي تاخير الفاعل عن المفعول قوله اتصل به اي بالفاعل ضمير مفعوله اي ضمير راجع
الى مفعوله وجب تاخير الفاعل عند الاكثرين ومثاله ضرب غلامه زيدا اذ لو قدم فاته لكان اضمارا قبل الذكر
لفظا واصلا كما مر وينبغي ان يجوز عند الاخفش وابن جني كما تقدم وكذا الحكم لو اتصل ضمير مفعول
بصلة الفاعل او صفته نحو ضرب غلامه زيدا الذي ضرب غلامه واكرم من ضرب رجل ضربه او بمكذا قيل ولو قيل يجوز
اكرم من ضرب رجل هذا ضربه بالجاز لان الفصل بين الوصف والموصوف بالاجنبي غير ممتنع بخلاف الفصل والحصول
اذ الاتصال الذي بين الاولين اقل مما بين الاخيرين قوله او وقع بعد الا اي وقع الفاعل نحو ما ضرب عمرا
الا زيدا او معناه نحو انما ضرب عمرا زيد وانما وجب تاخير الفاعل هنا لما ذكرنا بعينه وجوب تقديم ما ضرب
زيد الا عمرا فان مفروضيته ما قبل الا محصورة فيما بعدها والضارب به محتملة فلو قدمت الفاعل بلا الا
لانعكس المعنى ولو قدمته معها لجاز الخلو عن الحذوق والمذكور قوله او اتصل مفعوله اي كان مفعول الفاعل ضميرا مما

معنى انما

قوله ان محل ما مر الخ علة لمحذوف تقديره وانما وجب تاخير الفاعل بالفعل اذا كان ما ذكر الخ وقوله لان ما ذكر الخ
ومعنى ما مر انما قلت انما ضرب زيد عمرا فعلى الثبوت الخ وقوله على صدر السؤال وقد بينا هذا المعنى في بحث المفتاح فارجع اليه منه

منفصلا او غير منفصل اي الفاعل غير الضمير المتصل وغير الضمير المنفصل اما غير منفصل نحو ما ضربك
الا انا او منظر نحو ضربك زيدا وانما قلنا في قيد بقوله او هو غير متصل لانه اذا كان متصلا نحو ضربتك
لوجب تقديم الفاعل كما ذكرنا قال وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا في مثل زيدا لمن قال من ضرب وليبك زيد
فصار نحو زيد وويله مثل وان احد من المشركين استجارك وفيجوز فان معناه لم فال قائل من ضرب زيدا قول
قوله لقيام قرينة جوازا لا يحذف شيء من الاشياء الا لقيام قرينة سواء كان الحذف جائزا او واجبا قوله لمن قال
من قام الظاهر ان زيدا مبتدا لان الفاعل لان مطابقا لكي للسؤال اولى ومنهم قالوا في جوابه ما اذا كان
ذا بمعنى الذي اشير فيجب لان السؤال يحتمله كما مر بخلاف ما اذا كان ذا لان الاولى نصب زيدا كما يجيء
في باب المفعول به وايضا السؤال عن القائم لانه الفعل والاهم تقديم المسؤول عنه قال او وان يقدر زيد
قام بلى فوات الخطية فلا البتة بل يرفع خطية من يأتي بحذف الفعل بلا خلاف اي ان لا ينتفي خطية
من الثاني فان لا البتة اي غير مقدرة فيما يحظى بالسؤال عند المرزوقي من الحذف والتضمن وروى
التصيير فيهما على تقدير ان لا اكرمن خطية فلا اكون البتة قوله وليبك زيد بضم الدال من باب نصر هذا ايضا من جملة الاول
اي مما الغرينة فيه السؤال ايضا هنا مقدر مدلول بلفظ الفعل المبني للمفعول الذي يلتبس الفاعل
اذا على السامع فيسال عنه فكانه لما قال ليبك زيد سال سائل من يبكيه فقيل ضارع اي يبكيه ضارع
والسؤالية الاول مصرحة والبيت المذكور ليبك زيد بكر قامة ومخبط مما تطيح الطوائح يقال بكيته اي بكيت عليه
بحذف حرف الجر كما في الاستعمال وليس بقياس كما يجيء في باب المفعول به وغير المتعدي قسم الافعال والضارع الذليل
من قوله ليضرع عطف على قوله لخضوعه متعلق بضارع وان لم يتعد بشيء وان لم يعتمد على شيء لان الجار يكتفي برائحة
الفعل اي يبكيه من يضرع ويذل لاجل الخضوع فان زيدا يكون ملجا وظرفا للاذلال والضعفاء وتعليقه
يبكي المقدر بالموصول يقتضي في المعنى والخبط الذي يابك للمعروف من غير وسيلة يقال خبطني فلان

الصواب

الا الفعل ومفسر الفعل المقدر اما فعل صريح كما مرّ او حرف يؤدي معنى الفعل مثل ان المصدرية للثبوت
والتخفيف فيجاز اذا دلّ على ثبت وتخفف والتزم ان يكون خبره فعلا كما يجيء في قسم الحرف ليكون ان فعلا
بمعنى الفعل المقدر وخبره في صورة ذلك الفعل اعني الفعل الماضي فيكون تمام الكلام الصريح المقدر وقد يذكر بعد
لو خاصة نحو قوله تعالى لو ان الله هدانى اى لو ثبت وتخفف الله هدانى فان مع ما في حيزه فاعل ذلك المقدر
قوله وقد يكونان معا مثل نعم اى يجوز في الفعل والفاعل ما جاز في الفاعل وحده فلم يثبت الا عند الكسائى
كما يجيء في التنازع واما حكم بعد نعم يجوز في الفعل والفاعل معا لان نعم حرف ايقاد معناه الاقرار ايضا
الا بانضمامه الى غيره كما سيجيء في هذا القسم وههنا افاد المعنى الكلامى المستفاد فلا يدمن تقدير الكلام المدلول
عليه بقرينة الكلام الذى صدقه لفظ نعم وذكر الكلام في مثال المبالغة فعلينه فيقدر بعد نعم مثل فعلينه
واذا كان المخبر به كلمة كان المقدر بعد نعم كلمة كما يقال ازيد قائم فتقول نعم اى نعم زيد قائم و
وحذف المخبر بعد حرف التصديق جائز لما واجب ولذا قال وقد يجتمعان قال واذا تنازع الفعلان
ظاهرا بعدهما فقد يكون في الفاعلية ظهر تيني واكرمني زيد وفي المفعولية مثل ضربت واكرمني زيد وقد
الفاعلية والمفعولية مختلفين اولا نحو قال القائلان فصاعدا او كليهما ليشمل مسلم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة نحو انا قائل وضاربا زيد وليشمل ايضا اكثر من عاملين نحو ضربت واهنت واكرمت زيدا
لكان اتم كذا افتصر على الناصرة العمل وهو الفعل وعلى اول المتنازعين وهو الاثنان قوله ظاهرا بعدهما
انما قال ذلك لان بعض المضمر المتنازع فيه لا يصح تنازعه وذلك لان المضمر المتنازع فيه اما ان يكون متصلا
او منفصلا ويستحيل التنازع في المضمر المتصل بالعامل الاخير مرفوعا او منصوبا لان التنازع انما يكون حيث
يكون ان يعمل في المتنازع فيه وههنا يمكن كل واحد من المتنازعين اذ لو خلا الاخير والعامل الاول يستحيل عمله
في المضمر المتصل بالعامل الاخير لان المتصل يجب اتصاله بعامله او بما هو جزئه ولا ينفصل بعامل آخر واما المنفصل

الوريس بيت اصغر يكون بالجبل يتخذ منه الخرز ابو عبيد تقول منه اوريس المكان واوريس الزيد اى اصغر ورفه بعد الادراك فهو وارس ولا يقال موريس
وريس الغواد حسن الخلاء يتخذ من الوريس وقد تحرك الراء وفيها تضعيف اى طلى به وفيها بصغر ايضا حسن

واصله من قبطت الشجرة اذا ضربتها بالعصا ليتساقط ورقها ثم قيل قبطه اى ذبحه ثم نكح والطوبخ
بمعنى المطبوخ يقال طوبخه الطوبخ واطاقه الطوبخ اى ذبحه به ورمى به ولا يقال للمطبوخ
ولا المطبوخة وهو اما على حذف الزائد مثل اورس فهو وريس واشب فهو وشيب او على السلب مثل اجرب
اى ذو جرب فعلى هذا طاح يطوح مثل قال يقول وطاح يطيح وهو واوى مثل باع فعل بفعل بكسر العين
فيهما عند الخليل وقوله مما تطيح متعلق بمحذوف اى ما لك من اجل اذهاب الوقائع مالك ومما مصدرية او
بمعنى المفعول اى بسبب الذى لا يجل ان يذكر مال المتنايا بزيد ويجوز ان يكون ما بمعنى التى اى لك من اجل خلال الكرام التى
طاحت الطوابخ وتطيح على كل تقدير حكاية حال ماضية بصورة المستقبل اذ كان الامر هائلا
لتصوير الخاطر بحيث يخيل كأنه يقع الساعة فاضربه فاء فصيحة فاء قوله ووجوبا مثل وان احد من المشركين استجارك
انتصب جوازا ووجوبا على انه مفعول لفعل يفسره قوله فاجره اى يجره فاجرا او جوبا اما كان الحرف واجبا
وهو المقصود بحسب الظاهر لان الغرض بالبيان هذا الظاهر يفسر المقدر فلو اظهر لم يجز
الى مفسران الايهام المحوج الى التفسير انما كان لاجل التغيير وقد زال الاظهار لا ايهام والغرض من الايهام
ثم التفسير لذكر وقع في النفوس لذكر الابهام لان النفوس تتشوف اذا سمعت المبهم الى العالم المفسر وهذه
ايضا ذكر الشيء مرتين مبهما ثم مفسرا تأكيد ليتمكن في النفوس وانما لم يجز ان يكون احد مبتدأ ومستجارك
خبره لعدم الرابط الا باختصاص حرف الشرط بالفعلية على انه ينتقض الاختصاص جواز وقوع الاسمية بعده
بشرط كون الخبر فعلا قلنا الناظر على مذهبه اذا لم يجز قبيل ما نحن فيه ويبطل ما ذهب اليه بوجوب النصب
في ان يزيدا ضربته الا على ما اجاز بعض الكوفيين من نحو لا يجوز ان منفسر اهلكنه ومع ذكر ما او لوه
الا بانضمام فعل رافع للمنفس اى ان هلك وان اهلك منفسر وهو مع ذكر مرة ودع على ما يجيء الكلام على بعد
وجميع ما ذكرنا من الوفاق والخلاف يطرد في نحو قولك اشوله لعلمتني وهو ان يقدم اعني كل حرف لا يليه الا

قاله كان مرفوعا نحو ما ضربت واكرم الا انا وكذا الظاهر الواقع بهذا الموقع نحو ما قام وما قعد
الا زيد فلا يجوز ايضا ان يكون من باب التنازع على الوجه الذي التزمه البصريون وهو اهمال الاول
اذا توجه الى المتنازع بالفاعلية والقسة فلا يلزمه ان يكون فيه ضمير موافق للمتنازع وانما يلزم ان يكون
مثله لانه للغو ان كان هو الاول واضمر فيه ضمير امطابقا للمتنازع فان كان بيد وان الاصل هكذا
ما ضربت وما اكرم الا انا وما قام اي ما عرفني زيد وما قعدا لا زيد فيكون الا انا مستثنى من المقعد
المقدر في ما اكرم وكذا الا زيد مستثنى من المقعد المقدر في ما قعد ولا يجوز ان يكونا مستثنيين
من ما ضربت وما قام لانه لا مقعد فيهما لا ظاهرا ولا مقدرا فيصير الضرب والقيام منفيين عن المتنازع
بعدما كانا مثبتين لروكر باب التنازع انه لا يختلف المعنى بالاضمار في الملغى وان كان الاضمار
في الملغى مع الاقلية في الاول ما ضربت الا انا وما اكرم الا انا اذ لا يمكن اتصال الضمير مع الفصل
بالا فلا يكون من باب التنازع لان الملغى في التنازع يجب ان يكون هو الباطل العمل في المتنازع وفي ثانيه
اعني الضمير كضربني واكرمني زيد وكذا ضربا واكرمني هذا عند الكسائي او يكون فيه ثانيا من المتنازع
اعني الضمير في نحو ضربني واكرمت الزيدين ليظهر كونه ملغى وكون الآخر هو المعمل ولا يظهر في الا انا الذي
بعد ما ضربت نيابة عن الا انا الذي بعد ما اكرم كما ظهر في الغائب نيابة عن الزيدين في قولك ما ضربا
واكرمت الزيدين فلا يظهر كونه ما ضربت ملغى وكونه ما اكرم معملا اذ لكل منهما عن العامل مثل ما للآخر
على السواء وكذا يجب ان تقول في الثاني ما قام الا هو وما قعدا لا زيد ولا يجب ان تجعل مسئلة في كلامهم
بل المستعمل ما قام وما قعدا لا زيد ويجوز ان يكون هذا من باب التنازع عند الكسائي ويكون العامل
محذوفا من الاول مع اعماله للثاني كما هو مذهبه على ما يجيء ويلزم البصريين ايضا في هذا المقام ما يلزم
الكسائي في مذهبه لانهم يوافقونه ههنا في انه من باب الحذف لا الاضمار حذفوا العامل مع الالة لانه

الثاني

عليه لانه هو وكل ما ذكرنا على اعمال الثاني في المنفصل المرفوع يجيء مثله في اعمال الاول فيه وان كان
المتنازع فيه منفصلا منصوبا نحو ما ضربني واكرمني الا اياك جاز ان يكون من باب التنازع ويكون قد حذف
المفعول به من الاول لعمل اعمال الثاني ومن الثاني لعمل اعمال الاول اذ المفعول يجوز حذفه بخلاف
الفاعل وكذا المجرور المتصل لكن لم يحذف وفعل به كذلك يجوز التنازع في المضمر المنفصل المنصوب
والمجرور ايضا اذا تقدم ذكر الضمير على العاملين نحو ما ضربني واكرمني وبكفت وفعل المنفي
ظاهرا غير مقدر موتر وكذا قولك بعد هما لا حاجة اليه اذ قد يتنازعان ما هو قبلهما اذا كان منصوبا
نحو ما ضربني وقتلت واياك ضربني واكرمت وبكفت وفعل قوله فعل يكون اي التنازع اعني حكم
العاملين في التنازع على ضربين اذ هما اما متفقان او مختلفان والمتفقان على ثلثة اضرب لانهما
اما ان ينتفعا في التنازع في الفاعلية نحو ضربني واكرمني زيد او في المفعولية نحو ضربني واكرمني
زيدا او في الفاعلية والمفعولية معا نحو ضرب واكرم زيد عمرا وانما ذكر المصنف هذا الثالث لانه يتبين بالقسمة الاولين
لانهما اذا تنازعا في الفاعلية والمفعولية معا فقد تنازعا في الفاعلية وتنازعا ايضا في المفعولية والمختلفان
على ضربين لانه اما ان يطلب الاول للفاعلية والثاني للمفعولية نحو ضربني واكرمت زيدا او بالعكس نحو ضربت
واكرمني زيد ففي تينك كان الفعلين لان معنى قولنا فعل يكون اي التنازع فقد يتنازعان اي قد
يتنازعان على لفعل الذي هو الفاعلية والمفعولية مختلفين واضمر يقوله مختلفين عن القسم الثالث من اقسام
المتفقين لانهما تنازعا في ذكر الضمير الفاعلية والمفعولية ايضا لكن متفقين في التنازع وانما اضمر
عنده لان هذا القسم كما ذكرنا يتبين من القسمين الاولين حتى لا يتكرر بعض الاقسام قال ومختار البصريون
اعمال الثاني والكوفيون الاول اقول اما البصريون يقولون المختار اعمال الثاني مع تجويز اعمال الاول ايضا
وكذا الكوفيون يقولون المختار اعمال الاول مع تجويز اعمال الثاني وانما اختار البصريون اعمال

الثاني لانه اقرب الطالبين الى المطلق قال الاول ان يستبد به دون الابعد وايضا لو اعملت الاول
في العطف نحو قام وقعد زيد لفصلت بين العامل ومعموله بالجنبي بل اضمر فيه ولعطفت على الشيء
وقد ثبت منعه وكلاهما خلاف الاصل ولان لانه العامل في غير العطف نحو جاءني لاكرمه زيد
وكاكرمني وجاءني زيد وقال الكوفيون اعمال الاول والى لانه اول الطالبين واحيانا الى ذكر المطلق اورد
احتجاج الثاني ومثل معه ليستقيم ان اعمال الثاني كما مر في كلامهم قوله الاول اي اعمال الاول قال فان
اعملت الثاني اضمرت الفاعل في الاول على وفق الظاهر دون الحذف خلافا للكسائي وجاز خلافا للفراء
وحذفت المفعول ان استغنيت عنه والا اظهرته اقول هذا بيان انه اذا اعملت الثاني على ما هو مختار البصريين
فكيف يكون حال الاول فقال الاول اذا اما ان يطلب المتنازع للفاعلية او للمفعولية فان كان الاول
نحو ضربني واكرمت زيدا فالبصريون يضمرون في الاول فاعلا مطابقا لكلام المتنازع في الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث فتقول ضربني واكرمت زيدا ضرباني واكرمت الزيدين ضربوني واكرمت الزيدين
ضربني واكرمت هندا ضربتاني واكرمت الهندين ضربني واكرمت الهندات ويلزمهم اضمار قبل الذكر
كما ذكرنا قبل والكسائي يحذف الفاعل من الاول واحترازا عن اضمار قبل الذكر لفظا كما قبل فكنت كالساعي
الى مثعب وهو الذي يسيل الرعد وذلك لان حذف الفاعل امتنع من اضمار قبل الذكر لانه قد جاء
بعد ما يفسره على البدلية وان لم يجئ لمحض التفسير كما جاء في نعم رجلا فزيد بقولك ضربني واكرمت زيدا او
الزيدين او الزيدين او هندا او الهندين او الهندات ونقل المصرف الفراء منع هذه المسئلة اي اعمال
الثاني اذا طلب الاول للفاعلية وقال انه يوجب اعمال الاول وفي مثل هذا والنقل الصحيح عن الفراء في
مثل هذا ان الثاني ان طلب ايضا للفاعلية يختار ضربني واكرمت زيدا جاز ان نجعل العاملين في المتنازع فيه
فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين لكن اضمر على الموجبة الثانية على انه واحد مدلول على فساده في كل

في الاصول وهم يجوزون عدم عمل النحوي كالمؤثر المغفل قال وجاز ان يبقى بغير عامل الاول ضمير بعد
المتنازع نحو ضربني واكرمني زيد هو جئت بالمتصل لتعذر المنفصل لزوم الاضمار قبل الذكر وان طلب
الثاني للمفعولية مع طلب الاول له لاجل الفاعلية نحو ضربني واكرمت زيدا هو يتعين عند الباقين بالضمير
بعد المتنازع كما بينا كل هذا ضرورة لما لزم البصريين والكسائي من الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل
قوله وحذفت المفعول ان استغنيت عنه والا اظهرته يعني اذا اعملت الثاني وطلب الاول للمفعولية
فالواجب حذف المفعول وافقنا البصريون ههنا الكسائي في حذف المفعول بخلاف الفاعل لان الحذف يشاكل
ايضا كان الوجه للزوم الاضمار قبل الذكر لما انه تعذر لان الفاعل لا يحذف والمفعول هذا المانع
مرتفع لانه فضلة يحذف في السعة فكيف مع مثل هذا المجوز اعني الاضمار قبل الذكر قوله ان استغنيت
عنه نحو ضربت واكرمني زيد وقال المالكي يجوز ذلك على قلة قوله والا اظهرته يعني ان لم يستغن عن
المفعول اظهرته وذلك لكونه احد جزئي الجملة علة معنوية باب علة معنوية اعلم ان المراد بالعلة
عندهم وذلك لكون مضمون المفعولين هو المفعول الحقيقي لان المعلوم في قولك علمت زيدا قائما
صفة المفعول الثاني مضافا الى الاول اي علمت قيام زيد يخلاف مفعولي اعطيت فان كل واحد
منهما مفعول به اذ زيدا في قولك اعطيت زيدا درهما معطى وكذا الدرهم ولا يجوز ايضا اضمار
كونه اضمار قبل الذكر في المفعول الذي لم يسم فاعله فلم يبق فعله سوى الحذف والاضمار الا الاضمار اعترض
على هذا بانه يجوز في السعة وان كان قليلا حذف احد مفعولي باب اعطيت عند قيام الغير مقامه لان كل
واحد منهما في الاصل منصوب بنصبه بر اس ظاهر في المفعولية كمفعولي باب اعطيت وقد جاء ذكر
في القرآن والشعر قال الله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم اي
بخلهم هو خيرا لهم فحذف اول المفعولين وقال الشاعر لما خلطنا على شرك انا ظالما فنرى سوى الاعداء اي لخلطنا

اذ لا حذف ثانيه سلمنا انه امتنع الحذف لم امتنع الاضمار نحو حسبته وحسبت زيدا قائما قوله
لكونه اضمارا قبل الذكر في المفعول قلنا ان جاز الحذف وان لم يجز فنحو كان قائما
فليجز فيه ايضا الاضمار قبل الذكر لمشاركته الفاعل في علة جواز الاضمار قبل الذكر وهو امتناع جواز
حذفه سلمنا انه يمتنع الاضمار قبل الذكر في مطلق لم يجز اضمار بعد الذكر كما هو مذهب الفراء
في ضربني وأكرمت زيدا هو قولهم هذا حسبني وحسبت زيدا قائما اياه كما ذكره السيد في هذا و
الجواب ان بقاء هذا الاضمار قبل الذكر الفصل بين المبتدا والخبر بالاجنبي قبيح ولا سيما اذا اضمر فيه
اسم مفرد بسبب كونه مفعولا ثانيا بالعلم وبابه قال وان اعملت الاول اضمرت الفاعل
في الثاني والمفعول على المختار لما ان يمتنع مانع فنظر اقول هذا بيان انه اذا اعملت الاول
على ما هو اختياره الكوفيين فكيف يكون حال الثاني فقال الخ اما ان يكون يطلبه للفاعلية والمفعولية
فتنازعا في الاول نحو ضربني وضربت زيدا وضربت وضربني الزيدين وضربت وضربا الزيدين وضربني وضربتني
هندا وضربت وضربتاني الهندين وضربت وضربتني الهندات تضمر الفاعل في الثاني على وفق الظاهر بدلا
خلافا من احد لانه ليس اضمارا قبل الذكر لكون المتنازع عنه من حيث كونه معمولا للاول مؤخرا على
العامل الثاني تقديرا وان كان مؤخرا لفظا قوله والمفعول على المختار اي واضمر المفعول ايضا في الثاني
كالفاعل على الوجه المختار فيكون ضميرا بارزا ولا يحذف نحو ضربني وضربته زيدا ويجوز حذفه ايضا
كونه فضلة اما اقتضاء الاضمار قبل الذكر فلان الثاني اقرب الطالبين فالاولى اذا لم يحفظ بمطلوبه
مع الامكان ان يشغل بما يقوم مقام المضمر ويخلفه حتى يزكى لكن المضمر للابعد الذي هو الفاعل
لا يعمل مع وجود الاقرب وحتى لا يلتبس بسبب عدم تأثيره فيه مع القرب انه ليس مطلوبه وانه موجه
الى غيره فلما انتفت البصريون والكوفيون في هذه المسئلة اعني اذا اعملت الاول فالثاني ط

طالب للمفعول على ان المختار اضمار المفعول في الثاني كان خلو الثاني عن الضمير في قوله تعالى
ءاتوني افرغ عليه قطرا ديلا للبصرية على ان المختار اعمال الثاني والا
كان افصح الكلام اي القرآن على غير المختار اي على حذف المفعول من الثاني عند اعمال الاول قوله
الا ان يمنع مانع من الاضمار فنظر وذكر اذا كان ذلك المفعول هذا المفعول بابا علمت ويلزم من
اضمار مطابقا للمعمول البه المخالفة بينه وبين المفعول الاول في الافراد والتثنية او الجمع والتذكير
والتانيث نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا قال المصنف لم يجز حذف منطلقين
كونه ثاني مفعولي حسبت ولا اضمار لانكما لو اضمرته مثنى لبطابق المفعول الاول اذ هما مبتدا
وخبره في الاصل ومطابقا له في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وجب مخالفة المعمول اليه
وهو منطلقا ولو اضمرته مفردا لبطابق المرجوع اليه مخالفة المفعول الاول فلما امتنع الحذف
والاضمار وجب اظهاره هذا كلامه والكلام على عدم جواز اضمار مفعولي حسبت وظننت وعلمت
لهم يسلم وجوب المطابقة بين الضمير والمعود اليه اذا لم يلتبس المخالفة بينهما فان التبس كانت
واجبة وقيل فان كن نساء والضمير للاولاد فالاضمار قد يأتي على المعنى المقصود فيجوز حسبني
وحسبتهما اياهما الزيدان منطلقا وان كان المعود اليه مفردا مراعاة للمسند اليه وكذا تقول
حسبت وحسباني اياه الزيدين قائمين وحسبت وحسبتني اياه هندا قائمة وحسبتني وحسبتهما
اياه هند قائمة وفي كل هذا القبح حاصل لفصل الاجنبي بين الفعل والمعمول في بعضها بين المبتدا
والخبر في الاصل قال وقد امر كما لقيس كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه لفاد المعنى اقول
هذا جواب سؤال قال الكوفيون هذا البيت في كون اعمال الاول هو المختار وذلك انهم قالوا لو اعمل الثاني
فصيح وقد اعمل الاول بلا ضرورة اذ لو اعمل الثاني لم ينكسر عليه الوزن وايضا لو اعمل الثاني

لم يلزمه مجاز وساذ يكون الفاعل مضمرا في كفاني فاختار اعمال الاول مع انه لو عمل الثاني لم يكن مختارا بالاتفاق
وهو حذف للمفعول الثاني كما مر وفيه دليل على ان اعمال الاول مختار عند الفصحاء اذ العامل لا يختار
احد الامرين مع لزوم استغنائه ومكروهه الا ذكر دون الامر الا فراد لزيادة ذكر الذي اختاره المتكلم
على الآخر اجاب البصريه بان ذلك انما يصح اذا كان البيت مما يجاب التنازع وليس منه
لفساد المعنى وبيانه مبني على مقدمة ان لو تنفي شرطها وجزاءها سواء كانا مثبتين او منفيين
فان كانا مثبتين وجب انتفاء ما تحولو كان ما يلجئ فالجزاء ووجود المال منتفيان وان كانا منفيين
وجب ثبوتهما لان نفي النفي اثبات نحو لو لم تزرني لم اكرمك فالزيارة والاكرام مثبتان وان كان احدهما
مثبتا دون الآخر وجب ثبوت المنفي وانتفاء المثبت نحو لو لم تشتمني اكرمتك وهو شتمني لم اكرمك وجعلنا
الى فساد معنى البيت لو كان من باب التنازع وذلك ان قوله انما سعيي لادني معيشة شرط لو فيكون منفيا
فيكون المعنى لم يثبت ان سعيي لادنى معيشة اي ان طلبي لقليل من المال وقوله كفاني بكسر اللام وقوله
لم اطلب قليل من المال عطف عليه فيكون حكمه حكمه فيكون عدم طلب قليل من المال منفيا اي يثبت
ان طلبي لقليل من المال وهو ابطال لما قبله بعينه في المصراع الاول فيكون تناقضا فيفسد المعنى
فان قال كيف يتوهم ان التناقض انما جاء لجعلهم الواو في ولم اطلب للعطف ونحن نقول ان الواو
للحال فلا يكون اذا تشهد بما يحتمل العطف الراجح والحال المرجوح اذ واو العطف اكثر
من واو الحال واذا تشهد او ينبغي ان يكون بالراجح او بما هو نص في المقصود لا بما يحتمله ويغيره على
السواء فكيف اذا كان غير المقصود هو الراجح والمقصود مرجوحا فان قلت فالام توجيه قوله
ولم اطلب اذ لم يكن موجبا الى قليل قلنا قيل الجار المحذوف المدلول عليه بقوله وكنت اسعى
لمجد مؤثل وقيد بذلك لان المؤثل المتالي والمعنى لو كان سعيي لتحصيل اقل ما يعاش به من المال لكنت

اكتفيت بذلك لانه قد حصل لي ذلك ولم اكن اطلب المجد والظاهر ان مفعول لم اطلب محذوف
شبه كافة قوله تنقبض وينبسط اي له القبض والبسط فكذا هنا معنى البيت لو كان سعيي لقليل
من المال المغنى ما وجدته منه عن السعي ولم يكن من طلبي مع ذلك الوجدان بل كنت استقر واطمئن
وكنت اسعى لتحصيل مجد مؤثل اي موصل مدة من الزمان للغنى والغنى يرجع اليه عند التفاخر واعلم
انه قد تنازع على لفعل ان المتعدد بان الى ثلثة خلافا للكوفي نحو اعلمت واعلمني زيد عمرا قائما على اعمال
الثاني وحذف مفاعيل الاول واعلمني واعلمنيه اياه ايانا زيد عمرا قائما على اعمال الاول واضمار مفاعيل
الثاني والاولى ان يقال واعلمنيه ذكر قصدا للاقتصار اذ مفعول اعلمت الحقيقة كاذكرناه
مضمون المفعولين فيكون ذكر احدهما ذكرا للآخر واما متعد بالحرف لعدم السماع وكذا بتنازع وفعلا
نجب خلافا لبعضهم تطرد الى فذ نصرف فعل التعجب تقول ما احسن وما اكرم زيدا على اعمال الثاني
وحذف مفعول الاول وما احسن واكرم زيدا على اعمال الاول قال مفعول ما لم يسم فاعله كل
مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه وشرطه ان تغير صيغة الفعل الى فعل وان يغير المفعول
الثاني من باب علمت والثالث من باب اعلمت والمفعول له والمفعول معه كذا واذا وجد المفعول به
تعين له نحو ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا دار قنعين زيد وان لم يكن فالجميع
سواء والاول من باب اعطيت واولى الثاني اقول قوله مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول
الفعل الذي لم يسم فاعله وقولهم فعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يسم فاعله اضيف
الفعل الى المفعول لانه صيغ له قوله الى فعل وينفعل اي الى فعل وينفعل ونظائرهما مما يضم اوله و
في الماضي ويكسر ما قبل آخره هي يفعل وافتعل واستفعل وفعل وتفعل وانفعل
ويضم اوله في المضارع ويفتح ما قبل اخره هي يفتعل ويستفعل ويتفعلل وانما لم اكتف بقولي

مفعول الخ نظر الاسمي
لا دون معلم وقوله الخ اي ويقال
الا سعي لادنى الخ قال في
المغني اه
قليل من المال يجوز ان يعلم
بحذف الجار ويجوز ان يكون
مفعولا به لاتنى
قال يقتضي ان المفعول
مالم يسم فاعله
مبتدأ خبره قوله كل الخ

على الثلاثي كونه اصلا للرباعي وذي الزيادة قوله ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت
ولا الثالث من باب اعلمت اعلم ان الثالث من باب اعلمت هو الثاني من باب علمت كما يجيء يا به
والذي زاده بسبب الهمزة هو المفعول الاول اذ معنى اعلمت زيدا عمرا فاضلا صيرت زيدا يعلم عمرا
فاضلا فالثاني والثالث مفعولا علمت فكما ثبت للمفعول الثاني من باب علمت لثالث فاعل اعلمت
فنقول اذا كان ثاني مفعولي علمت ظرفا غير متصرف او جارا ومجرورا او جملة نحو علمت زيدا عند
او بوم منطلق او الدار لم يقم مقام الفاعل اذ معنى الظرف لا يتصرف لزوم نصبه على الظرفية او
الجر بمن نحو من قبل والجار لا ينوب مع المفعول به الصريح كما يجيء في الجملة كما لا يقع فاعلا لا يقع
موقعه بضابط اذا كانت محكية جاز قيامها مقامه لكونها بمعنى المفرد اي اللفظ نحو قوله تعالى قيل
يا ارض ابلعي ماءك اي قيل بهذا القول وبهذا اللفظ وكذا قد يجيء الجملة في مقام الفاعل ومفعولا ليس
فاعله وهي في الحقيقة ماوله باسم الذي تضمنه كقوله تعالى او لم يهد لهم كم اهلكنا اي يتبين لهم كم فعلنا
بهم واولم يهد لهم ايدا كذا فيصح ان يتبين لهم كم كنا فعلنا وما اجاب الكسائي والفراء من قيام الجملة
التي هي خبر لكان وجعل مقام الفاعل ليكون بقام وجعل يقعد فيعيد لو جريان الله بما ان بين
الفعلين من عوامل المبتدا والخبر وهاهنا فرق في هذا الباب بين الفاعل فليس يسوى ولا يجوز المبتدا الا مع
كونه موبا فلا يقوم على هذا فيما كان المفرد ايضا من الفاعل نحو كان قائم وقد اجاز الفراء دون الكسائي
والثاني ان الجملة لا تقوم مقام الفاعل الا محكية او مؤولة بالمصدر المضمون ولا معنى لكون القيام
والمنطلق مضمونا من قيام ثاني مفعولي علمت مطلقا مقام الفاعل قال والدليل عند سيبويه الى المفعول
الاول فلو قام مقام الفاعل والفاعل مسند الى حالة واحدة مسند اليه فلا يجوز وفيما قالوا
نظر لان كون الشيء مسندا الى شيء ومسندا اليه شيء آخر في حالة واحدة لا يضر كما في قولنا الجسم متحرك بالعرض

فانه مسند الى ضمير وضمير مسند الى زيد ولو كان لفظ مسند الى شيء لم يسند ذكر الشيء الى ذكر اللفظ بعينه
لم يجز في هذا كما لا يكون الشيء مضافا ومضافا اليه بالنسبة الى شيئين كغلام في قولك غلام زيد وانما
المتأخرون فقالوا يجوز نيابته عن الفاعل اذا لم يلبس كما اذا كان نكرة واول المفعولين نكرة ومعرفة نحو
ظن رجلا قائما الا ان الشكر يرشد الى انه ولا يجيء الا حيث الذكر كما انه يجوز فيكما نيابته عن الفاعل
معرفة كان او نكرة والا لبس يقع مع لزوم كون المفعولين مركبة وذلك بان يكون ما كان خبرا في الاصل
بعد ما كان مبتدا فلا يجوز في ظننت زيدا اباك مع اللبس تقديم الثاني على الاول وبذلك فلتاء في ظنيت موسى
عيسى وكذلك في اعلمت زيدا اباك فاذا لزم كلاهما مركزا لم يلبس اذا قام مقام الفاعل وبقي في مكانه وليس
معنى قيام المفعول مقام الفاعل ان يلي الفعل بلا فصل بل معناه ان به يقع بالفعل ارتفاع الفاعل فتقول
علم زيد ابوك والمرفوع ثاني المفعولين او اعلم زيد ابوك والمرفوع ثالث المفاعيل وكذا يجب حفظ
المراتب في باب اعطيت اذا البست مخالفة نحو اعطيت زيدا خاتما فان لم تلبس فبه جاز العدول
كقوله تعالى او اتخذوا من دونه آلهة هو بدل من آلهة الذي قلنا من حيث القياس وسمعنا ان السماع لم يأت الا بتقديم
او مفعولي علمت لكون مرتبته بعد الفاعل بلا فصل وبجار هف بصفته وكذا لم يسمع الا قيام اول
مفاعيل اعلمت كقوله تنبئت عمرا غير ساكر يعني لانه في الحقيقة فاعل علم اذ معنى اعلم زيد عمرا منطلقا
وقيام ثاني مفاعيل اعلمت مقام الفاعل اولى من حيث القياس من قيام ثالثها كما كان قيام اول مفعولي علمت
اولى فتقول اعلمت علم الفاعل ولا يلبس مع لزوم كلام مركز قوله والمفعول له والمفعول معه كذلك
انما لا يقومان مقام الفاعل لان النائب منابه ينبغي ان يكون مثله في كونه مذكورا وحديث الفعل من حيث المعنى
واما جاز ان لا يذكر لغطا كما ان الفاعل مذكور بحديث الفعل وكما ان الفعل لا بد له من مصدر اذ هو بضرورة
وكذا لا بد من زمان ومكان يقع فيهما ولا بد للمفعول من حيث المعنى من مفعول به يقع عليه وكذا

المجرور مفعولا به لكن بواسطة حرف الجر ولذا كان كالمجرور وليس من ضروريات الفعل لم يقم مقام الفاعل
كالمجرور بلام التعليل نحو جئتك للتعلم ولا يقال المتعلم اذ ب. فعلا لما عرض كونه عينا قائما
لم يقم المفعول له مقام الفاعل وانما يقم المفعول معه مقامه اذ هو مصاحب وهو فعل يفعل بلا
مصاحبة بخلاف مع الواو التي اصلها العطف وهي دليل الانفصال والفاعل لجزء الفعل ولو قدرنا
ليعرف كونه مفعولا معه وكذا التمييز والمستثنى ليس من ضروريات الفعل لكن
فلنتمم بحثها في الكلام متعرضا من النيابة عن الفاعل الذي لا بد لكل فعل منه فقوله واذا وجد المفعول به
نعبر له اي للقيام مقام الفاعل وذلك لكون طلب الفعل للمفعول بعد الفاعل لاستناده لسائر المنصوبات
لهذا مذهب البصريين واما الكوفيون ووافقهم بعض المتأخرين فذهبوا الى ان قيام المفعول به
مقام الفاعل اولى لانه واجب لدلالته بالقرينة الشاذة لو انزل على القرائن بالنصب ويقول الشاعر
ولو ولدت فقيرة جرو كلب لسب بذلك الجرو الكلابا وامثاله ومنع الجزولي نيابة المنصوب بشرط الجار
مع وجود المفعول به المنصوب بغير حذف الجار كما امر بك للخبر والتوبيخ الجواز لالتحاقه بالمفعول به
الصريح والاضعف جواز نيابة الظرف والمصدر مع وجود المفعول به بشرط تقدمها على المفعول به
ووصفها والشرط في المفعول المطلق القائم مقام الفاعل ان يكون ملفوظا به وقد اجاز سيبويه
اقامة المصدر المعرف فيقال من ينتظر القعود فقد عد والخروج فقد خرج بناء على قرينة التوقع
اي فعد القعود المتوقع ويجوز نيابة المصدر المدلول عليه بغير لفظ الفعل اذا كان المصدر
مفعولا به نحو فمن كان منكم مريضا اي فمرض مريضا ويشترط في المفعول المطلق ايضا ان لا يكون
لمجرد التاكيد اذ الثابت للفاعل يجب ان يكون مفيدة افادة ما بعد الفعل حتى يتبين اختلاف النوع

٥٩

الفعل اليه ليصير معاكلاما فلو قلت ضرب ضرب لم يجز لان ضرب مستغن بدلالته على ضرب من قولك
ضرب بل يقال ضرب ضربة او الضرب الفلاني ولذلك قال المصنف ضرب شديد وكذا يشترط الفائدة المتجددة
في كل ما ينوب عن الفاعل فلا يقال ضرب شتي ولا جلس مكان او زمان اذ هو موضح لان بناء الفعل
معلوم من الفعل ولا فائدة في ذكره ويشترط في الظرف النائب ان يكون متصرفا ملفوظا به
وقد اجاز بعضهم غير المتصرف نحو فعد عندك وليس بقوي واجاز بعضهم غير الملفوظ به مع
القرينة نحو اشارة دار زيد اي ضرب فيها وقوله تعالى لقد تقطع بينكم ولذلك كان عند سيبويه في محل رفع
المقدر المغير لصوغ الظاهر كما في قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك لكن ليس في صوغ المغير
ضمير كما كان في استجارك المغير وذلك لاتصال الفعل في رفع المسند اليه فلا يجوز خلو منتحلا ان
عن الفاعل والمفعول والاكثرون على انه اذا فقد المفعول به نشأ في النيابة ولم يفضل
بعضها على بعض ويرجح بعضهم الجار والمجرور منها لانه مفعول به لكن بواسطة حرف ويرجح بعضهم
الظرفين والمصدر لانها مفاعيل بلا واسطة وبعضهم المفعول المطلق لان دلالة الفعل عليه
اكثر والاولى ان يقال كل ما كان اوفق في عناية المتكلم وارتسامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو اولى
بالنيابة وذلك اذا الى اخبارك قوله والاولى مررت اعطيت اي عماله مفعولان اولهما يسند وانما
كان اولى لان فيه معنى الفاعلية دون الثاني ففي اعطيت زيدا درهما زيد عاط اي آخذ والدرهم
معطوف وكثر ضم اجنة ومكسر والجنة مكسورة وكذا غيره قال ابن مالك المبتدا والخبر
لا كاسم جيء دعن العوامل اللفظية مسندا لدا والصفة الوافعة بعد حرف النفي والاستفهام
رافعة لظاهر مثل ما قائم الزيدان وقائم الزيدان فان طابقت فمبتدا اجاز الاخفش والخبر او
المجرد المسندية المغايرة للصفة المذكورة اقول اعلم ان المبتدا اسم مسند اليه مجرد

فلا يكون عمدة حال لان الحال مبينة بجميع اجزائها فاذا اختلفا الشيئان في المابية لم يجتمعا
في حد فافترق المصر لكل واحد منهما واحد وقدم منهما ما هو الاكثر في كلامهم وفسر الزمخشري والمصنف العوامل
اللفظية في حد المبتدأ بنحو الخ المبتدأ وهي كان واخواتها وظن واخواتها وما ولا وان واخواتها
ولا تختص عاملا ولا عملا صونا للحد عن اللغط المخل ويجيء ما قيل في نحو كان زيدا منطلق وعمرو ان يقم
بزيادة الباء ومن فوكان قائما معد وجاز وعثر قولهم في نحو ان زيدا منطلق وعمرو ان يقم معطوف على
محل اسم ان لكونه مرفوعا على المحل بالابتداء بخلاف غيره من الاول وذكر اه لفظة ان لعدم تغيير
معنى الجملة بحذفها كالحروف الزائدة التي لا فائدة فيها الا التاكيد لكنه يشكل بقولهم لا رجل ظريف
في الدار حملا للرفع بهذا الصفة على محل اسم الذي هو المبتدأ ان اخترنا مذهب الاخفش
والمبرد وهو ان لا هذه عاملة وغيرها مرفوع بها كما هو منصوب المواضيع ووجه الاشكال هو ان
لا بسيطة لا تدخل الا على النكرات كما هو اذا البسيط يحترز عن العامل المعنوي وهو مبتدأ والا لم يجز
الحمل على موضعه بالرفع ولا يشكل ان اخترنا مذهب سيبويه وهو ان لا ليست بعاملة والخبر مرفوع
كونه خبر المبتدأ فان قيل نحن لا نحمل الصفة المرفوعة على اسمها وحده بل على محل المركب الذي
هو لا مع اسمها وهذا المركب يجب عن العوامل فالجواب انه قد يترجح اذا هذا المركب عن هذا المبتدأ لعوام
هو اسم المجرد وليس هذا المركب باسم بل هو صرف مجموع الا ان يقال انه بالتركيب صار كاسم واحد
لكن الاعتراض وارد على كل حال على مذهب من اجاز رفع صفة لا البسيطة اذا كان مضافا نحو لا غلام
رجل ظريف فيها لانه لا يصح قيد دعوى التركيب وجعلهما كاسم واحد قوله كاسم المجرد الذي
عليه نحو سمع بالمعيدي خير لا ان تراه وقولهم سواء عليهم أانذرتهم عند فان انذرتهم مبتدأ
لما يليه ما بالاسم اي كمالك بالمعيدي وسواء عليهم انذارك وتركه ولو قال المبتدأ الاسم المسند اليه لم

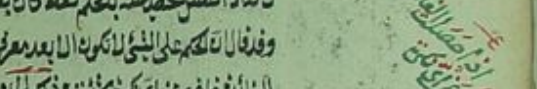
لم دخل فيه الفاعل ولو اقتصر على قوله الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لدخل فيه الاسماء التي لم تركب
مع عاملها نحو واحد اثنان والخبر هو المبتدأ الثاني وبقوله مسندا اليه خرجت الثلثة قوله او الصفة
الواقعة الخ هذا هو المبتدأ الثاني والنحاة تكتفوا ادخال هذا ايضا في حد المبتدأ الاول
فقالوا ان خبر مرفوع ولسد فاعل سد الخبر وليس شيء بل لم يكن لهذا المبتدأ اصلا من غير حتى
يحذف ويسد غيره مسده ولو تكلفت له تقدير لم يتأت اذ هو في المعنى كالفعل والفعل لا خبر له
فيما تم بفاعله كلاما مفيدا جمعا بين حكم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهذا ايضا لا يصفر
ولا يوكد ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع الا على لغة اكلوني البراغيث ويعني بالصفة اسم الفاعل واسم
المفعول والصفة المشبهة قوله رافعة لظاهر اشارة الى نحو قائمان الزيدان وقائمون الزيدون
فانه خبر مقدم يريد بالظاهر ما كان بارزا غير مستتر سواء كان مرفوعا ظاهرا نحو قائم الزيدان او مضمرا
كقولك بعد ذكر الزيدين قائمان وما فان قولك وما فاعل معتمد لضمير قوله بعد صرف النفي والف الصفة هما
كذا بعد همزة الاستفهام نحو اقائم الزيدان وان قائم الزيدان واقائم الزيدان وهل من الزيدون
والاخفش والكوفيون يجوزون رفع الصفة للظاهر على انه فاعل لها مع غير اعتماد على نفي او
النفي نحو قائم الزيدان كما يجوز ذلك في نحو الدار زيدان بجعل الظرف فيه اعتمادا واجروا كونه غير قائم الزيدان
مجرى قائم لكونه بمعناه قال غير مسلوف على الزمن ينقضي بالهم والحزن ومثل ذلك اقل رجل يقول
ذلك الا زيد عندي على كما يجيء في باب الاستثناء وكذا قولهم خطيئة يوم لا اصيد فيها اي قل رجل يقول
ذلك ويخطيء يوم لا اصيد فيه اي يقل ويندر فهذه كلها مبتدآت لا اخبار لها لما فيها من معنى الفعل
ولا يدخل في حد الخبر المبتدأ عليها لما فيها من معنى النفي فيلزم الصدق وبين عندي عمرو مبتدأ لا خبر له
كما قال جعل لما فيه من معنى التقليل الذي هو قريب من النفي كما يجيء في باب حروف الجر ويجوز عند الاخفش

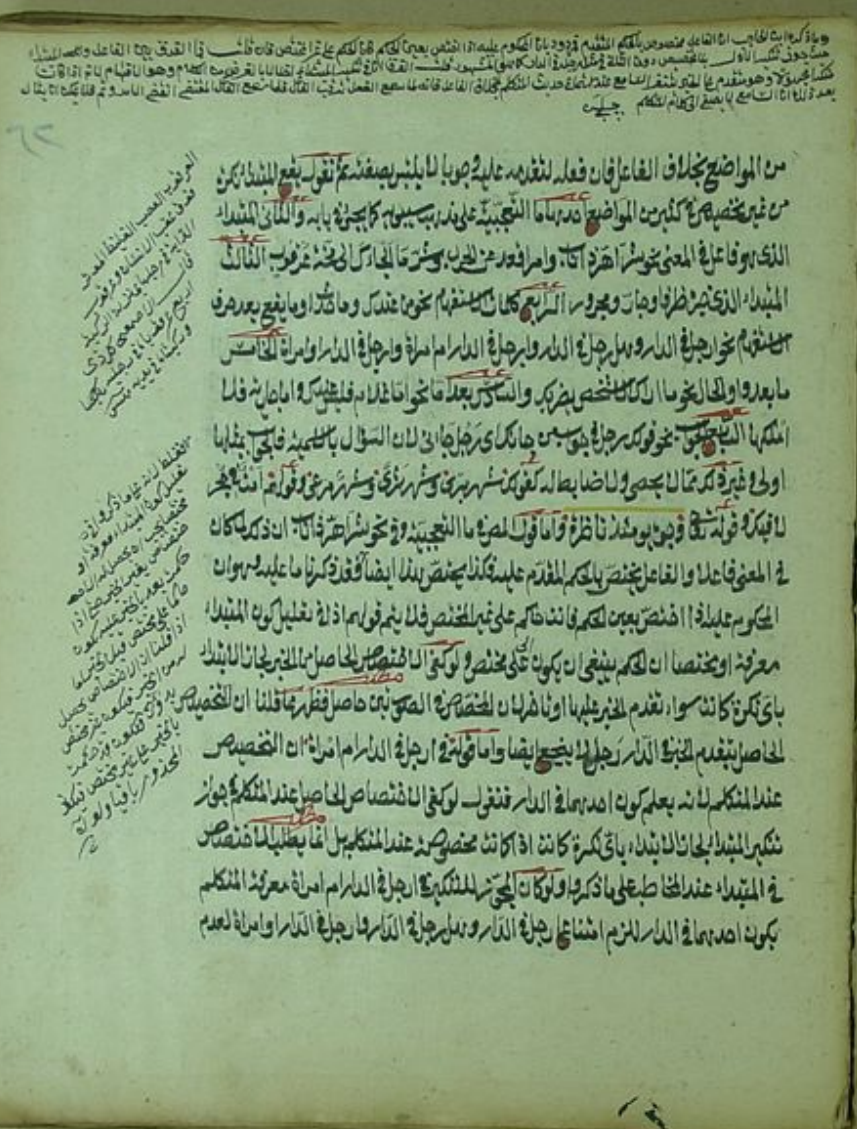
والفراء ان قائم الزيدان وسوغ على كونه بدلا اشتمال في ظننت ايضا نحو ظننت قائما الزيد وكلامها بعيد عن القياس لان الصفة لا تصير مع فاعلها بمنزلة الفعل الا مع حصول معنى يكسب الفعل عليها كمعنى النفي والاستفهام او دخول لا لابد من تقديره فعلا معه كاللام الموصولة واما الآخرة فليس من ذينك في شيء بل ما يطلبان الاسمية فلا يصح تقديره فعلا معهما واما العامل في المبتدا فقال البصريون هو الابتداء وقيل بتجريد المسند عن العوامل اللفظية للاسناد ويكون معنى الابتداء في المبتدا الثاني تجريد المسند عن العوامل للاسناد الى شيء واعترض بانه التجريد امر عدمي فلا يؤثر واجيب بان العدمي قد يؤثر في كلام العرب علامات للمعاني كالجزم للاثر والعدم المخصوص اعني عدم الشيء المعين يصح ان يكون علامة لشيء مخصوص فالعامل على هذا تجريد المسند عن الاسناد الذي هو المبتدا الاول وتجريد المسند عن الاسناد الى شيء آخر هو المبتدا الثاني وفسر الجرجاني الابتداء بصدر الكلام تحقيقا او تقديرا لكن الاسناد البداوي الاسناد حتى يسلم من الاعتراض بان التجريد عدمي فلا يعلل ثم قال المتأخرون كالزمخشري والجرجاني الابتداء هو العامل في الخبر ايضا لطلبه لها على السواء ونقل الاندلسي عن سيبويه ان العامل في الخبر هو المبتدا وبحكى هذا عن ابي علي وابي الفتح وقال الكسائي والفراء هما يترافعان وقد قويناه بان العامل وقال بعضهم المبتدا الاول يرتفع بالصدر يسند الى الخبر اليه كما قال غلامه ارتفاع الفاعل وقال اكثر النحويين المبتدا الاول وليرتفع بالصدر العائد من الخبر اليه والمشاطم الضمير في الخبر الجامد ايضا كما يجيء في قوله فان طابقت مفردا جاز الامران اي ان كانت الصفة المذكورة مطابقة للمرفوع بعدها في الافراد جاز الامران كونها مبتدا ما بعدها فاعلها وكونها خبرا عما بعدها فتخلو الصفة الواقعة بعد صدر الاستفهام وحرف النفي اما ان يكون مفردا اولا فان كانت فالمسند اليه بعدها اما مفرد اولا فالمفردة المفرد ما بعدها بحسب وجوه كما ذكرنا الان والمفردة التي

التي ما بعدها ليس بمفرد مبتدا لاغير ما بعدها فاعلها والتي ليست بمفردة فالابدين مطابقة ما بعدها لها نحو اقائم الزيدان واقائمون الزيدون والاظهر انها خبر عما بعدها ويحتمل ان يكون مبتدا ما بعدها فاعلا على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة والفاعل في المبتدا الثاني يجوز ان يعود الى المبتدا الاول اي شيء اضمر وعلى ما اخترنا في حد الفاعل يتم فيصح ان يوفي فاعله كالمبتدا الاول ويجب ان يكون كل واحد منهما متقدما بالرتبة على الخبر كالمبتدا والخبر نحو قوله والخير والشر مبذولان فيهما المبتدا الاول والثاني والخبر المعدودة قوله المستفاد خرج منها المبتدا الاول والاسماء المعدودة قوله المغايرة للصفة المذكورة المخرج المبتدا الثاني قال واصل المبتدا التقديم ومنهم جائز ان مذهب وامتنع كما جيء في الآية قيل انما كان اصل المبتدا التقديم لانه لا يحكم عليه الا بعد وجوده فيقبل الحكم فقصدوا اللفظ ايضا ان يكون ذكر قبل ذكر الحكم عليه واما تقديم المحكوم عليه فلكونه عاملا في المحكوم عليه وهو نيته الفعل قبل المعمول واما اعتبر هذا الامر اللفظي اعني العمل والغير الامر المعنوي اعني تقدم المحكوم عليه على الحكم لان العمل طارئ والاعتبار بالطارئ دون المطروء عليه واما وجب تقديم الحكم في نحو اقائم الزيدان معمول كل واحد عاملا في الاخر على الصحيح فكون الصفة فرعا على الفعل في العمل وقيل انما قدم الفعل في الفعلية لكون الفعل محتاجا الى المسند والمسند اليه في الجملة منهما تتميم الناقص بالكامل وقصدوا ايضا الا يتوالى امران اولا امر انا فعليه ولو بدئ بالاسم لاضمر ضرورة كما مر ويسم وبالفعل فلم يتعين للفعلية من اول الامر فوله ومن ثم اي ومن اجل كون اصل المبتدا التقديم جاز هذه المسئلة يعني ان قبل لم جاز وغيرها اضمار قبل الذكر قلنا لان اصل المبتدا التقديم فالتقدير هو الذي ان فالعود اليه بعد الضمير لفظا وقبله تقديرا قوله وامتنع كما جيء في الله اي امتناع هذا ايضا لعدم كون اصل المبتدا التقديم فيكون الضمير صار

ولا يقدم الظاهر بضمير لغير مشتهر ان كان صريحا ولا السراة لكلما يكلم اخر

راجعا الى الدار الموخر عن صاحبها لفظا واصلا فيكون اضمارا قبل الذكر فلا يجوز وما ذهب
زيد ينبغي ان يجوز بذلك لان طلب المبتدا بخبره كطلب الفعل للمفعول بل اشد وكان ترتيب الكلام
يقتضي ان يذكر المصنف هنا المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدا والمواضع التي يجب فيها تاخيره ثم يذكر
المواضع التي يصح فيها تنكير المبتدا. قال وقد يكون المبتدا نكرة اذا تخصصت بوجه ما مثل
و لعبد مؤمن خير من مشرك وبرجل في الدار امراة وما احد في بلده يقول ذلك وشر اهرّ ذا ناب وفي الدار رجل وسلام
عليكم اقول اعلم ان جمهور النحاة على انه يجب كون المبتدا معرفة او نكرة فيها تخصيص ما
قال المصنف لان المحكوم عليه والمحكوم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته وبهذه العلة نظر في الفاعل مع
انهم لا يشترطون فيه التعريف لا التخصيص واما قوله لان الفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه فغير تام
لانه اذا اختص بخصوصه بالحكم فقط كان بغير الحكم غير مختص فلا يكون في الكلام ما يدل على الشيء قبل معرفته
وقد قال ان الحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته وقال ابن الدهان وما احسن ما قال اذا اختصت
الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت وذلك لان الغرض من الكلام افادة المخاطب فاذا اختصت جاز الحكم
سواء اختص المحكوم عليه بشيء او لا فاقتضاء بخبر انما هو عن المبتدا وعن الفاعل سواء كانا معرفتين
او نكرتين مختصتين بوجه او نكرتين غير مختصتين بشيء ولا فرق مع عدم علم المخاطب بحصول ذلك
الحكم لمن هو عليه فقوله لعلمه المعرفة ذكر كما لو علم قيام زيد مثلا فقلت زيد قائم عد لغوا ولو لم
يعلم كون رجل من الرجال في الدار جاز ان تقول رجل في الدار وان لم يختص النكرة
بوجه وكذا تقول كوكب الخرقاء واقية وصون يوم لذ ناظرة وكذا في الفاعل لا يجوز مع علم المخاطب
بغيام زيد ان تقول قائم زيد ويجوز ان تقول مع عدم علمه بقيام رجل في الدار ان تقول قائم
في الدار رجل ولا انكر ان وقوع المبتدا معرفة اكثر من وقوعه نكرة شيء لغير بالصفة كثير من





ما ذكره ابن الحاجب ان الفاعل مخصوص بالحكم المتقدم فورد عليه ان المحكوم عليه اذا اختص بعين الحكم فانه يختص فان قلت في الفرق بين الفاعل والمبتدا
حيث جوزتم تنكير الاول دون الثاني مخصص وهو الثاني في مثل رجل في الدار كما في الصبي قلت الفرق ان الصبي المبتدا تم الفائدة بغير ضمه الكلام وهو القيام بالدار اذا قلت
فكما يحصل لا وهو متقدم على الخبر بخلاف الفاعل فانه لما سمع الفعل ترقب القائل فلما سمع القائل المقتضى الفتح الساكن تم فلا يكفه ان يقال
بعده الا ان السامع لا يصغي الى كلام المتكلم جليه

من المواضع بخلاف الفاعل فان فعله لتقدمه عليه وجوبا لا يلبس بصفته فتقول بقيام المبتدا نكرة
من غير تخصيص في كثير من المواضع قدمها النحويون على ما ذهب سيبويه كما يجيء في بابه والثاني المبتدا
الذي هو فاعل في المعنى نحو شر اهرّ ذا ناب واما فوق في المثل وشر ما قيل ما لم يقل قط فرفوع الثالث
المبتدا الذي خبره ظرف او جار ومجرور والرابع كان لاستقرار نحو عندك وما قائما او ما يقع بعد حرف
استفهام نحو ارجل في الدار ويا رجل في الدار ابرجل في الدار امراة وارجل في الدار او امراة الخامس
ما بعد واو الحال نحو ما ابصرته الا وله مخصص بضرب والسادس بعد ما نحو ما قائما الا زيد فلا يقال ما
الكها الا لبون نحو فوكر رجل في بيوتنا جانكري رجل جاءني لان السؤال بالتعيين فالجواب بمثلها
اولى غيرة لكم مالا يحصى ولا ضابط له كقولك شهر بهري وشهر نوري وشهر مرعى وقولهم امنة لجمع
لا فيكره قوله ثم وصون يوم لذ ناظرة واما قول المصنف ما النجيبة وفي نحو شر اهرّ ذا ناب ان ذكر لكان
في المعنى فاعلا والفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه فكذا يختص هذا ايضا فغير ذكرنا ما عليه هو ان
المحكوم عليه اذا اختص بعين الحكم فانه حكم على غير المختص فلا يتم قولهم اذا لم يتعلق كون المبتدا
معرفة او مختصا ان الحكم ينبغي ان يكون على مختص ولو كفى الاختصاص الحاصل من الخبر لجاز ان المبتدا
اي نكرة كانت سواء تقدم الخبر عليها او تاخر لان الخصائص الصور بان حاصل فظهر بما قلنا ان التخصيص
الحاصل بتقديم الخبر كما في الدار رجل لا يصح ايضا واما في قولنا في الدار امراة ان التخصيص
عند المتكلم لانه يعلم كون احدهما في الدار فتقول لو كفى الاختصاص الحاصل عند المتكلم لجاز
تنكير المبتدا في كل ابتداء اي نكرة كانت اذا كانت مخصوصة عند المتكلم بل انما يطلب الاختصاص
في المبتدا عند المخاطب على ما ذكرنا ولو كان يجوز للمتكلم ان يقول في الدار امراة معرفة المتكلم
بكون احدهما في الدار لزم امتناع قولنا في الدار رجل وفي الدار امراة لعدم

لعدم لفظة ام الدالة على حصول الخبر عند المتكلم وعدم شيء آخر مما يختص به المبتدأ فقوله
ع ما احد خير منك ان وجد التخصيص فيه لان النكرة في سياق النفي يفيد العموم فتوكد احد تم بجنس تحت
يشمل عدم ان قد فيه نظر وذكر ان التخصيص انما يحصل ببعض من الجملة شيء لبيان حاله قلت وانت
اذا قلت ما احد خير منك فالمقصود ان بذلك الحكم وهو عدم الخيرية ثابت لكل فرد فرد فلم يختص ببعض
الافراد لاجل العموم بشيء وكيف ذكر والمخصوص ضد العموم بل الحق ان يقال انما جاز ذكر لان المحكوم
المحكوم عليه هو كل فرد فرد ولو كان الخبر على احد غير معين لم يحصل المخاطب فائدة لعدم تعين
المحكوم عليه اما اذا ثبت ان حكم على واحد حكم على كل فرد فرد فقد تعين المحكوم عليه وهو كل فرد وكذلك
كلمات الشرط نحو من جاءك فاكرمه فان سبب التعميم الحاصل من العموم لا بسبب تخصصها
بشيء وقد اضطرب اقوالهم فيها فاختار الماتن تبعا للخبيصي ان الخبر هو الشرط دون الجزاء على ما هو
كلمة الشرط اذا اقترنت بالفاء دون الشرط فانه اذا اقترن كلمة الشرط على الفاء فالفاء
للشرط وكم يخرجون قام فمثل فانه كان كذا فقد فهو جزاء وقيل
الخبر هو الشرط والجزاء معا لصيرورتهما بسببية كلمة الشرط كالجملة الواحدة وقيل كلمة الشرط مبتدأ لا
خبر له وذا ما قيل فيها وعكس ان يقال على مذهب سيبويه ان كلمات الشرط على الاطلاق والاستفهام
كانت مع هو فالشرط والاستفهام فيرتفعا كثرة الاستعمال على ما ذكرنا في حد اسم ان كلمات الشرط
اما فاعلة للفعل المقدر ومفعولة له او للظاهر فقولك من قام قمت اي ان من قام قمت اي ان
انسان قام كفى ان قام ان امرء ما لكن وقولك من ضربته ضربته اي ان من ضربته ضربته فهو مفعول
للفعل المقدر المفسر بالظاهر وكذا حالي نحو ما كان قليلك كان كذا وما تفعل افعل وما تفعله افعله وكذلك
كلمات الاستفهام وقولك سلام عليك كلمة مختصة بتسمية الى المتكلم لان اصله سلمت سلاما فسلاما الذي

المنصوب منسوب الى المتكلم فاذا رفعته فهو باق على ما كان عليه حال النصب غير مطرح في جميع
الدعاء اذ ليس معنى ويل بكر وويلي بكر لان معنى الويل الهلاك ولو قدر ايقاعه وهلاك بكر لكان خلاف القول
بل المراد مطلق الهلاك قال ولي ان يقال الكثير في العادة اصله ما كان منصوبا ولما
تخصيص فيه اذ تخصيصه يالنظر الى الخاطب فانما يكون بذكر الفعل الناصب والمسند اليه
وانما ذكر الخبر عنه محكوم به جاز وجر وسر التقديم الاسم والابتداء الى هنا والمراد اذ ولذا
الخبر قلت عليك فقيل ان تقول سلام عليك بما ذا يبدأ فيقال بدأ الى الدعاء فيقال ان المراد عليك اللعنة
والله تحزل ابو تمام وذكر ان الشاعر على ما يحكى لما انشد القصيدة وقال في مثلها ثمانين بيتا وعيب
فعارضه شخص كان خصما فقال لعنة الله والملائكة والناس اجمعين وبعد المصراع فتذل منصوبا
الدموع السواكب هذا معنى وسلام عليك لا يجوز ان يكون بمعنى مصدر سلمت لان سلمت تستعمل سلم
عليك كما يتبين من بيتك وسجدت من سجدت الله فمعنى سلمت فلان سلام عليك كما ان بيت وسجدت
بمعنى قلت لبيك كما سجدت فمعنى سلام الذي بمعنى مصدر سلمت قول سلام عليك فعلى ما تقرر لم
ينبغ ان يكون بمعنى سلام عليك فوجه الفظ سلام عليك عليك كما ليس كذا بل سلام في قولك سلام عليك
بمعنى مصدر سلم الله اي جعله سالما قال الله تعالى فسلم فعلى هذا لفعل لكثرة استعمال الفعل المقدر
منصوبا وكان النصب يدل على الفعل والفعل على المدلول فكأنه قصد ادوا من قول سلام الله عليك وتحمل امر
ان له النصب الدال على الحدث في قولك سلم وكذا اصل ويلك هلكت ويلا اي هلاكا فرفعوه بعد حذف
الفعل تفضيا لغيره معنى الحدث قال والمقدر قد يكون جملة نحو زيد ابو من قام وزيد قام ابوه فذا يدل على ما قال
وقد يحذف اول اعلم ان خبر المبتدأ قد يكون جملة اسمية وفعلية كما مثل به المصنف اما ان يكون
جملة لتضمنها الحكم المطلوب بالخبر كتضمن المفرد له وقال ابن الانباري وبعض الكوفيين

لا يصح ان يكون طلبية لان الخبر ملحق الصدق والكذب وهو وهم وانما انوا من قبيل ابهام لفظ خبر
المبتداء وليس المراد بخبر المبتداء عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب كما ان الفاعل عندهم ليس فعل شأنه ان يقوم
ازيد عندك يسمى فاعلا مع انه لا يحتمل الصدق والكذب بل الخبر عندهم ما ذكر المحمول وهو الجزء المسند الخالي
للصفة المذكورة وبدونه هو الرفع نحو زيد قائم ابوه قائم وقال العبد لا يجوز ان يكون قسيمة يحتمل زيد والله
لاضربنه والا والجواز اذا لا مانع قوله فلا بد من عائد لا يخلو الجملة الواقعة خبرا من ان يكون اي المبتدا معنى
اولا فان كان لم يحتج الى الضمير كقولك ضمير الشان نحو هو زيد قائم وكلمة فوك مفعول به منطلق لا زيدا
بدا ضمير لانه هو وان لم يكن اياه فلا بد من ضمير ظاهر او مقدر وقد يقام الظاهر مقام الضمير وانما احتاج
الى الضمير لان الجملة الاصل كلام مستقل فاذا قصد ربطها بما جزء الكلام فلا بد ان يربطها بالجزء
الاخر وتلك الرابطة اي الضمير اذ هي المقصود بالشرح هذا الغرض ثم قد يلتبس بعض الاحيان فيحتاج الظاهر
فاقيم مقام الضمير والا فالضمير الرابطة يجوز حذفه فيكون حسنا قال العباس وضعيفا وان يكون الضمير مجرورا
بمن والجملة الخبرية ابتدائية والمفيد فيها جزء من المبتدا الاول نحو البر الكر يسبين اي الكر منه لان بعض البر
شعير الضمير فيحذف في الجار والمجرور معا فان كان المبتدا الثاني نكرة فالجار والمجرور صفة لنحو الشيء ممنوان
بدرهم وكذا ان كان معرفا باللام كالبر الكر يسبين لان التعريف غير مقصود فصار نكرة ونحو زيد
امر على اللئيم يسبني ويجوز ان يكون حالا من الضمير الذي تحمله الخبر والفاعل فيه الخبر اي البر الكر كائنا يسبين
منه قال الفراء ويجوز في بعضكم اذا كان الضمير منصوبا مفعولا به والمبتدا كل قال قد اصبحت الخبار
تدع على ذنبا كلها لم اصنع وقال الكل كلها فتلت عد فاما ترى الله بعد نعود قال الان كلام خبر يحتمل
الجحد اي ما منهم احد الا ضربت وقال البصريون ليس في لبس الجبة تجبة اذ كل ما يجب به يتأدى به الجبة كما تقول
ما زيد الا ضاحك ثم يقال له انا نريد الجبة بعض ذلك في الضمير معه والحاصل ان غير ذلك اما في الجر وما نحن

اي تأنيث حكاه ذكر باعتبار طول الكلام تغيرا حسن

اذا كان المبتدا الثاني نكرة فالجار والمجرور صفة له

فيحتاج قوله ومن صبر وتقر ان ذكر من عزم الامور اي ان ذكره من عزم الامور واما في المنصوب فشرط كونه نعتا
بفعل لفظا فان نعت بليت ونحوه ابتر او بصفة محلا نحو زيد ابو اناضل ولا يختص معمولا كما في الشعر
خلافا للكوفيين واما المرفوع فلا يحذف لكونه عمدة ولا يحذف في الصلة في بعض الاحوال لكونها مسندة
او بناطبا بالموصول من المبتدا كما يجيء في باب الموصول وبعض ما يحذف الضمير في الصلة احسن منه في الصفة
لكون الصلة ابا بالموصول اذ لا غنى للموصول عنها وبها بتقدير معرفة نحو قوله ليت الذي يعيش سوءا
تم الكلام بعد الصفة احسن منه في خبر المبتدا نحو جاءني رجل ضربت اذ انما مع الموصوف بخلاف الخبر
فانه مع المبتدا بمنزلة فالتخفيف فيما هو مع غير كالمبتدا اولى واما كان الحذف في الصفة اقبح
هنا منه في الصلة اذ ليس الصفة من ضرورة الموصوف كما كانت الصلة من لوازم الموصول وضعف بانه
فلا يحذف في الجملة اذا كانت خبر المبتدا على ما قال سيبويه يجوز في الشعر بلا ضعف وهو في غيره ضعيف وانما
وضع الظاهر مقام الضمير فان كان في معرض التفخيم جاز فيكون كقوله تعالى الحاقة ما الحاقة اي هي وان لم يكن
فعند سيبويه يجوز في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول فان لم يكن بمعناه نحو زيد ذهب عمرو والاسد
مفترس يجوز نصب واذا رفعه فهو خبر مقدم على المبتدا وقال الاخفش يجوز سواء كان بلفظ الاول او لا
بلفظ الاول لم يجز عنده وقال الفراء يجوز وان لم يكن بلفظ الاول او في الشعر كان او غيره قال اذا المراد
لم يقس الكبرة اي سكت حال الهوينا بالغين تقطعا وليس بذلك في خبر المبتدا قال فيكون زيد قام ابو
طاهر اذا كان زيد مكنى بابي طاهر قال الله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات الا لا نضيع اجر من احسن عملا
اي لا نضيع اجرهم ومنع بعضهم غير التفخيم مطلقا ولو صبر له مع مرفوعه قال وما وقع ظرفا
قال الكوفيون مقدما نحو قائم اقول اظريفا وجاز ويجوز ولم يكثر لجريه مجراه في جميع الاحكام حتى سماه
بعضهم ظرفا اصطلاحا وانتصاب الظرف خبر المبتدا عندهم يكون على الخلاف يعنون الخبر حالا كان

لا على المبتدإ نحو زيد قائم او كائن في نحو وفي الدار اباهم ان يتعلق بفعل او بما يتضمن معناه والمكان نحو القاعد بحيث لا يطلق اسم الفاعل على المبتدإ فلا يقال في نحو زيد عندك ان زيدا عند قائم او قاعد فيكون العامل عندهم معنويا وهو معنى الحالة التي تتصف بها المخبر عنها ويحتاج عندهم الى ظرف شيء يتعلق به الخبر واما البصريون فقالوا لا بد للظرف من مميز وقد يتعلق به لفظي اذ يحتاج لفظ الشيء الذي لا توقيف فيه وقال بعض النحاة العامل في المبتدإ وقال البصريون الظرف منصوب على انه مفعول فيه كما انه كذلك اذا وقع خبرا نحو جلست امامك وضربت يوم الجمعة والجار والمجرور منصوب المحل على انه مفعول به كما انه كذلك اذا وقع خبرا نحو زيد الى اتى الفاعل هنا مقدر وينبغي ان يكون ذلك الفعل من الافعال العامة اي مما يأخذ منه فعل نحو كائن وحاصل بكون الظرف دالا عليه ولو كان خاصا كما كان وشارب خابيا وناصر بكر لعدم الدليل عليه فلا يكون خاصر بكر الغرفة على تعيينه وسر الظرف معنى كلي في نحو ان زيدا لكائن او كذا فلا يقال زيد كائن في الدار وقال ابن جني يجوز وكأن الله ولا قوله تعالى مستقرا عند فعلى هذا كان غير متحيز وليس معنى كائنا وكذا حال الظرف ثالثة وواضح امثلة الصفة والصلة والحال وفيما عدا المواضع الاربعة لا يتعلق الظرف والجار والمجرور بالمعنى موجود وكلهم على ان الجار والمجرور والمتعلق به فعل لانا نحتاج الى ذكر المجرور والمتعلق به اذا تعلق الظرف باسم الفاعل في نحو انا مارون بزيد المسافر فاذا اضفنا الى المتعلق به قال الاصل ولو ايضا للتفاوت على نحو الذي في الدار زيد او في الدار قلت زيد هو والمتعلق المحذوف فعل لانه خبر كما بالي وذهب ابن السراج وابو الفتح الى انه اسم لكونه مفردا والاصل في خبر المبتدإ ان يكون مفردا ولا يمنع قالوا المكان اصله الاقرار لانه الغوث المفتقر شيئا اثر الى مرفيبغي ان يكون المنسوب بشيء واحد كالمنسوب اليه والمكانة بنشأ كان اكثر فيكون خبرا ان اكثر لا خبر واحد فالتقدير زيد خبر غلامه زيد ما لكن لغلام اضافة وليكن ان المنسوب يكون مشارا

واحدا كما قلنا لكنه ذو شيئة في نفسه فلا تقدر بالمفرد فالمنسوب الى مزيدة الصورة المذكورة غير على الذي تضمنته الجملة قالوا انه يفصل بالظرف بين وصوبا ولا يفصل بينهما الا بالمفرد كما يجيء ولكي ان الظرف في مثل ليس بمستقر اي متعلق محذوف بل هو منصوب بالملفوظ بعد الفاء نحو اما في الدار فزيد قائم فهو كالمفعول به في نحو اما زيدا فانا ضاص بكر يجوز في مرفوع الشرط اعلم ان صيرورة الجملة اذا كان الاول بعد ان لم تكن لا تدل على كون اي ينتقد بل يكفي في صيرورة اذا كان كذا وهو ما وقع للمفرد والمكان بعد الظرف معمول لخبر زيد خلفك واقفا فواقفا عند اي على هو معمول الظرف لقيامه مقام الفعل ومن ثم وجب تقدمه وقال غيره هو للفعل المقدر لان الظرف يجعل بدلا في الفعل في تركيب دلالة فاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر كذلك والحال فائدة ان الخبر اذا رجع ذا بال السبب راجع الى الضمير في وذي يسبب على وهو ما بعد الى اية انتقل الى الظرف لانه يؤكد كقوله قال فوادي عندك الذي اخترا فجمع في يعطف عليه كقوله الا يا نخلة من ذات عرق عليكي ورحمة الله السلام وينتصب عند الحال كقوله تعالى في الجنة خالدين فيها قال ابو علي واذا بعضهم انه يجمع عليه ان الظرف اذا اعتمد على موصوف او موصول او ذي حال او ذي استفهام او نفي فانه يجوز ان يرتفع الظاهر لتقوية بالاعتماد كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وكذا قال اذا وقعت بعد ان المصدرية كقوله تعالى ومن اياته ان ترى الارض خاشعة لا صريح المصدر اما قوله اخفى بانا سلمى بن عندلي نهد دكم اباي وسط المجالس فلا عتماد الظرف قيل انما جاز ان يبدا اعتماد لشبهه بباء المضمرة الا ان الا توصف مذ ويجوز ان يقال في صحيح ذكر ان الظرف غير مقدم على مبتدإ اما في غير الموضع المذكور نحو في الدار رجل فالمرفوع مبتدإ مقدم الخبر عندا لكوفيين والاضغر في ادر فوليه بها وفاعل الظرف لتضمنه معنى الفعل كما قالوا في نحو قائم زيد واما قال الكوفيون ذلك لاعتقادهم ان الخبر لا يتقدم على المبتدإ

مفرد او جملة فيوجبون ارتفاعه بالابتداء نحو الدار زيد واقائم زيد على الفاعلية لئلا يتقدم الضمير
على مفسره وليس شيء لان ضعف المبتدأ التقدم فالتصدير مناف تقديرا كقولك ضربت غلامه زيدا واما الافضل
فلا يوجب ذلك بل يجوز ارتفاعه بالابتداء ايضا اذ لا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ لكنه لما اجاز عمل
الصفة بلا اعتماد اجاز كون زيد فاعلا ايضا ولم يجوز عمل الظرف بلا اعتماد قولان وذلك لان الظرف
اضعف فاشترط فيه الاعتماد والصفة وبقي الاجماع على جواز نحو في الدار زيد واما في نحو في الدار زيد
والا لم ينتصب ومنع بعض البصريين من نحو ان في الدار زيدا وانا في عبد هند وذلك لان المبتدأ حقه
التقديم فجاز عود الضمير الى المتأخر لفظا في نحو في داره زيد قاما اذا اضيفا اليه المبتدأ فليس التقدم الاصلي
والاولى جوازه ذكره ابن الحاجب وذلك لانه انما يمتنع للمضاف اليه بسبب التركيب الاصلي بينه
وبين المبتدأ وهو هنا معدوم لكم واحد من التقديم بعد المبتدأ وان لم يكن على ذلك في الاصل وقد
وقع في كلام بعض الكوفيين نحو اقائم الزيدان ● اعلم ان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن اسم عين ولا حالا منه
ولا صفة له لعدم الفائدة الا في موضعين احدهما ان يشبه العين المعنوية هنا وهناك وقت
نحو الليلة الهلال لثانية يعلم اضافة معنى اليه تقديره نحو قولك امر القتال اليوم كما مر عند امرأى
شر يمر وقولنا كل عام تمر نحوه اي هو اليه ولو قلت الدار يوم الجمعة او زيد يوم الجمعة لم يجز لانه
لا فائدة لتخصيص حصول شيء في زمان لا وقوع له فيه حاصل مثله او يكون ظرف الزمان خبرا عن اسم معنى
بشرط ان يكون ذلك المعنى مستغرقا ذلك المعنى جميع الزمان او اكثره وكان الزمان نكرة يرفع غالبا نحو
الصوم يوم والسير شهر اذا كان السير لا يستغرق اياه بل كانه هو ويجب نصبه مع المعرفة نحو الصوم
اليوم ويجوز نصب هذا الزمان المنكر وجره يعني نحو الصوم في يوم او يوما خلافا للكوفيين وذلك

وذلك لان عند يوم البعيض فلا يجوز ان صمت في يوم الجمعة بل يوجبون النصب الا على
جواز كما ذهب اليه البصريون ولانه افادة للبعض وان كان الزمان معرفة نحو الصوم يوم الجمعة
لم يكن الرفع غالبا كالاول عند البصريين واوجب الكوفيون النصب ● او جواز المنكر للعلة المذكورة
فان وقع الفعل لا في اكثر الزمان سواء كان الزمان منكرا او معرفا فالاغلب نصبه او جره بفي تفاوتا
من الغريفين نحو الخروج يوما او في يوم والسير يوم الجمعة او في يوم الجمعة ورب رفع واما قوله تفاوتا
الحج اشهر معلومات فقال الكسائي الحج وقت اشهر معدودة له فهي كان افعال الحج مستغرقة لجميع
الاشهر الثلثة واذا كان ظرفا لكان خبرا عن اسم عين سواء كان اسم مكان او لا فان كان غير متصرف
نحو زيد عندك فلا كلام في امتناع رفعه وان كان متصرفا وهو لكن قالوا رفعه رجح نحو انت مني مكان
وذو ترى مني يمينا وشمالا وهو باق على الظرفية عند البصريين والمضاف محذوف اما المبتدأ اي مكاننا
مني مكان قريب او من الخبر اي انت مني ذو مكان قريب ومثله عند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل فيجب رفعه
وليس بظرف كما يجيء قريبا وان كان معرفة فالرفع مرجوح نحو زيد خلفك وداري ما مكرفذلك
لان اصل الخبر التنكير ومع ذكر فرجحا لمعرفة لا تختص بالشعر نحو قوله الا عصر الا ما ما ظلما فالا
للجر وكيوفيين وان لم يتصرف كالغوث والحق لزم نصبه اتفاقا وان كان خبرا عن المكان نحو داري
خلفك ومنزلي ما لك جاز رفعه والنصب واذا كان المكان في موضع الخبر عنه والمراد تعيين
المنزلة منه قربا او بعدا قال سيبويه لا تستعمل هذا الا مستعملة العرب فلا تقول هو مني مجلسك ومكانك
وذلك المكان يستعمل في كل ما في تعيين القرب والبعد ومما استعملته العرب قولهم انت مني مزجر الكلب
اي مكانة ومقعد الغابة اي قريب وكذا معقد الازار ومعقود الخانن وهو مني مناط الثريا اي بعيد
قال ابو ذويب فورد ن والعيوف معقد في الضباء في وفي النجم لا يثنين عزمي اي اشرف كالامين على

الكسرين فان معمول اعلى منهم ليشتري عليهم كما يجوز ان قال بعضهم ما كان من هذا الظرف بمعنى البعد
نحو بعد الامر فجعله ظرفا او على من رفعه ومكان منه في معنى البعد كمناط الثريا فرفعه اولى قال لان
الظرفية او للظرف فيغيره من المظروف بجعله الاشتراك وبعده عنه ببعده عن الاشتراك وفيه ما فيه وذلك
لان الظرفية نحو في كانت ومناط الثريا ليس بعدا من المظروف بل هو محتو عليه كنتما بعيدان عن التكلم
ويجب رفع كل واحد من ظرف الزمان والمكان اذا كان متصرفا وموقتا بمرد او اخويه عنهم عين الارادة
بقدر المسافة الغريبة او البعيدة نحو داري مني فرسخ وانت مني بريد ومنزلك مني ليلة اي ذات مسافة فرسخ
على حذف مضاف وكذا ومسافة سيري ليلة ومني متعلق بعد لو لم تجر اي بعيد مني بهذا القدر وكذا
قولهم هو مني فوت اليدين اذا امتد الباعان ورمى فوت الرجل اي اذا صاح الرجل بلغه صيحته
والتقدير فوت اليد وفوت الرجل ومكان بوعر دعوة الرجل واما النصب بكونه داري خلف داركم فرسخين
وميلا وبريدا وبوما وليلة فلان الخبر او حلقة اركم ونصبها على الحال عند المبرد من الضمير في الخبر
اي ذات مسافة فرسخين وعلى التمييز عند الجرمي وابي علي مميزة عن النسبة اي بعدا عن فرسخين فالفرسخان
معدلان بها كما ان المادة امتلأ والاناء ما نعالي ويجوز ان ينتصب على المصدر كقولك دنوت امتلأ
اي دنوا مثل امتلأ اي دنوا ما كما في قولك استقر ورفعنا بعضهم فوق بعض قبر كما ويجوز رفعها وخلف ظرف
للخبر اي ذات مسافة فرسخين خلف داركم او بهما فيران وكذا قولهم داري من خلفك داركم فرسخين
او فرسخان لان دخول من في مثله وضعوها على السواء كقولك جئت قبلك ومن قبلك قال ابو عمرو
اذا فصلتان وجب الرفع على الخبرية للظروف التي بعد اليمين وسر ان الخبر فضلة وبذكرها تخرج
الكلام عن التمام وليس كذا يقال داري من خلفك داركم ويسكت عليه ويجوز انتهى فرسخين بالنصب
ايضا على ان من خبر المبتدأ اي مبتدأ شياعي وفرسخين حال اي ذوي سير فرسخين او منصوب على

على الظرفية اي في فرسخين اي انتهى من اشياعي متمكنا في فرسخين كقوله عليه الصلاة والسلام عني ما
اعلك نحو خلف وقدام من الظروف ظروف عند البصريين اضيفت او لم تضف وتركب الاضافة قليل
وهي عند الكوفيين لا تكون ظروفا الا مع الاضافة اما عند الافراد فهي بمعنى اسم الفاعل فمعنى جلست
خلفا عنهم اي متاخرا نصب على الحال وقام مكانك طيبا اي مغتبطا فاذا وقعت خبر المبتدأ وجب
عندهم رفعها نحو انت خلف وقدام اي متاخر ومتقدم والبصريون يجوزون نصبها على قولهم كما ذكرنا
وانكر رفعها عندهم فعلى حذف المضاف كما مر وهي باقية على الظرفية وهو الاولى اذ فيه رجوع الى
خلاف الاصل فلا يرتكب ما امكن هذا على حد من قرر به عند قوله فضاع في الشرب وكنت قبلا اكاد
اغص بالماء الفرات اي قبل ذلك يقوي مذهب البصريين واعلم ان اليوم اذا وقع خبرا لنحو
الجمعة والسبت جاز نصبه على تضمن نحو ما الاصل مقدرين في معنى اليوم الجمعة والسبت اي
الاجتماع والسكون والاولى رفعه لغلبة الجمعة والسبت في معنى اليوم ولا يجوز نصب اليوم
خبرا لغير الاحد والاثنين اذ هما بمعنى اليومين واليوم لا يكون في اليومين وجاز في الفراء والشام وذلك
لتاويلهما اليوم بالاكمال يقال انا اليوم افعل كذا اي الآن فمعنى اليوم الاحد الآن الاحد والآن
اسم من الاحد فيصح ان يكون ظرفا لهذا ولتذكر طرفا هما يتعلق بخبر المبتدأ اذا كان مقدرا
فنقول اما مشتق او جامد وكلاهما اما ان يغاير المبتدأ لفظا او لا والاول اما ان يتحد به معنى
نحو زيد انطلق وزيد قائم او يغايره معنى ايضا والمغاير يقع خبرا عنه اما لك والله في معنى كقولك زيد
وانت واصاحبه تهتم او لجزء المضاف في المبتدأ او لغير نحو داري لك فرسخان اي بعد داري فرسخان
او داري ذات مسافة فرسخين او لكون واحد من المبتدأ والخبر معنى والآخر عينا ولزوم ذلك
المعنى لتلك العين حتى صار كانه هي كقولك الحسناء ثغر يضحك ما زينب حتى اذا ذكرت فانما هي اقبال

الضمير يرجع الى الثاني الذي يشبه المضاف اليه

ثم ثموا وصحوا كثيرة مذمة وقوله واسروا النجوى الذين ظلموا ان كذبوا والذين مبتدآن مقدما الخبرين
ويجب ايضا ان خبر المبتدا اذا اقترن بالفاء نحو الذي يأتيني فله درهم نظرا الى اصل الفاء الذي هو التعقيب
وايضا لكونه فاء الجزاء وهو تعقيب الشرط الذي لصدر الكلام للمتضمن اداته صدر الكلام ويجب
ايضا ان خبر اذا اجاب بعد الا لفظا ومعنى نحو ما زيد الا قائم وانما زيد قائم لان ما بعد الا لا يتقدم من غير
الا انعكس المعنى كما ذكرنا في تقديم الفاعل وناخير ولا يجوز التقديم مع الا لما يجوز في باب الاستثناء
ويجب ايضا ان خبر المبتدا اذا اقترن المبتدا بلام الابتداء نحو لزيد قائم او كان ضمير الشان للزوم
صدر الكلام قال واذا تضمن الخبر المفرد ما لصدر الكلام مثل ابن زيد او كان مصحح مثل في الدار
رجل ومتعلقه ضمير المبتدا مثل على التمر مثلا مازبدا او تمرا ان مثل عندي ذا ولك وجب تقديمه
اقول هذه ست موجبات لوجوب تقديم الخبر وانما قال للخبر المفرد لانه ان كان للخبر جملة متضمنة لما يقتضي
صدر الكلام لم يجب تقديمه نحو زيد من ابوه اذا لاستفهام وسائر ما يقتضي صدر الكلام بكفيها ان
يقع صدر جملة من الجملة بحيث لا يتقدم عليها اذ هي تلك الجملة وانما صدر من تمام تلك الكلام
المفرد لمعناه كان واضحا وانما وسائر ما يجيء معنى من المعاني في الجملة التي تدخلها فلا يقال ان من
يأتني اشكره وانما قولهم علمت ايهم في الدار فان الفعل لما كان من افعال القلوب وليس الاثر المعنوي
بظاهر كافعال العلاج فانها محسوسة الاثار كالضرب والمشي جوز تقديمه على الكلام المصدر
باداة الاستفهام والنفي ولام الابتداء مع ثابت فيه معنى معين تقديمه كلا تقدم اذ معنى طننت
زيدا فاما زيد قائما فيه ضن ومنع من العمل فيه بظاهر اما اثرا لما للفظ المقتضي للصدر واما قولهم الذي
ما يضرب والذي ان تضربه يضربك فان الموصول وان كان مع الصلة كلمة واحدة الا انه لما لو تبعه صلته
معنى ونحو قولهم اخر من ابن وعمرو دان من هو اولى بالجواب لان المبتدا كما انه لما لو تبعه معنى من المعاني في

في الخبر ليس هو معه ايضا كالمفرد كما كان الموصول مع صلته فان قيل كيف الجمع بينه قوله ههنا
ابن مفرد وقوله قبيل وما وقع ظرفا فالكثرة نه مقدر بجملة قلت مثلا ان لفظ ابن اسم مفرد في
الوضع سواء قدر بالجملة او بالمفرد فابن في ابن زيد مقدر واقع موقع الجملة على الاصح فيصح
ان يقال انه خبر مفرد وان كان الاستفهام ظرفا متعلقا بالخبر المقدر المقوط به وجب تقديمه على
المبتدا اما مع الخبر نحو غلام اكبير زيد او بدونه نحو غلام زيد بركب قوله واذا تضمن الخبر المفرد
اعلم انه لا يقع من جملة مقتضب الصدر خبر مفرد الا كلمة الاستفهام نحو من زيد او مضاف اليها
نحو غلام من زيد قوله او كان مصحح اي كان الخبر اي لتقديمه مصحح لمجيء المبتدا نكرة على ما ذكر
قبيل جواز تنكير المبتدا ان يتقدم حكم النكرة عليها فتصير حينئذ جائز وقوعها مبتدا وقد قلنا
عليه ما فيه كفاية والا ولكان يقال في ايجاب تقديم الظرف خبرا عن المبتدا المنكرة الغالب عالا
يتضمن معنى الدعاء ان العلة فيه ليس الخبر بالصفة مع كثرة استعمال الظرف خبرا قلت قوله فوقع
الظرف خبرا عن النكرة لتقدمه كما ليس الغليل كما في قوله تعالى وجوه يومئذ ناظرة ووجوه يومئذ باسرة
وتقديم الخبر غير الظرف على المبتدا لا يرفع اللبس ولا يعينه للخبرية اذ لو قلت رجل قائم فاهم رجل
احتمل كون رجل خبرا عن قائم او مبتدا له وما الظرف فانه اذا تقدم تعين للخبرية بسبب انتفائه
لفظا او محلا بهذا كله على مذهب سيبويه واما على مذهب الاخفش والكوفيين فالظرف على الاسم
الذي بعده فليس اذا من هذا الباب كما مر وقولنا في الاغلب احترازا عن نحو قولهم امت في بجر لا فلك وقولنا
مما لا يتضمن معنى الدعاء احترازا عن نحو سلام عليك وويل لك فان الاغلب تأخير الخبر المذكر
قبل قوله او متعلق ضمير في المبتدا اي متعلق الخبر كما لليم وبعني بالمتعلق جزء الخبر فقوله على
التمر في الجرور وجزؤه ويجوز ان يريد بالخبر ذكر المتعلق لان الجار والمجرور متعلق

وهذا متعلق بمحذوف لان الجار ليس متعلقا بالحقيقة بل بسببه يتعلق الجر وبالفعل الخصوصي
اذا اتصل بالمبتدا ضمير يرجع الى الخبر وجب تقديم على ما يلزم اضمار قبل الذكر فلو قلت منطلقان يدا
على لكان مثل صاحبي لابة الدار وفي تقدم اشتهاره واذا كان الضمير صفة المبتدا نحو على التمرة زبد منها
جاز ناصبا للخبر عن المبتدا بان يتوسطهما نحو على التمرة زبد منها اذ الفصل بين الصفة
والموصوف جائز فان تقدم المفسر المتعلق بالخبر على المبتدا ذي الضمير وتأخر الخبر عند نحو في الدار صاحبها
نائم جاز عند البصريين وعند هشام من الكوفيين خلافا لليزيدي وكان المانع نظرهم ان المفسر شبيه
الشاغل لتعلقه بالخبر وليس منه لان التقدم اللفظي كافية صحة عود الضمير الذي في قوله تعالى
واذ ابتلى ابراهيم ربه واقف الكسائي البصريين في جعل نحو زيدا غلامه ضربت فكانه نظر لكثرة طلب الفعل للمفعول فكان مفعوله مثاني بخلاف اسم الفاعل فان طلبه له بالشبه
والاولى الجملة الكل لما ذكرنا من الاكتفاء بالتقدم اللفظي قوله او معنى ان بعضا وكان الخبر عن
معلوم او ضمير يعود اذا كان ان صح كلها مبتدا وجب تقديم خبره عليها وقد تقدم انها مع كلها
فاعل عندي على اذا كان الخبر ظرفا وانما تعين تقديم الخبر لئلا يلتبس بان المكسورة لانك لو جئت بالخبر
بعد خبر المفتوحة احتمل ظرفا نحو ان زيدا قائم عندك او غيره ظرفا نحو ان زيدا قائم صفة لشيء محذوف
بالمكسورة وانما يتعين الفتح الخفيفة المكسورة موضع المكسورة لان لها حكم الكلام بخلاف
المفتوحة كما يجيء في باب الحروف المشبهة بالفعل وانما يرجع بحق ضمير المبتدا بعد ضمير الشان ايضا اذ ربما
يظن انه خبر بعد خبر لان المكسورة او يظن في الظرف تعلقه بخبر ان واذا تقدم الخبر على ان عرفت انه
خبر المبتدا وانه ليس خبر ان المفتوحة اذ هي حرف موصول ويجيء باب الموصول اي ما في هذا الصدد لا
تتقدم على الموصول ولا في خبر خبر المكسورة لان لها الصدر فاذا تعين ان المتقدم خبر والمكسورة مع ما في

وخبرها لا يصح ان يكون مبتدا لانها جملة والمبتدا مفرد تعين ان ما بعد الخبر ان المفتوحة لا يفيد
واذا كان ان المفتوحة مع صلتها بعدا ما تخوا ما الكفاح قلنا اصدقه فانها تتقدم على خبرها لما ذكر
قصرا قلنا الشرط ان الجملة الثانية لا تتوسطهما اما وقوانا فلا تلبس المفتوحة بالمكسورة ويجب ايضا ان يغير
المبتدا الذي بعدها لفظا نحو قائم الزيدا ومعنى نحو انما قائم زيد لانك ان قلت ما زيد الا قائم
للحصر وان قلت ما معنى لا لم يجز لتقدم ما اذا المستثنى على الحكم في المستثنى المفرغ ولا يجوز ذكر كما يجيء في باب
المستثنى واذا كان تقديم الخبر يفهم منه معنى لما يفهم من غيره وجب للتقديم نحو قولك ميمي انا اذا كان
المراد التفاخر بهم او غير ذلك مما يفهم الخبر قال وقد يتعدد الخبر بلا عطف نحو زيد عالم عاقل قول اعلم
ان تعدد الخبر اما ان يكون بعطف او بغيره قال والخبر بدون عالم عاقل وليس فوقك رجل عالم وجاهل بهذا
الفصل لان كلا منها فيما تقدم فيه الخبر عن شيء واحد وههنا الخبر عن المبتدا اول والثاني على ضربين لان
الاجتماع المتعدد اما ان تكون منضادة اولا وليس ما تعدد لفظا ودل معنى من هذا الحقيقة نحو زيد
جامع نافع لانهما بمعنى واحد فالثانية الحقيقة تاكيد للاول فان لم تكن منضادة كقولنا وهو
الفعل لودود ذو العرش المجيد فعال الصابئة فهي كلها واحد ضمير يرجع الى المبتدا ان كان مشتقا والا كان
فيه وان كانت منضادة فهي على ضربين وذلك لانا اما ان ينصف خبر المبتدا ببعض تلك الاشياء والخبر
الآخر بالخبر الآخر او ينصف الجميع بكل واحد منها فالاول نحو قولك هذا ابيض اسود والثاني
لذلك الحقيقة مما تعدد فيه الخبر لانه مثل قولك هو عالم وجاهل الا ان القرينة بينهما ان الضمير في كل واحد
من عالم وجاهل لا يرجع الى محمود عن المبتدا بل المعنى هو عالم وهو جاهل واما الضمير في كل واحد من
ابيض واسود فانه يرجع الى محمود عن المبتدا بدليل مطابقة عالم الافراد وتثنية وجمعا كقولك هما ابيضان اسودان
وهم بيض سود وانما جاز ذلك مع ان المراد بعضا بيض وبعضه سود كما ان المراد بالاول احدهما

عالم والآخر جاهل لاتصال البعض بخلاف جزئي الأول فإن كل واحد منهما مستقر عن الآخر وإذا جاز
إسناد البنى إلى البنى مع المسند إليه الحقيقة متعلقه الخارج منه مع فهام الغرفة نحو بنا حسن الغلام
بنصب الغلام وجره فلان يجوز إسناد البنى إلى البنى مع أن المسند إليه الحقيقة غير المسند إليه الظاهر
أولى وإلى هذا كما تقول الثاني يخالف ظاهر قبله ومنه قولهم ضربي زيدا قائما وضربي زيدا قائما
وأما الثاني فعلى الصفة فيه المجموع بكل واحد منهما لخروجه على ما مضى فلا إشكال فيه لأن الضمير يرجع من
كل واحد من الخبرين إلى مجموع المبتدأ إذا المعنى يرجع إلى قولك صلاتي وصيامي كما هي عند أن الله انتزع الطعام
في جميع أقرائه وأنكر أحدهما بالآخر وفصل بالأنكر سكاكي فيه متوسطة أعلم أنتم يجوز أن يعطف
الله الخبرين على الأخبار الذي وهو أصح أن يجعل مبتدأ بكل واحد من الخبرين نحو زيد كريم شجاع وزيد كريم
وشجاع كما يعطف بعض الأوصاف على بعض نحو قوله إلى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة المزدحم
وكذا ما يجري مجراه في عطف بعض الصفات على بعض نحو هذا أبيض وأسود وهذا حلو وحامض
وأما أذا لم يرجع كل واحد إلى مجموع المبتدأ نحو هما عالم وجاهل فلا بد من الواو لكان المبتدأ محذوف
تقديره أي أحدهما عالم والآخر جاهل قال وقد ينضم المبتدأ معنى الشرط فيصح دخول الفاء في الخبر
وذلك كاسم الموصول بفعل أو ظرف والنكرة الموصوفة بهما نحو الذي يأتيني فله درهم وكل رجل
يأتيني فله درهم ولست ولعل وما نعان بالنفي والحق بعضهم إن بها أقول أعلم أن الفاء
تدخل المبتدأ الواقع بعدها وهي بأحد أمرين بأن يقع الأمر وهو كقوله وأما الغلام فاقتل
له بكفره أول الضمار القول كقوله تعالى فأما الذين سودت وجوههم أكفرتم أي فيقال أكفرتم ويجيء علة الإتيان
بالفاء في خبر مثل هذا المبتدأ وهو أن الشرط قد يدخل على جزاء خبر مبتدأ مذكور هنا وهو شأن أحدهما
الاسم الموصول إما بفعل أو بظرف وتدخل في قولنا الموصول اللام الموصولة أيضا نحو الزاني والزاني فا

فاجلدوا وصلتها لا تكون إلا فعلية صريحة أو مؤولة والفعل إما أن يكون متصرفا أو جامدا
فالمتصرف هو الذي يتصرف بأن يبنى منه الماضي والمضارع والأمر نحو ضرب يضرب اضرب
والجامد بخلافه نحو ليس وعسى وفعل التعجب نحو ما أحسن زيدا وأكرم بعمرو
والمؤولة هي التي تؤول بالفعلية بسبب الحرف المصدري نحو يعجبني أن تقوم أي قيامك
وقولنا أو ظرف أي تامة نحو الذي عندك زيد أو مجرور بحرف جر تام نحو الذي في الدار زيد
وقولنا أو نكرة موصوفة بهما نحو مررت برجل يأتيني فله درهم وكل رجل في الدار فله درهم
وقولنا بشرط كون الظرف أو المجرور تامين احترازا عن نحو الذي عندك أو في الدار زيد
فإنه لا يجوز دخول الفاء في خبره لأن الظرف الناقص لا يفيد فائدة الخبر بدون متعلقه
وقولنا بشرط كون النكرة موصوفة احترازا عن نحو رجل يأتيني فله درهم فإنه لا يجوز
دخول الفاء في خبر المبتدأ إذا المعنى حينئذ على الشرط والشرط لا يكون إلا في المستقبل
والمبتدأ لا يكون إلا معرفة أو مخصصا بالإضافة أو بالوصف أو بالعطف أو بالتعريف
وقولنا أو بأحد هذه الأمور احترازا عن نحو رجل يأتيني فله درهم فإنه لا يجوز
دخول الفاء في خبر المبتدأ هنا وإن كان موصوفا بالموصول وقد يجيء الماضي بعد الموصول
المذكور وهو بمعنى المستقبل لتضمنه معنى الشرط كقوله الذي إن أتاني قلت درهم والموصول بالظرف نحو الذي
قد مر به الليلة فله درهم وإنما وصل المبتدأ الذي في خبره الفاء أو شبه بالفعل والظرف فقط لكون
الموصول والموصوف كلمة الشرط والقيد كالجزاء الذي يدخله الفاء فالصلة والصفة كالشرط
فكان حذف الموصول على هذا أن لا يكون الأمر هما كاسم الشرط نحو من وما والشرط بينهما وإنما جاز
أن لا يكون بينهما كما في قوله تعالى أن الذين فتنوا المؤمنين فإنه دخل الفاء في خبر إن لتضمنه معنى الشرط وكذلك حذف الصلة أن لا يكون
الفعل مستقبل المعنى كشرط من وما إلا أنه لما لم يكن شرطا في الحقيقة جاز أن لا يكون بصيغة التعليق
بل يكون مما يقدر معه الفعل كالظرف والجار والمجرور وأن لا يكون مستقبل المعنى كقوله تعالى وما أفاء
الله على رسوله وقوله إن الذين فتنوا وكذلك حذف الخبر إن يلزم الفاء لكونه كالجزاء فمن حيث أنه ليس
جزاء الشرط حقيقة جاز تجريده منها مع قصد التبيين نحو الذي يأتيني له درهم ولا يلزم مع الفاء
أن يكون الأول سببا للثاني بل اللازم أن يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما في جميع الشرط

الشرط لا يكون إلا فعلا
لا يكون إلا فعلا
لا يكون إلا فعلا

والجزاء ففي قوله قال ان الذي تقرؤه الآية الملاقاة لانه للقراء وليس القراء سببا للملاقاة
وكذا قوله تعالى فلكم منه فان الله كون النعمة منه تعالى لانه لحصولها معنا فلا يغرك قول بعضهم ان
الشرط سبب الجزاء ويحتمل تخفيفه ومروا الشرط ان شاء الله تعالى والثاني الذكر الغائب المجرور بالفعل او الظرف
او الجار والمجرور نحو كل رجل انا كل غلام فله درهم لماذا فله درهم وقد يجيء صفتها ايضا ماضيا مستقبل المعنى
نحو كل رجل اكل غلاما فله درهم لمضارعته لكلما ان الشرط في الابهام وكذا ان كان مضافا الى مجرور بغير
نحو كل رجل فله درهم لمضارعته لكلما ان الشرط في الابهام وكذا ان كان مضافا الى مجرور بغير اللام
المذكورة نحو كل رجل عالم فله درهم وعند سيبويه لا تدخل الفاء على غير ما ذكرنا من المبتدأ والافعش
بجواز زيادتها في جميع خبر المبتدأ نحو زيد فهو منطلق وانشد وقائلة هولاه فانكح فتاتهم واكرومة
الحيين خلو كما هيا وسيبويه يؤول مثله بنحو لمن هولاء فانكح قوله وليت ولعل ما نعان بالاتفاق
جميع نواسخ الابتداء تمنع دخول الفاء في خبر المبتدأ المذكور الا ما نذكره وذكر لانه اذا دخله
الفاء لشابهة المبتدأ لكلما في الشرط ويلزمها التصدر والا لدخلها نواسخ المبتدأ لان لكل النواسخ
نوعا معنى في الجملة وقد تقدم ان ما يوثر في الجملة لا يدخل على جملة مصدرة بلازم التصدر الا ان ولما
المبتدأ لكونه غير مؤثر في الشرطية جاز ان يدخله ما لا يوثر في الجملة المشابهة معنى ظاهرا وهو ما
اذا وان الا ان الذي فتحوا الاية والفعا لما كان ان المفتوحة وكسرت متغير سماع لكنه لما رأى
انه يجوز العطف بالرفع على محل اسم ان كما يجوز على محل اسم ان كما يجيء في المجرور بالفعل وكذا اجرى
بعضهم ان المفتوحة في جواز الرفع المعطوف على اسمها مجرى المكسورة على ما يجوز في الموضع المشار اليه اجراءها
مجرى المكسورة واما كلمات الشرط الجازمة الثابتة الاقدام في الشرطية فلا يدخل شيء من نواسخ الابتداء
الا في الضرورة فيضمر معه ذلك بعد ضمير الشان حتى لا تخرج كلمات الشرط في التقدير عن التصدر في الجملة وذكر

قال في الايضاح المفصل وهو يعني منع سيبويه من قول القارئ في خطبة بعد بدأته النحو والفقه ان النحو اوفق بالبعد فقوله الذي يتفقرون من كلهم يقوله قال ان الموت الذي هو الفقه فيبعد منه وقوله في مخالفة الكوفيين قال وان تظاهرت نسبة ان المنع اليه مبنية على نقل الزمخشري عنه وان ابن الحاجب المتصل ان الذي وجده معللا في غير هذين

وذكر نحو قوله ان من يدخل الكنيف يوما تليق فيها جاذرا وظباء آ قوله والذي بعضهم ان ما اي المعنى
ان في المنع من دخول الفاء ليت ولعل قال المصنف تبعا لعبد القاهر ان هذا الذي سيبويه خلافا للاخفش
ونقل العبدي وابو البقاء وابن يعيش ان المجوز لدخول الفاء معهن سيبويه خلافا للاخفش قوله
وليت ولعل ما نعان بالاتفاق قال وجه تخصيصهما بالذكر كونهما للابتداء بخلاف كاني وما ذكره المص
من ان امتناع دخول الفاء في خبر ليت ولعل المزوم التناقض وذكر لان ما بعد الفاء الجملة لا يكون
الا خبرا اي محتملا للصدق والكذب وخبر ليت ولعل يحتملان لذكر بشيء لصحة قولك ان جاءك زيد
فاخبره قال تعالى الذين يكفرون بايات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يامرون بالقسط
من الناس فبشرهم بعذاب اليم قال في توضيح المقاصد الفعام فيه حينئذ جواز كون المستهل الهلال والله
والمخبر جواز كونه حينئذ فاذا السبع واقع ووجوبا فيما التزم في موضعه غيره مثل لولا على المشهور وضربي
زيدا قائما وكل رجل وضيعته ولعمرك لافعلن كذا آ قوله اعلم انه قد يحذف المبتدأ ووجوبا اذا قطع
النعت بالرفع كما يجيء في باب نحو الحمد لله اي هو اهل الحمد واما وجوب حذفه لسد مسد الخبر فلعلم انه كان في الاصل
صفة فقطع لقصد المدح او الذم او الترحم كما يجيء قال وظاهر المبتدأ لم يتبين ذكر في حذفه ووجوبا ايضا
عنده قال في نحو نعم الرجل زيد ان يقدر بهو زيد وقد نظر على ما يجيء في بابه قوله جوازا ووجوبا تفصيل المصدرية
اي حذفا واجبا او جائزا واذا في قولها اذا السبع المغاجاة واختلف فيها فتغلب المبرد انها ظرف مكان
فعلى قوله يجوز ان يكون خبر المبتدأ الذي بعدها اي قبل مكان السبع فتغلب على عامل الخبر فاذا زيد قائم
فاذا عندي منعلقا بكائن ونحوه من متعلقات الظروف العامة ولا يجوز على قوله ان يكون اذا مضافا
الى الجملة لان الجملة المجوز وقد الخبر اذا لا يضاف من ظروف المكان الى الجمل الا حيث على ما يجيء في الظروف المبنية
وما ذهب اليه لا يطرد في جميع مواضع اذا لا معنى لقولك فيها لمكان السبع بالباء في تاويل

هذا الكتاب وقف لله تعالى

وهو ايضا ضعيف فاذا السبع بالباب وقال المبرد ان اذا المفاجاة ظرف زمان وعلى قوله يجوز ان يكون
فاذا السبع خبرا لما بعدها بتقدير مضاف اى فاذا حصول السبع اى فعل ذكر انه وقت حصوله لان خروج الزمان
لا يكون خبرا عن الجثة كما مر ويجوز ان يكون الخبر محذوفا واذا اظرف للذكر الخبر المحذوف غير مستقر اى ففي ذلك
الوقت السبع بالباب يحذف بالباب لدلالة قرينة حرجت عليه ويجوز ان يكون ظرف الزمان مضافا الى الجملة
الاسمية وعائدة محذوف على ما قال المصراى ففاجئت وقت وجود السبع بالباب الا انه اخرج اذا
عن الظرفية اذ هو اذا مفعول به لفاجاة ولا حاجة الى هذه الكلفة فان اذا الظرفية غير متصرفة على الصحيح
وتقدم ابن برى ان اذا المفاجاة حرف فعلى هذا فالمبتدا في نحو فاذا السبع بحذو وبالخبار وفاذا
الداخلة على اذا المفاجاة فتفيد ما افادته الزيادة بالفاء من اشتراط مقدر ولعله اراد انها فادت السببية التي المراد
منها اللزوم ما بعدها لما قبلها كما تفيده اى مفاجاة السبع لانه من الخروج وقال المازني ان اذا لا تكون
ابدا الا ظرفا وقال ابو بكر مبرمان هي للعطف ههنا على المعنى اى خرجت ففاجئت كذا وهو قريب قوله
التزم في موضعه غير فيجيز في الخبر وجهان في موضع يكون فيه مع الفرينة الدالة على تغيير الخبر المفهد
من بين سائر الاخبار لفظ سار مذكر كذا الخبر وروى ان ربعة ابو علي ما ذكره المصراوها المبتدا الذي
بعد لولا لدلالة على ضد ما للبصريين وقال الفراء لولا هي التي رفعت كالاسم الذي بعدها لاقتضائها بالاسماء
كسائر العوامل وقال الكسائي الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر كرفعة قوله لولا الشواء لطعنتي وهو قريب من قول
وذكر ان الظاهر منها انها لو التي يقدر امتناع الاول لامتناع الثاني كما يجيء في حروف الشرط دخلت على
لا وكانت لان ما للفعل كما ان لا حرف شرط فتنفي معنى دخولها على لا على ذكر الاقتضاء ومعناه مع لا ايضا
باق على ما كان كما ينفي مع غيرها من حروف النفي فمعنى لولا علي لاكرمتك لولم يوجد علي لاكرمتك فتنفي الاول اى
انتفاء وهو على لانتفاء لاكرمتك انتفاء لانتفاء على قرع ثم كانت لولا مفيدة بثبوت الاول وانتفاء الثاني

الثاني كفادة لو وكذا لولم ثانيتي سنمنك كما مر في بيان قوله ولو انك سعى لادنى معيشة البيت لكن
منع البصريون من هذا التقدير وهم ان على ان قالوا لولا كلمة بنفسها وليست لو لان الدلالة على ان الفعل
بعد لو اذا امتنع وجوبا فلا بد من الاتيان بمفسر كما مر في باب الفاعل وليس بعد لولا مفسر وايضا لفظ لا
لا يدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم الا كثيرا كما يجيء في قسم الفروق ولا يكثر بعد
لولا فقال البصريون الاسم المرفوع بعد مبتدا وليجيء ان يكون بعد لو لا فيه كما مر ان تقديره فقائم
كون جملة خالية عن العائد الى المبتدا في الا غلب كالحالية لو لا على ما عرف فيحتمل وجوبا لحصول شرط
وصف الحذف اقامتها الغرينة الدالة على الخبر المعين وهي لغة طائية لو اذ هي موضوعة للدلالة على امتناع اللازم
فيلزم الحالة على ان خبر المبتدا الذي بعدها موجود لا قائم ولا قاعد ولا غيرها فكما ان لو على الخبر والتعلق
اللفظي الكلامي على الخبر وجب لولا ومرادهم بالوجوب على الغلبة قال قال الله لما بعث
انبيها تهدا رعيت ببعض الطير ما السود لا درك اني قد رعيتهم لولا هدى ولا غدير يحذر وذا اي
لولا الهدى وهو الحرمان وانما كان مبتدا بكون مصدرا صريحا نحو ضربي او بمعنى المصدر وهو افعل التفضيل
مضافا الى المصدر لانه بعض ما يضاف اليه كما يجيء في بابه نحو اخطب ما يكون الامير اي كونا والكثر في
التعويض ويكون المصدر مضافا الى الفاعل نحو ضربي زيدا او الى المفعول نحو ضرب زيد او اليهما نحو نصار بنا
وبعده ذكر حال منهما معا نحو ضربي زيدا قائمين او نصار بنا قائمين او منهما على البدل نحو ضربي زيدا
قائما او قائمة ويجيء الحال فعلا ايضا فالمقدر نحو علمي بزيد كان ذا مال ويقال صحح اذ يقدر
بقول ذا مال اي صحح اذ كان كلامي مشتملا على هذه المضاف وان كانت الحال المذكورة جملة اسمية فعند غير
الكسائي يجب معها واو الحال نحو ضربي زيدا وغلامه قائم قال الصلتان العبدي اقرب ما يكون العبد من ربه
وهو ساجد اذ الحال فضلة فوقعت موقع العمدة فجيء معها بعلامة الحالية اذ كل واقع غير موقعه ينكر وفقه

الكسائي يجوز فاعل الواو ولو قوتها موقع خبر المبتدا فتقول ضربي زيدا ايوي قائم كما في
ويجوز عند الكسائي اتباع المضمر المذكور بالنوابع نحو ضربي زيدا كله او ضربي زيدا الشديد قائما وتعقبه
لغاية معنى الفعل عليه وابتداء بابتدائه الى ان هذا المبتدا لا خبر له لكونه بمعنى الفعل
اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما ولم يسمع اتباع مع المضمر رفع خبر مثل هذا المبتدا اقول اذا ذهب
ابن درستويه وابن بابشاذ الى انه لا خبر له لكونه بمعنى الفعل كما قلنا فمعنى ضربي زيدا قائما اضربه قائما
وهو كما قاله الزمخشري عند ابي علي الفارسي والى ان نحو قائما حال من معمول المصدر لفظا ومعنى والعامل
فيه المصدر الذي هو مبتدا وخبر المبتدا مقدر بعد الحال وهو اي ضربي زيدا قائما حاصل اذ ذهب
الاخفش الى ان الخبر الذي هو حال مسند مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيدا اضربه قائما اي
ماخوذ اياه الا بهذا الضرب المفيد وكذا اكثر شربي السويق ملتوتا وذهب البصريون الى ان حال هو معمول
المصدر معنى لا لفظا والعامل في الحال كائن او في اي ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما والدليل على بطلان
مذهب الكوفيين ان كلامهم متفقون على ان معنى ضربي زيدا قائما ما اضرب زيدا الا قائما وهذا المعنى المتفق
عليه يستغني الامر تقديره البصريين والاخفش وبيانه مبني على مقدمة وهي ان اسم الجنس اعني الذي يقع
على القليل والكثير بلفظ الواحد اذا استعمل ولم تقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه فهو في الظاهر
مستغرق للجنس اخذا من استغراق كلامهم في نحو التمر يابس والماء بارد اي كل ما فيه ماهية الماهيتان
حالة كذا فلو قلت مع قولهم النوم ينقض الطهارة ان النوم معي الجلوس لا ينقضها لكان مناقضا للظاهر
ذكرا للفظ واذا قام قرينة التخصيص وهو المخصوص نحو اشتر اللحم وكل شرب الماء الا ان يشتري الجميع وشرب
الجميع ممتنعان فاذا تقرر هذا قلنا ان الجنس الذي هو مصدر غير مقيد عند البصرية بحال يخصصه
بل الحال عندهم قيد في الخبر فيبقى الجنس على العموم فيكون كل ضرب مني واقع على زيد حاصلا في حال القيام

القيام وبهذا المعنى مطابق للمعنى المتفق عليه اعني ما اضرب زيدا الا قائما واما عند الكوفيين فالجنس
عندهم مقيد بالحال المخصص له فيكون المعنى ضربي زيدا المخصص بحال القيام حاصل وهو غير مطابق
للمعنى المتفق عليه لانه لا يمتنع من حصول الضرب المقيد بالقيام حصول الضرب المقيد بالقعود ايضا
في وقت آخر فلا يتم تقديرهم اذ معنى الحصر المراد المتفق عليه في هذا المبتدا بين درستويه ايضا
لانه لا حصر في قولك اضربي زيدا قائما وبابشاذ مذهبه كوفي خاص زيادة على ما تقدم من ان اللفظ
انما يسوغ تقديرهم ما يساعده الخبر لان مقام الخبر عندهم بعد الحال وليس بعده لفظ واقع موقع الخبر
وقد تقدم ان الخبر لا يتمحض وجوبا الا اذا سد مسد لفظ وكلا تقدمت قولهم اكثر شربي السويق
ملتوتا ان معناه ان شربي اكثره ملتوتا حاصل لم يحصل هذا المعنى المتفق عليه اذ يجوز ان تقول هذا
اللفظ اذا من شربه ملتوتا عشرين مثلا وغير ملتوت الف ويريد باكثر شربي السويق ملتوتا شربي مرة
مثلا فانه اكثر شربه ملتوتا ويرد على مذهبهما ايضا اضمر حذف المصدر مع بقاء معموله وقد ذكر عندهم
ممتنع اذ هو بتقديرهم ان الموصولة مع الفعل والموصول لا يحذف الا ان يقال اذا قامت قرينة قوية
دالة عليه فقد يسوغ حذفه كما سيجيء في باب المفعول معه ان تقدير هالك وزيدا هالك وما ابشعك وابنا
والقرينة الدالة على تعيين الخبر الذي هو حاصل عند البصرية هو الناصب لان الضرب بكونه مقيدا بالقيام
لا يمكن تقييده بقيد الابعد حصوله واللفظ الذي سد مسد الخبر هو الحال فقد حصل شرط وهو الحذف
واصله عندهم ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما وليس اذا كان للاستقبال هو مثابل هو لا يستعمل هكذا كما في قوله تعالى
واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض وقوله واذا ما غضبوا هم يغفرون وما لك كثيرا ما حذف حاصل لا يحذف
متعلق الظرف والعامل فيه زيد عند الكوفية والمبرد فيبقى اذا كان قائما اذ فاذا اجتمع شرط
العامل في الحال وافهم الحال مفهم الظرف لزم في الحال ان معنى الظرفية اذ معنى جاءني زيد راكبا اي في وقت

ملتوتا اكثر شربي لبنه
ملتوت فلو قدرنا على مذهب
الكوفية اكثر شربي السويق حتى

التركيب فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر فان قيل لم لا يكون
كان المقدرة ناقصة وقائما خبرها قيل لان مثل هذا المنصوب اى الذى يحكى بعد المصدر المخلوط بالفعل
المذكور لا يكون الا نكرة لم يسمع معرفة الا نادرا فلو كان خبر كان لجاز تعريفه والسمع ذكر مع طول
الفقرة هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة من غير اذ مع احتمال المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان
ومع العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة وذكر لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائما
ظاهر في معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف والخبر له والذى اوقعهم في هذا وقوع غيرهم
فيما لزمهم التزامه لاتحاد العامل في الحال وصاحبها بما يدل دليلا تاما ضرورة الجائهم اليه والخفاء في جواز
اختلاف العاملين على ما ذهب اليه المالكى فنقول تقدير ضرب زيدا حاصل قائما والعامل في الحال
حاصل فيه صاحبه ضربه او اليه او زيدا فنقول هذه قائما كان او حاصلا في الحال لكونه تاما اعلم ان جميع
الافعال كما تقدم في زيد عند قولك الله لشيء اذا في الحال للظرف والخبر في كليهما واجب لقيام الحال والظرف
مقام العامل كما تقدم بيانه واعلم انه يجوز رفع الحال السادة مسد الخبر عن افعل المضاف الى ما
المصدرية المؤولة بكان او يكون نحو اخطب ما يكون الامير قائما هذا عند الفراء والمبرد وسيبويه
والاولى جوازه لانك جعلت ذكر كون اخطب ما يكون الامير قائما ايضا ولا يجوز مثل ذلك بعد
صريح اللفظ الضرورة فلا تقول ضربي زيدا قائم اذا لا يجوز اه ولا كلام وحاشاه ان الجائز يوجب بالجواز
ويجوز ان يقدر في افعل المذكور زمان مضاف الى ما يكون نحو اخطب ما يكون الامير في السوق وضربي زيدا وذلك
كثير وقوعه بالمصدرية مقام الظرف نحو قولهم ما زيد شارف فيكون التقدير اخطب وقت ما يكون
الامير قائما اى وقت كونه الامير فيكون قد جعلت الوقت اخطب وقائما كما يقال ان صائم وليل قائم
ويخرج بهذا التقدير الذى صح اخطب يكون الامير يوم الجمعة بالرفع يوم الجمعة وايضا كثيرة وقوع ما

المصدرية بزمان وكثرة وقوعها بزمان مسند اليه الفعل الواقع فيه كقولهم وما بين المطيين بنام ويمتنع
المبرد من تخريجها كاحسن ما يكون زيدا لقيام وذكر لان احسن في الحقيقة زيد فلا يخبر عنه بفعل القيام
واجاز الزجاج وهو الاولى لانك جعلت احسن وان كان في الحقيقة لزيد معناه وذكر ياضافته
الى ما المصدرية قوله وكل رجل وضيعته الضيعة في اللغة العقار وهي هنا كناية عن الصنعة و
وضابط هذا كل مبتدا عطف عليه بالواو التي بمعنى مع وفيه مذهبان قال الكوفيون وضيعته خبر المبتدا
لان الواو بمعنى مع فكانك قلت كل رجل مع ضيعته فاذا صرح بمع لم يحتج الى تقدير الخبر فكذا مع
الواو التي بمعناه فلا يكون هذا المثال اذا مما حذف فيه احد الجزءين وفيه نظر لان الواو وان كانت بمعنى
مع تكون في اللفظ للعطف فيكون المعطوف عليه مبتدا والمعطوف خبرا كما تقدم في نحو زيد قائم وعمرو
يجوز ان يكون مرفوع ما بعد الواو ومنصوبا عن الواو ويكون خبر المبتدا كما هو معتقد اصحابنا في نصب
المفعول معه على ما يجيء في بابه فيجيء ان مع اذا وقع خبرا عن المبتدا لا يستغرق رفع لفظا
حتى يشغل الحيز بعدها بل يكون منصوبا لفظا على الظرفية مرفوعا على المحل لقيامه مقام الخبر نحو زيد معك
كما تقول زيد عندك وقال البصريون الخبر محذوف اى كل رجل وضيعته مقرونان وقيد بقولنا اذا
اذ لا تقدير لهم لفظ سادا مسد الخبر فكيف حذف وجوبا قلنا قد ذكر لان الخبر متى فضلة بعد
المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ فيسد مسد الخبر ولو جاز ان تقول ان المعطوف سادا مسد
الخبر لجاز وقد يعدل لم يصح الا على ضعيف على تقدير الكوفيين في قولك ضربي زيدا قائما بضربي زيدا
قائما حاصل بانه ليس هناك ما يسد مسد الخبر اذ لهما ان يقولوا ايضا ضربي الحال هنا محله ولو تكلفنا
وقلنا التقدير كل رجل مقرونان وضيعته اى وضيعته مقرونان بضيعته وضيعته مقرونة كما تقول زيد قائم
وعمرو محذوف مقرونان وانهم العطف معه لبقي الجملة محذوف غير المعطوف وهو باطل في كل مكان

وذكر المصنف المفعول معه بعد الواو
لانه لا يصح ان يكون معه بعد الواو
كما يكون بعد الواو العاطفة فاحتاج
الى التنبيه على انه لا يشتبه

ويجوز ان يقال عند ذكر ان المعطوف اجري مجرى المعطوف عليه وكون خبر ذا خبر هذا والظاهر ان
خبر ذا في هذا مثله غالب لا واجب لانه يجوز ان يقال هذا زيد قائم والمطابقة قرينة فلا يكون اذا من هذا الباب
فالاولى ان يقال الكون بمعنى ان ولي معطوفا على مبتدأ وفعل اسندا واقعا على الاظهر جاز ان يكون ذكر
الفعل خبرا عنهما سواء دل ذكر الفعل على التفاعل او لا فالاول كقولك زيد والبكر يتبايعان ويتضاربان
عنهما كونه بمعنى يتبايعان والثاني كقولك زيد وعمرو يضربه وقريبه قول احيحة فهم وجدتهم
كمن فيها فاما جاز ذكر الخبر ضمير هما والبصريون يمنعون مثل هذا على ان يكون الفعل
خبرا اذا لفعل ذلك كالصفة ولا يقال زيد وعمرو ضاربه بالافراد ويجوز ذلك على ان يكون الفعل
حالا لا خبرا فزيد والبكر عندهم مثل كل رجل ضعيف وبيتاه هال واعلم انه قد يغني تقديم
المبتدأ عن المعطوف فيطابق ما للخبر كما يقال راكب الناقة طليحان وقولكم مقابل زيد قويان
قوله والعمر لافعلن كذا ضابطه كل مبتدأ في جملة القسمية متعين للقسم نحو لعمرك ويمن الله كلمتي
في باب القسم فان تعينه للقسم دال على تعيين خبره المحذوف فاي لعمرك ما اقسم به وجب القسم
بما هو حد الخبر المحذوف والعمر والعمر بفتح ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع لكثرة
استعماله وقد يستعمل لعمرك قسم التوال ايضا نحو لعمرك افعلن وقد ترك المقسم اقامة لما يجب فيه
حذف الخبر وهو اذا كان الخبر ظرفا او متعلقا بالمتعلق العام نحو زيد قائما كما وافق الدليل على ما ذكرنا
قبل ويجوز ابقاؤه كما ذكر لان المتعلق ليس بواجب لان الاصل الدلالة على تعيين الخبر والحذف
يشتمل على مفسدتين حاصلتين فوجب الحذف ولعل المصنف انما ترك ذكره لكون هذا الحكم مدونا في
المحل المراد وكثيرا ما تقدم مثل هذا الخبر ثم اعلم ان الاغلب في المستغرق تعريف
المبتدأ لان الاصل كون المسند اليه معلوما وكذا الاصل تنكير الخبر لانه مسند فيه الفعل وكذا

والفعل خال من التعريف والتنكير كما ذكرنا في اول الكتاب ولا يصح تجريد الكلم عن احد هذين فيما قررناه
مما يطرأ ويحتاج الى العلامة وهو التعريف ويقضيانه على الاصل فكان كذا وانما كان الاصل في المسند
الفعل دون الاسم لان الاسم يصلح لكونه مسندا ومسندا اليه والفعل مختص بكونه مسندا لا غير
فصار كالدال لانه دون الاسم وان قيل الخبر اصل في التنكير لان المسند ينبغي ان يكون
مجهولا فليس شيء لان المسند ينبغي ان يكون معلوما كالمسند اليه وانما الذي ينبغي ان يكون مجهولا هو
انتساب ذلك المسند الى المسند اليه فالمجهول قولك قام زيد هو الوقوع او اللاوقوع المخاطب الذي يريد افادته
اليه لا الوقوع واذا تعدد المبتدأ نحو زيد ابوه قائم ثم ذاته بنية بنته ثم جار بيته صديقه
قادم فالمبتدأ الاخير مع خبره خبر عما قبله بلا فصل فصديقه قادم خبر جار بيته صديقه وكذا الى
المبتدأ الاول فيكون الجملة التي بعد الاول وهي مركبة من جملة خبر عن الاول ويضاف كل واحد
من المبتدأ الى ضمير مضاف الى المبتدأ الاول وان لم يضف المبتدأ الاول كل واحد منها الى ضمير ما قبله
فالكل ثاني بالعود بعد ضمير المبتدأ الاخير فيكون الخبر العائد الى المبتدأ الاول والمبتدأ وما قبل الاخير
لما بعدا والمبتدأ وهكذا على الترتيب وذلك نحو زيد عمرو بكر خالد قائم عنده في دار يأمن
معها فكل قلت بكر خالد قائم عنده وعنده بكر مع خالد ثم جعلت زيدا بالحال اي بكر مع خالد
خبرا عن عمرو مع رابطة في دار فكل قلت عمرو بكر مع خالد في دار اي عمرو دار مشتملة على بكر
خالد ثم تجعل زيدا بالحال خبرا عن زيد مع رابطة بامره فكل قلت زيد عمرو دار مشتملة على بكر
وخالد بامره اي بامر زيد اي زيد امر عمرا بجمع بكر وخالد ثم تجعل زيدا بالحال خبرا عن زيد مع رابطة
معها فكل قلت زيد عمرو امر عمرا بجمع بكر وخالد معها وعلى هذا القياس ان كان المبتدأ اكثر
قال خبرا ان واخواتها والمسند بعد خولف بين الحروف نحو ان زيدا قائم وامره كامر زيد المبتدأ

الدار تقديره الا اذا كان ظرفا اقول اعلم انه لا كلام ان مذهب سيبويه ان الاصل في رفع الاسماء الفاعل
وفي نصبها المفعول لم يكن ليدعي ان كل مرفوع ومنصوب غير ما وقع مشبها بالفاعل وبه
كما يقال ان المبتدا يشبه الفاعل لكونه مسندا اليه والخبر يشبه كونه ثانيا في الجملة وخبر ان واخواتها يشبه
كونه كذلك واخواتها يشبهها للفعل المتعدي الا انه قدم منصوبه على مرفوعه ينبغي ما يقرب هذا العمل
على قرينة الفاعل وخبر لا التبرئة يشبه خبر ان المشبه للفاعل واسم ما الحجازية مشبه بليس الذي
هو فاعل وقد يتبين بهذا وجه مشابهة اسم لا التبرئة وخبر ما الحجازية للمفعول وكذا نقول
ان الحال والتمييز والمستثنى المنصوب مشابهة للمفعول بكونها فضلات واما من قال بوجوب الحكم الرفع
علامة العمدة فاعلة كانت اولا والنصب على انه الفضلة مفعولة كانت اولا فلا يحتاج الى تبيين
المرفوعات بالفاعل بل يحتاج في نصب بعض العمد والواسم ان واخواتها واسم لا التبرئة وخبر كان واخواتها
وخبر ما الحجازية الى تشبيهها بالفضلة فيقول ان واخواتها لما شابهت الفعل المتعدي كما يجيء في بابها
عملت رفعا ونصبا مثله ولم يقدم الرفع على النصب كما تقدم في ما الحجازية لان معنى ما ومعنى الفعل
الذي يعمل عملها معنى ليس شيء واحد فكان ترتيب معمولها كترتيب معمولي ليس اعني تقديم المرفوع على المنصوب
تطبيقا للفظ بالمعنى واما ان جلست بمعنى القعل المتعدي على السواء بل معنا بشبه معنا من وجه وكذا
لفظها لفظه والمشابهة فيه كما يجيء في بابها فاعطيت عمل الفعل في حال فقده وهي اذا تصرفت معمولة بتقديم
على الرفع وعندك ان قبيل ان خبر ان واخواتها وكذا خبر لا التبرئة مرفوع عما ان تفع به حيث كان
خبر المبتدا لا بالحروف فضعها عما عملين وبتلك البصريين او لحالان اقتضاها الخبرية على السواء فالاولى
ان نجعل انهما كل واحد منهما مع مشابهة وجه بها الفعل المتعدي قوله بعد حروف النفي يجيء خبر المبتدا وكل ما
كان اصلا ذكر سوى خبر ما المشبهة بليس فانه غير الحدود قوله كان نحو صنعة فوكان رجلا صنعتا غلامه الدار مبتدا

مسند الى غلامه بعد دخول ان وليس بخبر وكذا يرد على حد خبر لا التبرئة نحو لا رجل صنعتا غلامه الدار فانه
يرد على حدهما ما ولا المشبهتين بليس نحو زيد الطريف غلامه الدار فان غلامه مسند اليه مع انه ليس بهما
وكذا يرد على حد خبر المبتدا بقوله اليه بعد المسند الى اخره صفة المبتدا في نحو قوله تعالى وبعده موصوف خبر وقوله ينكر
المغاير للصفة المذكورة والتابع للمتبوع وقال بعضهم المسند بعد دخول ما الذي كانت في الاصل خبر المبتدا
او اسم ما ولا والمسند اليه الذي كان في الاصل مبتدا وسلم من الاعتراض قوله وامره اي حاله وشانه كان خبر
المبتدا اي في اكثر احواله كونه معربا او جملة وفي احكامه من كونه محلا ومنشا ومبتدا وخبرا وفي غير ذلك وفي
شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بد من الضمير ولا يخرج الا اذا علم قوله الا في نقيضة اي ليس امره كامر خبر
المبتدا في تقديمه قوله لا يجوز تقديمه على اسم ان وفي جواز تقديم الخبر على المبتدا واخواتها ذكر ان الحروف
قد تجر على الفعل في العمل كما يجيء في بابها فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المفعول
على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع على المنصوب كما مر فذكر في باب الفعل عند قوله والاصل ان يلي
فعله فلما عملت العمل الفرعي لفرعيتها لم يتصرف في معمولها بتقديم ثانيها على الاول كما تصرف في معمولي الفعل
لنقصانها عن درجة الفعل وقد يخالف خبرها خبر المبتدا في غير ما ذكر ايضا وذلك ان خبرها لا يكون مفردا
مشتقا لما مر ان الكلام كما يجيء في الحروف قوله الا ان يكون ظرفا او مشتقا من قوله في تقديمه الذي كان منفيا
لكونه مستثنى من الموجب فيكون المستثنى الثاني موجبا كونه من منفي اي ليس امر كامر خبر المبتدا في تقديمه
الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذا حكمه في جواز التقديم اذا كان اسم ما معرفة نحو قوله يتعين ان الينا ايابهم
وفي وجوبه اذا كان اسم ما نكرة نحو ان من البيان لسحرا وذلك لتوسعهم في الظرف قالوا ينوسع في غير ما لان
كل شيء هو في الحرف كما قلنا يكون في زمان او مكان فصار مع كل شيء كالشيء مع نفسه ولم يكن اجنبيا منه فاشبه
حيث لا يدخل غير كالمحارم يدخلون هيئا لا يدخل الاجنبي وايضا الجار مع المجرور كالجزء من الجملة

بينهما الا كون ظرف في النفي بجار ومجرور والجار يحتاج الى الفعل او معناه كما يحتاج الظرف قال خبر لا النفي للجنس
هو المسند بعد دخولها مثل لا عالم رجل ظريف فيها ويختص كثيرا وبنو تميم لا ينونه اقول وجه مشابهته للفاعل
شابه لي ليران المشابه للفاعل في وقوعه بالمشبه ووجه مشابهته لان البنية لان لا للجنسية لغة النفي لكونها
لنفي الجنس كما ان للجنسية لغة الاثبات وفيها لحمل عليها لحمل النقيض على النقيض وارتفاع خبرها الا ليكن
سلم ما بينا عند جميع النحاة وان كان سلم ما بينا نحو لا رجل ظريف فيها يحتمل ارتفاعه بكونه خبر المبتدا ولا رجل
مرفوع المحل بالابتداء وذلك لانه لما حذف الاسم الذي كان معربا بسببها مبنيا وصار فوقها عليه سببا بناءه
مع فرعيته هذا بعيد جدا لان يكون الخبر البعيد منزلا منزلة الاصل بسببها اعني بانيا فيبقى على اصالته من الرفع بالابتداء
وهو عندنا مرفوع بلا كما كان مع كلها المنصوب بها قال المص ليس بمثل النحاة لان ارتفاع خبرها بحسب رجل
ظريف بحسب لانية الصفة كلهم لا والمثال ينبغي ان يكون ظاهرا فيما عثل له وبستغنى اذا كان في الحال
ما مثل به احتمال خبره على السواء والصحيح منه اذا كان خبرها مثل له اظهر ومثالهم كذلك لان خبر لا يكون
فظريف في لا رجل ظريف ظاهر الصفة قال في مثالنا لا يحمل ظريف الا على الخبر لان المضاف المبني بلا لا يوصف
الا بمنصوب هذا اقر كلامه والذي ذهب اليه من امتناع وصف المضاف المبني بلا بالمرفوع مذهب الخليل
وفوقه نوا فيه وجوز مرفوعه حملا على المحل وذلك لان لا هذه مشبهة بان فكما يجوز في نوا بكلهم ان وان كان جوبا
لحمل على المحل كذلك في نوا بكلهم لما معربا كان او مبنيا والاولى ان يقرروا بينا لما وان في هذا الكتاب بيان ان لا تزيل
معنى الابتداء بل معناه توكيد مضمون الجملة وكان المبتدا باق على ما هو الخبر الحمل على المحل بخلاف لا فان معنى الجملة
بتغيير بما كانت عليه فلا يجوز ان يقدر كالعدم ويجعل الاسم بعدها كالمبتدا به كما فعل مع ان وكان مقتضى
ذلك ان لا يجوز الحمل على محل اسمها الا انهم جوزوا ذلك اذا كان كلهما مبنيا لانه اذا كان معربا فالحمل على المحل
الظاهر اي النصب وفي رفع المبعد الذي ان اعتبر فكمنه اصلا في هذا الكتاب مع مشابهته لان التي الآ

الابتداء معها كالباقي اما اذا كان مبنيا فنصبه بعيد كرفعه لان النصب تعجل صار بسببا لبناء فبقي فصار
نصب المبعد على فحل المشابه للمنصب لعرضيه بلا وشرط له بشرطها ساويا لرفع نابعه على فرعيته
كان له في الاصل لان كلا واحد منهما بعيد قوله ظريف فيها لا فائدة في ايراد هذا الظرف بعد الخبر ولا معنى له
ان علقناه بالخبر اذ يكون المعنى ليس لغلام رجل ظرافة في الدار وهذا معنى سخيف قلت له ايضا ظاهر بسبب هذا
الظرف في كونه ظريفا صفة لغلام رجل وفيها خبر لا والمعنى ليس في الدار غلام رجل ظريف وتوغلام رجل قائم فيها
لكان اظهر من هذا المعنى في كونه فيها متعلقا بالخبر قوله وبنو تميم لا ينونه اذا كان ظرفا قال الاندلسي
لا ادري من اين نقله ولعله كاسه قال والمعنى ان بني تميم يجوزونه وجوبا اذا كان جوابا او قائما قرينة غير
السؤال حالة عليه واذا لم تقم قرينة جاز حذفه ليس اذا دليل عليه يدل بنو تميم اذا كان هذا المجاز في ايجاب الابتداء به
فعلى هذا القول يجب بناءه مع عدم الغرينة عند بني تميم وغيرهم ومع وجودها بكثرة الحذف عند اهل الحجاز
ويجب عند بني تميم قال وكلهم ما وليا المشبهتين بليس والمسند اليه بعد خبرها نحو ما زيد قائما ولا رجل افضل
منكم وهو اي كلامه اذا اقول سبعة ما وخبرها يكونان معرفتين او احدهما نحو ما زيد قائما وما احد خير منك
بالحمل على ليس اذا اقول سبعة ما وخبرها يكونان معرفتين او احدهما نحو ما زيد قائما وما احد خير منك والظرف واما
نكرتين نحو ما رجل قائم قوله وهو اي كلامه اذا اي عمل ليس في اذا قوله والظاهر انه لا يعمل ليس اذا ولا فيكما ولم يجد في شيء من كلامهم
منصوبا بالخبر ما وليس ففي نحو ما براح ولا مستبرح الا واحد يقال برح الشيء اذا زال والذي في لا الا اذا للتبرئة لا يجوز
لها ان يتقدم عليها خبرها المكرة نحو لا فوق ويجيء لكم معا الفصل بين اسمها وبينها ومعمول المعرفة وبينها غير
ذلك نحو لا براح وذلك لضعفها في العمل كما يجيء في المنصوب عند ذكر اسمها والظاهر فيها الاستغراق مع
ارتفاع المبتدا المنكر بعدها لان النكرة في سياق غير الموجب المعموم على الظاهر سواء كانت مع لا او ليس

او غيرهما من حروف النفي او النهي او الاستفهام ويحتمل ان يكون لغير الاستغراق مع القرينة نحو لا رجل في الدار بل رجلان واما اذا انتصب اسمها او انتفح فهي نصّ في الاستغراق كان ما جاءني من رجل ظاهر في الاستغراق ويجوز العود اليه للقرينة نحو ما جاءني من رجل بل رجلان وما جاءني من رجل نصّ في الاستغراق فلا يجوز ما جاءني من رجل بل رجلان قال المنصوبات وهو كالمشتمل على علم المفعول به اقول قد تبيّن ممّا ذكرنا صدق المنصوبات وعلم الفضلة كما تقدم ان بعد التخيّر والكسرة والالف والياء تخيّر اثنان زيدا منصوب وايّاك وحليما ومليّا وفرقا النخلة المنصوبات فسمّيت اصالة النصب بمعنى ان المفعول به الخ وهو لما عليه وهو غير المفعول معه والحال والتمييز وغير ذكره والذي يجعل غير المفعول به بمعنى ان يدخل بعضها في غير المفاعيل فيقال الحال هو مفعول به مع قيد مضمونه اذ الجائي في جاءني زيد راكبا فعل مع قيد المركوبية الذي هو مضمون راكبا ويقال المستثنى هو المفعول بشرط اخراجه وكانهم اشاروا الى التجنيف التمييز والمفعول به قيد شيء آخر هو المفعول المطلق كما يجيء فتى جعل المفعول معه والمفعول له اصالة النصب كونهما مفعولين وجعل المستثنى والحال قرينين مع انهما ايضا مفعولان لكن مع قيد كالاولين نظرا الى ان الاصالة النصب بسبب كون الشيء مشاركا لمعنى الفعل فالحال كذلك دون المفعول معه والمفعول له اذ ب فعل بلا واسطة والمصاحب والمفعول له الاول واقع على حالة من الموقع او الموقع عليه والمفعول به يقال للنصب على الاصالة فيدخل فيها المفاعيل الخمسة والحال والتمييز والمستثنى واسماء المنصوبات لتجرّدها بالقصد كما ان اسم الاشارة وغيرها لمجازيته وغيره كان واخواتها قال فمنه للمفعول المطلق وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه اقول قدم المفعول المطلق لانه المفعول الحقيقي الذي هو بين فاعل الفعل المذكور وفعله ولما جعل قيام هذا المفعول به صار فاعلا له اذ ضاربته زيد ضربة فوكد ضرب زيد ضربا لاجل حصول هذا المصدر منه واما المفعول به نحو ضربت زيدا والمفعول فيه نحو ضربته يوم الجمعة فليسا ما فعله الفاعل المذكور واوجده وكذا المفعول معه والمفعول له وان كان مفعولا للفاعل وصادرا عنه الا ان فاعليته ليست لقيام هذا المفعول به الذي ان كونه المتكلم اشارة فوكد ضربك طلعا ليس لاجل قيام الطلع به بل لاجل الزيارة فبان ان المفعول المطلق اختص بالفعل من المفعول فهو اعرف بتقديم ذكره وايضا فعل الاول مفعول مطلق ذكر اولم يذكر بخلاف المفعول له فقرب فعل بلا واسطة وقدم المفعول به بعد المفعول المطلق لان طلب الفعل الواقع للفاعل له اشد من طلبه لغيره الذي انه كما يقع على فاعله يصوغه على صوغ اسم فاعل منه يقع على المفعول به بصوغه على صوغ اسم مفعول منه بلا قيد آخر ففي قولك ضرب زيد عمرا يوم الجمعة وقال الكرماني كضرب زيد ضربا وعمرا مضروبا فيه ومضروبا فيه وقاله مضروبا معه واكراما مضروبا له فتعليق ذكر الفعل بالمفعول به بتصيّر صيغة منه غير قيد آخر يخرج به واما الى يمين فجر في جر بخروجه يوم الجمعة واما قولهم سير فرسخان وصيد يوم كذا فجاز قليل وكذا فرسخ سير ويوم مصيد وهو على حذف مضاف اي مسافة فرسخ والاشارة كما في سير فرسخان الى مسافة معينة فوله ثم جلسنا فعوف النجم اصله جاء فعوف النجم فاسقطت الكلام واختصرت قال في لبس لذة عيش الكلام يا عدس فوله ثم صيد عليهم سليمان وداود ثمانون عاما وسير عليه فرسخان يعني انك جعلت المفعول فيه كالمفعول به انساعا واقتصارا فجعلته كالزيد في غاية البعد وقدم المفعول فيه على المفعول له والمفعول معه لان اتضح الفعل بتالي الزمان والمكان ضروري بخلاف العلة والمصاحب وقدم المفعول له على المفعول معه اذ الفعل الذي لاجله ولا غرض فيه قليل بخلاف الفعل بلا مصاحب فانه اكثر منه مع المصاحب وايضا يصل الفعل اليه بواسطة الواو بخلاف سائر المفاعيل ولو لم يراعاة التضمين لكان تقديم الحال على المفعول له والمفعول معه ولي اذ الفعل لا يخص حالة حيث المعنى وانما يخص ما اخذ فيه مفعولا مطلقا لانه ليس مقيدا لكونه حقيقيا بخلاف المفعول به والمفعول فيه والمفعول معه فوله لم ما فعله قال انما قلت هنا لم

اعترض عليه بانه لا حاجة الى ذكر لم لان كلمة ما تعم لم
فوله لم ما فعله لكان المعنى لم فاعل فعل ما فعله
فاعل فعل ما هو بمعناه هش

بخلاف ضربا فانه لا يخرج نحو ضربت ضربة فانه شيء فعله المتكلم الذي هو فاعل الفعل
المذكور قال بقوله فعله المتكلم وحده بالقول اي قاله فالمفعول في الحقيقة هو الكلام مفعولا الا ان
الفعل في ظاهر اصطلاحهم يطلق على غير القول فيقال هذا مفعول وهذا مفعول فلم يكن اذا اداخلا في
قوله ما فعله حتى يخرج بقوله سلم وايضا ضربت باعتبار انه مفعول ليس بفعل بل هو اسم لان المراد بهذا اللفظ
المقول فلا يخرج بقوله سلم ما فعله كما في سلما وبله يا اللفظ فانها للجميع المفاعيل فان لفظ بله
وبوم للجمعة واما مك لفظ اوجد الفاعل بالقول في نحو كم ضربة زيدا يوم الجمعة امامك وان اراد وهو
الظاهر بقوله فعله انه فعل مضمونه الذي هو الضرب فلم يكن داخلا حتى يخرج لانه اذا فعل مضمونه ولم
يفعله هذا وبقي سلم ما فعله سلم الذي فعله ويخرج عن هذا الحد نحو ضربة ماضية ضربا لانه لم
يفعل فاعل الفعل المذكور ههنا فعلا الا ان تقول النفي فرع على الاثبات فخرج بجوابه والحقيه وكذلك
سلما وفي فانها جاريان مجرى ما فعله الفاعل وا حترز بقوله فاعل فعله مذكور عن نحو اعجبني الضرب فان الضرب
فعله فاعل فعل ما لكن لم يفعله فاعل الفعل الذي هو اعجب لان فاعله الضرب وهو لا يفعل نفسه وكذا
اعجبت الضرب فولنا مذكور صفة فعل وكذا قولنا بمعناه والضمير في معناه عائد الى سلم او الى ما
قولنا بمعناه احترز عن كرهت قيامي فان قيامي فاعله المتكلم وهو فاعل الفعل المذكور لكن ليس
كرهت بمعنى قيامي ويبطل هذا الحد بحق كرهت كراهتي واحببت حبي وابغضت بغضي على ان المنصوب
مفعول بها قال او يكون للتاكيد والنوع والعدد نحو جلست جلوسا وجلسة قالا ولا ثنى ولا
يجمع نحو قاما قاصة اقول المراد بالتاكيد المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه
من وصف او عدد وهو في الحقيقة تاكيد لذلك المصدر المضمن لكنهم سموه تاكيدا للفعل توسعا فقولك
ضربته بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت بعد ضربا صار بمنزلة قولك احدثت ضربا فظهر انه تاكيد للمصدر المتضمن

المضمون وعدل الاخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل وبعني بالنوع المصدر الموصوف وذلك على ثلاثة
لانه اما ان يكون موضوعا على معنى الوصف كالتذكر والغرفصا وكالجلسة والركبة لان الفعلة للمصدر
المختص بصفة من الصفات كصفة الحسن او القبح او الكثرة او غير ذلك فالجلسة ليست لمطلق الجلوس وقد
يذكر بعدها ما يعين ذلك الوصف نحو جلسة حسنة وقد يترك نحو جلسته جلسة واما ان يكون موضوعا بصفته
مع ثبوت الموصوف نحو جلست جلوسا حسنا او مع حذفه نحو عمل صالحا اي عملا صالحا ومنه ضربته ضرب
الامير لما كان حذف الموصوف ثم حذف المضاف من الصفة والاصل ضربته ضربا مثل ضرب الامير ثم حذف
الموصوف ثم حذف المضاف من الصفة واما ان يكون موضوعا لا على سبيل الوصف بل على سبيل
كونه بمعنى المصدر اما بان يخص بنوع من الضرب واما بالاضافة وذلك اما في اي نحو ضربته اي ضرب واما في افعل التفضيل نحو ضربته اشد ضرب وقد
يتقدم لان اما واقعل التفضيل بعض ما يضاف اليه كما يجيء في باب الاضافة ويجوز ان يكون ايما لمجرد
موصوفا اي ضربا اي ضرب واما في بعض وكذا نحو ضربته بعض الضرب او كل الضرب او شيء من
في اللفظ نحو ضربتين ونوعا واحدا واما ان يكون مصدرا مثنى او مجموعا لبيان اختلاف الانواع نحو
ضربته ضربين اي مختلفين قال الله تعالى وتظنون بالله الظنونا او معرفا بلام العهد كما اذا اشرت الى ضرب
معهود كشديد او خفيف او غير ذلك فتقول ضربته الضرب ونحو الغرفصاء في قعد الغرفصاء مصدر
بنعت كما ذكرنا عند سيبويه وقال المبرد هو في الاصل صفة المصدر اي القعدة الغرفصاء وكذا التفهقري
في رجع القهقري وعند بعض الكوفيين هو منصوب بفعل مشتق من لفظه وان لم يستعمل وكانه قيل
بفهقر القهقري ويقرفص القرفصاء ونحو وعدم سماع وهو في هذا الموضع سماع وصفا لشيء وعدم
سماع افعالها بضعة عشر بينها اذ هو ليبان حكم بلا دليل ويعني بالعدد ما يدل على عدد المرات
معينا كان اولا وهو اما لمصدر موضوع له نحو ضربته ضربة وضربتين وضربات او موضوع بعادل على ذلك

منه وما تحمله الضمير الراجع الى مضمون عامله نحو قوله الله سراقته للفرار بدرته والمراد عند بعضهم
ان يلقاها ذنبا الى يدرس الدرس او الى غير مضمون عامله نحو اعجبني الضرب الذي ضربته وامر الطالب
المثاريه الى غير مضمون عامله نحو اعجبني ضربٌ فضربٌ ذاك ومن غير المصدر نحو اعطيته عطاء وكلمته
كلاما فانهما ليسا بمصدرين لشيء من الافعال قال وقد يجر الفعل لقيام قرينة جواز الكوفيين لمن قدم
غير مقدم وبيوسلمانا نحو سقيا ورعيا وخيبة وبعدا وهلا وويحا وويحا اقول اعلم انه لابد في
الواجب الحذف والجائز من القرينة قوله جوازا ووجوبا تنصب على المصدر بفعل يجوز في بعضه
يستعمل فيه وجوبا ولا يجوز في بعضه فيكون عليه وجوب الحذف قياسا واقول الذي اراه ان
المصدر سواء ما ان يجب بعده ما بينهما وبين ما تعلقت به من فاعل او مفعول لما يجر فيه او باضافته
اليه فليست مما يجب فيه حذف فعله بل يجوز سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وبعدك الله بعدا وشكرت
شكرا وحمدت حمدا وفي نهج البلاغة في الخطبة الكائنة بعد حمد الله يحمد على عظيم احسانه وتتابع
فضله وامتنانه حمدا يكون لحقه قضاء ولشكره اداء واما ما بين فاعله بالاضافة نحو كتابك الله و
يحفظك الله ووعدك وضمانك ودك واليك او بين مفعوله بالاضافة نحو ضرب الرقاب وسبحان الله
وليبك ويسعدك دعاء الله او بين فاعله بحرف جر نحو بؤسا لك اي شدة وسحقا لك اي بعدا وكذا بعد
كل وبين مفعوله بحرف جر نحو عفرا لك اي جدعا وجدعا لك والجدع قطع الانف او الاذن او الشفة او اليد
وشكرا لك وحمدا لك وعجبا منك فيجب حذف الفعل في جميع هذا قياسا والمراد بالقياس ان يكون هناك ضابط
كلي يجوز الفعل حيث حصل ذلك الضابط والضابط هنا ما ذكرنا من ذكر الفاعل او المفعول بعد المصدر
مضافا اليه او بحرف الجر لا بيان النوع اذا لم تكن نحو قوله تعالى فاضربوا فوق الاعناق وسقيا لها وجب
حذف الفاعل مع هذا الضابط لان حذف الفاعل والمفعول به ان يجعل فيهما الفعل وينصب به واحدهما

نحو ضربته ضربا كذا مرة واما ان يصرح بمميز المصدر نحو ضربته ثلثمائة فالله تعالى قال فاجلدوهم ثمانين جلدة او يجرد
عن التمييز نحو ضربته الفا ويجوز ان يكون المجرد كمقدر المصدر نحو ضربته اي ضربا الفا واما الذي وضع عند وضع المصدر
نحو ضربته سوطا وسوطين وسواطا والاصل ضربته ضربة بسوط فحذف المصدر المراد بالعدد واقيم الالة
مقامه الدالة على العدد بافرادها وكذا في ضربته ضربتين بسوط او ضربته بسوط وضعت الالة مقام المصدر المثنى
والمجموع مثناة ومجموعة فعلى ضربته سوطين وسواطا وتثنيتها وجمعها باثنتين المصدر وجمعه لاثنتين الالة
وجمعها بالمذكر بما قلت ضربته سوطين او سواطا مع انك لم تضربه العدد المذكور الا بسوط واحد لكنه
ثنيت الالة وجمعها لقيامها مقام المصدر المثنى والمجموع ويجوز ان يكون اصل ضربته سوطا ضربته
سوطا فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وقد اجتمع في هذا القسم اي في ما قام فيه الالة مقام
المصدر النوع والعدد كما اجتمعا في نحو ضربته ضربتين وضربا قاصدا اختلاف التواضع في قولك فالاول
لا يثنى ولا يجمع اذ المراد بالتاكيد ما تضمنه الفعل بلا زيادة عليه ولم يتضمن الفعل الا الماهية من حيث
هي اي والقصد الى الماهية من حيث هي اي بلا ان يكون مع قطع النظر عن قلتها وكثرتها والتثنية والجمع لا يكونان
الا مع النظر الى كثرتها فتناقضا فتخالفا اقول بعني النوع والعدد وذكر ان النوع قد يكون نوعين
فصاعدا وكذا قد يكون العدد اثنين فصاعدا قال وقد يكون بغير لفظه نحو قعد جلوسا اقول اي قد يكون
المصدر بغير لفظ الفعل وذلك اما مصدر او غير مصدر والمصدر على ضربين اما ان يدل في الفعل او الشأن
نحو قوله تعالى وتبتل اليه تبتيلا قاسه انبتكم من الارض نباتا واما ان يدل فيه نحو قعدت جلوسا و
مذهب سيبويه في كليهما ان المصدر منصوب بفعله المقدر اي تبتل اليه وتبتل تفعل تبتيلا وانبتكم
من الارض فنبتم نباتا وقعدت وجلست جلوسا ومذهب المازني والمبرد والجرمي في انه منصوب بالفعل
الظاهر وهو اولى لان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة اليه واما غير المصدر فقد ذكر ناظر قاسه

واستحسن حذف الفعل في بعض المواضع اما بانه لفصد الدوام والتزوم بحذفه ما هو من ضروب المجاز والتجوز اي الفعل كما في نحو هذا لكم وكرامة ومعاذ الله وسبحان الله واما لكثرة ما يدل عليه كما في قوله تعالى كتاب الله عليكم وصبغة الله ووعد الله او لكون الكلام مما يستحسن الفراغ منه بالمرة نحو لبيك وسعديك ورويدك وبحاجيك فبني المصدر بها لما لا يدري ما تعلقه به من فاعل او مفعول فذكرها هو المقتضي المتكلم من اصدرها بعد المصدر ليختص به فلما تبين بعد المصدر بالاضافة او بجر اللام فيجب اظهار الفعل بل لم يجز فلما يقال كتب كتاب الله ووعد وعد الله واضرب الرقاب بعد سبحان الله والحمد لله وغفرانك وذلك لما ذكرناه من ان وصف الفاعل والمفعول ان يتصلا بالفعل معربين فلما حذف الفعل لدلالة الدواعي المذكورة وبين المصدر المبهم اما بالاضافة او بجر اللام فلما لم يصح ظهور الفعل صار الفاعل والمفعول الى مكانه ومركزه متصلا بالفعل ومعربا لانه فضلة وفضلات نحو قوله تعالى ان امرأة هلكت وانما قولهم صدرت صدرة وشربت جمة وفصدت فصدة وحتى حتى وحتى ذلك فليلة تنصب الاسماء في ذلك على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى المفعول كقوله ذات السعد اذ هن رواكد في المعنى فصدت بهمته التي ينبغي ان يقصد من يطلبه ويجوز ان يكون المعنى ذات جده الذي يليق به وكذلك نحو الذي ينبغي فيكون مضافا لبيان النوع كما في قوله تعالى وذكروا مكرهم وفعلت فعلتك وقوله تعالى وسعى كالصبي بها والجار والمجرور بعد هذه المصادر في محل الرفع على انه نعت المبتدأ الواجب حذفه ليلي الفاعل او المفعول المصدر الذي صار بعد هذا الفعل كانه قائم مقام الفعل كما كان ولي الفعل والمعنى هو كذا ذكر كذا وكذا كما في بيت التبيين المبين للمعاني في نحو قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله ان جعلنا ما بمعنى الذي واما المبينة للنكرة فهي صفة لها كما لو جعلنا ما الآية نكرة موصوفة وقد يرتفع ايضا بعض الفاعل المفعول به الذي لم يسم فاعله بجر فلا يجوز نحو مر بزيد ولا يجوز

بغلام اي بدل الدعاء المختص بزيد لان قولك مر بزيد بمنزلة قولك دعي لزيد بخير اي انت موضع دعاء وان قدرته بالمصدر اي رب بمعنى تعجب اي عجبا فهو من بدل الكل والجملة المفسرة المخبر عنها بالمبتدأ لا محل لها لانها مستانفة ثم اعلم ان بدل المصدر مع العامل المذكور من استحقاق حذف فعلها للدواعي المذكورة اما ان تتوغل في حذف فعلها بحيث لا تنوي فيها تقدير بل يصير المصدر عوضا منه وقائما مقامه كالمصدر السادة مسد الافعال كما يجيء في باب ها نحو هبك وزيدا وشتان فتبني لقيامها مقام المبني ولا يكون لها اذا اعتبر الامر بكلام يكون للفعل الذي قامت هي مقامه بناؤه على الفتح اكثر اذا ان تزاد ان على مرفوعها لتبني بينة على الامر الذي استحقه حال المصدر به فتبنى بحيث اذا استتم الفاعل او المفعول بعدها الى الوجه الذي كانا يستحقان ان يليه مع الفعل بصدور المصدر كالفعل فيقال صه ان يزيد ويجوز بناؤها على اصلها في المصدر به معربة كما في الاسماء افعال فيستعمل الفاعل والمفعول بعدها استعمالهما مع المصدر قال الله تعالى فضرب الرقاب لما تؤدي فرضه بعد ما تعدوت استعمالا واما المعنى في ذلك فعلى والله اعلم وانما ان لا تتوغل في حذف فعلها بل يكون فعلها مقدرا قبلها لينصب كالمصدر المذكور وهي هنا فرق المصادر كانها قائمة مقام الفعل كالمصدر الاول ما حيث لم تستعمل قبلها كما لا تستعمل قائمة مقام افعالها اذ لو قدرت مقامها لم تقدر قبلها فلم تكن تنتصب فانتصابها على ان الفعل مقدر قبلها وبينا ان الاولى لم تقدر قبلها لقيامها مقام افعالها ويكون في بعض المصادر ان تستعمل حينئذ اما على ان يكون مصدرا لفعل محذوف نحو ويلا زيدا وويلا له زيدا ويلا له زيدا ويجوز ان يكون اسما من لفظ الفعل فيكون كشتان زيد مصدرا مضافا كقوله يا زيد ليل القراء الثانية كشتان ما يومان ويكون كشتان زيد فعل مستعملا استعمال المصدر كما ذكرنا في لا يكلم زيد ومن جملة المصادر المنصوبة بالقياس المذكور مصادر لم يوضع

افعالها اصلا نحو قراله اى تنزها وبراءة الله اياها بمعنى غلبته فله فعل مستعمل ضمنا مثل
القرفصاء والقرفصاء اعنى تجميع بامصاب لا فعل لها على مذهب سيبويه الا ان الفرق بينهما ان الاول
وبراله لم يستعمل لا صبحا وبينهما يجوز فيهما بخلاف نحو القرفصاء فانه استعمل امابه من غير لفظه والناصب
المقدر لازما وبراله ايضا فعل من غير لفظها والتقدير انشأت ذلك وفعلت بها ونحو سماء ابتلت
براله مقامه مقام المصادر نحو زيدا اى ربيت ربيا بزيد. ويجعل فيه مثل ضربته سوطا والفرق
بينهما مثل الفرق بين ضربته سوطا والتمرى ومنه صفة قائمة مقام المصدر نحو اتيته كل ساعة وعاملته ايدا
اى ابدا او بمثل هذا فاما اى قيام وقعاد جاءا والفرق بينهما ما ذكرناه في الضمير المذكور وقد فرق في هذا
الفصل انه نصب على الحال المؤكدة كما في زيد قائم فاما ومنها ايضا سماعا صفة فاما مقام المصدر كالمماثل
اى تمثيلا وواها لكما اى طيا في طاوية اى كطيك اياه فيجمع على افعال يعنيها ويلزم اضمار ناصب كان
في الاصل طويا واها لكما تبيينا للحالات نحو اياها اى كفاوريا اى زيادة وذكر الحالات الناصب بعدة من المشتقات
والتصرف والمصدر اصلا في باب التصرف والمشتقات اذ جميع افعال الافعال والاسماء المتصلة بها صادرة عنه
على التصحيح من المذهب فاما صه حالا يشتق منه فاما مقام المشتق منه فقطع عنه الفعل الناصب لفعل
المطلق الذي هو الناصب بكونه مشتقا مقام فعل المطلق والناصب الغائبة مقام المصدر يكون اثرا بها
نصبا الا ان يكون على صرفه ثانيا نحو ما ذهبي متذهبي لزيد وذلك نحو اياها وويها ويكون مابعد الما على البناء الناصب
كما في لكما واوه على اقوالي وآه من ذنوبي والظاهر انها وبك وويحك وويسك وويبك من هذا الباب
واصل كلها وي على ما قال الفراء حكى بام الجريدة معنونة معلى مضمر نحو وي لك ووي له ثم قطع اللام
بوي هني صاحب لام الكلمة كما قطعه اللهم في قوله فحيهل نحو عند الكسائي منكم اذا الداعي المثوب قال يا لا
فصله معربا بانما سمع ذلك يا في ان ثم تقل بعد لا ما انشد نحو ويلا لكم لصبرة الاولى لام الكلمة ثم نقل كما

الى باب المبتدأ فقيل ويلك كما مر في سلام عليكم فعل وي ويب وويس كذلك ثم ويل وويلا كما قالوا
قائل اسه بمعنى فعله ثم استعمل وكثر واعدل بها غالبا وكالفعل ثم صار بعض الاصوات العائمة مقام مقام
المصادر فاما مقام الفعل فصار اسما وفعل نحو صه ومه وايه وغير ذلك مما مذكور في اسماء الافعال كما يقوم
المصدر الاصلي مقام الفعل فيصير اسما فعل هو امر قبيل وجيء ذكر صوت يدعى به رتبة سماع فعل ان يقال
بينما نحن على مصدر بنيه وبكوته بناؤه نظرا الى اصله حين كان صوتا لا لكونه اسما فعل فصار انا وزيد نحو ضربا
انا وزيد وذلك لانا علمنا ضرورة المصدر اسما افعال لكونها مبينة كما ذكرنا اذ كان لنا طريق الى بنائها
من اسماء افعال غير كونها اسماء افعال ربما انظر الى اصلها فاما ضرورة فنحو اسماء افعال ومن المصادر
المضمرة بالضابط المذكور في قولهم عمرك الله ووعدك الله بفتح الفاء قال الجاربردي كعهدك كثيرا عن لا اتيه
وربما عدد سيبويه منصوبا بان على المصدر وقد استعمل فعل عمرك نحو الفاء وعدك قال عمرك الله الا ذكرتني لذاء
ربما كنت جارتنا ايام ذي سلم ولا يقال قعدك الله وكثيرا ما يستعملان في قسم السؤال فيكونا بهما ما
فيها الطلب كالامر والنهي قال فقعدك ان لا تسمعيني ملامة ولا تنكلي قرح الفؤاد فيبعدا وانما لزمه
وفاء لها المتكلم الذي يقسم بهما عمرك الله كيف يلتقيان هي شاهد اذا استقبلت وسهل اذا استقبل يمان
وفي ذكر الجواري يستعمل فعدك وعمرك الفعل الذي كالسؤال فيه قال يقال فعدك لا آتيك وكذا فعدك
وفعدك الله لا آتيك وفعدك الله لا آتيك وعمر الله ما فعلت كذا وعمرك الله ما فعلت كذا قال ابن يعيش
لا يستعمل الا لازما الا الفعل قال الجواربردي قد جاء عمرك الله في غير القسم وستشهد بقوله عمرك الله كيف يلتقيان
وقال المعنى سالت الله ان يبطل عمرك ولم يرد القسم وذكرنا انه في البيت قسم السؤال والاصل
عند سيبويه عمر كالله نصبا الخبر في الزمان بنية المصدر واقيم مقامها المضاف الفعل المضاف الى المفعول به
الاول وكذا فعدك الله تقديرا ومعنى عمرك اعطيتك عمرا يا سالت الله ان يعمرك فلما ضمن عمرك معنى السؤال

تعدى الى المفعول الثانى عنى الله وكذا قعدك الله وان لم يستعمل اى جعلك قاعدا ممكنا بالسؤال
من الله واجاز الاخفش رفعه الله عمرك ليكون فاعلا اى عمرك الله نعميرا ويجوز ان لا يكون النصب بما
على المصدر ويكون التقدير يسئل عمرك الله اى يسئل الله تعميرك ويسئل الله عمرك الله قعدك اى تقعيدك
ملازمك العالم ياصوابك وهو والله فاسد عطف بيان لقعدك ويؤيد هذا التاويل تمكينك على حذف الزوائد
ويسئل متعد الى مفعولين او يكون المعنى سالك بحق تعميرك الله اى اعتقادك ببقاءه وابديته وتقعيدك
الله اى تمكينك اياه الى القعود اى الدوام والتمكن فيكون انتصابها بحذف حرف القسم نحو الله لافعلن
وبما مصدران يجوز فى الزمان منهما فان الى الفاعل والله مفعوله للمصدر ويجوز ان يكون معنى قعدك
الله بكسر الغاء يخفض قعدك اى قعيدك اى ملازمك العالم ياصوابك وهو والله فاسد عطف بيان لقعدك ويؤيد
هذا التاويل قولهم قعيدك الله بمعناه فالقعد والقعيد بمعنى المقاعد كالخليف والخليفة فعلى هذين
سيبويه وهو ان نصبهما على المصدر على تاويلهما بالسؤال نعميرك ونقعيدك ليس معنى التعظيم ظاهرا فيهما
مع انهما لا يستعملان الا فى التعظيم كما ذكرنا الا ان يقال لما كانا للدعاء الذى طريقه ما يجرى مجرى القسم السؤال
لانه قد يبتدأ السؤال بالدعاء للسؤل كانه قيل طول الله عمرك فعل كذا قال وفيما وقع معاضيع منها
ما وقع بشبه بعد نفى ومعنى نفى فاصل كما لا يكون خبرا عنه او وقع مكررا مثل ما زيد الا سيرا وما انت
الا سيرا البريد وانما انت سيرا وزيد سير سيرا اقول قوله وما وقع مشبها الى آخره اذا قدر هذا المصدر كما يجب حذف
عامله جاز فى احدهما ان يكون ناصبه خبرا عما سبق لو جعلت هذا المصدر خبرا عنه لم يكن الا مجازا
لكونه صاحب ذكر المصدر والثانى ان يكون المصدر مكررا او بعدلا او معناه نحو ما زيد الا سيرا واما الدهر
الا نغلبا وانما انت سيرا وزيد سير سيرا والمعنى تقريرا تقريرا وكذا ان دخل على المبتدا لو كنحو
ان زيدا سيرا سيرا يجوز ان يكون نحو ما كان زيد الا سيرا من هذا واما وجب حذف الفعل لان المقصود منه

من مثل هذا الحصر اثبات النكرة بوصف الشيوع بدوام حصول الفعل منه ولزومه ووضع الفعل على احد
التجرد وان كان يستعمل المضى احيانا فى بعض المواضع للدوام ايضا نحو فوكزه موسى يؤدى الطريد ويؤمن
الخائف واسه بفيض ويبسط وذكر ايضا لمشابهته اسم الفاعل الذى لا دلالة فيه ولا فعل على الزمان فلما
كان المراد التنصيص على الدوام واللزوم لم يستعمل الفعل اصلا لكونه اما فعلا او هو مضارع فى التجدد
او اسم فاعل وهو مع العمل كالفعل المشابه فصار الفعل لما تم الحذف فان ازاله وانما زيادة المبالغة يجعلوا
المصدر بنفسه خبرا نحو زيد سير سير وتقديم الخبر كما ذكرنا فى المبتدا فى قولنا فانما هى اقبال واذبار فيتجلى
عن الكلام معنى الحصر اصلا لعدم صريح الفعل وعدم المفعول المطلق الدال عليه ومثل هذا المعنى اعنى
زيادة المبالغة فى الدوام رفعوا بعض المصادر المنصوبة التى قدمنا ان فاعلها او مفعولها يبين بالاضافة
او حرف الجر بعد حذف الفعل المزوم مايثبتها لمعنى الدوام قال الخجندى لذلك فضيته وانا مثنى فيكم على ذلك
الفضيه الخجندى كما يسوغ به كمعنا بعض من يوثق به وقد فعل له كذا اصبحت قال الحمد لله وثنا عليه
ومنه سلام عليك وويل لك قوله مثبتا بعد نفى اى مكررا لما انه لو كان منفيا نحو ما زيد سيرا او لم يكن بعد
نفى نحو ما زيد سيرا لم يكن فيه معنى الحصر المفيد للدوام فلم يجب حذف الفعل اذ فصد هو الموجب لحذف
الفعل كما ذكرنا قوله اذا على اسم صفة لنفى ويسد قول النفى على اسم المذكور شرطا وذكر لانه يجوز
كما قلنا فى نحو ما كان زيد الا سيرا وما وجد ذلك الا سيرا البريد ان يكون انتصاب المصدر على مفعول مطلق
كما يجوز ان يكون نحو ما زيد الا سيرا فالشرط اذا ما ذكرنا اعنى كون ناصبه خبرا عن شئ لا يكون هو
اى المصدر خبرا عنه الا مجازا قوله او معنى نفى يريد به ما فى انما من معنى الحصر نحو انما زيد سير اعلم
ان هذا المصدر الذى بعدلا او معناه قد يكون منكرا كما ذكرنا او معرفا اما بالاضافة نحو ما زيد الا سير
البريد او باللام نحو ما زيد الا السير وكذا يجئ منكرا نحو ما زيد الا سير سيرا فالواجب حذف الفعل اوجب

لقيام الاول مقامه فلما اوقع مكررا فيه نوعا خلال اثاث مراده اوقع مكررا بعد الجملة ليكون خبرا عنه
على ما هو عليه نحو قوله تعالى اذا كنت الارض دكا دكا ولا يعطف لفظا لئلا تفيد الفائدة الا بتكلف قال ومتى ما وقع
منفصلا اى الشرط مضموم جملة متقدمة مثل فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء اقع اى يعنى مضموم الجملة
مصدرا مضافا الى الفاعل او المفعول فمضموم شدوا الوثاق مرادا الوثاق ويعنى بانه ذكر المضموم فائدة
ومفهوم ومغزاه والمقصود منه وحاصله انه لما كان الغرض من الشئ يحصل بعد حصول ذكر الشئ كان الامر الذى
يكون بعد الوثوق ويعنى بتفصيل ذكر الغرض بيان انواعه المحتملة واعلم ان من ضابط هذا القسم
ان يذكر جملة طلبية او خبرية تضمن مصدرا يطلب منه قوله والاغراض فاذا ذكرت ذكر الفوائد والاغراض
بالفاظ مصادر منصوبة على انها مفعوله مطلقة عقيب تلك الجملة وتحذف فاعالها وذلك لان
تاكل الاغراض تحصل من ذكر المصدر المضمر فيصح ان يقوم ما تضمن ذلك المصدر اعنى الجملة المتقدمة
مقامه فيتضمن ذلك الاغراض اى فعالها الناصبة لها فلما صح ذكر ولكثرة تلك الفوائد استثقل ذكر افعالها
قبلها والتزم قيام متضمن المصدر الذى هى اغراضه مقام متضمنها فحذفها فقوله تعالى فشدوا
الوثاق جملة تتضمن شد الوثاق والمطلق من شد الوثاق اما قتل او اسر فاما منا او فداء فقد فصل الله
هذا المطلق بقوله فاما منا بعد واما فداء وتفعل في الخبر نحو زيد يكتب فعرا بعد او يبيعا وتمر ويشرى
طعاما فاما بيعا واما اكلا وتحو ذلك قال ومشبها اى وقع المشبه بعد جملة متضمنة على اسم بمعناه وصاحبه
مثل ضربا زيدا اى فاذا له صوت صوت حمار وصراخ الثكلى اقول يعنى ان قولنا صوت حمار مصدر فائدة التشبيه
اذ المعنى مثل صوت حمار فوله بعد جملة يعنى بها تحتى لصوت حمار وبتلك الجملة متضمنة على اسم بمعنى هذا المصدر
المضمر بوزن المبتدا المرفوع وهى تشمله ايضا على صاحب ذلك الاسم اى الذى قام به ذلك الحدث وهو الضمير
المجرور باللام فى قولنا وكان ينبغى ان يضم اليه شرطا آخر وهو ان يكون بمعنى اسم المضمن بالجملة الذى

الذى هو بمعنى المصدر المضمن عارض الصاحب غير لازم حتى يخرج نحو قولهم له علم علم الفقهاء وله
هدى الصلحاء فان الثانى اذا لم يكن مرفوعا غير لازم لجواز ان يقال هذا علم الفقهاء واذا اضافى على معنى الفعل اعنى على
ذلك ولكن النحاة على ان هذا المصدر منصوب بفعل مقدر يدل عليه الجملة المتقدمة وهو المصدر الذى دل عليه الجملة
المتقدمة دلالة تامة مغنية عند قولنا وقد حذف قالوا اصل زيد صوت صوت حمار اى يصوت صوت حمار
فاقيم المصدر مقام الفعل فاعطى عطاءه وكلم كلاما وظاهر كلام سيبويه ان المصدر منصوب بفعله لا بفعل
مقدر قال واما انتصابه لانه مشبه بما هو في حال الصوت ومعالجه يعنى ان هذه الجملة المتضمنة بمعنى الفعل والفعل
فيها يعنى بصوت لانها تدل على المصدر الحادث وعلى ما قام به ذلك المصدر وقد افرد بالجملة حاد على ان المصدر
الحادث اى الحال الماضية وهى لغة مشهورة من مسئلتنا فالجمود على الفعل والفاعل وهذا وجه قوى وقيل ان
العامل في المصدر المضمر الاسم الذى بمعناه في الجملة المتقدمة لان المعنى فاذا له صوت والتصويت
مصدر يعمل عمل فعله اذا لم يكن مفعولا مطلقا لما يجوز في باب المصدر حتى يقول عجبت من ضربك
ضرب الامير اى من ان ضربت ضرب الامير وكقولك ضربك زيدا ضرب عمرا ضربا شديدا وفي هذا رد لان
المصدر عندهم لا يعمل عمل الفعل الا اذا صح تقديره بان وفعل منه وسيجئ لو قلت مررت فاذا الرجل
يصرخ صراخ الثكلى يعنى لصراخ حاصل لان معنى له ان يفعل اى يصرخ وقوع الفعل منه ولا يمتنع وبين
قطعا بدقوع الفعل بخلاف الصراخ فانه قطعى بحصول الفعل وعلى الوجه الثانى فيجوز ان لا يكون من
هذا الباب لان ظاهر ويجوز ان يدعى العقل الثانى من [illegible] هذه الاقوال الثلاثة نحو قوله
ثم صنع الله وعد الله كتاب الله وصبغة الله لان ما قبلها مما يراد به معنى افعالها فيفعل هذه المصادر
منصوبة بالمذكورة قبلها لفظا ومعنى افعالها واجاز غير سيبويه رفع هذا المصدر المنصوب
اعنى صوت حمار صراخ الثكلى اما على البدل او عطفا للبيان قال عطف البيان هو بدل الكل من الكل

كما يجيء في باب البدل واما على الوصف وذكر على احد وجهين قال الخليل على حذف المضاف اي مثل صوت
حمار فيجوز اذا تعرف بغير معرفة الموصوف غير معرفة لانه مثل لا يتعرف بالاضافة وبنى عليه سيبويه لان المضاف
على الوصف اي مثل الطويل وقال لو جاز هذا لجاز ان تقصر الطويل اي مثل الطويل
وقال غيره الخليل وهو محال ولا يلتفت اي صوت منكر كالنهيق مررت برجل سداء اي جهل وهي مثل قتيل
كما يجيء في باب الوصف فاذا تعرف فهو عند سيبويه لا يدل الا على غير واذا انتصب المصدر اعني صوت حمار جاز ان
يكون حالا على احد التاويلين المذكورين في الوصف وذي الحال الضمير المستكن فيه واما اذا لم يكن المصدر
للتشبيه جاز وصوفا نحو فاذا الصوت صوت حسن وقال سيبويه يجب رفعه على احد وجهين اما على ان يبدل
من الاول او يكون له واقامكم فيه بالبدل لما ان التوكيد للتقطي كما في جاءني زيد لا بل اخوك الثاني مع وصفه
صار كالاسم وان قيد عالم بعد الاول ولم يكن معه الصفة كان تاكيدا لا غير وهي بعد وصفا مع ان وصفي
الوصف ليس فيه ليكون نعتا مع وصفه كاسم واحد لانه اذا لم يعد الحال الموطئة حالا الا ان وصفه معنى التاكيد
كما في قولك انا انزلناه في ليلة مباركة ولهذا قال سيبويه نحو الا ماء ماء باردا فان كررت فصار وصفا
فان نت فيه بالخيار وان سكت لم تنون فعل الثاني لكونه تكرير الاول وصوفا بشيء
كالوصف للاول ومن جعله بدلا قال معنى الوصفية لا يعتد الظاهر لفظه ولا مانع عندي ان يكون الثاني
اعني صوت حسن توكيدا لفظيا كما يجيء في باب النداء ويجوز في هذا المصدر الموصوف النصب ايضا
اما على المصدر او على الحال واما اقتضاء سيبويه الاتباع في الثاني دون النصب على المصدر لكونه بلفظ
الاول معناه فالاولى ان يجعله تابعا للاول واذا جاز بعد الجملة المذكورة صفة للمصدر المضمون غير
تكرير المصدر فالاولى الاتباع ويجوز النصب على حذف المصدر الموصوف نحو له صوت حسن ويجوز حسنا
او صوتا حسنا وكذا ان فصلت الجملة المتقدمة ما صاحب الاسم الذي بمعنى المصدر فالاولى الاتباع لان

المصدر وان كان للتشبيه وضعا او بدلا كما ذكرنا نحو ضرب فاذا في الدار صوت حمار وانما ضعف فيه
لان الجملة المتقدمة ليست اذا كالفعل الذي هو المتدأ به الحدث معنى ولا بد للفعل من مسند اليه وقد جاز
النصب فيه على المصدر او الحال كما مر وروي في بيت رويد فيها اذى ساق اذا زيد بها تنصيصا مع انه لم
يذكر صاحب الاسم ولا الموصوف وهو غاية الضعف قال ولقبه لانا بنا غير قبله قال وهي ما وقع مضمون
جملة لا تحتمل لها غيره نحو له علي الف درهم اعترافا وهي توكيد المنعقد اقول يعني بكون المصدر
مضمون الجملة لا تحتمل لكون الجملة من جميع المصادر الا ذا كان المصدر فلا تحتمل لها اذا تم المصدر الا ذا كان
المصدر وانما قيل ان المصدر الظاهر يؤكد نفسه فاعترافا على الف درهم اعترافا توكيدا لان اعترافا
الذي يتضمنه الجملة المذكورة كان المصدر مؤكد لنفسه نحو ضربت ضربا الا ان المؤكد هناك مضمون المفرد
اي الفعل مع ما دون الفاعل لان الفعل يدل ودع على القرب والمرجات واما في مسئلتنا فالاعتراف
مضمون الجملة المتقدمة بكمالها لا مضمون احد جزئيها ومنه قولهم الله اكبر دعوة الكفار الله اكبر
اولا الاذان الذي هو الثناء الحق اذ هو دعاء الى الصلاة قد يقوم الكفر على صدق وهما سوء
ومنه قوله الى لا تحكم القريد واني قسما بكم مع القريد لا نبل لان قسما بمعنى التاكيد والواو
الحاصلة في الكلام السابق بسببية والام فالمصدر المؤكد لنفسه هو الذي يؤكد جملة تدل على
ذلك المصدر نصا ومنه صيغتا الله وكتاب الله ونحوهما لان ما تقدم من الكلام نص على معاني الله
المصدر وهي يا المصدر مضافة الى الفاعل لانه حصل الكلام من اضرب فعلها كما تقدم فهي مثل الله
المصدر ضابطان لوجوب حذف افعالها الاضافة المذكورة وكونها تاكيدا لنفسها ولا يمتنع
في كل ما هو تاكيد لنفسه من المصادر ان يعامل الجملة المتقدمة عاملة فيه لتباينها عن الافعال
الناصبة وتاديتها معناها كما قلنا في نحو له علي الف درهم اعترافا فلا يكون من المنصوب بالذي لزم اضمار

الله وهي للغة والشرف
وهي هو معنى اي كل جمال
الله وهي ما وقع فيها
نصب ما يحل لها غيره

قال وهذا ما وقع مضمونا بجملة لها محل غير نحو زيد قائم حقا وسمي مؤكدا لغيره اقول اعلم
ان قولك زيد قائم حقا مثل قولك زيد هو القائم حقا ان المصدر في كليهما مؤكد لما يحتمل غيره الا ان
المحتمل في الاول جملة وفي الثاني مفرد اعني مجرد الفعل من دون الفاعل ثم اعلم ان قولك
المؤكد لغيره في الحقيقة مؤكد لنفسه فانه يدل على ان معنى التاكيد تقويته الثابت بان مكررا واذا
لم يكن الشيء ثابتا فكيف يقوى واذا كان ثابتا فكرره انما يؤكد نفسه وبيان كونه مؤكدا لنفسه
على التفصيل ان جميع الالفاظ الموضوعة للمؤكد لغيره اما صريح القول او ما يرجع معنى القول قال الله
تعالى حين مر قول الحق الذي هو في هذا القول اي هذا القول لا قول كما ان هذا هو القول الحق لا اقول مثل قولك
انه باطل وهذا زيد حقا حق فيه مصدر به اي قولا غير قولك ومعنى المثل زيد بمعنى قولنا انا ابو النجم
اي هذا هو ذلك المشهور الممدوح لا كما تقول في حقه من اضداد ذكره وقولك هذا قائم حقا اي قولا حقا
وكذا هذا عبد الله حقا والحق لا الباطل وكذا قول ابي طالب اذا لا نبغاه على كل حالة من الدهر هذا
غير قول النهار لا اي قولا بدا وكذا قولك لاقعلنه البتة اي قطعت بالفعل وجزمت به قطعة
واحدة والمعنى انه ليس فيه نزدد بحيث اجزم به ثم ابدو لي ثم اجزم به مرة اخرى فيكون قطعتان
او اكثر بل هو قطعة واحدة لا يثنى فيها النظر وكذا قولهم افعله البتة اي جزمت بان تفعله وقطعت
به قطعة فالبتة بمعنى القول المقطوع به وكان اللام فيها في الاصل للعهد اي القطعة المعلومة
مني لنا درة وفيها فتقول التقدير الاصلي في مثل هذا المصدر ان يجعل الجملة المتقدمة مفعولا لها
لعلة وهذا المصدر مفعولا مطلقا لعلة بيانا للنوع فالقول التاصيلي مدلول الجملة المتقدمة
لان المتكلم اذا تكلم بجملة فهي مقولة بمعنى يجمع هذه المصادر اذ كانت بعد الجملة الخبرية قولا صادقا
حقا مطابقا للخارج وهذا المعنى مدلول عليه بالجملة السابقة نصا بحيث لا احتمال فيها لغير ما هيئت

حيث مدلول اللفظ اذ جميع الالفاظ من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق واما الكذب فليس مدلول
اللفظ بل هو نقيض مدلوله واما قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب فليس مرادهم ان الكذب مدلول لفظ الخبر
كالصدق بل المراد انه يحتمل الكذب من حيث العقل اي لما يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا وكذا
ما يجري مجرى الامر والنهي من المؤكد لغيره كالبته يدل ان عليه لا لانه نص لان الامر قاطع بطلب الفعل و
النهي قاطع بطلب تركه واما قولهم اجدك لا تفعل قال احدكم لا تفعلن كرها ولا يستعمل الا مع
النفي فليس مؤكدا للفعل المذكور بعده كما توهم بعضهم اذ لو اكد قوله هذا كما قوله لا تفعلن لكان مؤكدا
لمضمون المفرد اعني الفعل بدل فاعل فيكون نحو ضرب زيد الرجل غير ان عدم القضاء يكون اذا دل المحتمل
الجر وغيره فيكون كما يرجع الى المحتمل للمفرد وغيره فان قلت هذا كما مضمون عدم قضاء المخاطبين
لانه قد يكون جدا وقد يكون هزلا فيكون مؤكدا للجملة لا للمفرد قلت عدم القضاء راجع المحتمل الجد
والهزل سواء بعد الى المخاطبين او غيرهما ويعارض نحو زيد ضرب عمرا يرجع المفرد فان المفرد في هذا
المثال يبان لمرجع زيد لا للمرجوع المطلق فثبت ان هذا كما مبين لمضمون المفرد ونحن انما جعلنا ذلك
المصدر مؤكدا لغيره اذا اكد معنى القول الذي هو مضمون الجملة لكونها مقولة ولا يجوز ان يقدر اجدك
اقول لا تفعلن كما قدر في بيت ابي طالب الذي قوله ابعناه على كل حالة حدا لغداة المعنى فنصب حدا لك
اذا بطرح الباء والمعنى لاجدنك منكرا كما قال الاصمعي وعلله قوله اصفا بني ابنا مسلمي من جندل ثم قدر كما اياي
وسطا لحاجس اي لاجد حقا ومعنى حقا وجدك متغايران او نقول انتصابه على الحال كما فعلته
بهذا على الحذاق الذي يجيء فيه والعامل في اجدك الفعل الذي بعد اذا لم يكن مصدرا بالالف المصدر
الكلام ويجوز ان يقال هو بتقدير الجد دائما بين ما يسئل عنه الجد فيه وهو لا تفعلن فيكون اذا
مما يجب حذف فعله بضابط اضافته الى الفاعل فقد تبين لك بما قررنا ان جميع المصادر المؤكدة لغيرها

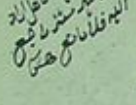
ينبغي ان يكون مدلول الجملة المتقدمة بحيث لا يحتمل من حيث اللفظ سوى ما كان المؤكد لنفسه او يقوى
ذلك انه ليجوز كما ان تقول زيد قائم غير ذاهب او ابو عبد الله قولا باطلا لان اللفظ السابق لا يدل عليه
فظهر ان قولنا مثلا زيد قائم ظنا ان ظنا معناه مؤكد لغيره لاحتماله قولك زيد قائم حقا لا يفيد شيئا اذ ليس
قولك زيد قائم دالا على ظن المخاطب فضلا ان تنصبه بنزع الخافض كما قيل في اجتدك وعلى المصدر كذلك غير
مؤكد ولا يجوز اضماره ناصبه لكونه مضافا الى فاعله فاذا ثبت هذا قلنا انما قيل مثل هذا المصدر
مؤكد لغيره معنى ان اللفظ السابق دال عليه فضلا انك انما تؤكد بمثل هذا التاكيد اذا توهم المخاطب ان يثبت
نقيض الجملة السابقة فتعمل لامر وغيبة الله كذبه مدلولها فتاكيدك بالمعنى نحو زيد قائم حقا او بالمعنى المضمن معنى لفظا
محتملا لذلك المعنى والتخصيص غير محتمل فلذلك قيل مؤكد لغيره واما المؤكد لنفسه فلا يذكر لمثل
هذا الغرض فيسمى تاكيدا لنفسه وهذا عيان المتافرة وسيبويه يسمي التاكيد لنفسه التاكيد الخاص
والمؤكد لغيره التاكيد العام وقال المصرح معنى التوكيد لغيره اي التوكيد لدفع احتمال غيره وليس شيء
لانه في مقابلة التاكيد لنفسه فينبغي ان يكون الغير مؤكدا كالنفس وانما وجب حذف الفعل الناصب
في المؤكد لنفسه ولغيره لكون الجملتين كالتابعتين عن الناصب من حيث الدلالة عليه وقالت
مقام معنى فعل المصدر فلا يجوز تقدم المصدر بين على الجملتين لكونه كالفعل الضعيف قال الزجاج
ولا يمتنع التوسط نحو زيد حقا انه قائم وانا لا اري بها بارئكان كون الجملتين بالنصب حالا من
في المصدرين لا فادة معنى الفعل كما ذكرنا فلا تتقدم المصدر ان عليه لما الضعف الفعل فلا يكونان
اذا من اسم ان قال ومنها ما وقع منفي نحو لبيك وسعديك اقول ليس وقوعه منفي من الضوابط
التي يعرف بها وقوع حذف فعله سواء كان المراد بالتثنية التكثير كقوله تعالى فارجع البصر كرتين اي
كثيرة مكررة او كان لغير التكثير نحو ضربته ضربتين اي مختلفتين بل الضابط ان يكون الحذف في هذا ونحوه اكثر

اضافته الى الفاعل والمفعول كما ذكرنا قبل ولبيك مثنى عند سيبويه مفرد كلدى عند يونس فيلحقها
يا والما اضيف الى المضمر كالعلدى وليس يونس ليعاد بانه مضاف الى الظاهر قال وقول لما بني مسور
فلبي فلبي يدي مسور قال ابو علي معناه الهوى يجوز ان يعاد الضمير الوصل يجوز الوقف على لغة
ووقف افعى افعي بالياء واصل لبيك البيك لكن الياء ابين اي اقيم لخذ منكما اشتقاقا ما ورد ولا ابرح
عن مكاني كالمقيم موضع والتثنية للتكرير كقوله تعالى فارجع البصر كرتين والمعنى الباء كثيرا
منا لبيا فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه وحذف واللام ورد الى الثلاثي ثم حذف الجار المعنى
واضيف المصدر اليه كما ذكر لئلا يغير الجواب بالسرعة من التلبية فيتغير شيء مما ورد في
بعضها ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون فيه حذف ولا زوائد واما قولهم ابي يلبي فهو
مشتق من لبيك كان معنى ابي قال لبيك كما ان معنى سبح وبسمل قال سبحان الله وسلام عليك وبسم الله
والمعنى سبحت بمعنى تنزه وسلم بمعنى جعل سالما فلم يشتق من سبحان الله وسلام عليك وسعديك مثل
لبيك اي اسعدك اي اجيبك لسعادتين الى الثانية سعدي يتعدى بنفسه تارة فالية فانه يتعدى باللام و
وقولهم دواليك اي مداولة الى الادوار واليه وهذا ذاك اي مرة بعد اخرى قال ابن بري وقولهم هذا ذاك
يقال فيه هذا ذاك كقوله حاها وعذق زيد لما رأت اللئب قط وابعاجيكا اي كعنيكا كلها مصادر
لم يستعمل الا مثناة للتكثير يجذاق هذا بكر وهذا هو ايك وان كان ظرفا فانه يستعمل هذان
وهوال قال ابن بري هذان ما انا بكرهما هذا ذو شب اتم انشد ابن الاعرابي غارة ومعنى هذا بكا اي تحنن تحننا
بعد تحنن من المصادر الواجب حذف فعلها فيسا ايضا كلما كان نوعا مع استقرار كان اولا
نحو قوله ارضى وده وبات الخطوب تنوسني وكما وانشد ابو الحسن وفيا ما وعلم الله وفر وقعد القاسم
وانما وجب حذف الفعل ضمنا على انه نيابة الموجب عما انكر عليه وقد استعملت الصفات مقام المصادر

في التوبيخ كوقوفا ما وقد قعد الناس واقياما قد علم الله وقد قعد الناس وكذا قولهم اتيتهما مرة وقبيتا
اخرى وقد قيل انها احوال كما يجيء في باب الحال وهما يشبهان ان يكونا في باب مصدر عطف على هذا بالواو
والمراد بالعطف تاكيد المعطوف عليه وتبيينه كما يقول لحبيب الطالب نعم ونعمة عين اي افعل وانعم عينك
انعاما اي افرح فحذف الزائد واضاف الى المفعول او نعمت عينك نعمة اي قرت وهذا مضبوط بضابط
الاضافة ايضا كما تقدم ويقول الراد لا افعل ذكر ولا يكاد ولا يعاود ومصدر كاد اي قارب ويقال ايضا
ولا كوادا ولا مكادة ويقول الراد على الناهي لا افعل ذكرا ونحاه وهواما وتقول اغتنمته اغتنادا اغتنمه الفراء
بدل السين من ذكر وانما وبيضة وافعل في هذا المصدر لدلالة المعطوف عليه على الفعل المقدر واغناه عنه
ومن الغيمان يحيى ينبل اليه بنبيلا عند سيبويه وهذا امر الغيمان وقد جاءت الجملة قائمة مقام المصدر
وهي قاربا الفيك اي قاربا الدهينة والمعنى ذهبت ذهابا والاصل فوها الفيك اي الى فيك واللام بمعنى الى كما تقول
في الحال كلمته فاه الى في اي مشافهة ويجوز ان يكون هذا ايضا بمعنى المصدر اي كلمته مشافهة الا انه لا يجيء
مضافا جيء كما وديتي كدية فاه الفيك ثم جعلت الجملة التي هي قوله الفيك بمعنى المصدر اي صاية الهينة
فانجى عنها معنى الابتداء والخبر وكذا صار معنى فاه الى فيّ المصدر اي مشافهة او مشافها من غير ان يفهم
من المضاف والمضاف اليه معنى من الجار والمجرور معنى اخر فلما صار الجملة بمعنى المفرد اجريت مجرى ما قبل
الاخر وهو الجزء الاول بامر المفرد الذي صارت بمعناه وهو المصدر او الحال فقيل في فوه وفي فاربا
وفاه وترك المضاف اليه بالجار والمجرور على ما كان وقيل انتصب فاربا على انه مفعول به اي جعل الله فاه الدهينة
الى فيك اي صيرها مشافهة قال المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل نحو ضربت زيدا واعطيت عمرا درهما
اقول قوله ما وقع عليه فعل الفاعل لفظا او تقديرا سواء وقع عليه او جرى مجراه الواقع ليدخل فيه المفعول
في ما ضربت زيدا واوجدت ضربا واحدثت قتلا فانك اوقعت عدم الضرب على زيد وكان الضرب كان شيئا او

اوقعت عليه الايجاد وفسر المصروف وهو عمل الفعل بما يعمل الا به فعلى تفسيره ينبغي ان يكون المجرور
في مررت بزيد وفررت من عمرو ويعرض من بكر وسرت من البصرة الى الكوفة مفعولا بها وكذا انها يقال لها
مفعولا بها لكن يوسطه حرف جر ومطلق لفظ المفعول به لا يقع على هذا الشيء في اصطلاحهم وكذا
في المطلق وايضا فان معنى الشركة في مررت وعمرو لا يفهم بعد السماع اياه الى زيد لا بشيء اخر وهو واجب
وليس بمفعول في الاصطلاح والاجود في رسم المفعول به ان يقال هو ما يصح ان يقع منه فعل يعبر عنه بكلام مفعول
غير مقيد مصوغ من عامله المثبت او المجعول مثبتا فيقولنا كلام مفعول غير مقيد مصوغ من عامله يخرج جميع
المفعولات اما المفعول المطلق فلان الضرب في قولك ضربت ضربا واحدثت ضربا وان كان مفعولا للمتكلم في
المثالين الا انه لا يقال في الاول ان ضربا مضروب ولا يقال في الثاني انه محدث وكسائر المفاعيل فيطلق
عليها كلام المفعول المصوغ من عامله لكن مقيد بالجزء الثاني انه يقال في سرت اليوم فرسخا وجئت وزيدا
اكرمها كان اليوم مسيرا فيه وكذا فرسخان وزيدا مفعولا معه واكرما مفعولا له وكذا في قولك مررت بزيد
وقمت الى زيد ممرورا به ومقوما اليه وزيد في قربت زيدا وجئت زيدا ويعنت زيدا مالا وكلفت زيدا
طعاما وبغت زيدا شرا واشباهها ملحق بالمفعول به بجزء حرف الجر لانه مفرغ منه ومجيء اليه ويجيء
منه ومكيل له ومبتغى له وقولنا المثبت او المجعول مثبتا ليعم نحو ضربت زيدا وما ضربت زيدا وافعال
الكون في الحقيقة لا تتعدى الا الى مفعول واحد وهو مضمون الجزء الثاني مضافا الى الاول فالمعلوم
في علمت زيدا قائما قيامه زيد لكن يقتضي ما معا لتعلقه بمضمون ما معا ولذا قال احدهما محذوف والاخر
مجزأ تمامة الاصل فيبدأ وغيرها انك لو حذفت احدهما لكنت كالحاذف بعض الكلمة وبابه كسى واعطيت
متعد الى مفعولين حقيقة لكن اولهما مفعول هذا الفعل الظاهر اذ زيدا في قولك كسيت زيدا جبة واعطيت
زيدا جبة مكسو ومعطى وثانيهما مفعول مطاوعي هذا الفعل اذ الجبة مكتساة ومعطوة اي ماخوذة

وكذا اضربت زيدا النهر يجر بمضمر والنهر مجرور والمعنى هلمت زيدا على ان يكسى الجبة ويعطى وبجر النهر
وبل تنصب الثلثة بمثله بالمطاوعة على المقدر كما قال بعضهم اى اضربته فجر النهر لانك تقول اضربته النهر
فلم يجر بل انتصب المفعولين بالفعل الظاهر لانه متضمن لمعنى الجعل وذلك الفعل المطاوع لما علمته
على ان يجعل النهر كالمضروب وباب علمت زيدا فاضلا المفعولين متعد الى مفعولين فان المعلم والمخاطب
والمعلوم كما قلنا فى كسى واعطيت فنصب الثانى والثالث لكونهما متضمنين لمفعوله الثانى كما قلنا
فى علمت وقولهم المفعول به الضمير يعود الى الذى والمراد اى الذى يفعل به فعل اى يفعل بالفعل ويوقع
عليه يقال فعلت به وفعلا قال تعالى وما ادرى ما يفعل بى ولا بكم وكذا الضمير فى المفعول فيه وله ومعه
واما صيل المفعول فالفعل عند البصريين او شبهه بناء على انه يعم المعنى المقتضى للرفع اى الفاعلية والمعنى
المقتضى للنصب اى المفعولية وقال الفراء هو الفعل والفاعل وقال الكوفيون هو الفاعل
وقد ذكرنا فى صدر الكتاب ان المذهب الاولى بناء على ان النصب علامة الفضلة والعلامة للمفعولية
وقال خلف من الكوفيين انما علامة كونه مفعولا كما قالوا ان الفاعل انما علامته الاسناد على ما تقدم قال
وقد يتقدم على الفعل اى يدل الحكم ليس مختصا بالمفعول به بل المفعول به الحقيقى سواء كان المفعول معه
وذلك لمناسبة اصل الواو اذ هى فى الاصل للعطف فهى مع ما اتت الكلام ويجب ان يكون منصوب الفعل عنده
ان كان الفعل بنون تاكيد شديدة او مخففة قلما يقال لزيدا اضربنه وبعلة ذلك لكون تقديم المنصوب
على الفعل ولو لمرة ظاهرا مع ان الفعل غير مصرح والاصل يؤخر عن مرتبته اى الحكم وتوكيد الفعل
مؤذن بكونه مرتبا قيشتد فى الظاهر وكذا يجب ان فيه عند من يشبه المنصوب بغير بسبيل التقديم
كما اضرب ليس هو ويجوز عند الكوفيين لوقلت فيه ضربت زيدا وعسى نظرا ان المتقدم مشبه وكذا لو كان الناصب فعل النفى نحو
ما اضرب ليس الا لان ما لا يتصرف معمول ما يتصرف نحو اجئت من ان ضربت زيدا لانه لا يقال



لا يفصل بين الحرف والمحكوم له وعلة ذلك كما يجوز فى باب المشغول ويجب تقديم منصوب الفعل على ان تضمن
المنصوب معنى الاستفهام او الشرط او اضيف الى ما تضمن احد هما نحو ايهم ضربت واى جبة تركب اركب
وغلام ايهم ضربت وغلام من لقيت فاكرمه وكذا ان كان المنصوب معمول الما يلى الفاء التى هى جواب اما
اذا لم يكن له منصوب سواه نحو قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر وذلك لما مر فى الشرط من انه لا يدخل
مكان الشرط الجزوم بعدا ما ولو كان له منصوب اخر جاز ان تقدم ايهما شئت وتخلى الاخر بعد عامله
نحو اما اليوم الجمعة فاضرب فيه زيدا وكذا ان سد مسد شرط اخر مسد شرطا ما نحو ان لقيت زيدا فاضربه خالدا
ويجب تقديم المنصوب ومنعه الكوفيون نحو زيدا غلامه ضرب لان زيدا مشغول بالتقدير من وجوه احدها
بالنظر الى غلامه لانه مضاف ضميره والثانى بالنظر الى ضربه لانه معموله والثالث بالنظر الى فاعل ضربه
لانه معموله فيبقى الضمير المتصل بغلامه مكانه لا مفسره قبل بخلاف قوله تعالى فاذ ابتلى ابراهيم
ربه لان المنصوب متاخر مرتبة المفعولية فقط وبخلاف زيدا ضربت غلامه لانه متاخر مرتبة المفعولية
والمفعولية واجاز البصريون وبعض الكوفيين تقديم الاول نحو زيدا غلامه اكرمت وغلامه
اكرم زيدا وعلى اى شئ اراد اضرب زيدا على ان ضمير ربه وذلك لان المفسر لهذه الضمير هو الفاعل
ولا يجوز ان تقدر قبل المفعول المقدم على الفعل لان الفاعل لا يتقدم على الفعل فيبقى ضمير ما هو
متقدم لفظا ولا يفسر بمتقدم تقديرا وبذلك خالف ضرب غلامه زيدا فان مرتبة المفسر قبل الضمير فيجوز
تقديمه عليه واجاز البصريون وبعض الكوفيين نظرا الى ان مرتبة المفعول بعد الفاعل فاذا لم يجز تقديم المفسر
وهو اى الفاعل اخرا ما اتصل به ضمير المفسر فنقول ان تقدير غلامه ضرب زيدا ضرب زيد غلامه وكذا
منعوا نحو ما طعامه اكل الا زيد لانك حذفت الفاعل الذى هو الاصل والعمدة واقمت المفعول
الذى هو فضلة وذلك بان قرينة على الفعل واجاز البصريون وهو اولى لان المستثنى سد هذا الفعل

واعلم ان لا يوقع فعل فاعله ضمير منفصل على مفسر الظاهر اى لا ينصبه فلا يقال زيدا
ضربه كما يجيء في المنصوب بعض شرائط التفسير قال وقد يجيء الفعل لبيان شيء بنفسه نحو نعم رجلا زيد
ووجوبا في اربعة مواضع الاول والسادس في نحو امرأ ونفسه وانتم واخيركم وابعد سهلا اقول الغرابة
الدالة على غيبة المخاطب قد تكون لفظية كما تقدم اذا قال شخص من اخبر بزيد فتقول زيدا وقد تكون حالية
كما اذا اريت مختصا لاحد شيئا فقلت زيدا اى اخبر زيدا فقوله امرأ ونفسه اى عامرا ونفسه
والواو بمعنى مع او للعطف وعلة وجوب الحذف في السماعيات كثرة استعمال وامكان كما تقدم لعدم ضما
يعرف به ثبوت علة وجوب الحذف اى كثرة استعمال تجلب في المنادى قاله الضابط كونه منادى وقوله و
انتم واخيركم تفسير سببيه انتم اعلى التغليب والتواضع لكم وقال الكسائي التقدير انتم وان يكن خيرا
كم وليس بوجيه لان كان لا يفسر فيكما فلا يقال عبد الله المعقول اى من ذكر وقال الفراء لو كان ما
على اضمار كان لجاز انفاسه محسنا اى ان يحسنا وهو عندي بتقدير انتم وانتما خيركم وقولهم
صبه خيرا لك ووراك اوسع لك بتقدير حسبك وانت خيرا لك ووراك وانت مكانا اوسع لك يقوى
مذهب سيبويه اى تقدير انت الاية وكذا قولهم هو اعدى سرحي ماكل او اتبرى بنفسه اسهل سهلا اى قولك
انت مكانا سهلا وكذا قولهم انه امرأ قاصدا اى انه عمر اذا وانت امرأ قاصدا وقرينة انت في الاول
الموضع انك نهيته في الاول عن شيء ثم جئت بعده بما لا ينهى عنه بل امر وهما يؤثر به فيجب ان ينتصب
بانت او اقصد او ما يفيد هذا المعنى وليس قولهم امرأ قاصدا مما يجب حذف فعله على ما ذكر سيبويه و
اورده الزمخشري في ذكر واو ربما سيبويه انتم وانتما خيركم وصبه خيرا لكم فيهما وجب اضمار فعله ولعله
سمع انه وانت امرأ قاصدا باظهار ناصبه امر او لم يسمع اظهار ناصبه خيرا لكم وفيهما لك والا
فالثالث مقارنة المعنى ومعنى امرأ قاصدا امرأ اقصد والقصد الامر خلاف القصور والافراط قال

قال كما اطرق فصدا لامور تيمم قوله اهلا اتيت اهلا لا اجانبا وسهلا اى وطئت مكانا سهلا عليك
لا وعرا وقال المبرد اى منصوبة على المصدر اى رحبت بلادكم رحبا اى رخيا واهلت اهلا اى نا اهلت
ناهلا فقدره فعلا وان لم يكن له فعل كما قيل في نحو الغمر على ما كرما وسهل موضع سهلا على
وضع سهلا موضع سهولة ومن الواجب اضماره فعلها مما قولهم هذا ولا زعما لك كان الخاطب كان زعم
زعما كاذبة فلما اظهر ما ينافي الغدر ذكره مما قول علي سيماء الصدف صادقا غير قبل له هذا ولا زعما لك اي هذا
الخبر ولا توهم زعما لك ويجوز ان يكون التقدير لم تزعم هذا ولا ان تزعم زعما لك او لم تزعم هذا ولا ان تزعم زعما لك
ومنها قولهم من انت زيدا واصله من رجلا غير معروف بفضيلة يسمى بزيد وكان اسم رجل مشهور
فانكر ذلك عليه اى من انت ذاكرا زيدا او اذكر زيدا وانتصاب ذاكرا على الحال من معنى من انت اى من تكون
كما قيل كيف انت وقصعة من ثريد اى كيف تكون ويقال هذا ايضا فيمن ذكر شيئا بسوء اى من انت ذاكر
زيدا وبرفع زيد بالمرفوع كما مر زيد نحو كلمته فوه الى فيّ والنصب اقوى واشهر ومنها قولهم عذيرك
من فلان والعذير اما بمعنى العاذر كالسميع والمعذر كاليم بمعنى المؤلم واعذر وعذير بمعنى يجوز
ان يكون بمعنى العذر اما ان الفعيل قد مصدر غير الاصوات قليلا كالنكير واما فالاصل كالصهيل
والشهيم فكثير والعذير ايضا الحال كما اولها المرء يعذر عليها فالجاري لا تنكري عذيري سبيلي
واستغاثي على بعير بقوله تبري واستغاثي الحال التي ينبغي ان يعذر فيها ولا يلام عليها يقال
هذا اذا استغاث شخص الصنيع الى المخاطب اي احضر عاذرك وعذرك او الحال التي تعذر فيها ولا تلام فيها
فعل المكروه الى ذلك الشخص اي كل العذر فيما يجازي به بسوء صنيعه اليك ومعنى ما قالت اي مما اجل
الاساءة اليه وابتدائه اي ابتدائه وعذره ما تعامله به مما المكروه ومنه ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال لابي بكر اعذر في ما عائشة اي ما جرت به ناديها وتعيرها وقوله لعمر لولا ان الله عذرني

من انتقسم اى يفعلوا العذر بسبب كثرة ذنوبهم لمعذبهم ومعاقبهم فمعنى من انتقسم اى ما اجرأه انتقسم وابهذا لكما ويقال من يعتذر فلان اى ما اجعل ابتلك اياه اعلى عذر وايذائه فهل هنا من يعتذر ومنه قولهم اهلك الليل اى كان الواو فيه بمعنى مع فالمعنى لخفف اهلك مع الليل اى لا يسعفك الليل اليوم وان كانت للعطف انتصب الليل بفعل اضمر غير ناصبا اسمك اى لخفف اهلك مع الليل وبنيتها كليهما ومزا اى اعطى كليهما وتمرا واصله انه قال شخص بين يدي يزيد وسمام ومزا لاكثر اى هذا تمر يزيد مشيرا الى التمر والسمام فقال انا فرزذلك وبينهما فوضع الكلام على البقر اى رسل واطلقها وسوكيله اى بخسه حقه وسوكيله وكل تحذف ثمة حرا اى اصنع كل شئ ولا تركب شيئا حرا وان تاتي فاضل الليل والنهار اى فتاتي اول الليل والنهار هذا لك بالليل والنهار وديار لابيه اذا ذكرها وذوالهم كاليوم رجلا اى ما رايت كرجل اليوم رجلا على حذف ناصب رجل وهذ وما اضيف الى اليوم وكاليوم رجل قدم من رجلا وقد يقال كلا اى ما بالرفع ومزا وكل شئ وكل شيئا حرا اى كلما وكل شئ لم ووبيك الخ فرق جميع ما ذكر وامثالها لكونها امثالا او كالمثلة كثرة الاستعمال والامثال لا تغير وا عن ان المفعول به يحذف كثيرا لدلالة الكلام عليه كما يحذف في اياها وكذا المنبه عليه فانه لا يحذف الا مع قيام القرينة على تعيينه نحو اهلك واهلا اذ لا فائدة في التنبيه ما دون المنبه عليه ولا يحذف لغير ذلك الا نادرا نحو من قال لمن ضربك زيد اي هو مقصود الكلام وكذا اذا كان مشيئا نحو ما ضربت الا زيدا وما حذف من المفعول به فهو على ضربين اما مثل كافة قوله تعالى فلو شاء اي ايمانكم او غير مثل وذلك اما لتضمن الفعل الملازم كقوله تعالى نجا لغوته عنا امر اي يعدلون وفوهان وان تعتذر بالمحل ما دون ضرعها الى التضحي يجرح في عراقيبها نصلي اي يدثر بالجرح واما للمبالغة بمنزلة التقييد كما تقول فلان يعطي ويمنع قال الله تعالى واسه يقبض ويبسط قال الثاني المنادى وهو

والمطلوب اقبالة بحرف نائب منابه اد عوله لفظا او تقديرا اقول اي الذي يطلب منه ان يقبل عليك بوجهه قال المصنف المطلوب اقباله المدعو لانه المنتهى عليه لا المطلوب اقباله وحرف نائب منابه ادعو صريح في ذلك اطلبا قبال زيد وقد تصلف بهذا الحد وقال ان الزمخشري لم يجعل المنادى مستكالة وذكر لانه توهم ياء من معنوي اي كونه مطلوب الاقبال فلم فيه زيد اطلبا قبال زيد وتوهم ياء لفظي اي ياء دخل عليها واو انها ذلك فيه المنادى وليس بمنادى والظاهر ان هذا لم يجعله لظاهر مستكالة فان المنادى عندهم كل ما دخله يا واو انها والمدعو عندهم كما صرح به لما فصل احكام المنادى في الاعراب والبناء وكذا الظاهر من كلام سيبويه انه منادى فالجزولي المدعو منادى على وجه التشجي فاذا قلت يا مهدي فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك ومنه قولهم المرابي لا تبعد اي لا تهلك كانهم ضمنوه يا لميت على الموتى وتصوروه هيا فكرهوا موته فقالوا لا تبعد اي لا تبعد ولا تهلك وكذا المدعو المتوجع به نحو واويلا وواثبورا وواحزنا اي احضر فهذا وقت تعجبي منه فضاعفت كثرة والدليل على انه مدعو قوله تعالى لا تدعوا اليوم ثبورا واحدا وادعوا ثبورا كثيرا امرهم بقولهم يا ثبورا وكذا المستغاث منادى وفيه معنى الاستغاثة والمتعجب منه منادى وفيه معنى التعجب فمعنى يا لله للماء ويا لله وابل قطرا حتى يتعجب منكما وكذا لا يراد عليه المخصوص فانه يقول له منادى نقل له معنى الاختصاص والعارض غير معتد به لذلك والنصب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصله عنده يا ادعو زيدا فحذف الفعل ضد فالان ما كثر استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته ولحال المبرد نصب المنادى على حرف النداء لسد مسد الفعل وليس بمعتد لانه يحال اما اذا الفعل فلا يكون اذا من اسد الكلام اي ما النصب المفعول به بفعال واجب الحذف وعلى المذهبين بان يدعو جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة فعند سيبويه جزء الجملة اي الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء سد مسد

كتابه تم قال اوصدوبا كتبه باذ بياه

احد جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدم ولا منع من دعوى سدّ مسدّهما والمفعول به بناء على الاصل
واجبا الذكر لفظا وتقديرا اذ لا نداء بدون المنادى وما اورده لنا الزاما من ان الفعل لو كان مقدرا
او كان ياء المتكلم لكان جملة خبرية غير لازم لان الفعل مقصود به الانشاء قلنا اولا ان يقدر بلفظ
الماضي اي دعوت او نادبت لان الاغلب في الافعال الانشائية مجيئها بلفظ الماضي فقال ابو علي في بعض
كلامه ان يا وافواتها اسماء افعال وتبعه بان اسماء الافعال لا يكون على اقل من ثلثة احرف والهمزة من ادعو
والياء ويمكن ان يقال خالفت افواتها الكثرة لاستعمال النداء فجوزت فيه ما لا يجوز في غيره الا ترى
الى الترخيم وتبعا ايضا بان الضمير فيه لا يجوز ان يكون لغائب لعدم تقدم ذكر ولا للمتكلم لان اسم
الفعل لا يضمر فيه ضمير المتكلم فلم يبق الا ان يسلم كل فعل يجري مجرى ذلك الفعل في كونه فاعله ظاهرا او
مضمرا غائبا او متكلما او مخاطبا لكنه لا يدرى اسم الفعل شيئا من الضمائر فتقول صه في المفرد المذكر
والمؤنث وكذا في مثناهما ومجموعهما واذا كان اداة النداء بمعنى فعل المتكلم استتر فيه ضمير فيكون
كما قال بعضهم في اف انه بمعنى اتضجر او تضجرت وفي اوه انه بمعنى اتوجع او توجعت وقيل لو كان اسم فعل
لتم من دون المنادى كونه جملة ولكن انه قد يعرض لجملة ما لا يستقل به كلاما كالجملة المقسم
والشرطية والنداء لا بد من منادى واعلم ان قد ينصب عامل المنادى للمصدر انفاقا نحو
يا زيد دعاء وجوز ان يكون مثل اسد اكبر دعوى الخفش وزيد قائم دعاء اي منتصبا بعامل مقدر كما قيل
فيهما واجاز المبرد نصبه للحال نحو يا زيد قائما اذا ناديته في حال قيامه قال منه قوله يا بؤس للجهل ضرارا
لاقوام والظاهر ان عامله بؤس الذي هو بمعنى الذم وهو مضاف الى صاحب الحال اعني الجهل تقديره الزمه
الله قوما مثل الجهل يجوز ان يكون مراكبا قال وبني على ما يرفع به ان كان مفردا معرفة نحو يا زيد ويا رجل
ويا مرء ويا ثلثتهم اقول انما قال على ما يرفع به ليكون اعم من قولهم يبنى على الضم فان نحو يا زيدان ويا

وبازيدون خارج منه وما يرفع به اسم الضم والالف والواو وقال الكسائي المنادى المفرد
المعرفة مرفوع لتجرده عن العوامل اللفظية ولا يعني انا لا نجوز فيه عامل الرفع كما قال بعضهم في
المبتدا بل المراد به انه لم يكن فيه سبب البناء حتى يبنى فلما بنى فيه من الاسم ثم انا لو قدرناه لشابه
المضاف الى ياء المتكلم اذ هو فقد الفعل الباء ولو فقدناه لشابه غير المتصرف فرفعناه ولو نون ليكون
فرقا بينه وبين ما يرفع بعامل رافع ولا يعترض عليه بالمبتدا فان العامل فيه عندنا هو الخبر قال
وانما نصب المضاف لطوله ولان المنصوب باق في كلام العرب اكثر فهو عندهم مرفوع او منصوب
بلا عامل وقال الفراء اصل يا زيد يا ايها زيد ليكون المنادى بين صوتين ثم اكتفي بيا ونوى الالف فصار
كالعاقبة فبني على الضم ونصب المضاف لتوهم المضاف اليه وفتح الفتحة لتخيل الالف وحركته عندي ليست نصبا
ولا ادري ما يقول في نصب المضاف والمفرد النكرة ولم لم يجر المضاف مجراهما في كونه منصوبا
قوله معرفة اي الذي لا يكون مضافا ولا مضارعا له فيدخل فيه نحو يا زيدان ويا زيدون ويعني بالمفرد
ما كان مقصودا فصل سواء تعرف بالنداء او كان معرفة قبله فيعم نحو يا زيد ويا رجل ويا هذا
ويا انت والضم مقدر في المقصور والمضمر نحو يا قاضي ويا فتى وفي المبني قبل النداء نحو يا اسطو يا
لؤلؤ ولو نون يحذف البادئة المنقوص ويعوض منها تنوينا فيقول يا قاض لانه لم يعد لانه المنقوص
ثابتا مع السكون بلا لام او اضافة ولا يحذف نحو يا قاضي من الآن اه فوقاه من الالتجاء بالكلية
وانما بنى المفرد المعرفة لتوهمه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه
مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعو زيدا بخلاف الكاف فانها كاف ذات لفظا ومعنى والمخالفة
ذلك لما تقرر ان الاسم لا يبنى لمشابهة الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني واما المضاف
والمضمر عليه فلم يبنيا لانهما ليسا كالكاف افرادا ولم يبن المفرد المنكر لانه ليس مثلها تعريفا ولم يقع

موقعها واما وقوع المضمر منادى جاز نحو يا انت نظر الى المظهر قال يا ايحرين ايحر يا انتام الذى طلقت عاما فعقاق وجاز يا اياك نظر الى كونه مفعولا كما ورد فى كلام ابن الاطوس يا اياك قد كفيتك فالله لا يبله لما اراد ان يتكلم واذا اضطر الى تنوين المنادى المضموم اقتصر على الفك المخطم البيت التنوين قال السلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام وعند يونس ينصب رجوعا به الى حركته الاعرابية لما اضطر الى ازالة البناء بتنوين التمكن وانما بنى المفرد على الحركة لان له عرفا فى الاعراب وبنى على الضم فرقا بين حركة المنادى المفرد نحو يا قوم ويا فتى وحركة المبنى نحو يا قوم كما عادوا ذكية نحو قبلك ومن قبلك ومن قبل قال ويخفض بلام المستغاث نحو لزيد ويفتح للمضاف الفرا واللام نحو يا لزيد وينصب ما وليها نحو يا عبد الله ويا طالعا جبلا ويا رجلا الغريعين

قوله هذه اللام المفتوحة تدخل المنادى اذا استغيث به نحو يا لله او يتعجب منه نحو يا للماء وهى لام التخصيص اذا قلت علامة المستغاث والمتعجب وانما اخترت هذا بين الحروف لمناسبة معناه لمعناها اذ المستغاث مخصوص من بين امثاله بالدعاء وكذا المتعجب منه مخصوص من بين امثاله بالحضور لقرينة قال اللام معدية لاد عو المفعول عند سيبويه او لحرف النداء القائم مقامه عند المبرد الى المفعول وجاز ذلك مجيء اد عو منعديا بنفسه لضعفه بالاضمار او لضعف النائب منابه لانك اذا قلت ضرب لزيد حسن وانا ضارب لزيد ولا يجوز ضربت لزيد وانما فتحت لام الجرة المستغاث لالتقاء ساكنين احدهما الفرق بين المستغاث والمستغاث له وذلك انه قد يلى يا ما هو مستغاث له بكسر اللام والمنادى مجرور نحو يا لقوم للمظلوم ويا للضعيف اى قوم والثانى وقوع المستغاث موقع الضمير الذى يفتح لام الجر معه لما يحق فى حروف الجر فان عطفت على المستغاث بغير يا نحو قوله يا للكهول والشبان للمتعجب كرر اللام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث لازم

هاصل يعطف على المستغاث وان عطفت مع فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو قوله يا لعطافنا ويا لرياح وانما كسر لام المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير نحو قوله يا لله للعلم وفتحت فى المتعجب منه لوقوعه موقع الضمير فقط ويطرد كسرها مع المتعجب منه نحو قولهم يا للدراهم ويا للماء ويا للفليفغة وحكى الفراء عن بعضهم ان اصل يا لزيد يا آل زيد فحذف وهو ضعيف لانه يقال ذلك فيما لا آل له نحو يا للدواهى ويا لله وحكى سيبويه وقد يستعمل المستغاث له بمن نحو يا لله من تعالم الغرائب وهو متعلق بما دل عليه ما قبله من الكلام اى استغيث يا لله من الم الغرائب واما اللام الداخلة فى المستغاث له فهو متعلق بما تعلق به اللام الاول فمعنى يا لله للمسلمين ادعو الله بالدعاء لاهل المسلمين وقد يستغنى عن المستغاث له اذا كان معلوما وقد تدخل اللام المفتوحة على المنادى المجرد نحو لزيد لانك قلت يا زيد فقال مرة يا لبكر انشروا لى كليبا يا لبكر انشروا لى اخى الغرائر وقولهم ان اللام فى المستغاث كانه مستغاث لهم لبشر كليب ومستغاث بهم للغرائر تكلف ولا معنى للمستغاث هنا كما قيفه ولا يجاز ولا يجوز دخول اللام على المنادى فى غير المعنى المذكور فلو قلت يا لزيد فدكا كذا وانت تجد له لم يجز ولا يستعمل من حروف النداء فى المستغاث والمتعجب الا يا وقد تكون اى فى هذه النداء فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها فى المنادى المستغاث به والمتعجب منه والمجرد قوله واللام قال الخليل اللهم بدل من الزيادة فى آخر المستغاث به والمتعجب منه فكل واحدة من الالف واللام يعاقب صاحبه ولا يجتمعان وحكم هذه الزيادة حكم زيادة المندوب فتكون مع يا وامّا ومع وا فى المندوب كما يجىء والفاصل المستغاث والمتعجب منه معربين عند اللام وان كانا مفردين معرفتين لان علة البناء فى المنادى ضعيفة لانه شبه بالحرف فغلبت اللام المقتضية للجر حرف النداء المقتضية للبناء لضعفها فى اقتضاء البناء عما قبل المنادى كونها بعد مقتضى الجر قوله وينصب ما وليها اى ما وليها كالمفرد المعرفة والمستغاث مع اللام

المنادى

كان اومع اللام وسواء ثنى المضاف والمضاف اليه والمفرد المكبر ويعنون بالمضاف
سلما يجوز بعد بمثل ما تمامه اما معمول للاول نحو يا طالعا جبلا وحسنا وجهه ويا قبح امس زيد واما معطوف
عليه بعطف النسق على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه سلما لشيء واحد نحو يا ثلثة وثلثين لان المجموع
سلم لعدد معين كل واحد منه فيه وبخرج عنه ما اذا لم يركب لفظ واحد فيه مثل هذا العدد المعطوف
بعضه على بعض بدون ان يكون عملا اولا فانه مضاف مع المضاف وبذا ظاهر مذهب سيبويه وكذا تقول
لا ثلثة وثلثين عندي وقال الاندلسي وابن يعيش سواء ما يضاف عليه المضاف اذا كان عملا اولا فلا فيقال عند
سماع غير العلم يا ثلثة والثلثون او والثلثين كيا زيد وعمرا ان قصدهما عند معينة والا فقد يقال يا ثلثة
وثلثين نحو يا رجلا وامرأة لغير معين والاول اولى لطوله قبل النداء وارتباطه بعضه ببعض من حيث المعنى
كالمنادى باداة من يديه الله وما نعت به جملة او ظرف نحو يا جملا لا يجمل او يا جودا لا يبخل فان اكثر ما ذكر
اليوم ملتبة غريبة ولكنه في كلام واضح وقال اعبدا حلة شيء غريبا لو قال ايا كرما واعزازا وقال
ان لا يجوز وي كأنت للمعرفة غير فاذا هو يبرقض او يبرقض وقال الا يا لخلة مزة ان عرض عليك ورحمت
السلام فكل هذا مضاف مع المضاف سواء جعلته عملا اولا واذا لم تجعله عملا جاز ان يتعرف بالقصد
كأنه يا رجل وان لا يتعرف لعدم القصد كيا رجلا فتقول في النكرة يا حسنا وجهه ظريفا ويا ثلثة وثلثين
ظرفا ويا عبدا حلة شيء غريبا وتقول في المعرفة يا حسنا وجهه الظريف ويا ثلثة وثلثين الظرفاء وكان القياس
في المنقوص يا قاضي الجملة او الظرفا ايضا الا يجوز نحو يا جملا لا يجمل القدوس واذا لم يجز في النكرة لعدم
الشبه بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة قالوا يجب ان لا يوصف الا بالنكرة على تقدير انه كان موصوفا بجميع تلك
الصفات المذكورة قبل النداء فتقول يا جملا لا يجمل غفارا الذنوب لما وان لم يكن المعطوف هما يكونا مع
المعطوف عليه الشيء واحد بل كل واحد منهما لشيء مستقل نحو يا رجل وامرأة او لم يكن الوصف بالجملة او الظرف فليس من

مشوعهما مضارعا للمضاف لانه يجوز جعله مفردا معرفة مستقلا فتقول يا رجل وامرأة ويا رجل الظريف
ولا يجوز مع قصد التعريف يا رجلا وامرأة ويا رجلا ظريفا بخلاف نحو يا ثلثة وثلثين اذ الاول لا يستقل
دون الثاني ما هيئ المعنى وبخلاف نحو يا جملا لا يجمل لان الجملة والظرف لا يكونا وصفة للمعرفة الا ترى
انك لا تقول يا بالا لا جملا لا يجمل ولا تقول يا غلامان الفاضلة الداسلان الجملة والظرف يصح وقوعهما
وصفا للنكرة فظهر انهم مضطرون الى جعل نحو يا جملا لا يجمل واذا لم يجز وي مضارعا للمضاف مع قصد
التعريف ايضا بخلاف نحو يا رجلا ظريفا فان قيل لجعل الجملة او الظرف صفة للذي وقع صفة للمعرفة قيل
يبعد الكلام اذ ايجاز هم اصلهم بزيادة الموصول والنداء موضع الاختصار الا ترى الى الترخيم وحذف
حرف النداء وصرح الكسائي والفراء بجواز نحو يا رجلان اكيا معين يجعلانه قبيل المضاف في المضاف هي
انهما اجازا يا رجلان اكيا معينا على حذف الموصوف وفي كلام سيبويه ايضا ما يشعر بجواز يا رجلان اكيا معينا وفيه
اشكال لان مقتضى لزوم جواز لا رجلا اكيا ولا فاضلا به والمسائل الثلاث بعد البدل وعطف البيان والتاكيد
فلا يجوز ان يكون المنادى بها مضارعا للمضاف لان شبهها بالمضاف بالمسمى واحد كانه ثلثة وثلثين
في العدد ولا يلزم من ضم مثنوعهما فساد كما لزم في الصفة نحو يا جملا لا يجمل قوله ويا رجلا لغير معين
الفراء والكسائي لا يجوز ان النكرة مقدرة بل يوجبان الصفة نحو يا رجلا ظريفا ونحو قوله يا لكيا اما
ترضى فيلحق ندامى من يجرؤ ان لا لا لاقيا اما جاز عندهما اما لكون لا كيا وصفا الموصوف مقدر اي يا
رجلا لا كيا او لكونه معينا ولا يرى البصريون بهما لكون المنادى نكرة غير موصوفة لان اللفظ والمعنى
اذ لا مانع من ذلك واجاز بعضهم المنادى المضاف والمضارع اذا جاز وقول اللئيم على ما نحى يا خبيث الرجل
ويا ضاربا رجلا وان لم يجز قول اللئام نحو يا عبد الله ويا غلام زيد لبرضهما او لعدم كثرة المضاف كون
حذف قول اللئيم فيه دليلا على ان الاضافة غير صفة وان المضاف كالمفرد ولذكر جاز يا لكعن

واسائة الترخيم فتقول اما البدل وعطف النسق فلتكرار احتى ثلثة واربعة وما بعدها فلما تقرر ان يكون المنادى المنوي مما يضاف
لانها كالمستقل بالمعنى بخلاف المنادى واما عطف البيان والتاكيد فلما ليسا بعدة المنوي كما في صفة فتى يكون حكم المضاف
عطف البيان عند تمام المنوي بعد تمام المنوي لرفع الابهام وعند تمام التاكيد بعد تمام المؤكد ترجع الاقوال في المتن او الشرح او الاسنة حواشيين قوله وبما ح

الوجه برفع الوصف اتفاقا ولم يجز في يا زيد ذا المال الا النصب واجرى المضاف مجرى المضاف اذا صلح اللام

قال وتوابع المنادى المبنى المفرد توابع التأكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف

الممنع دقول يا عليّ برفع علما على اللفظ وتنصب على محله نحو يا زيد العاقل والجليلة المعطوف بخلاف الرفع وايتمر

والنصب وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل والا فكزيد وعمرو والمضافة المعنوية تنصب والبدل

والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المستقل مصلتا والعلم الموصوف بابن مضافا الى علم اخر يختار فتحه اقول

كان عليه ان يقول وتوابع المنادى المبنى غير المستغاث الذي اخر من زيادة الاستغاثة فان توابعه لا

ترفع نحو يا زيد وعمرو ولا يجوز وعمرو لان المبنى منه على الفتح وكذا توابع المنادى المجرور باللام

لا يكون الا مجرورة تقول يا لزيد وعمرو ولا يجوز رفعها ونصبها الظاهر اعني المبنى واما المكنى نحو يعني

ضربني زيد وعمرو فسيجئ الكلام عليه باب الاضافة وقال الاصمعي لا يوصف المنادى المضموم لشبهه

بالمضمر الذي لا يجوز وصفه قال رضي قوله يا زيد الظريف على تقدير انك الظريف والنصب

على تقديرا عني الظريف وليس شيء اذ لا يلزم من مشابهة شيء لشيء مشابهته لكونه مثله في جميع احكامه قال المصنف توابع المنادى

على ضربين اما بدل وعطف نسق بحرف من الحروف او غيرها من بقية التوابع الخمسة وهي النعت و

التأكيد وعطف البيان وعطف النسق ذو اللام والضرب الاول كالمنادى المستقل اي كالمنادى الذي

يباشر حرف النداء سواء كان مفردا اولا وسواء كان مبنيا مضموما اولا فتقول يا زيد ورجلا او يا

عبد الله ورجل وكذا اذا كان مضافا او مضارعا له نحو يا زيد وعبد الله ويا عبد الله وطالعا جبلا

وتقول البدل يا زيد اخانا ويا عبد الله الخ وذلك لان عطف النسق في المعنى منادى مستانف فاذا

لم يكن معه اللفظ ما يمنع مباشرة حرف النداء اعني اللام جعل مع اللفظ كالمنادى المستانف الذي يباشر

حرف النداء بهذا نص عليه سيبويه واجاز المازني يا زيد وعمرا على الموضع اذ هو ما يباشره حرف النداء

* اذا وصف المنادى المضموم كالمفرد يا رجلا ظريف بالنصب والرفع وكذا يا عبد الله ورجلا ويا عبد الله ورجل

النداء صفة غير ما هو في حكم المباشر قرن قالوا وتظير ذلك في سائر ابواب النحو

يا زيد وعمرو بالرفع حملا على اللفظ وكذا اجاز يا عبد الله وزيدا بالنصب وكذا ذكر بناء على انه قد يجوز

في التابع ما لا يجوز في المتبوع وكذا البدل لسلامة المتبوع وجاز فيه ما جاز فيه لقيامه مقامه فجاز ان يكون في اللفظ

كالمنادى المستانف والذي ذكره ان عطف البيان هو البدل كما يجيء في باب التوابع فيطرد فيه حكم البدل نحو يا

عالم زيد وياذا المال بكر بالضم فيهما ويجوز في البدل اي ما يجعل كالمستقل فيقال يا عالم زيد بالرفع كما

يجوز في التوابع فان قيل اذا كان البدل والمعطوف في حكم ما يباشر الحرف المباشر لمتبوعه

فليجز لا رجل غلام لعمرو في البدل لا غلام وجارية في العطف قلت لم يطرد ذلك اما البناء لعدم التركيب

على ما قيل والتركيب معكوس اذ هو جزء المركب مقدرا واما لان عمل لا ضعيف لضعف مشابهتها لان كما

يجيء في بابها الآتي الى انقراضها اعني بالفصل بينها وبين معمولها نحو لا فيها غول والى هذا انقراضها يشير

بعضهم فاذا ضعفت عن التأثير مع ظهوره فكيف تؤثر مع تقديره بخلاف يا على انه قد جاء لا غلام

وجارية بالفتح في المعطوف واما الضرب الثاني من التوابع اعني التأكيد والنعت وعطف البيان عند الخماة

وعطف النسق ذا اللام فتقول ان كانت تابعة للمنادى المعرب بنيته اعرابا معرفا كانت او نكرة

اذ المحل للمتبوع وقال الاخفش في عطف النسق ذي اللام التابع للمعرب يجوز فيه الرفع والنصب يا

رجلا والحارث ويا عبد الله والحارث وذلك لغوة في حكم المستانف معنى فكأنه يباشر حرف النداء كما

تقول يا ايها الرجل وكذا اجاز ضم عطف البيان المفرد التابع للمعرب نحو يا اخانا زيد وقال ان البدل

موضع قد اطرد فيه المرفوع من ومن غيره لم يذكره غيره وقد بينا ان عطف البيان هو البدل فيلزم اذا

ضم اذا كان مفردا تابعا لمعرب او لمبني وان كانت التوابع المذكورة تابعة للمنادى المبني على ما يرفع به

سواء كان الضمة ظاهرة او مقدرة نحو يا زيد ويا قاضي ويا قاضٍ ويا بنا فليخ التوابع ما ان يكون

مضافة اولا والمضافة اما تقطنه كاف يا زيد الحسن الوجه قال ياذا النحو قنا عفش نخبة جحمى صاحب
الاخلاء وكذا المضاف المضاف نحو يا زيد ذا المال والاولى
حكما حكم المفرد لان اضافتها كلا اضافة فيجوز فيها الرفع والنصب لانها اذا في حكم المضاف
والمضاف عاذا كان تابعا للمضموم ليس واجب النصب كالمضاف اما اذا كان منادى فحكم حكم المضاف
في وجوب النصب والثانية اي المضافة اضافة معنوية يجب نصبها نحو يا زيد ابا عمرو في عطف البيان
ويا زيدة المالة الوصف يا تاكيد كلكم في التاكيد وجاز يا تهم كلهم نظرا الى لفظ تهم قبل النداء
لان الخاص قد يعارض وعطف النسق والدام لا يكون مضافا اضافة حقيقة وابن الانباري
يجيز في ابن المضاف الرفع ايضا كالمفرد وان لم يكن التوابع المذكورة مضافة جاز رفعها ونصبها
تقول في الوصف يا زيد الظريف والظريف وفي عطف البيان عند النحاة يا غلام زيد وزيدا وفي التاكيد يا تهم
اجمعون واجمعين وفي المعطوف في الدام يا زيد والحارث والحارث واما التوكيد للفظ فان حكمه الاغلب
حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد لانه هو وبمعنى فكان في النداء بمنزلة الاول فيكون
اعرابه رفعا ونصبا قال الرؤية اني وكل مطرق سطرا لاقارعن بالنصر نصرا فجعل الياء على يا زيد
بدلا وجعل سيبويه اياه عطف بيان نظرا الى ان البدل وعطف البيان يفيدان ما لا يفيد الاول من غير معنى
التاكيد والثاني فيما نحن فيه لا يفيد الا التاكيد فان وصف الثاني نحو يا زيد الطويل فالوجه الرفع والضم
الثاني ايضا على انه توكيد للفظ الاول لا لمحل المنادى او بدل منه بما حصل لمحل الوصف كما في قوله تعالى فناصيته
ناصية كاذبة كما ذكرناه في ليس في صوت صوت حمار ولا يجوز ان يكون الثاني مع وصفه وصفا للاول كما جاز
في يا زيد الظريف لان العلم لا يوصف به وحكى يونس عن بعض العرب انه كان يقول يا زيد زيد الطويل بنصب زيد الثاني
على انه توكيد مثل يا تهم اجمعون فلا يمتنع اذا رفعه وذلك لانه لما وصفه صار مع وصفه كالوصف للاول فعلى

فعلى هذا يكون رفع زيد الثاني ونصبه معا لان الوصف اكثر ما لم يوصف لصيرورته مع الوصف كالوصف
للاول كما يجيء في قولهم لا ماء ماء بارد تم اعلم ان ما جاز الرفع فيه المفرد حملا على اللفظ
ولم يجز المضاف عند غير الانباري لان النصب في توابع المنادى المضموم كان هو القياس لان التوابع
لما وقعت تابعة للمعرب في اعرابه لا المبني في بنائه الا ترى انك لا تقول جاءني يا زيد الكريم بجر
الصفة حملا على اللفظ بل يجب رفعها حملا على المحل لكنه لما كان الضم الذي هو حركة البناء تخلفه
بحذف حرف النداء ولم يزده اليها صار كالرفع وصار حرف النداء كالعامل فيها وكذا نحو يا رجل
فلما ابهة الضمة للرفع جاز ان يرفع التوابع المفردة لانها كالتابعة للمرفوع وقال سيبويه استنكار
تبعيته حركة البناء التي هي خلاف الاصل كونه الرفع فيه بعيد فهذا التابع المفرد لانه
لو كان منادى لكان حركة يشبه الرفع اي الحكم بخلاف التابع للمضاف اذا المنادى المضاف واجب النصب واما ابن
الانباري فلم ينظر الى تصور وقوعها منادى بل نظر الى مشابهته منصوبها المرفوع وتابع المرفوع
مرفوع سواء كان مضافا او مفردا وليس ببعيد في القياس لكنه لم يثبت فان قيل لم يجز بناء التوابع المفردة
وسيما الوصف هنا كما جاز في يا رجل ظريف فكنت تقول يا زيد الظريف والدام لا يمنع البناء كما لم يمنع في
المخصة عشر قلت انما جاز ذلك في لان المنوي في المخصة هو الوصوف لا الموصوف فكان لا يشترط الوصف
وذلك لان معنى يا رجل ظريف فيها الظرافة في الرجال الذين فيها فالمنوي مضمون الصفة فهي تنفي الظرافة لا
تنفي الرجال فكانه قيل لما ظريف فيها بخلاف يا زيد الظريف فان المنادى لفظا ومعنى او المنوي فان الكوفيين
على انه اورد الاخفش في مسائله الكبير انه بعضهم يقول في الوصف وعطف البيان نحو يا زيد الطويل
ويا عالم زيد انما ينبني على الضم كما في البدل وقد قدمنا ان عطف البيان هو البدل في قوله والقليل في
المعطوف يختار الرفع لانه في المنوي ذي اللام وانما اختار الرفع مع تجويز النصب نظرا الى المعنى لانه منادى

مستقلا معنى فان لم يصح بيشر حرف النداء لم قال الرفع او النصب نبها على استقلاله معنى كما في يا ايها الرجل
وابو عمرو من العلماء يختار النصب لان اصل الدام يفتح وضعه موضع المبني وكما يبعد ان يجعل ما كثر
حكمه بيان للعرف فكان الوجه ان ينظر الى كونه تابعا او الجمهور التوابع ان تتبع مبنيا اتباع الاعراب لا في
البناء وبنى الخليل وابا عمرو نظرا الى العلتين المذكورتين اختيارا للرفع والنصب اتباع المذكور مع كون
المبني غير المضموم قولان وابو عمرو العباس ان كان كالحسن فكالخليل اي المبني يوافق الخليل في اختيار الرفع اذا
كان ذو اللام مثل الحسن عرض اللام ويجوز حذفها فكاذا اجرد عن اللام ويوافق ابا عمرو في اختيار النصب
مع لزوم اللام كما في الصفة لانتاج مباشرة حرف النداء له مطلقا فكيف يضم ويحتاج ههنا الى معرفة
لزوم اللام في الاعلام وعروضها وذلك بان ينظر الى العلم فان كان غالبا اي كان في الاصل الجنسي كثر
استعماله لواحد من ذلك الجنس لخصلة مختصة به من بين ذلك الجنس ولا يدان يكون وقت استعماله لذلك
الواحد قبل العلمية مع لام العهد ليفيد الاختصاص به وصار لكثرة استعمال علما له ويسمى ذلك العلم الغالب
كانت اللام مثلها لازمة لانه لم يصر علما الا مع اللام فصار كبعض حروف ذلك العلم وذلك العلم وذلك اما اسم
كابنة وابنم والكنية واما في الصفة كالصعق واما الاعلام الاضافية ما يكون بالاضافة نحو ابا عباس وابا الزبير
فان لم يكن غالبا فاما ان يكون منقولا عن الصفة او المصدر اولا والمنقول عن احدهما كالعباس والحسن والحسين
والفضل والعلاء والنضر يكون اللام فيه عارضة غير لازمة لانها لم تصر مع اللام اعلاما حتى يكون كاحد
اجزاء اسمها بل اتما دخلت اللام مثلها بعد العلمية وان لم يكن العلم غالبا احتاج الى التعريف وذلك لان الصفة
الاصلية ومدح المسمى بها ان كانت متضمنة للمدح كالحسن والحسين وذمه ان كانت متضمنة للذم كالفسق
كالفسيح واللئيم كوسي بها فكذلك فرضها عارضة العلمية واطلقوها على المسميين بها اوصافا ومنهم قيل في المثل
اكذب من ابن المنهدة والصفة قبل العلمية اذا استعملت في بعض ما يصلح له كانت مع اللام كالصفات لبعض الموصوفين بالنصر وكذا المصدر ابن بجدتها الصفات لانها تدل على موصوف ما ايضا نحو صوم وزور وعدل
وليس يجوز دخول اللام في الاعلام المنقولة عن الوصف والمصدر مطردا الا ترى انك لا تقول الفضل
وعلى الحمد والعلى بل يجوز دخول اللام في اكثر ما ليس منقولا عن الوصف والمصدر فان كان في الاصل
المنقول منه معنى المدح او الذم قالوا وفي جواز نقل الاصل نحو الحسنة المسمى بها والكلبة المسمى بكلب
قالوا بين للبشارة بنو لبنى بكرين منافة وان لم يكن في الاصل المنقول منه ذكر لم يرتجله اللام الا اذا
وقع استعماله كذلك في نحو اما ان تضيف العلم او تعرفه باللام وان كانت الاصل فعلا ايضا وليس بطريد
قال غدا زيد نابوم النفاس نزيدكم يا بيض ماضي الشفرتين يمانيا وقال ابو الوليد بن زيد مبارك
يا هند المخلافة كابنة واما اعلام ايام التعريف كالاحد والاثنين والثلاثاء والاربعاء والخميس فمن
العوالي فيجوز بها اللام وقد يجرد اثنان من اللام دون اخواته نحو قولهم هذا يوم اثنين مباركا فيه واما
حكمها بكونها غالبة وان لم يثبت الثلاثاء والاربعاء والخميس اجتماعا بمعنى الثالث والرابع والخامس
محافظة على القاعدة المهمة في كون الاعلام اللازمة لسابها في الاصل اجتماعا صار بالغلبة اعلاما
مع لام العهد فيفيد كونها اجتماعا وكذا في نحو الثريا والدبران والعيوق والسماك لم يثبت القاطها اجتماعا
ولم نعرف في بعضها ايضا معنى مأملا للمسمى المعينة ولا خواته كما عرفنا في الثلاثاء والاربعاء وقد يكون
في بنات الاعلام ما يثبت لفظه جنسا لكن لا نعرف كيفية غلبته احدا واحدة جنسه كالمشتري في الكوكب
المعين فانا لا ندري ما معنى الاشتراء فيه ولذلك قال سيبويه وما لم يعرف معناه من الجنس اصله فيه ان
يعامل ويعتقد فيه اللام من الاعلام التي لم يثبت استعمال الغالب في الجنس ثم ان ذكر للمعين
وغيره كالثلاثاء والاربعاء والدبران والمشتري ليس في الغوالب لان العلم الغالب ما كان جنسا ثم صار
بالعلمية علما فاما بل هي كما دون تلك لمسمياتها وانما اركبت سيبويه تلك الطريقة اجراء للازم لام ما يجري

ك الخليل ان يقول ان الرفع اولى للشبه على ما يستقل بمعنى غاية الامر انه يفيد ذلك اذا كان المبني مضموما واما السؤال
في ابي عمرو فساقط لان المبني اذا كان منصوبا يعين النصب في التابع قطعا واذا كان مجرورا يحمله على لفظه كما مر

واعلم ان التقدير لما امكن وكان الاكثر ما يثبت جنسيته ثم اقتضى بواحد من الجنس فالحق القليل بالاعم
الاغلب فالغوالب عندسيبويه على اربعة اقسام احدها ما يثبت جنسيته لفظا ويعرف فيه المعنى العام المشترك المعنوي
المعنى ولا فرق انه كالجهل والصعف وان يجهل ويضاده ما يعرف فيه ذلك المعنى ولم يثبت جنسيته لفظا
كالثلاثاء والثلثاء ما لا يعرف فيه ذكر للمعنى ويثبت جنسيته لفظه كالمشترى ورابعها ما لا يعرف فيه ذكر المعنى
ولم يثبت جنسيته لفظه كالديران والعيوق لكوكبين لا يعرف معنى العوق والدبور فهما هذا بطوله ومذاهب
المبرد ليس ما اصل عليه المصنف لا يدل عليه كلامه وذكر انه قال ان كانت اللام في العلم اقترنت منذ بدء الخليل
لان الالف واللام لا معنى لهما فيه ولا يفيدان التعريف بل يجيء بهما الوصفية الاصلية فقط فكانه مجرد
عنهما لان تعريفه بالعلمية قال وان كانت اللام في الجنس اقترنت منذ بدء بي عمرو لان اللام اذا افقدت
التعريف فليس الاسم كالمجرد عنها فعلى هذا منذ بدء بي عمرو في الحسن والصعف معا اعتبار الرفع لان اللام
لا تفيد التعريف وبذلك تبين خلاف نسبه اليه المصنف قوله والمضافة المعنوية اي التي بمعنى المضافة وهي في
مقابلة قوله وتوابع المبني المعرفة وليس في نسخ الكافية تقييد المضافة بالمعنوية ولا بد منه لان اللفظية
كما ذكرنا جارية مجرى المفرد وذكر في شرح المفصل في بحث الرفع في نحو يا اذا المحوفا بمفعل نحو ويا صاح
يا اذا الفضل الحسن معربا مضافا ان علتي احدهما ان صفة اسم الشان لا يكون الا مفردا كما يجيء في باب
الوصف فكانه قال يا اذا الرجل الضامر الحسن فالصفة المحقيقة مفردة والثانية ان اللام في الضامر والحوف
اسم موصول بمعنى الذي حكم المفرد وان كان مضارعا للمضاف فكانه قال الذي ضمر حسنه ولو كان قوله
الذي ضمر حسنه بغير صلة لم يكن الا الرفع فكذا ما كان مثله ويزيل علتنا في قولك يا زيد الحسن الوجه
فان الموصوف ليس كاسم الشان ولا يكون الالف واللام موصولا الا في اسم الفاعل او المفعول فيجوز الرفع
والنصب فالاولى ما قدمناه وهو ان المضاف اللفظي وان كان مضارعا للمضاف لكن لما يجري تابعا يجري للمضاف

المضاف ويجوز النصب على المحل كما يجري مجراه اذا كان منادى قوله غير ذاكرا اي غير ذي اللام قوله مطلقا اي
مفردا كانا اولا وكان منويا مضموما اولا قوله والعلم الموصوف بابن تكملة حكم ابن فيما ذكر وما بينت
فيه شبه العلمية النداء اما في غير النداء فنحو جريني يا ابن عمرو وهيهان طالما وفي المنعوت التخفيف معربا لفظا وخطا
انما يكثر الاستعمال ولم يكثر استعمال بنت والشرط ان يكون العلم موصوفا بابن متصلا به وصوفيه الظرف
عن نحو يا ابن الظريف ابن عمرو فانه لا يفتح المنادى منه اذ مثله غير كثير الاستعمال فالشروط اربعة
وهي كون المنادى علما اضافت نحو يا رجل ابن زيد وكونه موصوفا بابن احترازا عن نحو يا زيد ابن عمرو
في الدار على ان ابن عمرو منادى وكونه ابن متصلا كما ذكرنا وكونه مضافا الى علم احترازا عن نحو يا زيد
ابن افضل فاذا اجتمعت الشروط افتتح فتح المنادى ولا يجب فتحه لسبب يعرض الى وجوبه وانما افتتح
فتح المنادى مع هذه الشروط كثرة وقوعه منادى جامعا لها ولكثرة مشابهته المخفف فخفف لفظا
بفتحه وسهل ذلك كون الفتحة حركة المخففة الاصل لكونه مفعولا وتفتح خطا بحذف الفاصل
وابنة والكوفيون يجوزون في المنادى كل المفرد المعرفة علما كان اولا اذا وقع موصوفا بابن الواقع
بين منقوص اللفظ نحو يا عالم ابن العالم والعلم المنصوف بابن وابنة الجامع للشرائط الاربعة غير
النداء يخفف بحذف تنوينه ويوبا ويحذف الف ابن خطا ايضا نحو جاءني زيد بن عمرو وفي قراءة
من قرأ ابن تعليه شاذ وان اختل احد الشرائط لم يحذف التنوين لفظا ولا الالف خطا والمعتبر
في كل ما ذكرنا لفظ ابن وابنة لا تثنيتهما وجمعهما وتصغيرهما لانه لا يكثر استعمالها كذلك وكذا
المعتبر كون العلم الموصوف مفردا لان المثنى والمجموع ليسا بعلمين وايضا لا يكثر استعمالهما قال
واذا نوى المعرف باللام قيل يا ايها الرجل ويا ايهذا الرجل ويا ايذا الرجل والتزموا رفع الرجل
لانه المقصود وتوابعه لانها توابع معرب لانها توابع معرب وقالوا يا اسه فاصنع اقول لو فعل

٣ العلم الموصوف بابن مضاف
كانه نحو يا زيد ذا المال
وبعض البصريين يجوز فتح
المنادى المفرد صحيح الخطة

اللام المنادى فاما ان يبنى معها او يعرب لكون اللام معاقبة للتنوين فى كالتنوين فمن ثم قرنا باسم
ههنا كما فى خمسة عشر واخواتها والا ان فى سكون دخولها مطرح فى المنادى المبنى واما ان يعرب ويبنى ايضا بعد
لحصول علة البناء وهى وقوع المنادى موقع الكاف وكونه شبيها فى الاشارة والتعريف وقال بعضهم
انما لم يجمعا بينهما كما فى هذا اجتماع حرفى التعريف وفيه نظر لان اجتماع حرفى فى اصلهما من الفائدة
مائة الا آخر وزيادة لا ينكر كلهم لغة والا ان على يكتفى فى وضعهما قالوا وليس المختار اجتماع التعريفين
المتغايرين بدليل قولك يا هذا ويا عبد الله ويا الله بل المختار اجتماعا دالى التعريف لحصول الاطمئنان
باحدهما قال المبرد فى الاعلم انهما تنكرة تعرف بحرف النداء ولا يتم ما قال فى يا عبد الله ويا الله
وقال المازنى فى اسم الله ان يذكر ثم يخبر بحرف النداء الغائب من الله ان ومن ثم لا يقال هذا اقبل اى يا هذا
ولا يتمثل ما اركبا اذا لم يمنع من كون الشئ المعين موليا مقصودا بالنداء واى يختص فى اجتماع مثل
هذه التعريفين بهذا وانما قصدوا الفصل بين حرف النداء واللام يشئ طلبوا الحاقهما بما غير دال
على ما يبنيه معينة محتاجا بها الى وضع الدال عليه على شئ آخر يقع النداء ظاهرا على هذا اسم اللام لكن
لشدة احتياجه الى مختص له الذى هو واللام وذلك انه من ضرورة المنادى ان يكون متميز الماهية
وان يكون معلوم لكن فلا معنى لتخويف شئ وياموجودا الا ان يكفى بمثلها عن ان الخاطب فيه شئ مما
يكون فى الغيبة الا انه يقع عليه اسم الشئ والموجود وهذا يجان وكلما تتة للحقيقة توجد والاسم
المتصف بالصفة المذكورة اياه يشترط قطعه عن الاضافة اذ هى تختصه نحو اى رجل كاسم الله ان واما
لفظ شئ وما يعنى شئ فانهما وان كانا بهيمين لكن لم يوضعا على ان يزال ابهامهما بالتخصيص بخلاف اى
واسم الله ان فانهما وضعا بهيمين مشروطا ان لا ابهام فى شئ اسم الله ان فيزال الله ان الحقيقة او
بالوصف واما اى فيسم آخر بعد واما صحبة اللغايتين فانه وضع بهيما مشروطا ان لا ابهام له لكن ما قبله لا

لا يجوز ابدا ما لم يكن معلوما
والنسخة الاخرى كونه على
الكمال حتى

لما بعد وان انتفاء ذلك قال الخليل ان يكون ذكر الكلمة ربما رجلا واما لمخبر اليه زيد فقبيل واما
المجهولة فانه وان ان لا يتكلما بعد لكنه قيل ثم تقول ان ايا المقطوعة عن الاضافة الموح الى
الوصف من اسم الله ان لانه كاذكرنا وضع بهما قبل الابهام بالاسم بعد بخلاف اسم الله ان فانه قد
يزول ابهامه بالله ان الحقيقة فلذا قد يقصر على يا الله دون يا ايها ومن ثم جوز بعضهم نعت يا
هذا النصب والرفع كله بان به الظريف واوجب رفع نعت اى وفصل بعضهم فى وصف يا هذا فقال
ان كان لبيان الماهية نحو يا هذا الرجل وجب الرفع لانه غير مستغنى عنه والا جاز الرفع والنصب
نحو يا هذا الطويل واما المازنى والزجاج فجوزا النصب والرفع فى وصف اسم الله ان واى قياسا على نحو يا
الظريف ولم يثبت وانما قطع اى الملوصل به الى نداء ذى اللام عن الاضافة لما ذكرنا من فصلا بالابهام و
ايضا لو لم يقطع عن الاضافة لكان منصوبا وكذا ذو واللام التى هو وصفه فلم يمكن التنبيه بنصبه
على كونه مقصودا بالنداء كما امكن بلزوم الرفع وترك النصب ابدل بها التنبيه بنصبه على كونه
مقصودا من المضاف اليه لانه لم يكن يخلو امن المضاف اليه او من تنوين قائم مقامه نحو يا مائة عبد
وليس هذا موضع التنوين وايضا التنوين تبدل امن مضاف اليه معلوم مقدر كلة فى لكل فرقا
بعضهم فى بعض وكلا الدينا والقصد ههنا الابهام وفى التنبيه بضاف تكلبة للنداء اذ النداء ايضا
تنبيه ثم كون اسم الله ان اوضح من اى وصفه اى فى بعض المواضع نحو يا ايها فيقصر عليه والمازنى صل
باى الى نداء اسم الله ان لان اسم الله ان فى الاصل يا يشار به المخاطب الى شئ فوضع اصل الوضع
لغير المخاطب ولهذا يوتى فيه بحرف الخطاب كما يجئ فى يا به فنحو شئ فى بعض ما كان مما ان يدخله
حرف يجعل مخاطبا اى حرف النداء فعصل بينهما باى فى بعض المواضع لشاركة الظاهر
ثم قد يوصف هذا الوصف باسم الجنس نحو يا ايها الرجل فعلى هذا يسر نحو يا ايها الرجل الاجل

نداء المعرف باللام على ما ذهب اليه المصنف بل لان هذا اسم الاشارة يدل ايضا فقصارى امره كثيرا على تخصيص
ايها الرجل من دون الوصف باسم الجنس وقال الاشموني يا ايها الرجل اي حصول فرق واللام بعد حصول
خبر مبتدا محذوف والجملة صلة اي والذي وجب حذف هذا المبتدا لمشابهة التخفيف للمنادى وكلاهما
اذا ركب عليه كلمتان معنى ايها ويصح تعلق به مذهبه بكثرة وقوعه اي وقوعا في غير هذا الموضع
وتقدم كونها موصولة كما يجيء في باب الموصول قيل لو كانت موصولة لكانت مضارعة للمضاف فوجب
نصبها ويجاب انها اذا اشتقت حكت صلتها فالاغلب فيها وقوع على الضم كما يأتي في الموصول فحرف النداء على
هذا يكون داخلا على اسم مبني على الضم فلم يغيره وان كان مضارعا للمضاف كما قوي به وما قال كذا
والاكثر دال على ان ذا اللام وصف لاسم الاشارة في النداء وغيره لانه اسم دال على معنى في ذلك الذات
المبهمة وهو الرجولية وبهذا لتعين كما يجيء اي مادل على معنى في شيء وقال بعضهم هو عطف بيان
لعدم الاشتقاق وفيه ان الاشتقاق ليس بشرط في الوصف كما يجيء في بابه ولان وصف اسم الاشارة الا اسم
الجنس المعرف باللام كما يأتي في باب النعت انما هو لاسم الجنس فلانه يدل على المباينة بما ليس منه
والمحتاج اليه نعت اسم الاشارة بيان مابينه المشار اليه فمن ثم وقع نعتها من الصفات المشتقة الا
بما يخص بعض المباينات نحو هذا العالم فقيح هذا الابيض واما التعريف باللام فلان تعيين المباينة
حاصل من لفظ الجنس وتعيين الفرد من افراده اعم من اسم الاشارة فلم يبق الا تطابق النعت والمنعوت
معا انهما كلمتان بمنزلة قولك الرجل المعهود لان لفظ هذا لا يفيد الا تعيين الفرد الذي دل عليه الرجل
وبهذا الغاء تحصل من لام العهد فظهر سر احتياج المبهم الى صفة فمن ثم لم يجز الفصل بين
النعت والمنعوت هنا فلا تقول هذا اليوم الرجل كما يجوز في غير النوع وليس ايضا تعريفه صفاته نحو
يا هذا الرجل والفرس والبقر قوله والنزول فرع الرجل اي اسم الجنس الواقع صفة لاي وهذا وكان اكاة

وكان العباس جواز نصبه ايضا كما في باب الظريف لكن نبهوا بالالتزام مرتفعة على كونه مقصودا بالنداء فكانه
باشر حرف النداء واما الظريف في باب الظريف فليس مقصودا بالنداء بل المقصود به زيد وقد ذكر في الحاق
في تجويز نصبه فيقال قوله وتوابعه اي التي وقعت مرفوعة تابعة اعم من ان تابع يا تابع المنادى عند النحاة
مثل شيء مطلقا اي ان كان تابع المنادى مرفوعا او منصوبا بحمل التابع على ظاهر امر التابع سواء
كان المنادى اي او هذا او غيرهما تقول في غير هما يا زيد الطويل ذو الجمة اذا جعلته صفة للطويل وان جعلته
على بدل نصبت ومن نصب الطويل نصب الجمة لانه كان نعتا للطويل او لزيد واما اي فان التابع الذي
يجيء بعد وصفه لا يكون الا تابعا لوصفه اي لمنادى لانه هو المنادى في الحقيقة واي كلمة اليه فعلى هذا اذا كان ذلك
التابع مضافا معنويا قالوا يجب رفع نحو يا ايها الرجل ذو المال ولا يجوز يا ايها الرجل وعبد الله لان
المعطوف في حكم المعطوف عليه فيجب اذا ان يكون عبد الله صفة اي ولا يجوز لانه تابع صفة الا بدي اللام
ويجوز يا ايها الرجل الحسن الوجه كما يجوز يا ايها الحسن الوجه وكذا يجوز يا ايها الفاضل الحسن الوجه
وان ابدل من وصف اي فان جعل المبدل منه في حكم الطرح لم يجز الا ان يكون المبدل مما يجوز كونه صفة لاي
اعني الجنس ذا اللام فلا تقول يا ايها الرجل زيد وان لم يجعل المبدل منه في حكم الطرح جاز يا ايها الرجل
زيد برفع زيد ويجوز في باب البدل انه يجوز جعل المبدل منه في حكم الطرح جاز وتركه نحو يا عالم زيد بالضم
ويا عالم زيد وزيدا بالرفع والنصب ولا يجوز يا ايها الرجل زيد بضم زيد بدلا مما ذكر لما تقدم ان التابع
ان التابع الذي يعد وصفا اي لتابعه اي واما اذا جئت بعد وصف اسم الاشارة فيجوز فيه الامران لان اسم
الاشارة قد يستغني عن دون وصفه فتقول يا هذا الرجل زيد وذو اللام حملا على الوصف وزيد
بالضم وذا اللام حملا على هذا واذا كان ذلك التابع عطف نسق مجردا عن اللام لم يجز الا حمله على
لفظ نحو يا هذا الرجل وذو المال لان كل واحد منهما على الوصف كان وصفا لهذا واسم الاشارة لا يوصف الا بذي

كم فلنة اى ولا يجوز عطف المضاف المرفوع او المنصوب على المفرد الذى هو صفة المنادى المضموم نحو يا زيد الطويل او ذو الجمة اما النصب فلان المنصوب لا يعطف على المرفوع واما الرفع فلان ضعف المعطوف هو انه قام مقام المعطوف عليه ولا يجوز يا زيد ذو الجمة برفع ذو قال فلم يبق الا النصب عطفا على زيد وكان الحاجز الرفع عملا على الطول ويمنع من كون المعطوف كالمعطوف عليه كل ما يجب له ويمتنع على المفرد الذى هو زيد يا زيد ولكان ولا يجوز يا لكان ولكون انه كان القياس امتناع نحو يا زيد ولكان لكنه انما جاز لان المانع من نحو يا لكان ايضا هو اللام لفظا والتقاء ساكنين ولا يجتمعان فى يا زيد ولكان فهو مثل يا ايها الرجل من حيث ان اجتماع الصوتين من تقدير الساقط هو قوله لانها تتابع معنى يوفى الى ان المفرد لا محل له او الى انه لا محل لما يحله ويرى ظاهر اعرابه وفى كل من نظر اما الاول فلان المضاف اضافة غير محضة له محل ما لم يكن مع كونه معربا لفظا نحو حسن الوجه ومؤدب الخدام وضارب زيد وكذا ما اضيف اليه المصدر واما الثانى فانه وان كان ظاهر كلام سيبويه منع الحمل على موضع ما اضيف اليه اسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر وان جاز فى الظاهر ما يوهم خلاف ذلك فهو يضمر له عاملا كقولهم ضاحك زيد وشاتم عمرا ان التقدير ضاحك زيد وشاتم عمرا ولا يجوز فى نحو الحسن الوجه والبدا الرفع فى المعطوف كما هذا كل ابهة لمخالفة التابع للظاهر اعنى المنبوع فى المحل والحق لكنه يشكل عليه بالتفاتهم على جواز العطف على محل ان فى نحو ان زيدا منطلق وعمرو وله ان يقول ان ذلك فى غير المؤكدة اعنى عمرو مع خبر المقدر عطف على الجملة المؤكدة اعنى ان معها وخبرها ولا يقول ان اسم لا عطف على اسم وكذا تقول فى نحو قوله فان لم يجدن غير ان والدون معد فلديك العوادل ينصبون وفى قوله فلسنا بالجبال ولا الحديدا ان المنصوب عطف على الجار والمجرور فى قوله ان الموالى الرجل كانه يقول عم السؤال المقدر وهو انه اذا كان صفة للمنادى المضموم فلم لم يجز نصبه كما يأتى للطريف قوله ونوابعه كانه يقول عن سؤال وارد على قولى عم السؤال الاول اذا كان المقصود بالنداء والمقصود به

بالنداء كالمنادى المضموم فالوجه ان يجوز فى توابعه ما جاز فى توابع المضموم فعلى هذا صح نحو الرجل فى يا ايها الرجل كما لنحاة اذا قيل لهم ويجب رفعه قيل هو المنادى المفرد الذى يتأتى دخول حرف النداء عليه وهو المقصود وفى موصوفه فاذا قيل لهم يجب او يجوز فى توابعه ما جاز فى توابع المنادى المضموم قيل هو ليس نفس المنادى المضموم بل مثله قوله وقالوا يا الله خاصة يعنى انهم يدخلون حرف النداء من جملة ما فيه اللام الا لفظ الله فقيل انما جاز ذكر اللهم مع تجريده من هذه اللام لزومها للكلمة فلا يقال لاه الا ناكر فان يسمع بالاه الكبار وكونها بدلا من امه اله فلا يجمع بينهما الا قليلا قال لعاذ الا لدان كونى كقلبه ولا ذميه ولا عقيله ربرب

واما النجم والصعق والذى وبابه فانا لا نمه لانه لكنها ليست بدلا من الفاء واما التاكر فان اللام فيه عوض عن الفاء واصله اتاكر ولا يجتمعان الا فى الشعر كقوله اذا المنايا يطلعن على الاكرمين الا انها ليست لازمة اذ يقال فى الصعق اتاكر قالوا واصله ال آله فعال بمعنى المفعول والا لاهة العبادة والتنجيح العبد اى عبد فالهة بمعنى مألوه اى معبود فالتنجيح الاصل من الاعلام الغالبة كالنجم والصعق كانه كان علما لكل معبود ثم اختص بالمعبود بالحق لانه اولى من يوله اى يعبد وصله مع لام العهد على ما لا يخفى ثم استعمل بهذه اللفظة صله مخففة لكثرتها على تركيبها من ثلاثة احرف بحسب الاصل والتقاء الساكنين على غير حده فحذفت احداهما ولا تقول احداهما يختص حال الضرورة كما قالوا فى الاكار وذكر انه قد يحذف الالف من الصعق اورد ابو الفرج الاصفهانى ان اميه بن خلف كان يسمى عبد الرحمن ابن اميه عبد الالهة فلما اسلم غيرها الرسول صلعم الى عبد الله وقوله تفلتن هو كما الى ما فيه لنا كاهر والقياس وقفت فصله الله ثم حركوا اللام الاولى وادغموها فى الثانية ولا يدغم لو خفف نحو الا آلهة بمعنى العباد لان التخفيف مع عروضه غير غالب فى الله فكان اللام لم يلتقيا والكنى يا الله قطع الهمزة وذكر ان الا يدان من اوائل الامران الالف واللام غير جائز عكسا لانه يلزم الاصل وصار الكلمة هنى لا يستكن اجتماعها واللام فلو كانا بقيا على اصلهما

عدنان الله

لغط الهمزة الدرج اذا همزة اللام للمعرفة همزة وصل وحكى ابو علي يا الله بالوصل على الاصل وهو شبيه
ان يكون الله من لا يليه لها اى ستر فيفارق قطع همزته وابقاؤها واللام ويا ان اللفظ اختص بجواز
في غير كاختصاص سبحانه وتعالى وصوصه ملازمة اللهم وتا الله والله وبها الله ذا والله مجرورا بحرف مقدر
في السعة وافاسه بقطع الهمزة كما يجيء في باب القسم وقوله من اهلك يا اني يمنعني فليني والتنبيه يجيء في باب حتى
شاذ ووجه جوازه مع الشذوذ لزوم اللام وقوله فيما العذاما اللذان فرا اياكما ان يتقبلا سراتهما
وبعض الكوفيين يجوزون دخول يا على ذي اللام مطلقا في السعة والميمان في اللهم عوض من يا وانهما
تاء بركا باسمه تعالى وقال الفراء اصله يا الله امنا بالخير فحذفت همزة الوصل ولم يعتد به لانك تقول اللهم لا تؤاخذنا
بالخير ويجمع بين يا والميم المشددة شذوذا قال في اذا ما قلت اما فقل اللهم انا ما اقول يا الله هما وقد يزاد في اخر ما
قال ما عليكما ان تقولا كلما سمعتما اوصليت اللهم ما امرده عليكما شيئا مضى ولما وصف اللهم عند سيبويه
كما لا يوصف اهوئيا على السماع المختصة بالنداء نحو يا هناه ويا نومان ويا مكتعان وقال واجاز المبرد وصفه
لانه بمنزلة يا الله وقد يجاء يا الله الكريم وقد استشهد بقوله تعالى قل اللهم فاطر السموات والارض وهو عند
سيبويه على النداء المستانف ولا اراى في الاسماء المختصة بالنداء ما نقاما الوصف بكى السماع يقفوفيها
قال وكذا مثل يا تيم تيم عدى الضم والنصب اقول يعني بمثله المنادى المفرد اذا تكرر وولي الثاني
اسم مجرور بالاضافة فالثاني واجبا النصب وكذا الاول الضم والنصب فيا تيم عدى لا ابا لكم لا
يلفينكم في سوءة ثم وقال بازيد بزيد العمرو الذيل نطاول الليل عليك فانزل اما الضم الاول فواضح
لانه منادى مفرد معرفة والثاني عطف بيان وهو البدل على ما بالى في بابه واما نصب الاول فقال سيبويه
ان تيم الثاني منع بين المضاف والمضاف اليه وهو تاكيد لفظ تيم الاول وقد مر نوابع المنادى المبني
ان التاكيد للفظ في الغيبة حكمه حكم الاول وحركته حركته اعرابية كانت او بنائية وذكر ان الاول اذا

يحذف التنوين للاضافة فكذلك الثاني معاملته ليس بمضاف وشبهه سيبويه باللام المخلصة بين المضاف
والمضاف اليه في لا ابا لك لتاكيد اللام المقدرة وانما بقي تاكيدا لمضاف لفظا بينه وبين المضاف اليه لا
يعد المضاف اليه لئلا يستنكر بقاء الثاني بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض منه ولا بناء على الضم وجاز
الفصل به بينهما في السعة معاملة لما يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه لا في الضرورة وذكر بالطرق
خاصة في الغيبة كما يجيء في باب الاضافة لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار كان الثاني
هو الاول بلفظه وحركته فكانه لا فصل هناك الا ترى انك تقول ان زيدا قائم مع قولهم لا يفصل
بين ان ولهما الا بالظرف وتقول لا رجل في الدار معاملة النكرة المفصول بينها وبين لا التبرئة واجبة
الرفع نحو قوله تعالى لا فيها غول وقال فلا والله لا يلغى الى ولا للهما بهم ابدا وانما عاملوا الجزء
الاول فصل اللام المحكم ويجوز ان يكون قوله وصاتيك كلما يوفين من ذا فلا يكون في البيت دليل
على بعد الكاف الثانية وقال المبرد ان تيم الاول مضاف الى عدي مقدر بدل عليه هذا الظاهر ولم
يبدل من المضاف اليه التنوين كما ابدل في قولهم كلما اتيتهم كان الذي كان الغرينة الدالة على المحذوف موجودة
بعد مثل المضاف الى عدي الظاهر الذي اضيف اليه تيم الثاني فكان المضاف اليه الاول لم يحذف
واذا جاز حذف المضاف اليه مثل هذا مع هذا خلاف المضافين نحو قوله بها كل ذيال اللمع يطرد
نصف ويجر درهم فهو معرب اتفاقا وما اجوز لان كثرة التكرار دعت الى استكراه فهو عند الجرمي في
الاصل مضاف ومضاف اليه بعدهما مثلهما وعند سيبويه ليست الاضافة مكررة وقال بعضهم بعد
موافقة المبرد في ان اصله يا تيم عدي تيم عدي ان تيم الاول مضاف الى عدي الظاهر والذي
اضيف اليه الثاني محذوف قال لما حذف المضاف اليه من الثاني بقي يا تيم عدي تيم فقدم تيم على عدي
لما ذكرنا في قول سيبويه وكذا يقول هذا القائل في نحو زيد وعمرو ضربت وجهه لا ضربت الا انه لا يقدر له هنا ان يقول

ان الفصل كلا فصل لان المضاف الثاني ليس بلفظ الاول كما كان في يتيم يتيم عدي فالاولى قول المبرد وقد
اجاز السيرافي وجهين يتيم يتيم عدي وهو انه كان في الاصل يا يتيم بالضم يتيم عدي ففتح الياء
لنصبا الالف كما في يا زيدين عمرو وهذا كما ذكرناه في قوله والعلم المحكوم بانه ان الكوفيين يجوزون في
العلم المحكوم بعلميته اي صفة كانت لان يتيم عطف بيان للاول فهو كالوصف البين قال والمضاف الى
ياء المتكلم يجوز فيه يا غلامي ويا غلامي ويا غلام وبالها وقفوا قالوا يا ابي ويا ابه ويا امه فتحا وكسرا
وبالهاء وقالوا يا ابه ويا امه ويا ابن عم ويا ابن عم اقول اختلف
في ياء المتكلم فقال بعضهم اصلها الفتح لان واضع المفرد ينظر الى الكلمة حال افرادها دون تركيبها فكل
كلمة على حرف واحد حركوا العطف وقالوا ويا بكر ولا همه وياء المتكلم اصلها الحركة لئلا يبتدأ بالساكن
واصل حركتها الفتح لان الواحد وكسرها حرف العلة ضعيف لا يحتمل الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة
وقال بعضهم اصلها السكون وهو اولى لان السكون هو الاصل وقولهم الواضع ينظر الى الكلمة حال
افرادها مسلم وظاهر انه نظر المضرب الى حال تركيبها بدليل وقعها مضافة ومنصوبة ومجرورة والاسم
لا يكون الا هذه التركيب ولو لم ينظر في الكلمات الى تركيبها لم يطرد وضعه للكلم التي ليس فيها حال التركيب
كلا البناء على ثلثة احرف فان دل جاز وضعها على حرف او حرفين كما وضع ياء الضمير وكافه وكما وما
للذا وعلى كل حال فسكون ياء المتكلم اكثر استعمالا اذا لم يلزم ايتاء بما مع كونها حرف علة وبذلك
الاحتياج اذا الى حركتها لوقوعها ابدا بعد كلمة اخرى فلا يبتدأ بها مع كونها حرف علة وبذلك
اعني الفتح والسكون مطرد ان في غير النداء ايضا نحو جاءني غلامي وامر بغلامي يحذف الياء في النداء فقال
النداء موضع تخفيف الا ترى الى الترخيم وذلك لان المقصود منه فيه قصد القرار من النداء بسرعة
ينتخلص الى المقصود من الكلام فخفف بالحذف في وجهين حذف الياء وابقاء الكسرة ليدل عليها وقلب الياء الف

الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وبذلك الوجه لا يكون في كل منادى مضاف الى ياء
المتكلم بل في العلم الذي غلب عليه الاضافة الى الياء واشتهر بها لان الشهرة على الياء المغيرة بالحذف
او القلب فقط تقول يا عبدي ويا عبدا وقد جاء شاذا في المنادى نحو يا غلام ويا رب بالفتح احتراز
بالفتح من الالف اما فتح يا بنتي واصله يا بنتي فليس بشاذ كما شذ نحو يا غلام لا يشتهي لبا بنتي
وقد يضم في النداء ما قبل الياء المحذوفة وذكر في الاسم الغالب لان الاضافة الى الياء للعلم بالمراد وشذ
الفراء الشاذة نحو رب اكرم ورب ارحم في الاكثر الحذف والفتح في غير النداء لكن الحذف في الواصل والقوافي
بس بنادر طلبا للاخف وايضا قوله يا رباه وقفا اذا وقف على يا غلاما قبل الهاء لبيان الالف كما يجيء
في باب الوقف واذا وقف على يا غلامي بسكون الياء وصلا قالوا في الوقف عليها بالسكون ايضا ويجوز حذفها
وسكون ما قبلها كما تقف على حاذف ياءه وصلا وذلك على قد يبين من وقف على القاضي بسكون الضاد
كما يجيء في باب الوقف واذا وقفت على يا غلامي بفتح الياء وصلا جاز الاسكان للوقف وجاز الحاق الياء
الساكنة مع ابقاء الفتح قوله وقالوا يا ابي ويا ابه يطرد فيهما ما في سائر المنادى المضاف الى الياء ويزيدان
عليها بجواز ابدال الياء تاء ثابتة بدلا عند البصريين قالوا والدليل على انها بدل منها انهم لم يجمعوا
بينهما وانما ابدلت تاء التانيث لازمة لها في بعض المواضع على التفخيم كما في علامة ونسابة والتاء
والام مفتوحتا التفخيم ودليل كونها للتانيث القلب ياء في الوقف يا وقال الكوفيون الهاء للمتانيث
وياء الاضافة مقدرة بعدها ولو كان الامر كما قالوا لسمع يا ابتي ويا امتي ايضا ويجوز حذف الهاء للنداء
المبدل من الياء للترخيم فيلزم فتح ما قبلها نحو يا اب ويا ام على ما حكي يونس لانها بدل من الياء
والام بدل الالف والفتح يقع عليهما بالقلب لانها ليست للمتانيث المحض كما مر وبنت والاولى الوقف
بالهاء لانفتاح ما قبلها كما في ظلمة وفرقة بخلاف تاء اخت وبنت ثم من وقف عليها بالتاء كتبها تاء وهو

وقفا بالها اكثرها بالتاء وهي للخط على الوقف وانما يفتح هذا التاء لانها بدل عن ياء المتكلم الفتح لو
حركت وقال الكسائي اصلها ايت ويا امت يا ابتا ويا امتا فحذفت الالف وابقيت الفتحة لان الالف خفيفة لا
تستقل فتحذف وانما حذفت في يا ابن ام ويا ابن عم تخفيفا للمنفصل الحاصل بالتركيب وقيل يا ابت ويا امت
انها تحذف الالف وتبقى التاء مفتوحة كما يحذف في قولك كليني لهم يا اجمد ناصب وقد يقال يا ابت
ويا امت بالضم وهو اقل من الاول وكسر التاء فيهما اكثر لمناسبة الكسرة للياء التي هي اصلها وجاز فيها
يا ابتا ويا امتا لانه يجمع بين العوض والمعوض عنه وقوله يا ابن ام ويا ابن عم خاصة دون باقي المضاف الى الياء اذا اضيف اليه المنادى فهو
كما اضيف اليه غير الام والعم اذا اضيف اليهما ابن او بنت منادى فانه يجوز فيهما تخفيف
الياء فيكما بالحذف او القلب الفا كثر استعمال بخلاف غيرهما فانه لم يكثر استعماله نحو يا غلام
اقبل فعلى الذي يجوز فيهما جاز في يا غلامي من الاربعة الاوجه ويزيدان عليه بالاطراد فتح الميم
نحو يا ابن ام ويا ابن عم اقبلا يا فتحة عن الالف لزيادة استعماله فيهما لتخفيفه اكثر من تخفيف
يا غلامي ولما كان حذف الياء فيهما مع فتح الميم او كسرها اكثر منه في يا غلامي قال وترخيم
المنادى جائز وهو غير ضروري انما كثر ترخيم المنادى دون غيره لكثرته وكون المحذوف في النداء
هو المنادى له فقصد سرعة الفراغ من النداء للاقضاء الى المقصود فحذف اكثر اعتباطا قال وهو
حذف آخر تخفيفا اقول يعني بالحذف التخفيفي ما لم يكن له موجب كما كان في يا قاض وعصا والا
فكل حذف لا يراد به التخفيف ويقولون لهذا ايضا حذف بلا علة وحذف الاعتباط مع انه لا بد
في كل حذف من قصد التخفيف وهو العلة فهذا اصطلاح منهم وبهذا الذي ذكرنا ان كان حد الترخيم
خرج عنه ترخيم غير المنادى فان ارادوا المحدود الجامع لافراده قلنا هو حذف آخر الكلمة

اعتباطا بغير قيد خرج منه حذف التنوين والحركة وقفا لانها بعد آخر الكلمة ويدخل فيه حذف الفاء
والجزء الاخير مما يخلط كلان الخروف وصار آخر الكلمة بدلالة نقل الحركة عليه فيخرج منه حذف
الياء في يا غلام اذ المضاف اليه ليس آخر الكلمة الا ان كان موخر الاسم ما قبله ويخرج منه الحذف
في يا قاض وعصا وقاض لان الحرف لعلة لا لمجرد اعتباط ويخرج ايضا حذف لام نحو يد ودم لانه واجب
قال وشرطه ان لا يكون مضافا ولا شبيها به ولا مركبا ويكون اما علما لمذكر على ثلثة احرف واما
بناء الثاني اقول شروط ترخيم المنادى خمسة ان يعتد منها عدة متعينة وهي ان لا يكون مضافا
ولا مضارعا له وان لا يكون مستغاثا ولا يكون مندوبا ولا يكون مركبا والشرط الاخير ليس غير
متعين بل واحد الشرطين احدهما كونه علما لمذكر على ثلثة احرف والثاني كونه بناء ثانيا وانما
لم يذكر المصنف مضارعا للمضاف لانه حكمه حكم المضاف وانما يفعل ولا مندوبا لان المندوب عند
ليس بمنادى كما مضى واجاز الكوفيون ترخيم المضاف ويفعل الحذف في الاسم الثاني نحو قولهم اذود
عنكم يا آل عكرم واذكروا ايامنا وايامهم بالغيب بذكره وقوله انا بغدر لا بغدر وكل ابن بغدر مسقول
داعي بني فيجيب اي آل عكرمة وابن بغدر وهو عند البصريين ضرورة في غير المنادى كما قوله في ذي الرمة
ديار مية اذ مي تساعفنا ولا يرى مثلها عجم ولا عرب وقول المتنبي به ما فعل الصوارم والقنا
عمم وكاب وضبة الا غنام وبعض العرب يرخم الجملة بحذف عجزها نحو يا تابط والغرا والاقفل
يجوز ترخيم الثلاثي المحرك الاوسط كالحرف الرابع فيرخمان نحو جعل وعمر
نقل ابن الحاجب عن الكوفيين جواز ترخيم الثلاثي ساكن الاوسط او محركه ويجوز ترخيم غير المنادى
للضرورة وان خلا من تانيث وعلمية على تقدير استقلال كان او على تقدير لحذوف على ما سيجيء
والمختار وجوب تقدير الاستقلال واستدل سيبويه بقوله الا اصحح فيكم زمانا واضحك

الترخيم فيه فعومل غير المرخم فيه معاملة المرخم وكذا الالف وبعض الكوفيين يمنع من ترخيم
المؤنث بالهمزة على لغة الضم لئلا يلتبس بالمذكر وكذا لا يجيز بعضهم لمثله ترخيم المثنى وجمع المؤنث
السالم على لغة الضم لئلا يلتبس بالمفرد فلا يجوز ترخيم جمع المذكر السالم مطلقا لذا لتباس بالواحد
وكذا لا يجوز ترخيم المنسوب مطلقا نحو يا بصري اذ لو ضم لالتبس بنداء البصرة ولو كسر لالتبس بالمضاف
الى الياء وانما كان ترخيم سيبويه من ترخيم نحو قائمة وقاعدة غير عام على لغة الضم لان لم مذكر فيشتبه
اما اذا كان عاما فيجوز على لغة الضم ايضا اذ لا مذكر له اذا ما لفظه فيلتبس به قال المص الظاهر
جواز الضم في نحو قائمة على ما كان اولا اقول سنده ان اللبس فيما قال سيبويه اغلب واكثر لكونه غير عام
بخلاف ما ذكر غيره لان جميعها مشروط بالعلمية بشرط المتمم بعلمه مما يزيل اللبس في مجالسه الغالب
ثم الحق ان كل موضع قامت فيه قرينة تزيل اللبس جاز ترخيم ما ذكر على نية الضم كان اولا وآلا فلا
والفراء يجوز في الساكن ايضا في اسم الذي قبل الف ساكن نحو يا زيدل وسيبطر على نية الحذوف للدلالة
بشبه الحرف نحو نعم وبل ولا كيف لان معنى نية الحذوف ان الحذوف كالملفوظ والكوفيون يجوزون
في نحو صاحبا ويزيد دابا الحرف الثالث اعني الالف مع الياء التي بينهما لزيادة المد والليونة بحذف
بحذف الالف الاخيرة لتخصص الياء فيلزم بحذفه من الحرف قوله وان كان مركبا حذف صدر المركب الاخير
لما ان الحذف شيء وكان موضع اتصال الكلمتين كالمفصل والكلمتان كعضوين منفصلين عند ذي
اقبل للفكر من مفاصل الحروف المتصل بعضها ببعض لانه قريب العهد بالاتمام بسبب التركيب
العارض ضعف الحرف الاخير بكماله فاذا ترخم نحو حضرموت عند من قال باجرائه اقبل في الوقف تغليبا لحالة
الاضافة ولا تحذف تاء التأنيث كما لا تحذف من جملة مسلمات قالوا في الوقف يا مسلمة بالهاء لان الالف تعرف لفظ
ولا يوقف على هذا الثالث الذي في بعض اللغات قالوا واذا رخم اثنا عشر واثنتا عشرة واثنى عشر واثنتي

عشر حذف عشر مع الالف والياء لان عشر عند النون المحذوفة وكانت ترخم اثنان
واثنتين ومتى لا يضاف اثنى عشر كما يضاف ثلثة واخواتها كما يجيء في باب المركب قال المص فيه مسامحة
اذ الثاني لم يسلب ولا يلزم من معاقبة التنوين حذف الالف فعند قوله وان كان عشر كان اي عشر ما حذف
منه صرفان وبرة وزيادتين في نحو الواحدة وذو وهرقي صحيح غير الثاء فيلزم مد زائدة وغير ما حذف
منه كلمة وهو المركب قال وبعض نحو الثالث على الاكثر فيغال الهاء وياثمي وياكرو وفي يجعل اسما برأسه
فيغال الياء وياثمي وياكرا اقول اي الحذوف في المترخم نحو حكم ثابت فيبقى الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد
الترخيم على ما كان عليه وكان القياس ان يكون جعل ما بقي بعد الترخيم اسما برأسه هو الاكثر لان المعلوم من
استقراء كلامهم ان الحذوف لعلة موجبة فكلمة كما في عصا وقاض في حكم الثابت فلذا بقي ما قبل المحذوف
من الحرف على حركته وان الحذوف لا لعلة موجبة فكلمة كان لم تغن يا الحرث فلذا صار ما قبل المحذوف
في حكم المبتدء وهو معتقبل الاعراب وذلك لانهم لو قصدوا كونه كالثابت لم يحذفوا لا لعلة موجبة
كما لما كان الترخيم لعلة فكلمة مطرحة فريضة من الايجاب لطلبهم التخفيف في النداء باقصى ما يمكن
شيء فعلوا ما المضاف الى ياء المتكلم الذي فيه ادنى مقل كونه في صورة المنفوصة مالا يثبت في نحو يا ابن
ابن عمر ما هو المشهور من فتح الضم وذكر لما قوله من ان النداء ليس مقصودا بالذات بل هو للتنبيه المخاطب
ليصغي الى ما يجيء بعد من الكلام المنادى له صلة حذف الترخيم مطرد كما لو لم يرخم فعومل المرخم الاغلب
معاملة نحو عصا وقاض مما الحذف فيه مطرد او كثير وقد يعكس بما برأسه نظرا الى انه ولما كان قبل
مطرد اليس بواجب فاذا كان الحذوف منوي الثبوت لم يغير ما بقي الا في موضع بعضها مختلف فيه
وبعضها متفق عليه فمن المسلم ان الترخيم بسبب حذف قصر في يا مسة قال المجوزون في نحو اعلى
وقاضون على هذه اللغة يا اعلى ويا قاضي بالرفع على الالف والياء لانه زال الفظ الساكن الثاني

الذي حذفه وقال المصريهم ما قال لو قيل يا افعل ويا قاضيه هذه اللغة لم يبعد لان الساكن الاثر
كالثابت لفظا وتقديرا في حرف اللين والياء في اللغة الفليلة اي لغة الضم لم قال الساكنين لفظا
وتقديرا وذلك انهم بنوا بعض المحذوف منه حرف اصلي السكون كان منقاة ذكر المحذوف وقبله الفتح نحو لحار
بفتح الهمزة وكسرها والكلمة اكنى والبوبت فيبنونه بتبع الحرف الساكن ما قبله مثل الفتحة والالف
فيقول يا لحار بالفتح لانه اللف ساكنة فتحوا لما قبلها تباعا لما قبله كما في قوله وذي ولد لم يلدنا ابوان
وفهم الظائفة تحقيق الظائف وذلك لانه لما تطرف فيه بعد الترخيم بضم ما قبله على نية من استقال
H شابه الفعل الذي هو الاصلية التطرف تحرك بالفتح لان الساكنة دون الكلمة تباعا لما قبله
كما اتبعوه الفعل صيغة امن الكسر اكما تحو لم يلد والظائف ولم يضار بالفتح على الوجه المختار وشبه
سيبويه بتحريك نحو لحار من الكسر بالضم لانهما ساكنتان وهو اولى لكونه كهما واما اذا لم يكن قبل المدغم
ساكن آخر نحو ازيد فينبغي الساكن على حاله على اللغة اي الكثيرة كما في ويلمي والفراء
يحذف الراء الاولى استحالة معل الالف قبلها والساكن المدغم في ازيد بناء على اصله في حرف
فاما اذا لم يكن المدغم اصلي السكون فانه يرد الى اصل حركته ان لزم سكونه التقاء الساكنين
في المسمى بنحو يا بكر ويا زيد يا رد في مضارعهما نحو يعضان لم يلزم سكونان في الفعل
يبقون الساكن على سكونه اذ المدغم فيه كالثابت والفراء يرد الساكن الى اصل حركته لانه لا يرى كذكرنا
سكون الحرف الثاني في الترخيم فيقول يا حجر بكسر الراء وبا قد يسكون القاف وفتح الياء في مضروبا
يبقون الحرف الساكن كما وقف في نحو قد لانه قارن على انه لا يجتمع بتحريك الحرف وذلك يا هذا
الى اصله ولم يكن ذكر في نحو قد اذ لم يكن للساكن اصل في الحركة وما ذهب اليه الفراء مذهب المدغم
الى اصل حركته فيكون مذهب الجماعة في قولهم يا قاضي يا اعلى المسمى تعاضون واعلون الا انه القياسي فرق

فرق بينهما بان ليس في قاضي اصالة التثبيت في بعض المواضع نحو اينا قاضيا وقاضيه بخلاف
الكسرة فانه لم يثبت في موضع من المواضع وفيهما يكون فانه يجوز عند الجماعة يا جعل المحذوف مرئي
الثبوت بعد حذف الدال فقط فتقول يا ثمون لان الواو في التقدير ليس آخر الكلمة وفتح الفراء اذا ذكر
لانها في الظاهر آخر الكلمة وقبلها ضمة وبذلك قال فانه ترخيم الرجل على نية المحذوف فانه يجوز ابقاء الحرف
الساكن لان الياء شبيه الحرف قال فاذا قصدت جعل محذوف بمنزلة حكم الثابت فحذف الواو ايضا بناء على
مذهبه من يجوز يا عم ويا سعي في ترخيم عثمان وسعيد وعلى هذا حكم من واذا جعل المرخم سلما ايا سلم ضم تا قبل
المحذوف لفظا ان كان صحيحا او حكما نحو يا حار ويا مرو ويا قرى في حار ومرو وقرى وتقدير ان
كان يا مكسورا ما قبلها او الفا نحو يا قاضي ويا مشترا في قاضية ومشترا وان كان واوا بعد ضمة كالة
فلسوة وثمود ابدلت الواو ياء والضمة كسرة نحو يا فلسي ويا ثمي في الكثير قلت يا ثمو ويا فلسو
لانه لم يأت في كلام العرب اسم متمكن آخره واو قبلها ضمة الا وتقلب الواو ياء والضمة كسرة نحو الغازي
والداعي لما مر في التصريف في باب الاعلال والمنادى في حكم المتمكن لعروض بنائه وان كان ما قبل
المحذوف ياء او واو بعد فتحة قلبها الفاتحون ثم ياء ثم ياء وتركوا بحالها وياء في الكثير يا غلي
ويا ثمي لانه كاذا انويت المحذوف لم يجز ذا الفعل تغيرها حتى تقلب لفا نحو قاضا وقاضوا كما يجوز
في التصريف ان شاء الله تعالى وان كان واوا او ياء بعد الفا قلبت همزة نحو يا سقاء ويا فتى آدم
سقاء وفتاه في الكثير يا سقاو ويا فتاو ويا فتاي لان مثل هذه الواو والياء انما تقلبان الفا ثم همزة
اذا تطرفتا كما يجيء في التصريف وان كان ما قبل المحذوف ثانيا في الكلمة وهو حرف لين فان عرفت ما حذف من
الاصول رددته لانه كان كسائر ما ترخيم شاة او فاكهة نحو يا ثمة شيئة وديمة يا شيء ويا ذي يرد
العين الى السكون تاء تانيث الفعل وشيء ويا وفي يا بقاء حركة العين هذه سبيل من كما يجيء في باب التصريف

يقول ومشى وسيبويه يقول وشوى وان لم تعرف ثالث الاصول ضعفت الثاني ذا اللبس كقولك
يا لاذ في المسمى للياء وان لم يكن الثاني حرف لين لم ترد المحذوف كما تقول يا بنية يا عدية كل
ذلك لان المنادى المضموم حكمهم المعرب كما مر وليحكم المعرب حكمهم ثانيه حرف لين لئلا يسقط
ذكر اللين مع التنوين للساكنين فيبقى المعرب على حرف واحد وانما اوثر بهذه اللغة اي الفتى اثقل
لا يكون منقلبا كاربهم حبلان وحبلوى وقد ذكر المبرد انها لا يجوز اذا لانها هوذى الحكوة الفتى على
منقلبات ياء او واو لم تعد الا للثابت غير منقلبة عن شئ وقياس قول الاخفش هوزة لانه اذا
يكون منقلبا يجب بفتح اللام واما السراق فاجاز وان لم يثبت وعللا قال لان الالف شئ عرض
وليس بنية اصلية وكذا ذكر المبرد عن المازني في كلما ادى بنية المنقلب قيد الى قرنه لا تظهر انه
لا تظهر الا على بنية المحذوف وذلك نحو طبلتان على لغة كسر اللام وفرزدق وقد تعمل وسعود وتسليح
واجاز السيرافي ترخيم جميعها على بنية المنقلب لا يا منصور وغضم يا غضم معجان نفع وقع لبيان
ابتهم فتقول يا طيلس ويا قرز ويا قدم ويا سعي ويا بلل ويا عتق قالوا واذا تقف صحراوك
على الفتى قلبت الواو همزة فلو ترخم عنه المنقلب لصرفته لان نصرفه اذا ليست منقلبة عن الف الثانيث بل
لان منقلبة عن الواو والمنقلبة عن الهمزة المنقلبة عن الف الثانيث فيعد الثانيث فيها فالاولى ان لا
نصرفه نظرا الى الاصل قال وقد تستعمل اصيغة النداء في المندوب وهو المنفجع عليه يا وا واقتضى
يا وهكذا الامر والنهي احكم المنادى وكثر زيادة اللام فيه اقول لانه منادى على ان المندوب
غير المنادى وقد ذكرنا ما عليه فلا نعيد قوله المنفجع عليه دخل فيه المجرور نحو نفجعت على زيد فلما قال
يا اوا اخرج وكل منادى يدخله معنى من المعاني كالاستغاثة والتعجب والندبة لا يستعمل فيه الا المنادى
النداء المشهور اعني ما كم ذكرنا دون اخواتها لانها اقتصرت وخصت بجميع توابعه وقد اهمل المبرد

+ نقل الى ان المذكر الخ منه

المصرح بها فسمى المندوب وهو المنفجع منه نحو وامنا وواويلا وبابؤسا وقوله واقتصر بوا يعني
اقتصر لفظ المندوب بالندبة بسبب لفظة وا قوله مختص بالندبة ويطرد شركتهما النداء والندبة
وقيل قد يستعمل وا في النداء المحض وهو قليل قوله وهكذا الامر والنهي احكم المنادى وازيد واعبد الله
واطلعا جبلا اذا كان معروفا معينا وكذا توابعه كتوابع المنادى على التفصيل المذكور وذكر
لانه منادى في الاصل لخفة معنى الندبة وقال المصرحيا بناء على قدر بها اعني ان المندوب غير المنادى ان
المندوب مخصوص بالتفجع عليه كما ان المنادى مخصوص بطلب الاقبال كما شعل لفظ المندوب في المندوب بسبب شركتهما
في معنى المخصوص وكثيرا ما يحمل العرب يا على يا اي اقتصر معها فضلا وما كانتركها في ادراعام كعني لهم في يا
الاختصاص اما انا فافعل كذا ايها الرجل فاستعمل في صورة النداء لمشاركته لها في معنى الاختصاص
كما سيجيء قوله وهكذا زيادة اللام اي كما لحق الالف اقتضى المندوب ويجوز ان لا تلحقه سواء كان
معها او وا وقال الاندلسي يصلح لحاقها معها يا للدا يليب بالنداء المحض طاوا وان يقال ان دلت
قرينة حال على الندبة كنت مخيرا معها يا ايضا والا وجب لحاق معها تقول يا عمرا يا على بلا لحاق
ويجوز كون المنفجع عليه بالفتح عن الف الندبة نحو يازيد ووازيد ولم يثبت وقد يلحق
هذا الالف المنادى غير المندوب قال ابن السراج تقول في نداء البعيد يازيداه والهاء في غاية البعد
ومنه قولهم يا بنا ه في المنادى غير المصرح باسمه اقول فان نعت اللبس قلت واغلاماكيه واغلاماكمن
اقول انما الكلمة لا يخلو من ان يكون ساكنا او متحركا والمتحرك اما ان يكون حركته اعرابية اولا والمعرب
بالحركات لا يلحقه الا الالف وبغير الامر نحو واضرب الرجلاه في المثنى يضرب الرجل وكذا واضربي
الرجلاه واغلام الرجلاه والغرض يجوز انباعي المد الحركات فيما عدا مدة الانكار نحو واضرب الرجلي
الرجلاه واغلام الرجلاه والغرض يجوز انباعي المد الحركات فيما عدا مدة الانكار نحو واضرب الرجلي
وواعبد الملكيه ولم يثبت وانما غير الحركة الاعرابية لما جاز مدة الندبة دون مدة الانكار لان الندبة

ما نصه

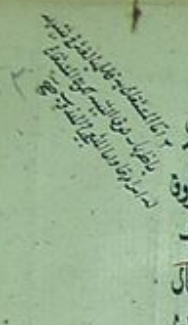
من مواضع مد القصر اعلما بالمصيبة فاضار وافيها الالف والواو والياء لان المد فيها اكثر
منه في الواو والياء فلا يقبل الالف واوا والياء الا للضرورة كما يجيء واما الانكار فلا يطيب مدا تاما
فليس صواب من ان يكون بالف بل حرف العلة فيسوا والمقرا ان يقول ان الاولى ان يحافظ على الحركات
الاعرابية ما امكن بهذا وان لم يكن الحركة اعرابية ولم يوثر الحاق الالف الى اللبس كما في قطام وحذام
وحيث اعلما شهرة فالياء والواو الالف لانها الاصل في مد البدية كما ذكرنا فلا تقلب الا للبس
وقال الاندلسي والمصريون مدة من جنسها ولا تغير حركة البناء للزومها فاقول بيبوه ونقول بازيد
وباغلامي بعني كسقوط منه ياء الاضافة بازيداه وغلامه فحذف الكسرة كما قحذف الضمة في يازيد قلت
(ولو حذفنا الهاء هنا اتباعا لمد الحركة غير الاعرابية كان اولى لحصول اللبس وقلب الالف ياء بعد الفتحة
الثنية بعد الالف اكثر من سلامتها فقولك بازيداه اكثر من وازيداناه للاول يشبه المثنى بعدان واما
الثنية بعد الياء فالالف هو الوجه نحو يا يحيى الثنيتاه وان كانت الحركة غير اعرابية وادى الالف الى
اللبس لتغيرها من جنسها الفا نحو واغلاميه في غلام الخاطبة للمذكر يا ليس بغلام المخاطب
وواحترزوا في المسمى بمنه للمذكر يا ليس بالمسمى بها ولا يجوز في النداء المحض يا غلامه لان الخطاب
المضاف والمضاف اليه معلوم حالة واما المندوب فلما لم يكن مخاطبا في الحقيقة بل متوجعا عليه جاز
واغلاميكاه والساكن لا يخلو اما ان يكون تنوينا او الفا او واو او ياء او ميم مجموعا وغيره فالتنوين
يحذف للساكنين نحو واغلام زيداه ولغلام قد مع مد البدية دون مد الانكار لان اصل المندوب
هو المنادى الذي هو محل التخفيف وجاز الفرار الى المرتبة المندوب ثلثة اوجه احدها فتحها لاجل
الف البدية والثاني حذفها للساكنين واتباعا لمد الحركة قبلها نحو واغلام زيديه بناء على مد البدية
اتباعا لمد البدية للحركات الاعرابية والثالث كسرها للساكنين واتباعا لمد كسرتها كما في مد الانكار وما

وما ذكرناه اولا هو المشهور المستعمل وان كان الغاضفنها لالف البدية عند الفراء نحو واعلاه
واغلاماه لان حذف اول الساكنين اذا كان مدا هو القياس كما يجيء في التصريف وقال المصريون المنتقى
بها من الف البدية وان كان واوا او ياء فان كانت الحركة قبلها مغايرة لها كسرها بالفتح نحو يا قاضياه
ويا داعياه ويا بريحاه ويا حمدواه واما اذ البدية يا غلامي بسكون الياء فكذا تقول عند سيبويه يا
غلامياه لان اصلها الفتح عنده واجاز المبرد يا غلاماه بحذف الياء للساكنين ولم يذكر سقوطها
في المضاف الى الياء نحو واغلاميه وقال السيرافي والفارسي فيهما واحد يجوز سقوطها لانها مع
الساكنين قال المصنف المحذوف ليس بواجب وقال نحو واغلاميه اوجه اما لان اصلها السكون فيهما قال
بذلك فلا تريد عليها مدا اخر كما يجيء واما لان السكون العارض فيهما كالاصلي بدليل قولك وا
مصطفاه ولا ترد الالف الى اصلها لتضعفها بها عن الف البدية بخلاف الف التثنية فانك تقلب
لها الف المقصور نحو مصطفيان وذلك للزوم الف التثنية في المثنى بخلاف مد البدية فانها
لا تلزم المندوب اما قوله اصلها السكون فغير مسلم ان ذلك مختلف فيه واما قوله السكون العارض
فيه كالاصلي فنقول ذكرنا في الالف لكونها كالف البدية في الصورة فجاز ان تغني عنها كما ذهب
اليه واما الياء فلا تقول يا قاضياه يا قاضي وان لم يكن الواو والياء اصلا في الحركة فانا كانتا
مدتين اي عاقبتا ما من الحركة من جنسها نحو واغلاموه وواغلاميه وواضربوا واضربي
اذ يمكن بها فانك تكتفي بما فيهما من المد عن الف البدية لكونها مدتين اصليتا بخلاف مدة يا قاضي فانها
اصل من الياء للحركة والف البدية ليست لازمة للمندوب كما ذكرنا فقد لا يوتى بها مع انها ليس
في آخر المندوب مدة نحو وازيد فكيف اذا كان في آخره مد اصلي وان لم يكونا مدتين جمعت بالف
البدية بعدهما ان سكنت نحو واقائل كوه ويا قائل كياه واما بهم الجمع فلا يأتي بعد الف البدية

لذلك لا يلتبس بالمجموع بالمثنى نحو واغلامكمون وواغلامهي والواو والياء بعد الف امالتان هذفنا
في الجمع كما حذفنا الكاف في المضمر ثم المد للندبة ويستغنى بعلامة الف الندبة كما قلنا في غلاموا و
وغلامي واما الفا المد قبلها واو او ياء للبس واما الساكن غير المد الذي قبلها فيفتح ويلحق الفا
نحو يا ضارباه في المبني من وسيبويه يجيز نحو واضرباه اذا لم تخف وقال الكوفيون المسمى بالجمع السالم المذكر
ان اعربته بالحروف لم يجز ندبته كما لا يجوز تثنيته وجمعه فلا يجوز نحو وزيدوناه وان اعربته
بالحركات وجعلت النون معتقب الاعراب ولا بد اذا من ان يلزمه الياء كما يجيء في باب الاعلام جاز
ندبته نحو وازيدينياه وافتريناه وكذا يلزم على مذهبهم انك اذا صغرت يا مثنى واعربته بالحركات
والزمته الالف جاز ندبته والا فلا وليس شيء اذا لا مناسبة بين الندبة وبين التثنية والجمع مثنى يمتنع
فيما امتنعا فيه وتقول في المسمى باثني عشر عندك سيبويه واثنا عشراه بالالف في الثنا لانه غير مضاف
وغير معاقب للنون فكانك قلت واثنان وقال الكوفيون واثني عشراه بالياء يشبهانه بالمضاف
لان نون المثنى لا يسقط الا في الاضافة فكانه مضاف واجاز ابن كيسان الوجهين قال وكل الهاء
في الوقف تقول بعنون الكاف تاء السكت بعد زيادة الندبة واوا كانت او ياء او الفا هاء في
الوقف لا واجب وبعضهم يوجبها مع الالف لئلا يلتبس المندوب بالمضاف الى ياء المتكلم المفتوحة الفا
نحو يا غلاماه وينبغي ان لا يجيء عند ذلك القائل بهذا والا لزمه تكفي في الفرق بين الندبة والنداء وليس ما قال
بوجه لان الالف المنقلبة عن ياء المتكلم قد يلحقها الهاء في الوقف كما مر في البيت اذا صل مع الهاء
ايضا والغائب هو الغريبة وانما لحقوا بعد الهاء بيانا لحرف المد وسيأتي الالف لخفائها فاذا جئت
بعد الهاء ساكنة تبينت كما تبين بها الحركة في غلامية على ما يجيء في بابه من التصريف وبعد الهاء تحذف
وصلا وربما اثبتت فيه في الشعر اما مكسورة للساكنين او مضمومة بعد الالف والواو تشبيها بهاء الضمير

الواقعة بعدهما وبعضهم يفتحها بعد الالف لمكان الالف قبلها واثبتها بعضهم في الوصل
لاجراء الوصل مجرى الوقف قال يا مرحباه بحمار جيئة والكوفيون يثبتونها وقفا ووصلا في الشعر وفي
غيره قال ولا يندب الا المعرفة فلا يقال وارجلاه وامنكباه وازيد الطويلاه خلافا ليونس اقول
هذا الذي ذكره في المنتخب عليه واما المنوه عنه فانك تقول وامصيباه وليت يعوقه ويعني
بالمعروف المشهور سماعا كان او قالوا كان غير مشهور لم يندب وكذا غيره من المعارف فلا يقال واهذاه
وانما ذكر التفصيل عند النداء في الندبة لانه اذا كان المندوب مشهورا لا يلزم النداء في الندبة
عليه ولو لم يكن علما وكان المنتخب عليه مشهورا بذلك الاسم جاز ندبته تقول يا ضارباه زيداه
اذا كان زيد رجلا عظيما وتضربه المنتخب عليه ومشتهرا به وكذلك يا حسناه وجهيناه في المشهور
بذلك فضابط المندوب ان يكون معرفة مشهورا سواء كان تعريفه قبل الندبة او بعدها الندبة
تقول وامن فلج يا فجراه وامن فجر يا فجراه على اشتهاره بالرجلين بذلك ووضع الندبة
آخر المضاف اليه فان كان المندوب في الحقيقة هو المضاف نحو وا امير المؤمنيناه والمندوب هو الآخر
الا انك لما اردت ندبة المضاف الى المؤمنين فلو لم تات مدة المضاف لالتبس المضاف اليه المحذوف
المضاف اليه واما المراد المضاف كما تقول حب رمانا وان لم يكن هناك الا رمان بل الحب فقط وكذا
تقول في المضاف الى المضاف وكطالما جيلاه وكذا تلحقها آخر الصلة نحو وامن فجر بالرمثاه
وكذا قال يونس والكوفيون آخر الكلمة لا آخر الصفة لا آخر الموصوف نحو وازيد الظريفاه وقال
الخليل وسيبويه بل تلحقها آخر الموصوف نحو وازيداه الظريف لان اتصال الموصوف بصفته لفظا اقل
من اتصال المضاف بالمضاف اليه والموصول بصلته ويونس ان يقول انه متصل جاعلا على المجاز لفظا
واتصاله المعنى تنزيلا من اتصال الموصوف بصلته والمضاف بالمضاف اليه وان كان

النقص وذلك لانه يطلق اسم الصفة على موصوفها ولا يطلق اسم المضاف اليه على المضاف ولا الصدر
على موصوفها او كما يوشك ان رجلا ضاربا عمرا فقال ابو الحسن الشاذلي والجزولي الفتح وهي الكوفية
وابو اسحاق وقد استشهد الكوفيون بهذا على جواز ندبة غير المعرفة وهو شاذ عند البصريين
وحكى الاخفش عن الكوفيين انهم سمعوا من العرب يا رجلا اقبل بالنصب قال ويجوز حذف حرف
النداء مع الجنس والاستغاثة والمندوبة نحو يزيد اقبل ويا لزيد وقد اصبح ليل
واقد يحذف واطرق كرى اقول يعني بالجنس مكانه نكرة قبل النداء كيا رجل او لم تعرف كيا رجلا
وسواء كان مفردا او مضافا او مضارعا له نحو يا غلام فاضل ويا حسن الوجه ويا ضاربا بانه فصد
بين الثلثة واحدا بعينه اولا وانما لا يحذف من النكرة لان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى
مقبلا عليك فتنبهه لما تقول له ولا يكون هذا الا في المعرفة لانها مقصودة فصدت وانما لا يحذف
من المعرفة المتعرفة بحرف النداء اذ هي اذا عرفت بتعريف وصرف التعريف لا يحذف مما تعرف به هي
لا يطلق بفاق على اصل النكرة الا ترى ان لام التعريف لا يحذف من المتعرف بها وحرف النداء اولى
منها بعدم الحذف اذ هي مفيدة محل التعريف التنبيه والخطاب وكان ينبغي ان لا يحذف منادى ايضا اذ هو
ايضا اسم جنس متعرف بالنداء الا انه المقصود بالنداء لما كان وصفه كما تقدم وهو معرفة قبل النداء
بالام جاز حذفه الا ترى انه لا يجوز الحذف من يا هذا مع ان هذا مما يتصف بهذا بدي الام كما لا يجوز
الحذف من يا هذا فثبت ان الامتناع من حذف حرف النداء من اي بوصف نحو ايها الرجل او بوصف وصفه
نحو ايذا الرجل انما لم يجز الحذف عند البصريين مع اسم الاشارة وان كان متعرفا قبل النداء لما ذكرنا
قبل لان الغرض في هذا الاصل لما يشار اليه المخاطب وبين كون اسم الاشارة مشارا اليه وكونه منادى اي مخاطبا
تناف فاطرد ان يكون ما افتتح به النداء مما ذكر لا اصل ويجعل مخاطبا احتيج الى علامة ظاهرة تدل على التغيير



وجعله مخاطبا وهي حرف النداء والكوفيون يجوزون حذف الحرف من اسم الاشارة اجتزاء بكونه معرفة
قبل النداء وبالمشاهدة بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون انفسكم ليل ان هؤلاء اصبر المبتدأ كما يجوز في الموصول
فيبقى على هذا من المعارف التي يجوز حذف الحرف منها العلم والمضاف الى اي معرفة كانت والموصول
اما المضمر فشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك نعوذ بالله من ان ينزل بكم محمد احسن الى ومما قال
في ضبط ما يجوز حذف منه الحرف انه يجوز حذف ما لا يوصف به اي يلزمه جواز الحذف في يا غلام رجل ويا فاضرا
زيد مع تكريرها وذكر ما لا يجوز والمالم يجز الحذف من المستغاث والمتعجب منه والمندوب قال فانما
يجاء ولا يقصد فيها صيغة التنبيه والا قبال كما في النداء المحض فلما نقلا عن النداء الى معنى آخر
مع بقاء معنى النداء فيهما جاز الزيادة لفظ عليهما لتنبيهها على الحقيقة المنقولين عنها ولم يذكر
المصنف لفظة الله فيما لا يحذف منه الحرف وهي منه لانه لما يحذف الحرف منه الا مع ابدال الميم منه في
آخره للزوم اللام وذكر لان ضعفها فيه اللام ان يتوصل الى نداءه باي او ايها اسم الاشارة فلما حذف الوصلة
مع هذا اللفظة لكثرة نداءها لم يحذف الحرف لئلا يكون اجحافا قوله اصبح ليل اي دخل في الصباح
وصار صباحا فالاسم فعل ناقص زوجه امرئ القيس بربابة وكان يغيرا ويقال انه سمي بها عن سبب تغير يكون
له فقال انكحي فقيل الصدى خفيف الجسم سريع الرافة بطئ الافاقة قوله اطرقا كرا انثيه يصيدون
بها الكرى يقولون اطرق كرى اطرق كرى ان النعامة في القرى ما ان ارى سناكري فسكن وبطرد في ضرورة
وهذا شاذ فيه الصبح فاعل اتى امتثالا والمعنى ان النعام الذي هو اكبر فكن قد اصطيد وعمل الى القرى
فلا تخلي ايضا وشاذ كذا قوله اما قد مخنوف فانه شخص وقع في الليل على سليك بن سلكة وهو نائم
مستلق فخنقه وقال اقد مخنوف فقال له سليك الليل طويل وانت مغمى اي انت آمن من ان اغتالك فقيما
سميتني اكرة الليل ثم ضغطه سليك فمرط فقال سليك اقرطا فانك الثاني قد بيت كلبا اهنا لا قال

وقد يفرق المنادى لقيام قرينة نحو الا يا اسجدوا اقول المنادى مفعول به فيجوز حذفه اذا افاد قرينة
دالة عليه بخلاف سائر المفعول به فانه قد يحذف بلا سبب كما تقدم قوله الا يا اسجدوا بتخفيف الا على انه حرف
تنبيه وما بعده نداء اى يا قوم اسجدوا ومن قرأ الا يسجدوا بتشديد اللام فان ناصبة المضارع وغن
نونها لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب اى فزهم لئلا يهتدون لان يسجدوا او لان لا
او نقول ان لا يسجدوا بدل من السبيل اى فصدهم عن السجود ويجوز ان يكون بدلا من قوله اعمالهم فلا تكون
لان لا اى فزين لهم الشيطان ان لا يسجدوا وانما وجب حذف انه قد جاء كثيرا في غير النداء
وهي قل وقلة ويشر قال فيهم قلان والا لم يجز في المذكر الا يا قلا الا على مذهب الفراء كما تقدم ومن ثم يجوز
نحو يا غلامي يا عماد ولو كان نزيهم فلان لغير المؤنث يا فلان بحذف تاء فلانة ومن ذكر مكرمان ويا مدأ ان
ويا نومان اى يا كريم ويا لئيم ويا نائم وكذا يا ملكعان اى يا لكيع وكذا ما هو على مفعلان فهو مختص بالنداء
والغالب فيه السب ومن الا بنية المختصة بالنداء كل ما هو على فعل في سب المذكر وفعال في سب المؤنث
نحو فسق وكمع ونبط ولكاع وفعال بالتشديد عند سيبويه كالذي يعني الامر من الثلاثي وكذا فعال مذكرا
ومفعلا كما مضى وربما اضطر الشاعر الى استعمال بعض الاسماء المذكورة غير منادى كقوله في بحبحة اسد فلانا
عن فل وفال اطوف ما اطوف ثم اوى الى بيتي فعيدنة لكاع ولم يسمع شيء من الاسماء المختصة بالنداء موصوفا
ومما اصله النداء باب الاختصاص وذكر بان ثاني باي ويجيء بجرا في النداء من ضمه والجمع بها التنبيه
في مقام المضاف اليه ووقف اي بذي الدام وذكر بعد ضمير للمتكلم الخاص كانا والى او المشارك فيه كنحو
وانا لغرضيان اختصاص مدلوله كالضمير من بيان اضافته بما تسلط عليه وهو اما في معرض التعاظم نحو انا
اكرم الضيف ايها الرجل اى انا اختص من بين الرجال باكرام الضيف او في معرض التصاغر نحو انا المسكين
ايها الرجل اى مختصا المسكنة من بين الرجال او ليجرد بيان المقصود بذلك الضمير لا للافتخار ولا للتصا

قوله ايها الرجل اى مضموما والرجل كلمة النداء لكن بجوز عند في محل النصب على الحال متعلق رد على العبد السير فوصيف قال ايها
مبتدأ وصيف خبره وقال اى ساداها وبالنفس اى لحذر الرجل جلبي

للتصاغر نحو انا ادخل ايها الرجل ونحن نفعل ايها القوم وكل بدلة صورة النداء وليس بل المراد بصفة
اى هو ما دل عليه ضمير المتكلم السابق للمخاطبة انما نفعل من باب النداء الى باب الاختصاص مشاركة
معنوية بين البابين اذ المنادى ايضا مختص بالخطاب من بين امثاله وليجوز في باب الاختصاص اظهار
حرف النداء معها اى لانه لم يبق فيه معنى النداء لا حقيقة كما يأتي ولا مجازا كما بقي في المنبه بنو المندوب
فكن حتى تعمل عامل النداء في المحلى بما معناه بالكلية وحافظا بهراى وصفة من ضم الاول ولزوم مرفوع
الثاني كما في العلة النداء لكن محمد عن نحو ايها الرجل في باب الاختصاص محل النصب لوقوعه موقع موقع
الحال اى مختصا من بين الرجال وبذا كما قيل في نحو سواء اقمت ام قعدت ان اقمت ام قعدت وان كان في الظاهر
جملة معطوفة على جملة الا انه في تقدير عطف عليه اسم آخر اى سواء فيذكر وقعودك كما يجيء في باب ذو زيد
العطف وقد يتوهم مفعم اى المذكور سالم منصوب دال على المراد من الضمير المذكور اما معرف باللام
نحو نحن العرب اقرى للضيف او مضاف نحو قوله صلى الله عليه وسلم انا معشر الانبياء فينا بكر اى في قبائلهم
وقولهم نحن آل فلان كرماء ومنها كان المنصوب علما قال بنا تميما يكشف الضباب قال ابو عمر وان العرب
نصبت في الاختصاص اربعة اشياء معشر وآل واهل وبنى قال اما بنى ضبة لا نعرف اول من قال ان الاربعة
المذكورة اكثر استعمالا في باب الاختصاص ولكن ليس الاختصاص محصورا فيها قال المصنف بالعلم
بسر منقولا عن النداء لان المنادى لا يكون ذا لام وخبرها الرجل منقول عنه قطعا والمضاف يحتمل
الامرين ان يكون منقولا عن المنادى ونصبه بها المقدرة كما في ايها الرجل وان ينتصب بفعل مقدر كما في
اوافصل واصحح قال والنقل هذا في الاصل قالوا وقد ينتصب انتصاب نحو العرب لذلك كلامه والاولى ان
يقال المجموع منقول عن النداء وانتصابه انتصاب المنادى اجراء لباب الاختصاص مجرى واصل ثم نقول
كلامهم جوزوا النصب وخول اللام في نحو نحن العرب لانه ليس بمنادى حقيقة ولانه لا يظهر في باب

الا اختصاكم صرف النداء المكروه يجامعه اللام وقد يأتي الاختصاص الذي يا للام والاضافة بعد ضمير الغائب نحو مررت به المسكين او بعد الظاهر نحو بي بزيد المجيد او كان المختص منكرا فليس من هذا الكتاب بل هو منصوب اما على المدح نحو بي بزيد المجيد او الذم نحو وامرأته حمالة الحطب او الترحم نحو قوله لنا يوم ولكم يوم نظير اليائسي ولا نظير وقوله وبأوي الى نوفل عطل وشغفا مراضيع مثل السعالي بفعل لا يظهر وهو اعني او المختص بالجمع واحد واذم والترحم كما في موضعه هذا ما قيل ولو قيل في الجميع بالمنقول من النداء لم يبعد لان في الجميع معنى الاختصاص فتكون الباء في بنا هذا الكتاب بمعنى واحد وكما ينصب على الذم يا ويح المراد مما قيده نحو قوله تعالى وامرأته حمالة الحطب ينصب عليه ما يشبهه في القبح شيء مما قبله كقوله صلى الله عليه وسلم بئس الشعار الحلق وقال اقارع عوف لا احاول غيرها وجوه قرود تبتغي من تحاوح واعصوصب ان تبركت نحو قولك يا ايها الرجل وعبد الله المعنى ان تجعل المخاطب صفة للرجل وعبد الله لا فضلا فاتحة لما هو مثل قولك اصنع ما شئت وانا ابو فلان للصالحين فاما ان تنصب على المدح او ترفعه على ذا هما المعلمان واعني الصالحين كما يجيء في باب النعت واما اذا قلت بازيد وعمرو الطويلين او الطويلان وهما صفتان لا تعاني الموصوفين اعرابا وبناء واذا قلت يا زيد وزيد الطوال ولم يكن الطوال وصفا بل عطف بيان لانه لا يفصل بين اسم الشأن وصفته كما مر وعلى الجملة كل اسم فيه معنى الوصف ويمتنع كونه وصفا جاريا على الموصوف لمانع لفظي يرتفع او ينصب على المدح او الذم او الترحم ان كان فيه معنى من هذه المعاني واما فهو عطف بيان لان فيه شرطا وبيانا كالوصف قال الثالث ما اتم عامله على شريطة التفسير وهو كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه لو سلط عليه هو او مكانه لنصبه نحو زيدا ضربته وزيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه وزيدا هبت عليه بنصب يفعل تفسيرا ما بعده اي ضربت وجاوزت وانتبهت ولابست قوله اما وجب اضمار الفعل ههنا لان

الاشارات والتنبيهات باختصار

فصل الاسماء التي تضاف الى المتكلم من المضاف

والتي لا تضاف الا الى الرجل يا لماء

يقول عبد الله عامله الله

الحلس والمرباع يخص بهما بعض الرؤساء

الكلب ينفض والمرباع يأكل الغير

ان المفسر لا يعرض من الناصب ولم يؤت به الا عند تقديم الناصب لتفسير فاظهار الفعل يغني عن تفسير تحكيم الناصب انما حكم الرافع نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك كما ذكرنا في باب الفاعل وهذا عند الكسائي والفراء لكن ما ناصبه مضمر قبل الناصب بدل الاشتمال عندهما لفظ المذكور عنده اما لان صحة المعنى واللفظ بتسليطه عليه نحو زيدا ضربته فضربته عامل في ضمير وأما نحو ان افضل احد هما يتسلط عليه فالعامل فيه ما دل عليه ذكر الظاهر وكذا كل زيد مررت به وعمرا ضربته اياه فالعامل في زيد هو مررت به لستة جاوزت وفي عمرا ضربته غلامه لستة جاوزت انه تفسير وليس قبل التفسير المضمر فعل مضمر ناصب عندهما وانما جاز عندهما ان يعمل الفعل الطالب لمفعول واحد في ذكر المفعول وفي ضمير صاحبه لان الضمير في المعنى هو الظاهر فكأنه تسليط على الضمير بعد تسليط على الظاهر المتقدم تأكيدا بتعاقب الفعل عليه وليس الضمير المؤكد عندهما من احد النوابع الخمسة لانه لو جعل مثلا تأكيدا او بدلا او عطف بيان لوجب ان يكون الضمير مثل الظاهر اعرابا في جميع المثل ولبرئنا الآتي في قولهم مررت به وزيدا ضربت غلامه ولو قيل على ما مر انه المنتصب بعد الفعل الظاهر او شبهه سواء كان ضميرا او متعلقه هو بدل الكل من المنصوب المتقدم لكان قولا ويطرد هذا في جميع المثل فالضمير في زيدا ضربته بدل من زيدا كذا في الجامع والمعنى ومرة في زيد مررت به اذ المعنى زيدا جاوزته وكذا اخاه في قولك زيدا ضربت عمرا اخاه بدل من زيدا اعني مذ في المضاف من زيدا اي متعلق زيد ضربت اخاه وكذا في قولك زيدا ضربت عمرا وان وزيدا لقيت عمرا واخاه بتقدير ملابسة زيد ضربت وملابسة زيد لقيت ثم بينت الملابسة بقولك عمرا وان فانه ملابسة زيد بكونه مضروبا لاخ زيد وبقولك عمرا واخاه فانه ملابسة زيد بكونه ملقيا لك هو واخو زيد وان كانت الملابسة في الصورتين بعيدة كما يجيء في مذ بدل البعض هذا ايضا واختار البصريون كون المنصوب

قوله اذا المفسر تفسير ناصب هكذا

عن نصبه بضميره اى لم يسلط عليه ولم يشتغل بضميره لنصبه قوله او متعلقا اى مشتغل بضمير
او بما يتعلق بذلك الضمير والتعلق يكون مرفوعا وهو كثير نحو كونه مضافا الى ذلك الضمير نحو زيدا ضربت
غلامه ومنه نحو زيدا ضربت عمرا واخاه لان الفعل مشتغل بذلك المضاف كذا بواسطة العطف
او موصوفا لعامل ذلك الضمير او موصولا نحو زيدا ضربت رجلا يحبه وزيدا ضربت الذى يحبه وما عطف
عليه موصوف عامل الضمير او موصوله نحو زيدا لقيت عمرا ورجلا يضربه وزيدا لقيت عمرا والذى يضربه
وغير ذلك من التعلقات وقوله وكلما ان اسم صحيح يعقلون صحيحات مال طالعات بحيث مشتغل الفعل
فيه بنفس الضمير اذ التقدير يعقلون كلا وضابط التعلق ان يكون ضمير المنصوب ما تمة المنصوب
بالمفعولية وليس الشرط ان يكون الضمير منصوبا لفظا او محلا كما ظن بعضهم نظرا الى نحو زيدا ضربته
او مرت به او انا ضاربه بل الشرط انتصابه لفظا او محلا او انتصاب تعلقه كذلك الا ترى انك
تقول زيدا ضربت من ملكه او مررت بمن ملكه والضمير مرفوع والمعنى ضربت مملوكا او مررت
ومررت بمملوكها وانما قيد بقوله مشتغل عنه بضميره وبقوله مسلط عليه هو او متعلقه للتنبيه
على ان يتوسط بين العلم والفعل كله واجب النصب كان او انوانا نحو زيدا ضربته وعمرا
لبكر نضربه واما ان المفقوده فانه وان لم يجب نصبه لكن لا يعمل ما بعده فيما قبلها لكونها حرفا
مصدريا ومن الواجب نصبه كم نحو زيدا كم ضربته وهرفا المستفهام نحو زيدا اضربته والتبر
وكذا العرض نحو زيدا الا تضربه وهرفي التحضيض نحو زيدا هلا ضربته اوالا اولوا اولوما
وكذا الا التمني نحو زيدا لو ام الا ينداء نحو زيد لعمرو يضربه وكذا ما وان من
غلط هروف النفي نحو زيدا ما ضربته بخلاف لم ولن ولما فيجوز عمرا لم اضربه ولن اضربه
اذا العامل يخطاه قال فان صحت ام لا نحو زيدا ضربته وعمرا كلمته لم اصنع بهما كذا في كلهم

معمولا لفعل مقدر يفسره ما بعده فيما على المرفوعة نحو زيد امت بالكف معلم انه فوزه ليس شاذة منهم الحال
المرفوع نائبه مبتدأ لانه فاعل كما تقدمه في باب الفاعل ولا يجوز لكونه ان يرتكب ارتفاعه على ما ذكر المؤلف
كما ارتكبه في هذا الكتاب ان انتصاب ضميره بهذا المقدر لان الفعل يتفاق جميع القراءة لا يرفع ما قبله قوله ولا كلهم
بعد فعل اضمر ناصبا غير نحو زيد ابوك ولا يريد بقوله بعد فعل ان يليه الفعل متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه
من الكلام الذى بعد نحو زيدا ضرب عمرا وضربه وزيدا انا ضاربه قوله او شبهه ليشمل نحو زيدا انا ضاربه او انا
محبوس عليه وبعد شبه الفعل سمى الفاعل والمفعول اما المصدر فلا يكون مفسرا في هذا الباب لان ما لا
ينصب بنفسه مسلط لا بنفسه كما يجئ ومنصوب المصدر لا يتقدم عليه وكذا الصفة المشبهة لا تنصب
ما قبلها كما يجئ الفعل انما يفسر ناصبا اذا لم يصدر العلم بحرف لازم للفعل اما اذا كان مصدرا به فلا يكون
المفسر الا فعلا مسلطا فاندفع ما قيل الرافع والناصب نحو ان زيدا قام وان زيدا ضربته ولا بد لشبه الفعل مما يعود عليه
اما قبل العلم المحدود نحو زيد ينطلق انا ضاربه او بعد نحو زيدا انا محبوس عليه وزيدا ضاربه عمرو وكذا ذو
الاستفهام وذو النفي نحو زيدا ضاربه العمران وما زيدا ضاربه البكران والا لم ينصب ضمير العلم المحدود
ولا متعلقه لا لفظا ولا محلا فلا يجوز زيدا ضاربه العمران كما يجوز زيدا يضربه العمران قوله مشتغل عنه
بضميره اى مشتغل عن العامل في ذلك العلم المتقدم بالعمل في الضمير الراجع اليه اى انما لم يعمل في العلم
المتقدم بسبب العمل في ضميره ولولا ذكر العامل فيه وهو احتراز عن نحو زيدا ضربت فانه ليس من هذا القبيل
لان عامله ظاهر وهو الفعل المؤخر وعن نحو زيد قام وزيد قائم ايضا لان هذا الفعل وشبهه لا يعمل
الرفع فيما قبله حتى يقال مشتغل عنه بضميره فظهر ان قوله بعد مسلط عليه هو او متعلقه لنصبه غير
محتاج اليه مع قوله مشتغل عنه بضميره لان معناه كما ذكرنا انه لولا الضمير لعمل في ذلك المتقدم
والفعل لا يرفع ما قبله لما تقرر فظاهر انه فلم يبق الا النصب فمعنى مشتغل عنه بضميره مشتغل عن

ونصبه اما لزوال ذكر فيها كونها نقيضة سوف التي يخطابها العامل نحو زيدا سوف اضربه واما لم
فلانها تشابهها بالفعل بنفي معناه الى الماضي فصارت بحكمه واما لا فلكثرة دخولها على الكلام حتى انها تقع
الحرف ومعمولة تحو كنت بلا مال ولا ربما ان لا يخرج ومع ذلك كله فالرفع بالابتداء اسلم الوافع قبل
بعد الحروف الثلثة لان الحمل على نظيرك كونها للنفي الذي هو ضد الكلام كغير مما يغير معنى الكلام
اكثر مما يجيء بعد هذه الحروف الفعل عنها نحو زيد ضربه وما الواجب نصبه هو اذن الشرط نحو زيدا اضربه
يضربك وزيد لن يضربه يضربك وكذا زيد ان قام اضربه لانه لا يعمل الشرط والجزاء فيما قبل اذا الشرط
كما هو مذهب البصريين على ما يجيء في بابه واما اكونه مبنيا فيجوز ان تقدم معمول الجزاء على اداة الشرط
نحو زيدا ان قام اضرب اما معمول الشرط فلان الكسائي دون الفراء يجوز ان تضربه يضربك ومنعا سيما
التي فيها معنى التحضيض او الشرط بعد من يضربها اضربه او ايهم يضربها واضربه ايضا عن السلم
الذي بعده فعل التحضيض لانه لا يتصرف في معموله بالتقديم عليه نحو زيدا ما اضربه واضرب به وكذا الفعل
المتعجب منه نحو زيدا اكرم به غلاما عمرو وكذا المضاف اليه لانه لا فيما قبل المضاف فيجب الرفع في نحو
زيد ضربت غلام يضربه يضرب وكذا اسم الفعل لانه لا يعمل فيما قبله على مذهب البصريين نحو زيدا رويدا به وكذا الصفة
والصلة اذا لا يعملان في الموصول والموصوف لان الصلة والصفة مع الموصول والموصوف
في تاويل اسم مفرد فلو عملتا فيهما لكانتا كل واحد منهما مع معمولها المتقدم عليهما كلاما فالرفع
اذا واجب في نحو ايهم اضربه يمر على ان ايا موصول وكذا قولك رجل يقيئه كريم وكذا لا يعمل الصلة
والصفة فيما قبل الموصول والموصوف فيجب الرفع في نحو زيدا ان تضربه فيمر وزيد رجل يقرئه موفق
واما لم يعملا فيما قبلهما كما رجحه لوقوعهما على المعمول حيث لا يمكن وقوع الفعل ولذا لم يعمل المضاف اليه
فيما قبل المضاف وكذا الجواب الفعل لا يعمل فيما قبل الفعل فيجب الرفع في زيد والله لا اضربه لان الف

القسم له الصدر لما تبين في الكلام وكذا لا يعمل ما بعد لا فيما قبلها فيجب الرفع نحو ما رجل الا اخطبه
كذا وذكر لما ذكرناه في باب الفاعل ان ما بعد الا من حيث الحقيقة من جملة ما قبلها لكن صير الجملتان
في صورة جملة واحدة قصدا للاختصار فاقتصر على عمل ما قبل الا فيما يليها فقط ولم يجز عمله فيما بعد ذلك
على الاصح كما ذكرنا فكيف يصح ان يعمل ما بعدها فيما قبلها وقيل ذلك العمل فيما بعد جملة واحدة شاذ
للحقيقة فلان الاصل لان الاصل في العامل ان يتقدم على معموله وكذا اذا تبين بعض معموله بعد فعل
مسند الى ضمير متصل راجع اليه نحو زيد ظننته منطلقا والتقدير ظننت زيدا منطلقا لم يجز ان
يعلم الا الرفع على الابتداء وذكر انه يجوز ان يعطف عليه الفعل المؤخر وقلت زيدا ظننت منطلقا لم يجز لان
المفعول المقدم على الفعل لا يفسر الضمير المسند اليه ذكر الفعل الا اذا كان الضمير منفصلا فلا
يدل زيدا ضربه على ان الضمير عائد الى زيد ويجوز تركيب المنفصل نحو زيدا لم يضرب الا هو والعالم يجوز الاول
اعني زيدا ضربه ولا العكس اعني كونه الفاعل مفسرا للمفعول اذا كان ضميرا متصلا نحو ضربه زيد على ان
زيد مفسر للضمير المتقدم لان القياس ان لا يكون التعالق المعنوي بين المفسر والمفسر بل الغالب المشهور
حتى يكون تفسيرا كلا ظاهرا وتحن نعلم ان تخالف الفاعل والمفعول وتغايرهما هو المشهور فلذا لم يجز
زيدا اعطيته على ان الضمير لزيد وان المعنى اعطيت نفسه لان المشهور تغاير المفعول ونحوه
ولما لم يكن المفعول الاول في باب ظن هو المفعول حقيقة بل المفعول في المعنى هو مصدر المفعول
الثاني مضافا الى الاول كما يجيء في بابه جاز نحو ظننت زيدا قائما والضمير لزيد وكان قياس هذا ان
يجوز ايضا نحو زيدا ظننت منطلقا فظن مسند الى ضمير زيد لكنه كثر اصباح الفاعل الذي انابه الى ان
يتقدم عليه ما هو في صورة المفعول ليس لان الفاعل بل لان الضمير المضاف اليه ولما ذكر ان تقدم
قبل وما اذا كان كل واحد من الفاعل والمفعول ضميرا منفصلا فيجوز تقول في الفاعل زيدا

لم يضرب الا زيدا المفعول اياه ضرب زيد لان المنفصل ما حيث انفصاله استغلا لم يصلح
الظاهر فلم جاز فيه ما لا يجوز في المضمر نحو ايا كما ضربت بجعل ضمير الفاعل والمفعول لواحد وشذ
لا تضرب الا اياك ولا يجوز مثله في المتصل الا بدل وقد يكون بعضهم نحو غلام هند ضربت على قلة وهو
والضمير لهند اذ ليس المفعول به مفسرا وكذا اجاز ايقاع الفعل المسند الى الضمير المتصل على موصوف
بالفعل العامل في المفسر نحو انى ضربت زيدا ضرب اي ضرب زيد ضربته وهو كالاول معنى كانك قلت ضاربته
زيد ضرب ومنع الفراء المسئلتين وينبغي ان يجوز تفسيرها اضيف اليه المفعول المتقدم للفاعل في نحو
غلام هند ضربت ان يجوز تفسيرها اضيف اليه للمفعول ايضا نحو غلام هند ضربها لان المضاف
اليه يجوز اضافته فيكون معنى نية التقديم كما كان معنى نية الثاني في ضرب غلام هند زيد والذي
ارى انه كما لا يفسر الفاعل المفعول اذا كان متصلا وكذا العكس كما ذكرنا كذلك لا يفسرها اضيف
اليه الفاعل المفعول فلا يجوز ضرب غلام هند هند ضربته كما اضافا الفاعل اذا التقيا في المسئلتين مفعول والفعل ايضا فيهما
فلا يجوز غلام هند ضربته كما اضافا الفاعل اذا التقيا في المسئلتين مفعول والفعل ايضا فيهما
لان الفاعل لا يجوز اضافته للتفسير الى نفس المفعول فلا يحتاج له الى ذيله ايضا وكذا المفعول
لا يجوز اضافته للتفسير الى نفس الفاعل وكذا الى ذيله ايضا واما نحو ضرب زيد سيده وضرب زيد
سيده فان ذيل كل واحد منهما محتاج للتفسير الى نفس الاخر فلا يستنكر وكذا يحتمل ان يقوله
مشتغل عنه ويقوله مسلط عليه لنصبه مما بعد واو العطف وفاءه وغيرهما ما دون العطف
وكذا فاء السببية الواقعة موقعها فان ما بعدها لا يعمل فيما قبلها لانه اذا دل على ان ما بعدها
من ذيول ما قبلها فيكون وقوع ما بعدها معدوما قبلها اذ ينعكس الامر اذا اي يكون شيء مما قبلها
من ذيول ما بعدها واما قوله تعالى اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فسبح فانما عمل ما بعد الفاء فيما قبله

قبلها لانه اذا على المذهب الصحيح كما يجيء في الظروف المبنية ان العامل في اذا هذا الشرط لان الفاء
لا تلي لكن موقعها موقع السببية وصورتها تدل على لزوم ما بعدها لما قبلها لزوم الجزاء
للشرط كما يجيء في الظروف المبنية واما قوله تعالى فوربك لنحشرنهم فوربك لنسئلنهم فوربك لنسئلن
وقوله واما بنعمة ربك فحدث فالفاء في الجميع للسببية وجاز ذلك عمل ما بعدها فيما قبلها لوقوعها
غير موقعها للغرض الذي ذكرته في حروف الشرط فعلى هذا يخرج من هذا الباب نحو قوله تعالى الزانية والزاني
فاجلدوا كل واحد منهما على هذا المذهب الصحيح كما يجيء ونحو قولك كل رجل يأتيني فانا اكرمه لان الفاء السببية واقعة
موقعها اذ تعاد داخلة على الجزاء المتضمن الموصول والموصوف معنى كلمة الشرط وكون الصلة و
الصفة كالشرط فيما بعد الفاء غير كالجزاء بل هو لزوم بتضمن الموصول والموصوف معنى الشرط وقلنا ان
الشرط مقدر اي ان الاصل اما يكن شيء فاجلدوا الزانية والزاني ثم عمل ما بعد الفاء نحو قوله تعالى فوربك لنحشرنهم
واما بنعمة ربك فحدث كما يجيء في حروف الشرط وشغل اجلدوا بمتعلق الضمير كان من هذا الباب كما في
قوله تعالى هذا فليذوقوه على بعض القراءات ويجوز ان يكون بتقدير اذا كذا فليذوقوه ويعضد هذا
فليذوقوه ويعضد هذا فليذوقوه ويخرج ايضا بقيد المذكور الفعل الذي لا يكون المسلم المتقدم
عليه من هذا الباب اذ لم يسلط عليه لم ينصبه لانه
لا ينصب لفعل الا ما هو من جملته وذيوله فخرج على هذا قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما
مما سيجيء اذ التقدير عندنا فيما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني فاجلدوا وكذا يخرج نحو زيدا اضربه
اول اضربه لان الفعل المؤكد بالنون لا يعمل فيما قبله كما تقدم قال البصريون انما لم يجز نصب المسلم
المذكور اذا قبل ما سلط عليه هو انما سلط عليه لنصبه لان المفسر يخصص من الناصب ودال عليه فلما قل
من ان يكون مستعدا للنصب ويحتمل شغله العمل لو لم يشغله بنائب المسلم المنصوب المتقدم اعني

بضمير او متعلقه لنصبه فانه يصلح ابوا ومشبهه للنصب لولا الضمير او متعلقه لم يكن مفسرا ايضا
لهذا تريد الكلام قال فان قيل سيشار الى هذا القيد يقتضي فساد كون الناصب مفسرا مفسرا بالظاهر ويؤدي
الى صحة مذهب الكسائي والفراء اي ان الناصب ابوا والمتأخر وذلك لانه لو وجب ان يكون مفسر العامل بحيث لولا
استغاله يصير المعمول لكان ابوا العامل لوجب اطراده في مفسر عامل الرفع في نحو ان امرؤ هلك اذا قارن فكان
يجب الا يباشر المفسر عامل المرفوع لذا يعمل الفعل الرافع فيما قبله قيل ان الاصل في المفسر ان يصلح للعمل
في معمول المفسر كما ذكرنا فان لم يصلح وكان له محل غير التفسير حمل عليه وان لم يكن له محل آخر اضطر
الى جعله مفسرا مع امتناع كونه عاملا فمثل نحو زيدا ضربته وزيدا ضربته للفعل محل آخر غير التفسير وهو
كونه خبر المبتدا فحملناه عليه لما لم يصلح للعمل في زيد واما نحو ان امرؤ هلك ونوذا سوء لصاحبتي فلم يكن
للفعل محل آخر اذ لو جعلناه خبر المبتدا لكان حرف الشرط داخلا على الاسمية وليس يجوز فعلى ما تقرر لا يحمل
الفعل على المفرغ زيد قام لما لم يضطر اليه وكذا في ان زيد قام بل يقول زيد مبتدا لما فاعل فعل مقدر
وان كانت الهمزة بالفعل اولى لانا لم نضطر الى جعل الفعل مفسرا اذ الهمزة تدخل على الاسمية ايضا وهذا
مذهب سيبويه والجرمي واما قال الاخفش في نحو ان زيد قام ان يرتفع زيد بفعل مقدر مفسر بالظاهر نظرا
الى ان همزة الاستفهام ومتى قال سيبويه في نحو انت زيدا ضربته ان رفع زيد اولى لان انت مبتدا لا فاعل على ما
قررنا فبقي ضمير المبتدا وهو زيدا ضربته بلا همزة استفهام فرفعه اولى من نصبه كما بينا في شرح قوله عند
عدم قرينة خلافه واما اذا كان الفاصل بينا همزة الاستفهام وام المعادلة نحو ازيدا ضربته
فالمختار النصب تغليبا لكونه الظرف متعلقا بالفعل قال والى همزة الاستفهام اذا ان تقدر داخلة على الفعل
وقال الاخفش ان زيد ضربته ان نصبته اولى بالنظر الى همزة الاستفهام وانت فاعل فعل مقدر وزيدا
مفعوله اي ازيدا ضربته فلما حذف الفعل انفصل ضمير الفاعل المتصل ونظر سيبويه اولى بناء على الفعل الذي لا

لا يصلح للعمل بنفسه لا يحمل على تفسير العامل بل كان عنده مندوحة ويلزم الاخفش تجويز ان تقول زيدا
بالفاء عليه تخوزيدا فام وان لم يكن مختصا فعلى هذا فعلى مفسر الرافع لما يكون الا فعلا اذا يضطر الى اضمار
الفعل الرافع لا يعد حرجا لازما للفعل لكونه في الشرط وهو في التحضيض وما مفسر الناصب فقد يكون شبيه
فعل لانه قد يفسر بما ضمير الى كونه مفسرا كما ذكرنا في نحو زيدا انا ضاربه قوله ومشبهه لنصبة يريد ان اكثر النسخ
هذا اللفظة اعني ومشبهه والظاهر انه ملحقة ولم يكن في الاصل اذ المصنف لم يتعرض لها في الشرح ولحق
انه لا بد منهما والاصح نحو زيدا مررت به وايضا نحو زيدا ضربت غلامه لانه لا بد بهما من تسليط معنى ينصب
زيدا لان التسليط يفيد صحة المعنى وتسليط ضربت على زيد في هذا الموضع لنصبه لكن لا يصح
المعنى لانك لم تقصد انك ضربت زيدا نفسه بل قصدت الى انك اهنته بضرب غلامه فالتسليط اذا بطل
في الموضعين اصلا ما ان يكون الفعل ومشبهه واقعا على ذلك الاسم معنى لا يمكن ان يتعدى اليه الا بحرف جر
نحو زيدا مررت به قال الله تعالى فريقا هدى وفريقا حق عليهم الضلالة والثاني ان لا يكون الفعل الظ
او شبهه واقعا عليه بل على متعلقه وقد عرفت المراد بالمتعلق نحو زيدا ضربت غلامه او مررت بغلامه
والاولى عند قصد التسليط في المتعلق فيه المضمر متعلق الضمير بلا حرف جر ان تسلط ذلك الفعل
بعينه على الاسم المجرور بعد تقديره كما المتعلق مضافا الى الاسم كما تقول في زيدا ضربت غلامه زيدا
ضربت اي غلام زيد فتقول اذا حصل ضابطان احدهما ان يكون بعد الاسم فعل او شبهه والثاني
ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا عما نصب الاسم بضمير او بمتعلق الضمير فحيث كان قبل ذكر الاسم
اسم آخر مرفوعا او منصوبا لفظا او محلا يمكن نصبه في كل الفعل او شبهه او كليهما او مرفوعه لذكر الاسم
ايضا اولا يكون لا يختلف الحكم فيه فاسم المرفوع في قولك نحو ازيد غلامه ضربه سيبويه بنصب غلامه بضمير
المقدر بعد زيد المبتدا خبرا عنه اي ازيد ضرب غلامه ضربه والاخفش يجوز ارتفاع غلامه بزيد على كونه فاعلا

لضرب المقدر قبل زيد وعمرا مفعوله اى اضرب زيدا عمرا اضربه كما تقدم مثله ليس هما واما نحو ان زيدا عمرا اضربه
فالفعل يختص التقدير قبل المرفوع والاسم المنصوب لفظا قبله نحو اليوم عمرا اضربه والمتصل محلا
اما السوط زيدا اضربه وقد تقدم انه يجوز ان يكون بدلا من ضمير الاسم المحذوف والاسم آخر وليس بجيد لان يليه الفعل او شبهه
نحو الخوان اكل عليه وان زيدا انت مجيوس وقد يكتنفه سمانا نحو اليوم الخوان اللحم اكل عليه وان زيدا انت مجيوس
وان زيدا عمرا اليوم ضربه وقد يتوالى سمانا منصوبا بمقدر من او اكثر نحو ان زيدا اياه ضربه اى انت زيدا
ضربت اياه ضربه وان زيدا اياه غلامه ضربه اى لابست زيدا انت اياه ضربت غلامه ضربه فوله ينقيس
بفعل يفسره ما بعد التفسير كما ذكرنا على ضربته اما ان يكون المفسر من لفظ المفسر نحو زيدا ضربته
ضربته او يكون لفظ المفسر دالا على معنى المفسر واللفظ غير اللفظ كما في مررت به ومررت بغلامه وبيت عليه
وبهذا الثاني على ثلثة اقسام لانه ان امكن ان يقدر ما هو بمعنى الفعل الظاهر من غير نظر الى معمول
لذلك الفعل الظاهر حاضر بل معمول كان فرواالى نحو زيدا مررت به فان جاوزت المقدر قبل
زيدا بمعنى مررت سواء كان مررت عاملا في بكا وفي به او في بغلامك او في اي شئ كان ينفاوت معناه باعتبار
المفاعيل وان لم يمكن بدا فانظر الى معنى ذلك الفعل الظاهر مع معموله المعبر الخاص الذي يقصد ذكر الفعل فقدره
ذكر الفعل فقدر ذلك المعنى وذلك نحو زيدا ضربت غلامه فان انت المقدر ههنا قبل زيدا ليس بمعنى ضربت
مطلقا مع اى معمول كان بل هو معناه مع غلامه او اخاه او صديقه او ما اشبه ذلك الذي لو قلت
زيدا ضربت عدوه لم يكن معنى ضربت عدوه انت زيدا بل المعنى اكرمت زيدا عدوه فظهر ان انت المقدر
بمعنى الفعل الظاهر مع بعض معمولاته دون بعض بخلاف جاوزت فانه بمعنى مررت مع اى معمول له كان وان
لم يكن بدا الثاني ايضا ضمنت معنى لابست فانه يطرد في كل فعل متعد بحرف او بمتعلق الضمير اى متعلق
كان ولذا ان لفوله في تعيين العامل المقدر اذا فعلا كان او ناصبا اذ تنظر فان كان المفسر عاملا في ضمير الاسم

الاسم المقدم بلا واسطة فورت لفظ ذلك المفسر بعينه كما في ان زيدا قام واني زيدا ضربته وان عمرا في
الضمير بواسطة حرف جر كما في ان زيدا مررت به وان زيدا مررت به فكذلك ان نضمر فعل المقابلة مطلقا اى ان
لو يسر زيد وان لابست زيدا وكذا في ان الخوان اكل عليه وان الخوان اكلت عليه ان لو يسر الخوان وان لابسته
واما ان قلت الخوان اكل عليه اللحم وكذا السوط ضربه زيد وكان تفصل بان تقول ان كان ذلك
فعل متعد الى ذكر الضمير بنفسه بمعنى ذكر اللازم اضمرته كما في ان زيدا مررت به وان زيدا مررت به اى ان
يصور مررت به وان جاوزت زيدا والا فعل المقابلة كما ذكرنا في الخوان اكل عليه والخوان اكلت عليه
وان كان المفسر عاملا في متعلق الضمير فكذلك ان نضمر فعل المقابلة مطلقا اى فيما عمل فيه بحرف الجر
او بنفسه نحو ان زيدا ضربت غلامه وان زيدا مررت بغلامه اى ان لو يسر زيد وان لابست زيدا وكذا
في ان زيدا مررت بغلامه وان زيدا مررت بغلامه وكذا ان نفصل فنضمر العامل بنفسه ذكر الفعل الظاهر
بعينه مع مضاف الى ذكر الاسم المذكور فنقول ان زيدا ضرب غلامه وفي ان زيدا ضربت غلامه ان ضرب
متعلق زيد ضرب غلامه وان ضربت متعلق زيد ضربت غلامه فيكون الفعل الظاهر تفسيرا للمقدر ومعمول
الظاهر تفسيرا للمتعلق المقدر وكذا في نحو ان زيدا لفي عمرو واخوه وان زيدا لفيت عمرا واخاه والمتصل
اولى من اضمار المقابلة مطلقا لانه ينفسر اضمارا للمرفوع في ان زيدا قام غلامه بل المعنى ان زيدا قام
متعلق زيد قام غلامه وضمير في العامل في متعلق الضمير بواسطة حرف الجر فعلا متعديا بمعنى ذلك الفعل
اللازم ان وجد مع المضاف المذكور فنقول ان زيدا مررت بغلامه وان زيدا مررت بغلامه ان يصور
متعلق زيد مررت بغلامه وان جاوزت متعلق زيد مررت بغلامه وان لم يوجد متعد بمعناه فالمقابلة
نحو ان زيدا اكل على فوله وان زيدا اكلت على فوله اى ان لو يسر زيد اكل على فوله وان لابست
زيدا اكلت على فوله هذا وان جاز في جميع الصور المذكورة قبل الاسم المذكور ظرف او جار ومجرور

نحو اليوم زيدا ضربته وايا السوط زيدا ضربته لم يتغاير الامر لان الفعل المفسر بعلة في ذلك الظرف
ايضا والجار ايضا واما ان جاز قبل الاسم المذكور من فرق فان كان المفسر مما يعمل فيما مع التقدم
المعنى كما في ان زيدا ضربته اي ان ضرب زيدا ضربته وذلك الاشتغال وكذلك ان زيدا ضربته وانا اضربه
وفعل المقاربة كما ان اللحم لعلي ان اكل عليه اي ان لابس اللحم لعلي ان اكل عليه قال ويختار الرفع بالابتداء عند عدم
قرينة خلافه او عند وجود اقوى منها كما مر في غير الطلب واذا المفاجاة اقول حال الاسم المحرود
لا يعدو اربعة اقسام اما ان يختار رفعه او يختار نصبه او يجب نصبه او يستوي رفعه ونصبه ولم يذكر
جميعها الخاة ما يوجب رفعه وانتبه ايها اللبيب قال واذا كان الفعل مشتغلا بمحرود به بحقق فاعل الفاعل
بان يكون الة الفعل نحو السوط ضربته بزيد لانه لما حقق فاعليته الفاعل كان فاعل مرفوع وقد تقرر
انه لا يجوز نصب الاسم المذكور الا اذا اشتغل الفعل عنه بمنصوبه وهذا الذي ذكرته فيما مر والوجه
جواز نصبه لكون الفعل مشتغلا عنه بمنصوبه بحملا على ما بعد اذا المفاجاة ويجب الرفع في نحو خرجت
فاذا زيد يضربه عمرو كما يجيء تمام تحقيقه قال ان المصر ابتداء بما يختار رفعه لان الرفع هو الاصل لعدم
الاشتغال الى حذف عامل فقال يختار الرفع بالابتداء فيما يقوله بالابتداء عامل الرفع في جميع ما يجوز
رفعه اذ لا يكاد يخفى لما يظن ان ان رفعه فعلم ان ان ناصبة اذ نصب فعل قوله عند عدم قرينة خلافه
الضمير في خلافه للرفع وخلاف الرفع ههنا النصب لان هذا الاسم المذكور اما ان يرتفع بالابتداء
او بناصب فعلى فعل اما الجر فلا يدخله لانه لا يكون الا بجار وكلامنا في اسم ينتصب لفظا او يعدا
بوسط عليه والمعنى يختار رفع هذا الاسم المذكور عند عدم قرائن النصب الموجبة له والفعل الذي
يختار معها النصب الذي يناسبها معنى الا ترى ان على ما يجر بشرها وقال ذلك زيد ضربته والمراد بمطلق
قرينة النصب لان المفسر قرينة النصبة مع عدم ليس الاسم مما يختار فيه بل يريد قرائن النصب التي

التي سنذكرها على ما اشرنا اليه وانما اختير الرفع على النصب مع ذكر التعليل لاصباح النصب
الى حذف الفعل واضماره والاصل عدمها بخلاف الرفع فانه بعامل معنوي عندهم لم يظهر قط
في اللفظ هي بقال الحذف فاضمر على ما اشرنا اليه رفع المبتدا نحو انما اختير الرفع على النصب
لانه بعامل ظاهر دون النصب قوله او عند وجود اقوى منها اي عند وجود قرينة الرفع هي اقوى
من قرينة النصب وقرينة الرفع التي تجامع قرينة النصب ويكون اقوى منها كثيران فقط على ما ذكرنا
اما واذا المفاجاة انما انما تجامع ثلث قرائن للنصب هي معها هذيانا مغلوبة ومع الاخريين غالبة
انما الاولى فالطلب على ما بأتي والاخريان عطف الجملة التي بعدها على فعلية وكونها صوابا بالجملة المستغنية
فعليته واما اذا فانما تجامع من قرائن النصب الواحدة واذا غالبة عليها وذلك لقرينة كون الجملة المصدرة
بها معطوفة على فعلية كما يجيء انما انما فانما ترجح الرفع معها على النصب مع القرينتين المذكورتين لان ترجح
في مثلها بغير انما انما كان لمراعاة التناسب بين السؤال والجواب في كونها فعليتين نحو قام زيد وعمرو اكرمته
ولقصد التناسب بين السؤال والجواب في كونها فعليتين نحو زيدا اكرمته في جواب ايهم اكرمت فاذا اصدرت
الجملة بانما نحو قام زيد واما فقد اكرمته واما زيد فقد اعطيته دينارا في جواب ايهم اعطيت فانما اتى من
الحروف التي يبتدأ بعدها الكلام ويستانف ولا ينظر معها الى ما قبلها فلم يكن قصد التناسب معها
لكون ما بعدها قصدا مستانفا مبتدا بعدها لما قبلها اعني الاستئناف فرجحت بسببها الجملة التي هي انما كانت في الاصل
عليه وهو اختيار الرفع للمسائل من الحذف والتقدير فانما الخفيفة ليست مقتضية للرفع لانها وقوع
الاسمية والفعلية بعدها على السواء نحو قوله تعالى انما الينهم فلا تغتر واما السائل فلانها نسخ كما عملت
الصورية انما منعت مقتضى النصب من التاثير فبقي مقتضى الرفع بحاله وهو كون الاصل سلامة
الكلام من الحذف والتقدير واما شيء نحو قوله انما الصعيفة كي يخفف رحلة والزاد فمن فعله الغاء

فى وان كانت بسائط بعدة الكلام انا انما ليت متحضة للاستئناف كما الا ترى انها لا تقع فى اول
الكلام كما تقدم بل الرفع بعدها اولى فى سائر حروف العطف لظهورها فى ذلك الباب واما اذا كانت
انما مع الطلب وهو الامر والنهى والدعاء فقط لان سائر انواع الطلب نحو زيد ليضربنه وزيد ليتك
نضربه وانا نضربه يجب فيها الجزم معها كما تقدم فانما مع الثلثة مغلوبة نحو امازيدا فاكرمه واما بكرا فلا
فلا تضربه واما عمرا فهما سيان وانا صار مغلوبة لان وقوعها بعد الطلب اشياء خيل للمبتدأ قليلة فى الوقوع
وذلك لان كونها بالجملة الطلبية فعليه اولى لان امكن لاختصاص الطلب بالفعل الا ترى الى افتقار صدور
الطلب للفعل لحرف الاستفهام والعرض والتحضيض واما قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم فلم يمكن جعلها
فعلية بتغيير اما تعلم كما امكن ذلك فى نحو زيد اضربه وكذا فى نحو هل زيد ضارب وزيد ليضربنه وعمرا لا
نضربه واما قولهم ان قلت نحو زيد اضربه ولا تضربه بالرفع لما قضته لخبر الذى هو المحمل للصدق
والكذب لهذه الثلثة الطلبية التى لا يحتملها الا ينا وبل بعيد مخرج للامر والنهى والدعاء عما هو فيقتضيها
كقولك زيدا اضربه زيد اطلب منك ضربه فتعرض بانه يكون فى الجملة الاسمية نصدرة بما يخصها كما كونها
خبرية محال نعم يسمى الخبر فيها خبر المبتدأ نحو زيد منطلق ولبكر عندنا وكذا بكر زيد من ابن وعمرو
لا اضربه وزيد ليتك قتلته ولا يجيء خبر المبتدأ احتمالا للصدق والكذب وانما سمى خبرا اصطلاحيا
كما ان العامل سمى فاعلا ولم يكن الفعل مبتدأ فى بعض المواضع فتقول لما كان الطلب ممتنعا ترتب النصب
كما ذكرنا واما ليست مما تمنع الرفع كما بينا فى التعارض نحو امازيد فاضربه بيد الطلب اصالة السلامة
من الحذف والتغيير وانما صح الطلب ولى لكثرة وقوع الحذف والتغيير فى كلامهم وقلة استعمال
الطلبية الاسمية معها كما جعلها فعلية يجوز تغيير اعرب واما اذا المفاجاة فهى فى ضعف الاستئناف
بعدها مثل حتى والذا لا تقع فى صدر الكلام مفردة بل يتقدمها شئ كما تقدم فى الفجاءة قالوا انها اذا

اذا اجامعت حرفا عاطفا على الجملة الفعلية فهى عاملة على العاطف بمعنى ان الرفع اذا اولى بها
النصب مع واو النصب نحو قام زيد واذا بكر يضربه عمرو وفجاءا فانظر وذلك انهم اتفقوا على انها
لا يلى بعد الاسمية فرقا بينها وبين اذا الشرطية من اول الامر فقياس هذا وبقى الرفع بعدها
مع مجيئها بعد العاطف بكى صح نصب ما بعدها مع العاطف المذكور لكان ظهر ان يقولوا خالفت
اصلها فى هذا الموضع الحاضر غاية للتناسب المطلوب عندهم وفى غير هذا الموضع يجب رفع ما بعدها
نحو زيد فى الدار واذا المرء اضربه واما مع عدم السماع فالاصل منعه بناء على الباها على المذكور قل
ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية للتناسب ويعدد النفى والاستفهام واذا الشرطية وحيث
وفى الامر والنهى وعند حرف التيس المفسر بالصفة مثل انا كل شئ فلفقاه بقدر اقول هذا قد ترانى
يختار معها النصب الاسم المذكور قوله بالعطف على جملة فعلية نحو قام زيد وعمرا كرمته وكذا
مع لكن وبل وذكر لتناسب المعطوف والمعطوف عليه كونها فعليتين وكذا ترى بعض ضاربا عمرا
بفعلها العطف على شابه الفعل واما نحو احسن زيد وعمرو بضربه فلا يرجح النصب لكون
فعل التعجب لجموده وتجرده عن معنى الغرض لما ضعفا بالجمود كذا قال سيبويه والظاهر ان الثانية
اما اضافية لا معطوفة قوله بعد حرف النفى هى لا واو نحو قوله فلا هسيا فخرا به لكم ولا جدا
اذا ازدهم الجود وكذا نادر بالضرورة وانما افتقر النصب فيها مع جواز الرفع لان النفى فى الحقيقة
لمضمون الفعل فاما لفظا او تقديرا لما ينفى مضمونه اولى وليس لم ولما ولن مما اتى بالجملة اذ هى عاملة
فى المضارع ولا يقدر معها لضعفها فى العمل فلا يقال لم يزيدا نضربه ولا لن بكرا نقتله كما
يقال ان زيدا نضربه او نضربه لقوة ان بخلاف لم ولما لهما فيهما قال الله تعالى فليس ايضا مما
نحن فيه لان ما بعدها واجب الرفع بكونه خبرا وقد اتى بعد لن بمنفى نحو ليس يزيد نضربه ويقوى من

الصحة خطه
الفاضل الحقق
للطرز والتاج

لعل الصواب بفعل الفعل الظاهر
لان الكلام فى الفعل هكذا

قال يجوز فيها جوز الغاء ما عمل الغاء لشبهها بليس الطيب الا المسك برفع المسك كما يجوز
في باب ما يحمل عليه في لم يكن غير الله غلامه اي ما خلق الله فيجوز ليس زيد ضربته على الغاء ليس والاصل
ان يقال ليس ضربته زيدا على ان يجعل ليس فعلا ناقصا واسمه ضمير الشان والمفسر جملة فعلية كما في
قولك ليس زيد ضربته ضمير الشان والمفسر جملة فعلية كما في قولك ان زيدا ضربته فان الاصل ان
عملة اولوية حرف الاستفهام بالفعل كعلمة اولوية حرف النفي به قال سيبويه ليس يجوز الرفع في الهمزة
يجوز في نحو قام زيد وعمرو كلمه يعني الرفع الثاني احسن فليس طلبا لمشاكلة بين المعطوف والمعطوف عليه
اذا كان المعطوف عليه جملة فعلية اقتضاء النصب كهمزة الاستفهام بل الهمزة سلما اقتضاء لذلك
يجعل سيبويه الرفع بعد حرف النفي احسن منه بعد الهمزة وذلك لان الجملة مع الهمزة تصير طلبية وكونها
الطلبية فعلية اولى لان اكثر كما ذكرنا ولما تصير مع حرف النفي طلبية وانما كانت الاستفهام
صرفين الاول ما عرفت فيه والثاني الهمزة فرق ان تدخل على الفعلية نحو اضرب زيدا وعلى الاسمية نحو
زيد خارج وعلى الاسمية التي خبر المبتدا فيها فعلية نحو زيد يضرب وانما يعاد خل فيه وهي
التي اصلها ان يكون بمعنى قد للدلالة للفعل كما يجيء في قسم الحروف فهي تدخل على الفعلية وعلى الاسمية
التي ليس خبر المبتدا فيها نحو هل زيد قائم لشابهة الهمزة واما الاسمية التي خبرها الثاني فعلية فلا
تدخل عليها الا على قبح نحو هل زيد ضرب لانها اذا لم يخبر فعلا نسلت عنه فان كان الخبر في الجملة
التي تدخلها فعلا تذكرت الصحبة القديمة فلا ترضى الا بان تعانقه فيجب تولية اياه وكذا يقبح
دخولها على فعلية معمل لفصل بينها وبين الفعل بالجملة نحو هل زيدا ضربته وعلى فعلية مفسر فعلها
مضمر فعلها ظاهرا نحو هل زيدا ضربته والنصب ههنا احسن الفصيحين وقد مر الخلاف فيما سيبويه
والاخفش في ان الرفع اولى والنصب في نحو ان زيدا ضربته والوقف في اختيار النصب في نحو ان اليوم زيدا

اختيار النصب اذا فصل بقرينة نحو اليوم الاثنين

الكثيب اوا خذ الابل ترعاه كما هي فيطلح منه وبشي بخ فابغال كلا البعير فهو اكلب قال الاعلم لا يكون الكلب الذي اكتف قال الشاعر في المضمر
وهو من صفات المنطاول الهائل
المفتخر من الجوع وهو التضور

زيدا ضربته والاستفهام المضمن كالمستفهم مثل هل اذ دخل على فعلية فعلها ملفوظ به ويقبح نحو هل
زيدا ضربت ومتى زيد تجي قال الرفع في متى زيد ضربته اقبح الفصيحين كما ذكرنا في هل ويحسن متى زيد
خارج كما ذكر لان كل مشتغل عنه يستحق تقدم اصل المشتغل عليه اذا امكن واصل همزة الاستفهام
دفعها على الفعل صريحا والتجاء بها فيقبح نحو متى زيد قائم لان الفعل معدوم وان كان المضمن
كالمستفهم لان اصل الجزاء ان يكون فعلا فيجب في نحو متى زيد ضربته والعلة كالعلة قوله واذا الشرطية
فيها خلاف نقل عن الكوفيين انها كاذ في وقوع الجملة بعدها الا ان الجملة الاسمية لا يجوز ان يكون
الخبر فيها فعلا الا في الشاذ كقوله اذا الغضا زجري ما ئل العرس انكب ونقل عن سيبويه والاخفش
موافقتهم يجوز وقوع الاسمية المتروطة بعدها لكن على ضعف والاكثر كونها عندهما فعلية اما
ظاهرا نحو اذا جاء زيد او مقدرة نحو اذا السماء انشقت اي اذا انشقت السماء وقعت
المبرد اختصاصها بالفعلية فيجب عندنا وبل نحو اذا السماء انشقت بالفعلية اي اذا انشقت فقوله
واذا الشرطية يعني على مذهب سيبويه والاخفش وانما اقتضاء بعدها الفعلية لان الشرط بالفعل
اولى كالنفي والاستفهام وانما يوجبها الفعل بعدها كما فعل المبرد لانها ليست حرفية في الشرط كان ولولا
في تضمن معناه كمتى وهي على ما يجيء في الظروف المبنية واما على مذهب المبرد فينبغي ان لا يجوز بعدها
الرفع الا على قبح وهو ان اكثر وروان بعضهم يجوز في صحيح ما ذكرنا وان ذكر انه منتصب بفعل مقدر
مفسرا بالظاهر ان ارتفع بالفعل المقدر الذي هو لائم ذكر الظاهر قال السيرافي يجوز هذا لان زيد
قبله بتقدير هذا فعل زيد قبله وروي الكوفيون لا يجوز على ان منفصل ان لكنت فاذا لكنت
فعندك فاضربني اي اذا انت لك منفصل او ان لك منفصل فعلى هذا يقدر على مذهب
المبرد في بيت ذي الرمة اذا ابن ابي موسى بلالا بلغته فقام بفأس بين وشكيك جائرة على

رواية فعلى بن اى اذا ابلغ ابن ابى موسى هذا والاولى مطابقة المفسر للمفسر فى الرفع والنصب اذا امكن

قوله وحيث جيئة الله على الجانبة المكان كاذا لزمان نحو حيث زيد يجد فاكرمه ولكن استعمالها استعمال

كلما الشرط اقل من استعمالها اذا فانها تدخل على الجملة التى صدرها اسمان اتفاقا نحو اجلس حيث زيد جالس

اما اذا اكتسبت ما نحو حيثما فى وسائر ادوات الشرط الجازمة المتضمنة معنى الشرط كونها لا يفصل بينها وبين

الفعل الا عند الضرورة قال فمتى واغل نزرهم يحيوا ويعطف عليه كاس الساقى وقال الصعدة ناية فى ما

انما الترجيح غيبتها نمل فلو اضطر الشاعر الى الفصل نحو متى زيد انزرك فالنصب واجب لو يكون تقديم

الفعل بعد قوله وفى الامر والنهى قد تقدم ذلك بعلته قوله وعند هو فى بس المفسر بالصفة ان اردت مثلا

ان تخبر ان كل واحد من مماليك اشتريته بعشرة دنانير وانكر ملكك احدا منهم الا بشرائك بهذا القدر

فقلت كل واحد من مماليكى اشتريته بعشرة ينصب كل فهو نصب المعنى المقصود لان التقدير اشتريت

كل واحد من مماليكى بعشرة واما ان رفعت كل فيحتمل ان يكون اشتريته خبر له وقولك بعشرة متعلقا به

اى كل واحد منهم مشترى بعشرة وهو المعنى المقصود ويحتمل ان يكون اشتريته صفة لكل واحد وقولك

بعشرة هو الخبر اى كل من اشتريته من مماليك فهو بعشرة فرفعه اذا مطرد لا شمال الوجه

الثانى الذى هو غير مقصود ومخالفه للوجه الاول اذ ربما يكون لك على الوجه الثانى منهم من استرداه

كغيرك بعشرة او باقل منها او باكثر وربما يكون ايضا كل منهم هماعنه بالهبة او بالوراثة او غير ذلك

وكل هذا خلاف مقصودك فالنصب اذا اولى لكونه نصا فى المعنى المقصود والرفع محتمل له ولغيره

والمثال الذى اورده المصنف من الكتاب العزيز اعنى قوله تعالى انا كل شئ خلقناه بقدر لا يتعلق فى

المعنى كما يتعلق فى مثالك سواء جعلت الفعل خبرا او صفة فلا يصلح اذا للتمثيل وذلك لان مراده تعالى

بكل شئ كل مخلوق نصبت كل او رفعته وسواء جعلت خلقناه صفة مع الرفع او خبرا عنه وذكر ان ذكره

لقائل ان يقول اذا جعل خلقناه صفة لكل فالمعنى كل مخلوق شيء اضفناه الى خلقنا فهو مخلوق فان نصبت

بقدر الصفة فالمعنى انا خلقنا كل مخلوق بقدر وان جعلت كل شئ مبتدأ لم يبق لهذا الكلام تعلق الى نفس المعنى المفهوم من الكلام فقد افاد فائدة ما وان رجحت

تعلقا ان كل مخلوق مضاف بشأن الصفة لان الواقع لا ان الواقع من مجاري الكلام والمعنى المقصود ذلك المعنى الذى لا احتمال فيه فاذا قد تقدم

تنبيه حسن

قوله خلقناه كل شئ بقدر لا يدرى خلقنا كل ما يقع عليه اسم شئ لانه تعالى لم يخلق جميع الممكنات غير

المتناهية ويقع على كل واحد منها اسم شئ فكل شئ فى هذه الاية ليس كما فى قوله تعالى والله على كل شئ قدير

لان معناه انه قادر على كل ممكن غير متناه فاذا تقرر هذا قلنا ان معنى كل شئ خلقناه بقدر نرفع

كل على ان خلقناه هو الخبر كل مخلوق مخلوق بقدر وعلى ان خلقناه صفة كل شئ مخلوق كائنا بقدر والمعنى

واحد اذ لفظ كل شئ فى الاية مختص بالمخلوق ان كان خلقناه صفة له او فيه وليس معنى التقدير الاول

اهم منه مع التقدير الثانى كما كان فى مثالنا ويختار النصب ايضا اذا كان الكلام جوابا عن استفهام بجملة

فعلية كما اذا قيل اراب احدا او ايهم او غلام ايهم رايت فتقول زيدا رايته وانما كان النصب فى المطابق

لكون السؤال عن كونها فعليتين وكذا اذا قيل احد ضرب الزيدان احدا فقل زيدا يضربانه لان معناه

ايضرب الزيدان احدا فهو مقدر بالفعلية وانما كان الكسائى النصبة اكان اسم الحدود بمعنى ما

فاعل فى المعنى نحو زيد ينطلق بضربانه فى المعنى او الضمان وان كان فى اللفظ مبتدأ فنصب عندا اولى

لانه كانه قيل اضرب زيد عندا قال وبنوى الامر فى زيد قام وعمرو اكرمته اقوى يعنى بنوى الرفع والنصب

فى اسم الحدود اذا كان قبله عاطف على جملة اسمية الخبر جملة فعلية او على الخبر فيها وانما استوى لانه

يمكن ان يكون بعدا لواو عطفا على الجملة التى هى الكبرى فيختار الرفع مع جواز النصب لسبب المعطوف

المعطوف عليه فى كونها اسميتين وان يكون عطفا على الفعلية التى هى الصغرى فيختار النصب مع جواز

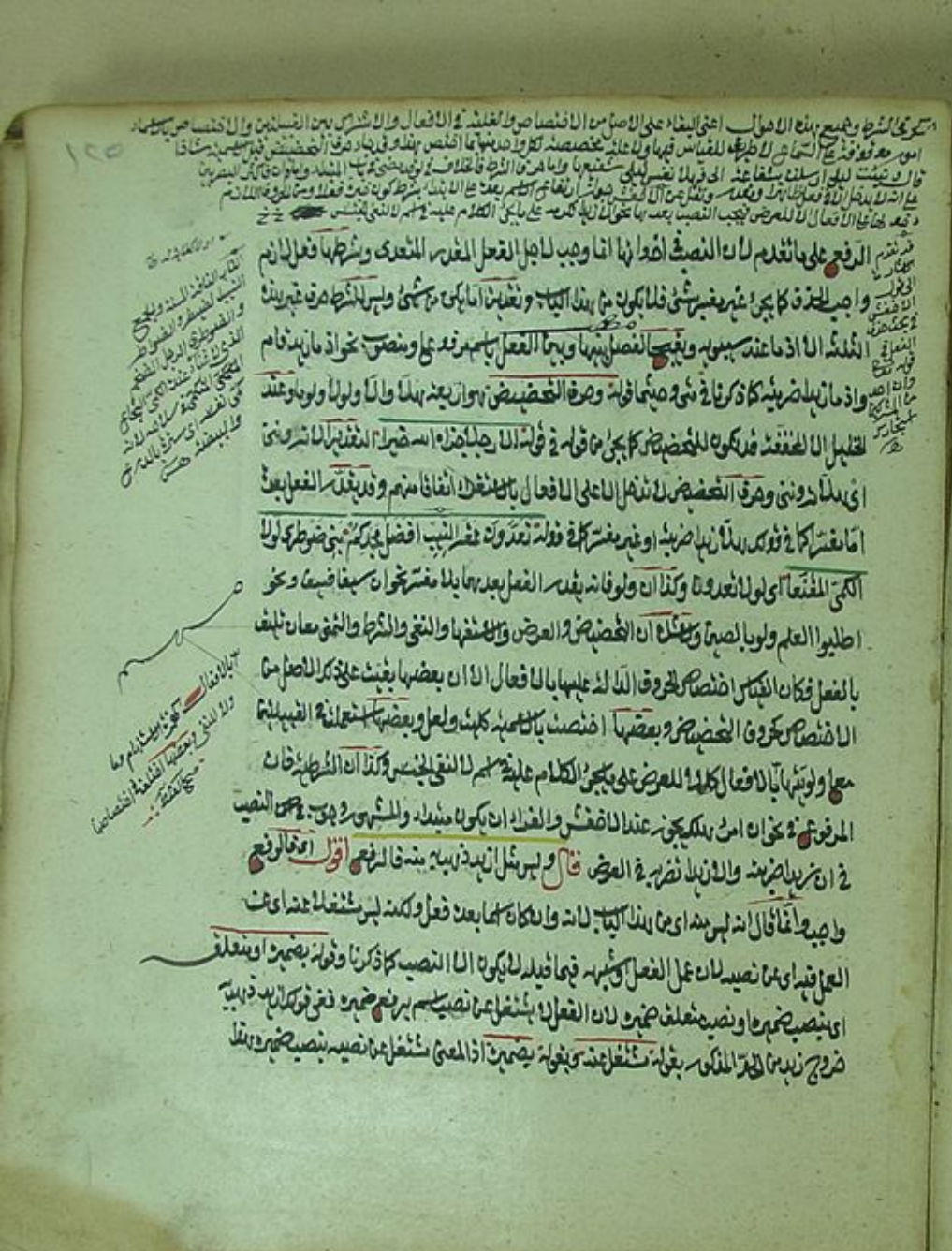
الرفع لشبهها فى كونها فعليتين فان قيل بل الرفع اولى للسلامة من الحذف والتقدير على رضه يكون الكلام

المعطوف اخبر الى الفعلية منه الى الاسمية وبهذا المثال اعنى زيد قام وعمرو اكرمته مثال الوجه الثانى

عليه بانه لا يجوز فيه العطف على الصغرى لانها خبر المبتدأ والمعطوف فى حكم المعطوف عليه فيلزم

عليه الوجه الثانى الذى هو ذكر المبتدأ وهو ضمير الى المبتدأ وهو ضمير راجع الى زيد وبعبارة

الثاني وهو انه يجب في المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه ولو قلت زيد كلمنا عمرا لم يجز وبعبارة
اخرى للناقص وهو انه لا يجوز عطف جملة لا محل لها على جملة لها محل واعتذر سيبويه باعتبار احدهما
للمتبرائي وهو بعيد عن مجامع كلامهم ان غرض سيبويه ليس ان تصحيح المثال بل تبيين جملة اسمية
الصدر فعلية الخبر معطوف عليها او على الجزء منها وتصحيح المثال بالكبرى زيادة ضمير فيه نحو عمرو كلمته
في دار او الدار جلسا او نحو ذلك ولا يمكن سيبويه منع هذا اعتمادا على علم السامع انه لا بد للخبر اذا كان جملة
من ضمير فيصح المثال اذا اراد وا واجاب بعضهم عن الوجه الاول بانه ليس بلازم ان حكم المعطوف حكم
المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع الا ترى الى قولهم بعت شاة وسخلتها وزيد ان سخلتها ايضا كزيد كما يأتي
في باب المضمر واجيب عن الوجه الثاني بانك تقول زيد لقيته وعمرا ولو قلت زيد لقيت عمرا لم يجز
فلا يلزم جواز قيام المعطوف مقام المعطوف عليه واجاب ابو علي عن اعتراض الناقص بان الاعتراض
انما يلزم ان لو كان المعطوف جاز ان يعطف عليه جملة لا امرا لها واما اذا لم يجز ان يعطف عليه الا
ما قاله السيرافي ثم ان مثل هذا المثال اجاز سيبويه سوى بابه رفع الاسم ونصبه على ما يؤدي اليه ظاهر
كلامه ورفعه الناقص لكون المعطوف عن الضمير وبقي ان يقال على ان الرفع فيه اولى من النصب
وان يرجع في الجملة المعطوفة ضمير راجعا الى المبتدأ الاول فلا خلاف في جواز مثل قولك زيد قام وعمرا
اكرمته قولك زيد ضربت غلامه وعمرا وبكرا اكرمته بسوى بكر الوجهان لان كلا من الفاعل الناصب للمفعول به
كالفعل واما اذا قلت زيد قام غلاماه وبكر اكرمته فالرفع فيه اولى لان كلا من الفاعل والمفعول
اذا لم ينصبا المفعول به لم يتم مشابهتهما للفعل كما يجيء في باب الاضافة فيرفع الضعيف للمشابهة
للفعل نحو زيد مصري كما قال ويجب النصب بعد حرف الشرط وحرف التخصيص مثل ان زيدا ضربته والا زيدا
ضربته اقول حرف الشرط ان ولو نحو لو زيد اكرمته واما اما فهي وان كانت تكون في الشرط الا ان المختار بعدها الرفع



قوله لحصول الشرائط اى من جملتها كون المشتغل عنه منصوبا كالمشتغل به منصوبا فاذا كان ذيد مسندا الى المتكلم يكون لغلام فى المثال المذكور منصوب المحل فيوافق المشتغل به فى قوله يضربه فلا يصح اسناد الفعل اليه ف

على انه يجوز ان السراج والبيرقى فى مثل هذا الفعل المبنى للمفعول اسناده الى ضمير مقدر اى ايضا ذيب الذى يضربه فيكون الجملة فى محل النصب فينصب الاسم السابق لحصول الشرائط وهو ضعيف لعدم الاقتضاء فى المضمر المدلول عليه بفعله وهو اكون فيكون نصب الاسم السابق مرادا وباشارة الى المسند اليه المذكور بل يقدر وان قيل الاسم فعلا مقدما نحو اذا ذيب شخص زيدا ذهبت فالزام مفسر المقدم كما ذكرنا قيل عما بعضهم انهم يضمرون فى نحو ان زيدا ضربته لازم الفعل الظاهر على العكس اى ان ضربت زيدا ضربته وكلاهما خلاف الاصل اذ الاصل موافقة الاسم المحدود لضميره ومتعلقه فى الرفع او النصب اذ ضميره او متعلقه نائبه كما ان عامل الضمير والمتعلق نائبه عامل الاسم فتقول فى ان زيدا ذيب او ذيب يا وذيب غلامه او ذيب بغلامه رافعا وتقول فى ان زيدا ضربته او وقف على الضلالة اوضربت غلامه او وقف على غلامه الضلالة ناصبا قال وكذا كل شئ وفعلوه الذى اقول اى ليس هذا الا فرع بذوله مشتغل عنه اى عن نصبه مع بقاء المعنى الحاصل بالرفع وهذا لو نصبت كل شئ يفعلوا لم يبق معنى الرفع اى بصير المعنى وفعلوا فى الدار فى صحف اعمالنا شيأ اذ لم نوقع فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها الكتابة والا بعد لجاز نقل كل شئ صار المعنى فعلوا كل شئ مثبت فى صحائف اعمالهم وهذا وان كان معنى سقيما الا انه فذلك المعنى المقصود حالة الرفع اذ المراد منه ما اريد فى قوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر وفعلوه صفة كل شئ اى كل ما فعلوه مثبت فى صحائف اعمالهم بجيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة قال وفى الزاهدية والثانى فاجلدوا الغاء بمعنى الشرط عند المبرد وجملتان عند سيبويه والفاء فالمختار النصب اقول جميع الشرائط فيه حاصلة بدليل النظر اليه مابعد الفاء فى بعل فيما قبلها كما فى نحو زيدا ضربته الا ان القراء لما اتفقوا فيه على الرفع الا ما روى فى الشاذ من عيسى بن عمر انه قرأ بالنصب والنصب مع الطلبية مختار كما تقدم والقراءة لا يجوز على غير المختار تحمل له الفاء وهما يخرج به عن

جوب لا

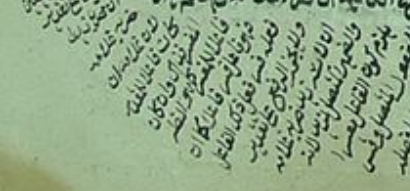
ع الجواب المذكور لانه لا يلزم منه غير المختار فتقول انما بعد الفاء بعمل فيما قبلها اذا كان الذى كما فى قوله تعالى اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فسبح كما يجئ فى النظم والمبنية او يكون الفاء غير واقعة موقعها لغرض كما فى قوله تعالى وربك فكبر واما انهم ظنوا انهم لن يبعث كذا واذا لم يكن الذى وكانت الفاء واقعة موقعها فما بعدها لا يعمل فيما تقدم وقوله الاية اى كذلك لكون الالف واللام فى الزانية مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط كاسم الفاعل الذى هو كذلك كالشرط فى تخير المبتدأ كالجزاء وهذا الذى ذكرته مذهب الفراء والمبرد فالفاء واقعة فى موقعها فيخرج عما ورد بقوله مشتغل عنه بضميره ومتعلقه وقال سيبويه هما جملتان اى الزانية مبتدأ حذوف المضاف اى حكم الزانية والخبر يحذوه اى فيما يتلى عليكم بعده وقوله فاجلدوا هو الذى وعدوا بان حكم الزانية فيه والفاء عندهم ايضا للسببية اى ان ثبت زنا هما فاجلدوا فخرج ايضا بقوله مشتغل عنه بضميره كما ذكرناه قوله والثانى المختار النصبة اى لولا التقدير ان المذكور ان للمبرد وسيبويه لكان سواء لكن المختار النصب لقرينة الطلب التى هى اقوى قرائنه وتقدير المبرد اقوى لعدم الاضمار فيه كما فى تقدير سيبويه هذا اكثر شرح ماذكره المصروا عصر قال ان ما يشتغل به المفسر من ضمير الاسم المذكور او متعلقه ان وقع بعد اذا الفعل المقدر ينبغى ان يكون مثبتا فيقدر فى نحو ان زيدا لم يقم الا ابوه ان قام زيد لم يقم الا ابوه وفى نحو ان زيدا لم تضرب الا اياه ان تضرب زيدا لم تضرب الا اياه وذلك لان الاسم المذكور يرفع ما الفعل المقدر موقع الاسم المشتغل به من المفسر وكذا زيدا الا ترى ان احدا واقع من الاسم المذكور مقام الضمير من الاسم المفسر وكذا زيدا فى ان زيدا ضربته واقع من ضربته المفسر الاسم المفسر موقع الضمير من المفسر وما بعد الا اذا كان فاعلا او مفعولا مثبتا لما قبل الا لان الاسم المفسر انما يكون الا بعد غير الموجب وليس قبل الاسم المذكور الا شئ ينقض نفى الفعل المقدر كما نقض الا المذكور قبل المشتغل به نفى المفسر فلم يبق الا اضمار الفعل الموجب ليوافق فى المعنى المنفى المنقوض نفيه بالا فقام زيد فى مثالنا

في المعنى لعدم الا ابوه وكذا ضرب زيدا بواو فعلم نضرب الا اياه فاذا فسر هذا قلنا فيكون في المفسر
ضميران كلاهما المذكور مرفوع ومتصوب وقد يكون فيه ضمير ومتعلقه كذلك اي مختلفان رفعا ونصبا
وقد يكون فيه متعلقان بضمير كذلك فالاول على الثلثة اضرب. لانه الضمير اما متصلان او منفصلان
او متصل ومنفصل فان كانا منفصلين فذلك لفقدان اتصال فعل رافع لذلك الاسم المذكور او اتصال ناصب
مثاله ان زيدا لم يعطك اياه الا ابوه فانه نصبنا اعتبارا باياه فقد شغل بكذا لم يعطك زيد لم يعطك اياه الا
ابوه فلو عطفت الفعل عليه فقلت زيد لم يعطك اياه الا ابوه وانما نصبنا اعتبارا بابوه فقد شغل بكذا اعطاك اياه
زيد لم يعطك اياه الا ابوه لان المشغل به اذا بعد الا فلا بد من تقدير موجب كما تقدم وشليط المفسر
بهم بناء على ان الاسم المذكور محال اذا الفعل لا يرفع فيهما فيله وان كانا احدهما متصلا والاخر منفصلا
فالاعتبار بالمتصل يعني اذا كان مرفوعا اتصل الرافع وان كان منصوبا اتصل الناصب فالاول كخوان
زيدا عطاك اياه واياه راجعان الى زيد وجاز كون الفاعل والمفعول ضميرين لشيء واحد لكونهما
منفصلا وكذا ان زيدا لم يضرب الا اياه التقدير ان اعطاك زيد اعطاك اياه وان لم يضرب زيد لم يضرب
الا اياه ولو اعتبرت المنفصل لكان التقدير ان اعطاك زيدا اعطاك اياه والمفعول مفسر الفاعل الذي
هو ضمير متصل وقد بينا ان اشتغاله ذكر مع تقدم المفعول في زيدا ضرب فكيف يكون مع ناصب ولكان
بالشليط ان زيدا اعطاك فيكون آ ضرب. زيدا وبالشليط زيدا ضرب. ولا يجوز ان والثاني اي الذي المتصل
فيه منصوب كخوان زيدا لم يضربه الا ابوه اي ان لم يضرب لم يضربه الا ابوه ولو اعتبرت المنفصل لكان التقدير
ان ضربه زيدا والفاعل مفسر للمفعول الذي هو ضمير متصل وقد تقدم اشتغاله عن ذلك وان كان متصلا
ولا يجوز ان يكون الفعل من افعال القلوب او مما للتحويل كعدمت وفقدت والا اتحد ضمير الفاعل والمفعول
في المعنى متصلا ولا يجوز ذلك الا في افعال القلوب كما يجيء في بابها نظرا فان كان الاسم المذكور ظاهرا وجب

* كخوان زيدا ضربه الا ابوه ولو اعتبرت المتصل كان التقدير ان ضرب زيدا ضربه الا ابوه لكان التقدير صحيح

صورت العنوان لا يسر زيد فقد يضرب غلامه فالمعنى صحيح لكن العبارة مختلة كما ذكرت ولا يصح ان يقدر لا يسر ويضرب لان غلامه لا يسر ويضرب غلامه
مناقض فلا يصح فصلنا البصائل وذلك ابعد معنى
ويكون اياه

وجب رفعه اعتبارا بالضمير المرفوع كخوان زيدا علمه قائما اي ان علم زيدا علمه قائما اذ لو نصبت
لكان التقدير ان علم زيدا علمه قائما فيغير المفعول الفاعل الذي هو ضمير متصل ولا يجوز لانه افعال
العكس ولانه غير مع تقدم المفعول نحو زيدا علم قائما فكيف مع تأخر عنه الضمير ولكان بالتسليط
ان زيدا علم قائما ولا يجوز ايضا لما ذكرنا وان كان الاسم المذكور ضميرا راجعا الى ما قبله جاز رفعه ونصبه
اعتبارا بكل واحد من ضميري المفسر فكقولك يعجبني ان يقوم زيد انه اياه علمه قائما اي ان علمه علم قائما اتصل
الضمير المتصل لما ظهر عامله وبالتسليط ان اياه علم قائما ويجوز ان يكون علمه قائما اي ان علم علم قائما
باستتار الضمير لما ظهر العامل واما المفسر الذي معه ضمير ومتعلقه مختلفان رفعا ونصبا نحو ان زيدا
ضرب غلامه وان زيدا ضرب غلامه وان زيدا مر بغلامه وان زيدا مر به غلامه فالاعتبار بالضمير
المتصل لانه المتعلق فيجب ان زيدا ضرب غلامه الرفع لان نصبه اعتبارا بمتعلق الضمير لكان التقدير
ان لا يسر زيدا او ضمير لا يسر لزيد ولا يجوز كما قدرنا وعلى ما قدرنا قبل ما كون المضاف يجوز فاعلا مثله
يكون التقدير ان ضرب زيدا اي متعلق زيد فيكون المفعول في الظاهر مفسرا للفاعل وهو ضمير متصل
وفي التقدير فاعل المفعول مفسر الفاعل ولا يجوز ان مع تقدم المفعول نحو زيدا وغلامه ان ضرب
فكيف مع تأخر وبالتسليط يصير ان زيدا لا يسر وان زيدا ضرب اي متعلق زيد ضرب. ولا يجوز واما
ان كان الضمير في المثلثة منفصلا جاز رفع الاسم ونصبه نحو ان زيدا لم يضرب غلامه الا اياه
وان زيدا لم يضرب غلامه الا هو تقديم الرفع في المثلثة الاولى لان لم يضرب زيدا اي متعلق زيد لم يضرب
غلامه الا اياه وتقدير النصب فيهما ان ضرب غلام زيد زيدا لم يضرب غلامه الا اياه وبالتسليط
ان زيدا ضرب غلامه لانكاد اذ قد الضمير المستثنى هذا ذا الاستثناء فصيرت الفعل مع ما يليه
مع ما يجب الضرب لزيد كما كان مع الاستثناء وتقديم الرفع في الثانية ان ضرب غلامه زيد لم يضرب



غلام الا لبوه وتقدير النصب فيها ان لم يضرب زيدا الى متعلق زيد لم يضرب غلامه
الا لبوه وان لم يلابسه زيد ايضرب غلامه لم يضرب غلامه الا لبوه وعلى تقدير الحص
وبالتسليط ان زيدا الى غلام زيد لم يضرب الا لبوه وعلى تقدير الحص ان زيدا
لم يلابسه يضرب غلامه الا لبوه واما المفسر الذى معه متعلقان بضميري الاسمين
المذكورين فمثالهما رفعا ونصبا نحو ان زيدا ضرب اخوه اياه فذلك فى الاسم المذكور
الرفع والنصب فتقدير الرفع ان ضرب زيدا الى متعلق زيد ضرب اخوه اياه وتقدير
النصب ان ضرب زيدا الى متعلق زيد ضرب اخوه اياه وبالتسليط ان زيدا الى
اياه ايضرب اخوه وعلى تقدير الحص ان زيدا لا يضرب بضرب اخيه الا هذا ما عرض الاعلم
هذا الباب والله اعلم بالصواب قوله الرابع التحذير وهو معمول بتقدير اتق تحذيرا
مما بعده او ذكر المحذر منه مكررا نحو اياك واياك والاسد واياك وان تخذف والطريق
الطريق يسمى اللفظ المحذر به من نحو اياك واياك والاسد وذلك لان الاسد تحذير امع انه
ليس بتحذير بل هو الذى التحذير قوله هو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده وهذه
بيان لفظ التحذير وحده دون المعطوف وليس كذا بل التحذير لفظ المعطوف
والمعطوف عليه والصحيح ان يقال لفظ التحذير على ضربين اما لفظ المحذر منه
مكررا معمولا ليقدر نحو اياك اياك الاسد او لفظ المحذر مع المحذر منه بعده
معمولا ليقدر اتق ضمير التحذير مما بعده مفعول له والفعل العامل فيه المصدر
اعنى التقدير اى بان تقدر اتق تحذيرا مما بعده ذلك المعمول كالاسد الذى بعد
اياك والتقدير اتقاء هذا بعض السماجة من حيث المعنى اذ يصير المعنى اتق نفسك

نفسك من الاسد ولا يقال اتق بنفسك الاسد اى تجنبه ولو قال بتقدير تجنب او بعد كان اولى قوله او ذكر
المحذر منه مكررا فيه نظر وذكر ان ذكر مصدر افى عطفه على قوله معمول بعده حيث المعنى ان يقدر
فى الاول اضافى اى بوذكر معمول اذكر المحذر منه وفيه ايضا ان مراده بالتحذير بهذا المنصوب لانه
فى تقسيم المنصوبات الاتى فى قوله الثانى المنادى الثالث ما اضمر عامله قلت يصح الرابع ذكر منصوب
تحذير كذا فى بعض النسخ او ذكر بلفظ عالم يسم فاعله وليس بواجب لان او هنا منفصلة حيث المعنى
فينبغى ان يبدل المذكور بمحذوف كما فى جاءنى زيد او عمرو بل لو كانت منفصلة بان يخالفه بحيث بعده
وما قبله بان تقول انا نقيم ثم يقيد وانت تقول او اشى بمعنى بل انا امشى فيكون للاضراب عن الاول
والاثبات للثانى كما يجئ فى صور العطف فان سيبويه فى قوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا لو قال او
تطع كفورا لم تقلب المعنى لانا اذا اضربنا بمعنى بل فيكون للاضراب عما النهى عنه طاعة الاثم فقط فافهم
او ذكر لكان اضرابا عن قوله معمول بتقدير اتق ولا يستقيم تعلق كل وجه بالنظر نظرا ضابطا هذا
الباب ان تقول كل محذر معمول لحذر او بتقدير اتق بشرط ما ذكر بعده مما يولى المحذر منه اما بواو
العطف او بما ظاهر او بتقدير بجعل اضمار عامله وكذا كل محذر منه مكرر معمول ليقدر فدخل فى
الاول نحو اياك والاسد واياى والشر وما نحن عليه والسيف فالمحذر اذا اما ظاهر او مضمر والظاهر لا
يجئ الا مضافا الى المخاطب والمضمر لا يجئ فى الغالب الا مخاطبا وقد يجئ منكلما كما مر واذا كان معطوفا
على المحذر جاز ان يكون ضمير غائب نحو اياك واياه من الشر وقولهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياه
الشواب شاذ من وجهين من جهة انه مفرد وقوعه اياه محذرا وليس بمعطوف ومن جهة اضافة اياه الى المظهر
وسيبويه يقدر نحو اياى والشر بنحو لينذر ونحوه قال الخليل وبعضهم يقول له اياك فيقول اياى اذ قيل
شكرا وسبحانك كانه يقول الذم نفسى واحفظ وقيل سيبويه يقدر نحو اياى والشر هذه خطابا

كاياك اياك وقد يشبه اولى ليتحد الفاعل والمفعول رتبة واحدا كما في اياك والشر
وقول بعضهم اياي وان يحذف احدكم الارنب الارنب بالنصب وليذلكم الاسل
والرماح يحتمل امر المتكلم اى لايبعد نفسي عن مشاهدة حذف الارنب وامر المخاطب
اى بعد وفي عن مشاهدة حذفه واما الثاني اعني المحذر منه المكرر فيكون ظاهرا
ومضمرا كاخاك اخاك ونفسك نفسك واياك اياك واياه اياه واياي اياي
سواء كان الظاهر مضافا اولا والمضمر متكلما او مخاطبا او غائبا واجاز قوم حضور
الفعل مع تكرار المحذر كخذ اخاك اخاك واياك اياك احذر نظرا الى ان تكرير
المعمول للتاكيد لايوجب حذف العامل كقوله تعالى دكت الارض دكا دكا ومنعه الاخرون
والاول اولى لعدم سماع ذكر العامل مع تكرير المحذر منه ولان القول ان كل معمول مكرر موجب
لحذف عامله وحكمته اختصاص وجوب الحذف بالمحذر منه المكرر يكون تكريره دالا على
مقاربة المحذر منه للمحذر بحيث يضيق الوقت الا عن ذكر المحذر منه على ابلغ ما يمكن وذلك
بتكريره ولا يتسع لذكر العامل مع المكرر واذا لم يكرر الاسم جاز اظهار العامل اتفاقا
قال المص كان اصل اياك واخاك اتصل ثم انهم لما كانوا لا يجمعون بين ضميري الفاعل
والمفعول لواحد اذا اتصلا جاؤا بانفسهما فضافا الى الكاف فقالوا اتصل ثم
حذفوا الفعل لكثرة الاستعمال ثم حذفوا النفس لعدم الاحتياج اليه لان اجتماع
الضمير بإذا يحذف الفاعل مع الفعل فرجع الكاف ولم يجز ولم يمكنا ان يكونا منفصلا
لان عامله فعل كما يجيء في باب المضمرات فيجب واعلم ان هذا الذي ذكره بطريق
مستفتى عنه والاولى ان يقال هو بتقدير اياك باعد او ينح باضمار العامل بعد المفعول

المفعول وانما جاز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لواحد كما كون احدهما منفصلا كما
جاز ما ضربت الا اياك وما ضربت الا اياي فان قلت بينهما فرق وذلك ان المفعول في
الحقيقة في ما ضربت الا اياي ليس ضمير المتكلم بل هو المتعدد المقدر اى ما ضربت احدا الا
اياي فالفاعل والمفعول فيه ليسا في الحقيقة ضميرين لواحد بخلاف قولك اياي ضربت
قلت الضمير المنفصل حكمه في كل امر حكم الظاهر منطقا كما ذكرت في اول باب المنصوب
على شريطة التفسير لكونه مشتغلا مثله وقد صرح الشيرازي في يجوز نحو اياي
ضربت وايضا الظاهر من كلامهم العرب ان المفعول المقدم على الفعل فيه معنى الحصر
وان منعه المصنف في شرح المفصل عند قول جار الله احمد معنى اياي ضربت ما ضربت
الا اياي واياك نعبد اى ما نعبد الا اياك واذا وجب حذف العامل في نحو اياك
والاسد لانه في معنى المكرر الذي ذكرنا انه يجب حذف فعله لان معنى اياك
اى بعد نفسك من الاسد ونحو من الكلام احذر الاسد ومعنى والاسد اى
بعد الاسد عن نفسك والواو ايضا بمعنى احذر الاسد لان بعد الاسد عن نفسك بان
تباعد عنه فكانك قلت الاسد الاسد فان قلت المعطوف في حكم المعطوف عليه واياك
محذر والاسد محذر منه وهما متخالفان فكيف جاز العطف قلت جواب انه لا يجب مشاركة
كل المعطوف للمعطوف عليه الا في الجهة التي انتسب بها المعطوف عليه الى عامله وجهة
انتساب اياك الى عامله كونه مفعولا به اى بعد او كذا الاسد بعد اى المعنى اياك بعد
وبعد الاسد قال وتقول اياك من الاسد ومن ان تخاف واياك ان تخاف بتقدير من
ولا تقول اياك الاسد لامتناع تقدير من اقول اذا جاء المحذر منه بعد المحذر فاما ان

يكون مع ان اولا معها فالذي يغلب ان نحو اياك والاسد يكون فيه واو مع ان معها الواو ومع ما وقد يعرف معنى
العطف واما معا فهو متعلق بالفعل المقدر اي يجتمعان فيه والذي مع ان يجيء فيه بذلك الوهم ان
نحو اياك والشر ق واياك من ان تشرق ويجوز فيه ويدل لذلك وهو حذف الجار لان ان اذا حذف منها طويلة
بصلتها كثر ان يكون مع جملة اسمية بعدها مبتدأ وبين اسم فلما طال لفظا ما نوى الخفيفة اسم واحدا جاز فيه التخفيف
فيسار يشرق هو فعل الذي هو مع الجملة بعده كشيء واحد وكذلك ان لانها مصدرية ويعد حذف الحرف صار ان
مع جملتها في محل النصب على ما سبق نحو الا ان وقال الخليل والكسائي اي باقية على ما كانت عليه من الجر قال الاول
اولى لضعف حرف الجر عن العمل مع عدم اختصاصه نحو الله لافعلن وقال الفراء نادر وحذف حرف الجر مع غير ان وان سماعي نحو اشتهرت
الله ذنبا اي من ذنب ويقاس الكسائي بقاله وقال الاخفش الصغير يكثر حذف حرف الجر وكما اذا امن اللبس
وان كان مع غير ان وان ولم يثبت فالبدل لم يجز حذف الجار منها اياك من الشر اذا لم يسبق مع فان قيل
فاحذف للعاطف قلت حذفه ايضا لا يجوز ويجوز من حذف حرف الجر لانه قياس مع ان وان شاذ كثير
في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا ان ادر كما قال ابو علي في قوله تعالى والى الذين اذا اما الوك ليحملهم
قلت اي وقولك واما قول الشاعر فاياك اياك المراء فانه الى المرء قياد والشر جالب فاما الضرورة الشعر واما
لان اياك اياك من باب التحذير كما سبق في التحذير مرة مكررة والمراد بالمراء نحو قولك سيبويه وهذا قول سيبويه والمراد المراء
مصدرا بمعنى ان تماري فحذف حرف الجر على ما يقدر به ومع هذا لا يجوز قياسا على سائر المصادر عليه
وهذا قول ابي الحسن والمازني يدل على ان الواو التي في الخبر بمعنى مع وقد ذكر المصريا آخر يجب اضمار
فعل بعدها وهو باطل لان شرط كل معرى به مكررا او معطوفا عليه بالواو ومع معطوف فلا يكرر
نحو قولنا فلان اذا فلان اذ لا يقال انه كذلك الا بتعاير غير مدلول والذي مع العطف نحو انا كذا والحجر و
نفسه وما يليها والعامل فيهما الزم ونحو وتلك وبينه وبين ذوقه ما تقدم في التحذير والخلاف في وبين

ز وبين حذف صفة المكرر ههنا فلم يجز وان لم يكرر وخلا من العطف فلا خلاف في عدم وبقي الحذف
كما بينا ان كذا يجوز ههنا ان يكون الواو بمعنى مع قال المفعول فيه ما فعل فيه فعل اذكر زمان او مكان اي
يعني بقوله فعل اذكر ما لحقه الذي تضمنه الفعل المذكور لا الفعل المذكور الذي هو قسيم الاسم والحرف وذكر لما اذكر فاذا
قلت ضربت اسم فعل فعلت لفظ ضربت اليوم اي تكلمت به اليوم والضرب الذي هو مصدر يتعلق اسم فاعل
ما فعل فيه الضرب لما ضربت والضرب قوله مذكور عن نحو قولك يوم الجمعة يوم مبارك فانه لا يدان يفعل في يوم الجمعة
فعل لكنه لما ذكر ذكر الفعل فلم يكن في اصطلاحهم مفعولا فيه ونحو يوم الجمعة في قولك ضربت في يوم
الجمعة ضربا اذ الظاهر ولهذا قال بعضهم وما نصبه تقديره بعض ان المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه وما
ينتصب بتقديره وشرط نصبه تقديره واما اذا ظهر فلا يدمن جر وهذا فاسد في اصطلاح المحققين فانهم
لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقديره فالا ولى ان يقول اي المقدر بفي زمان او مكان
فعل فيه فعل اذكر قال الشرط نصبه تقديره وظروف الزمان كلها بقبول ذكر وظرف المكان ان كان مبهما
قبل والا فلا وفسر المبهم بالكمت الست وهل عليه عند ولدى وكسبهما يا ايامها والفظ مكان لكثرته وما
بعده فذلك على الاصح اقول ظروف الزمان كلها اي مبهمها وموقتها بقبول ذكر اي تقبل النصب بتقدير في
والمبهم من الزمان هو الذي لا دليل يحصر مسماه كان معرفة او نكرة كحين وزمان والحين والزمان والموقت
منه ما له نهاية محصرة مسماه كان معرفة او نكرة كيوم وليلة وشهر ويوم الجمعة وليلة القدر وشهر رمضان
قوله وظرف المكان ان كان مبهما اختلف في تقسيم المبهم من المكان فقيل هو النكرة وليس شيء نحو جلست خلفك
واما ما نصبه بلا خلاف على الظرفية وقيل هو غير محصور كلفة الزمان وهو الذي يخرج منه المقادير
المعروفة كفرسخ وميل وقال ابن طاهر في انتصابها على الظرفية وقال هو الذي ينتصب من المكان الظرفية نوعان
المبهم والمعدود والمبهم قسمان المبهم الست وعند ولدى ووسط وبينا واذا وهنا وهنا وثم وانا وما

وقيل المبهم من المكان ما لا يختص بشيء من الاشياء كالجهات الست وقيل ما لا يختص بشيء من الاشياء
كالجهات الست وقيل

هو بعضها ويستثنى من المبهم جانب وما يحاذيه ووجه وكتف وذرى فانه لا يقال زيد جانب
عمرو وكتفه بل الى جانبه او الى جانبه وكذا حاجز الدار فلا يقال زيد حاجز كما قال سيبويه بل من حاجز هذا كما
يقال داخل الدار وزيد في البيت بل في داخلها وفي جوفه وكتف المصلى لدخال المعدود في لفظ المبهم بان قال المبهم
ما ثبت له مسمى بسبب مرتجز داخل مسماه فالمكان المسموح كالمسجد داخل فيه فان المكان لم يصر مسجدا
بالنظر الى انه بل بسبب لعكس المعاني الذي هو امر خارج عن مسماه وقال الموفق ما كان له مسمى بسبب مرتجز داخل
في مسماه كالمكان المواضع فانها مسميات بها باعتبار ما يحل الماكن وكذا مثل بلد وسوق ودار فانها اسماء لتلك
المواضع بسبب شيء داخل فيها كالبيت في الدار والدكاكين في السوق والبيت في الدار وما تحوطه وقد اسم وبيا
وشمال ويمنا وقدام فان هذه الاسماء تطلق على هذه الاماكن باعتبار ما يضاف اليه فعلى قوله سمي المكان
المبهم بهما لانه لا يطلق اسم عليه بسبب النظر الى ذاته بل اطلاق الاسم عليه يحتاج الى اعتبار شيء آخر
خارج عن المكان فهو بهم لانه فقد اعتبار الاسم يذكر الخارج فظرف المكان عندنا قسمان مبهم وموقت
وعند الخوارزمي ثلثة اقسام مبهم ومعدود وموقت ثم نقول يقتضي ما عده المصنف مبهما ان ينتصب
على الظرفية فيما تحوه كل سانحو يوم الليل وخارج البيت وداخلها ولا ينتصب عليها نص عليه سيبويه وينبغي ان
يستثنى من المبهم قوله ايضا تحو جانب وما يحاذيه وكذا جوف البيت وخارج الدار وداخلها وكذا تاج اوله بعض
مبهم لان اسم المكان لانه اما ثبت فلم هذا اسم المكان باعتبار سكن الواقع فيه ولكن يستثنى حاجز ث
مسمى المكان محله لا ينتصب كما هو مذهب هذا الخصم فلا يقال قمت مضرب زيد وقمت مصرعه بل هذا النوع
من المكان يدخله بتفصيل وذلك بان يقال اسم المكان اما ان يشتق من كان بمعنى الاستقرار والكون في مكان
اولا والثاني لا ينتصب على الظرفية الا بالفعل الذي ينتصبه على الظرفية المختص من المكان كدخلت
ونزلت وسكنت وهو كل مضرب والمقتل والمكان والمشرب وتحوها والاول ينتصب ايضا على الظرفية الفعل الذي

١ من بقية الواضح فيه سواء هم ابدا الضرب من اسم المكان يجعل الكثير حتى يقال لمكان كل شيء كحفظ المكان والموضع والمقام فانه يقال مكان القرية
وموضع النزل والاكل ومقام القصر والقطيع ومربعهم نحو المجلس والمقعد ح

نسخة النسخة تدل على جواز زيد مكان القرية وقالت
مكان الفضل لدوره النسخة الثانية ح

المشتق منه سم المكان نحو المجلس والمقعد والماوى والمعد والمقيل والمبيت تقول قعدت مقعدا
وجلست مجلسا وبت مباتا وسكنت مسكنا وينتصب ايضا كما فيه معنى الاستقرار وان لم يشتق منه
منه نحو جلست موضع القيام وتحركت مكان السكون وقعدت موضع قعود مكان زيد وجلست منزل فلان وقعدت
مركز فلان قاعدا وقعدت امام كل مرصد وكذا ما شبهه وافق مشتاه وما ليس فيه معنى الاستقرار لا ينتصب فلا
يقال كبست الكتاب مكانك ويجب بالمبهم ما ذكر ويجوز في ذلك مكان القرية ومسجد منزل فلان وكذا الاكثر ورد
من المقعد من المبهم من المكان ما يمكن الست والموقت كما مر والذي ذكره المصنف الكافية ثم
قالوا العامل عندي وبين ووسط الدار من الموقت على ما يجب فانتصابها بما شابهها بكونها في الابهام
قال المصنف وكذا هل لفظ مكان على ما ذكرت لا لابهامه فان قولك جلست مكان زيد لا ابهام بمنافع لفظ مكان
بل لكثرة استعماله فحذف منه تخفيفا ولا ينبغي للمصنف ابطال ان لفظ مكان لا ينتصب الا بما فيه
معنى الاستقرار فلا يقال كبست المصحف مكان ضرب زيد كما مر بناءه وينبغي على قول سيبويه الاكثر ان
يجعل المقادير المحسوسة على ما ذكرت الست لشبهها لها في الانتقال فان تعيين البقاء الفرسخ
مثلا لا يخصص وضعا ولا موضع بل يحول البقاء والانتهاء كحول الخلق قد ما والجمعة مثالا بهذا
اعلم ان انتصاب الفعل يصير الزمان لان في بعض الزمان اعني الزمنة الثلثة مدلوله فظرف
التصريح مدلوله وهو غير وما المكان فلما لم يكن لفظ الفعل دالا على شيء من ذلك الله عليه عقليه لا
لفظيه لان كل فعل لا بد له من مكان تحصل المكان مشابه الزمان الذي هو مدلول الفعل اي الزمنة
الثلثة وهو غير المحصوص منه والمعدود ووجه المشابهة التغير والتبدل الذي في المكان كما في الزمنة الثلثة
واما انتصاب فجر بمعدد وجلست مكانا ومقعدا بينه فلكونه مختصا بالمعنى الذي معناه الاستقرار
في ظرف مختص مستقر لكونه ظرفا لذلك بمعنى الاستقرار كما ان نفسه ظرف لمختص يخالف في تحو المضرب

المص من احكام الظروف فنقول ظرف الزمان على ظربين ما يصلح جوابا لكم و لا يوما يكون معدودا كسواد
كان معرفة او نكرة فاذا كان كذا استغرق الفعل الذي اصيف اليه ان امكن كما اذا قيل لك كم سرت فقلت شهرا
استغرق السير جميع الشهر ليلا ونهارا الا ان يقصد ليالقة والجر وكذا اذا قلت شهر رمضان فان لم يكن
استغرق الجميع استغرق منه ما امكن كما تقول شهرا رايتك كم صمت او كم سرت قال الاول يعم جميع لياليه والثاني جميع
لياليه والذي يصلح جوابا لمتى او الزمان المختص معدودة اكان كالعشر الاول من رمضان اولا كيوم الخميس
كان يوم الجمعة اولا كالزمان الماضي وغير معدود كيوم الجمعة اولا كاول يوم من رمضان ويوم من رمضان ويوما
فهم فيه مزيد ولا يجوز ان يجاب عند بمعدود غير مختص كيوم وثلثة ايام وكذا لو قلت ثلثة ايام من رمضان
لانه غير مختص ولو قلت الثلثة الاولى من رمضان جاز لانها اختصاصها ويجوز في جواب متى التعميم والتبعيض
ان صلح الفعل لهما كيوم الجمعة في جواب متى سرت وان وجب التعميم في قوله اليوم الجمعة في جواب متى صمت وكذا ان
ان لم يكن صالحا الا للتبعيض قوله ليكن يوم الجمعة في جواب متى ضربتك اليوم فان يصلح الا جواب
متى المختص غير المعدود كيوم الجمعة وما لا يصلح الا جواب له المعدود وغير المختص كثلثة ايام
وكثير وكثة وما يصلح جوابا لهما المعدود المختص كالعشر الاولى من شهر رمضان قال سيبويه
الدهر والليل والنهار مقرونة بالام لا تصلح الا جوابا لكم يعني الليل معطوفا
عليه النهار كقوله تعالى يسبحون الليل والنهار اي الدهر فاما اذا افلت سير
عليه النهار وسير عليه الليل مشيرا الى نهار وليل معينين فيقعان جوابا لمتى
وقال يعيد ان اسماء الشهور كالحرم وصفر الى اخرها اذا لم يضف اليها اسم الشهر
فهي كالدهر والليل والنهار لا تكون جوابا لكم لانهم قال لانهم جعلوا
من جملة واحدة لعلة الايام كانك قلت سير عليه الثلثون يوما اذا قلت

وانفق فلا بد لم ينصب على الظرفية الا ما فيه معنى الاستغراق واما قول الشارح لما كان ظرف الزمان
المعين مدلول الفعل بغير واسطة لفعل في موضع مغالطة منشاؤه الاشتراك في لفظ المعين وذكر ان الفعل يدل
بكون من الازمنة الثلثة لا على المعين المراد به هنا اي المخصوص الذي له نهاية كاليوم والليلة وكذا قوله
الفعل لما كان يدل على المكان المبهم بغير واسطة مغالطة وذكر ان الفعل لا يدل على المكان المبهم
اصلا لان المقصود من دلالة اللفظ على الشيء الدلالة الوضعية لا العقلية ودلالة الفعل على
المكان عقلية لا وضعية ومع هذا فهو يدل عقلا على مطلق المكان لا على مبهم المكان بالتغيير الذي ذكره
قوله ولفظ مكان كذا لفظ الموضع والمقام وغيرهما بالشرط المذكور في الكل وهو التصاقه بما فيه معنى الاستقرار
قوله وما بعده ظننت اعجل ان ذهبت وسكنت وتزلت تنصب على الظرفية كل مكان ذهبت عليه
بوما كان او الاخذ ذهبت الدار وتزلت المكان وسكنت العرفة وذلك لكثرة استعمال تلك الافعال التي
تجري مجرى ذهبت فيها في غير المبهم ايضا وانتصاب ما بعده على الظرفية عند سيبويه وقال الخوارزمي ذهبت
فما بعده مفعول به لا مفعول فيه والاصح انه لازم الا ترى ان غير الامكنة يعد ذهبت يلزمها في نحو ذهبت
في الامر وذهبت في مذهب فلان وكثير استعمال صيغ الامكنة ايضا بعد نحو ذهبت البلد وكذا نحو قوله تعالى
وسكنتم في مساكن الذين ظلموا وفي تزلت في المكان وكون منصوب ذهبت الدخول والقعود في بعض
اللازم الغلبة كونه ضد نقيضه ويرد لازم النفاق بمجان كونه لازما قديما قال الاصح واما نحو ذهبت
الشام فانتصاب الشام على الظرفية اتفاقا لان ذهبت لازم وما شاذ وكذا قوله ولا بغينكم فنا وعوارض
وما قبلين الخيل اياه ضربة اي فناؤه على ما وما ضمان ومثله الذي يلزم الكف يعمل منه فيه كما عمل
الظريف الثعلب وبكثر حذفه وان كان شاذا من كل اسم مكان بدل على معنى الدخول والبعد حتى بكاد يلحق
بالمبهمة نحو ادن مني فوضع الكلب ومناط الثريا ومقعد القابلة ومزلة الثغاء ولا يكاد ان يذكر بعض ما ايمله المكي
والا يقوم على الاول
الثغاء ثغاء الغنم وهو بطلة دون كالجاء

ضحاه وضحوة وبكر وبكرة وعشية وعتمة ليلة ومساء وما تقول سير عليه ليلا ونهارا الى ان قال
وليلة وغدوة ويكون بكرة ويكون ايضا عليهن ولا يزيد بها ما يكون يوما وتقدونه كما يجيء ذكرها فكونان اذا انصرفتا
والحكم بعد تصرف هذه الظروف المعينة مبني على كونها معينة مما دون العلمية وذكرانهم جعلوا الزمان المعين
مما دون علمية ولا الة تعريف كهذه الظروف المعينة لانها لتعريفه واحدة اعني الظرفية بنيتها على ما في اللغة
لسائر المعارف وذلك لان كل نكرة صالحة معرفة فلا بد فيها من العلمية واما من اللام او الاضافة وهذه
الظروف كانت نكرات فتعينت بسبب دخول المتكلم لها بالذهن والدليل على انها ليست اعلاما ان
عتمة وعشية وضحوة من هذه الظروف منصرفة على الشهرة مع تعينها ولو كانت اعلاما لم تنصرف فتعريف
هذه الظروف اما بكونها معرفة بلام مقدرة او بكونها معرفة بلام ولبست متضمنة لها كما تضمنت اسماء لغة اهل
الحجاز اعني البناء اذ لو تضمنها لبنيت بناء اسماء والدليل على كونها معرفة بلام مقدرة انها لو كانت اعلاما
لغلب الخبر لها ان يطلق على واحد معين منه اذا لم يكن مضافا الا معرفا بلام العهد كما كان علما
اولا كابن وابنم والصعق والصعق وقوله تعالى فصعق من في السموات ومن في الارض الا من شاء الله
ممنوع من الصرف فاضطررنا الى تقدير لام فيه بعد العدل عن اللام لتحصيل التعريف وقال بعضهم
انه عند تعريفه متضمن للام فهو عنده مبني كامس عند الحجازيين وعلى كلا القولين فهو مخالف لاخواته
المذكورة مما مضى ويكون وساء وصباح وليل ونهار معينة فانها متوغلة انتفاء الالف واللام عن تعريف الجوهري
ان ضحى معينا لا ينصرف كسحر ولا ادري ما حجته والحق عندنا ان عتمة وضحوة معينتين يسحر في منع
الصرف لاعن سماع والاول منعناه ان سمعا لا مانع منه فلكل ما يثبت ترك تنوينه من هذه المعينة فرق ما انضم
اللام فيبقى سحر عند بعضهم واما العلمية المقدرة كسحر عند الجوهري القائل بمنع صرفه اما غدوة وبكرة
فقد زعم الخليل انه اذا قصد بهما التعيين جاز تنوينهما كما في ضحوة فحوا ينبئك اليوم غدوة وبكرة وكذا قال

ثم ان الظرف كلما توغل اسما بان بقطع من فوقا ومنصوبا ومجرورا على غير الظرفية وظرفا بان يقع منصوبا على الظرفية و
بقطع منصوبا وهو ما جاز ان يتعلق عليه العامل ومتعلقا فقال اعلم وبقطع غير منصرف وكلاهما احدى المقدرة وغير المتمكن اما متمكن او
غير متمكن فان تمام اربعة والمتمكن المتصرف الغير سالم لانه على الاصل ونحو ما تم النصب بتقدير في نحو سرت ذات مرة ونحوي
اضافة المعي الى الملة نحو سرت مدة طويلة هذا الاسم غيابا

سير عليه صفر فسفرها السير ولو اضفت اليوم صار يوم الجمعة وصلحت جوابا لمتى ايضا بهذا كان مرة
كان مستندا الى رواية عن العرب فيها ونعتوا والا فاي فرق في بيتهما من حيث المعنى فلم كانه قيل سير عليه
الثلثون يوما فلنا ليس تعيين العدد مع اقتضاص الزمان بما تتم من وقوعه جوابا لمتى كالعشرين ونحوها من
جملها وكونا وانه كم حكم الظروف في التصرف وضده في الانصراف وضده فتفعل المراد بغير المتصرف من
الظروف فالم يستعمل الا منصوبا بتقديرفي او مجرورا بمن وقد يجر بتي بالي وهتي ايضا ويجر اليها بالى
ايضا مع عدم تصرفها ومن الدالة على الظروف غير المتصرفة اكثر من معنى في تحويت من فلبك ومن يعدك
ومن بيننا وبينكم كما في ما خوبيت من عندك وبدا من الدهر قال ابن الدهر الغاية والمتصرف من الظروف ما لم يلزم
النصب بمعنى في او الجر بمن فالاول اكثر الظروف المبنية لزوما كاذا واذا على تفصيل يأتي في الظروف
المبنية وكصباح مساء ويوم يوم كما يجيء في المركبات وقد يجر حيث واذ متصرفين كما في قوله تعالى سنستدرجهم من حيث لا يعلمون
وقوله تعالى بعد اذ انت ومنهم المعربة بعد بين وذا من وذا ليلة وذا ان غدا وذا ان العشاء وذا ان
الزمن وذات اليوم وذا ان صباح وذا مساء وذا اصبوح وذا اغبوق فهذا الرابعة بغير واو والمكسورة في هذه
الاوقات لا يقاس عليها تخذ شهرا والا دخنة وهذه كلها تلزم الظرفية الا في لغة خثيم وبهم يعرفونها
قال شاعرهم عزفن على اقامة ذي صباح لدرتا بسوقة فاما وجه الشمال فكلفتنا كما يجيء في الظروف المبنية ومعنى الظرفية في المركبة المذكورة يجيء في باب المركبات ومعنى ان من واضوانه يجيء في باب
المرتجل الاضافة وقولهم لقيته بعيد بين اي فراق يقال ذكر اذا كان الرجل معك عن ابان صاحبه ثم
بانبه ثم بعت عنه نحو ذكر ثم بانبه ومعنى التصغير تقريب زمن اللقاء اعني بعد الفراق وكون هذه الظروف
غير متصرفة موقوف على السماع ومن المعرب غير المتصرف ما يجيء تارة غدوة وبكرة وضحى وضحوة وبكر
وسحر وعشية وعتمة ومساء وصباح وليل ونهار وبعد واعني بالتعيين ان يريد غدوة يوم وبكرة يوم وبكرة وضحى
وسحر وعشية وعتمة ومساء وصباح وليل ونهار معينة فانها متوغلة انتفاء الالف واللام عن تعريف الجوهري
ان ضحى معينا لا ينصرف كسحر ولا ادري ما حجته والحق عندنا ان عتمة وضحوة معينتين يسحر في منع
الصرف لاعن سماع والاول منعناه ان سمعا لا مانع منه فلكل ما يثبت ترك تنوينه من هذه المعينة فرق ما انضم
اللام فيبقى سحر عند بعضهم واما العلمية المقدرة كسحر عند الجوهري القائل بمنع صرفه اما غدوة وبكرة
فقد زعم الخليل انه اذا قصد بهما التعيين جاز تنوينهما كما في ضحوة فحوا ينبئك اليوم غدوة وبكرة وكذا قال

ابو الخطاب انه سمع من يوثق به ايتيكم بكرة وسويريد الاتيان في يومه او غده لكن الغالب المشهور فيما ذكر النحويون
مع النحويين كما كانا كذلك عليه الخبر كما يجيء فيقدر العلمية فيهما كما في سحر فالمقصود مما تقدم ان عدم
تصرف هذا المعينة مبني على تقديرها موجودة العلمية ولا الة تعريف وتعينها كذلك مستند الى السماع فلا
يقاس عليها في مثل هذا المعينة نحو شهر كذا سنة كذا وغدية وغيره فلا يثبت اذا عدم تصرفها فيذكر الظروف
الدالة على المذكورة اذا كانت معينة وجب عدم تصرفها واذا لم يكن معينة كانت متصرفة نحو صيد عليه غدوة
واذا تصرفت وارتفعتها فلابد فيها من الاضافة او اللام نحو سرايته غدا التحر الاعلى ولا تقول
عند السحر الاعلى واما الكلام في انصراف الظروف وعدم انصرافها فتقول غدوة وبكرة غير منصرفين اتفاقا وان
لم يكونا معينين لكون تمام اعلام الاجناس كما سلف تقول في النكرة اليوم غدوة او بكرة وفي غير
التعيين لغيبة العام الاول ويوما من الايام غدوة او بكرة فتمنع الصرف للعلمية وتأنيث غير التعيين كما
تقول ثبت سحابة وان كنت لغيت واحدا من الجنس غير معينا وقد يجيء الكلام على اعلام الاجناس في باب
الاعلام وانما عليها لغلبتها لا معنى تحتها واذا لم تقصد تعيينها جاز ايضا تنوينها اتفاقا قال تعالى ولهم
صيحتهم بكرة واصيلا فانك تقول غدوة وبكرة او سحر غدوة وبكرة وعامئذ تنوين لا غير لانه كلما ورد من هذه
النكرات والغالب في اعلام الاجناس ان تكون موضوعة اعلاما لا تتعلق من النكرات نحو سابة وفعالة
وفعل في مؤنثة اعلام الاجناس كسعاد وزينب في اعلام الاشخاص فغدوة علم مرتجل وغداة اي الجنس
كقولك هذه غداة باردة ويجيء غداة طيبة وقد جاء غدوة جنسية القراءة في قراءة من قرأ بالغدوة والعشي
كما سيجيء والاصل في هذه الاسماء غدوة وبكرة يحمل عليها ما اجتمعا معا في المعنى في البنية كما ان هذه
يحمل عليها ما يفترق في حذف الواو وانما قال هذا لان بكرة وضعت نكرة واعلام الاجناس مرتجلة كما مر وهكي
ابو علي عن ابي بكر لغيبة فيئة بعد فيئة ولغيبة الغيبة بعد الغيبة اي الحين بعد الحين وفي علم الجنس كما تقول بنية

لغيبة في الدرى ولغيبة في الدرى اي الدراية وذكر سيبويه ان بعض العرب يدع التنوين في عشية كما في غدوة
يعني انه يجعلها ايضا علم جنس ومرة علما للمرة وقال عشية مؤنثة على كل حال قال السيرافي حكاية سيبويه لا ترد
وسحر غير منصرف لانه علم الجنس بل اذا اراد به سحر يوم بعينه كما ذكرنا ومن النظر في الحكاية ما يوجب عدم التصرف
بحال تقعد واطول واطول وتقول ذلك ومع وبينا وبينا اضافة وطول وطول واطول للتكثير كما في
قوله تعالى اربع للتكثير وكذا بنا وقوله وبدل وعكا بتقطيعها يمنا وشمالا كبرا التصرف وكذا ايمن
اليمين وايسر الشمال وما بقي من الجهات متوسط التصرف وكذا القطر بين اذا لم تركب واما عدن وكرسكن
السين وضم الدال بمعنى قدام فنادر التصرف قال الفرزدق فصلاه وسرن وكطها قد تقلقا وكسطها بتحريك
السين متصرف وقد يدخل وبين التي بمعنى قدام بعينان اصلان بهذا احدهما متصرفة وذكر بعضهم تحوانت
دون زيد اذا كان لزيد مرتبة عالية والمخاطب مرتبة دونها فيوصل الى المخاطب قبل الوصول الى زيد ويتصرف
فيه بهذا المعنى نحو اذهب دون كذا وهو اي ضبس ومعناه الا فمن غير ولا يتصرف بهذا المعنى وذلك نحو قوله تعالى
اتخذوا من دونه الهة كان المعنى اذا وصلت الى الالهة اكتفى بهم ولم اطلب الله الذي هو خلقهم وسراتهم فهم
كانهم قدامه في المكان تقاس عليه وما يلزم الظرفية عليه سيبويه صفة زمان اقيمت مقامه نحو قوله الا قال
لخشاب يوم لقيتها ان كصبتنا نعم البال قربها زمانا هدينا وهو نعت لغطفي مليا وقريبا خاصة التصرف
نحو فمكث سعيد على العرش ملي من الدهر وقريب ومليا وقريبا واما غير سيبويه فانهم اضافوا الصفة
المذكورة الظرفية ولم يجيء وانما اقيم نصبها او وجب لكونه دالا على موصوفها الذي هو الظرف المتصرف
واما عدم تصرف ما ذكرناه من الظروف فسماعي واعلم ان كل انه المذكور جعل المصدر حينا السعة
الكلام نحو انتظرني هريرة ورتة وسير عليه رتة وحينا اي مثل زمانه يقرب هريرة ورتة ومثل زمانه ادرك يحيى
قال تعالى وادبار النجوم اي وقت ادبارها فكذا ذكر على حذف المضاف وعند بعضهم على ان المصدر يقام مقام

والشيء

الزمان من غير اضمار مضاف وذكر بالبيضاوي ان التجانس يكون تارة مدلولي الفعل واللذكر ينصب الفعل بهما
وهو فيهما بخلاف المكان واما قولهم كان ذلك مقدم الحاج فليس اذ ذاك لان مقدما يكون لكل من الزمان والمكان
فيام الحاج مقام المصدر كقوله تعالى وذكرهم بايام الله اي بوقائعه وقد يقوم المصدر المضاف مقام المضاف
الذي هو كان نحو بئست غلوة مكرهم وربيع منشأه اي مسافة غلوة مكرهم وفي الحديث اقطع الذي صلى الله عليه وسلم
زبيرا قصير فرسه وقد يقوم المضاف الذي هو اسم ثبت مقام مضافه الذي هو مصدر قائم مقام مضاف الذي
هو خبر نحو لا ينكأ العدو الا نكء الحراز وقد طلع علينا بكرة يا كرة حاجنا الدجاج اي وقت صياحهم وهذا اذا كان
بكرة يعني يوم كرت لنا الغداة فقد يتوسع في الظرف المتصرف فيجعل مفعولا به فيخرج بتوسع ان
يضمر منتفيات لتنظر في كفوك يوم الجمعة صمنه واو بإضافة اليه المصدر والصفة المشبهة منه نحو قوله
تبل مكر الليل والنهار وقوله بكارين الليلة اهل الدار وقد اتفقوا على ان معناه تتوسعا فيه وغير متوسع
فيه سواء ثم نحو اعلى هذا الاصل فقال بعضهم لا يتوسع في ظرف المتعدي الى اثنين فلا يقال اليوم الجمعة
اعطيته زيدا درهما قال لان المتعدي الى ثالثة محصور فلا يراد عليه ويتوسع في الاكثر وهو واما التوسع
في ظرف المتعدي الى ثالثة فلم يجز الا الاخفش قال والثالث يخرج الى غير اصل اذ ليس معنا متعد الى اكثر
من ثالثة ويتوسع في الناقصة نحو يوم الجمعة زيد قائم هذا ما قالوا والذي يراه ان يجمع الظروف متوسع فيها
فتقول خرجت اليوم يوم الجمعة كان خروجك في يوم الجمعة كان معمولا به بسبب صرفه فجر
ثم صار مفعولا به بتغير كاسطة لغرفة اللفظ والمعنى على ما كان وكذا المفعول له هو بإضافة المحققة
مفعول به تعدى اليه الفعل بنفسه تعدى بعد ما تعدى اليه بحرف الجر فما مثل ذينك قولك استغفر
الله ذنبا الا ان هذا فصر فحذف الجار والاصل صار كما في البابين كما كان حذف فصار فيهما محل ان واو
وليس شيء منهما غير الموضع للثالثة وقولك في مررت بزيد وقمت الى عمرو مررت زيد وقمت عمرا وانما كان ذلك

فيكفاية باب المفعول فيه والمفعول له بالضوابط المعينة لكل منهما الغنية دل الدليل على الحرف من المقدرة
فعلى ما قدرها المفعول فيه والمفعول له نوعان من انواع المفعول به يختصان بالحكم المذكور سرا واما قول
المصرح نحو يوم الجمعة صمت اذا التقدير ليكن ان يكون مفعولا فيه اذ هو لا يكون الا ظرف الزمان او المكان
فتقول ضربي زيدا في هذا اليوم فلفظ اذا يدل على ظرفي الفاعل لدلالته صفته وقولهم ان الزمان في نحو سير الليل
وصلاة الليلة ليس بمفعول فيه وانما المنصب والمضاف اليه المصدر والصفة لانه ليس الفاعلا او مفعولا
فدلنا على ما اصلنا انه يجمع المفعول فيه هو مفعول به لانه الذي يجب نصبه فان المفعول به ينجر بالاضافة
نحو ضرب زيد وكذا في سار الليلة فتقول اضافة الصفة الظرف كما اضافتها الى المفعول به لكون غير
محضة بالشرائط المذكورة في باب الاضافة وقد تكون بمعنى اللام كما في يوم الدين كما في واضافة المصدر
الى ظرفه كاضافته الى المفعول به بمعنى اللام فرق محضة الا انه كاضافة الى المفعول به الذي كان ينتصب
بنزع الخافض كقوله يا كرت حاجنا الدجاج بسحر اي حاجنا الدجاج في سحر وقرئ الخفيفة بمعنى الدائم لان الدائم
لا ينحصر في وقت دون وقت وبخفض الثاني بغير واو على ملابسة نحو كوكبة الخيل وقبيل اللطف وليس بمعنى كما ذهب اليه
المصرح على ما يجيء في باب الاضافة قال وينتصب بعامل مضمر يجوز اظهاره التفسير قوله اصل
ان انتصابه بعامل مضمر اما ان يكون بعامل جائز الاظهار ويمتنع كما في المفعول به اذا هو ولا ذكرنا
قال الا ترى يوم الجمعة في جواب متى سرت اي سرت يوم الجمعة وفي جواب بدا فيه ظاهرا كقولهم
ح الان اي كان ذلك كما مر والثاني كلمة المنصوب على شريطة التفسير صيانة ذكر ذلك المفعول
منفصلا مما يختار رفعه نحو يوم الجمعة سرت فيه ومما يختار نصبه نحو اليوم الجمعة سرت فيه واليوم الجمعة
سرت فيه وسار زيد واليوم الجمعة سرت فيه واذا اليوم الجمعة سرت فيه واليوم الجمعة سرت فيه او اسرت فيه
ومثال المغير بالصفة كل يوم صمت فيه فرحة القيصر وما يستوي فيه الامران زيد سار واليوم الجمعة

"الاثر الشائع تعال على
وعلى نفسه يتعدى ولا
يتعدى هكذا"

"في بعض الحواشي
الظرف قد ما يقع اللام
نحو ضرب اليوم وقوم
الليلة وتحوذ لك"

سرت فيه وما يجب تقييده ان يوم الجمعة سرت فيه ويوم الجمعة سرت فيه قال المفعول له هو
ما فعل لاجله فعل مذكور مثل ضربته تاديبا وقعدت عن الحرب جبنا خلافا للزجاج فانه عنده مصدر
قوله تفعل مذكور اى مضمون الفعل وشبهه وهو المصدر كما ذكرنا في المفعول فيه فوله مذكور احترازت
فولك وقد ذكرت ضربا لاجل التاديب يخرج التاديب فانه التاديب فعل له الضرب الا انه لم يذكر
القرينة فولك عاملا فيه والخفش يقول في المفعول له هو ما فعل لاجله مضمون عامله وكذا في المفعول فيه
هو ما فعل فيه مضمون عامله من زمانه او مكانه لئلا ينتقض الحد بنحو ضربته وقد لاجل تاديبه وسرت
ويوم الجمعة زمان كبير وذكر المصنف شرائط المفعول له ليثبت انه قد لا يتقدم وجوه اعلى ما يجعل
علة له كلمة ضربته تاديبا وقد يتقدم وجوده عليه كلمة قعدت جبنا فالمفعول له هو الحامل على الفعل
سواء تقدم وجوده على وجود الفعل كما في قعدت جبنا او تاخر عنه كما في جئتك اصلاحا لحالك وذلك
لان الغرض المناسب وجوده يكون علة غائية حاملة على الفعل وهي احدى العلل الاربع كما مر وذكره
في نظائره قد يكون مقدما من حيث التصور وان كان متاخرا من حيث الوجود فالمفعول له هو العلة الفاعلية
وليس بمجعول له كما ظن بعضهم نظرا الى الظاهر نحو قولهم ضربته تاديبا وان الضرب علة للتحقق
عامله التاديب وانما قلنا ذلك لانه لا يطرد في نحو قعدت جبنا وجعل المفعول له علة لتحقق عامله
يطرد لان التاديب علة حاملة على الضرب. ولفظ المفعول له يؤذن بكونه علة لان اللام في له للتعليل
وهي تدخل على العلة لا المعلل نحو فعلت لهذه العلة قوله خلافا للزجاج مذهبه ان ما يسميه
النحاة مفعولا له هو المفعول المطلق وذكر لما راى من كونه مضمون عامل المفعول له تفصيلا
وبيانا له كلمة ضربته تاديبا فالتاديب مجمل والضرب بيان له فكانك قلت ادبته ضربا. تاديبا
ويصح ان يقال الضرب هو التاديب فصار مثل ضربته ضربا في كونه مضمون العامل هو المعمول وذلك

ولا يطرد له ايضا في جمع نواصب المفعول له فان الفعول لبيان الجنس ولا يقال قعوده جبنا الا
مجازا وكذلك قولك جئتك اصلا حالك بالاعطاء او النصح ونحو فان اللام لبيان الاصلاح
بل بيانه الاعطاء او النصح كما مر ضربته ولعله يقدر له قبله وقوله جبنا ونحو اصلاح على حذف
المضاف وهو تكلف قال المصرح على الزجاج معنى ضربته تاديبا ضربته للتاديب اتفاقا وقولك
للتاديب ليس بمفعول مطلق فكذا تاديبا الذي بمعناه وفي الرضي نظر وذكر ان ضرب تاديبا ايضا
بعيد وعني للتاديب مجرد ان الاول مفعول مطلقا اتفاقا دون الثاني واي مانع في ان يتفق
في المعنى المقصود المختلفان في الاسم الا ترى ان معنى جئتك اكراما لك وقولك والاول
حال والثاني مفعول فيه والجرجاني يقول ان ما اسم مفعولا له منتصب بنصيل المصدر
التي تكون حالا فيلزم تنكيره وبقدر نحو قوله تعالى حذر الموت اي مجاذبة لئلا تكون الاضافة لفظية
ولا يطرد له ذكر نحو قوله وترى الجبوس والرواسي تمر مر السحاب الا ان يجعل اسما مصدريا للحالين
المقدرة فيلزم اي زعلان على المجرور وهو الاول على ما هو مذهب الفارسي فعلت به فاسد
وورد على ما يجيء في باب الحال ومذهب البصريين او هو الباقون للسلامة من الحذف والتقدير
اللازمين لقدره وشرط نصبه تقدير اللام وانما يجوز حذفها فيما اذا كان فعلا للفاعل الفعل
المعلل وفاعلا له يعني ان تقدير اللام شرط انتصاب المفعول له لشرط كونه كالمسلم مقبولا له
فتحي للتسمح والكرام المزائر فوك جئتك للتسمح والكرام المزائر عنده مفعول له على ما يدل عليه كلامه
وبذلك قال في المفصل فيه ان شرط نصبه تقديرها ومذاهب البصرية الموضوعة وان كان صحيحا
من حيث اللغة لان التسمح فعل له الجي لكنه خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يسمون المفعول له
الا المنصوب الجامع للشرائط فحده الصحيح هو المصدر المعلل باللام المعلل به لكل شارك الفاعل

والزمان ومعنى مشاركة الفاعل ان يقوم ما يشتق واحد كقيام الضرب والتاديب في ضربته تاديبا بالمتكلم
ومشاركة الزمان بان يقع المشتق في بعض زمان المصدر كجلست طلوع الشمس وقعدت خفوق الكوكب
اول زمان المشتق آخر زمان المصدر نحو جئتك طلوع الشمس او بالعكس نحو جئتك اصلا اصلح الله
وشرط تعليق الفعل المعلل بالمفعول له ان يكون المعلل تعليلا او تقييدا للمصدر بالحال كما في ضربته
تاديبا واعطيته مكافاة فليس هذا مما قد ذكر في المفعول فيه شيء مشاركة الزمان بل هو في المفعول به
واحد لان المعنى ادبته بالضرب وكافيته بالاعطاء فالضرب هو التاديب والاعطاء هو المكافاة والعلة
هنا للحقيقة ليست هذا المصدر المنصوب لان الشيء لا يكون علة لنفسه بل لانه اي ضربته تاديبه
لكن لو عرض بما هو العلة اعني التاديب لم ينتصب عند النحاة لعدم المشاركة في الفاعل والزمان اذ ربما
لا يحصل هذا الا قليلا كما في ضربت زيدا تاديبا فان الضرب في الزمان كما في اي زيد والشيخان قد يوجدان من غير
الشيخوخة ما الثاني واما نصب هذا المصدر لتضمن العلة للحقيقة ومشاركته لفاعل
والزمان اذ هو كائنا وبعض النحاة لا يشترط مشاركة الفاعل وهو الذي يقوى عندي وان كان
الاغلب هو الاول والدليل على جواز عدم الشارك قول امير المؤمنين علي عليه السلام في نهج البلاغة فاعطاه
الله النظرة استحقاقا للسخطة واستمتاعا للبلية ويحتمل للعدة والمستحق للسخطة ابليس
والمعطى للنظرة هو الله ولا يجوز ان يكون استحقاقا حال من المفعول لانه انما اذ يكون حالا اذا
قام وكذا يحتمل للعدة ولا يعطف حال الفاعل على حال المفعول وكذا قول الحجاج لم يركب كما عاقبتهم
مخافة وعيد المجبور والمراد بقول ابن عباس فان الله يعني الاقرار على الفرع والتوب ليس بفرع بل
هو فرع وكذا ابو حيان ابو علي عدم المغايرة الزمان وذكر انه قال في الذكرة على القراءة الشاذة لئلا
يدم ينفع الصاد في قد قوم بنصب صدقوم ان معناه لصدقهم في الدنيا قال وانما يجوز حذف اما اي

اي حذف اللام قوله اذ اكان فعلا لفاعل الفعل المعلل اي اذا كان المفعول له فعلا لفاعل الفعل
الناصبه وهو الفعل المعلل بالمفعول له اي اذا اشتركا في الفاعل كما ذكرنا واقتصر المصنف على شرطين
مما شرطة المفعول له فلم يشترط كونه مصدرا لذهول قوله فعلا لفاعل الفعل المعلل ولم يشترط
كونه بتقدير اللام ويكون له وان يكون متاخرا لفظ الفعل لانه علم ذلك مما مر وشرط بعضهم
كونه من افعال القلب قال لانه الحامل على ايجاد الفعل والحامل على الشيء يتقدم عليه وافعال الجوارح كالضرب
والقتل لا يسمى ولا تبغى حتى تكون حاملة على الفعل واما افعال الباطن كالخوف والعلم والارادة
فانها تبغى وتكون ان اراد وقوع تقدم الحامل وجودا فهم وان اراد وقوع تقدمه اما وجودا او نصوصا
فسلم ولا ينفعه وينتقض ملقا بكونه نحو جئتك اصلا اصلح الله فان قال ابو
يتقدير خوف مضاف اي اراده اصلاح والمادة تاديب قلنا يجوز ايضا جئتك اكراما لك وجئتك اليوم اكراما
لك غدا بتقدير المضاف المذكور بل يجوز جئتك سمنا وبنا فظهر ان المفعول له هو الظاهر لا المقدر
المضاف فنفعول المفعول له على ضربين اما ان يتقدم وجوده على معمول
عامله نحو قعدت جبنا فرعن افعال القلب كما قالوا واما ان يتقدم على
الفعل تصورا اي يكون عرضا وله يلزم كونه فعل القلب نحو ضربته تعظيما
وجئته اصلا كما قال المص واغا شرط لجواز حذف اللام الشرطان المذكوران
لان علم الله فعال كثيرا ما يجيء جامعة للشرطين فصارت مع الشرطين ظاهرة
شهرة في العلية والغرض ان يكون ثمة ما يدل على اللام المقدرة المفيدة
للعلم وحصول الشرطين دليل عليها ويؤدي الى الرياشي وجوب تنكير
المفعول له لما يسلم الحال والتمييز وبيت الحماسة فامن عليه وكذا قوله

حاتم وأغفر عوراء الكريم ادخاره واعرض عن شتم اللئيم تكرما وكذا قوله تعالى قدر سوق وقال الجرجاني
اذا الجرباء الام وجب تعريفه فلا يقال جئتك لكرامتك ومنعه الاندلسي وقال الاركي ممتنع وقال
ابن يعقوب انه في حال التكبير وشبهه لحال والتحقيق ان كون البيان بتكرير فيجب انتصابه مثلهما والظاهر
جواز ذلك لانتزاعه على قوله فيظلم من الذين هادوا وأخرينا قال بياء للسببية كهي بتاء للام قال المالكي اذا
حصل الشرط فجر المغير بلام التعريف اكثر من نصبه والجر بالعكس ويستوي الامران في المضاف
وبذا قوله والاولى ان يحال ذكر ذلك على السماع ولا يعلل قال المفعول معه هو المذكور بعد الواو ومصاحبة
معمول فعل لفظا او معنى اقول قوله لمصاحبة معمول فعل احتراز عن نحو ضيعته كل رجل وضيعته
فانها مصاحبة لكل رجل لان الواو بمعنى مع وبعني بالمصاحبة كونه مشاركا للمتكلم في السير في وقت المحمول
في ذلك الفعل واحداً وفي كيفيته معاونة في ذلك السير انا وزيدا بالعطف يشاركه في السير لكن لا يلزم
كونه السير في وقت واحد وشرط بعضهم ان يكون معمول الفعل الذي يصاحبه المفعول معه فاعلا
كما مثل وزيدا نظرا الى ان عمرا في قولك ضربت زيدا وعمرا معطوف اتفاقا لا مفعول معه وينتقض ما قاله
بنحو صيدكم وزيدا درهم فان الكاف مفعول في المعنى اذ المعنى يكفيكم وامانعين عمرا في المثال المذكور للعطف
فلان اصل الواو التي قبل المفعول معه هو العطف وانما يعدل ما بعدها عن العطف الى النصب تصاعلى
المعنى المراد من المصاحبة لان العطف يجاري زيد وعمرو يحتمل مصاحبة الرجل عمرا في المجيء ويحتمل مجيء احدهما
قبل الاخر والنصب ينص على المصاحبة في نحو ضربت زيدا وعمرا لم يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة
لكون النصب في العطف هو الاصل اشهر قال فان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان مثل جئت انا
وزيد وزيدا وان لم يجز العطف تعين النصب نحو جئت وزيدا وان كان معنى وجاز العطف تعينا
نحو ما لزيد وعمرو والا تعينا النصب نحو ما كل رجل وضيعته وما شأنك وعمرا لان المعنى ما تصنع اقول اعلم ان

ان مذاهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو والتي بمعنى مع واقاموا
الواو مقام مع في بعض المواضع لكونه اقصر لفظا واصل هذه الواو واو العطف الذي قيد معنى الجمع
كما مر في بابه فتكسب معنى المعية قالوا لا يتقدم المفعول معه على عامله في مصاحبه اتفاقا فلا يقال والخشبة
استوى الماء كما تقدم سائر المفاعيل على عاملها وبنوا الواو الفتح تقدمه على المعمول المصاحب كما يقول
جمعت فلانا وفلانا وتميما ثلاثتهم عجوزا الواو على حالها لان اصل الواو والشيء مع نفسه وقال
الكوفيون هو منصوب على الخلاف فيكون العامل معنويا كما في الظرف غير المتمكن والواو حالة العمل
على العامل اللفظي ما لم يضطر الى المعنوي وقال الزجاج هو منصوب باضمار فعل بعد الواو وكانك قلت
جاء البرد والطيالسة وكذا غير والا اضمار خلاف الاصل وقال الجرجاني الظاهر ان هو
منصوب بنفس الواو والاولى عليه اصل الواو انها غير عاملة وانتصب بمعنى مع مطلقا فانتصب
في كل رجل وضيعته وقال الاخفش بنصبه نصب الظرف وذلك ان الواو لما اقيمت مقام مع انتصب
بالظرفية والواو في الاصل حرف فلم يحمل النصب على النصب ما بعدها على ما بعد الا اذا كانت
بمعنى غير اذ لا نقول قام القوم الا زيدا على الاستثناء ولو كانت كما قال الجمهور بمعنى مع مطردة نحو كل رجل وضيعته
قوله وان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان هذا اولى مما قال الجمهور الظاهرة نحو قام زيد وعمرو وانه
لا يجوز فيه الا العطف ولعله قال ذلك لانه مخالف للاصل الذي هو العطف لما ذكر ولان عمرا لان
هو المراد ايضا وهو النص على المصاحبة وقوله جئت انا وزيد وزيد مثل قام زيد وعمرو بل كان ينبغي ان
يكون العطف جئت انا وزيد عند عبد القاهر وجيه اذ كان توكيد المرفوع المتصل بالمنفصل في الاغلب
للعطف وهل شرطه نصب كلم على انه مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبه قال
الاخفش نعم فلا يجوز جلس زيد والسماء اذ لا يسند الجلوس الى السماء وكذا لا يجوز ضحك

زيد وطلوع الشمس وانما ذكر عند من اعاة الاصل الواقع العطف وان جاز غيره لسند لا يقدرهم
قائل لا سير والنيل ولا يقال سار الماء بل يجري ولذا يقول ان ذكر السعاة السيرجي النيل لما اوزن
بما يصح منه السير كقوله تعالى وسقه بسيوم من السموات والارض طوعا وكرها وضدا هم بالغدو والاصال
وتبريسته في استعمال قصة ما يمشي على بطنه ومنه ما يمشي على رجلين او على هذه صورة المعطوف
كقوله علفتها تبنا وماء باردا اي وسقيتها ماء باردا قبل لا يجوز العطف لان سقوى الماء والتبن ايضا لان
سقوى هنا ليس بمعنى استقام بل بمعنى انبغى كما في قوله تعالى وقرنا فاسقوى ولذا لا يجوز العطف في هذا
المثال ايضا وبقوله سقوى هنا بمعنى تساوى لا بمعنى استقام ولا بمعنى انبغى والمعنى تساوى الماء
والخشبة في العلو اي وصل الماء الى الخشبة فليست الخشبة ارفع من الماء والخشبة هنا مفعول به
قدم ارتفاع الماء وفي زيادة ولا يجوز النصب فوكان انك اعلم وعالم لانك لا تقصد قيد مصاحبة
لخاصة العلم العالم والتقدير الاصلي قيد انك اعلم بحال عالم فانك وعالم لمخفف كما في مفعول
اعلم وحذف المبتدأ المعطوف عليه عالم لقيام القرينة على كلا الجزء وفي غيره من ذكر حذف الجزء
الثاني من المركب المضاف والاول من المركب المضاف اليه نحو ثالث عشر ثالثة عشر على ما يأتي
في باب العدد وقولنا فانك وعالم مثل كل رجل ضيعته اي فانك وعالم مغتربان والمعنى انك ان ادخل
بينك وبين عالم وما يتأثر عليك عما يتعلق بمصالحك فانك اعلم بما يصلحه ومثله قولهم انك اعلم
وربك وبذا يستعمل في التهديد اي انك اعلم بربك فلعل ان يحل لك عليك ما تعلمه من ترك مكافأته بالخير منه
فانك وربك اثنان مغتربان فانك ان ادخل بينك وبيني فانا ادعو عليك فانه يصيبك وبذا المعنى اذا يخ عالم بك
في باب التهديد والتخويف وقال عبيد الغاهر المعنى انك اعلم وربك بحالك فهو عنده على تقدير حذف
خبر المبتدأ من الجملة الثانية وليس ما ذهب اليه بذاك وكذا قول العيدي ان تقدير انك اعلم منا غير وربك

وربك اعلم منكا وبذا يعد مما تقدم من حيث المعنى المفهوم من انك اعلم وربك فولة وان لم يجز العطف
تعين النصب حيث وجد ويريد بهم النحاة على ان النصب مختار هنا لا واجبة ذلك يبني على ان العطف
على الضمير المرفوع المتصل بلا تاكيد بالمنفصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح
لا ممتنع كما يجيء في باب العطف قوله وان كان الفعل معنى وان كان الفعل المعنوي على ضربين
لانه اما ان يكون في اللفظ شعيرة قوى اولا فالاول نحو ما كل لان الجار متعلق بالعمل او ما قيد معناه
ومشاكل لان قولك شاكل يعني فعلك وصنعك فهو بمعنى المشكل الذي فيه معنى الفعل وشبهه وقولك
وكفيك لكون زيدا بمعنى كفاك ونحو ويلا لكه وويلك وويبل لان الويل بمعنى الهلاكة المصدر معنى
الفعل وكذا قولهم رسلا والحائط واعراء ونعسة وشأنك والحج ان جعلنا الواو بمعنى مع فان
فان المنصوب قبلها دال على الفعل المقدر وكذا القسم على ضربين اما ان يجوز العطف قبيحا
تكلفا او لا فالاول نحو ما زيد وعمرا ومشان زيد وعمرو فان المصدر المعطوف واجب قبل ذا هو
الاصل قلما يصار الى غيره ضرورة وليس شيء لان النصب على المصاحبة قد يكون الداعي الى النصب
ضرورة وسواء لنا انه ليس بضروري قلنا لم يجز لخالفة الاصل الداعي وان لم يكن ضروريا وقال غيره
العطف هو المختار مع جواز النصب والاول ان يقال ان قصد النص على المصاحبة وجب النصب
والا فلا والثاني نحو ما كل وزيدا وشأنك بجعل الضمير مكان الظاهر ليجور فالكوفيون يجوزون
في نحو العطف على الضمير المجرور بدلا اعادة الجار والبصريون لا يجوزون الا للضرورة واما في نحو
فيجوزونه بتكلف وذكر بعضهم شرطا نحويا وهو ان لا يعمل عامل الضعف فقال المصريون انما يتعين النصب
نظرا الى لزوم التكلفة العطف وقال الاندلسي يجوز العطف على ضعفا لم يقصد النص على المصاحبة
وبواو الجمع في قراءة الكوفيين تشاءون به والارحام بالجر قراءة حمزة والنصب مثل هذا

اعني ما شانك وما كل وزيدا وما شان زيد وعمرا اربعة اوجه الاكثرون على انتصاب الفعل المدلول عليه بما شانك وما كل اما بتضمين وذكر ان ما حالية للفعل اي في حالة استقراره وبعد الجار والمجرور وفيهما معنى الفعل فتضافرا على الدلالة على الفعل وما تم اقتضته الاشتمال بقولك واياك لتعوث ما الاستفهامية وقال سيبويه بتقدير ما شانك وشان ما لا يشتركان زيدا وما كل وما لا يشتركان عمرا وما شان زيد وما لا يشتركان عمرا فهو مفعول المصدر المقدر قال السيرافي هذا تقدير معنوي لا يخرج ذلك عما قلته ما صنعت وما تصنع لان هذا ما لا يشتركان ايضا يعني ان سيبويه لا يريد بتقدير ما لا يشتركان ان الاسم منتصب بهذا المصدر لان المصدر العامل لا يعمل له كما مر وصلته ولا يجوز حذف ما بعض صلته وانما اراد بعض النحاة بباب المصدر وانما قال سيبويه بهذا التبيين المعنى فقط لان اللفظ لا يقدر بعد ذكره قال الرماني يريد ان المصدر المقدر هو العامل وانما جاز ذكر هما هنا لقوة الدلالة عليه لان ما كل وما شانك اذا يعدهما كل وزيدا دل على ان الاشتراك انما هو لما لا يشتركان فيه لان الاسم لا يجوز ان يكون بين اثنين وقال الرماني يجوز ان يكون النصب بكان مقدرة كانه ما كان شانك وما كان كل وقال السيرافي وانما ترك الاسم منصوبا بلا يشتركان كانك قلت ما كل لا يشتركان زيدا والواو دال على معنى لا يشتركان وانما اركبنا هذا اعتقادا بما لزم سيبويه من نصب الاسم بمصدر مقدر ويلزم على ما نيابة الواو عن الفعل ونصب الاسم بها اذا لا يصح الجمع بين الواو وذلك الفعل المقدر فيؤدي مذهبهما في هذا الى مذهب عبد القاهر في الجمع والفعل الذي اعني الذي لا يكون في لفظ شيء يعمل في الاسم فوق ما كان وزيدا وكيف شانك وقصعة من ثريد وما الخبز والمتعذر فهمنا العطف او على الاشتغال وان قصدت المطابقة لعدم التناصب وتعذر الدال عليه والواو عاطفة او مستأنفة وكيف وذلك كثير دقوله تعالى

في غير الفعلية قال سيبويه اذا نصبت ما بعد الواو ههنا مع قلته وضعفه قدرت كان بعد ما الاستفهامية ويكون بعد كيف وذلك كثير وقوعهما هنا والشيء اذا كثر وقوعه صح جاز فيه تحقيقا وصار كانه منطوق به ورد المبرد تقدير سيبويه وقال المعنى لتخصيصه بالماضي وكيف بالمستقبل قال السيرافي لم يقصد سيبويه بتمثيل التخصيص وانما اراد التمثيل على الوجه الممكن والتمثيل لمثل هذا لا يجاوز وقول الرماني ان كان قوي والجماعة كالذي منع الرماية ان يعمل محمولا على اي زمان كان قوي والجماعة وقول بعضهم انا واياه فلحاق اي كنت واياه في لحاق اي بعد ما تكون وزيدا وكيف انت وقصعة بالنصب وذلك كثير جدا وكيف بالفعل يجاب بما من معنى الفعل مع كثرة وقوعه كان بعدهما ولا يجوز ان يكون العامل في قولك واياه في لحاق لما ذكرنا ان المفعول معه لا يتقدم على العامل فيه الفاء واما نحو كل رجل وضيعته وانت ورايك فالرفع فيه واجب وان قصد المصاحبة لعدم فعل ومعناه واما ان الضمير نصبه بالخبر المقدر وانكر ابن ياشاذ ويجب على هذا تصحيح النصب اضمار الخبر قبل الواو اي كل رجل مقرون بضيعته فان اضطررت الخبر على هذا الوجه فالكلام في جواز نصبه لان الكلام يتأدى على اصلهم وانما ارى متمما تقدم المفعول معه على عامله اذا لم نعرف المطابقة لان ذلك صحيح والواو العطف الذي هو الاصل جائز نحو زيد او عمرا العبد فتفعل الليلة في الجماعة واياه كالذي وفي لحاق وانما امتنع النصب في الاصح في ضيعته لكون الخبر المقدر اضعف من الظاهر واذا وقع بعد المفعول معه قال هما قبله او غيره نحو كنت وزيدا قائما وحسن وزيدا ان كيف تحكمه مطابقة ما قبله فكيف لو وقع قبل المفعول معه وقد يجوز ان يعطى حكم ما بعد المعطوف فيقال كنت وزيدا منطلقين وحسن وزيدا ان كيف نظرا الى المعنى والى اصل الواو اي العطف وقبح ذكرها كما كان وقد كون المفعول معه قبلها خلاف قياسها وابو علي الى

كونه شبيها وقال بعضهم هو كما في لا يتجاوز ما يسمح به وقوله تعالى فاجمعوا امركم وشركاءكم الاوجه ان ينتصب شركاءكم على انه مفعول معه وقال يجوز ان يكون الواو للعطف على ان ينتصب شركاءكم على اي والجموا شركاءكم وذكر لان الاجماع لا ينعدى الى الاعيان لا يقال اجمعت زيدا قال الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول لفظا او معنى نحو ضرب زيد قائما وزيد في الدار قائما وهذا زيد قائما اقول قال المص لا بد قال فيه نحو جاءني رجل عالم لان المراد في المفرد ان يكون لفظ المفرد دالا على ما ذكر في المفرد وقوله نحو جاءني رجل عالم وابن يتبين هيئة الفاعل لكنه لا دلالة في لفظ عالم على انه بيان لهيئة خبر المبتدا لا هيئة الفاعل بل انما علم كونه حالا في جاءني رجل عالم بيان لهيئة الفاعل من تقديم فوكر جاءني رجل بخلاف الحال فان راكبا في قولك جاءني زيد راكبا ومررت بزيد راكبا لفظ فيه دلالة على كونه هيئة الفاعل او المفعول حتى لو قيل مررت بزيد قائما امكن لم يجز لعدم الفاعلية والمفعولية في رجل قوله قائل ان يمنع ان المفرد يلزم ان يدل على كل ما يذكر معه بل يكفي ان يكون فيه ما يذكر معه وبعد التسليم فالشرط المذكور تحقيق معنى الحال وبيان ما يهيئه لانه يعلم بهذا ان موضوع لبيان ما يهيئه الفاعل او المفعول مطلقا لا في حال المجيء فيكون غلطا ويخرج من هذا الحد الحال المؤكدة بل الضمير ذي الحال نحو قوله تعالى وهو الحق وقد تقرر الوظيف وسافرا انت تركبان فلانين عوندو وقراغندي والطبرخ وكذا ما يجيء قيدا والا لم يكن قولنا يجيء ايضا الحال من المضاف اليه اذا لم يكن المضاف عاملا في الحال فان كان ذلك قليلا كقوله تعالى قل بل ملة ابراهيم حنيفا وقوله دابر هؤلاء مقطوع مصبحين وقول الشاعر كان خوافيه مدبرا قضيبا فان لم يكن تخصيص قوله عوني وبينه تلاشد وما عليهم خلق الجديد مضاعفا بشلبيت واما قوله تعالى النار مثواكم اي موضع مثواكم اي مثوى اكم خالدين وقولك اعجبني ضرب زيد قائما وهو ضارب زيد يجوز فالمنصوب فيها حال من الفاعل او المفعول فلا يرد اعتراضا وله ان يقول ان الحال ما يضاف اليه غير العامل فيه الحال ليس كذلك اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه كما انك لو قلت بل يتبع ابراهيم مقابل نتبع ملة ابراهيم فكانه حال من المفعول واذا كان فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف كما في قوله تعالى دابر هؤلاء مقطوع مصبحين وقوله مصبحين حال عن ضمير مقطوع وذكر لانه نائب عن دابر هؤلاء فهو حال عن هؤلاء المضاف اليه دابر فكانه وهو حال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف الذي هو دابر هؤلاء المضاف اليه دابر لشيء اصله وكانه قال يقطع دابر هؤلاء مصبحين وكانه حال عن مفعول عالم يسم فاعله وكذا في قوله مدبرا او يشبه هو فيه مدبرا او يشبه هو فيه مدبرا وكانه حال عن الفاعل او المفعول وكذا قوله عليهم خلق الجديد مضاعفا والاولى ان يقول الحال على ضربين منتقلة وموكدة وكل منهما اما ان يفيد ما هيئتهما في المنتقلة بمنزلة كلام يتقيد بوقت حصول مضمونه تعلق الحكم الذي ذكر الكلام بالفاعل او بالمفعول او بما يجري مجراهما فيقولنا بمنزلة كلام يخرج الجملة الثانية في نحو ركب زيد وركب يعمر كونه فعلا اذا لم يجعلها حالا ويخرج بقولنا حصول مضمونه المصاحبة نحو بعت العبد قائما فانه يتقيد بنفسه لا بوقت حصول مضمونه ويخرج بقولنا يتقيد بتعلق الحكم بالفاعل او المفعول فانه لا يتقيد بوقت حصول مضمونه ذكر التعلق وقولنا او بما يجري مجراهما يدخل حال الفاعل او المفعول المعنوي نحو انذا يعلى شيخا وقوله كانه قارما جنبي صفحة على ما يجيء والحال عن المضاف اليه الذي لا يكون في المعنى فاعلا او مفعولا المضاف على ما مر ويدخل في المراد بالحال في قولنا تقول وقد تقرر الوظيف في قوله وقراغندي والطبرخ وكذا ما في الموكدة لم يتقيد بشيء تقرر المضمون جملة كما يجيء في قوله تعالى غير كذا احتراز عن المنصوب في نحو بعت هذا عبدا فانه حال لكن لا يجوز ان يكون عن الفاعل ولا عن

يكون زيد راكبا وعن المفعول وهو نحو ضرب زيدا يجوز اعتبارها به فاذا قلت لقيت زيدا راكبا فان
كان بينهما قرينة حالية او مقالية بينت صاحب الحال ايجاز ان تجعلها لما قامت له من الفاعل او المفعول
وان لم يكن وكانت الحال عن الفاعل وجب تقديمها عليه لانها لليس نحو لقيت راكبا زيدا فان
لم تقدمه وهي عن المفعول واما اذا جاءت حالان عن الفاعل والمفعول معا فان كانا منفصلين قالا ولى
الجمع بينهما فانه اخصر نحو لقيت زيدا راكبا ولا يمنع من التقديم نحو لقيت راكبا زيدا راكبا ولقيت راكبا
راكبا وان كانا مختلفين فان كان بينهما قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعها كيف
ماكانا نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم يكن قال او لم يجعل كل واحد يجيء صاحبه نحو لقيت منحدرا
زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بمنزلة حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا
منحدرا والمصعد هند وذلك لانه لما كان مرتبة المفعول اقدم من مرتبة الحال اخرت الحالين
وقدمت صاحب المفعول على حال الفاعل اذ الاصل ان يكون اصحاب الحال يجيء صاحبه لما لم يكن كل واحد
يجيء صاحبه يجوز عطف احدهما على الفاعل والمفعول على الاخر كقولك لقيت زيدا راكبا وعاشيا
قال ابن مالك وقد يذكر كنا المتباينة لفظا ومعنى نحو لقيته راكبا وقاعدا وقد يذكر كنا المتحدة لفظا
لا معنى نحو جاء زيد راكبا وقاعدا والحال ان الحالين نحو لشيء واحد
او لمختلفة متضادة كانت نحو لقيت زيدا ماشيا راكبا او غير متضادة كقولك لقيت
منها ذا ما شوبا كاتبا فيجب ان يكون احدهما حالا من ضمير ما قبله والاخر من ضمير المبتدا ومنع بعضهم ذكر الحال المتضادة كانت اولا
فيلزم على الزمان والمكان فجعل نحو تعلم حالا من ضمير ما قبله والمتضادة فيها
مطلقا ولا وجه للتفصيل وذكر ابان وقوع الفعل الواحد في زمانين او مكانين مختلفين محال نحو جلست
خلفك ماشيا وضربت اليوم امس بل لو عطفت احدهما على الاخر جاز لدلالة على تكرار الفعل
نحو جلست خلفك وامامك وكذا يجوز ان لم يتباين المكانان او الزمانان نحو جلست امس وقتا الظهر وقتا

وامامك وسط الدار وما تقييد الحال بقيدين مختلفين كما في قولك تعالى فمن كان منكم مريضا او على سفر
في محلين غير متزمنين كما في الشرطية ابيض اسود او متزمنين كما في الشرطية حلوا حامضا فلا
بأس به واعلم ان تكرير الحال بعد اما واجب لوجوب تكرير اما نحو اما ضربا فاقعد واما قائما وكذا بعد لا لانها تكرر في الاغلب كما يجيء في كلم لا النبوية نحو جاءني
زيد لا راكبا ولا ماشيا ويندر افرادها نحو جاءني زيد لا راكبا قوله لفظا او معنى حال
من الفاعل او المفعول اي ملفوظا او معنويا وقد ذكرنا الفاعل والمفعول اللفظيين
اما المفعول المعنوي نحو عمدا بعلي ثخانا فان بعلي خبر مبتدا وهو في المعنى مفعول
له لعل هذا اشارة الى انه على بعلي او اشير اليه شيخنا واما الفاعل المعنوي نحو ما
كانه خارجا من جنب صفحته مفعود شرب سوء عنده نفاذا اذ المعنى يشبه خارجا
مفعود شرب ولا يفسر بما يشبه خارجا لان المشابهة هي المفيدة بحال الخروج لا
التشبيه وقال المصنف في مثال الحال عن الفاعل المعنوي زيد في الدار قاعدا وفيه
لان قاعدا حال من الضمير في الظرف وهو فاعل اللفظ لان الفاعل المستكن كالملفوظ به
فهو كقولك زيد في الدار راكبا ولا كلام في كون راكبا حالا عن الفاعل اللفظي وليس
بجيد ذكر الحالين في المثالين عن زيد الاعن من جوز تخالف عامل الحال وصاحبها
قال وعاملها الفعل او شبهه او معناه اي يعني بشبهه الفعل ما يعمل عمل الفعل
وبمعناه ما ليس كذلك كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر وبمعنى بعض
الفعل بشتمل منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته كالظرف والجار والمجرور
وفي التشبيه نحو انا زيدا قائما عند من جوز وفاء التشبيه من دون اتم الكلام

كما يجيء حروف التشبيه واسم الاشارة نحو زيد راكبا وحرف النداء نحو يا زيد متعمما واما حرف النفي والترجي نحو ليت قائما الدار ولعلك جالسا عندنا فالظاهر انها ليست بعاملين لان النفي والترجي ليسا بعاملين بل العامل هو الخبر المؤخر على ما هو مذهب الاخفش كما يجيء لكون مضمونه هو المفيد وحرف التشبيه نحو كانه خارجا البيت وزيد كعمرو راكبا وكذا معنى التشبيه مما دون لفظ دال عليه نحو زيد عمرو مقبلا والمسمى بخوانا فرس مقتحما واسم الفعل نحو عليك زيدا راكبا واما نحو هذا لك واقوى فلان الثاني بمعنى المصدر كاذ كرناه المفعول معه وليم بحال في الحال معنى صرف الى الاستقبال والمتقي قال ابو علي لانها لا تشبه الفعل لفظا فقط بل لعلا وكانا وينتقض ما قاله بسم الاشارة وحرف التشبيه فانها لا يشبهان الفعل لفظا مع عملها في الحال وكذا كاف التشبيه ونحو وان لا يشبهان لفظا ومعنى ولا بعملان في الحال قال وفي حالة ذكر اي استحقاقهم وان لا تعلمه قال ومن شرطها ان تكون نكرة وصاحبها معرفة غالبا وارسلها العراك ومرتبه وحدك ونحوه مناول اقول انما كان شرطها ان تكون نكرة لان الذكرة اصل والمقصود بالحال التقييد لذلك المذكور على ما ذكرنا فقط ولا معنى للتعريف هناك فلو عرفت وقع التعريف ضائعا وانما كان الغالب في صاحبها التعريف لانه اذا كان نكرة كان ذكرها يميز ويخصصها عن بين انها لم اعني وقعها او ما ذكرها يفيد لذلك المنسوب اليها اعني هل هي لها ام لا ان الاولى ان يبين الشيء او لا ثم يبين ذلك المنسوب اليه ثم يبين قيد ذلك وعلى هذا اولت للمعرفة حالا لان التعريف غير صالح ولم يؤول النكرة ذا حال لان غايته انه على خلاف الاولى وقع غالبا يرجع الى تعريف صاحبها الى تنكيرها واجيب بان غالب قوله وارسلها العراك اذا سئل تعريف الحالة الظرفية وتقول الحال المعرفة ظاهرا اما مصدر واما غير مصدر والمصدر اما معرف باللام نحو ارسلها العراك او معرف بالاضافة نحو افعله جهدك وطاقتك ووحدك ويجيء عوده على بدئه وفيها

وغيرها قولان قال سيبويه انها معارف موضوعة موضع النكرات اي معتركة وجهدك ومطيقا ومنفردا وعائدا والطاقة بمعنى الوسع وكذلك الطوق اسم وضع موضع الطاقة والوحد مصدر وحد يحد بفعل وحد يحد وحد وحدة كوعد يعد وعدا وعدة والجهد بفتح الجيم والجهد بضم الجيم وفتحها بمعنى الاجتهاد وقال الفراء هي بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة وقوامهم على بدئه متعلق بعوده او بيرجع والحال موكدة والبدأ مصدر بمعنى الابتداء جعل بمعنى المفعول اي عائدا على ما ابتدء ويجوز ان يكون عوده مفعولا مطلقا لفعل اي يرجع على بدئه عوده المعهود كانه عهد انه لا يستقر على ما ينتقل اليه بل يرجع الى ما كان عليه قبل فيكون نحو قوله تعالى وفعلت فعلتك فلا يكون من هذا الباب وقال ابو علي ان هذا المصدر منصوبة على انها مفعول به مطلقة للحال المقدرة اي ارسلها معتركة العراك وافعله مجتهدا بجهدك ومطيقا طاقتك ومنفردا وحدك اي انفرادك ويرجع عائد عوده وكلها مضافة الى الفاعل فلهذا حذف العامل وجوبا كما مر في باب المفعول المطلق فهذا المصدر وان قام مقام الحال فتنصيبه على المصدرية كما ينتصب على الظرفية ما قام مقام خبر المبتدأ من الظروف نحو زيد قدامك ولا يعرب اعرب ما قام مقامه وقولهم ارسلها العراك صدر بيت للبيد وتمامه فولى تريك فاوره العراك قال ارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الذباب بصفحاته والذباب الوتر ان يشرب البعير عشرا ويرد من العشر الى العشر ويذاد بين بعيرا بعيرا عطشانين ليشرب منه ما شاء لم يكن شربا ويقال شربا ذيادا ويقال نغص البعير اذا لم يتم شربه فمعنى نغص الذباب عدم تمام الشرب اي اوردها ناقصة والذد ولم يشفق على انه لا يتم شربه بعضها للماء بالمزاحمة واما قولهم جاؤا قضهم بقضيضهم فالاولى ان يقول ان المصدر المضاف فيه بمعنى اسم الفاعل اي قاضهم بقضيضهم اي مقضوضهم اي كاسرهم معي

مكسور لانه مع لا اذ هام وقال يعقوب كاسر او مكسور والاصل فيه ان يكون قصدهم مبتدأ و
بعضهم خبره مثل قولهم كلهم قائم الى قوله ثم الخ ثم الجملتين اعني قصدهم بعضهم وقوله الى معنى
يجيء له والكلام لما قدم هنا معنى المفرد لان معنى قولنا الى معنى شائها ومعنى قصدهم بعضهم كافة فلما
قام الجملة مقام المفرد وكان قوله اما من ما قبل الا من منها وهو يلي الاول امر المفرد الذي قامت
مقامه كما قلنا في باب المفعول المطلق فانها لفيكسوا وكذا ينبغي ان تقول يدا بيد وبيد بيد
على حذف المضاف اي النقد بالنقد وكذا قولهم بعته الشاة شاة بدرهم اي شاة بدرهم اي كل شاة
بدرهم كقولهم رجل فارس حاله اي كل رجل كقوله تعالى ثم لهم ثم فريق منا المحسنة وصفة للجماعة اي الجماعة الكثيرة
السائرة والدائمة اللتين نزلت كافة قوله تعالى وقاتلوا المشركين على اللتين يعنيني قصدتهم قلت لا يعنيني
ويقال ايضا مررت بهم جما غفيرا ومنه قولهم دخلوا الاول فالاول قال صلى الله عليه وسلم يذهب
الصالحون سلفا الاول فالاول اي متتابعين والدائمة الذاكرة لله والغفير وقد يجيء ما قبله على
البدل كقولهم قام القوم الاوفى الاول واما بالاضافة نحو جاءني الرجال ثلثهم واربعهم وخمسهم
الى العشرة لان الكسر الثمانية اذا اضيفت الى ضمير ما تقدم منصوبه عندهم بل الجمات على الحال نوقعها
موقع المكنة اي مجتمعين في الجمي وبني لهم يتبعونها ما قبلها في الاعراب على انها تؤكيد لا ويقال ايضا جاءوا
العدة المركبة نحو جاءني الرجال الخمسة عشرهم وقد يعرب هذا المركب عند الاخفش مضافا كما يجيء في باب
العدد وقد ذكرنا قولهم كلهم قاه الى فمي وقال الكوفيون هو مفعول به اي جعلها قاه الى فمي وقال الاخفش
هو منصوب بتقدير من او في فيه الى قولهم كلهم قاه الى فمي فذلك يقال كلمته فاه الى فيّ وكفى
خلافا لهشام واما قول بعض اصحابنا ابيل الموتى بالسلم في صفة فيا كذا اسمى سندا لعمري فيا لذا
اليوم اسمى الجمعة فعلى حذف المضاف اي مثل سند العمري ومثل اليوم الجمعة ويجوز ان يكون لا يشجعها ان صفا
والجمعة والجمعة بالضم كعلابة لا يعرف لها مفرد مستعمل بتقاد

فلا تقدمه مضاف كما قال سيبويه في جهدك وكخ قال فان كان صاحبها نكرة وجب تقديمها اقول اعلم
انه يجوز تنكير ذي الحال اذا اختص بوصف كما جاء في الحديث سابغة رسول الله صلى الله عليه وسلم يدين الخليل
فلو قدم له سابقا او كذا تقول مررت برجل خير منك قائما او بالاضافة نحو نظرت الى جارية رجل مخالة او سيفه
نحو او شبهه نحو قولك فاضل سعدى غير بنا بلدة وقلما جاءني رجل راكبا او رئى او استفهام وذكر انه يصير
النكرة بهذه الاشياء مستغرقا فلا يبقى فيه ابهام كما ذكرناه في باب المبتدا او كان معرفة مشاركة للنكرة
النكرة في الحال نحو جاءني رجل وزيد راكبا او تقدمه الحال نحو جاءني راكبا رجل لانه يؤمن اذا التبس الحال
بالوصف اذ الوصف لا يتقدم على الموصوف واما اذا كان الناصب نحو جاءني رجل راكبا فقد يشبه في حال النصب ذي
الحال بالوصف نحو رايت رجلا راكبا فطرح المنع رفعا وجرا واما استشهادكم لتقديم الحال على صاحبها بالمنكر
بقوله لمية موحشا طلل قدم فلا يستقيم عندنا لاشتراط اتحاد عامل الحال وصاحبها الا على مذهب الاخفش
من تجويز ارتفاع زيد في نحو الدار زيد على انه فاعل واما عند سيبويه فيلزم كون الضمير في لمية ذا الحال
ومن تجويز اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها بجوز كون لمية عاملة في الحال وكون طلل ذا الحال معمولا ارتفاع به بالابتداء
فان قيل لعل جاز ان يكون معنى الابتداء على مذهب سيبويه اي اذا طلل مرتفع بالابتداء او العامل في الحال
ايضا فيجوز عامل الحال وصاحبها قلت ليس المعنى على ان الابتداء يلفظ طلل كما يشاد اليه بكونه موحشا فكيف
يعمل في الحال ما ليس مقيدا به واما قوله انه يجوز هند قائمة في الحال المعنى قيام الدليل نحو الذي ضربت يجوز ان يزيد
اي ضربته قال ولا يتقدم على الفعل المعنوي بخلاف الظرف والجار والمجرور على الاصح اقول قد عرفت قبيل
الفعل المعنوي وان الظرف منه وكذا الجار والمجرور فعلى ما قال الملخص ينبغي ان لا يتقدم الحال على الظرف وشبهه
وقوله هذا اخلاق فسيبويه لا يجيزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف واجاز الاخفش بشرط تقدم المبتدا على الحال
نحو زيد في الدار مروذ لك بناء على مذهبه من قوة الظرف حتى جاز ان يجعل عنده بلا اعتماد الظاهر نحو في الدار زيد

في الدار زيد كما تقدم في المبتدا فاما مع ناصب الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز
قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد انفاقا وذلك لتقدم الحال على عامله الذي قد ضعف ما عند الاخفش
ايضا لانه ليس من تركيب الفعل وعلى صاحبه وعلى هما صاحبها زيد عند الجميع اما نحو زيد قائما في الدار فانه
يجوز ان تكون زيد صاحب الحال مبتدا على جواز اقتران عامل الحال وصاحبه فالحال مقترن عن صاحبه وان لم يجز
ذكره وقلنا ان الضمير في الظرف هو صاحب الحال بناء على وجوب اتحاد العامل في الحال وصاحبه فالحال مقترن عما
صاحبها به اي زيد ما نحو زيد في الدار قائما في الدار زيد فجائز انفاقا ولما اذا كان الحال ليضا ظرفا او جارا
او مجرورا فقد صرح ابن مالك بانه يجوز تقديمه على عامله الذي هو ظرف او جار ومجرور وذلك لتوسعهم في الظرف
حتى جاز ان تقع موضعا لا تقع غيره نحو انا بايانا مقيمون اي اقامتنا بايانا فقالوا ومن ذكر ابيات اذكر منه بسنبا
فمنه حاكما للعامل فيه بسنبا والعامل المعنوي اذا كان غير ظرف فلا خلاف في انه لا يتقدم الحال عليه وهو كل عامل
ضمن معنى المشتق كليت ولعل وكخ ما شاكل وصرف الذي كاسماء الاشارة وصرف التشبيه والتنبيه والمشبه
وكخ شكر وغيرك وكسما الافعال كل ذلك لضعف شبهه بالفعل لعدم موافقتها لمرة التركيب واذا ضعف
فرع
الفعل
فرع الفعل بعيم الظرف حتى لا يتقدم عليه معموله كما في فعل التعجب فلا يقال راكبا احسن بزيد فاطلق
بمثل هذا المجاهد وكذا الصفة المشبهة لا يتقدم معمولها عليها لضعفها شبهها بالفعل وظاهر كلام
جار الله المفصل يوذن بجواز تقديم الحال عليها واضعفها من الصفة المشبهة في العمل افعل التفضيل
الا ترى انه لا يطرد رفعه للظاهر مثلها بل يحتاج الى شروط كما يجيء في بابه واما نحو قولهم هذا بسرا اطيب منه
مرطبا وزيد قائما قد مر منه قاعدا وكذا نحو عمرو قاعدا كلمه قائما فسيجيء الكلام عليه في بابه واجاز الزجاجي
ان تقول درهمك موزونا دريهم عبد الله لان معناه يثبت بدرهم عبد الله فيكون حالا من ضمير درهمك في الخبر
او من درهم عبد الله والاولى المنع لضعف العامل قال الشارح الكافي وقلت كدرهم عبد الله لم يجز ان يكون حالا

من ردهم عبد الله لان حال المجرور لا يتقدم عليه ويجوز ان يكون حالا من ضمير ردهم والواو للمنع مع
اظهار لكن ايضا وكذا اذا كان الحال جملة مصدرة بالواو لم يتقدم على عامله قلما يقال والشمس طالعة اشرقت
مراعاة لاصل الواو وهو العطف ولا يتقدم الحال ايضا على عامله اذا كان العامل مصدرا لتقدير بان الموصولة
وما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول وكذا اذا كان العامل صلة للالف واللام لحرف مصدري كما وان
لان تقدم الحال اذا على ان الموصول يجوز ويتقدم على صلتها متأخرا عن الموصول ايضا عند جائز المبكي
في الموصول بين اشياع الفصل بين الحرف المصدري واللام الموصول وبين صلتها فلا تقول اعجبني يجود زيد
يهدا ولا يجوز ان ضرب زيد اللص واما في سائر الموصولات غير الذي فانه يجوز الفصل لقلة
اذا كان العامل مصدرا بلام الابتداء واللام الفاصلة جاز تقديم الحال عليه بان تفرض عن اللامين نحو ان زيدا
لراكبا سائر والله لراكبا سير كقوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون معهم وتقديمه على اللامين لا يجوز لانها صدر
الكلام واما الفعل المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول اذا اخذتهم المواتي المذكورة فيجوز تقديم احوالها
عليها نحو راكبا جاء زيد وزيد راكبا ماش وجوده مضروبا قوله بخلاف الظرف يعني ان الحال وان كان شبيها
للظرف من حيث المعنى لان راكبا جئتك بمعنى وقت الركوب الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي
الذي هو الظرف او الجار خاصة سواء كان بعدا لمبتدا نحو زيد يوم الجمعة عندك او فيك كقوله تعالى كل يوم
هو في شان وقولهم كل يوم لك ثوب والحال لا تتقدم عليه عند سيبويه مطلقا وتتقدم عند الاخفش
بشرط ان تفرغ عن المبتدا كما مر ذكر لتوسعهم في الظرف بخلاف الحال وكان على المصنف ان يقيد قوله بخلاف
الظرف فانه يتقدم على الظرف والجار لانه لا يتقدم على معنوي غير عامل التنبيه والتنبيه وغير ذلك اتفاقا
اعلم ان الناذ الكبير ظرف واحد يصلح ان يكون ضميرا لحال هو مبتدا في الحال وفي الاصل وتوسطها
ما يجيء تارة على انه ضمير عن ذلك المبتدا والخبر على الحالية كقوله تعالى واما الذين سعدوا ففي الجنة

خالدين فيها وقوله فكان عاقبتهما انهما في النار خالدين فيها فالكبير يوجب انتصابه على الحال
كالناذ الا ترى انك لو رفعته فجعلته وعلقت الظرفين به لم يكن للكلام فائدة واما عند البصريين فالحال
الجملة على الخبر بدل واجيب لان اسم اذا يكون ضميرا بعد جيد والظرف الثاني متعلق بالخبر ويكون الظرف
الاول متعلقا بالخبر الذي بعد والثاني تاكيد للاول والتاكيد غير مفيد في كلام واذا كان الظرف
في الظاهر غير مستقر فقد تقدم ان معنى المستقر ان يكون متعلقا بمقدر فتجيء به اسم الذي على المبتدا
الذي يلي ذلك الظرف والجيء عند البصريين نحو في الدار زيد راغبا ليكون الظرف متعلقا بذلك الخبر واجاز الفراء
والكسائي نصبه كذلك اسم نحو في الدار زيد راغبا على تقدير في كما في قوله تعالى والحال الدال على المضاف المحذوف
اي ويريد غيره فيكون خاصا صفة في حال رغبته وشيء اي ان رغبته شيء مخصوص رغب فيكون قوله ولا على الجر وهو الاصح
الذي تقدم كان احكام تقديم الحال على عامله وما نقل عنه وبذا حكم تقدم الحال على صاحبه اعلم
ان الكوفيين منعوا تقديم الحال على صاحبها اذا كان صاحبها ظاهرا مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا
الا في صورة واحدة وهي اذا كان ذو الحال مرفوعا والحال ماض عن العامل فيجوز وجاء راكبا زيد ويجوز
راكبا جاء زيد وبعضهم يجوز ايضا تقديم الحال على ذي الحال المنصوب المظهر اذا كان الحال فعلا نحو ضربت
وقد ضرب زيدا واما اذا كان ذو الحال ضميرا فيجوز والتقديم الحال عليه من فوق كان او منصوبا او مجرورا قالوا
وذلك لان ذا الحال اذا كان مظهرا قد تعلق الحال عليه دون الى الاضمار قبل الذكر لان في الحال ضميرا يعود الى ذي
الحال المتاخر واما اذا كان ضميرا فالضمير لا يشتركان في عود هما على مفسرهما واما يجوز ذلك الصورة اعني
نحو جاء راكبا زيد فلشدة طلب لفعل للفاعل فكان الفاعل والى الفعل والحال والى الفاعل فلا يكون ضميرا
قبل الذكر واما البصريون فاجازوا تقديم الحال على صاحبه المرفوع والمنصوب سواء كان مظهرا او مضمرا
لان التنبيه الحال الناصب عن صاحبه فلا يكون اضمارا قبل الذكر كما ذكرنا في تقديم الخبر على المبتدا نحو

صح
لان ذا الحال اذا كان
مظهرا وقد تعلق الحال
عليه دون
الى الاضمار

ودان زيد وفي الفاعل والمفعول نحو قوله تعالى وحشر نفس ضيفة موسى واما اذا كان ذو الحال مجرورا فان جر بالاضافة اليه لم يتقدم الحال عليه اتفاقا سواء كانت الاضافة محضة كقوله تعالى اتبع ملة ابراهيم حنيفا او لفظية نحو جاءني ضارب زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان جر ذو الحال بحرف جر فصيح وهو اكثر البصريين يمتنعون ايضا تقدمها عليه للعلة المذكورة ونقل عن ابن كيسان وابي علي وابن برهان الجواز لشذوذ لا يقوم قياسا الكافة للكسائي ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض صرفه فاذا قلت ذا بيت لكيه هند فكانك قلت اذا بيت لكيه هندا قال الشاعر لمية موحشا طلل كان ربوعه الخ اي كان ربوعه موحشا طللها الى حبيبا انه لحبيب وقال اقوى اذا امن العشية روحة فهيجن اهل الملاعة بالبكا وبعضهم يجعل كاف التشبيه حالا عن الكاف والتاء الهما لقعد وهو تعسف واما الفصل في الحال في نحو قولك ابراهيم حنيفا اعني اذا كان الحال عن مجرور بعضاف غير مشكل في الحال كما مثل في ضرب زيد راكبا فقد منع من اضافة العامل في ذي الحال وفي صاحبها للاشكال فيه واما منعه فقال بعضهم العامل فيه معنى الاضافة لان الاضافة بمعنى حرف الجر المتعلق بمعنى الفعل لان المعنى فيه نشبه لابراهيم حنيفا وهو ضعيف لانا نبينا في هذا العامل ان معنى الفعل قد انحصر فيه فلم يبق فيه معنى الفعل وقال بعضهم لما كان لا يضاف ما ليس بعامل في الحال الى ذي الحال الا جزء نحو انظر الى ابن زيد ماشيا او ما يقوم المضاف اليه مقامه نحو ضرب كغلام ملك ابراهيم حنيفا كما تقدم في اول الباب جاز ان يجعل عامل المضاف في الحال مع انه لم يعمل في المضاف اليه لان المضاف اليه في التقدير المذكور كانه المضاف وكونه حالا من المضاف اليه كحال المضاف اذا كان المضاف جزء المضاف اليه جاز وان كان عاملا قلة تقديم حال المضاف اليه على المضاف نحو يعجبني ماشيا اخوك زيد مع انا ذكرنا قبل ان حال المضاف اليه

لا يتقدم على المضاف وقد يجب تقديم الحال على صاحبها اذا كان صاحبها بعدا لا او معنا بها نحو جاءني راكبا الا زيد وانما جاءني راكبا ان زيد لمثل ما مر في باب الفاعل اعني لتعيين الحصر او تعكسه لو اضيف عن صاحبها ويجب ايضا اذا اضيف ذو الحال الى ضمير عائد الى ما هو الحال نحو لقيني شاتما زيدا هو قال وكل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا اقول هذا مردود على اتجاه فان مجموع هذا الكلام صلة واستغنى فيه الحال وان كان جامدا لتكلفوا تأويله بالتأويل المشتق فقالوا في الآية المعنى صغه والصفة مشتقة او معنى المشتق فقالوا في نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا هذا متسربا اطيب منه مرطبا اي كائنا بسرا وكائنا طيبا وهذا ناقة الله لكم اية اي دالة قال المصنف ولا حاجة الى هذا التكلف لان الحال هو المبين للهيئة كما ذكرنا في حد الحال فكل ما قام بين الفائدة وفصل فيه المكون من الحال فلا يتكلف تأويله بالمشتق وكذا ترى عليهم اشتراط اشتقاق الصفة كما مر في بابها ومع هذا قد اشتد ان الناصب للحال او الوصف المشتق من الاصول التي جاءت غير مشتقة فيها الحال الموطئة وهي اسم جامد موصوف بصفة اي الحال المقيدة فكان الاسم الجامد وطأ الطريق لمجيء الحال الموصوفة بها وذلك نحو قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا وقولك جاءني زيد رجلا بريا ومنها ما يقصد به التشبيه كقول بعض اصحاب امير المؤمنين عليه السلام في بعض ايام صفين فما بالنا امس اشد غيرة وما بالنا اليوم نلقاهم بالخفض وقول المتنبي ثم وما ثم هو ظبيان وفاهن عنبر رئة نمر الا ان تاويل مثله وجهان احدهما ان يقدر مضافا قبله اي مثل اشد العرين ومثل فم والثاني ان نقول المنصوب بما يصح ان يكون بينة لما تقدم اي ما بالنا امس شجعانا واليوم ضعافا وبك مثبتا ونحو ذلك وذكر انهم يجعلون الشيء المشتهر بمعنى من المعاني كالصفة المحددة لذلك المعنى نحو قولهم لكل فرعون موسى يصرفها اي لكل جبار قهار ومنها الحال في نحو بعت الشاء

وطاء الاوسيلي

سناء ودرهما وضابطه ان تقصد التفصيل فتجعل لكل فرد من افراد المجموع قسطا وتنصب ذلك
القسط على الحال وثانيا بعد ذلك ليس امامع واو العطف كقولنا سناء ودرهما او يكون فيه تخويف
البر فتقول بدرهم وافرق بين كونه مالدرهما عن كل واحد منهما وقاسم درهما درهم اي بعلاقة كل درهم
منه ودرهما منا او بعبارة تكون وضعت عندكم الدنانير ديناران لكل واحد وكل واحد من هذا ال حوال
كان هذا قول من يجعل الحال لا يتعدد كما مر قبل ومنها الحالة نحو بوبته بابا بابا وجاءني رجلا رجلا
وواحدا واحدا ورجلين رجلين ورجالا رجالا اي مفصلا هذا التفصيل المعين وضابطه ان يؤتى
للتفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكررا وكذا ان اتى للبيان الترتيب بعد ذكر المجموع بجزئه معطوفا
عليه بالفاء او ثم نحو فملوه رجلا فرجلا وضوء كبكبة فكبكبة ثم كبكبة اي مترتبين بهذا الترتيب المعين
ومنها حال ذو اصل لصاحبه نحو يجيئني الخاتم فضة والثوب خزا او فرع له نحو يجيئني القضة
خاتما والخز يكسيها او تؤكد له نحو يجيئني الحلي خاتما والعلم نحوا ومنها الحالة نحو هذا بسرا اطيب منه
او مما غيره رطبا وضابطه ان يفصل الشيء على نفسه وغيره يا عتبار طوريه وكذا اذا شبهت شيء
بنفسه او بغيره بالة التشبيه او بدونها نحو هذا بسرا شهيا طيبا او هذا بسرا هذا رطبا واختلفوا في
عامل الحال الاولة مثله فقال ابو علي وابناءه العامل فيه معنى الفعلية في هذا ولا يجوز ان يكون افعل
التفضيل والة التشبيه لضعفها في العمل فلا تتقدم معمولها ويشكل عليه ذكر مثل قولك زيد راجلا
اصله ركبا فانه بحالة الخافض مع ذو المبتداء ما معنى الفعل ومثل قولك تمخض بسرا اطيب منه
رطبا والمشتق بسرا اطيب منه رطبا والعامل في مثل هذه الصور افعل التفضيل بلا خلاف ولا يصح
اسم الاشارة في هذا بسرا للعمل وذلك لان الحال وصاحبه فلو كان هذا عاملا في بسرا لتقيد اسم الاشارة
بالبسرية فيجب ان لا يقال هذا الكلام الا في حال البسرية كما ان اسم الاشارة في هذا يعني شيخا تقيد وكم

ولم نرفع الاحال شيخوصه والجملة نحو جاء زيد ابوه قائم لكن الاحال المركوب ونحن نعلم ضرورة انه
يصح ان يقال هذا بسرا اطيب منه رطبا في غير حال البسرية وستدل المصنف على امتناع عمل اسم الاشارة
اول الحالين بان المبتداء اذا تقيد بحال لم يتقيد الخبر بالحال الاخرى لان اسم الاشارة لما تقيد بالحال
في هذا زيد قائما لم يتقيد الخبر نحو قائما بل تقيد الخبر بالحال الثاني فلا يتقيد
المبتداء بالحال وهذا الدليل في غاية من الضعف لانا نوصف اما اولا فلانه لا يلزم من امتناع تقيد
المبتداء والخبر معا بالحالة مثال معين امتناع تقيد احدهما بحال ما فلعله ذكر المثال الخاص
ما تعارض تقيد احدهما معا ليس غير واما ثانيا فلان المدعى في المثال المذكور المنازع فيه ان المبتداء
مقيد بحال والخبر بحال اخرى والمثل المذكور في هذا زيد قائما ان سلمنا انه تقيد احدهما بحال واحدة فمن سلم ايضا
امتناع ان تقيد كل واحد منهما المبتداء والخبر في كلام واحد بحال واحدة لم يلزم منه محالة ان تقيد كل
واحد منهما بحال اخرى والحق اذا ان يقال العامل في الحال الاول ايضا افعل التفضيل والة التشبيه
مع ضعفهما في العمل كما تقدم وتقدم على بيان تعليله مقررة فنقول ما يدل على جزئي فصاعدا
يصلح كل واحد منهما للعمل على ضربين احدهما ما يدل على جزئيا يتعاقبان معا ويتعلق كل واحد منهما
بحذو الاخر نحو تصادق زيد وعمرو وضارب زيد عمرا فان ضرب كل واحد منهما تعلق بالاخر ويتعلقان
معا ويتعلق كل واحد منهما بشيء واحد نحو تنازعا عند الحديث ومثل هذا العامل لا يتميز منصوب
من منصوب الاخر فمعمول به وقد يتميز حالهما نحو تشاتم زيد قائما وعمرو قاعدا واظرافهما
نحو تشاتم زيد امام عمرو في الدار وعمرو في الصفة ويجوز ان يكون حالهما ولا يختلف زمانهما لان الغرض وقوع
الحدثين معا وقد يتميز مستثنى بها ايضا نحو اختلف اهل البصرة الا بسيبويه واهل الكوفة الا الكسائي
وكذا ثانيهما ما يدل على جزئي يجوز تعلق كل منهما بغير محدث الاخر ويغير ما تعلق به الاخر ووقوعه

في وقت آخر ومكان آخر على حال اخرى وذكر افعل التفضيل نحو زيد اضرب من عمرو ويجوز اختلاف
متعلقيهما وكونهما غير نحو زيد اضرب من بكر لخالد قال تعالى لكفروهم اشد اضرب منهم للايمان
ويكره اختلاف زمانيهما نحو زيد يوم الجمعة اضرب من عمرو يوم السبت وكذا المكان نحو زيد عندك احسن منه
عندي وكذا الحال نحو زيد قائما احسن منه قاعدا وكذا الة التشبيه نحو زيد كالاسد فيجوز اختلافهما
نحو زيد يوم الجمعة كعمرو يوم السبت واختلاف عاملهما نحو زيد قائما مثله قاعدا اما افعل التفضيل فانه
يدل على حدث معين اعني حدث الفاعل والمفضول بصيغته لان معنى زيد احسن من عمرو ان له
الفاضل حسنا ولعمرو المفضول حسنا واما الة التمثيل فلا تدل بصيغتها على حدث معين بل تدل
بمعناها على حدث مطلق لان معنى زيد كعمرو انهما يشتركان في امر فلهما ماهيتان متماثلتان
واما انه تلك الحالة ما هي فغير مصرح بها في اللفظ فمعنى قولك زيد يوم الجمعة مثله يوم السبت اي زيد
شبيه حالته وهو يوم الجمعة حالته وهو يوم السبت فالظرفان منصوبان بمعنى الحالة والمراد
اذ يغيب بها عنك كل ما لا يلائم كالحسن والجمال او يغير لائم كالضرر والثقل الا ترى الى تعلق الجار
والظرف في قولك اكبر من ام الحويرث قبلها بابل كيف لما كان بمعنى تمنعك فكفى ولم يصرح وقد يقوم
محل الة التشبيه قرينة تدل على تلك المعاني فيتعلق بها جار ان كان تعلق الجار حيث امرأة القيس
بذلك بكتي يوم النمير وذكر قوله صلى الله عليه وسلم انه متى يمت يهرم ومن موسى اي قريب متى
يهرم ومن موسى قال الفراء لان لا تقع غير متى يمت لك الحبيب الكريم وتقول ما هو الى متى يمت لك الشر
من المتناول اي بعيد متى يعد منا ذا بعد هذا فلتفعل لما لم يتميز كل واحد من الحدثين من الآخر في افعل
التفضيل والة التشبيه ويأتي فاعل وتفاعل وغيرهما مما يدل على حدثين حتى يجعل متصور كل واحد يجب
الزام ان يكون متصور كل حدث يحتمل صاحبه المصرح به فعمل يفضل زيد زيدا على عمرو راجلا وشاتم زيد

زيد قائما وعمرو قاعدا ومرأى زيد الدار عمرا في الصوى وكذا في افعل التفضيل والة التمثيل نحو
زيد في كعمرو في شكره وبكر المضيف اكرم منه للجار وعمرو قائما احسن منه قاعدا وبكر قاعدا مثله
قائما فزيد يوم الجمعة احسن منه او مثله يوم السبت فجعلت متعلق حدث المفضل والممثل بينهما
ومتعلق حدث المفضل عليه والممثل به يجيئهما دفعا للالتباس وحرصا على البيان فلا يتقدم معمول
احدهما عليه ما لم يتقدمهما واما الضمير المستكن في افعل في الة التشبيه فانه وان كان مفضلا وممثلا لكنه
لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا كله فلا اري باسا بان يقال وان لم يسمح زيد احسن قائما منه قاعدا
كما قال علي عليه السلام في الجار والله لابن ابي طالب انس بالموت من الطفل ببي امه وهذا كما تقول
ضرب زيد قائما عمرا قاعدا لعدم الالتباس بان يقال على ضعف زيد احسن من عمرو قاعدا قائما وقاعدا
حال من المجرور وقائما من الضمير المرفوع كما مر في اول الكتاب في نحو ضرب زيدا قائما وقاعدا حال من المتكلم
قال المالكي ومن الاحوال القياسية غير المشتقة المصدر الذي يعد لسد مسد الكلام نحو انت الرجل
علما اي انت الكامل في الرجولية عالما ومثله هو زهير شعرا او كونه حال الخليل وقال الاخفش نحو
هو مصدرا اي انت العالم علما والذي كان المصدرية مثله غير انه فاعل في المعنى اي انت الكامل علما
اي علمه وهو الكامل شعرا اي شعره والدليل عليه انك تقول هو قلما وكتابا والخليل عرضا وسيبويه
نحو هذا بسر باهوالها والمصدر ثم اعلم ان الة التشبيه كما تكون حرفا تكون اسما من المصدر يقع حالا يفضل
على ما يجمع منها نحو قتله صبرا ولقيته فجاءة وعيانا وكلمته مشافهة وانشدكها او عدوا
او وشيا والبرة يستعمل الفعل في المصدر الواقع حالا اذا كان من انواع ناصبه نحو اتاني ركضا وسرت
وبطا ونحو ذلك واما ما ليس من نوعه نحو اتوانه فلا اذ لا يقال اتاني ليقعد فلا يقال اتاني ركضا
وبكاء ونحو ذلك لعدم السماع ثم انه وقد يبدل الفعل والمبرد الى ان انتصاب مثل هذا المصدر

كما ذكر في الكلام من قوله
اصالة من الفعل الذي قبله
والبقية السابقة
المعنى
وقيل
تحصل على الفعل

على المصدرية لما مر والعامل فيه محذوف اى اشبه اشبه كصاكا او مذهبا يأتي على ان يسلها العرك ولو
كان كما قال البعض تعريفها وغيرها على ان انتصابها على الحال لما على حذف المضاف فمعنى شبها كما شبا ونحو
المصدر صفة كما ان الصفة وقعت مصدرا نحو هم قاموا على اما المذهبية وعلى الثاني هو حال مؤكدة كما مر
ولا يمتنع ان يقال ان جميع ذكر على حذف المضاف اى اشبه ذا الكمثرى الا مبالغة فيه كما مر في خبر المبتدا
ومما ذا الحال فيه غير مشتق سمعا قوله ام كلثوم قاه الوحى وهشام يقيس عليه كما مر وعنه يعتد بالبيد
وارسلها العرك كسائها ذكر عند ذكر بعض الحال معرفة واما نحو جاء البرد قفيزا او صلتها قال او الحال
المنتصب خبر جاء لا الحال كما يجئ الافعال الناقصة قال وبكون جملة خبرية فالاسمية بالواو والضمير
او بالضمير على ضعف والمضارع المثبت بالضمير وحده وعكسوا بهما بالواو والضمير وباحدهما والماضي
المثبت من غير ظاهر او مقترن اقول اما جملة كون الحال جملة فلان مضمون الحال قيد عاملها والصحيح
ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون عامله بوقت ووقوع مضمون الحال معنى نحو جاء زيد راكبا
اى المجئ الذى هو مضمون الفعل واقع وقت وقوع الركوب الذى هو مضمون الحال ومعنى قبل ان الحال
بشبه الظرف معنى والثانية اما طلبية او بقائمة مقام المفرد والثاني في الطلبية ليست على تعيينها من
حصول مضمونها فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصولها ذلك المضمون واما الباقيان نحو بعتك
وطلعت فان المتكلم بهما لا ينظر ايضا الى وقت تحصل فيه مضمونها بل بعضون يجرد ايقاع مضمونها
وهو منافٍ لقصد وقت الوقوع بل يعبر بالفعل الماضي دلالة اللفظ ان وقت التلفظ بلفظ الايقاع
وقت وقوع مضمونه قوله فالاسمية بالواو والضمير اى يربط الحال الجملية بالواو وحدها الجملة التي هي
خبر المبتدا ثانيا كنتي فيها بالضمير لان الحال يجئ فضلة بعد تمام الكلام فاحتيج الى الكثر الى فصل
ربط فقدت الجملة التي اصلها ان يستغنى اى هو موضوع للربط اعنى الواو التي اصلها الجمع ليؤذن من

من اول الامر ان الجملة لم تبن على الاستقلال واما خبر المبتدا والصلة والصفة فانها لما بنى بالواو
لان يلي الخبر تمام الكلام وبالصلة يتم بعض الكلام والصفة لتبعيتها للموصوف لفظا وكونها معنى فيه
كان يلي تمامه فاكتفى في الثلاثة بالضمير بلى قد تتصدر والخبر بالواو اذا اتصل بها ما في انفصال وذكر بعضهم
بعدا لنحو ما ضربته كالا والله يجيل وعلجا في رجل الا وهو قبيح واما الصلة فلا يعرض لها مثل هذا
الحال فلا ترى ابدا مصدرة بالواو قوله بالواو والضمير اى بالضمير اجتماعا على الواو والضمير في الاسمية
وانفراد الواو وتغايرا بالقوة الكثرة كما مر ايهما اعنى اجتماعهما او واحدا منهما اطلق في الربط واما انفراد الضمير فقال
الا ندر لكن الامكان المبتدا ضمير صاحب الحال وجب الواو ايضا نحو جاء زيد وهو راكب قلت ولعل ذكر كان
مثل هذه الجملة في معنى المفرد سواء اذا المعنى جاء زيد راكبا قصدت بالواو ابدا ما اول الامر يكون
الحال جملة وان لم يكن في معنى المفرد وان لم يكن المبتدا ضمير صاحب الحال نظرا فان كان الضمير فيما صدر به
الجملة سواء كان مبتدأ نحو جاءني زيد وهو على فرسه وكلمته فوه الى فيّ او خبرا نحو قوله فريق منهم يمج الماء
عكسوا فلم يحكم بضعفه بمجرد اعرا الواو وذلك لكون الرابط في اول الجملة وان لم يكن مصدرا بل
تقول جاء زيد مع اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو وان كان الضمير في الجملة كقوله نصف
النهار الماء غامر ورفيقاه في ضعفه وقلته وقال جار الله يدل على ان انفراد الضمير في الاسمية ضعيفة
مطلقا على هذا يدل المصرات في لم جاءني زيد عليه جبة وشي بمعنى مستقر عليه جبة وشي
يريد انه ليس كجملة بل هو مفرد تقديرا فلذا خلا من الواو وذلك لان الظرف اذا اعتمد على ما قبله
جاز ان يرفع الظاهر كما مر في باب المبتدا فان اراد انه وجب ان يكون في تقدير المفرد ففيه نظر
لقوله فالحق بالمباديء ودونه جواز في ضرة لم تنزل وقوله وان امرأ اسرى
اليك ودونه من الارض موماة وبيداء سملق ولو كان مفردا لم يجز الواو ايضا تفضل

الحادي السابق والجواد الذي يجود والكوم السنام والضمير للجمل والضمير في الصحاح الضرة الصفحة والصفيحة

لفيته وان عليه جبة وثمي ولم يكن جملة لم يدخل عليه ان واذا اذ لا يمتنع
ان يقدر بعقد فسلم وحكم الجملة المصدرة بليت وان كانت فعلية حكم الاسمية
في ان اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو اكثر من انفراد الضمير وذلك لان ليست
لمجرد النفي على الاصح ولا يدل على الزمان فهو كحرف نفي داخل على الاسمية فالاسمية
معها كانها باقية على اسميتها بخلاف لا يكون ومكان وكفاها وقد تخلوا الاسمية
من الرابطين عند ظهور المعنى كقولك خرجت فزيد على الباب وهو قليل وقوله
قال والمضارع المثبت بالضمير وحده الخ وذلك لان المضارع على وزن اسم الفاعل
لفظا وبتقديره معنى فجاءني زيد يركب بمعنى جاءني زيد راكبا ولا بينهما هو يصلح
للحال وضعا وبين الحالين تناسب وان كان في الحقيقة مختلفين كما يجيء فاكتفي
عن الواو وقد يسمع منه واصله عنه وذلك اما لانها جملة وان شابهت المفرد
واما لانها بتقدير وانا اصله فيكون الاسمية تقديرا ويشترط في المضارع الواقع
حالا خلوه من حروف الاستقبال كالسين ولن وكذا وذلك ان الحال الذي
هو في بابه والحال الذي يدل عليه المضارع وان تباينا حقيقة لان في قولك
مثلا اضرب زيدا غدا اكرمك لفظ يركب لفظ حال باحد المعنيين غير حال بالاخر لانه
ليس في زمان التكلم لكنهم التزموا بجريد صدر هذه الجملة اي المصدرة بالمضارع
عن علم الاستقبال لتنافض الحال والاستقبال في الظاهر وان لم يكونا
متناقضين حقيقة ولمثل التزموا لفظ قد اما ظاهرة او مقدرة في الماضي
اذا كان حالا مع ان حاليته بالنظر الى عامله ولفظه قد تقرب الماضي من حال التكلم

التكلم فقط وذلك لانه كان يشبع في الظاهر لفظ الماضي والحالية فقالوا جاءني العام الاول
وقد ركب فالمجيء بلفظ قد هو هنا لظاهر الحالية كما ان التجرد عن حرف الاستقبال في المضارع لذلك
قوله وملحوظ بها اي ملحوظ الاسمية والمضارع المثبت وهو ثلثة اقسام المضارع المنفي والماضي
المثبت والماضي المنفي كونه في كل واحد منها على ما ذكر ثلثة او بهذا اعتبار الواو والضمير والكثرة
باحدها صار بضعة اقسام وهذه امثلتها جاءني زيد وما ركب غلامه وما ركب عمرو ما ركب غلامه
جاءني زيد ولا يركب غلامه ولا يركب عمرو ولا يركب غلامه جاءني زيد وقد ركب غلامه وقد ركب عمرو
قد ركب غلامه وما ركب عمرو ما ركب غلامه هذا ما قاله المصرح وقال الاندلسي المضارع المنفي يلم لابد فيه
من الواو كان مع الضمير او لا ولعل ذلك لان نفي لم يقرب ماضر معنى كقرب نفي الحال فاقتضت
الحال الظاهرة احتاج الى قرينة لفظية او تقديرية لان الحال لفظا او تقديرا كذلك لم يقرب يحتاج الى الواو التي هي
علامة الحالية لما لم يصح معه قد لان قد لتحقيق الحصول ولم المنفي واذا انتفى المضارع بلفظ
ما لم يدخله الواو لان المضارع على ما يجيء يصلح للحال فكيف اذا انضم معه ما يدل ظاهرا على الحال
وهو ما فعلى هذا ينبغي ان يلزم الضمير واذا انتفى المضارع بلا لزمه الضمير كما يلزم المضارع
المثبت على ما ذهب اليه النحاة والا فلم يخرج من الواو كالمثبت لانه معنى جاءني زيد لا يركب
اي غير راكب فهو واقع موقع المفرد وقوله لانا يغير الكلام الخ اغلب عما كان عليه لكنه يستعمل
فلهذا جاز ان تقول لا اتركك ولا اتركك كما جاز ان تقول ان تركك وفاتركك وكذا تقول كنت
بالامس اكتب مصاحبة المضارع المجرد عنها اذ ليس الحال في
الحقيقة نحو لا يركب شيئا بالمفرد لفظا ومعنى كما شاهد نحو لا يركب لان الحال في الاول انتفاء الصفة
فلم يجز الجملة هو الحال ولا ينتفي المضارع حالا بما ذكر قيل قوله ولا يدخل الماضي المثبت ما قد

ظاهرة او مقدرة وقد تقدم ما لذلك ذكر والاقتضاء والكوفيون يجيز القران لم يحكوا جوازه في الماضي
المثبت ظاهرة او مقدرة لسد لا يجوز نحو لا انتقض العصفور الله القطر وقوله تعالى اوجاؤكم
حصرت صدورهم وغيرهم اوجاؤكم كما مضى والاول قبيح وقيل ان الماضية نحو قولهم اضربه قام او قعد
حال ويجيء منه فذ ظاهرة او مقدرة والاولى انه شرط لاحال اى ان قام او قعد كما يجيء قد وقال العطف
ولو كان حالا لم يجمع معه قد واو او كما في غيره من الماضي الواقع حالا واذا كان الماضي بعدا لا فاكتفوا
بالضمير من دون الواو وقد اكثر نحو ما لقيته الا اكرمني الا ان دخول الا غير لازم اكثر على الاسماء فتقول بل
الا اكرمني فصار كالمضارع المثبت وقد يجيء مع الواو وقد يجيء نحو ما لقيته الا وقد اكرمني ويجيء
الواو وقد نحو ما لقيته الا واكرمني لان الواو ومعها لا تدخل في غير المبتدا فكيف بالحال كما تقدم ومثاله
ما رجل الا وله نفس اتان ولم يسمع فيه تقدم الواو نحو ما لقيته الا قد اكرمني وفي غير هذا
الموضع ينظر فان كان مع الماضي المثبت ضمير قبلت قد معه اكثر مما تركها وقد جاء ذكر ايضا نحو قولهم لقيته
اوجاؤكم حصرت صدورهم قالوا ان قد فيه مقدرة فايجاء الواو وقبح اكثر من انفراد احدهما والانفراد
قد اكثر من انفراد الواو وفي جاءني زيد وقد ضحك ابوه اكثر ثم قد ضحك ابوه ثم وضحك ابوه وان لم يكن
معه ضمير فالواو وقد لا يلتزمها كقوله تعالى وقد نراوطيف وساورها الا ترى انه قد يتبين
ولا يقال جاءني زيد قد ضحك عمرو والوضح ثم وجاز الاول لتسلسل على ضعف دخول قد في الماضي
المنفي نحو ما قد ضحك ابن وليس بين لعدم السماع والقياس ايضا لكونه قد للتحقيق وقوع الفعل
والنفي قال ويجوز حذف العامل كقولك للحاج راكبا مهديا ويجب في المؤكد نحو زيد ابوك عطوفا اى
اعنيه وشرطها ان تكون مقررة لمضمون جملة اسمية اقول اعلم ان عامل الحال قد يحذف جوازا ووجوبا
ايضا في مواضع قياسية ولا بد من قرينة مع الحذف جائزا كان او واجبا فقرينة ما حذف جائزا حضور

حضور معناه كقولك للمسافر مسرعا مهديا اى سر مسرعا مهديا او تقدم ذكر امارة السؤال عنها كقولك
قائما بعد قولك لمن قال كيف جئت زيدا او تجيء لسؤال كقوله تعالى أيحب الانسان ان لن نجمع عظامه
بلى قادرين اى بلى نجمعها قادرين ومن المواضع التي يحذف فيها قياسا على الوجوب ان تبين الحال ان زيدا
ثمن او غيره شيء فيشاء معروف بالفاء او ثم تقول في الثمن بعته بدرهم فصاعدا او ثم زائدا اى
فذهب الثمن صاعدا او زائدا اى اقتضى الازدياد بغال هذا في ذي ابن يبيع بعضها بدرهم والبواقي
باكثر وتقول في غير الثمن قرأت كل يوم جزءا من القرآن فصاعدا او ثم زائدا اى ذا بيت القراءة زائدة
اى كان كل يومة الزيادة ومنتهاها وقبح الحال الثانية من غير نحو خرج زيد فاذا هو قائما وقد تقدم وقد تقدم
جامدة منضمنة تو بيخا على ما لا ينبغي من التفعيل الحال بعد همزة الاستفهام وبدونها ايضا كقوله
اغيما من وقيبا اثرى وقوله اية السلم اعيادا بعاد وغلظة مع لحن سباه الشاء العوامر
اى انحن غيما والشغلوه اعيادا وسباه الشاء وكذا قوله اقي الولايم اولادا لواحدة وفي العيادة
اولادا بعلات وتقول في غير الهمزة غيما قد علم الله من وقيبا اثرى هذا الذي ذكرنا مذهب
السيرافي والزمخشري اعني كون هذا كله منصوبا على الحال وقد يسيبويه وابي الحسن انتصابها
على المصدرية قال المصنف ليس المراد انك تنحو في حال كونك غيما وانكم تنغلون في حال كونكم اعيادا
بل المعنى تحول هذا النحو الخصوص وتنهلعند السيرافي صفة تضمنت تو بيخا على ما لا ينبغي في الحال مع
الهمزة وبدونها نحو قولهم اقائما وقد قعد الكسلان واقاعدا وقد سار الركب وقائما وقد علم الله وقد قعد
الكسلان بقدير القوم قائما قال وعند السيرافي حال ولكن واما عند سيبويه والمبرد والزمخشري فالصفة
قائمة مقام المصدر اى القوم فيما ويجوز رفع الذي الفصيح على انها خبر لمبتدا فتقول
اغيما من وقيبا قد علم الله اى انت غيما وانت وقيبا وقد علم الله والعادة وحذف العامل في جميع

ما ذكرناه مما لا وجه له ويجيء المؤكد اي يجيء صدق العامل المؤكد بذا على ما ذهب اليه من قال
ان المؤكد لا يجيء الا بعد كلمة والظاهر انها تجيء بعد الفعلية ايضا كقوله ولا تعثوا في الارض مفسدين
وقوله ثم وليتم مدبرين وقولهم تعالجا يا قوم قاما قاما والشمس والقمر والنجوم مسخرات على قراءة النصب
الاربعة وقال الكاتي نقضت عنها ما بعد قوي انكارا وتخالف العامل والحال اذا اتفقا في المعنى
والاولى ان يكون ذو الحال المنصوبة كلها قائمة مقام المصدر على ما هو مذهب سيبويه في نحو قائما
وذو الحال المركب واما المؤكدة فليست بقيد بتقييده عاملها كالمتعدية واذ جاء بعد الجامد وجب ان يكون
جزأه معرفتين جامدتين ويجيء لما لتقرير مضمون الخبر وتاكيده واما كلمة الحال على مضمونه ومضمون
الخبر اما آخر كقوله انا ابن دارة مشهورا بها نسبي وهل يدان ما لم تدن اعاري وكقولك الحاتم
جوادا وانا غير وشجاعا اذا ما يقول هذا لان من اشتهر بالخصلة التي دلت عليها الحال كان اشتهاره
حاتم بالجود وعمرو بالشجاعة فصار الخبر متضمنا لتلك الخصلة واما تعظيم لغيرك نحو انا البطل
كاملا او تصاغر نحو انا عبد الله اكلا كما يأكل العبيد او تصغير للمخبر نحو انا المسكين مرحوما او
تهديد نحو انا المجاري سفاها الزماد او غيرك نحو هذا ابوك عطوفا فانه ناقة الله لكم اية وهو زيد
معروفا فاعلم ان الحق بينا او هو الحق مصدقا فقولك كلا ومرحوما ومصدقا كل منها دال على مضمون الخبر
وقولك مشهورا بها حاتم وقولك كاملا وسفاها الزماد وانه ومعروفا وبينا لتقرير مضمون الجملة
وتاكيده وقولك عطوفا فكليهما واما حكم الحال المؤكدة وان لم يكن العامل اول اي الذي كل منهما دال
على مضمون الخبر مؤكدا اذ ليس له كونه حقا معنى التصديق حتى يؤكد بمصدق فالاولى ان مضمون الحال لازم
في الاغلب لمضمون الجملة فان التصديق يلازم حقية القرآن فصار كانه هو وكذا المرجو فانه لازم
في الاغلب للممكنة واضافة العامل في المؤكدة التي بعد الجملة فعال سيبويه العامل بعد الجملة تغلبا

قال الكسر رحمه الله الكاتي
في القرآن وقف التقدير بيد وا
بنا ومعنى سنبينا فيما يأتي

تقديرا نحو هذا ابوك اخذه عطوفا فيقال صفت الامر اي كشفته وعرفته اي كشفه وانت عطوف وانت
نظرا لا معنى لقولك تبعت الخ وعرفته حال كونه عطوفا والحال ان المعنى على عطوفة فهو مفعول
ثان لا حال وقال الزمخشري العامل بالخبر كقوله تولوا يسمى نحو انا حاتم سخيا وليس بشيء لانه لم يكن
سخيا وقت تسميته بحاتم ولا يقصد القائل بهذا اللفظ هذا المعنى وايضا لا يطرد ذلك في نحو هذه
ناقة الله لكم اية وهو حال مؤكدة مصدقا وغير ذلك مما ليس الخبر فيه علما وقال ابن ضرورة العامل المبهم تضمنه
معنى التنبيه نحو انا عمرو شجاعا او اريد لانه عمل المضمر والعامل في نحو انا زيدا ابوك معالم يثبت نظيره
في شيء من كلامهم والاولى عندي ما ذهب اليه ابي علي وهو ان العامل معنى الجملة كما قلنا في المصدر
المؤكد لنفسه وليفهم كانه قال اتطعطف عليكما بوك وبرحم مرحوما وحقق مصدقا وذلك لان الجملة
وان كان يفرأها جامدة يشهد اضمار شيء انه يحصل من اسناد احد جزئيها الى الآخر معنى من
معاني الفعل الا ترى ان معنى انا زيد انا كائن زيدا وعلى هذا لا يتقدم المؤكد على جزئي الجملة ولا
على احدهما لضعف عمله اذ ذلك لفقد معنى الفعل فيه بالكلية ويجوز حذف العامل لمعنى القرينة كقولك لقيته
فجوك من قال اما الفيت زيدا كريما والا يجز الحذف اذا نابت عنه غيرها كما في قولك زيدا قائما واما انو فعالم اراد
على ذكرها كما تقول في الحصر ما اتبني الا اكيا وقد يلزم بعض الاسماء الحالية نحو كافة وخاطبة وما يضاف
ويقع كافة في كلام من لا يوثق بعربيته مضافة غير حال وقد تقطع عنه قال التنبيه ما يرفع الابهام
المستغرق عن ذات مذكورة او معلنة اول قال ما يرفع الابهام يشمل فاعل التمييز وغيره كالحال
والصفة وبينهما وقال ذات احتراز عن الحال فانه يرفع الابهام ولكن لا عن ذات قلت سلمنا
ان الحال يخرج عن هذا لانه يرفع الابهام عن الهيئة الذات لا عن نفسها وكذا القول في قولك هو جعفر زيدا
الغير مغربي يرفع الابهام عن هيئة الذات التي هي الذهول لا عن نفس الذهول لان ما به الذهول هو

الحاجة معلومة
والاتهام
الرجوع الاقرار تحقق
بعد
الحال قال تحقق
الحال
المحصورة
العالم قال
تحقق
الحال
من
المحاجة
الصفة

ه بذا اذا اريد رجوعه الى المذكور لكن صحح ان يعيد لان يبال منه وان يرجع الى المذكور فلا ستوائه الابهام هد

معروفة غير مبهمة وهي الانتقال الى ما ايتدأ التنكير عنه كقولك صفة فخوجاني رجل طويل او ظريف فخرجاني فيسلان رجلا ذا بيان عنه بالوضع على ما ذكرناه من افراد الرجال فبذكر احد اوصافه غير عما كان مبهما بطويل او قصير فطويل فعل الابهام المستغرق للثاني وتعاقب على مافسر المضمر الذكر المذكور وكذا يدخل فيه عطف البيان في نحو جاني العالم زيد وكذا البدل من الضمير الغائب نحو مررت به زيد لانه رفع الابهام عن المقصود بالضمير كما في نعم رجلا وبئس رجلا زيد سواء ويدخل فيه ايضا المضاف اليه في نحو قام قصة كما يدخل فيه اذا انتصب لان معنى النصب والجر فيه سواء وكذا يدخل فيه المجرور في نحو مائة رجل وثلثة رجال ولا ان يعتبر بيان المجرور بالعدد داخلا في المدود وهو تمييز والتمييز نفسه فيجب اذا كان بمن اضعف من نصبه كما في ينذكر اعتبر في هذا المفعول عن الناصر في نحو ضرب زيد بان مفعول مطلق لكنه لم ينتصب لغرض فيه مقام الفاعل وكذا في ضرب زيد يوم الجمعة وفي نحو قولك الابهام المستغرق قال اقتضت بالمستغرق عن الابهام في اللفظ المشترك فان صفة المشترك ترفع الابهام عن المشترك في نحو ليضرب عينا جارية لكن الابهام ليس بوضع لواضع فان الذي يوضع لواضع لغا بكون بان وضع لواضع لفظ لمعنى به مصلح لكل نوع كالعدد والوزن والكيل لا ان يضع لفظ لمعنى معين ثم اتفق اهمال ذلك الواضع او منع من ان يضع ذلك اللفظ المعين آخر فيعرض له ابهام عند المستعمل لاجل المشترك العارض فمثل هذا الابهام غير مستغرق في اصل الوضع بل عرض بسبب المشترك العارض فلت المستغرق في اللغة هو الثابت وبه عارض ثابت لازم والابهام في المشترك ثابت لازم مع عدم القرينة بعد اتفاق اهل المشترك ومع القرينة ينتفي الابهام في المشترك في العدد وسائر المقادير فلا فرق بينهما من جهة الابهام والدليل لفظ المستغرق على انه وضع كما فسره والحد لا يتم بالعناية والالفاظ المجملة في الحد مما يخل به قوله عما ذكر مذكورة او معنوية ليشمل التوضيح من المضمر والغيبة

عن التسمية قال فالاول اعني مفرد مقدار غالبا اما في عدد نحو عشرون درهما وسياتي واما في غيره نحو طاب زيد نفسا ومنوان سمنا وعلى التمرة مثلها زبدا فيفرد ان كان ذا بيان الا ان يقصد الانواع ويجمع في غيره ثم ان كان بنون او بنون التثنية جاز الاضافة والا فلا واعني بمقدار نحو خاتم حديدا والخفض اكثر اقول فعلة فالاول اعني الذي رفع الابهام عما ذكر مذكورة قوله عما مفرد احتراز عن نحو مثله تفعلان ما يعدّ مقدار لما قبلها وسببه كما يقال فعلت هذا عما امرت وعما تفعل كما ان امرك سبب حصوله فالتمييز صادر عما المفرد اي المفرد لبيانه سببه او عما تسمية في جملة او شبهها اي التسمية سببه لانه تبيين شيء اي شيء في الظاهر والمنسوب اليه في المعرفة غيره فذلك التسمية اذا سبب لذكر التمييز وكذا معنى قوله بعد لانه كان اعما يصح جعله لما انتصبت عنه اي الكلام الذي صدر انتصب التمييز عنه كزيد في طاب زيد نفسا لانه لولا انك اسندت طاب اليه لم يكن لينتصب تعلم بل كان يرفع اذ هو في الاصل فاعل اي طاب نفس زيد فزيد هو سبب لانتصاب نفسا وكذا معنى قولهم بنتصبت تمام الاسم وعن تمام الكلام اي ان تمام كسبب لانتصاب التمييز تشبيها له بالمفعول الذي يجيء بعد تمام الكلام بالفاعل ويجوز ان يقال ان عما في هذه المواضع بمعنى بعد كما قيل في قوله تعالى طبقا عن طبق فالاول اولى قوله عما مفرد مقدار غالبا نحو لي ملء الدار عما ذكر مذكورة خرجا به عما ذكر مشتقة والاول لا يكون الا عما مفرد وذلك المفرد على ضربين اما مقدار وهو الغالب وسيأتي والمقدار ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره وبيانها والمقادير اما مقايس شرعية موضوعة ليعرف بها قدر الاشياء كالاعداد وما يعرف به قدر الكيل كالقفيز والمكوك والكر وما يعرف به قدر الموزون كصنجات الوزن كالطسوج والدانق والدانيق والمن والرطل ونحو ذلك وكقفيز ومما يعرف به قدر المذروع والممسوح كالذراع والقدر والشبر ونحو ذلك او مقايس غير

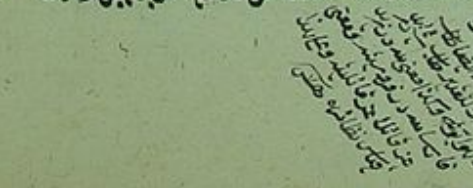
مشهورة ولا موضوعة للتعديد كقولك تفاعل الارض ذهبا وفولك عندي مثل رجل رجلا واما غيرك
انسانا وسواه رجلا فمحمول على مذكر بالضدية وفولك بطولكم رجلا وعرضه ارضا وبغلظ خشبا ونحو ذلك
من المقادير ليس ايضا فانه المقادير اذا انضيت عنها التمييز كما في المقادير لما فولك عندي عشرون
درهما وذراع ثوبا وبرطل زيتا المراد بعشرون هو المدلول عليه بمجرد العدد وبذراع على المذروع لا ما يذرع به
وبرطل الموزون لا ما يوزن به وكذا في غيره وغير المقدار كل فرع حصل له بالتفريع حكم خاص بالمحل صلة ويكون
بحيث يصح اطلاق اسم ذلك الاصل على الفرع نحو قائم حديد وبيت ساج وثوب خز والمخصصة لهذا اكثر منه
في المقادير وذلك لان المقدار بهم محتاج الى مميز وتصلح المميز نص على كونه مميزا وهو الاصل في التمييز بخلاف
المجرد فانه علم الاضافة فهو في غير المقدار وعلى ان ابهامه ليس كابهام المقدار معان المخففة مع الجر اكثر السقوط
المنون والتنوين بالاضافة وان لم يتغير بتسمية البعض بالبعض نحو قطعة ذهب وقليل فضة لم يجز النصب
الذاتي على التمييز وفرقوا الغائبة المذكورة فالتزموا الجر في العدد من الثلثة الى العشرة وفي المائة و
الالف وما يتضاعف منها كمئة وسبعمائة العدد فانه الا تضعيف بالاضافة معانه فرجانة الشذوذ على
الاصل فجمعوا رجالا ومائة عاما وفالوا في الجزء العدد المركب نحو احد عشر لان المضاف اليه مع المضاف
كاسم واحد لفظا فلو اضيف العدد المركب لميز و الميز من حيث المعنى هو المبهم المحتاج الى التمييز لكان
جعلا لثلثة اسماء كاسم واحد لفظا ومعنى وما نحو ثلثة عشر فحق المضاف اليه معنى المضاف سقطت
الاضافة وكذلك فالوا في الجزء الاخير العدد الذي آخره نون الجمع كعشرون واخواته معانه كثير الاستعمال ايضا
وذلك لان النون فيها بمنزلة نون الجمع حقيقة كما ذكرناه صدر الكتاب بل شابهته لها فانكم تحذفون الاضافة حذف
نون الجمع فيما حكيناه آنفا ولم تثبت معها شابهتها لنون الجمع فتغيرت الاضافة لتغير ابنان النون معها
وهذا وفي بيان عشرون درهما قليلا واكثر منه اضافته الى صاحبه نحو عشرو فال وستون قد ذكرنا ان كلا من

اجراء الجزء الاخير من المركب مجرى احد عشر فولنا واما غير انا في غير العدد وليس مراده ما يقوله رطل زيتا وفولنا كتابا مثلها
زيدا بيان انواع المقادير بل بيان ما يتم به الكلام المفرد لانه يتم بارتفاع شيئا اما بانوب الجمع كعشرين وذكره
فبيل واما بالتنوين وهو اما ظاهر كما في رطل زيتا واما مقدر كما في خمسة عشر فانكم واما بنوب التثنية كما في فولنا
سمنا واما بالاضافة كما في مثلها زيدا واليهم المحتاج الى التمييز ملؤه وبدله وهو المضاف اليه لانكم
لو جئت بالظاهر بدل الضمير وقلت ملء الاناء ومثل زيد لاضاح الكلام ايضا الى التمييز لابهام المثل والمراد
اي قدر مما يدل به الشيء فرجلا يفسر مثل وزيدا يفسر ملء ومعنى تمام الكلام اي يكون على حالة لا يحتاج معها
والكلام مستحيل الاضافة مع التنوين ونون التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانية فاذا
تم الكلام بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار بحيث لا يحتاج الى التمييز الذي بعد المفعول
لو فرضته بعد تمام الكلام كما ان المفعول لفظه ان يكون بعد تمام الكلام فينصبه ذكر الكلام التام فبله
لمشابهته الفعل التام بفاعله وبهذه الاشياء التي يتم بها الكلام فانك تعلم ان الفاعل الذي به يتم الكلام
لكونه في اصل الكلام كما كان الفاعل يغيب الفعل الاثري كان لام التعريف وان كان يتم بها الكلام فلا يضاف
معها لا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندي الرجل درهما ولكونه الكلام في نفسه تاما لا يشتمل على ضمير
اضافة فينتصب عنه التمييز وذكرنا شيئا احدها الضمير وهو الكثير وذكرنا الثاني فيما فيه معنى المضافة
والتنوين كواضع النجم نحو ناله رجلا وبالما قصته وباكل لبدا وبالمحافظة وما اصبهه معناه وبالله
در تمرا جانيا ووبحه رجلا لغيبته وكذا ويله وكذا تغيرا رجلا وبئس عبدا وساء مثلا ومن ذلك اي الذي
فيل لتخميره به رجلا لغيبته اذ وجب في التعريف لمن قال لما لغيبت رجلا فكانه فيل لعيبر رجلا واي برجلا
عليه ولا يخفى ان التمييز في نعم وما بعدها عن المخصوص وهو الضمير واما تمييز فيلها فانما هو من وليه الى ما يليه فينظر
فان كان الضمير فيه بما لا يعرف المقصود منه فالتمييز عن المخصوص ايضا كفولنا رضي سعدة في نعم البدلا

يا لعمرا ما ابعد وقول امرئ القيس فيا لك من ليل كان نجومه بكل مغار الفتل شدت بيذبل وقول ذي الرمة وليلة
رفوف والريح معصفة والقبث مربخ فالليل مغبرة وان مر المقصود من التمييز بيرجونه الى سابق معين
كقولك رجالا ان زيدا في الدار رجلا وويله فيسار ويحه رجلا ويغنيك زيدا فالله دره رجلا او بالخطاب لشخص
معين نحو قلت لزيد يا لك من شجاع ولله دره من رجل ونحو ذلك فليس التمييز عن المفرد لانه لا ابهام اذا في الضمير
بل من النسبة الحاصلة بالاضافة كما يكون كذلك اذا كان المضاف اليه فيها ظاهرا نحو لزيد رجلا وكقول
الشاعر وليلم ايام الشباب عيشة محالكن يعطاه الفتى المتلف الذي وللله دره رجلا قال لله دره من رجل ما اكرمه
من رجل ما كان اعرفه بالدرة والسفل وويل زيد رجلا ولله قولهم قال الله عز وجل قائلا ويغنيك زيدا
فالله الله شاعرا او مشاعر التمييز في جميع هذا ظاهر ومضمرة كما في قولهم كفى بزيد رجلا وحسبك بزيد
ناصرا وحسبك بزيد شجاعا الثاني ان التمييز عن النسبة والتمييز فضل المنسوب اليه لا متعلقه فمعنى لله
دره زيد رجلا لله در رجل هو زيد وويله الشباب عيشة اي ويلم عيشه هي ايام الشباب كما ان معنى
كفى بزيد رجلا كفى برجل هو زيد وما قولهم طاب زيد علما ودارا فالتمييز فيه متعلق المنسوب اليه لا نفسه
لان المعنى طاب علم زيد ودار زيد وقد يحكى هذا من مذهب التمييز عن النسبة وثالثها مذهب الاشارة
كقولك هذا زيد الله دره رجلا فيما قال انه تمييز لاسم الاشارة وكذا قولك هذا زيد بر رجلا والعامل في التمييز
في القسم هو القسم لكم كان لمعناها ومشابهتها للفعل التام بفاعله فلا تظنن ان الناصب
في نعم رجلا وبئر رجلا وساء مثلا وبئس رجلا هو الفعل بل هو الضمير كما في ربه رجلا قوله فيغفر ان كان
جنسا الآن يقصد الانواع ويجمع غير ليس بمقصد حسن والحق ان يقال ان التمييز عن الذات المذكورة
اما ان يكون من عدد او من غيره والاول اما ان يكون جنسا اولا والجنس اما ان يقصد به الانواع اولا وعلى
كلا الوجهين يجب افراد التمييز والاول يجب فيه عن تاء الوحدة نحو عشرون تمرة او نخل والثاني فيجب كونه بحيث

تاء الوحدة نحو عشرون تمرة او ضربه فالاول لبيان عدد الانواع والثاني لبيان عدد الاحاد ولا
يجوز ان تقصد الماهية اي البيانية فتقول عشرون ضربها اي ان كل عشرة نوع او نحو عشرون ضربا
بمعنى اختلاف انواع احاده لان الاعداد لا يثنى تمييزه المنصوب والجمع كما يجيء بيانها وان كان عن
عدد وليس بجنس وجب افراده نحو عشرون رجلا او رهطا والذي عن غير العدد وان كان جنسا وتقصد
الانواع فثمة ان اريد المثنى والجمع ان قصد الجمع والا فالافراد نحو عندي مثله تمرا وتمرا او تمورا
وان كان جنسا ولم تقصد الانواع فالافراد واجب نحو مثله تمرا وان لم يكن جنسا طابق به ما قصد
مفردا كان او مثنى او مجموعا كقولك مثل رجلا او رجلين او رجالا وقوله ويجمع غير ليس بصحيح
ويعني بالجنس ههنا ما يقع لفظ الواحد المجرد عن تاء الوحدة منه على القليل والكثير فتمر وضرب جنس
بخلاف رجل وفرس قوله فان كان بالنون او بنون التثنية جاز الاضافة انما جاز البناء للتخفيف
وذلك نحو طل زيد ومنوسمن وكان عليه ان يقيد النون بالظاهرة فان ما فيه نون معدة وربما يجيء بالياء
كم اطعنة سلبت وبالجر الثاني من احد عشر وما قوله لا يضاف في الغالب التمييز كما جيء في بيدا ما قوله الا قال
وذكر اذا كان مع نون الجمع والاضافة اما نون الجمع فلما ذكرنا من ان ليس بنون جمع بقيد قيل هي
مشبهة له واما في لهم عشرون وجها حسنون وبه فليس من هذا الضعف لان التمييز فيه نسبة
وكلامنا في التمييز عن المفرد وكذا قولك ممثلي مار وممثلان مارا وملآن مارا وانا اكثر مالا بسببها التصدي فيه
التمييز عن النون الظاهرة والمقدرة وعن نون التثنية كائن بعضهم بل التمييز فيه عن النسبة كما في امثلة
الاناء ماء فهو اذا عن كثيرة تمام الكلام واما الاضافة فانما امتنع الاضافة مع بقاء النون لان الاضافة
مع وجود المضاف اليه محال اذ لا يضاف اسم الى مسمى بلام في عطف وان اضيف مع حذف المضاف
اليه كما تفعل في عندي مثل زيد رجلا مثل رجل فسد المعنى لانك تريد عندي رجل ولا تريد عندي شيء مثل رجل

وكذا الوجه الثالث في عدد ملؤه عسلا ملؤ عسل لان المميز هو قدر ما يملأ به ولا معنى لقولك قدر بما يملأ العسل
قوله ومما يميز مقدرة فذكرنا لم كان المميز فيه اكثر قال والثاني عن نسبة في جملة او ما اضافها نحو طاب زيد
وزيد طيبا ابا وابوة ودارا وعلما او اضافة نحو يعجبني طيبا ابا وابوة ودارا وعلما وملء دنه فارسا اقول
يعني بالثاني ما يرفع الابهام فان معنى قوله عن نسبة في الجملة اي نسبة حاصلة في جملة او في شبه جملة
وشبه الجملة اسم الفاعل مع مرفوعه نحو زيد منتفخ شحما والبيت مشتمل ثانيا على اسم المفعول معه
نحو الارض يفجر عيونا وافعل التفضيل معه نحو انا اكثر منك مالا وغيره مستقرا او على الصفة المشبهة معه
نحو زيد طيبا ابا او المصدر نحو يعجبني طيبا ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك بزيد رجلا ويلمه زيد
رجلا وبالزيد فارسا قوله او اضافة عطف على قوله في جملة اي نسبة في اضافة نحو يعجبني طيب نفسا
وقد ذكرنا انه داخل في شبه الجملة على ما اضافها واما قوله ملء دنه فارسا فقد ذكرنا انه يكون عن نسبة
ان كان الضمير معلوما او كان دنه مضافا الى الظاهر واما ان كان دنه مضافا الى ضمير محول فالتمييز
عن مفرد والحق ان التمييز في نحو دنه دبسا وقيل لذات النسبة معه عن نسبة في شبه جملة ايضا
لان فيه معنى الفعل اي يمتلئ من دبس وكيفما من ذات النسبة معه قوله ابا وابوة ودارا وعلما
تفصيل للتمييز الكائن عن نسبة وذكر ان يقال اما ان يكون نفسا ما انتصب عنه لاغير نحو كفى بزيد
رجلا وملء دنه رجلا فرجل ابوة زيد لاغير وبعني بما انتصب التمييز عنه اسم الفاعل الذي اقيم مقام التمييز
حتى بقي التمييز بسبب قيام ذلك الاسم مقامه فضلة كزيد في طاب زيد نفسا فان الاصل طاب
نفس زيد وكالارض في قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا فان اصله فجرنا عيون الارض وكذا كفى بزيد رجلا
كان الاصل كفى رجل اسمه زيد واما ان لا يصلح ان يكون نفسه بل يكون صفة نفسه لاغير نحو طاب
زيد علما واما ان يصلح ان يكون صفة نفسه وصفة متعلقه نحو طاب زيد ابوة يجوز ان يكون المعنى



المعنى طاب ابوة غيره وطاب ابوة ابيه واما ان لا يصلح ان يكون نفسه ولا صفة نفسه بل يكون
متعلقا له لاغير نحو طاب زيد دارا والقسمة الحاصرة ههنا ان نقول انا ان يصلح ان يكون نفس
ما انتصب عنه اولا والاول اما ان يصلح ان يكون نفس متعلقه ايضا كطاب زيدا ابا او لا يصلح
نحو كفى بزيد رجلا والثاني اما ان يصلح ان يكون صفة نفسه اولا والاول اما ان يصلح ان يكون
صفة متعلقه ايضا كطاب زيدا ابوة او لا نحو طاب زيد علما والثاني نحو طاب زيد دارا واذا قصدنا
ان نصرح بالكل المقسم ههنا قلنا في كفى بزيد رجلا وملء دنه رجلا وطاب زيد نفسا طاب شيء
زيد نفسا او علما او دارا فالكل المقدر هو شيء المحول اليه كفى وطاب فاذا الظاهر صار زيد في كفى
زيد رجلا بدلا من الهاء في دنه وفي طاب زيد نفسا مضافا اليه شيء ورجلا تمييز شيء المقدر وكذا نفسا ودارا
وعلما فان قصدنا ان نرد التمييز في هذه الامثلة كلها الى اصله حين كان منسوبا اليه الفعل او شبهه
وترد الكلم الذي انتصب عنه التمييز الى مركزه الاصلي جعلنا ما انتصب عنه التمييز ان كان
التمييز نفسه بدلا من التمييز او عطف بيان له فنقول كفى رجل زيد وطاب ابو زيد وان كان
التمييز متعلقا لما انتصب عنه اما وصفا له او غير وصف اضفنا التمييز الى ما انتصب عنه نحو طاب
ابو زيد ابو زيد وعلم زيد ودار زيد ونفس زيد جعلنا النفس كالمتعلقة حتى صح اضافتها
اليه قال ثم ان كان كلما يصح جعله مما انتصب عنه جاز ان يكون له ولمتعلقه والا فهو لمتعلقه
فيطابق فيها ما قصدنا ان يكون وضميرا الا ان يقصد لا تواطئ وان كان صفة كانت له وطبقه
واهمل الحال اقول يعني ان التمييز عن النسبة اما ان يكون كلما او صفة والكلم اما ان
يصح جعله مما انتصب عنه اولا فان صح جعله مما انتصب عنه يعني ان صح ان يكون نفسا كابا
او صفة نفسه كابوة جاز ان يكون له ولمتعلقه يعني جاز ان يكون ما صح ان يكون نفسه نفس

متعلقه ايضا كما يلزم ط زيدا بافانه يصح ان يكون زيدا وان يكون ابا زيد وكذا جاز ان يكون
ما صح ان يكون صفة لنفخ صفة لمتعلقه ايضا كابوة ط زيد ابوة فانه يصح ان يزيد بها
ابوة زيد نفسه لا ولاده وان يزيد ابوة ابيه له وما كان ينبغي له بهذا الاطلاق فان رجلا كفى
زيد رجلا صح ان يكون لما انتصبت عنه ولا يجوز ان يكون لمتعلقه وكذا عما صح ان يكون صفة لما
انتصبت عنه ولم يصح ان يكون صفة لمتعلقه قوله فيطابق فيهما يعني بالمطابقة الافراد وقصد
المفرد والتثنية ان قصد التثنية والجمع ان قصد الجمع وقوله فيهما اي في التمييز الذي جعلته لما انتصبت عنه
والتمييز الذي جعلته لمتعلقه وقوله ما قصد اي المفرد والمثنى والمجموع نقول فيما جعلته لما انتصبت
عنه ط زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون اباء طابقت بالتمييز ما قصدته اليه وهو ما انتصبت
عنه اي زيد فثنيته ان ثنيت زيدا وجمعته ان جمعت زيدا واذا جعلته لمتعلقه فان قصد اباه
وحده افردته ايا لان المقصود به مفرد وان قصد ابوي زيد ثنيت اياه فقلت ط زيد ابوي لان
المقصود مثنى وان قصد اباءه جمعته فقلت ط زيد اباء لان المقصود مجموع وقد يلتبس
الامر نحو ط زيد ابا وط الزيدان ابوين وط الزيدون اباء هل التمييز لما انتصبت عنه او
لمتعلقه فليصح في القرائن ان كانت واما اذا اختلف التمييز وما انتصبت عنه افرادا وتثنية وجمعا
ولم يكن التمييز جنسا نحو ط زيد ابوين او اباه وط الزيدان ابا او اباء وط الزيدون ابوين او اباه
فلا يشك ان التمييز ليس لما انتصبت عنه بل هو لمتعلقه والمطابق ما انتصبت عنه واما ان اختلفا
وكان التمييز جنسا نحو ط الزيدان او الزيدون ابوة فالمتبادر اذ يصح ان يكون لما انتصبت عنه
ولمتعلقه ولم يطابقه لكونه جنسا وكذا يطابقه ما يقصد فيما لا يصح الا لمتعلقه نحو ط
زيد دال وذالين وذالة هذا ما قالوه المصرح والذي ظهر لي ان نقول فيما ليس بجنس سواء جعلته لما انتصبت عنه او

اعتبر لمصراة العامل بعد التمييز نفسه او المميز نفسه فكانه قال يجب ان يتعلق منه فاعلا فان يتعلق منه فاعلا كان المعنى تفقأ زيد وسنه
وان يتعلق حالا كان المعنى تفقأ منه حال كونه زيدا وسنه فتنفقأ انت التمييز بزيادة الزيد وسنه وليس بمفعول والشرح اذا اعتبر معنى
المحسن وجعلته ملاقيا للتمييز فتدبر فقضاء حال المعنى على الوجهين والله اعلم

الحاصل ان الزيادة المعنى على التمييز والعالية وقد قال كذا

١٥٨

او متعلقه انه ان لم يلتبس فالاولى الافراد وعدم المطابقة نحو هم حسنوه وقيما وطيبون عرضا
ويجوز وجوبا واعراضا قال تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا وقال علي رضي الله عنه فطيبوا
انفسكم نفسا واما اذا التبس فالمطابقة لا غير فيجوز زيد طيب ابا وانث تزيد اباء او ابوين و
كذا لا تقول ط زيد دال وانث تزيد دالين او دورا قال تعالى وفجرنا الارض عيونا واما في الحظيرة
والاكرة اذا ما يشبوه اباء واما وقد ط فيه لانهم كانوا انبا ط واحد ويجوز جمع المثنى اذا
لم يلتبس نحو قرنه عيونا قال ابو طالب يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم فاصدع بامرك ما عليك
غضاضة وابشر بذاك وقرهم عيونا قوله الا ان يكون جنسا قد ذكرنا مراده بالجنس وهنا نقول
ط زيد ابوة سواء اريد ابوة نفسه او ابوة ابيه فقط او ابوة ابويه او ابوة آبائه وكذا تقول
ط الزيدان او الزيدون ابوة وزيد الابوة المذكورة وكذا تقول ط زيد علما محكوما عليه
الا ان تقصد الافراد فتقول ط زيد علوما او علميا على حسب ما تقصد قال الشارح
اعلم ان قوله وان كان صفة فسيم قوله ان كان كما يعني ان الصفة لم تكن صالحة لما انتصبت عنه و
لمتعلقه كما جاء الاسم بل لم تكن الا لما انتصبت عنه فقط فيجب اذا ان تطابقه اذ ليس في الصفات
ما يقع على القليل والكثير بلفظه المفرد حتى يكون جنسا وذلك نحو لله درك او درّ درّه فان سا
وكفى بزيد شجاعا فانه وان شمل الحال قال الاكثرون هي تمييز وقال بعضهم هي حال اي كما يجيء في حال
قرينة ويرجح المصراة اول قال لان المعنى معه مطلقا بالقرينة فاذا جعل حالا انتفض المعنى
وتقيد بحال القرينة وانا لا اري بينهما فرقا لان معنى التمييز عندنا هو ما انحصر قرينة فلا فائدة
في غير حال القرينة البتة وهذا المعنى هو المستفاد منهما انحصر في حال قرينة فتصريحهم
بعدم الدرك عما فاق السرد دليل على انه تمييز وكذا قولهم عن ما قابل والتمييز عن المفرد مقدر بمن

وكذا ان كان من نسبة وكان التمييز نفس ما انتصب عنه بدليل تصريحهم بها في نحو ما كل مما ليل
وعزّ من قائل وقائله امدح وشاعر ومرّ بي برجل هذا كمن رجل وحسبك من رجل اي لذلك ولو وحسبك
هو فالضمير هو ما انتصب عنه التمييز في هذه المواضع وقد تكلف بعضهم تقدير مِن في جميع التمييز ات
النسبة نحو طاب زيد اصلا وعلما وليس بوجيه واما معنى قولهم لله دَرُّك فالدَّرُّ في الاصل ما يدرأ
ينزل من الضرع من اللبن وما الغيم من المطر وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما
نسب فعله تعالى فضلا للتبجيح منه لان الله تعالى شأنه فعل كل شيء عظيم يريد ون التعجب
منه بنسبته اليه تعالى ويضيفونه اليه نحو قولهم لله انت ولله ابوك فمعنى لله دَرُّ ما اعجب فعله
قال ولا يتقدم التمييز والاصحّ لا يتقدم على الفعل خلافا للمازني والمبرّد اقول اي لا يتقدم التمييز
على عامله اذا كان من تمام الكلام اتفاقا وكذا لا يفصل بين عامله وبينه وقوله بلفوك للبرحولا
كميلا اضرورة وانما لم يتقدم لان عامله لما ضعف العمل شابه للفعل شابهة ضعيفة
كما ذكرنا وهي كونه تاما كان الفعل يتم بفاعله اما اذا كان عن النسبة فان كان عن الصفة المشبهة
وافعل التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل مما ليس من الكلمات المتصلة به نحو لله دَرُّ زيد فارسا
ووَيلمّه زيدا شجاعا ووجع زيد رجلا فلا يتقدم على عامله لضعف الصفة والافعل وما فيه معنى
الفعل وكون المصدر بتقدير الحرف المصول وليس الكلام في نحو نعم رجلا زيد وهند رجلا تمرد او
الفعل غير المتصرف به بل او الضمير وكم الاثنان كما تقدم فلا يتقدم عليه انه لا يتقدم على الفعل
غير المتصرف كما قال بعضهم واما ان كان العامل الفعل الصريح نحو طاب زيدا باه او كم الفاعل او كم
المفعول نحو زيد المازني والكتاب والمبرد نظرا الى قوة العامل ومتعه الباقون قيل لانه في الاصل
فاعل الفعل المذكور كما في طاب زيد اباه او فاعل الفعل المذكور اذا جعلته لازما نحو تفجرنا الارض عيونا اي

اي تفجرت عيونها او فاعل ذلك الفعل المذكور اذا جعلته متعديا نحو اسلنا الانهار ماء او ملأه
الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وليس العدة بمرضية اذ تمايز الشيء
عن اصله ليس الى ذلك الاصل كالمفعول عالم يسم فاعله كان له لما كان منصوبا ان يتقدم على
الفعل فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع وكونه بعد الفعل فاي مانع ان يكون للفاعل ايضا اذا
صار على صورة المفعول حكم المفعول من جواز التقديم وقيل ان الاصل في التمييز ان يكون موصوفا
بما انتصب عنه سواء كان عن مفرد او عن نسبة وكان الاصل عندنا كل رأفود ورجل ثلة وسمنا منوان
وكذا كان الاصل في طاب زيد نفسا ان زيد نفس طابت وانما حولف بها لغرض لابد اما ليكون
اوقع في النفس لانه تشوق النفس لمعرفة ما ابهم عليها وايضا اذا قرنه بعد ابهام فعند
ذكره اجمالا او تفصيلا وتقديمه مما يخل بهذا المعنى فلما كان تقديمه يتضمن ابطال الغرض
من جعله تمييزا لم يستقم واصل التمييز التنكير لحمله على الحال وانوان المقصود رفع الابهام
وهي يحصل بالنكرة وهي اصل فلو عرّف وقع التعريف ضائعا واجاز الكوفيون كونه معرفة نحو سفه
نفسه وغبن رأيه وبطر عيشته وألم بطنه ووقف أمن وشذ امن وزيد الحسن الوجه وعند
البصريين بمعنى سفه نفسه اي سفّهها او سفه في نفسه وألم بطنه بضمنا معنى شكا ووقف امن
وشذ امن وبطر عيشته بمعنى امن في عيشه والحسن الوجه منسوبة بالضاب الذي كما يجري في باب
الاضافة واعلم ان قوله اي قول المصنف اذا اضيف الى ما فالذي يجري عليه
افعل التفضيل بعض المضاف اليه نحو هذا الثوب احسن ثوب وان نصب بعد على التمييز فالمنصوب
سبب لما يجري عليه افعل ومتعلقه نحو زيد احسن منك ثوبا ففي قولك زيد افره عبدا زيد او العبد
وفي قولك زيد افره منك عبدا زيد او مولى العبد اقول وليس هذا بمطرد الا ترى انك تقول زيد شجيع

الناس رجلا وبعالم لكل الناس الذين على ما اقترحه سيبويه اى ويشجع رجلا في الكل من الناس وبعالم لبعض الناس والمنصوب على التمييز هو الذي عليه اكثر النحاة وانما سمي تمييزا لتفصيل المبهم وابانة المقصود به والدليل على انه تمييز قولك هو يشجع من رجل وبعالم لبعض الناس من رجل كما تقول حسبك بزيد من رجل ومن رجل قال تعالى فالله خير حافظا انتصب حافظا على التمييز بمعنى خير من حافظ فهو لا يجر الا بمن وهو خير حفظ وخير حافظا وهو حافظ قراءة الجمهور وقول الاعشى تقول ابنتي حين جد الرحيل ابرحت ربا وابرحت جانا ابرحت اى حبت بالربح او صرت ذا ربح والربح الشدة ومعنى ابرحت اى صرت في شدة وكمال اى بالغت وكملت ربا فهو كقولك زيد رجلا اى ابرح جانا مؤانثا وكذا قوله اجانا ما اتى جانا لان ما استفهامية تفيد التفخيم كانه قيل اى مجيء عجيب جاءنا الغارتة ما الغارتة اى كملت جانا معنى ما انت كملت والمنصوب في هذه الثلاثة نحو قولهم شراهر ذا ناب ان شرا مبتدأ لفظا فاعل معنى بتمييز عن النسبة تقديرا اى كائن مبتدأ لفظا بمعنى كائن لفظة مبتدأ وكائن معناه فاعلا وقد كثر في كلامهم قال المستثنى متصل ومنقطع المتصل المخرج من متعدد لفظا او تقديرا بالا واخواتها والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج اقول اعلم ان قسم المستثنى قسمان وقد كل واحد منهما يعرف من حيث المعنى قال الذي لان ماهيتهما مختلفان ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية في حد وذلك لان الحد يبين الماهية بذكر جميع اجزائها مطابقة او تضمنا والمختلفان في الماهية لا يشاركان في جميع اجزائها في يجمعهما حد والدليل على اختلاف حقيقتهما ان احدهما مخرج والاخر غير مخرج بل يمكن جمعهما في حد واحد باعتبار اللفظ لان مختلفي الماهية لا يمتنع اشتراكهما في اللفظ فيقال المستثنى والمذكور بعدا الا واخواتها هذا اكثر كلامه وقال ان يمنع اختلافهما في الماهية قولك ان احدهما مخرج من متعدد والاخر غير مخرج قلنا لانم ان كون المتصل مخرجا منه متعدد من اجزاء ماهيته بل حقيقة المستثنى متصلا كان او منقطعا هي المذكور بعدا الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا ثم

ثم نقول كون المتصل داخلا في متعدد لفظا او تقديرا من شرط لزوم تمام ماهيته فعلى هذا المنقطع داخل في هذا الحد كقولك جاءني القوم الا حمارا لمخالفة الحمار للمقوم في المجيء قولنا من متعدد اى كثير في عدد قولنا لفظا او تقديرا تفصيل للمتعدد فانه قد يكون ملفوظا به نحو جاءني القوم الا زيدا وقد يكون مقدرا نحو ما جاءني الا زيد اى ما جاءني احد الا زيد قولنا بالا واخواتها تخرج نحو جاءني القوم الا زيدا وما جاءني القوم كلهم زيد وجاءني القوم ولم يجئ زيد فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد الاول قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنس المتعدد كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيا بالقوم الى جماعة فالمجيء عن زيد اولم يكن اولم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا وقد بينا ان المتصل ليس بمستثنى من الجنس كما ظن بعضهم ثم ان المستثنى مشكل باعتبار مفعوليته لان زيدا في قولك جاءني القوم الا زيدا لو قلنا انه غير داخل في القوم وهو خلاف الابهام لانهم اطبقوا على ان المستثنى المتصل مخرج ولو اخرج لما بعد الدخول فان جاء التكلم فمثله كثير لم يصح في نحو له علي درهم الا دانقا للعلم بان دانقا مخرج من الدراهم والبناء بعد المفرغ وان قلنا انه داخل في القوم والا اخراج زيد منهم بعد الدخول كان معناه جاءني زيد مع القوم ولم يجئ زيد وهذا تناقض ظاهر ينبغي ان يجب كلام العقلاء عن مثله وقد ورد في الكتاب العزيز من المستثنى شيء كثير كقوله تعالى فشربوا منه الا قليلا منهم فيكون المعنى ليس الخمسة في جملة السالمين ولم يلبث تلك الخمسة بعد تعالى الله عما يقول الكافرون علوا كبيرا فقال بعضهم يختار انه غير داخل بل القوم في قولك جاءني القوم عام مخصوص اى ان المتكلم اراد بالقوم جماعة ليس فيهم زيد وقوله الا زيدا قرينة تدل السامع على مراد المتكلم وانه اراد بالقوم جماعة غير زيد وليس شيء لاجماع اهل اللغة على ان المستثنى مخرج ولا اخراج الا مع الدخول وايضا يتعذر دعوى عدم الدخول في قصد المتكلم في قوله على عشرة الا واحدا لان واحدا اقل العشرة

بقصد ثم اخرج والا لكان مريدا بالعشرة تسعة وواحدا وقال القاضي عبد الجبار ايضا هو
غير داخل لكنه قال المستثنى والمستثنى منه والمستثنى عنه بمنزلة اسم واحد فقولك له علي عشرة الا
واحدا بمعنى له علي تسعة لا فرق بينهما من وجه قلت قد دخول بناء ولا اخراج وهذا ايضا غير
مستقيم لقطعنا بان عشرة في كلامك هذا دالة على المعنى الموضوعة له مقدرة بل الاستثناء
وهو الحذف والافادة للاستثناء وواحد هو المخرج وتسعة لا تدل على شيء من هذه المعاني الثلثة
وايضا اجماعهم على ان الاستثناء مخرج يبطل هذا ويلزم مثل ما ذكرناه منع في بدل البعض وبدل الاشتمال
كقوله تعالى وسلى على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا لان الناس جنس يعم المستطيعين وغيرهم
فيكون كانه قال وله على جميع الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم بل لله على مستطيعهم وحده
وقال الفرون وهو الصحيح المدفع عنه الاشكال ان كلها ما فرقنا منها وعالمهم ان المستثنى داخل
في المستثنى منه والباقي بعد بدل البعض اقل في المبدل منه والتناقض يحصل بزيد والتغاير بحيثه
في جاءني القوم الا زيدا غير لازم واما يلزم ذلك لو كان المخرج منسوبا الى القوم فقط وليس كذلك
بل هو منسوب الى القوم مع قولك الا زيدا كان نسبة الفعل في نحو جاءني غلام زيد ومررت غلاما
ظريفا الى الجزئين معا لكنه يدري العادة بانه اذا كان الفعل منسوبا الى شيء ذي جزئين او اجزاء
فاعل كل واحد منهما الا تمام الجزء الاول فهذا ما يستحقه المفرد اذا وقع منسوبا اليه في مثل
ذلك الموضع وما ينبغي من ايراد المسند اليه بحيث ان استحقه الجزء كالمضاف اليه ويتبعان استحق
المتبوع كالتوابع الخمسة وان لم يستحق شيئا مما ذكر نصب كالمستثنى تشبيها بالمفعول
في مجيئه بعد المرفوع وان كان بين العدة في بعض المواضع نحو جاءني القوم الا زيدا لان
المجموع هو المسند اليه فزيادة الكلام ان دخول المستثنى في المستثنى منه ثم اخراجه بالا والتي هي اة

قيل لكن يمتاج الى قيد اخر هو ان المستثنى منه ليس في آخر الكلام فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء وفيه بحث لان
الكلام في كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله او كان بعد عمل هس

انما كان قبل استناد الفعل او شبهه اليه فلا يلزم النقض في نحو جاءني القوم الا زيدا لانه بمقوله
في كل القوم المخرج منهم زيد جاءوني والا في نحو قوله له علي عشرة الا درهما لانه بمنزلة قولك العشرة المخرج
منها واحد هو على وذلك لان المنسوب اليه الفعل وان تاخر عنه لفظا لكن لا بد له من التقدم وجودا
على النسبة التي يدل عليها الفعل اذ المنسوب اليه والمنسوب كما يكونان على النسبة بينهما حاضرة في
الاستثناء لما كان المنسوب اليه هو المستثنى منه معرا والمستثنى فلا بد من وجود هذه الثلثة
قبل النسبة فلا بد اذا من حصول الذهول والاخراج قبل النسبة فلا ينافض قال وهو منصوب
اذا كان بعد لا غير الصفة في كلام موجب او مقدما على المستثنى منه او منقطعا في الاكثر وكان
بعد خلا وعدا في الاكثر ما خلا وما عدا وليس ولا يكون اقول شرع في بيان احوال المستثنى قيد
بما يجب نصبه اذ هو في باب المنصوبات وهو موضوع الاول ما اجتمع فيه شرطان وقوعه بعد الا
وكون الاستثناء في كلام موجب ولم يحتج الى قوله غير الصفة لانه المستثنى وما كان بعد الا التي
للوصف ليس مستثنى وانما شرط كون الاستثناء في كلام موجب لان غير الموجب لا يجب نصب مستثناه
وانما تعلقت عامل النصب المستثنى فعال البصريون العامل فيه الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط
الا لانه شيء يتعلق بالفعل معنى اذ هو جزء تمام نسب اليه الفعل وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه
المفعول وقال المبرد والزجاج العامل فيه الا لقيام معنى الاستثناء به والعامل ما به يتقوم المعنى
المقتضي ولكي له نائبة منه مستثنى كان صرف الكلام نائب عما انوى وقال الكسائي هو منصوب
اذا انتصب بان مقدرة بعد الا بجوزه لتخيب فتقديره قام القوم الا ان زيدا قام القوم الا ان
زيدا لم يقم وليس شيء اذ ينبغي ان يشكل عليه بحالة النصب ان معناهما وغيرهما لا زيدا في تقدير المفرد
واما الاعتراض بانه كيف يعمل الحرف الموصول مقدرا والموصول لا يقدر فلا يرد عليه لان الكوفيين يجوزون تقديره

٥ كما يجوز تقدير الموصول

وأما تقديم الواو فلسيبويه والبصريين في تقديرهم انه الناصبة للفعل لكون الحروف التي قبلها كالنائب عنها فاذا اعتد بكون كالنائب عنها المقدرة وقال الفراء الامر كذلك من ان ولا العاطفة حذفت النون الثانية من ان وادغمت الواو في لام لا فاذا النصب للاسم بعدها فيما وافقها في الاعراب فيدل العاطفة وكان اصل قام القوم الا زيدا قام القوم ان زيدا لا قام اي لم يقم فلما لتفي حكم ما قبل الا ونقضه نفيا كان ذلك لحكم اثباتا فهو كقولك كان زيد لا عمرو الاصل عند بعضهم ان زيدا كاسد فقدموا الكاف وركبوها مع ان وفيما قال نظر من وجوه لان لا على المعنى الذي اوردناه غير عاطفة ومع التسليم فان لا العاطفة لا تاتي الا بعد الاثبات نحو جاءني زيد لا عمرو واذا تقول ما جاءني القوم الا زيد ولا له فيما قال غير لا ان مرة والذي اقول انها مقتضبة وذلك لانه ينصب بها مرة ويمنع ما بعدها ما قبلها اخرى ولا يجتمع الكلمان معا ولان المعطوف عليه قليلا ما يحذف والمتعدد الذي هو المعطوف عليه عند مقدر المحذوف نحو ما قام الا زيد وقال بعضهم هو منصوب بالمستثنى كما ان المنادى منصوب بادعو والاصل في النداء دليلان على الفعلية المقدرة فالمستثنى على هذا القول مفعول به وقد اعترض عليه بانه يلزم منه جواز الرفع بتقديره امتنع ولا يلزم ذلك لانا نعلل ما ثبت ورد من كلام العرب وورد الرفع لكنا نقدره امتنع نحو الا اني انه يجب النصب ايا كان والمعتد بتقديره بعد نحو وورد الرفع نحو انا واكد لكنا نقدره نحو ابعد انا واكد قال المصنف شرح المفصل العامل فيه المستثنى منه بواسطة الا قال لانه لما لا يكون هناك فعل ولا معناه فيعمل نحو القوم الا اخوك وهذا لا يرد الا على مذهب البصريين واولهم ان يقولوا ان في اخوك معنى الفعل وان كان من اخوة النسب يشبه اليك بالاخوة وكذا في امثالها ويجاب ان يجعل العامل الضعيف فيما تقدم عليه لتفرعه به بالا ولا يلزم مثله في المفعول معه فانه لا يتقدم على عامله وان كان فعلا صريحا لانه

لان اصل الواو للعطف فروعي ذلك الاصل ولم يكن في الجملة ايضا معنى الفعل لجاز ان ينصب المستثنى اذ الجملة ليست بالقصر مشابهة للفعل التام كما ما بعد عامله من المعرف الذي هو ام بالنون والتنوين فينصب التمييز ولكن لما جاز تقديرها بالا كانت الا والى مثله يشير سيبويه في كتابه في موضع فيقول عمل فيما قبله كما عمل عشرون في الدرهم هذا كله في المستثنى المتصل واما المنقطع فذهب سيبويه الى انه ايضا منتصب جاعلا الامر في الكلام كما انتصب المتصل به وذكر قوله الكتاب فحمل على معنى ولكن وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم وما بعد الا عند مغرى سواء كان متصلا او منقطعا قوي وان لم يكن من عطف الا انها كلكن العاطفة للمفرد على المفرد ونوعي المفرد بعدها فلهذا وجب نحو ان الواقعة بعد نحو ما زيد شيء الا انه شيء والمتأخرون لما رأوها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها نصبت كما ان ما ولا مشبهتين بليس في الاعمال محذوف نحو ما جاءني القوم الا حمارا اي ما جاءني احد الا حمارا لم يجئ فالواو قد يجئ لغير فائدة ظاهرا نحو قوله تعالى الا قوم يونس لما انهم اكثفنا عنهم وقال الكوفيون الا في الاستثناء المنقطع بمعنى سوى وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه في المتصل وتأويل البصريين اولى لان المستثنى المنقطع يلزم مخالفته لما قبله نفيا واثباتا كما في لكن وفي سوى لا يلزم ذلك لانك تقول علي دينار لا سوى الذي لفلان وذلك اذا كان صفة وايضا معنى لكن للاستدراك والمراد باستدراك فيها نفي بعدهم المخاطب قول ما بعدها في حكم ما قبلها حتى انه ليدخل فيه وهذا هو معنى الاستثناء المنقطع بعينه وانما وجب النصب المستثنى من الموجب لان التغريغ لا يجوز فيه كما يجئ والابدال ايضا لا يجوز في نحو جاءني القوم الا زيدا لانك لو ابدلت كان المبدل منه في حكم الساقط فيؤدي الى التغريغ في الايجاب فلم يبق الا النصب قوله او مقدما على المستثنى منه يعني اذا كان بدلا او تقدم على المستثنى منه وجب النصب لانه ان كان في الموجب فقد تقدم وجب النصب وان كان في غير الموجب فقد بطل البدل لان البدل لا يتقدم على المبدل عنه

لانه من التوابع فلم يتبع الا النصب على الاستثناء على انه حكى يونس ان بعض العرب تقول ما لى الا ابوك
احد يجعل المستثنى منه المؤخر بدلا من المستثنى كما قبل ما مررت بأحد الا زيد احد واحد بدل من مثله ويجوز لك ان
تقول ما لى الا ابوك صديقا على ان ابوك مبتدأ والخبر وصديقا حال وتقول من ما لى الا ابوك صديقا
فمن مبتدأ والخبر وصديقا ابوك بدل من كان فلك فى احد الا ابوك وصديقا حال وتقول ما لى الا زيدا
صديق وعمرا وعمرو فتنصب عمرا على العطف على زيدا ورفعه على انه مبتدأ وخبره والخبر اى وعمرو كذلك
واعلم ان اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب بناء ما تأخر عما نصب الى المستثنى منه نحو ما جاءنى
الا زيدا احد وان تقدم على المستثنى منه وجب نصبه نحو ما فى الدار الا زيدا احد ولا يجوز
عند البصريين تقديمه عليها معاملة الا فيما لا يصح نحو قولك ما لى الا زيدا قائم القوم وقوله وبلدة ليس بها
طورى ولا خلا الجن بها انسى بخلاف تقديمه للضرورة وقيل بقلة ليس بها طورى ولا بها انسى
خلا الجن فاضمر الحكم والمستثنى منه وبها انسى الظاهر تفسيره فاذا اقام المستثنى مقام المستثنى منه ذكر فى الاستثناء المفرغ لزم عندهم تأخر المستثنى عما عامله فلا يجوز الا زيدا
لم اضرب ومررت الا بكما لم يأتنى ويجوز اكثر فيه فى السعة تقديم المستثنى على المستثنى منه والحكم
معا نحو الا زيدا ضربت القوم وكذا يجوز تقديم المستثنى المفرغ على الحكم نحو الا زيدا لم اضرب
والاخفش يذهب اليه هنا لعدم سماعه مثل هذا وعنده القياس ايضا وذكر لان المستثنى اخرج من
المستثنى منه فى الحقيقة اولا كما ذكرنا ثم نسب الحكم الى المجموع ومرة الظاهر يخرج من الحكم ايضا
لان الظاهر انك اضربت زيدا من حكم الجمع فى قولك جاءنى القوم الا زيدا وان لم يكن فى الحقيقة مخرجا
منه ومرتبة المخرج ان يكون بعد المخرج منه وكان حقه ان يجئ بعد الحكم والمستثنى منه معا لكنه
جوز لكثرة استعمال تقديمه على احدهما نحو جاءنى الا زيدا القوم والقوم الا زيدا اخوك وكم

ولم يجز تقديمه عليهما معاملة المفرغ الذى ليس فيه الا الحكم لم يجز تقديمه عليه واعلم ايضا انه لا يلزم ان يكون العامل فى المستثنى هو العامل فى المستثنى منه بل قد يختلفان كما فى قولك القوم
الا زيدا اتونى وهذا عند من جعل العامل فى المستثنى الا بدلا الا بخير قوله او فقطعا او منقطعا
بعد الا نحو ما فى الدار احد الا الحمار ابل الجمان يوجبون نصبه مطلقا لان بدل الغلط غير مقصود
فى الفصيح من كلام العرب وبنو تميم فسموا المنقطع فسمها احدها ما يكون فيه المستثنى منه مفرد
او غير مفرد ويصح ذكره نحو ما جاءنى القوم الا الحمار وما جاءنى زيد الا الحمار فيجوز فيه
البدل ثم ان ذلك الكلام الذى يجوز حذفه اما ان يكون مما يصح دخول المستثنى فيه مجازا اولا
فالاول نحو قولك ما فى الدار احد الا الحمار يصح ان يجعل المجاز لسان الحال كما قال ابو ذويب
فان تسئلى فى دارها ذات ويلة انبئك اصداء الغبى يصيح ومثله ما لى عنك الا السيف فليس
فى مثل هذا وجهان اذا ابدل احدهما جعل المنقطع كالمتصل لصحة دخول المبدل منه
والثانى ان الاصل فى نحو لا احد فيها الا الحمار ان يقال ما فيها الا الحمار اى ما فيها شئ الا الحمار لكنه
خصص بالذكر من جملة المستثنى منه الجزئى المتعدد وما ظن استبعاد المخاطب شمول المتعدد
المقدر له كأنك تظن ان المخاطب يستبعد خلوها من الادمى فقلت لا احد فيها لا كبد انى يكون
الادمى بها فلما ذكرت ذلك المستبعد بعينه ذكر المستثنى على ما كان عليه الاصل من الامر بينهما
على الاصل وجعلته بدلا من ذلك المذكور فعلى هذا لا يكون هذا من قبيل الاستثناء المتصل كما كان
فى الوجه الاول وذهب الجرجانى الى انه من تغليب العاقل على غيره كما تقول الزيدان والحماران اتونى
وبهذا لا يطرد له فى جميع الآيات نحو قوله تعالى وما لهم به من علم الا اتباع الظن وقوله لم يكن عليه سلطان
الا التكلف ونحو ذكر والثانى اى الذى لا يدخل فيه المستثنى ذكر الكلام مجازا فليس فيه الا الوجه

ص
الصواب والذى يدل عليه السياق والمقصود ان الوجه الاول هو المختار
والتخصيص هو ان يجعل فيها ما يجعل فيها الحمار
وقوله ان يجعل فيها ما يجعل فيها الحمار
بقوله ان يجعل فيها ما يجعل فيها الحمار

الثاني مأوى سيبويه وذكر نحو ما جاءني زيد الا عمرو وما اعانه اخواكم الا اخوانه قال ولكن لا يبغي بها هنا الفضل والمدح لان النفي الصفات الجد والقرب والوفاء وقال عيسى لا يبغي المدح بكانها وان البتل الا المشرق المصمم والثاني من الشعبين الاولى مال لا يكون فيه سهم يصح هذه مذهبهم هكذا يوافقون المجاز بهذا البيت نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي من رحمه الله تعالى وقال بعضهم لا عاصم اي لا معصوم قال الاستثناء منفصل وقال السيرافي المراد بمن رحم الراحم اي الله تعالى لا المرحوم فيكون ايضا منفصلا ومثله قولهم لا يكون ذا فلان في شيء الا ما شاء الله اي سلاما سلام اي متاركة ووداعا من قولهم اذا قاطعهم الجاهلون قالوا سلاما ومعنى بسلام اي مع سلام متاركة متتابعة ويجوز ان يكون الباء للبدل اي تسلم عليه وترد سلامه بدل سلامه ولا تخالطه كما نفعل نحن هذا ومعنى قولهم حاشا لا ما نقص وما زاد الا ما نقص وما فيها ما مصدرية وابو عبيد وابن برهان يقدران الخبر اي وكمن النقصان امن ولكن النقصان امن وهذا يبطل سيبويه ان ما بعدها الة المنقطع مغرد كما مر قبل وانما نحو قوله ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب وقوله في كملك اخلاقه غير انه جواد فما يبقي من المال باقيا فظاهر فيه اول وجهي سيبويه المذكورين وذكر ان الشاعر قصد جعله من المتصل مبالغة في المدح اي انه كامل ولا بد من العيب فقدهم عيب واحد فحسب وقول سيبويه منهم من الغراض في اخلاقه نقص واحد وهو جود ماله الكامل المزين لماله يعدون ما في ظاهره ثانية من النقص وانه كانه في الضعف غاية في الكمال مبالغة العيوب غلو في الثناء كما قال البديع الزمان سيفه لا عيب فيه فتنفي عينه الكمال عدا ما عليه قوله او كان بعد

بالام الجنسية نحو جاءني الرجال ليس اولا يكونون زيدا وسيجيء عن العرب ما انشد امرأة لا كريمان
فلانة وليت فلانة فعلت ما اذا ما يلحق الافعال الموصوف بها من ضمير وعلامة تانيث تقول
ما رايت رجالا الا يكون يقولون زيدا وليسوا زيدا ولم يجئ مثل ذكرنا خلا وعدا ولم تستعمل هذه الافعال
في الاستثناء المفرغ على انه قال الاخفش فيما تركت الصنع الذي فعلت تركته ولا الغيط مني بمنزلة واعظما
اي الاجلا ولا تستعمل هذه الكلام الا في الاستثناء المتصل بخلاف غير فانها تستعمل في المنقطع
ايضا كقولك وكل اي بأس غير اني اذا عرضت اوفى الطريق بأسل قال ويجوز النصب في المنقطع
فيما بعد الا في كلام غير موجب ذكر المستثنى منه نحو ما فعلوه الا قليل والا قليلا اقول اعلم
ان الافصح في البدل في المستثنى شروط احدها ان يكون بعد الا ومتصلا وموجبا فالمستثنى منه
المشتمل عليه استفهام او نفي صريح او موول غير مردود به كلام تضمن الاستثناء وان لا يراعى
المستثنى منه فقولنا المشتمل عليه استفهام او نفي ونحو يدخل فيه الضمير الراجع قبل الاستثناء
بالاعلى اسم صالح لان يبدل منه معول للابتداء او احد فوكيد نحو فوكم ما احد ضربته الا زيدا
يجوز في الابدال ما ضربته لان المعنى ما ضربت احدا الا زيدا فقد اشتمل النفي على هذا الضمير
من حيث المعنى وكذلك اذا كان الضمير في صفة المبتدا نحو ما احد بغيته كريم الا زيدا ومثال
دخول النواسخ ما ظننت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا من ضمير يقول لان المعنى ما يقول
ذلك احد غير الا زيد والابدال من صاحب الضمير اولى لانه الاصل ولا يحتاج الى تاويل لكونه في غير
الموجب ولو لم يجعل الضمير الى المبتدا في الحال والاصل لم يجز الابدال منه على ما قيل فلا تقول ما زيد
احد يقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا من ضمير يقول لان القول ليس بمعنى بل المعنى الضرب قال سيبويه اذا
قلت ما رايت احدا يقول ذلك الا زيدا ورايت بمعنى ابصرت وجب نصب المستثنى لانه ليس من نواسخ الابتداء لذلك

هذا قوله وانا لا ارى بأسا في غير ذلك من نواسخ الابتداء ايضا في الابدال من ضمير راجع الى ما يصلح للابدال
منه اذ كل عامل النفي عامل ذلك الضمير نحو ما كان احد ينصفني الا زيد لان المعنى ما انصفني احد
كذلك الا زيد ومنقول عدي بن زيد في ليلة لا ترى بها احدا يحكي علينا الا كواكبها ترى من رؤية
العين وفي بعض نسخ رؤية العلم كما نحب سيبويه نظرا لكونه مخالفا لظاهر معنى البيت قال الصفاقسي والحكم
متغايران معنى نعم لو قلت ما اوذي احدا يوحد الله الا زيد لم يجز الابدال من ضمير يوحد لان التوحيد
ليس بمنفي بل الاذى فقط وكذا يجوز الابدال من المضاف والمضاف اليه المتعدد اذا كان المضاف معمولا
لغير موجب نحو ما جاءني احد الا زيد ونحو حكمه في وصف معمول غير الموجب نحو ما اتاني غلام احد
الا زيد وقولنا او معمول به يدخل نحو فكما رجل يقول ذلك الا زيد وقولنا رجل يقول ذلك الا عمرو واقل رجل
يقول ذلك الا زيد وقولنا قل رجل واقل رجل معنى النفي قال ابو علي قلما يكون بمعنى النفي الصرف نحو قلما
سرت حتى ادخلها بالنصب لا غير ولو كان لا بتات لجاز الرفع كما يجيء في نواصب الفعل قال ويجيء بمعنى
انتفاء الشيء القليل كقولك قلما عرس حتى يهجع بالبناء من التصحيح الاول والا غلبا لا والا كثر
اقل رجل موولا بالنفي لا بد فيه من تقدم نواسخ الابتداء كما دل على ما الذاتية ومن ثم كان وصف المضاف
اليه اقل في الاشهر فعلا او ظرفا لان اصل النفي دخوله على الفعل فلو قلت اقل رجل ذي جهة لم يجز
على ما قال الاخفش قال ابو علي وصفه بنحو صالح ايضا لا يجوز في القياس قال ومن ثم جوز فلان اعطائه
معنى الفعل الا ترى ان سيبويه اجاز هكانه نحو لبيبة وعاقلة اذا سمي به كالجهلة وفاعل قل وقلما
لا يكون الا نكرة وكذا ما اضيف اليه اقل كقولهم كالمجوز من ربيب قال ابو علي اقل مبتدا حذف خبره
وهو بالاستغناء بوصف المضاف اليه كما يحذف خبر ما بعد لولا وفيما قال ان لانه لا معنى لقولك اقل
رجل يقول ذلك الا زيد موجود كما لا معنى لقولك اقائم الزيدان موجود قال او تقول هو مبتدا

التصفح الثري وحاشيه
التصفح والسهو لا الاول
كل شيء ... جميع الشيء
يجيء بمعنى ... وكان ... وبمعناه
غير بمعنى ... قلما ... بمعنى

لا خبر له لان فيه معنى الفعل كانه قام الزيدان وقال بعضهم يجوز ذكرة اقل رجل يقول ذكرا لا زيد
خبر المبتدا والزيد بدل منه ضمير يقول وكذا في اقل رجل منا يقولان ذكرا لا الزيدان واقل رجال يقولون
ذكرا لا الزيدون قال وانما ثنى ضمير يقولان وجمع ضمير يقولون لان افعل التفضيل كما يجيء بايا ذا
اضيف الى نكرة فان كانت مفردة فهو مفرد وان كانت مثناة او مجموعة فهي مثنى او مجموع بخلاف ما
اضيف الى المعرفة نحو افضل الرجلين وافضل الرجال والفرق ما بين المذاهبين ثاني قولي لي على لا تذكر تقول
اقل رجل يقول ذكرا لا الزيد وقل رجل يقول ذكرا لا الزيدين لم تكن لا يدخلها ما وجمع واقل رجل يقول بمعنى
اقل رجل يقول فلهذا اذا اضيف للنكرة كما كانت وصفا لها ولا يجوز ابدال زيد من لفظ المضاف اليه اقل
رجل لان اقل اذا يكون في التقدير مضافا الى ذكر البدل الذي هو مثنى وهو لا يضاف الا الى ما تعني
لحكم عنه ولا يجوز ايضا ابدال زيد من لفظ اقل اذ لو ابدل منه لطرحت نية التغيير فيبقى يقول ذكرا لا الزيد
ولا يصح فلما قدر بعد لا في مثل هذا المقام معرفة كانا او نكرة بدل منا المضاف اليه اقل على المعنى
الماول به الكلام اذ التقدير ما رجل يقول ذكرا لا زيد اي ما يقول ذكرا لا الزيد وقد يجوز لفظ لا
وما تكرر منه مجرى النفي قال الله تعالى لا فيها غول ويا ايها الذين امنوا لا يسخر قوم من قوم والمفرد لا يجيء في الجواب
الا الناد ولا على انه يجوز نحو لا رجل في القوم ان يا تو في الزيد اذ هنا يجوز المفرد لا يجوز الابدال وتاويل النفي
في غير الالفاظ المذكورة نادر كما جاء في الشواذ فنشربوا منه الا قليلا اي لم يطيعوه الا قليل ولا يجوز
ما في الدار الا زيد اي لم يعش الدار الا زيد وكذا لا يجوز في الامر والنهي الابدال والتفريع نحو لا يقم
القوم الا زيد وان قام احد الا زيد قمت وكان الزجاج يجيز البدل في قوله تعالى فلولا كانت قرية امنت
فنفعها ايمانها الا قوم يونس لتاويله التحضيض بالنفي لان معنى هلا آمنت قرية اذ الا قوم يونس
على ما مر دليله على انتفائه وقد رده النحاة واما في قوله تعالى فلولا كان من القرون من قبلكم اولو بقية ينهون

ينهون عن الفساد في الارض الا قليلا فالنصب لغير وقولنا غير مردود به كلام تضمن الاستثناء
عن نحو ما قام القوم الا زيدا على ما قال قام القوم الا زيدا ذا النصب هنا اولى لقصد التطابق
بين كلاميه وقولنا وان لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه احتراز عن نحو ما جاءني احد جهني كنت جالسا
هنا الا زيدا فان البدل ليس باولى هنا من النصب لكونه يتخلل لقصد التطابق بينه وبين المستثنى
منه ومع تراخي ما بينهما لا يبين ذلك واذا تقرر هذا فاعلم ان هذا الذي ذكرنا على بدل البعض لان
غيره يجوز حذف المبتدا وهو هنا جائز وقال الكسائي والفراء الا في قطعت هذا الشرط ولا
خلاف بينهم في معنى الا وانه للاستثناء فانما جعلاه عاطفا لان البدل والمبدل منه في كلام واحد والمستثنى
منه هيئ المعنى في كلام والمستثنى منه آخر لان معنى ما قام القوم الا زيد ما قام الا زيد ما قام القوم
وقام زيد ولجوابه ان محل الفعل كلام والبدل معاملة لفظية قال بعضهم لو كان بدل البعض
وجب الضمير وليس ما بدل الكل والاشتمال فهو شبيه ببدل الغلط وبدل الغلط لا يكون في فصيح
الكلام ولجوابه ان بدل البعض ولم يحتج الى الضمير لقرينة الاستثناء المتصل لافادته ان المستثنى
بعض المستثنى منه قال ثعلب كيف يكون بدلا والاول مخالف للثاني في النفي والايجاب ولجوابه
انه لا فرق منه مع الحرف المقتضي لذلك كما جاء في الصفة نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم فجعلت حرف
النفي مع الاسم الذي بعده صفة لرجل والعامل على الاسم كذلك يجعل في نحو ما جاءني القوم الا زيد
قولنا الا زيدا بدل والعامل على الاسم ولو كان عطفا لم يكن معنى الكلام مع حذف المثنى لمعناه
مع ثبوته اذ ذكرنا من احكام البدل لما احكام العطف والفراء يمنع النصب على الاستثناء اذا كان
المستثنى منه مذكورا فيوجب البدل في نحو ما جاءني احد الا زيد ويجيز النصب والابدال في ما جاءني القوم
الا زيد والا زيدا ولعله قاس ذلك على الموجب فانه لا ينتصب المستثنى فيه الا والمستثنى منه

معرفة فلا يجوز جاءني قوم الا زيدا لان دخول زيد في قوم المنكر غير قطعي حتى يخرج بالاستثناء وليس شيء
لانه انما يخرج ذلك الموجب لعدم القطع بالدخول وفي غير الموجب المستثنى داخل في المستثنى منه المنكر
وهذا اذا علمت الموجب فقوله المستثنى من المستثنى منه المنكر جاز الاستثناء اتفاقا فقوله على عشرة
الا واحدا وذهب بعض القدماء الى انه يجب النصب على الاستثناء ولا يجوز الابدال اذا صلح الكلام للايجاب
بحذف حرف النفي نحو ما جاءني القوم الا زيدا فانه يجوز جاءني القوم الا زيد فلا يجوز الابدال في الموجب
لانه ليس في غير الموجب فيحمل عليه وهو باطل لقوله تعالى فما فعلوه الا قليل فان الفعل يصلح للايجاب جاز
البدل او الاستثناء واما اذا لم يصلح الفعل للايجاب نحو ما جاءني احد الا زيد وما جاءني برجل الا عمرو
فانه يتعين البدل فلا يجوز جاءني احد الا زيد على ان غير الموجب قياس عليه غير الموجب في وجوب النصب وما فعل
القراء والذي قاله النحاة قياس غير الموجب على الموجب من اين لهم ذلك وما الفرق بين ان الباقي هو الاول
مع الشرائط المذكورة وكان اكثر القراء على النصب في قوله تعالى ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك تكلف
جار الله للا يكون قراءة الاكثر مخالفة لما هو على وجه غير مختار فقال امرأتك بالرفع بدل من احد وبالنصب
مستثنى من قوله تعالى فاسر بأهلك بقطع من الليل الا من قوله ولا يلتفت منكم احد فاستثنى عن عدم الخ
يلزم تناقض القراءتين اذ لا يجوز تناقض القرآن لانها كلها قرآن ولانا نقول قضية القرآن
وقال وبيان التناقض ان الاستثناء من الاسراء يقتضي كونه غير مسري بها والاستثناء من لا يلتفت احد
يقتضي كونه مسري بها لان الالتفات بعد الاسراء فيكون مسري بها غير مسري بها وهو محال
وان كان مطلق الطائر الا انه المعهود بعد بعدم الالتفات اذ المراد بالامر بالاسراء الالتفات فيه
الا امرأتك فانه لم يسر بها مع الالتفات فاستثنى على هذا ان شئت من اسر ومن لا يلتفت ولا تناقض
والله كانوا قليلا من والا يتخير اي اشر منسوبا لا يتخير فيه واذا كان المستثنى بعد المستثنى منه قبل الفقه نحو

نحو ما جاءني رجل الا عمرو غير من زيد فعند سيبويه ابتداء او على النصب لان المبدل منه وهو
الموصوف منعدم وعلى سيبويه النصب على الاستثناء والمازني يختار ذلك على الابدال نظرا الى
الصفة كجر الموصوف فكانه لم يتعدم عليه جميع المستثنى منه ويضاف ان الابدال مما ينبغي على
الاستغناء عنه والغائه وصفه بعد ذلك على انه الملتفت اليه والاعتناء بالشيء بعد الاستغناء
عنه بعيد قال ويعرب على حسب العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور وهو في غير الموجب ليفيد
مثل ما مر في الزيدين الا انه يستفيد المعنى نحو قولك اليوم كذا ومن ثم لم يجز ان يبدل الا عالما اقول
هذا الذي سميه النحاة الاستثناء المفرغ والمفرغ في الحقيقة هو الفعل قبل الا لانه لم يشغل مستثنى
منه فعمل المستثنى واعلم ان المسوغ البدل لفعل او شبهه كان كر ذكر هو والمستثنى منه
معمل المستثنى واغا امن المستثنى منه بما يقتضيه المسوغ دون المستثنى لانه الجزء الاول والمستثنى
صار بعدة في حيز الفضلة فاعرب بالنصب ثم ان امكن اتباع المستثنى المستثنى منه في الاعراب
فهو او كالة قام القوم الا زيدا اتباعا يكون تمام المسوغ اليه ويجوز امكان اتباعه اياه بجوز
خلاف المستثنى منه وقيام المستثنى مقامه على البدل وذلك في غير الموجب واذا لم يجز ذلك في الموجب
لم يجز اتباع المستثنى بل يجب نصبه لكونه في حيز الفضلة كما ذكرنا واما لانه اتباع حذف
المستثنى منه في الموجب وجوازه في غير الموجب قلنا المستثنى المتصل الذي كلامنا فيه يجب ذكر
المستثنى منه عند جميع النحاة الا الميرد وعند اكثر الاصوليين الا الميرد وبعض الاصوليين فانه يكفي
لصحة الاستثناء بصحة دخوله تحته حتى جاز بعضهم جاءني رجل الا زيدا والاول هو الحق لان
الاستثناء اخراج اتفاقا ولا يكون الا بعد تحقق الدخول ثم ان المخرج منه انما يصح حذفه اذا
قام عليه دليل والدليل المستمر دال على الخروج منه وهو المستثنى لانه يعرف به ان المخرج متعدد

مع جنسه بحد وغيره وذلك المتعدد المقدر لا يمكن ان يكون بعضا من الجنس
غير معنى لانه لا يتحقق اذا دخول المستثنى فيه ولا ان يكون بعضا معينا يدخل
فيه المستثنى قطعا لعدم قيام قرينة الا غير على قول ذكر البعض فلم يبق الا جميع الجنس ليتحقق
دخول المستثنى فيه وتقدير جميع الجنس جائز غير الموجب نحو ما قام الا زيد لان استغراق جميع افراد
الجنس النفاد وقوع الفعل منها او عليها مخالفة واحدا ياما فة ذلك مما يمكن وقوعه بخلاف استغراق كما في
وقوع الفعل منها او عليها مخالفة واحدا ياما فة ذلك مما يمكن وقوعه كل حيوان يحرك الفك الاسفل
في الاكل الا التمساح ويعلم الله تعالى الا قدم الفعل العالم او حدوثه ذاته ويستطيع تعالى الا المستحيلات
وقراءة اليوم كذا وضربته الا بالسوط فان تعالى من يوم يومئذ دبر الا يخرج القتال وتمكن ان يقوم
في بعض المواضع على بعض بعين من الجنس بعلوم دخول المستثنى فيه دليل كما اذا قيل لك ما لبث
صناع البلد فتقول لبث الا قلان لكن الا غلب عدم التقدير في الموجب ويجوز التقدير في موجب
مؤول بالمنفي كما في قوله تعالى قليلا كنتم الكافرون فاذا تقرر هذا قلنا ان المستثنى منه لما حذف
لقيام القرينة والمنصوب اليه كان هو المستثنى منه محل المستثنى والمستثنى وكان المستثنى منه كما تقدم
او حيان يعرب بما يقتضيه العامل لكونه جزءا او اصله المستثنى متعينا لقبول ما اقتضاه العامل
من الامور اذا لم يتبين من اقتران المنصوب اليه الغاية للاستثناء غيره فعلى هذا سقط الاعتراض
بانه كيف يسند الفعل المتعدي نحو ما قام الا زيد الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه لانه ليس قائم
المسند اليه للحقيقة في نحو ما قام الا زيد كما لم يكن القوم تمام المسند اليه في ما قام القوم الا زيد بل
كل واحد من ما ضمن المسند اليه حقيقة وان كان المسند اليه لفظا والاستثناء المفرغ يجيء في جميع
معمولات الفعل وفي المبتدا والخبر ما الفاعل والمفعول به نحو ما ضرب الا زيدا عمرو ليس زيد

منطلقا الا زيد وما فعل ما ضرب الا زيد وما مررت الا بزيد وان نظرت الناظر وما لي شيء الا
يوم الجمعة والا قدامك وما ضربته الا تاديبا واما المفعول معه فلا يجيء بعد الا لما يقال الا نمشي
الا والنيل ولعل ذلك لان ما بعد الا كانه منفصل من حيث المعنى عما قبله لمخالفته له نفيا واثباتا
فالا موذنة من حيث المعنى بنوع من الانفصال وكذا الواو فكما يجيء عمل الفعل مع حرف
مؤذنا بالفصل فكذلك لم يقع من التوابع بعد الا عطف النسق فلا يقال ما قام زيد الا وعمرو
كما يقع الصفة واما وقوع واو الحال بعد الا نحو ما جاءني زيد الا وغلامه راكب فلعدم ظهور عمل الفعل
لفظا فيما بعد الواو بل هو مقدر ويقع بعد الا ايضا المكملة بالمفعول له الحال نحو ما جاءني زيد الا راكبا
والتمييز نحو ما امتلاء الاناء الا ماء ونحو قوله تعالى وما يهلكنا الا ظالمون فرب الا والحال
لان صاحب الحال عام وقبل الجملة صفة للنكرة واتوا بالواو لحصول الفصل بها الموصوف وصفته
الثانية جملة بالا فصل للصفة انفصال من الموصوف بوجه ما بكونها جملة وبالفاء الواو رابطة
ونحو ذكر قولهم في خير لي وما لي الا اخاك الا واخوك خير منك وما رجل الا وانت خير منه وكذا في قولك
ما كان احد الا وانت خير منه وكذلك المفعول الثاني في باب علمت نحو ما وجدت زيدا الا وهو فاضل
ورما جاء الواو في خبر كان بغير الا كقول علي رضي الله عنه وكنت وما اهدد بالحرب فيها بالحائد
واما التقريغ في المبتدا والخبر وغيرهما فنحو ما زيد الا قائم وما قائم الا زيد والا غلام رجل
الا ظريف ولم يكن زيد الا عالما وما ظننت الا بخيلا ولم اعلم ان فيها الا زيد فزيد في هذه الامثلة
تتقدم في المفرغ على الحكم وفي غير المفرغ لا تتقدم على الحكم والمستثنى منه معا فيجوز كيف الا زيدا
اخوك وابن الا زيد اخوك لان العامل اي الحكم ابن وكيف والمستثنى منه اما الضمير فيهما واما
اخوك وكذا تقول ما الا زيد اخوك وما مستثنى منه وتقول هل احد الا زيد وما عندك

ليس موجب
يجيء ذلك

لم اعلم ان الا كيف يأتي في الاستثناء
فيها وفي زيد الا كما يأتي في الاستثناء
وفي زيد الا كما يأتي في الاستثناء

الا زيدا اخوك ولا يكون الا زيد عندك احد ولا مثل الا زيد اعندك احد لتقدم الاستثناء
على ما وقع المفعول المطلق اذا كان للتاكيد ووقع بعد الكلام كقولك تكلم ان نظن الا ظنا
وذلك ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى ما متعدد معلوم معرف باعراب المستثنى منه فالمعرف للذكر الجمل
كالمتقدم حتى يدخل فيه المستثنى ثم يخرج بالاستثناء وليس هذا نظير محملا الا ظنا غير
من بينه وهذا لانه محمل ما هيئ نوعهم الخاطب ذو عامل نحو ضربت مثلا وقد فعلت غير
الضرب مما يجري مجراه كالتهديد والتدريب معلوم الهيئة الضرب فتقول ضربت ضربا لرفع ذلك
التوهم كما تقول اذا قلت جاءني زيد جاءني احد لما كان مما يجري مجراه فعلت جاءني زيد زيد
لرفع ذلك التوهم فلما كان ذلك ضربت محملا للضرب وغير من حيث التوهم صار المستثنى منه في
ما ضربت الا ضربا كالمتعدد الشامل للضرب وغير من حيث التوهم فكانك قلت ما فعلت شيئا الا ضربا
فالفعل اعني الشيء الا اعتبارا قال ابن يعيش هذا الكلام محمول على التقديم والتاخير اي
ان نحن الا نظن ظنا وما اعني الا الشيء اعتبارا ويوكلف واما الاستثناء التوابع في البدل
نحو ما جاءني احد الا زيد لكنه غير مفرغ وكذا ما في المفرغ والا فمن كون سائر انواع البدل
مفرغة نحو ما سلب زيدا الا ثوبه في بدل الاشتمال وما ضرب زيدا الا راسه في بدل البعض اي ما سلب زيد
شيئ منه الا ثوبه والا ضرب زيد عضوا الا راسه وعطف النسق لم يجئ فيه لما تقدم وكذا عطف
البيان والتاكيد وذلك لان عطف البيان لو جاء لكان مستثنى مما تعدد لا يوضا عطف
بيان وكونه متعددا انما لم يكن عطف بيان لانه انما علم او مختص مثله وكذا التاكيد لانه لم
يوضح الفاظ عامة مستاملة الفاظ التاكيد نحو عينه ونفسه وكله وكلهما واجمعين حتى تعلمها
وتخرج الفاظ التاكيد منها والوصف نحو ما جاءني احد الا الظريف وما لقيت احدا الا الفاضل منه وفيه

وفيه في خبر المبتدا نحو ما زيد الا قائم وفي الحال نحو ما جاءني زيد الا راكبا لان المعنى يكون
اذا ما جاءني احد متصف بصفة الا بصفة الظرفية وما زيد متصف الا بصفة القيام وما جاءني
زيد على حال من الاحوال الا على حال الركوب وبذا الحال لانه لا يقيد للمتصف بصفة الظرفية من
الاتصاف بغيرها ولو لم تكن الا للتغيير ونحو وكذا في الخبر والحال وذكر المصنف حده وبدين
احدهما ان القصد بالحصر المبالغة في اثبات الوصف المذكور حتى كانه مادون غيره حكم العدم والثاني
انه نفي لما يمكن انتفاؤه وقال المالكية الصفة انها صفة بدل الحد وقال اي ما جاءني احد الا راكبا فانه
ويمكن ان يقال مثله الحال وخبر المبتدا ولكن فيه نظر لانه يلزم ان يجوز النصب على الاستثناء
كما لو ظهر موصوفه فتقول ما جاءني احد الا راكبا على الاستثناء ولم يسمع والفراء يجيز النصب
على الاستثناء المفرغ نظرا الى المعنى لانه يقول بطل البنى على ما ليس بنافية وعلى ما هو ظهر
الا ثمانيا في يحوز ان يريد الا ثمانية بما ان فرسه في غير المتناول ضرورة وما ان مرد ولو توقيا
المستثنى مقام المقدر في الاعراب والسماعة الفاعل اذ لا يجوز حذفه الا مع قائم مقامه وهو
يجيز ما قام الا زيدا قوله وهو في غير الموجب ليفيد يعني بغير الموجب الذي لا استغراق والنفي
الصريح او المؤول كما ذكرنا قوله ليفيد وقد تقدم انك لو قلت قام الا زيد لكان المعنى قام جميع الناس
الا زيدا وهو بعيد وقرينة تخصيص جماعة من الناس من جملة قام زيد متنفية في الاغلب فامتنع
الاستثناء المفرغ في الموجب قوله الا ان يستقيم المعنى اي يستقيم في الايجاب معنى الاستثناء المفرغ
الذي يفيد عموم المستثنى منه نحو قولك الا يوم كذا اذ لا يمكن ان يقال في جميع الايام الا اليوم
المعين والغالب ان يكون في الفضلات كالظرف والمجرور والحال كما تقدم قوله وما تم اي وما
يريد ان المفرغ انما يجيء في غير الموجب امتنع ما زال زيد الا عالما لانه ما زال موجب اذ المنفي اذا

دخل على النفي افاد الايجاب الدائم كما يجيء الافعال الناقصة فيكون المعنى دائم زيد على جميع
الصفات الا على صفة العلم وبحال ولقائل ان يقول احمل الصفات المستثنى منها على ما يمكن
ان يكون منتفيا عليها مما لا ينافض وشيء من جملتها العلم كما قيل في مازيد الا عالما الصفات
المنتفية واجاز ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت امكن ان يجتمع فيه جميع الصفات
الا صفة العلم كما جاء هنا على المبالغة في اثبات الوصف قال المصروبه آخر هذا فتح
نحو ما قال زيد الا عالما وذكر ان مال الا يثبات خيث والا للنفي بعد ذكر الا يثبات فيكون خيث
مثبتا منفيا ولقائل ان يقول ما قال لا يثبات خيث انه لم يعرض ما يفيده الى النفي لا مطلقا كما ان
ليس لنفي خيث الا اذا عرض ما يقضي اثباته نحو ليس زيد الا فاضلا قال واذا تعذر البدل
على اللفظ ابدل على الموضع نحو ما جاءني من احد الا زيد ولا احد فيها الا عمرو وعلى هذا
اكثر شيء لا يعباء به لانك لا تريد بعد الا كثرة ولا لا تعذر ان عاملين بعد الا يثبات لانهما عملا للنفي
وقد انتقض بالا بخلا وليس زيد شيئا كما انها عملت للفعلية قلا اثر لنقض معنى النفي بقي الامر
العقلي اي لاجله ومنهم جاز ليس زيد الا قائما وامتنع ما زيد الا قائما اقول اعلم انه يتعذر البدل
اللفظة اربعة مواضع في المجرور من المستغرقة به والمجرور بالباء المزيدة لتاكيد نفي الموجب نحو ما زيد
اوليس زيد او هل زيد بشيء وفي اسم لا النبرئة اذا كان منصوبا او مفتوحا نحو لا رجل ولا غلام
رجل وفي الخبر المنصوب بما الحجازية وانما تعذر البدل من لفظ المجرور من المذكورة لانها وضعت
لنفي اندراج عدم الايجاب تحت الجميع افراد المجرور بالكواد بمباشرة المجرور كافة ما جاءني من رجل اوكان
ثابتا بمباشرتها نحو ما جاءني من رجل واحد والا لما نيه بعد غير الموجب ناقضة لعدم الايجاب وبطلان
عدم الايجاب كيف تشمل افراد ما بعدها وكذا تعذر الابدال من لفظ المجرور بالباء المذكورة لانها وضعت

وضعت لتدل على تاكيد عدم الايجاب مضمون المجرور بها سواء كان مجرورها مبتدأ نحو ما بزيد بقائم
اي قيامه ثابت قطعا او ثابتا يمكن ان يشرط نحو ما زيد بقائم ولا قاعد والا لما نيه بعد بطلان عدم
الايجاب ومع بطلانه كيف يبقى مؤكدا وكذا تعذر الابدال من اسم لا وخبرها المذكورين لان عمل
لا في هذين انما كان لاجل تضمنها كما ذكرنا قبل والا يبطل النفي الذي عملت لاجله فكيف تعمل لان مع عدم سبب
العمل ولا يجوز على مذهب الاخفش ايضا الابدال من لفظ المجرور من المذكورة وان كان مذهبه بخلافه
زيادة من في الموجب نحو فكان من مطر يغفر لكم من ذنوبكم لان كلامنا في من المستغرقة وهي لا يمكنه
ان يرتكب جواز زيادة من في الموجب والذي يجوز زيادة من في الموجب ليست هذه وكذا الباء المزيدة نحو
اتى بزيد وكفى بالله وبجبك غير الباء التي يخص فيها اي التي لتاكيد غير الايجاب قلا يلزم من جواز
زيادة الباء الكفى بزيد اعني في الموجب احتمال الباء فيما بعد الا فان زيدا شيء كالشيء وقد جاز الكوفيون
احتمال من والباء المذكورتين اي المختصتين بغير الايجاب فيما بعد الا اذا كان منكرا نحو ما جاءني من
احد الا رجل فاضل وما زيد بشيء الا شيء صعب واما اذا كان معرفا قولا واحدا نظرا الى ان عدم الايجاب
وان زال بالا الا ان من المستغرقة لما لزمت المنكر وضعا والباء المذكورة اصلها ان تدخل على المنكر
لان موضعها الخبر واصل التنكير جاز ان يعد لا في المنكر لشبهه ما ينبغي ان يدخلا نه وان كان
في خبر الايجاب وسهل ذلك عدم مباشرة الحرفين المجرورين والا وفي المنح ما ذكر لان العلة المذكورة
قبل اشتمال جريرها ما بعد الا نحو المعرف والمنكر والمثبت وما ذكره كان يمكن ان يعتذر لو ثبت
في النقل دخل المنكر بعد الا بهام وقال ابو علي اعلم ان جر البدل في ما جاءني من احد الا زيد ونصبه
في لا رجل الا زيد لاشتمال ذكور من المستغرقة على المعرفة وعمل لا التبرئة فيها والا يطرد
هذا التعليل في نحو ما جاءني من احد الا رجل صالح وانه لا يجوز هذا الاتفاق منهم ولا في نحو لا رجل

في الدار الا رجل فاضل فانه لا يجوز ابدا لدلالة على اللفظ اجماعا ولنا انه تقرر انما لم يجز
الابدال على لفظ اسم لا وخبرها المذكورين لان اعمالها فيما بعدا لا يبقى بقاء تقيمها
بعدها اذ لا يعملان الا للنفي ويجيء الا يبقى زوال تقيمها بعدها فيلزم التناقض
فان قيل يلزم مثله في ليس ويجوز اتفاقا ليس زيد بشيء الا شيء لا يعبأ به لان معنى ليس
وما سواء اجماعا منهم قلت سلمنا تساوي معنيهما ولا يلزم التناقض لان اعمال
ليس فيما بعدا لا لا يبقى بقاء تقيمها بعدها اذ عملها ليس للنفي بل لكونها فعلا و
وفعليتها لانزول بالكاية زول بقيمها فانه قبل قد ثبت لها معنيان احدهما يزول
بالاداة النفي والآخر لا يزول وهو الفعلية ومثلها في المعنى اتفاقا فيلزم ان يكون
فاعلها معنى الفعلية قلت كان معنى ليس في الاصل ما كان وانما حكمنا بذلك لكونه
علما لما الافعال اياها نحو ليست وليس ثم كليت الدلالة على الزمان الماضي فبقيت مقيدة
لنفي كونه مضمون خبرها مطلقا او في الحال كما يجيء ومعنى نفي كونه مضمون الخبر وهو معنى
ليس ونفي مضمون الخبر وهو معنى ما شيء واحد في الحقيقة والمفترى وان كان في نفي الكون
معنى الفعلية وليس في ايجاد معنى النفي في لفظ آخر دلالة وهو معنى ما ثم قيل انهما بمعنى واحد
اي في الحقيقة والمفترى وربما يشتبهان معنا بالوضع مختلف ومؤداهما شيء واحد فاذا ثبت
هذا قلنا انه لا تقتضت معنى النفي في ليس وبقي معنى الكون وهو الناصب للخبر دون النفي
بحاله كما في كان زيدا منطلقا واما انه ليس يضا بفيد ايجاد معنى نفي الكون في لفظ آخر
وهو الجملة بعدها فينبغي ان يكون حرفا وان لا يكون فيها معنى الفعلية فالجواب ان ذلك فيها
عارض وان كان اصلها ان يكون بمعنى ما ليس وما حصل فتقيد معنى في نفسها كسائر الافعال

التامة

التامة فافادتها لكون المنفي في غيره وافادة لفظ كان لكون المثبت في غيره عارضة كيزيد على
ويبس من الرمان كاسيجيء اول الكتاب فان قلت فاذا لم يجز الجر والنصب بعد الا في نحو
ما زيد بشيء الا شيء لا يعبأ به ولم يجز النصب في نحو ما زيد بشيء الا شيء لا يعبأ به فاوجب الرفع
قلت المبتدأ والخبر يقربان تعاقبا كما في هذا الباب الا ترى انك اذا دخلت على المبتدأ والخبر
غلبتهما لكن بينهما تفاوت اذا كان العامل من قبيل الضعيف فمن ثم اذا كان العامل من قبيل ما لا يغير معنى
جاز اعتبار ذلك المعنى بلا فرق نحو ان زيدا قائم وعمرو وان تقيد المعنى فلا يعتبر ذلك المعنى الا
اذا اضطر اليه كما فيما نحن فيه فانه لم يبق طريق الا اعتبار ذلك المعنى وسيجيء ذلك الاعتبار صريحا
ما لجاز شيء في العمل لعدم لزومها اصلا للفعلية كسائر العوامل ولذا لم يعملها بنو تميم وهو القياس
ولضعفها في العمل تلغى بتقدم الخبر وبتوسط ان بينها وبين المعمول كان اذا وجد هذا وجد ذلك لم
يحمل على هذا الامر المحلي فلا يقال ما زيد رجلا ظريف ولا ما زيد رجلا وامرأة بالرفع لان
الحمل على الامر المحلي القوي اذا وجد امر ظاهر مرجح غير كثير كما في يعجبني ضرب زيد وعمرو
وهي قال بعضهم لا يجوز فكيف بالمحلي الضعيف فاما اذا قطع الحمل عليه كما في نحو ما زيد بشيء
او شيء الا شيء وفي نحو ما زيد بقائم او قائما بل قاعد كما في خبرها فاكواجب الحمل عليه جائز لدلالة القرينة
لذا وقع رفع ما بعد الا في نحو ما احد فيها الا زيد وجهان الابدال من محل احد والابدال من الضمير
المستكن في فيها كما قلنا في نحو ما زيد الا يقول ذلك الا زيد بالرفع ولا يمتنع النصب على الاستثناء مطلقا افاده
لكنه ههنا افاد امتناع النصب في نحو ما جاءني احد الا زيد لان النصب على الاستثناء مطلقا افاد
البدل على ما تقدم وهو معنى قولنا في نحو ما رجل فيها الا زيد لما لم يجز ابدال ما لفظ لا
رجل والا يلتبس بالبدل غير الجائز في ما جاءني احد الا زيد فانه يلتبس ببدل جائز وعلى هذا

هو اي كون الا في الاستثناء بمعنى غير
بالواو وهو الذي في النسخة التي عندنا
اذا المستثنى منه محذوف والمستثنى
وهو مضاف اليه والمعنى عليه
وهو الذي في بعض النسخ
وهو صحيح

+ وقال المحلل وضيعا حال وجاز تنكيره في المقال لكونه عاما كانه قال للمعصام مضيعا صح القلط

يكاد يحي النصب في نحو لا احد فيها الا زيد الا في القليل قال الشاعر مهما يهما وهرو فالا ابن لها
الا الصواب والاصداء والبوما وقال ولا امر للمعصي المطيعا واما نحو ما لك لا اله الا الله ولا
فتى الا علي وسيفا الا ذو الفقار فالنصب على الاستثناء فيه اضعف منه في نحو لا احد فيها الا زيد
لأن الفعل فيه وهو تعبير للحذف اما قبل الاستثناء واما بعده وفي نحو لا احد فيها الا زيد ظاهر وهو خبر
لا وما بعده تمام مرتبط بالمحل على المعنى فلهم وان كان ضعيفا خبيثا على ما قال سيبويه ان احدا لا يقول
ذلك الا زيد فتبدل الا بلى وهذه الضعيفة تحول قبحا وما احد فتنصبه وانما ضعف لان لفظ احد
لا يستعمل في الواجب وانما ثبت بعد ان اوجب وانما غفرة لك ضعفه حملا على المعنى لان المعنى
لا يقول ذلك احد الا زيد كما جاز ان تقول علمت زيدا يقوم من هو فتجر زيد لما كان المعنى علمت ايو ما زيد
على ما يجيء في افعال القلوب فلما اجريته مجرى الواقع في غير المنفي جاز ان يكون الا زيد بدلا من لفظ
احد كما جاز ان يكون نصبا على الاستثناء وانما جاز ذلك لانتفاء احد بغير الموجب فكانه واقع
في غير موجب فلا يجوز ان تقول ما جاءني القوم فما ابتهم الا زيد بالرفع بدلا من القوم
وان كان القوم في المعنى غير النفي ايضا اذ المعنى ما ابى القوم الا زيدا ولا بأس بان نذكر
بعض ما الحمل المعنى من احكام الاستثناء وهي انواع احدها ان ما بعد الا لا يعمل فيما قبل ما مطلقا
لمثل ما قلناه في فاء السببية وواو العطف وانها في المنصوب على شريطة التفسير لا يعمل ما قبلها
فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون مستثنى منه او تابعا للمستثنى على ما مر في باب الفاعل وثانيها انه
لا يستثنى باداة واحدة شيئان بلا عطف خلافا لقوم فلا يقال ما ضربت احدا الا زيدا عمرا على ان
كلا منهما مستثنى بالا المذكورة بل يقال ذلك على ان الاسم الثاني معمول لمضمر اي ضربت عمرا وقد
ذكرنا ما فيه في باب الفاعل وثالثها انه لا يمتنع استثناء النصف خلافا لبعض البصريين يقال له على عشرة

عشرة الا خمسة وكذا لا يمتنع استثناء الاكثر نحو له على عشرة الا تسعة او ثمانية وفاقا للكوفيين
ولعل المانعين في الصورتين نحو هم ان المتكلم يجوز في ذكر المستثنى منه اذ ذاك لفظ الكل ويريد به
البعض ثم يعود الى التخفيف فيخرج ما توهم المخاطب دقوله في لفظة كل الكل او يسمي التسعة مثلا
عشرة ثم يرجع الى التخفيف فيخرج الواحد الذي توهم السامع وليس يجوز ان يطلق اسم الكل الا
على ما يغير من الكلية والتمام بان يكون الناقص منه اقل من النصف ويبعد ان يطلق اسم الكل
على نصفه وابعد منه ان يطلق على اقل من نصفه وبهذا الذي نحن فيه يتضح مثل القول الاول المذكور
في تخفيف معنى الاستثناء وقد ابطلناه فليرجع اليه ثم نقول الغرض من ذكر المستثنى منه والمستثنى
بيان باقصر لفظ كقولك جاءني القوم الا زيدا لو قلت جاءني غير زيد لم يكن نصا على انه
لم يجئك زيد ولو قلت ما جاءني زيد لم يدل على انه جاءك غيره وقد يجاء في القوم الا زيدا الفاسقين
وكذا لم يجئني القوم الا زيدا على العكس وكذا نقول في العدد لو قال شخص لعليه عشرة
فقلت له على عشرة الا درهما كان نصا في انه ليس عليه زائد على الثمانية ولو قلت مكانه له على
ثمانية لم يكن نصا فيه فاذا كان في الاستثناء هذا الغرض وهو منصوص في استثناء النصف والاكثر
فلا فرق فيهما وتقول مع هذا كله انك لو قلت ابتداء بلا دليل الى تعيين العشرة له على عشرة
الا خمسة او الا ستة لم يتعين بذلك اما لو كان جواب ما قال له علي عشرة او حصل هناك دليل
آخر على تخصيص العشرة لم يتعين واذا تعين واحد نحو قولك له على عشرة الا تسعة وسر بهما
انه اذا اجتمع شيئان فصاعدا يصلحان لان يستثنى منهما اما ان يتغايرا معنى او لا فان
تغايرا والكل مستثنى كما في ذكر الاستثناء بلا بعد استثناء كما فيه نحو جاءني اب وابن الا زيدا الا في
باب وابن باب فان لم يكن الاستثناء كذلك نحو ما فضل ابن ابا الا زيدا او كان بعيدا نحو ما ضرب

احد هذا الاسم فان الاغلب غلبة الفاعل للمفعول نظرنا فان تعين دخول المستثنى في احدهما دون الآخر فهو المستثنى منه وعليه اولا نحو ما قدى وحى نبيا بنعته الا علما عليه السلام وان احتمل دخوله في كل واحد منهما فان تأخر عنهما المستثنى فهو ما الخبر نحو ما فضل ابن ايا الا زيدا وكذا ما فضل ايا ابن الا زيدا لان اختصاص الاخير اولى لما تعذر رجوعه اليهما معا وان تقدمهما معا فان كان احدهما مرفوعا لفظا او معنى فالمستثنى بدل لان من تبعيضية يعد الفعل فكان المستثنى وليد بعد وذكر نحو ما فضل الا زيدا ابا ابن او ما ابن وان لم يكن احدهما مرفوعا فالاول اولى به لغرابة نحو ما فضل الا زيدا احد على احد ويقدر للاخير عامل على ما تقدم في باب الفاعل وان توسطهما فالمتقدم احق به لما اصل المستثنى ان يتأخر عن المستثنى منه وذلك نحو ما فضل ابا الا زيدا ابن ويقدر ايضا للاخير عامل وان لم ينعا بر معنى مشتركا فيه وان اختلف العامل نحو ما ضرب احد وما قتل الا خالد الا لان فاعل فعل ضمير احد ومثله قوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم ابدا كما يجيء وفائدتها الكل اذا كررت الا فاما ان تكررها للتاكيد او لا فان كررتها للتاكيد فاما ان يكون ما بعدها عطف النسق فلا يدخل حرف العطف قبل الا نحو ما جاءني الا زيد والا عمرو واما ان يكون بدلا او بيانا بدل الكل نحو ما جاءني الا زيدا الا اخوك اذا كان الا خ زيدا او بدل البعض نحو ما ضربت الا زيدا الا راسه او بدل الاشتمال نحو ما اعجبني الا زيد الا علمه او بدل الغلط نحو ما جاءني الا زيد الا عمرو واما ان يكون عطف بيان نحو ما اتاني الا اخوك الا زيد اذا كان اسم الا خ وان كررتها لغير التاكيد فاما ان يمكن استثناء كل تالية مما قبلها او لا فان امكن فاما ان يكون في العدد او في غيره والذي في غير العدد نحو جاءني القوم الا زيدا الا عمرا الا بكرا الا خالدا في الموجب في كل وجه النصب على الاستثناء لانه غير موجب والبدل لانه عن غير موجب والمستثنى منه مذكور ويتعين بالاول والثالث والخامس والسابع والتاسع والحادي عشر وعلى هذا وبالشفع الثاني والرابع والسادس ونحوها وكل منفي خارج وكل شفع مثبت داخل فيكون في مسئلتنا قد جاءك من المكيين غير قرشي الا هاشمي الا عبدا ويتعين في غير الموجب ما جاءني من المكيين الا قرشي الا هاشمي الا عبدا فالقياس ان يجري كذا في كل وجه النصب على الاستثناء والبدل لانه عن غير موجب والمستثنى منه مذكور ولا يجوز في الشفع الا النصب على الاستثناء لانه عن غير موجب فكل وتر مثبت داخل وكل شفع منفي خارج فيكون في مسئلتنا قد جاءك من المكيين جميع عقيل جميع قرشي الا هاشمي والذي في العدد نحو له علي عشرة الا ثمانية الا سبعة استثناء الا ثمانية من الاربعة الا ثلثة الا اثنين الا واحدا في الموجب فكل وتر منفي خارج وكل شفع موجب داخل كما كان في موجب غير العدد فيلزمك بما اقررت به ثمانية لانك اخرجت التسعة من العشرة بقي واحد فاذا دخلنا معه ثمانية صار تسعة اخرجنا منها سبعة بقي اثنان اذ دخلنا معها ستة صار ثمانية اخرجنا منها ثمانية بقي ثلثة اذ دخلنا معها اربعة صار سبعة اخرجنا منها ثلثة بقي اربعة اذ دخلنا معها اثنين صار ستة اخرجنا منها واحدا بقي خمسة والاكثر في الشفع والوتر كما مضى في موجب غير العدد ويتعين في غير الموجب من العدد حالة على عشرة الا التسعة الا ثمانية الى اخره فالقياس ان يكون كل وتر داخلا وكل شفع خارجا فيكون التسعة مثبتة داخلة نسقط منها ثمانية بقي واحد نضم اليه سبعة نصير ثمانية نسقط منها ستة بقي اثنان نضم اليها خمسة نسقط منها اربعة بقي ثلثة نضم اليها ثلثة نصير ستة نسقط منها اثنين بقي اربعة نضم اليها واحدا نصير خمسة فيلزمه خمسة والاكثر في الشفع والوتر كما في غير العدد الذي هو غير موجب الا ان القياس الا ان الغرماء قالوا اذا

له مالي على عشرة الا تسعة بالنصب لم تكن مقرا بشيء لان المعنى له
علي عشرة مستثنى منها تسعة اي مالي علي واحد واذا قلت له تسعة
بالرفع على البدل لزمك تسعة لان المعنى مالي على الا تسعة وفي الفرق
نظر لان البدل هو المنصب على الاستثناء كلا هما استثناء وله فرق بينهما
اتفاقا في نحو ما جاءني القوم الا زيدا وانه يتوجه كذلك على مذهب البصريين وهو ان
الاستثناء من النفي لا يكون موجبا ثم كما يجيء لاصلاة الا بفاتحة الكتاب فانه لا يلزم ان يثبت مع
الفاتحة صلاة بجواز اختلال سائر شروطها كان عليها لا يقرر وابعد البدل والنصب على الاستثناء
اذ كلاهما استثناء وعلى الجملة فلما ادري بحجة ما قالوا وانما عن الاستثناء نال من مثلي فان كان في العدد
نحو في داره على عشرة الا ثلثة الا اربعة فمذهب الفراء ههنا ايضا ان الواو اي الثلثة منفي خارج
والشفعوي الاربعة موجب داخل فيكون معنى عشرة الا ثلثة سبعة باخراج ثلثة من العشرة
وفي كذلك الا اربعة ادخل به الاربعة وزيد بها على السبعة فيكون احد عشر وفيه نظر لان
الاستثناء بعد المنفي انما يكون موجبا اذا كان من ذكر المنفي وفي كذلك الا اربعة لم يكن ان يكون من الثلثة
فهو اما من العشرة كان الثلثة منها او من السبعة الباقية بعد استثناء الاول وكلا هما استثناء
فيكون الاربعة على التقديرين منفية فيكون الاقرار بثلثة على الوجهين وعند غيرهم ان الاستثناء
من المستثنى منه الاول فيكون الاقرار بثلثة كما بينا وان كان المستثنى الاول اكثر من المستثنى منه
او مساويا لبطل الاستثناء فلو اقر بواحد نحو له علي عشرة الا تسعة الا ثمانية وكذا اذا قال له علي عشرة الا خمسة
الا ستة فالاستثناء الثاني لغو عند غير الفراء لانه لما كان استثناء الخمسة والستة من العشرة وعند
الفراء لا يلغو يلزمه احد عشر وانه كان في غير العدد فانما ان يكون المستثنى منه واحدا اولا فان

فان كان واحدا ولم يكن الاستثناء مفرغا فان تعلقه المكرر من المستثنى فالجميع منصوب
على الاستثناء نحو ما جاءني الا زيدا الا عمرا الا خالدا اعلم ان ابدال احد من المستثنى منه
واقامته من المستثنى منه فلو احد المستثنيات سواء كان الذي وقع المستثنى منه او غيره النصب
على الاستثناء او البدال والباقي واجب النصب بعد البدال لانه المبدل منه من لا يبدل منه اقري
اذا صار بالابدال في حكم الساقط وما له كالساقط وما له ما جاءني احد الا زيدا والا عمرا الا خالدا
الا بكرا وان توسطها المستثنى منه فلما تقدم عليه النصب لغير على الاستثناء وواحد من المتأخرين
جائز الابدال والنصب على الاستثناء وباقيها واجب النصب بعد البدال نحو ما جاءني الا زيدا
الا عمرا احدا الا بكرا والا خالدا وان كان الاستثناء مفرغا شغل العامل بعضها باتصالها
ونصب كلها على الاستثناء وهو بالاستثناء شغل الفعل باكثر واحد واستثناء البدال ايضا
فلم يبق الا النصب على الاستثناء نحو ما جاءني الا زيدا الا عمرا الا بكرا الا خالدا وتفرغ الاخفش
يجوز اضمار حرف العطف في مثله فتعطفه على ما اشتغل به الفعل وليس اضمار حرف العطف بالغائب المشاهد
واعلم ان جميع ما ذكرنا من الاقسام من المفرغ وغيره مستثناها نحو ما جاءني احد
ظاهر في عدم المفرغ فمفرغ نحو ما جاءني احد الا زيد الا عمرا الا خالدا زيد مخرج
من احد ومخرج مما بقي من احد بعد اخراج زيد وعمرو اي ما جاءني غير زيد الا عمرا وخالد مخرج مما
بقي من احد بعد اخراج زيد وعمرو اي ما جاءني غير زيد وعمرو الا خالدا فالكل مستثنى من المنفي الاول
فيكون الكل بدلا وكذا في المفرغ نحو ما جاءني الا زيد الا عمرا الا خالدا عمرو مستثنى من المتعدد
المفرغ بعد خروج زيد وخالد المخرج منه بعد خروج زيد وعمرو وكذا لو كان الاول موجبا
نحو جاءني القوم الا زيدا الا عمرا الا خالدا ولم يجز التفريغ والبدال ههنا اي جاءني غير زيد

من جملة القوم الا عمرا وجاءني غير زيد وعمرو من جملتهم الا خالدا وكل المستثنى ههنا مفيد
وان كان المستثنى منه اثرمن واحد فان كان تام غير موجب لم يجز في الثاني المستثنى الا النصب على الاستثناء
نحو ما اكل احد الا الخبز الا زيدا لان النفي قد انتقض بالا الاولى فصار استثناء ما هو موجب والمعنى كل
احد اكل الخبز فقط الا زيدا فانه لم يأكله فقط بل اكل شيئا اخر معه فان لم يذكر المستثنى منه المستثنى
الاول كان المشتغل العامل كذلك واذا ذكر جاز في المستثنى الاول الابدال والنصب على الاستثناء
نحو ما اكل احد شيئا الا الخبز الا زيدا وان كان الكلام موجبا فلا بد من ذكر المستثنى منه لان الموجب
لا يعرف على ما تقدم تقول اكل القوم جميع الطعام الا الخبز الا زيدا والنصب واجب في الاول المستثنى
لانه غير موجب واما في الثاني فالنصب جوازا بدال لانه في المعنى غير موجب
بسبب نقض المعنى الايجاب والمعنى ما اكل القوم الخبز الا زيدا لا زيدا وان كان القوم في اللفظ
غير الا يحاسبونك لان الجملة المعطوف بعضها على بعض بالواو اذا تعقبها الاستثناء الصالح
للجميع كقولك قام القوم وزيد قاموا جملة والا تعقبهم كقولك ابدا الا زيد فما يقتضيه مذهب الخفش
البصري وهو الوجه لان الجملة بكمالها عاملة في المستثنى عمل عشرون في الدرهم او ان العامل معنى الفعل فيها ان
الجمل الاخيرة اولى بالعمل فيه ويكون من باب اعمال احد العاملين فصاعدا المعمول واحد ولو كان العامل
جميعها لزم حصول اثر واحد من مؤثرين مستقلين او اكثر وهذا مما لا يجوز وبنى هذا للعوامل على
المؤثر الحقيقي واما اذا كانت الجملة الاخيرة مستانفة والواو للابتداء فلا كلام في القراءة بالنصب
كقولك اكرم بني تميم والخياط لهم البصريون الا فلانا قال ومخفوض بعد غير وسوى وسواء ويعدها
في الاكثر اولى فعلة ومخفوض عطف على قوله ومنصوب في اول باب الاستثناء واما وجب خفضه
بعد هذه الاسماء لكونه مضافا اليه وسوى اذا جعلت كلمة جحد القراءة فعل السبعة بعد المد وكسر جميع

معا القصر وهو المشهور ثانيا وكسرا واو بعد المد وضمه مع القصر قوله بعد هذه المسألة الا كثر التزم سيبويه
حرفيته كما تقولهم هذا ثوي مادون ثوبه الوفاية ولو كان فعلا لم يجز ذلك والتشاغل وقوعه صلة
لما المصدرية فقط وهو الحق وعدم منع فعليته على انه روى الا خفش قول الشاعر اياك الناس كلهم
غرضا فانا نحن افظعهم فعالا وما يكي الماء من ذي مقلة في بعضهم الا هم اغرض وفي نسخ كما الشيطان
وانا الاصبح بفتح الشيطان اي جانبه الغرة الشيطان سانية عند سيبويه وزعم الفراء انه فعل
لا فاعل له والجر بعد بتقدير اللام متعلقة بمحذوف لكثرة المشتغل وهو بعيد لان الكلام محذوف
اثبات فعل لا فاعل له وهو غير موجود وجر بحرف جر مقدر وهو نادر وعند المبرد يكون ثانيا وفعلا و
وثانيا حرف جر واذا اولية اللام نحو كما شئت لا زيد نعم عند فعليته هذا ما قيل والاولى انه مع اللام
سلم لمجيئه معربا منونا كقراءة ابي السماك كما شيء لله مصدرا بمعنى تنزيها سبحانا قالوا في سبحان
الله وهو بمعنى كما شيء سبحانا قال سبحانا ثم سبحانا نعوذ به وقبلنا سبحك ربي ومجاز ان يكون على هذا
ان يراد بكما شيء جميع المواضع مصدرا بمعنى تنزيها وتنزيها واما حذف التنوين في كما شيء لالتقاء
الساكنين فيما غلب عليه التحريك منهما لاجل الاضافة وهذا كما قال بعضهم في قوله سبحان من علقمة الفاخر
ان ترك تنوينه لا يدل على علميته لانه لاجل بقائه على صورة المضاف لما غلب استعماله مضافا كما يجيء
في باب سوى ويجوز ان تقول ان كما شيء الجار حرف وما بعده نحو كما شئت الله سلم بني الحارث لفظا ومعنى
كما شيء الحرف فيه ويستدل المبرد على فعليته بقوله نحو كما شئت زيدا اكما شيد قال النابغة وما اكما شيء
من الاقوام ما احد وليس بقاطع لانه يجوز ان يكون مشتقا من لفظ كما شيء او كما كقولهم ليس
اي قلت لولا والليث اي قلت لا لا وسبحان اي قلت سبحان الله وليت اي قلت ليتك وهذا هو الظاهر
لان المشتق الذي هذا حاله بمعنى قول ذلك اللفظ الذي اشتق منه فالشيخ قول سبحان الله وسلم

يزيد نحو فعليته
كلمة فعلية بمعنى قوله لا فعل له
الا قوله الا بالله ههنا

قول لام عليك والبسملة بسم الله وكذا غير ومعنى حاشى لله ليس بغوى لان الحرف الكلمة لا تتم
فيحذف منه نحو سوا فعل في سوى افعل وكغير حاشا ولهذا قالوا ان الحرف في الاطرف اكثر واذا
استعمل حاشا في الاستثناء وفي غير فمعناه تنزيه اسم الله الذي بعده عن سوء ذكره في غيره وفيه فلا يستثنى به
الا في هذا المعنى وبعضهم اراد وانزيه شخص من سوء فيقدرونه بتنزيه الله سبحانه من السوء ثم يبرزون
من اراد وانزيه الله على معنى ان الله تعالى فنزه عن ان يطهر ذكر الشخص مما يصمه فيكون اكد وابلغ
قال الله تعالى حاشا لله ما علمنا عليه من سوء وقد جاء في كلامهم الا قيل ما خلا وما عدا لا قيل غيرها فيكون
تكريرا معنويا لكلمة الاستثناء وهو الكناية دخول الاعلى كما في الجامي قال وغير صفة حملت على
الا في الاستثناء كما حملت اي عليها في الصفة اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء
مثل لو كان فيها آلهة الا الله لفسدتا وصفة غيث اقول قوله غير مبتدأ وصفة غيث اعلم
ان اصل غير الصفة المفيدة المغايرة بحروفها لما يوصف بها اما بالذات نحو مررت برجل غيرك واما بالصفة
نحو فوقه دلت به على غير الوجه الذي هو به والاصل هو الاول والثاني مجاز فان الوجه الذي
تبين فيه الفضل كأنه غير الوجه الذي لا يكون فيه ذلك بالذات وماهية المستثنى كما ذكرنا في حد سوى
هو المغاير لما قبل اداة الاستثناء نفيا واثباتا فلما اجتمع ما بعد غير وما بعد الا الاستثناء في معنى المغاير
لما قبلها حملت الا في الاستثناء اي الا في بعض المواضع على غير في الصفة وحملت غير على الا في الاستثناء
في بعض المواضع ومعنى الحمل انه صار ما بعد الا مغايرا لما قبلها ذاتا او صفة كما بعد غير ولا يعتبر
مغايرته له نفيا واثباتا كما كانت في اصلها وصار ما بعد غير مغايرا لما قبلها نفيا واثباتا كما بعد الا
ولا يعتبر مغايرته له ذاتا او صفة كما كانت في الاصل الا انهم حملوا غير على الا اكثر من العكس لان غير
اسم والتصرف في الاسماء اكثر منه في الحروف فوقع غير في جميع مواقع الا في المفرغ وغير والموجب وغير

والموجب وغير والمنقطع وغير موقعات المستثنى منه ومعطى عليه وبالجملة في جميع محال الا
الا لا يدخل على الجملة كالا تنعدم الا اضافة اليها ولم يحمل الا على غير الا بالشرائط التي تذكرها فاذا
دخل الا على غير وان في الاصل حرف لا يحمل الا على غير وعلى اصلها فجعل اعرابها الذي كانت تستحقه
لولا المانع المذكور على ما بعده عارية واذا دخل غير على الا واصل غير ما شيء كونه اسما جاز ان يحمل
الا على غير وما بعد الذي صار مستثنى بتوسط غير على الا مشغول بالجر لكونه مضافا اليه الا الاصل
جعل اعرابه الذي كان يستحقه لولا المانع المذكور اي اشتغاله بالجر على نفسه عارية فعلى هذا
التقدير لا حاجة الى ان يعتذر لانتصاب غير في الاستثناء بما قال بعضهم لما رأى انتصابه مع دخول
واسطة كلمة المستثنى بالا وهو انه انما انتصب على واسطة حرف لما بينه الظرف المبهم بأبهامه
وانما لم يحتج الى العذر المذكور لما بينا ان الحركة غير لما بعدها على الحقيقة وبنيت عليها على شبه
غير بالا واسطة لانتصاب ما بعدها في الحقيقة والدليل على ان الحركة لما بعدها في الحقيقة جواز القطع
غير بالا واسطة لانتصاب ما بعدها في الحقيقة والدليل على ان الحركة لما بعدها في الحقيقة جواز القطع
على محل ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع عطفا على محل غير لان المعنى ما جاءني الا زيد قال
الفراء يجوز ان يبنى غير في الاستثناء مطلقا اضيف الى معرفة او نكرة لانه بمعنى الحرف يعني الا
ومنعه البصريون لان ذكر فيه عارض غير لازم فلا اعتبار به واما اذا اضيف الى ان فلا
خلاف في جواز بنائه على الفتح كلمة قوله لم يمتنع الشرط منها غير ان تقطع كما يجوز في باب
الاضافة ويجوز ان يكون نحو قوله غير اني قد سعيت على الرغم اذا خفف بالنون الثانية من اني كما
اي مبنيا على الفتح لاضافته الى ان كما في قوله تعالى مثل ما انكم تنطقون ويجوز ان يكون منصوبا
لكونه مستثنى منقطعا وقولهم بيد مثل غير ولا يجيء الا في المنقطع مضافا الى ان وصلتها
قال صلى الله عليه وسلم انا افصح العرب بيد اني من قريش ويجوز ان يقال ببنائه لاضافته

الى ان وان يقال نصوب لكونه استثناء منقطعا قوله كاهلت على دلالة الصفة اى حملت الاعلى غيره الصفة قوله يجمع اى ما يدل على الجمعية جمعا كان اولا كقوم ورهط وانما شرطنا ذلك الشرط ليوافق حالها حالة صفة حالها اداة استثناء وذكرنا انه لا بد لها في الاستثناء من مستثنى منه سواء لفظا كان او تقديرا فلا تقول في الصفة جاءني رجل الا زيد ولا يجوز تقدير الموصوف قبل الا وصفا كما جاز في غير وذلك لتكون الظرف كونها صفة وشرطها كون الجمع منكرا لانه اذا كان معرفا نحو جاءني الرجل او القوم الا زيدا احتمل ان يراد به استغراق الجنس فيصح الاستثناء واحتمل ان يشار به الى جماعة يعرفها المخاطب فيهم زيد فلا يتعذر ايضا الاستثناء الذي هو الصارف الى الوجه السابع يحمل الا على اصلها من الاستثناء فافهم كونه منكرا غير محصور لانه لا يتحقق دخول الا فيه فيضطر السامع الى حمل الا على غير الاستثناء وشرط ان يكون المنكور غير محصور والمحصور شيآن اما الجنس المعترف نحو جاءني رجل او رجال واما بعض منه معلوم العدد نحو له علي عشرة دراهم او عشرون لانه ان كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء فلا يعدل عنه وذلك نحو كل رجل الا زيدا جاءني وله علي عشرة الا درهما وبرئ كان المنكور محصورا ويجوز الصفة لعدم دخوله قطعا فيه كقولك عندي عشرة رجال الا زيد فغيره الصفة لغير وكذا في المحصور الآخر نحو جاءني رجلان الا زيد وجاءني رجال الا عمرو فان معنى جاءني رجلان جاءني اثنان من ذلك الجنس وزيد ليس اثنين منه فلا يدخل فيه وكذا معنى جاءني رجال جاءني جماعة من ذلك الجنس وعمرو ليس جماعة فلا يدخل فيهم فلذا وجب الصفة او الاستثناء المنقطع لان كلا منهما على كلام المستثنى واجب الدخول في المستثنى منه كما مر وقد جاء بهما النحاة واما على مذهب المبرد فيجوز الاستثناء مع هذا الشرط ايضا لانه يكتفي في صحة الاستثناء بصحة الدخول وقال

وقال الاندلسي والملكي لا بد لها الا اذا كانت صفة ما شيوع ظاهرا كاذكر المصحح لجمعه مذكر او معرف باللام الجنسية قال الرضي فالغت بلغة قوم بلغة قليل بها الا صفة الا بغاما يكون في البيت ان يكون الا للاستثناء وما بعدها بدلا لانه الا صل قليل معنى النفي كما ذكرنا وذهب سيبويه الى جواز وقوعها صفة محضة للاستثناء قال الجامي قوله كما اتى اهل اليمن ان يكون الا زيد بدلا وصفة وعليه كلام المفسرين تمسكا بقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيكما الا الفرقدان وقوله عليه السلام الكلام كلها كلها كون الا العاملون والعاملون كلهم هالكون الا العاملون والعاملون كلهم هالكون الا المخلصون والمخلصون على خطر عظيم وقال الكسائي تقدير البيت الا ان يكون الفرقدان وهو مردود لان الحرف المصول لا يحذف الا بعد الحروف التي تذكر في نواصب المضارع وقال المصنف في البيت شذوذان وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذا دل المضاف وكل لافادة الشمول قال ولا بد الوصف ضرورة للتامل لانه لو جاز له وصف المضاف اليه لجاز ان يقول الفرقدين لم يجعل الا صفة بل كان يجعله استثناء ولكن ذو الثاني الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل وقوله فيها الا الله لغة ان قال سيبويه لا يجوز هنا الا الوصف لانك لو قلت لو كان فيها الا الله لفسدتا لم يجز بمعنى ان البدل لا يجوز الا في غير الموجب ولم يشترط وان لم يكن موجبا فاما غير الموجب الذي يجوز بعده البدل قال المصنف ويجوز النفي المعنوي كالنفي اللفظي الا قلما وقل رجل وابي وضمرة كما مضى قال وايضا البدل لا يجوز الا حيث يجوز الاستثناء ولا يجوز الاستثناء ههنا لان الله غير واجب الدخول في الهة المنكر لانه غير عام ولا محصور ولو صح ايضا لجعل المنكر في سياق النفي وقصد به الاستغراق لم يجز استثناء المعرفة منه كما تقدم واجاز المبرد رفعه على البدل لانه في معنى النفي اذ هو لا امتناع كما في الامتناع

من انه لا يقال ما جاءني رجال الا زيد على انه استثناء متصل صحيح

غير فكانه قيل ما فيهما احد الا الله وهذا كما اجرى الزجاج التخصيص في قولهم ما لك فيها الا كذا فيما امتنع الا بجرى النفي فيجاز البدل فيه بوتر والا وعلى هذا اجاز الفراء والتخصيص في جواز البدل والنفي بخلاف ما اجرى النفي اذا لم يثبت واما عدم وجود قول احد في هذه المسئلة فلا يضر المبرد لانه يكتفي في جواز الاستثناء بصحة الدخول كما تقدم قوله وسوى غير ضعيف يعني جعل الا صفة غير فمثل هذا الموضع الجامع للشروط المذكورة كما في قوله تعالى وكل اخ مغارة اخ البيت ضعيف عند النحاة ولا يضعف عند سيبويه وانباعه كما تقدم قال والنصب سوى وسواء النصب على الظرف على الاصح اقول انما انتصب سوى لانه في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكانا قال تعالى مكانا سوى اي مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف اي معنى الاستواء الذي كان في سوى فصار سوى بمعنى مكانا فقط ثم استعمل سوى استعمال لفظ مكان لما قام مقامه افادة معنى البدل فتقول اتاني القوم سوى عمرو اي بدل ان البدل سادّ مسدّ المبدل منه وكاني مكانه ثم استعمل معنى البدل في الاستثناء لان اذا قلت جاءني القوم بدل زيد افاد ان زيدا لم يأت فجرد عن معنى البدلية ايضا لمطلق معنى الاستثناء فسوى في الاصل مكان مستوى ثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء ولا يجوز سوى القطع عن المضاف اليه كما يجوز في غير على ما يجيء والتزم بعضهم وجوب اضافة لى المعارف فلا يجيز جاءني القوم سوى عمرو على فهم طويل وهو الظاهر في كلامهم وعند البصريين لما لزم النصب على الظرفية لانه الاصل صفة ظرف والملازمة صفة الظرف اذا حذف وصوفانا النصب فنصبه على كونه ظرفا في الاصل ولا فلا يرد الآن فيه معنى الظرفية والدليل على ظرفيته في الاصل وفي عدم صلة بخلاف غير نحو جاءني القوم الذي سوى زيد وعند الكوفيين يجوز جرهما على الظرفية والنصب فيهما رفعا ونصبا

وخفضا وقد اكثر غير وذلك لخروجها عن معنى الظرفية الى معنى الاستثناء قال ولم يتعد سوى العرب دناهم كادوا وقال الجاثي عن ابي اليمامة ناقتي وما عدلت عنا الهلها لسوائكا وقلت عدا البعير ساذ يابى اللقة فرومة الشعر وزعم الاخفش ان سوى اذا افردوه عن الظرفية ايضا نصبوه للاستكثار الرفعة فيقولون جاءني سواك وقد الدار سواك وقبل هذا استكثار الرفعة فيها غلب انتصابه على الظرفية فوافقها وفهموه ذلك ولقد تقطع بينكم وتقول لي قوة التكسير وقوة التباعي واعلم ان المستثنى قد يحذف ما الا وغير الكائنين بعد ليس فقط كما يحذف ما اضيف اليه غير الكائن بعد لا تقول جاءني ليس الا وليس غير بالضم تشبيها لغير بالغايات حين حذف المضاف اليه كما يجوز في الظروف المبنية وغير خير ليس لي ليس الجائي غير وقال الاخفش يجوز ان يكون اسما وقد حذف المضاف اليه وابقى المضاف على حاله كقوله فالطم مثلي فليأتهم وفي هذا ضعف من وجهين احدهما ان حذف خبر ليس قليل والثاني ان حذف المضاف اليه وابقاء على حاله قليل وقد يقال ليس غير بالنصب على ابقاء المضاف على حاله بعد المضاف اليه وقد يتوهم غير على ما حكاه الاخفش في الحالين نحو ليس غيرَ وليس غيرُ كما يتوهمون كلا وبعضا على ما تقدم في المضاف اليه وكلى الاخفش ليس غيرُ وليس غيرَ وبهذا ما يقوي مذهبه من كون ليس غير بالضم على حذف الخبر ويجوز ان يقال حسن حذف خبر ليس ههنا وان كان قليلا في غير هذا الموضع لكثرة استعماله في الاستثناء والنصب على اضمار اسم ليس اي الجائي غيرَ واذا اضيف غير ظاهرا جاز عند الاخفش ان يأتي بعد لم يكن نحو جاءني زيد لم يكن غيرَ وغيرُ بالرفع والنصب على التغيرة المذكورة قال وبقي حتى ليس غيرك وغيرك ولم يكن غيرك وغيرك واما كما فليس من كلام العرب وقيل بل هو مبني على اولويته بالحكم المتقدم وانما عدّ من كلامهم لان ما بعدها خرج عما قبله

من حيث اولويته بالحكم المتقدم وان جر ما بعده فياضافة شيء اليه وما الذي ويحتمل ان تكون نكرة غير موصوفة والاسم بعده بدل منها وان رفع وهو اقل من الجر فخبر مبتدا محذوف وما بعد الذي اوكرة موصوفة بجملة اسمية وانما كان اقل من الجر لان حذف احد جزئي الجملة التي هي صلة كغاية من قراءة من قرأ تماما على الذي احسن اي وقد قليل وليس نصب الاسم بعد ليس ما يقاس لكنه روي بيت امرئ القيس وليس هما يدانيه جمل تنصب بوما ايضا فتكلفوا لنصبه وجوها قال بعضهم ما نكرة غير موصوفة ونصب بوما باضمار فعل اي اعني يوما وقيل على التمييز قال الاندلسي لا ينتصب بعد ليس هما الا النكرة ولا وجه لنصبه لمعرفة وبهذا القول منه ذو الرمة يجوز نصبه قياسا على انه غير لان ما بتقدير النكرة كما مر رجلا اذ لو كان باضمار فعل لتعدى المعرفة والنكرة قال الاخفش في قوله ان فلانا كريم ليس هما ان انيته قاعدا ما هنا ان الذي عوضا من المضاف اي ولا مثل ان انيته قاعدا واعلم ان الواو التي تدخل على ليس هما في بعض المواضع كقوله وليس هما يوم بدارة جلجل اعني اضيفه كما في قوله فانت طلاق والطلاق البتة اذا ذي مع ما بعدها بتقدير جملة مستقلة والتي بمعنى المثل فمعنى جاءني القوم وليس هما زيد اي ولا مثل زيد وجه بين القوم الذي جاؤا اي لو كان احدهما زيدا فخاصا لي وخبر لا محذوفا وتقديره في هذا اللفظة شر قان كثيرة لكثرة استعمالها فعل ليس هما بحذف لا والاسم بتخفيف الياء مع وجود لا وحذفها وقد يجر ما بعد ليس هما على جعله بمعنى خصوصا فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق وقد كثر مجيء باب الا اختصاركما مر نحو انا الرجل من يأبى الضيم اي باب الا اختصاص الجامع بينهما معنوي فصار في نحو انا افعل كذا ايها الرجل منصوب المحل على الحال مع بقاء ظاهره على الحالة التي كان عليها في النداء من ضم اي ورفع الرجل كذلك ليس هما يحتمل ان يكون باقيا على نصبه الذي

كان له في الاصل حين كان اسم لا النافية مع كونه منصوب المحل على المصدرية لغياب ما تمام فخصوصا فاذا قلت اهين زيدا وليس هما اي على الغرض فهو بمعنى وخصوصا ان كبا وكذا في نحو اهينه وتركبا ان المفعول المقدر اي واهينه بزيادة المحبة خصوصا ان كبا وكذا في نحو اهينه وليس هما وبوركبا وكذا في نحو اهينه وليس هما ان ركبا في خصوصا اي ان ركبا نصه بزيادة المحبة ويجوز ان يجعل بمعنى المصدر اللازم اي اختصاصا فيكون بمعنى وخصوصا ان كبا اي ويختص بفضل مجيء تركبا وعلى هذا ينبغي ان يؤول ما ذكره الاخفش اعني قوله ان فلانا كريم ليس هما ان انيته قاعدا اي يختص بزيادة الكرم اختصاصا في حال قعوده ويجوز في الواو وقبل ليس هما اذا جعلته بمعنى المصدر وعدم مجيئها الا ان يجيء بها نكرة وهي كذا اعترضيه كما ذكرنا ويجوز ان يكون عطفا والاول اولى وقد يقال ليس زيد مقام ليس هما واعجب ان اصل الا ان ان دخل على ليس وقد يليها في الشعر فعل مضارع اما غير مقيد كقولهم ما الناس الا يعدون ومالي الا يقوم او ماض كقولهم ما جاءني زيد الا يضحك او مقيد كقولهم ما جاءني منهم رجل الا يوم ويقعد ويجوز ان يكون بدلا حالا لعدم ذي الحال او تأويل النكرة بالمعرفة حملا على قول او على التوصل بها الى العمل على قول آخر فيه رد وقد يأتي ما بعد الا منصوبا على الاستثناء شذوذا بالا لغاء وشرط كون الفعل مضارعا مثبتا ليس وما الماضي فيجوز ان يليها المضارع بلا قيد وذكر ما اقترانه بقد نحو ما الناس الا قد يقعد وذكر للتقريب له من الحال نحو ليس هما وما تقدم ماض منفي نحو قوله ما انعم علينا ليلى الا انا وشتمه صلى الله عليه وسلم ما ابيس الشيطان اي اي آدم الا انا يهم من قبل النساء وذكر اذا وقصد لزوم نفي مضمون ما بعد الا المضمون ما قبلها وانما كان ما يليها الماضي مع هذا القصد لان هذا المعنى هو معنى الشرط والجزاء الغالب نحو ان شتمني كريم شكرته وانما قلنا الغالب لانه قد يكون مضمون الجزاء منتفيا مضمون الشرط بل يكون مقارنا له نحو ان كان بخيلا كان

كان اضراق وان كان بناء اضراق فهناك تاء ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق فالتعقيب
المذكور هو الغالب فيما كان تعقيب مضمون ما بعد الا لمضمون ما قبلها او المرة وكان معنى حرف النفي مع الا
يفيد معنى الشرط والجزاء اعني لزوم الثاني للاول بمعنى ان يعتبر معنى الشرط والجزاء مع حرف النفي والا فيصاغ
ما قبل الا وما بعدها صوغ الشرط والجزاء وذلك اما ان يكونا ماضيين نحو ما زرتني الا اكرمتك او مضارعين
نحو ما تزورنا الا يزرني ومثل هذا هو الغالب الشرط والجزاء اعني كونهما ماضيين او مضارعين فان كونت
الماضي الذي بعد الا بمنزلة الحال نحو ما جرحوا اميرهم قاموا وقولوا معناه حال كذا كذا في باب الحال وذلك لكونه متضمنا معنى الجزاء
فيكون ما بعد الا على هذا المعنى ماضيا مجردا او مضارعا مجردا كما بدا وجاز ايضا ان ينظر الى كونه
مثل هذا الفعل الذي خفيفة وان كان فيه معنى الجزاء فيؤتى به ماضيا او مضارعا مجردا او نحو ما زرته
الا اكرمني ولا امرهم الا يكرمني وانما انظر الوا ومعنى هذا النظر كون هذا الحال اخبر مقدر مضمون بمعنى
عامله كما هو الغالب في الحال نحو جاءني زيد راكبا ولفظه ايضا منفصل عن العامل بالجاز ان ينظر مقدرا
بربط مثل هذا الحال بعاملها لفظا بحرف الربط اي الواو فتم اطرد نحو ما زورني الا اكرمني وذرفت دموعه
عينه كما مر في باب الحال ويجوز الماضي مع الواو وقد يضا نحو ما زرته الا وقد زارنا ولا يجوز الا فصار على قد
فانا بقال ما زرته الا في زارنا لان نظرك الى معنى الجزاء الذي يستفاد من مثل هذا الحال في الجزاء لا يخرج
عن القاعدة اذا كان مع قد كما مر في باب الحال الذي هو اصله فليس فيه صرف الربط المذكور وانما
قلنا ان الغالب الحال مضارعة مضمونة لمضمون عامله لانه قد يجيء بخلافه ذلك كقولك ضربي اليوم سعد
صائدا به غدا اي كان ذا صيد على القصد وكذا معنى الخبر قولنا ابن الشيطان من بني آدم من ليس من غير النساء الا ذكرانا
من قبيلة بمعنى المفروض عليه الجزوم به كانوا فيما حاصل وقد دخل الا وما بعدها على الماضي اذا قدرتها
قسم السؤال نحو نشدتك بالله الا فعلت وقول عمر رضي الله عنه في كتابه الى ابي موسى عزمت عليك حاضرين كا

كتبك سوطا كتبه اليه فالحق كاتبه في كتابه الى عمر رضي الله عنه وكتب اليه ابو موسى فقولهم نشدتك الله
من قولهم نشدة كذا اي ذكرته فنشدك المتعدي الى واحد مطاوع على اول المتعدي الى اثنين ومعنى
ذكرتك الله بالله اقسمت عليك به وقلت بالله لتفعلن او يكون نشدت بمعنى طلبت اي نشدتك الله كقوله تعالى
يبغيكم الربا اي يبغيكم اي طلبت اي طلبت لك الله من بين جميع ما يعصم به المكلف ربه تعالى عليك ومعنى
الا فعلت الا فعلك والا لتقضين معنى النفي الذي دل عليه نشدتك المضمن القسم لانك لو حلفت غيرك بالله
فقلت لتطيلن فعلك ضيفك عليه لدل ذلك على طلبك منه ذلك الفعل فكذلك نشدتك بمعنى اطلب منك الفعل
مفعول به لما اطلبك الذي دل عليه نشدتك الله وانما جعلته فعلا ماضيا لقصد المبالغة في الطلب
حتى كان المخاطب فعل ما تطلبه وصار ماضيا ثم انك تخبر عنه وعلى مثل قوله تعالى وسيق الذين اتقوا ربهم الى الجنة زمرا
النار قوله رحمك الله ومعنى عزمت عليك اي اوجبت عليك وحملتك اياه وقولهم ملأ الله ثيابك دما يجوز
النفي ظاهرا ومقدرا كما بدا ولا يجوز الا المضمر نحو قولك ما ان كان ذاهبا وان كان ذاهبا جميع ظل ضيفه كان وفي انها هو
المسند بعد ضمير الشان نحو كان زيد قائما وظن عمرو ان بكرا منطلق وتقدم معرفة اقول لما قال هو المسند فاعلم فيه
خبر المبتدأ وجميع ما كافة الاصل ذكر قوله بعد في ما يخبر بها كما وذكرنا انه يدخل في ذلك نحو قائم
زيد كان زيد قائم معناه ليس بخبر كان قوله وامن على نحو خبر المبتدأ اي فيما يجوز له من كونه معرفة نكرة
ومفردا وجملة ومتقدما على المبتدأ به ومتأخرا عنه وما يجب من تقديمه على ما سيعلم اذا كان ظرفا وسيعلم ذلك
نحو كان في الدار رجل وكذا له على الضمير اذا كان جملة او شبهها ظرفا وغيره ذكر من الاحكام المذكورة
في باب المبتدأ وقد يختص خبر كان ببعض من الاحكام ذكر بعضه هنا وبعضه الا فعال الناقصة
فمما قيل انه من خصائصها ما ذهب اليه ابن درستويه وابن السراج من انه لا يجوز ان يكون الماضي خبر كان قولا بان كان
زيد قام ولعل ذكر لدلالة كان على المضي فيصير لفظ قام يقتضي ان يقال كان زيد قائما او يقوم

وكذا ينبغي ان يمنع نحو يكون زيد يقوم لمثل لك العلة وهم وهم على انه شيء مستحسن ولم يحكموا بخطئه
المنع فلو كان وضع لما يدل فيه على ظاهر او مقدر لتقيد التقريب بالحال الدائم يستفاد بحرف كان وكذا
البواقي فالاولى اصبح وامسى واضحى وظل وبات وكذا ينبغي ان يمنع نحو يصبح زيد يقول وكذا البواقي والاولى
والاولى كان يقال انها لما كانت تجيء ولو مرة ماضيا بدلا فلذا تقدر بلم فلا تقدر بلم ولقد كانوا عاهدوا الله
وانا كان قبصة وقوله الشاعر كاما طوى كشحا على مسكينة فلا ابوابنا ولم يتقدم ولا وقوله فحسن
خلاد واضحى ابلها اصلعا الذي عليها الذي اضفى على المجد اذا منع من قيام شيء يقيد ان معنى المضي
ومنع ابن مالكة وهو الحق من مضي خبر صار وليس وما دام وكما كان ماضيا من مازال ولا زال ومراد قائلها
اما صار فلكون ناظرا بزنة الانتقال الى زمن الماضي الى حالة مستمرة وهي مضمون خبر نحو كنت فقيرا فصرت
غنيا وان جاز مع القرينة ان لا يستمر الحال المنتقل اليها كقولك المريض كنت مريضا فصرت منذ أيام كذلك
وكذا مازال ولا زال وما وضعت لاستمرار مضمون اخباره الى الماضي الا انه يمنع قرينة وما يصلح للاستمرار هو
المستمر بالجامد كالجامد والصفة كزيد قائم او غني او مضروب او الفعل المضارع نحو يقوم الخلق
ويسخي ابن جوده اي لان عادته ذلك وان كانت في الاصل فعلا دالا على حدوث الا انه لما صار عند المستمر
الفاعل لفظا ومعنى يستعمل غير مقيد بزمان استعماله ولذلك اذا قلت كنت زيدا لم يدل على استمرار
واذا قلت كنت اكره فظاهر ان استمرار كنت مستند الى المتكلم والمضارع لما كان صالحا لهذا
ان تجعل فيه حال الصلاح وحال لها وانها بخلاف الماضي فانه لا يستعمل في المستمر استعمال هذه الثلاثة فلم
يقع خبرا لهذه الافعال واما ما دام فلم يقع خبرا ماضيا لان ما المقيد للمدة كما مر شارك في تغليب
الماضية الاغلب معنى الاستقبال كما يجيء في فعل الامر نحو اجلس ما دام زيد جالسا وقد
يجيء بمعنى الماضي كقوله تعالى وأوصاني بالصلوة والزكوة ما دمت حيا وما ليس فيه للنفي مطلقا كما هو مذهب سيبويه على ما يتبادر في

في الافعال الناقصة والمستعمل للاطلاق منها دون تعرض للزمان اما جامد او صفة او مضارع
لشبهه بهما اسم الفاعل بخلاف الماضي جاز الاندلسي وقوعه اخبارا بهما ماضيه والاكثر على تقدم
لعدم السماع في قوله وتنعدم معرفة هذا بخلاف خبر المبتدا لانه لم يجز تقدمه على المبتدا اذا كان
معرفتين ولا قرينة للالباس وان كانا معرفتين او متساويين لان تخالف احديهما
رافع للبس وبكفي ظهور احدهما ايضا اذا انتفى الاعراب
فيهما ولا قرينة ان لا يجوز التقديم نحو كان العتبي هذا قال ويخرج عامله مثل الفاسق يجيء باعلم
ان خبر الفعل يجوز في تمامها اربعة اوجه ويجب الحذف في مثل اضافت منطلقا اي ان كنت
اقول قوله عامله اي عامل فيه كان واضرابها وما كان ينبغي له هذا الاطلاق لانه لا يجوز في هذا
الافعال الاكان واعلم ان الاكثر انه يجوز حذف كان مع اسمها بعد ولو ان كان اسمها ضميرا علم
من غائبا او حاضرا نحو اطلبوا العلم ولو بالصين اي ولو كان الطلب بالصين واوضح الكشوفي اي
ولو كان الدفع صبعا اي قبلا وقوله فذاك كان صفا وان كذبا اي اعتذر كان شيئا اذا فيدا اي ان كان
صفا وتقول لا تخلوا ان قاما او راجلا اي ان كنتما وتركتما وكذا الخطاب نحو ركل ولو راجلا وان
راجلا اي ان كنت وكذا ان كنتم واما مثل التركيب المتقدم اعني ان يكون بعد ان اسم وخبرها الفاعل
وبعد الغاء اسم مفرد نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر فتقول
تنظر فيه فان جاز كان المحذوف بعد ان تقدير فيه او بعد او نحو ذلك كما في قوله الناكح ايمن
باعلم فانه يصح انه يقال ان كان بعد او فهو عمله غير جاز فالاول ما مر والثاني التفصيل لرفع ايضا وكما
على ضعف معنوي اذ معنى انه كان بعد او بين سيفا وان كان فهو عمله غير معنى ظاهر مقصود
لان مراد المتكلم ان كان نفس عمله فهذا وان كان ما قبل ان سيفا لان عمال في الكل اما

نزيم العرب ان لغة هو الذي بعثه عادا وقد بنا الى الحرم يستسقي لها فلما اهلكوا فيه لغة بيا بغاء سبع بغرات سمر من اطلع عقرة ضيل
وغير لا يسميها الفطر وبغاء سبعة انبت الله شيء خلق بعد الارض فاضاف النور فكان اضر شوكة يسمى ببلاد وهي منصرف لانه
ليس بمعدول هنتي

خبر ولا انه زيد او صحيحه وقد الفعل ستغاير هذا الذي قلنا ضعيف من حيث المعنى واما من حيث
اللفظ فضعيف ايضا لان حذف كان مع خبرها الذي هو صورة المفعول الفضلة حذف شيء
كثير وسيما اذا كان المخبر جارا ومجرورا بخلاف حذف مع اسمها الذي هو جزء وسيما اذا كان ضميرا
متصلا فان قلت فقد ذكر للرفع كان الناقصة قلت يضعف لقلة استعمالها ولا يحذف الا كثير استعمالها
المخفيف ويكون الشهرة دالة على المحذوف وان لم يجز تقدير مثل ذلك نعوين نصيبا او لا تحقيرا كاشيرا
راكبا فراكب وان راجلا فراجل اي ان كنت راكبا فانا راكب وربما جر ما بعدا ن وان لا مع ما بعد فانها ان
صح جرها ضميرا كان المقدر الى مصدر ما عدا بحرف جر نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيفا اي ان كان
قتله بسيف فقتله ايضا بسيف وكقولهم بوتس مرتين برجل صالح ان زيدا وان عمرا وذكر لفوة الدلالة
على المحذوف بتقدم ذكره فيتبين مما ذكرنا ان النصب في الاول اما مختار او واجب واما الاسم الذي بعد الفاء
فرفعا في الاول رفعه بالضمام فيتدا بعد الفاء وربما شاع كثيرا واما نصبه بتقدير كان بعد الفاء اي
فيكون ما يقبل به سيفا او بتقدير فعل لائق نحو فيجري خبرا وحذف المبتدا اولى لانه مفرد مما حذف
الجملة وايضا حذف المبتدا اكثر مما حذف كان وغيرها مما نحن في الفعل الناصب المذكور وقبل لانه يجيء الفاء
مع الجملة الاسمية اكثر منه مع الفعلية ويجوز ان يقال انه يجيء الفاء في الفعلية انما يقل اذا كان الفعل
ظاهرا فاما اذا كان مقدرا فلا يبعد من الفاء نحو ان ضربني فزيد اضربه فاذا ثبت ان نصبا الاول
ورفع الثاني اصل فعكسه قبح الوجهين لمخالفة الاصل في الموضعين ونصبهما ورفعهما متوسطان لمخالفة
الاصل في موضع واحد قوله ويجب الحذف اي يجب حذف كان بعد ان معوضا منها ما نحو قولك اما انت
اما انت ذاهبا فانك قوي لم نا كلهم الضبع اي لان كنت فحذف حرف الجر جوازا على القياس المذكور والمفعول له
ثم حذف كان وابدل منه ما فيجب الحذف لئلا يجتمع بدلا العوض والمعوض منه واجاز البصريون كان على ان

ان ما ان لك العوض ولا يستند ذكر الاصمعي عما ذكر الفوه الساكنة في اليمن وهو يا فتى الضمير المرفوع
المتصل بلا عامل يتصل به فجعل منفصلا فصار احالة وتقول ايضا اما انت فاذهب وقال الكوفيون
ان المفعوله بمعنى المكسورة الشرطية ويجوز ان المفعوله شرطية قالوا الفرا ان ه في قوله تعالى ان
تصل اليها وفتح الهمزة وكسرها بمعنى واحد اي بمعنى الشرط واما عندهم ايضا فمن قبيل الفعل المحذوف
ولا ادري قولهم بعيد من الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اياه اما المعنى فلان معنى قولنا اما انت
ذاهبا فانه يفيد ان كنت ذاهبا فلست بغيره واما اللفظ فلجيء الفاء في هذا البيت في قولنا اما انت وانا انت بكذا
فالله بكذا وما انا كذا ومالك كذا مع عطف انا انت بفتح الهمزة على اما انت بكسر الهمزة وهو من شرط
بلا خلاف والبصريون يقولون اما انت منطلقا انطلق بعد بالرفع والكوفيون بجزمه بان
المفعوله الشرطية وجوز الرفع مع كونه جوابا الشرط لكون الشرط ماضيا وحذف الفاء لازما ولما كان معنى الشرط
هنا ظاهرا لم يحتج الى ما يدل عليه وقال سيبويه دخلت ان معنى اذا فاما بمعنى اذا وذكر شرطية بلا خلاف ولا بد عند البصريين
من تقدير فعل يعمل في الحال والخبر وما عنهم انا ان ذا نقدر الذي هو بمعنى لان كنت ولا يصح ان يكون ذلك
لم يا كلهم لان معمول فيه لا يتقدم عليها واما نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قائم فيجيء الكلام عليه
في حروف الشرط وايضا ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبل الفاء الا معنى الشرطية اما ظاهرة كما في قولنا
واما بعمرو فلن يكرم واما مقدرة نحو وربك فكبر كما يجيء في حروف الشرط فيقدر البصريون اي اما انت فا
تغرب تكبر وتفخر وينبغي على هذا ان يكون قولنا فالله بكذا جوابا اما انت والعامل فيها انت مقدرا
محذوفا اي يكلك الله للاصل ان يحاك وكله تكفل والاولى ان نقول ان الشرطية كثيرا ما تستعمل
مع كان الناقصة فان حذف شرطها هو لم يغير حرف الشرط عن صورتها نحو ان سيفا فسيف
وان هفا وان كذبا وكذا ان حذف شرطها وهو لا مع معمولها كما في ان زيد كان منطلقا وان حذف

الطلاح ضد الصلاح ح
ان الاصلاح فطلاق اي الرجعي
بكل الفرد بصالق وفارق
بطلاق وفرق بصالق
صحح أنقط

شرطها وجوبا بلا مفسر وجب تغييره صورتها ما كسر الهمزة الى فتحها لان بقائها على الوضع الاصلي مع قطعها وجوبا عما مقتضاها الاصلي بلا عوض كالعوض مذكور فاذا تغير عما هو الاصل في سبيل حذف شرطها على سبيل الوجوب. لانها شبهت كانما ليست في الظاهر حرف الشرط ولا بد اذا ما ليكون كالكافة لها عما مقتضاها اعني الشرط ثم لما زيح حالها عند ذلك ما ان تحذف منها كان مع بقائها وتحذفها وحدها فان كان الاول وهو بقائها مع الفاء يلزم ان امكنة الاصل حرف الشرط لان الفاء علم السببية فحين ما لم تتغير صورة حرف السببية اعني ان وسقط على سبيل الوجوب. صح الجزاء السببي عنى كان مع حذفها وحيث وذكر نحو اما زيد فمنطلق اي اما ان يكون في الدنيا شيء فزيد منطلق اي ان يكن شيء موجود او حيث انطلاقه اي اي منطلق الحالة فالبتة اذا ما اقامة جزء من الجزاء مقام الشرط لانه لم يبق منه شيء كما يحذف حروف الشرط وان كان الثاني فالفاء غير لازمة بل يجوز حذفها والاتيان بها نحو اما زيد منطلقا انطلق واما انتفاء فانتفاء فهي واما نحو ان الشرطية مما دون حذف الشرط كما انبئه الكوفيون قليل شاذ وقد يحذف كان مع ما المكفوفة قليلا وقال سيبويه لم يجز حذف الفعل مع ما المكفوفة قال ابو علي لان ما التي بعد حروف الجر مثل اللام انما تكفها لفعل فمتى تم جاز حذفه اما نحو انا فمن وما عضة ما يبنين لكيرها النون كما جاز مع الكاف في نحو لفعلت كما ليكون نون التاكيد فلم يحسن حذف الفعل مع بقاء ما لتوكيد وقد جاء كانا التاء قصد صار وقته بعد حالا لان واضرابه نحو ما ابشك لزيد قائما اي لزيد كنت قائما قال ما لرسولا فاني اتلها اي لد كانت رسولا والا فلا ان تلد انا فقصيرات تأتي سلم ان واخواتها ترفع المسند بعد ذكرها بنقض مثل اضربني وضربت قومك كان زيد قائم اخو المنصوب بدلا التي لنفي الجنس والمسند اليه بعد ذكرها يليها مباشرة مضاف او شابهه مثل لا غلام رجل ولا عشرين درهما لك فان كان نكرة غير مضاف ولا شبيه به وان يليها فعلى قسمين واحد منهما لم تنتصب كما يجيء وقصد الى قد سلم ما حيث كونه سلما لكان يكفيه ان يقول كما انه عاد ته هو المسند اليه بعد ذكرها يليها وكونه مضافا اصلا اراد قيد والعامل فيها المتروك والحال التضمير الجزء المسند اليه قوله لا غلام رجل لك مضاف وقوله لا عشرين درهما لك مضاف حال له وقد بينا معنى المضارع للمضاف في باب المنادى قوله فان كان مفردا اي فان كان سلم لا مفرد او لم يجز كما سلم لا نصر لها لكن بسياق الكلام بدل اعلى ولا يعود الضمير الى قوله المنصوب بدلا لان المنصوب بدلا لا يكون مفردا قوله على ما ينصب بهذا اولى كما مر في باب المنادى من قولهم مبني على الفتح ليدخل فيه نحو لا غلام لك ولا علم لك ويعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع والمضاف الى ياء المتكلم عند الزجاج والمبرد خلافا للمبرد والاخفش وغيرهما واما فعل الاضافة فيهم لا يجاز في سيبويه وذلك انه قال ولا تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ثم قال واما ما تركب النون في معولها لانها بعلت وما تعلق فيه بمنزلة سلم واحد خمسة عشر فاول المبرد قوله تنصبه بغير تنوين انها تنصبه اولا كما بني بعد ذكر فحذف منه التنوين للبناء كما حذف في خمسة عشر للبناء اتفاقا وقال الزجاج بل مراده انه معرب لكنه مع كونه معربا مركب مع عامله لا ينفصل عنه كما قال ابو سعيد انما يكمل مع عامله لافادة لام التبرية الاستغراق كما افاده من الاستغراق فيه بل ما

فهو مبني على ما ينتصب به وان كان معربا او منفصلا بينه وبين لا وجب الرفع والتكرير في قضيته ولا اباحسن هاهنا تاول لم يقل سلم لا التي لنفي الجنس كما قال سلم ان واخواتها لان كلامه في المنصوب وهو جميع ما بقي سلم لا المذكورة ليس منصوبا بل بعضه مبني كما لا رجل فلما قصد الى المنصوب احتاج الى التقييد بالمذكورة لان سلم لا لا يكون منصوبا الا باعتبارها وسوى ذلك كونه نكرة وكونه مضافا او شبيها به وان يليها فعلى قسمين واحد منهما لم تنتصب كما يجيء ولو قصد الى قد سلم ما حيث كونه سلما لكان يكفيه ان يقول كما انه عادته هو المسند اليه بعد ذكرها يليها وكونه مضافا اصلا اراد قيد والعامل فيها المتروك والحال التضمير الجزء المسند اليه قوله لا غلام رجل لك مضاف وقوله لا عشرين درهما لك مضارع له وقد بينا معنى المضارع للمضاف في باب المنادى قوله فان كان مفردا اي فان كان سلم لا مفرد او لم يجز كما سلم لا نصر لها لكن بسياق الكلام بدل اعلى ولا يعود الضمير الى قوله المنصوب بدلا لان المنصوب بدلا لا يكون مفردا قوله على ما ينصب به هذا اولى كما مر في باب المنادى من قولهم مبني على الفتح ليدخل فيه نحو لا غلام لك ولا علم لك ويعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع والمضاف الى ياء المتكلم عند الزجاج والمبرد خلافا للمبرد والاخفش وغيرهما واما فعل الاضافة فيهم لا يجاز في سيبويه وذلك انه قال ولا تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ثم قال واما ما تركب النون في معولها لانها بعلت وما تعلق فيه بمنزلة سلم واحد خمسة عشر فاول المبرد قوله تنصبه بغير تنوين انها تنصبه اولا كما بني بعد ذكر فحذف منه التنوين للبناء كما حذف في خمسة عشر للبناء اتفاقا وقال الزجاج بل مراده انه معرب لكنه مع كونه معربا مركب مع عامله لا ينفصل عنه كما قال ابو سعيد انما يكمل مع عامله لافادة لام التبرية الاستغراق كما افاده من الاستغراق فيه بل ما

ص العقد والحل المضاف والى كونه مضافا ومعطوفا ما ليس صوب الجزء والكلام ما ليس حكما اصلا حكم اوله اذ ليس منهم من يجعله حكما اصلا هامش ص الذي للتوكيد التي للجنس لفظها والنفي عليها وان النفي عليها ما ليس سيغة الواحد شائعا في اوائله الواحد لا الجنس هامش

رجل في الدار لان لا رجل في الدار جواب هل من رجل فيكون لا مع النكرة كان من مركبين معها بطريق
التحقيق بالتوالي ثم حذفت التنوين لتنافل الكلمة بالتركيب مع كونها معربة والاولى ما ذهب اليه البصرية
والمحاة لان هذه التنوين في حالة الوصل من اسم المتوين لغير الاضافة والبناء غير موجود وايضا
التركيبين لا والمنفي ليس كذلك منه بنا المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور والمركب التنوين
من الثاني في المثل تعيينا وفي سيبويه انما حذف التنوين من المنفي لانه لا يعمل الا في النكرة ولا و
معمولها في موضع ابتداء فلما خولفت بناءها حالها اخواتها خولفت بلفظها بمعنى ان اختصاصها
بالنكرة كونها مع ما بعدها بمنزلة اسم بني معها على ما قال بينهما او سبب حذف تنوينها
عندهم قال المبرد لانها يحمل على الشبيهة بها في سائر العوامل كان واخواتها فخولفت بحمولها سائر
المعمولات وهذا طريق اعني بناء المحمول وحذف التنوين منه لحق الفعل اخواته والحق ان يقال
انه مبني لتضمنه لمن الاستغراقية وذلك لان قولك لا رجل نصريح في نفي الجنس بمنزلة لا من رجل بخلاف
لا رجل في الدار ولا امرأة فانه وان كان النكرة في سياق النفي تفيد العموم لكن لا تقابل نحو
الظاهر كما ان ما جاءني من رجل نصريح في الاستغراق بخلاف ما جاءني رجل اذ يجوز ان رجلا في الدار بل
رجلان وما جاءني من رجل بل رجلان لما اراد ان التنصيص على الاستغراق ضمن النكرة معنى من
فبنوها واتبعت على ما ينصب به ليكون البناء على حركة لخفتها النكرة في الاصل قبل البناء
ولم يبنوا المضاف والمضاف اليه لان الاضافة ترجع بانها الى الجملة فيصير الاسم بها الى باب خفة
في الاصل على ما ذكر ولا يكون المضاف مبنيا الا نادرا نحو خمسة عشر وبخ وما قال المنفي بغير
حذف تنوينه دلالة على كونه مركبا معها قال لعدم تركيب المضاف والمضاف اليه لانه لا تركيب اكثر مما
كلمتها واما نحو لا رجل ظريف فتسمى حكمه وبخولا عاملة ولا سلمها مبنيا فهذا فاسد فان قال به لانه

لان التنوين كالتنوين الذي هو دليل الاسم فتعوض بنحو بان يبدل وبان يزاد وبما بينهما مع ويزاد
التنوين اذ لو كانا معربين لقيل بازيدين وبازيدين والتنوين ليس كالتنوين في الدلالة على التمكن كما مر قول
الكتاب وتقول عند انه قال لان المثنى والمجموع حكم المعطوف والمعطوف عليه
مضاف للمضاف فيجب النصب ورد بان المعطوف عليه يجب لا مبنيا نحو لا رجل وامرأة ولا ان
يقول ان حكم عطف النسق الذي يكون التابع والمتبوع فيه كاسم واحد كما ذكر في النداء
في نحو ثلثة وثلثين ولقائل ان يقول ان المثنى والمجموع مثل هذا المنوع لكنه ينتقض ببازيدان وبازيدون
وانما قال اذ لكل لانه ليس شيء من المركبات ينتهي فيه الجزء الثاني ويجمع ويجوز انه لم يتم دليل قاطع
على ان لا مركبة مع المنفي كما يجيء بيانه ولو سلمنا فليس بناؤه للتركيب كما مر بيانه وان سلمنا فنحن
نقول حذفوا نونه وحذفوا نون في المسمى بحضرموت كما يجيء في باب المثنى وانما جمع سلامة الموتث
فبعضهم بنوه على الكسر مع التنوين فيما سمعنا نظرا الى ان التنوين المقابل للتمكن يدل على ان
ما هو كالمتمكن وهو منوع ينبغي ان يكون مجردا عن التنوين انتفاء والجر وبكسرة بدلا التنوين لانها وان
لم تكن للتمكن فهي شبيهة للتنوين التمكن فيكون على اندرة الغوص اذا خلا في عموم قوله يبنى على
ما ينصب به والباقي يخفض بدلا التنوين نحو قوله او دي الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولما
لذات للشباب صار ما مجانا لغته في الحركة لسائر المبنيات بعدا التي ما كان معربا بالحركة فعل حذفها
وبهذا اولى فما قيل حذف الكتاب على نفسه واحد وعشرين ان المجاز اذا دار بين الكثرة
منع بناء المنفي بعدة نحو قولك كنت بلا مال وغضبت منك بلا وذلك لتغلبه تعبير ما بعد اذ لا يجوز
بلا مال وايضا فان على ما اذا كان لما بانها انه كما يجيء وبتوسطها يبطل الشبه لانه لا بد لها
من التصدر وبكاف نظر الى لفظ لا فعمل كنت بلا مال وذلك كما بني معها الكرة نظرا الى

قبل

كنت بلا مال

لفظها كما انشد لا فغر ولو بكن عطفا ان لا ذو يلها الى لامك ذو واصابا عمر ولان الله وقد
اعتبرت فيها سلمها فاما ظن يجوز البناء مع عدم زيادتها لكنه مع ذلك قليل وحكى قوله تعالى لا عاصم
هليكم اليوم عند سيبويه وجماعة الظرف بعد المنفي لا يتعلق بالمنفي والا كان مضافا للفظ
فانتصب كلمة لا فعلم ان بل الظرف متعلق بمحذوف وهو خبر المبتدا كما في قوله عليكم بزيد واليوم
معمول لعليكم ويجوز العكس وكذا قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله اليوم خبر المبتدا وان كان بدلا
اذ المعنى لا هو عاصم على حذف المضاف وفي من امر الله متعلق بعامل عليه لا عاصم اي لا يعصم
من امر الله فلا تظن ان فعل الجار والمجرور متعلق بالمنفي وان لوحظ ذكره الظاهر بل انه متعلق
بمحذوف وكل مصدر ينحل بحرف مصدري والجر يجوز حذف الجار فيه عند ذكر المصدر مثبتا كان او منفيا
كما تقول لا اكلم اليك ولا يكلم المصيب ويكلم الخوف ويكلم الطمع وما عليك المعول وليس كذا الا الجار
ومثل لا تضرب عليكم وذلك لان المجرور هنا اعني ما يتعلق به الجار في معنى المبتدا لتضمنه
ضميرا وليجوز مثل ذلك اسم الفاعل فلا تقول بكر ما ثم على ان بكرا صبي عمرا ثم فلذا قدر نائب لا
لا عاصم لقوله من امر الله وتقول لا مصلين في الجامع اذ النفي الوجود من الوجود في جميع اماكنه في
الجامع اي ليس في الوجود من يصلي في الجامع ويجوز ان يكون مستغرقا لجامع فرد فرد بهذا وهكي ابو علي
عن البعداديين انهم يجيزون لا كون الظرف والجار نحو لا امر بالمعروف ولا عاصم اليوم من امر الله
من اصلة المنفي المبني وفيه ان المضارع المضاف لمبني وقد يجاب بان مثل هذا مضاف
معرب لكنه انتزع عن تنوينه شبهها بالمضاف قوله وان كان معرفة او مفصولا بينه وبينها الواو الخ
والتكرير اعم من ان لا التبرئة انما تعمل مشابهة لها في وجه المشابهة ان لا للمبالغة
في الباب اذ معناها التعميم لا لفظ ولا التبرئة للمبالغة التي لانها لنفي الجنس فلا توجد في الفرد فيه

اعني في النفي والا ثبات بانها فاعملت عملها وعملها مع هذه المشابهة ضعيف لوجهين احدهما
اصلها التي بمعنى انه انما تعمل لمشابهة الفعل لا بالاصالة فهي مشبهة بالمشبهة والثاني ان الظاهر
ان بين لا والتبرئة تنافيا وتناقضا لاشابهة ومقارنة فعلى هذا نقول انما تعمل المعرفة
لان وجه المشابهة وهو كونها النفي الجنس لم يكن حصوله فيها مع دخولها على المعرفة اذ ليس المعرفة
لفظ جنس صح ينفي الجنس بانفرادها وكذا لم تعمل في المفصول بينه وبينها لما ذكرنا من ضعف عملها
ولانقد على العمل في البعيد عنها وكما لم يجز العمل في المفصول لم يجز بناؤها ايضا لان الموجب
للبناء تضمن من معنى في وليس تضمنها لا التبرئة فلما بعد لم يحمل لبنائها ضعف امر التضمن
ومما قال ان الفتحة اعرابية قال انما حذف التنوين بعد التركيب دلالة على التركيب وان النفي التركيب
بالفصل وقيل انما لم يبن مع الفصل لانها انما تزيل ما تعدى البناء منا الى النفي بسبب التركيب فاذا
انتفى التركيب انتفى التعدي البناء اليه ثم تقول ويجوز لما ذكرنا من ضعف عملها ان تلغيها مع كون
المنفي نكرة غير مفصولة وبيجيء المواضع الثلثة اي التي الغيت فيها لا اما وجوبا كما في المعرفة والمفصول
واما جوازا كما في النكرة المتصلة تكريرها ولا يجيء لك اذا اعملتها او بنيت اسمها وذلك لان المقصد
قيام القرينة على كونها لنفي الجنس وعملها عمل ان او بناء اسمها كافية في هذا الغرض فلا يكون ان الا
مع لا التبرئة فاما اذا الغيت فانه جعل نكرة مبنية على كونها لنفي الجنس في النكرة لان نفي
الجنس وتكرير النفي في الحقيقة واما المعارف فالتكرير يجيء لها فانها نفي الجنس الذي لا يمكن
ان يحصل في المعرفة واجاز ابو العباس وابن كيسان عدم تكريرها في المواضع الثلثة اما مع المعرفة
فنحو لا زيد الا هو وفيهم لا نوك ان تفعل كذا واما مع المفصول فنحو لا فيها رجل فان لا يكن بعدها
رجل فهي ملغاة اذ ذلك دليل انها ليست عاملة واما مع المكرر المتصل فنحو لا رجل في الدار

قال وانت امرؤ تناسيت بغدا حين تذكر فاجمح ومثله قولهم سواء وقوله فانا ابن
قيس لا براح وقوله تركتني حين لا مال لي عيب وحيث بهن زيان النكرة وكليا واجيبان قولهم لا نكر
ان تفعل كذا بمعنى لا ينبغي لك ان تفعله وفي المعنى الداخلة على المضارع ولكن لا يلزم تكريرها والاول
مصدر بمعنى التناول والمراد بهنا بمعنى المفعول اي ليس منا ولكن وما فوذكر بهذا الفعل اي لا ينبغي لك
ان تاخذ وتناوله ويشذ قوله انا لا الهان جودهم ولا نفع ولا براح ولا استراح ولا مال
وقولهم سواء وقيل انه لا نفع وما بعده بمعنى ليس وقد ذكر ابن المرفوعات انه لم يثبت اعمال اعمل
عمل ليس قال الاولى هل ذكر على الضرورة والشذوذ وقعلى هذا تقول سيجيء الداخلتان تكريرها الجملة
الداخلة على غير لفظ الفعل الماضي موضعها احدهما ان يكون داخلة على الفعل تقديرا وذلك اذا دخلت
على منصوب بفعل مقدر نحو لا رجلا اي لا لقيت رجلا او لا رجل موجود عندي ولا الها الا
الله اي لا اعبد الها او لا يستحق الالهية الا الله ولا غولا اي لا تغتل عنك غول وكذا لا سرا ولا كرامة
واذا دخلت على الجملة بمعنى الدعاء نحو لا سلام عليك ولا بكما لسؤال الدعاء بالفعل او لانه في
الاصل اسم او نحو فكانه قيل لم يسلم سلاما كما ذكر نافي باب المبتدا ولا اصابكما لصوا واذا دخلت
على نحو كان تفعل كذا اي لا ينبغي كما مر وانما لم يكرر لان في ذلك الموضع لانا اذا دخلت على الفعل لم يجب
تكريرها الا اذا كان الفعل ماضيا غير دعائي نحو قوله تعالى فلا صدق ولا صلى على ما يجيء في تفسير الحروف
وثانيهما ان يكون لا بمعنى غير معمل احد ذلك شروط احدها ان تدخل على لفظ شيء سواء الجر
بالاضافة نحو هذا لا شيء لك او بحرف الجر اي حرف كان نحو كتبت بلا شيء وغضبت من لا شيء وما انت
الا كلا شيء وغلفت من كلا شيء وانتصب نحو انك وشيء سواء او ترفع نحو ان لا شيء وانا بها
ان تجر ما بعدها بباء الجر قبلها نحو كفى بالمرء ان لا يجد الا ما يكفيه لا نفع شيء الا بها ما حروف الجر وليست الجار

الفعل من التعريف انه يدخل على الجملة
من النداء هكذا

الجر اما بالاضافة واما في نحو بريت ما بالك بعد العلم والدية وقد علمت شيبا حين
قالا ولي ان لا اراك كذا في قوله في بئرا لا هو يسري ولا سعى اي على الشيب وقد وقد الشيب اي شيب
قبل او انه اي وقد يكون في اثنائه وقد الشيب والوقد الاولى من الثلثين الحاقي وما مثلا فاضاف
الاول الى الثاني لاشتمالها عليه وقال بعضهم لا غير زائدة على تاويل وقد الاولى والوقد الهوكا في الثلثين
واما قول الشاعر حنت فلو صحت حنين لاخت في الاول مضاف الى الجملة اي حنت لاجل حنين حاصل
وثانيهما ان يعطف ما بعدا على المجرور بغير كفى لا تعاقب غير المقصوف عليهم ولا الصاحبان وفي بكر
زيد غير فارس ولا شجاع وتفعل ايضا زيد غير فارس ولا شجاع ولا يجوز انت غير زيد ولا العالم
قالوا لانهم راعوا صورة لا غير مجعولة بمعنى غير فانها يلزم تكريرها مع العلم واما المعرف باللام
فان التعريف فيه غير مقصود فصار في حكم المنكر ويجوز عدم تكريرها مع المنكر قيل جعلا بمعنى غير
نحو لا رجل ولا غلام رجل بخلاف العلم واما المعرف باللام مع لا التبرئة فلا بد معه من تكريرها نحو لا
الرجال في الدار ولا امراة ويستضعف هذا المعرف بعد خروج لا الى معنى غير اضعف منها ايضا بدا
الخروج فجوز عدم تكريرها نحو انت غير لقاس ولا شجاع والذي منع التكرير قبل خروجها لغوا
هذا وان كان لا بمعنى غير فيجب ان يشترط لزوم تكريرها ايضا نحو قوله لا في ظل ذي ظلل يعيب
لا ظليل ولا يغني من الكيف وقولك زيد لا بخيل ولا جبان وجاءني زيد لا راكبا ولا ماشيا واما قول
العوام انا لا راكب والا انسان اعم من الراكب والحيوان وغير مستند الى حجة وهو يوجب تكرير لا
الشرط الاول معلل بكونه مستغرقا لما يصح اسناده اليه وهو معنى الشرط معلل بعدم لزوم اصالتها اعني كونها للتنصيص
وذكر بعضهم شرطا من الاستغراقية بعدا لتعذر دخول حرف الجر على غير فيلزم الجمع بين حقيقة
من غير تكرير مع العلم وهو معنى الشرط الثالث معلل بكونها كالمكررة لان غير بمعناه ومعنى يكون لا بمعنى

بمعنى غير كقولنا لا رجل في الدار بل امرأة ولا يكون لها صدر الكلام ويكون لها للتبرئة انما للنفي
مضمون الجملة فيلزمها الاتصال واعلم ان ذهب اليه بعض النحاة قال العلم المشهور بعض المتأخرين ينكر فينصب
وينون مثل لا رجل ان كان فيه نحو لا حسن في الحسن البصري وكذا لا صعف في الضعف او مضافا
اليه نحو لا امر في شر ولا ابن زنية ولا يجوز هذا المعاملة في لفظي عبد الله وعبد الرحمن اذا سمي والرحمن لا يطلق
على غير الله تعالى فيقدر تنكيرها قال لا ماء ثم الليلة للمطي وقال ان محلك عندي حبيب فقد ولا امية
في البلاد ولنا ويله بالمنكر وجهان اما ان يقدر مضاف هو مثل فلا يتعرف بالاضافة لتوغلها في الابهام
واما ان يجعل في صورة النكرة ينزع عن الكلام وان كان المنفي في الحقيقة بالاضافة هو المضاف المذكور الذي
لا يتعرف بالاضافة الى اي معرفة كان لزعامة اللفظ واصالته ومن ثم قال الاخفش على هذا التاويل
يمتنع وصف الثانية في صورة النكرة فيمتنع وصفه بمعرفة وهو معرفة في الحقيقة فلا يوصف بنكرة واما
ان يجعل العلم المشهار بتلك الحالة كانه اسم جنس وضع لما فاده ذكر المعنى لا لذات معينة وقضيته ولا
اباحسن لها الا فيصل لها اذا اريد بهم الله وهم كان فيصل لغة للحكومة على ما قال النبي صلى الله عليه وسلم
اقضاكم علي فصل الله عنه كالجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع كلفظ الفصل وعلى
هذا يمكن وصفه بالمنكرة وبهذا كما قالوا لكل فرعون موسى اي لكل جبار فرعون فيصرف فرعون وموسى
لتنكيرهما بالمعنى المذكور ويجوز القراءة باجراء المعرفة مجرى النكرة بادخال التاويل في الضمير وسلم
الشنتمري ايضا نحو لا اباك هنا اولا الله وابن عقيل وسمع قال وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله
ثلثة اوجه فتحهما ونصب الثاني ورفعه ورفعهما ورفع الاول على ضعف ويكون لا بمعنى ليس وفتحهما كلمة
واحدة بمعنى اذا كررت لا مع اعادة عقيب كل منهما بلا فصل تكرة جاز في المجموع ثلثة اوجه الاول فتحهما
ووجه ان تجعل لا مع اسمها للتبرئة فبنى لتضمنه معنى من كما لو ذكرت كل من صاحبيها ويجوز على قوله سيبويه

سيبويه ان تفتح بعدها خبرا لها معا اي لا حول ولا قوة لنا اي موجودة لنا لان من مذهبه
ان لا المفتوح اسمها لا يعمل عمل ان في الخبر في حالة وضع الرفع فلا قوة مبتدا معطوف على محل لا حول والخبر
مرفوع بانه خبر المبتدا لا خبرا فيكون الكلام ح جملة واحدة نحو زيد وعمرو ضاربان ويجوز ايضا
عنده ان تفتح لكل واحد منهما خبرا اي لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملتين
واما على مذهب غيره وهو ان لا المفتوح اسمها عاملة في الخبر عمل ان كما عملت فيه لا المنصوب اسمها
فيجوز ان تفتح اسمها خبرا واحدا وذلك الخبر يكون مرفوعا بلا الاولى والثانية معا وهما وان كانا عاملين
الا انهما مثلان فيجوز ان يعملا في اسم واحد عملا واحدا كما في ان زيدا وان عمرا قائمان كما شيء
واحد واما الممتنع ان يعمل عاملان مختلفان في حالة واحدة عملا واحدا معمول واحد فكما في اشتاع
حصول اثر من مؤثرين ويجوز ايضا عندهم ان تفتح لكل واحد منهما خبرا على حياله والثاني في المحل اول
ونصب الثاني على ان يكون لا الثانية زائدة لتاكيد نفي الاولى كما في قولك ما جاءني زيد ولا بكر فكانك
قلت لا حول ولا قوة كقوله قوله ولا ناعب الا بين غربان وابنه على ما يجيء فلا يجوز عند سيبويه ان تفتح لهما
خبرا واحدا بعدهما لان خبر لا حول مرفوع عنده بالابتداء وخبر قوة مرفوع بلا لان التاصيبة
تعمل عاملة عنده في الخبر فاذا لم تعمل فيه رفع الخبر بعاملين مختلفين ولا يجوز ان يجعل
منهما خبرا على حياله وعند غيره يجوز تقدير خبر واحد لهما لان العامل فيه عندهم اذا اتحد
يجوز ان تفتح عندهم لكل واحد منهما خبرا على حياله والثالث في المحل اول ورفع الثاني على ان لا الثانية كما في الوجه
الثاني الا ان العطف هنا على المحل كما يجيء في ولا ناعب فعند سيبويه يجوز ان تقدر لهما خبرا
واحدا اي لا حول ولا قوة موجودان لكونه خبر المبتدا وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر مقدر لان
يجتمع المبتدا ولفظ لا في الخبر ويجوز ان يجعل لا غير التبرئة التي لنفي الجنس لكن تلغى ما تعمل

لما ذكرنا قيل من جواز الغائها مع كونها لم تكن غير معمولة لضعف العمل وقد حصل هنا شرط
الالغاء كالتقدم وهو تكريرها لان التكرير حاصل سواء الغيت الاولى والثانية معا كما في المثل
او الغيت الاولى والثانية كما في الاولى والثانية على ما يجيء بعيد او الغيت الثانية دون الاولى كما
سنذكرها وهي الاولى والثانية وتقديم الخبر مع جعل الثانية للتبرئة مثله مع جعلها لان وسواء
ولا نقول ان لا الثانية هنا تعمل عمل ليس كما قال بعضهم لما قدمنا انه لم يثبت في كلامهم عمل لا عمل ليس
ولم يرد الا كون اسمها بعدها مرفوعا والخبر محذوفا كما لا ابا لك ولا مستصرخ فظنوا انها عاملة
عمل ليس ولخفاء انها لا التبرئة ملغاة للضرورة والرابع رفعها على ما ذكرنا انه يحذف الفعل لا التبرئة
لضعفه عملها ويلزمها التكرير كما تقدم فيكون اسمها مرفوعا بالابتداء والثاني انها لا التبرئة
كما في الوجه الثاني وانها ملغاة غير مختصة كلا الاولى وهذا بيت سيبويه وغيره في تقدير الخبر في هذا الوجه
واصحاب لا عملها هنا لا الابتداء فقط اما ان تقدر لكل واحد منهما خبرا والكلام جملتان
او تقدر لها معا خبرا واحدا والكلام جملة واحدة فالاول في الثاني على ان لا الاولى للتبرئة لكنها
ملغاة لما ذكرنا من جواز ذلك لضعفها وقد حصل شرط الالغاء وهو التكرير ولا يلزم مع تكريرها
ان يتوافق اسماهما بعدهما في الاعراب اذ التكرير هو الشرط فقط وقد حصل كما ذكرنا فاذا تقرر هذا
فلا حاجة بنا الى ما ذكره المصنف من قوله ورفع الاول على ضعف لكونها بمعنى ليس فانا لا نضعف
هذا الوجه بل هو مثل الوجه الثالث والرابع سواء بحصول التكرير وتطابق اسميها اعرابا ليس
بشرط ولا لفظ الجمع للتبرئة الغيث فلم يقع فيها النص صريحا على المتعارف وتقدير الخبر في هذا الوجه
كما في الوجه الثالث سواء على المذهبين قال واذا دخلت الهمزة لم تغير العمل ومعناها الاستفهام او العرض
او التمني اقول قال الاندلسي لا اعرف احدا يجعل لحق الف الاستفهام ام اداة النفي فيكون الالف مجردة

للاستفهام بل لا بد ان يكون اما للانكار او للتوبيخ او للتمني او للعرض وهذا الذي قاله مخالف لظاهر
قول سيبويه لانه قال اعلم ان لا التي للاستفهام تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه اذا كانت للخبر فذكر قولهم
الا طعان ولا فرسان عادية الا تجشؤكم وسط الثنايا وقول المهل الا فاصبرا بقية يبقيها الذل
بعد عزة وليته ذكر سيبويه ان حال الالف العرض كحاله قبل الهمزة بل ذكر السيرافي وتبعه الجزولي والمحب
وزكريا الاندلسي وقال هذا فظاهر لانها اذا كانت عرضا كانت من عروف الافعال كان ولو وعروف
التخضيض فيجب نصب الاسم بعدها على ما ذكرناه واما اذا كان الاستفهام بمعنى التمني كقوله الطويل الى نحو
وانشرها الطويل الى نضربها تحاجر قاما نرى والبرد قال حاكمها حاكم الجودة فيجوز عندها العطف والوصف
على الموضع نحو الا ماكن ثم اقعد والا ماد وثم سيرها وغيرها عندها اما ظاهرا ومقدرا كما في الجر
واضمار الخبر والجزم على ما بعدها وقال سيبويه لا يجوز حمل التابع على الموضع اذا التمني يغيرها عن الخبر
ويصيرها بمعنى اسمها بمعنى المفعول فمعنى الا غلام ثمني غلاما فلا يحتاج الى خبر لا ظاهر ولا مقدر
فهو كقولك اللهم غلاما اي يسر لي غلاما واما بالي لا اكلمه فلا خلاف بينهم ان النصب على ما كان يليه
قبل الهمزة من النصب في المضاف والمضاف اليه والبناء في المفرد النكرة واما قوله الا ارجلا ظنى انك
بدل على محصلة تبيت والبيت يضمن فعال يوتس ونونه ضرورة وقال الخليل الا مرفي تخصيص كهلا او
سندكم فسم الحروف والفعل مجزوم اي هذا نزر ونفر جلدا وروى الا غلام الا اللهم ثم الا رجل فرقد
الله خبرا وروى الا رجل بالجر اي الا مثل رجل قال ونصب المبنيا والمفرد اليبنى ويعرب رفعا ونصبا
نحو لا رجل ظريف وظريفا ولا فالا تمر والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز مثل لا حول ولا قوة
الا بالله الاول قوله ونصب مبنيا والاول صفته وبنى تبعه وقوله مفردا يخرج حالات من المضاف مبنيا والعامل
مبنيا اي بنى النعت اذا ولي مبنيا لا وكان مفردا واما جاز بناء النعت المذكور مع انفصاله عن

التي يكسبه البناء اذ بها يزول معنى الحرفية الموجب لتضمنه من لا جتماع ثلثة اشياء فيدل عليها
كونه في المعنى هو المبني الذي وليها اعني لم لا وهو اللفظ متصلا به والثاني كونه النفي في المعنى داخلا
فيه لان المنفي في قولك لا رجل ظريف هو الظرافة لا الرجل فكان لا دخلت عليه فكانك قلت لا ظريف
لم يبن صفة المنادى مع لا بل لظريف لان النداء متعلق بالموصوف والثالث قربه منها التي يكسب
البناء اذ الفاصل بينهما ليس الا واحدا وهو فلبناء النعت اربع شرائط ان يكون نعتا مبنيا بلا
لا نعت المعرب احترازا عن نحو لا غلام رجل ظريفا وان يكون النعت الاول الثاني وما بعد فلا
يبنى كريم في نحو لا رجل ظريف كريم وان يلي النعت المبنى ولا يفصل بينهما فلا يبنى الوصف في نحو لا
غلام رجل ظريف وان يكون نعتا مفردا فلا يبنى في نحو لا رجل حسن الوجه وانما يبنى نعت
المعرب لانتفاء الوجه الاول والثالث فيه من الثلثة المذكورة اذ ليس هو المبني بلا وايضا بعد بنائها
وليس بنعت الثاني وما بعده لانتفاء الاول والثالث ولانتفائهما ليس بينها النعت المفصول من
المبني بغير النعت ايضا واعلم ان بناء النعت المضاف والمشابه له لانتهائهما بما يشتهي اذا وليها
لا المبنية لها فكيف بما يشابهها بجريهما مجرى كلمة واحدة ولا تعقد في هذا النعت المبني انه مركب مع لا
المنفية كخمسة عشر لانه يحتاج اذا قيل في الاعراب لا ولا وقع على ثلث كلمات كلمة واحدة
الى تكلفات مستهجنة وقال ابن يرهان والبراقي تقتضيها عند بنائها لا في هذا الموضع
قاصدة مركبة مع المنفي بل لكونها داخلة على الموصوف المركب مع صفته تعمل في محلها كما تعمل في خمسة
عشر اذ اقلت لا خمسة عشر ولا تناقد وهذا على ما ذكرناه عند ركبا لا مع التي في هذا
الموضع وفي غيره وعند تركيبها لتنفي هنا مع نعته نحو لا معرب رفعا ونصبا سواء كانت الصفة
مفردة او مضافة او مضارعة لها وقال يحيى بن معط صفة المبني المضافة منصوبة لا غير

نحو

نحو لا مجيد كريم الحسب ولعله قاسها على صفة المنادى المبني مضافة ولقائل ان يفرق بانها
لو باشرت المضاف لم يكن فيه الا النصب فلزمه النصب لما وقع صفة ما باشرته ويجوز في المضاف
الذي باشرته لا الرفع وذلك اذا كرر نحو لا غلام رجل في الدار ولا غلام امرأة فلم يلزمه النصب
لما وقع صفة ما باشرته وايضا القوم في المنادى بناء فكان هل وصفه المضاف الذي يجب نصبه
لو وقع منادى على النصب لذي هو حركة الاعرابية واجبا بخلاف المبني بلا فانه الفتح فبنى
على فتح واعرابي صفته على قول الاخفش الرفع لعرابي فكان هل وصفه المضاف الذي لا يمتنع رفعه
لو وقع منفيا على الرفع الذي هو حركة الاعرابية جائزا او ذلك برهان ان رفع وصفه بنى لا
في نحو لا غلام ظريف دليل على ان لا غير عاملة لا في محل الاسم ولا في الخبر بل هي ملغاة والخبر
المقدر مرتفع بكونه خبر المبتدأ اذ لو عملت النصب في المبتدأ وهي مغيرة معنى الكلام كانت
كليت ولعل وكان ونحوها فلم يجز رفع وصف اسمها كما لم يجز رفع اوصاف
اسماء تلك لانتفاء معنى الابتداء معها كلها ولقائل ان يفرق بينها وبين
ليت ولعل ونحوها بضعف عمل لا لانها تبطل بالفصل ويدخولها
على المعرفة ويجوز الغاؤها مع النكرة وما دونه بضعف رأي المبرد فهي
عامل ضعيف يعمل بمشابهة المشبه اعني ان مشابهة ضعيفة فلا يصح
ان يكون لاعتبار اعراب اسمها الاصلي اعني الرفع فعلى ذلك ايكون لا غلام او غلام
غلام رجل ظريف حسن الوجه فيرفع وصف المنفي مضافا كان المنفي او مفردا
او مضافا كان الوصف او مفردا هذا هو الاعرابي في النعت المذكور الذي
مع البناء واعتبار ان الرفع حملا على المحل بل كان هو الغالب لان النداء يمنع

تتبع مبنيا نهاية الا ترى ان لا في لحركة البنائية نحو جاءني هؤلاء الكرام بالرفع واما جاز النصب
حملا على الحركة البنائية لشابهتها للاعرابية بعروضها مع عروضها ونزوالها فوقها نهاية عارضة
بها كائنة في محلها بتبعية الظرف ويجوز ان تقول ان النصب في الصفة حملا على محل اسم المنصوب لانها تعمل
عمل ان فمحل اسم المبني رفع ونصب قوله والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز اما قلنا في الصفة سواء
بدا اذا لم يكن المعطوف معرفة فان كان معرفة فرفعه واجب نحو لا غلام لك والعباس وكذا في سائر
روابع المنفي المبنية قال الرضي شاة وسخلة لما لم يمنع نحو لا غلام واخاه لان مثل هذا المضاف
نكرة كما يجيء في باب المعرفة وليجز البناء في المعطوف كما جاز في الوصف لانتفاء مصحح البناء وهو
ما ذكرنا من اجتماعهما على الاصل الثالث فلا يجوز لا ابا وابنا كما قلت في النداء يا زيد وعمرو وذكر بعضهم
في الثاني لانها بالبناء كالنعت المذكور على انه قد يقال نحو لا رجل وامرأة بالفتح في المعطوف
وفيه بحث قوله من جعل العامل في خبر المبني نفس لا الا البناء ان يجيز رفع العطف حملا على المحل
الا بعد الخبر كما في ان وقال الا الذي الذي يفيد من التوابع بعد الوصف والعطف هو البدل وعطف
البيان والتوكيد اللفظي فلا نصيب لهم فيها لكن بينغي ان يكون حكمها مع لا حكمها مع المنادى
المضموم فعلى البدل يجوز البناء ان كان مفردا كمن نحو لا رجل صاحبي وقال ابن مالك البدل ان كان
نكرة كان مرفوعا او منصوبا وان كان معرفة وجب رفعها وقول الا الذي اقول اذا لم يفصل البدل
المفرد المذكر عن المنفي المبني لانه لا يقصد عن النعت الذي يبنى جوازا اذا اجتمع الشرطان اللذان علله
سابقا حيث كونه هو المقصود ولعل ابن مالك قوى بنية البدل والوصف بان الوصف يذكر مع الموصوف
واما البدل فيجعل المبدل منه في حكم الساقط فلا يبقى البدل مركبا مع المبدل منه لكونه في حكم الساقط
ولا يخفى ان اتيانه فائدة على البدل في التقدير التركيبي لفظي لا تقديري اقول وقد تقدم انه لم يقم دليل على

على التركيب بين لا واسمها ولا بين الوصف والموصوف واما عطف البيان فهو البدل كما يجيء وتذكر
في البدل انه يجوز اعتبار البدل ان مستقلا واخرى غير مستقل في باب لا البتة وفي باب المنادى كما تقول
لا رجل عاقل ولا كريم رجل ولا كريم احد قال امرؤ القيس ويلمها خلة اذا ما الوطء بالمحالة ولا كهذا الذي
في الدار منصوب وبهذا يدل على انه يجوز رفع صفة المضاف هنا على المحل اذ لا فرق بين عطف البيان
والوصف واذا حملت على اللفظ قلت لا قلما احد ولا كريم رجلا ويجوز ان يجعل النصب مثل هذا على
التمييز كما في قولك لي مثله رجلا وملؤه عسلا واما قول جرير لا كالعشية نائلا وزمر فقيل
انتصاب نائلا بتقدير الفعل اي لا ارى كعشية اليوم اي كنائل عشية نائلا كما تقول ما رأيت
كاليوم رجلا وذكر ان العشية ليست بالنائل حتى يكون عطف بيان لها واقول مع تقدير كنائل عشية
اليوم نائلا بالحاصل الناظر الى الاول كما في قولك كالعشية عشية وعشية فيجوز ان يكون نائلا تابعا
على اللفظ واما التأكيد فلا يجوز تأكيد المبني المبني تأكيدا معنويا لان المكرر لا يؤكد ذكر التأكيد كما يجيء
في باب التأكيد وانه كان لفظيا فالاولى كما ذكرنا في المنادى كونه على لفظ المؤكد بحرف من التنوين وجاز
الرفع والنصب كما ذكرنا هناك وانه كرر مبنيا لا بد فصل بينهما بالاسم وذلك المكرر مع صفة الثاني نحو
لا ماء ماء باردا فان شئت بنيت الثاني نظرا الى كونه مكررا لفظا وان شئت اعربته رفعا ونصبا
وذلك لانك لما وصفته صار مع صفته كانه وصف للاول كالحال الموطئة في نحو قوله تعالى انا انزلناه
قرآنا عربيا فالمكرر هو المكرر الموصوف او نظرا الى كونه كالصفة من المكرر غير الموصوف
واما وصف المكرر اعني عربيا فليس فيه الا التأكيد فافهم ومثل لا ماء لا غلام في جواز البناء للشبه بالمضاف
لشاركته له في اصل معناه ومعناه لم يجز لا ابا فيها ولا يضاف لفساد المعنى فلا تقل لا يبويه بمعنى ان
الكتاب يخال لا آله ولا غلام بنا له فيكونان مبنيين على ما ذكرنا وجاز ايضا على قلة لكنا لا الى

هذا المذكور في المثنى وجمع المذكر السالم في باب والذي من بينها المضاف المسند اذا وصل اليها
لام الجر ان تقطع حكم الاضافة بحذف نوني المثنى والمجموع وإثبات الالف في المثنى والذي فيقال
لا غلاي بكر ولا تلمي كرد ولا إباله ولا اقاله فيكون بعدها اسم معرب اذ لا يبنى الحليل ويجيء
ويجوز ان يقال ان هذا المذكور مضاف وحقيقة باعتبار المعنى فيقبل لهم اللام لا يظهر بين المضاف
والمضاف اليه بل يقدر اجابوا بان اللام ههنا ايضا مقدرة وهذه الظاهرة تاكيد للمقدرة
كقيام الثاني في ثم ثم عدي على هذا بينما قال انه ثم اللام اوقع مضاف الى مدى الظاهر فيكون الفصل
بين المضاف والمضاف اليه كلا فصل فيقبل لهم ما الذي هو لهم في هذا الاضافة على الفصل بين المضاف
والمضاف اليه المضاف اليه باللام فلا يكاد دون سائر الاضافات المقدرة باللام اجابوا بانهم
قصدوا تصحيح المضاف المعرف باللام من غير تكريرها تحقيقا وحذف المقارن المتقدم بلا التزم
مع التكرير لا فصلوا بين المضاف والمضاف اليه بصير المضاف بهذا الفصل كانه ليس بمضاف فلا
يستنكر نصبه وعدم تكريرها والدليل على قصدهم هذا الغرض انهم لا يعاملون بهذه المعاملة
المغني المضاف الى النكرة فلا يقولون لا اباليرجل كما لا غلامي لشخص بعينه كذا والدليل
على انه مضاف قوله وقد سمع سماع مرة مررت بامرئ وما اكرمه لا اباك بخلة فصرح بالاضافة ولكن
لا يقاس عليه فلا يقال لا اخاك ولا يدك وفي جواز الفصل باللام المخصصة بها المضاف دليل لهذا الغرض
في المنادى وبكذا كونه لا بؤس للجاهل ضرارا لا في آدم قال المصنف لا يجوز ان يكون مضافا حقيقة
اذ لو كان كذلك كان معرفة فوجب رفعه وتكريرها ولم يجز لم يرفع ولم يكرر لكونه في صورة النكرة
والغرض من الفصل باللام ان لا يرفع ولا يكرر تحقيقا رفع ويكرر مع الفصل باللام وقال
ايضا لا اباك ولا يد لك سواء في المعنى انفاقا ولما ايتاك نكرة بلا خلاف فكذا يلزم ان يكون لا اباك

نسخة واحدة الشارح الشارح

اباك اذ المعرفة لا تعارض النكرة معنى ولفظا انهم اتفقوا على ان معنى الجملتين احدهما اباك والاخرى لا يد لك
سواء ولم يتفوهوا ان لا اباك ولا يد لك معنى واحد وقد يكون المقصود من الجملتين واحدا حيث
المسند اليه احديهما معرفة والاخرى نكرة فالمسند اذا نفيه لا في لا اباك نكرة في اباك معرفة وفي
في لا يد لك نكرة في يدك معرفة والجملة الاولى بمعنى لا كان ابوك موجودا والثانية بمعنى لا كان لك
وحكى الجملتان واحد مع كون المسند اليه احديهما معرفة والاخرى نكرة ثم قال المصرح الاوجه
في هذا ان يقال ان هذا لم يكن مضافا للفساد المذكور كما مشى عليه المصنف فاحتمل حكم المضاف
من ابقاء الالف اباوا فاوحذف النون في غلامي وصلحي والباء بحالها لشبه المضاف اذ مضارع
المضاف بالتغيير الذي مر في المنادى اذ لو كان لكذلك لوجب قوته كان لاحسنا وجهه ولا حافظ لك
الله وايضا قال اباك لا يد لك عند بعضهم واحد من حيث المعنى وكذا ما ضمن الى كفة سلمها
وسلم لا لا يصير الصفة والباء بمنزلة مضارعا للمضاف بدليل انك تقول لا رجل في الدار ولا غلام
ظريفا ولو كان مضارعا للمضاف لقلت لا رجل في الدار ولا غلام ظريف فلما لم يكن كذلك اي لم يكن
لا اباك لا باك المضاف في اصل معناه اصل معنى المضاف وذلك ان اصل معنى المضاف الذي هو ابوك وابوك
بكم كان تخصيص ابوك بالمخاصيص قطع عمل ما قبل اللام واضيف صار المضاف معرفة فقولك ابوك تخصص
اصلي وتعريف ثانوي بالاضافة كما في يد الاضافة وبكر بتاركه ابوكه التخصيص الذي هو اصل
معناه ومن ثم لم يجز اي من جهة ان اعطاه حكم المضاف لشبه لا اصل معناه لم يجز لا اباك فيها ولا
مرئ بها لان المضاف قبل الاضافة لم يكن بمعرفة وعلى قوله لفساد المعنى بمعنى ان المعرفة لا يكون بمعنى
المنكر كما ذكرنا من تقريره ولو كان كما ذكر المصرحان ايضا لا المنكر لا اباك لم يجز طويل ويحتمل
ولم يختص هذا الحكم بالمعرف فاذا قلت لا غلامي لك ظريفا كما لم يجز النون من غلامي انفاقا واما

ما يوجد بينهما فلا مشاحة في الاصطلاح لفصل بين المضاف والمضاف اليه بنحو المضاف واما على ما يوجد في المصنف للفصل
بين شبه المضاف بما لا يفصل بينهما واما ان فصلت بالظرف او الجار والمجرور والناقص وهو الظرف
المستقر نحو لا يدري ابكر ولا خالد في اليوم بكر قاجاب يونس اشتباه لان الفصل به كالفصل بكلمة يا ينبغي
في الظرف ولم يجز سيبويه والخليل بل اوجبا النصب الا ضرورة الشعر كما قوله وكان اصوب من
ايغا ايمانا او اخر الميسر ايغاض بغير ينبغي وجوز في مثل لا عليك اي لا باس عليك (اي يحذف كلمة لا
في لا عليك ولا يحذف اسم الا مع وجود الخبر كما لا يحذف خبرها الا مع وجود اسمها لئلا يكون اجحافا وفي اسم
لا كرديا بعطفا الكان اسمها جاز ان يكون كرديا والخبر محذوفا اي لا احد موجود وجاز ان يكون خبرا
اي لا احد مثل زيد وان يجعلناه مرفوعا كان اسمها محذوفا اي لا احد كزيد خيرا ولا المشبهة بليس
بل المستدرك بعد نفيها وهي بجانبه فاذا اتيت بها مع ما او انتقض النفي بالا او تقدم الخبر بطل
العمل واذا عطف عليه بموجب فالرفع قوله بل المستدرك بعد نفيها اي بعد حذف ما يدل عليه مسئلتها ولا مسئلتها
الا انهما يجتمعان معا والا عتراض عليه كما في خير كان قوله وهي بجانبه اي بعد اللغة وهي اعمال ما والا
عمل ليس وقد ذكرنا انهم لا ينقلون عن احد لا عن الحجازيين ولا عن تميم برفع اسم لا ونصب خبرها في موضع
فالظاهر الحجازية اذا اتى اسمها وخبرها دون لا عمل ليس بشرط بخلاف غير الحجازيين وهم بنو تميم لا يعملونها مطلقا
قوله واذا اتيت ان مع ما بعدها شرط عملها عمل ليس احد يمانك لا يلبثها ان كقوله وما ان طبنا جبن ولكن
منايانا ودولة آخرينا اعلم ان الاصل في ما ان لا تعمل كما لغة بني تميم اذ فصل العوامل ان
تختص بالفعل الذي تعمل فيه من اسم او فعل لكونه متمكنا بخلاف نائبة مركبها وما شركته بها الفعل
واما الحجازيون فانهم اعملوه مع عدم الاختصاص لقوة شبهها بليس لان معناها كمعناها لدلالة الحقيقة
كما ذكرنا في باب المستثنى وعند النحاة ان ما وليس كلاهما للنفي الحال والحق انها مطلق النفي كما يجيء في الافعال

الاصل في الاستثناء ان يكون بالا وما يقوم مقامها وقد يحذف الا ويقام المستثنى مقام المستثنى منه ويعرب باعرابه
الاصل في الاستثناء ان يكون بالا وما يقوم مقامها وقد يحذف الا ويقام المستثنى مقام المستثنى منه ويعرب باعرابه

الناقصة فلما كان قياس اعمالها ضعيفا تقرر لادنى عارض فمن ذلك يجيء ان بعدها وانما غير
لنبا لانها وان كانت اثنة لكنها تشابه ان النافية لفظا فكان ما النافية دخلت على نفي
والنفي اذا دخل عليه النفي افاد الايجاب فصارت ان كما لا الناقصة لنفي ما في نحو ما زيد الا منطلق
ويجوز ان يقال انما تقرر للفصل بينهما وبين معمولها بغير الظرف وقد جاء ان بعده
غير كافية مذ وذا وانو عند المبرد فتسن اشد ابد على ينني غدانة ما ان انتم ذهبا ولا صربا
وكلتا انتم الحرف وان العازلة عند الكوفيين نافية لان انة ولعلهم يقولون هو نافية
تزيدت لتاكيد نفي ما والا فان النفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب والمعنى في قوله وما ان
طبنا جبن نفي وقوة عليهم بانة لا يجوز الجمع بين حرفي نفي لان نفي المعنى المنفصلا بينهما كما
في ان زيدا القائم واما الجمع بينا اللام وقد في نحو لقد علم الله مع ان في كليهما معنى
التحقيق وفي الا معنى التحقيق فلان قد يشوبها معنيان اخران وهو
التقريب والتوقع فلم تكن لبث التحقيق وكذا في الا معنى التنبيه ايضا واستشد الفراء
الا اراها ان لا ايسنها بالجمع بينا للشد احرف نافية والرواية الا ياما ايسنها وما
يعزل عن العمل بانتقاض نفيها لان عملها انما كان لاجل النفي الذي به شابهت
ليس فكيف تعمل مع زوال المشابهة ونقل عن يونس انه يجيز اعمالها مع انتقاض
نفيها بالا واستشد في ذلك وما الدهر الا ما تجنونا باهله وما طالب الحاجات
الا معذبا واجيب بان المفعول محذوف من الاول اي دوران مجنونا وكذا معذبا
مصدر كقوله تعالى وقرقتاهم كل ممزق فيكون مثل قولك ما زيد الا سيرا على ما
مضى في المفعول المطلق ومن ذلك ان يتقدم نفسك الخبر ظرفا كان او غيره نحو ما قائم

الاصل في الاستثناء ان يكون بالا وما يقوم مقامها وقد يحذف الا ويقام المستثنى مقام المستثنى منه ويعرب باعرابه
الاصل في الاستثناء ان يكون بالا وما يقوم مقامها وقد يحذف الا ويقام المستثنى مقام المستثنى منه ويعرب باعرابه

زيد وصلة الدار زيد وذكر لضعف صلة العمل فلا تتصرف بانه تعمل النصب قبل الرفع كالفعل وقال اي تتصرف
وضعف تعديه لا يبطل عملها اذا كان المخبر المتقدم ظرفا او جارا ومجرورا لكثرة التوسع فيه كما تعمل ان
واخواتها قال ابو علي ويدل على ان قوما يجوزون اعمالها متقدمة الخبر ظرفا كان او غيره قال البرهان الاعمال
عندي هو القياس لبقاء معنى النفي واما قول الفرزدق فاصبحوا قد اعاد الله نعمة اذ هم قريش واذ ما
مثلهم بشر فانه يحتمل ان يكون بعض الناس ينصبونه مثلهم وقال هذا لا يكاد يعرف وقيل ان خبر ما محذوف
اي اذ ما في الدنيا بشر مثلهم حال من بشر تقدم عليه وجوز الكوفيون النصب على الظرف اي اذ مثل اهلهم
وفي مثل مكانهم هذا الرفع ويروى ما مثلنا اعنت قالوا ونحو قولهم لو انكم بالحسين مثلنا قتلتم حرا وما بالحر
انذا ولا الخليفة ليل على جواز تقديم الخبر المنصوب اذ الباء لا تدخل الا على الخبر المنصوب دون المرفوع
وعلى هذا بني او على ان المختار امتناع دخولها على خبرها التميمية واجاز الاخفش وهو الوجه لانا
لم نجد بعد ما النافية الحجازية الا الباء نحو ما انا بالذي قائلا اي ما انا قائلا الذي قلته ولا يضعف قوله
وسمع ابو علي والاخفش دخولها على خبر ما المتقدم خلافا للزجاج والبيت المذكور سيأتي انشاء الله ولا يمنع
دخول الباء في خبر ليس عند انتقاض النفي بالا وذكر لان الباء لتاكيد النفي فلا تدخل بعد انتقاضه
ولم تدخل هذه الباء على فعل المبتدا بعد بل نحو بل زيد بخارج ولم في الخبر المنفي في باب ظن نحو ما ظننت
بخارج ولم تذكر في فعل النفي نحو ليس زيد بمنطلق بعد الذال في قيل بعدي ورجاز ذلك في الحال المنفية
نحو ما علمتها زيدا كريمة وفي خبر ان الناسخة يعجبني انك منطلق لقوله تعالى او لم يروا ان الله الذي
خلق السموات والارض لم يعي بخلقهن بقادر وقد زاد بعد ليت قال الشاعر على لسان كاس مي
فليتما تبع يحوي علكم وهما يبطل عملها ان يتقدم ما ليس يظرف على اسمها المتقدم على الخبر فلا يجوز ما
عمرو ضاربا بخلاف ما اذا كان ظرفا كقوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين وقال الكوفيون يجوز ذلك بعد

بعد مبتدا وخبر والنصب الثاني بتوهم الخافض اعني الباء وليس بشيء لان الباء لا تزاد اذا لم
تثبت لم يحكم بكونها محذوفة وايضا ليس المجرور بها مفعولا حتى ينتصب بالمفعول لتوهم حذف
الجار ووصول الفعل اليه كالمستغفر استدبنا وذكر ان الناصب ليس توهم الخافض بل الناصب هو
الفعل وشبهه ينصب المجرور محلا لكونه مفعولا اذ لا يمكن نصبه لفظا بسبب الجار فاذا عدم الجار
ظهر عمل المقدر بهذا المعنى ان حذف الجار ونصب المفعول بعده ايضا ليس بقياس الا مع ان واحد
الا فعش حذفها مع الاستغناء بدل موجب نحو ما قائما الا زيد اي ما احد قائما الا زيد وليس مما ذكرنا
ان المستثنى المفرغ قائم مقام المقدر المقدر فيكون قد عمل ما على هذه الاسم مع تاخره عن المجرور
وانتقاض النفي واحد مما يبطل عملها فكيف اذا اجتمعا ولا يجوز ان يقال ما الا زيد قائما لتقدم المستثنى
المفرغ ولا يجوز ايضا لما يلحق ما من الفصل بينها وبين ما تعمل فيه بغير الظرف ومع انتقاض النفي قوله
واذ اعطف عليه اي على خبر ليس اذا كان مجرورا او منصوبا بالباء الزائدة فيجوز ذلك اذا عطفت
عليه بلا او كان لازما لها لانك بعد النفي كما يجوز ذلك مع حروف العطف في الرفع اي الرفع واجب وذلك
لزوال علة العمل وهي النفي وذكرنا وجه الرفع فيه في باب الاستثناء فلا نعيده قال ابو عبد الله
ويجوز ما زيد بقائم ولا قاعد على هذا ليس زيد عندي مما ظننت فيه اي ما يا بمعطف
المجرور على المجرور والمنصوب ان يكون منه كما يجيء في باب العطف وقال ابو جعفر او عطف على التوهم لانه
كثيرا ما يقع خبر ما مرفوعا عند ما ينفى العمل فتوهموا ان الاول مرفوع وهذا كتوهم الخفض في قوله
مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب الا ببين غرابها وليس هذا بين لان مثل ذلك ليس بمطرد
ولانه بعد الكلام واذا عطف على خبرها او خبر ليس المجرور بالباء منفيا نحو ما زيد بقائم ولا قاعد
جاز في المعطوف الجر حملا على اللفظ والنصب حملا على المحل فاما قول الشاعر

بدا لي انني لست مدرك ما مضى ... ولا سابق شيئا اذا كان جائيا

فلم يجز المعطوف الجر حملا على اللفظ والنصب حملا على المحل فاما قول الشاعر

ولا الخبر ويجوز الرفع على ان يكون من باب عطف الجملة على الجملة والمبتدا محذوف اى لا هو قاعد
ويجوز المعطوف على خبرها المنصوب ايضا مع الرفع والنصب نحو ما زيد قائما ولا قاعد ولا قاعدا وذكر
بتوهم الباء فيه لكثرة دخولها على خبرها وذكر كلمة قوله مثل ما يكلم مصلوب البيت واما في غير خبرها
نحو ما زيد خارج او داخل بل في ضعيف شاذ لانه لا يكثر الباء في مثله حتى يكون المعدوم كالثابت
ويعامل بهذه المعاملة المعطوف على منصوب بحكم الفاعل بشرط اتصال المنصوب بحكم الفاعل على توهم
اضافته اليه نحو زيدا ضاربا عمرا وبكر وان عطفت على خبر ليس او ما المنصوب وصفا منفيا رفعا بالو
من سببه نحو ما زيد قائما ولا قاعدا غلامه جاز لكونه ذكرا للوصف وجاز ان ترفعه على عطف جملة
الابتدائية منعقدة من الخبر على الجملة التي هي ما زيد قائما لا على زيد قائما فيكون عطف اسمية على اسمية
ويجوز مثل ذلك نحو ما كان زيد قائما ولا قاعدا غلامه فيكون عطف اسمية على فعلية ويكون مضمون
المعطوف عليه هنا ماضيا لان ما كان لنفي الماضي ومضمون المعطوف حال لانه ليس بناء على ما كان
بل بمعنى فليس غلامه قاعدا فظاهر الحال واما ما وليس فمضمون المعطوف والمعطوف عليه حال رفعا الوصف
الذي بعد حرف العطف او نصبه لان ما وليس للنفي المطلق فظاهر بحسب الحال وتقول على هذا
ما كان زيد قائما ولا نائما قاعدا وقاعد فاذا نصبت فالقيام والقعود منفيان في الماضي واذا رفعت
فالقيام منتفية في الماضي ظاهرا وقعوده في الحال واما ما زيد او ليس زيد قائما ولا نائما قاعدا او قاعد فالجملتان
حاليتان رفعا قاعدا او نصبه لما ذكرنا فنصب قائما في المواضع الثلثة اعني ما كان وليس وما على
عطف الاسم على الاسم والخبر ورفعه على عطف الجملة على الجملة كما كان زيد قائما وليس زيد قائما
وما زيد قائما ويجوز في ما زيد قائما ولا قاعد ابوه برفع قاعد ان يكون على عطف الاسم على الاسم والخبر على
والخبر لانه لما تقدم الخبر في المعطوف بطل عمل ما ولا يجوز ذلك في ما كان زيد قائما ولا قاعدا لان ذكر

ولا في ليس لا يبطل عملها لتقدم خبرها عليها بل يجب ان يكون ذكر خبرها على عطف الجملة على الفعلية
ويجوز نصبه على اعمال ليس زيد قائما ولا قاعدا ابوه ان يكون للاجل عطف الخبر على الخبر وابوه فاعله ويجوز
هذا الوجه في ما زيد قائما ولا قاعدا ابوه وان يكون ابوه خبرا مقدما على الاسم ولا يجوز هذا الوجه
في ما ويجوز في هذه المسئلة جر المعطوف على اسم ما توهم الجر في المعطوف عليه ويكون عطف المفرد
على المفرد ولو جعلناه على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر جاز في ليس على تقدير
جواز العطف على عاملين مختلفين على ما يجئ من مذهب الاخفش وجاز في ما على
تقدير جواز دخول الباء على خبرها المتقدم وكذا ان اظهرت الباء في هذه المسئلة
في قائما نحو ليس زيد او ما زيد بقائم ولا قاعد ابوه جاز الكل في قاعد الرفع والنصب
والجر لوجه المذكور سواء ولو جعلت مكان السبب المذكور اعني ابوه اسما مكررا
فقلت ما زيد بقائم ولا قاعد زيد فالرفع اوجد من النصب والجر لان الكلام مع الرفع
جملتان ومع النصب والجر جملة واحدة وتكرير الاسم في الجملة الواحدة ضعيف
غير كثير نحو زيد ضربت زيدا على اقامة الظاهر مقام الضمير لان الضمير اخف الا ان
يكون في موضع التخيير نحو القارعة ما القارعة واما في الجملتين فكثير وان اتصلتا
كقوله تعالى لن نؤمن حتى نؤتى مثل ما اوتي رسل الله الله اعلم وان جعلت موضع
السبب الله ضمير يرجع الى الاسم نحو ما زيد قائما عمرو ولا عمرو ابوه زيد لم يجز
لانك لم تجعله في اللفظ مبتدا به بخلاف تكرير الاسم في نحو ما زيد ضاربا زيد
فان فيه ربطا بتكرار الاسم لفظا فلذا جاز مع ضعفه كما ذكرنا ولو قلت ما ابوه
زيد ذاهبا ولا مقيما امكن ان يجعل نصب مقيما لخلوه مع المرفوع بعدها عن

العائد الى سيبويه اى ابو زيد وانه جعلت موضع السيبويه جنبيا نحو مازيد يقائم ابوه ولا قاعد عمرو
فليس مع ما نصيب قاعد لان عمرا لا يصلح ان يكون قاعدا لقاعد على عطف الخبر على الخبر لان المعطوف
حكمه حكم المعطوف عليه فيجب ان يكون قيد وقوع المعطوف عليه يكون قيد وقوع معموله ضمير يرجع الى اسم
ما لكونه مشتقا فكذا يجب في المعطوف الذي هو قاعد والضمير فيه لعمرو ولا قعد معموله فاذا لم يجز عطف
الخبر على الخبر لم يجز ايضا عطف الجملة على الجملة فوجب ما رفع قاعد لتقدمه على الاسم او وجب ان يجوز نا
دخول الباء على فيه ما المتقدم على الاسم على ما هو مذهب الربعي المذكور ما واما ليس فيجوز نصب قاعد
على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ويجوز الرفع على عطف الاسم على الفعل ويجوز الجر على ما
ذهب اليه الاخفش من جواز العطف على عاملين مختلفين لانه لا يشترط في المعطوف عليهما ما يشترط
المصر من كون الاول مجرورا والثاني منصوبا او مرفوعا كما يجوز باب العطف وبعض القدماء منع من نحو ما زيد
قائما ولا عمرو قاعدا ذاهبا وكذا ليس بناء على ان العطف لا يجوز الا بتقدير العامل بعد العاطف
ولا يجوز ما زيد قائما ولا عمرو ذاهبا وتقض سيبويه عليهم ذلك بجواز ما زيد ولا ابوه ذاهبين اجماعا والعامل في المعطوف
عندهم هو العامل في المعطوف عليه لا المقدر كما يجيء في التوابع واجاب المبرد اعمال ان الناقصة عمل ليس
مستشهدا بقوله انا ابو منذر لها على احد الا على اضعف المجانين وليس مشهور وجميع النحاة يجوزوا
اعمال ما اعمال ليس وفيه النظر التي تكلم ذكره قال الا اذا ليس يشترط لا العاملة عمل ليس مراعاة الشروط
المعتبرة لاعمال لا بل هي فيها اولى فانها اضعف من ما قال لكن النحاة لا يذكرونها كبيتهم للاشراط
الا واحدا وهو كون معمولها نكرة سواء كان اسما او ضميرا قال ويعني اي اعمال ان عمل ليس يعتبر ايضا هذه
الشروط وقد يحذف الناء نحو لات حين مناص يختص بلفظ الحين مضافا الى نكرة نحو لات حين مناص وقد تدخل
على لفظة اوان ولفظة ايضا ويكون معها لا وقال الفراء يكون معها لا وحدها والشذوذ ساعة مندم والتقدير

الكلام ان تذهب دبر الانسان بيدك او بسيفك قدمك هي

والتقدير في ليس للنافية كما في ربيد وعمرا قالوا اما التي تشبه الكلمة اي لما او لمبالغة النفي كما في علامة فاذا
وليها حين فنصبه اكثر من رفعه ويكون كما مجرورا وحينا خبرا اي ليس الحين حين مناص وتعمل عمل ليس
لمشابهتها له بكسر النون اذ نصب على عدد حروفه ساكنة الوسط ولا يجوز ان يقال بانصال اسمها
كما لا يجوز في عبيد الله ليس منطلقا لان الحق لا يضمر فيه والاسم الفعل واذا رفع حينا على قلته فهو اسم
لا والخبر محذوف اي لات حين مناص حاصلا ولات تعمل للمجاورة هذا قول سيبويه وعند
الاخفش ان لات غير عاملة والمنصوب بعدها بتقدير فعل تقديره لات احين مناص اي لا ارى حينا مناص
والمرفوع بعدها مبتدا محذوف الخبر وفيه ضعف لان ولات حذف الفعل الناصب وخبر المبتدا له
مواضع معينة ولا يتبع وهو كون لات اي لما النافية ويلزمه تذكير ما اضيف حينا اليه فاذا
انتصب حين بعدها فالخبر محذوف كما في لا حول فاذا ارتفع فاسم محذوف اي لات حينا حين مناص
كما في لا عليك وتعلق ابو عبيدة الناس من تمام حينا كما جاء المعطوف تحيا ما من عاطف والمعطوف
زمان ما من قطع وفيه ضعف لعدم ثبوت حذف الكاف وشذوذ حينا وايضا فانهم يقولون
ايان وايانا ولا يقال لانا وانه ولانه ولما وانه بكسر النون فعند الكوفيين حرف جر
كما ذكر البرقي عنهم وليس شيء اذ لو كان لجر بعد وانه واقتصاص الجار بعض المجرور شاذ ولم يسمع
حينا مناص بجر حين الشاذ وايضا لو كان جارا لكان لابد من فعل ومعناه يتعلق به وانه
عند البرقي والمبرد حين لكونه مضافا الى الجملة فمعنى قوله طلبوا صلحنا ولات انه فاجأ
ان ليس حين بقاء اي انه طلبوا منه حذف الجملة وبنيا وانه على السكون ثم ابدل التنوين من المضاف
اليه كما في يومئذ فكسر النون لالتقاء الساكنين كما كسر في اذ او نحو حذف الجملة وبني على الكسر او على السكون
لئلا يلزم اجتماع ساكنين ثم اتى بتنوين العوض وابقى التنوين المبتدل من المضاف اليه اذا كان الجملة

قولك حينا مناص
اي حين

فلا يبعد ان تجوز قبل وقبل ان اوان يجوز بهما مقدرة بعد ويبنى اى بنيت ما اوان فكذا يكون وبنيت حينما ناصر
على الغراء النادة كما قالوا الا رجل اى الا مرجل واما الا بعضا فهنا فالمكان في الاصل استعير للزمان وقال
هذا نوار وبدى هذا صنت وبدى الذى كانا نوار احبت وهو مضاف الى الجملة الفعلية وقد يقطع ت
الاضافة قال ان الزمان اضعاف عيشك فاعمل بهذا ان قلبك ينصح اى ليس هذا ثانيا في رفع ما بعد الكاف
نحو ليس الطيب الا المسك لغة تميم وذلك لعلمهم ليس غيرها وقال ابو علي في ليس ضمير الشان والجملة بعدها
خبرها والاصل ذلك لعدم لزوم رفعة كلا ولعدم لزوم الطيب ليس الا المسك بالرفع ويجوز ايضا ان يكون
الا المسك اما بدلا من الطيب وكفة له والخبر محذوف اى ليس الا المسك الدنيا وبكل ذلك يلزم حذف
خبر ليس بلا ما دمت اذا ولم يثبت قال الجرمي وهو مشتمل على علم المضاف اليه اقول يتبين شرحه
بما مضى في حد المرفوعات وعلم المضاف اليه كما مضى لمثل الكسر والفتح والياء قال المضاف اليه كل اسم
نسب اليه شيء بوسطة حرف الجر لفظا او تقديرا بنى الام والا على ان المجرور بحرف جر ظاهر يضاف
اليه وقد سماه سيبويه مضافا اليه لكنه خلاف ما هو مشهور الان من اصطلاح القوم فانه اذا
اطلق لفظ المضاف اليه اريد به ما الخ باضافة اسم اليه بحذف التنوين من الاول للاضافة
واما من حيث القيد فكقولك ان زيدا في مرتبة من يضاف اليه اذا اضيف اليه المجرور بوسطة حرف
الجر في لفظا نحو ثبت من مرتبة زيد وفوقه او تقديرا كما في غلام زيد وخاتم فضة والظاهر ان
النصب لفظا او تقديرا على الحال وفي والحال صرفي جر وان كان نكرة لاختصاصه بالاضافة و
العامل معنى وبوسطة اي يتوصل بالحرف ظاهرا او مقدرا وقولنا مراد احال بعد حال اي مقدرا مراد
قال المصنف اشترطت بمراد اخ المجرور فيه والمفعول له لان حرف الجر مقدر فيهما كمنت غيرة مراده
وقال ان يقول ان اراد انه غير مراد معنى لم يجز اذ معنى الظرفية والتعليل فيهما ظاهر وايضا ان

ان تعرب بتقدير الحرف فيهما وكل مقدر مراد معنى اذ لا معنى له الا هذا وان اراد انه غير مراد لفظا اي
يتلفظ الملفوظ به حيث لم يجر والمقدر في الاضافة مراد اي عمله وهو الجر بان كان كاملا فلذا المضاف
اليه كل اسم صفته كمجرور بحرف جر مقدر فيكون على نحو ما ذكرت من اصديهم المعربة بانه ما يختلف
آخره ويفضي الى الدور كما ذكرنا من اذ كون المضاف اليه مجرورا يحتاج الى معرفة حقيقة المضاف اليه
حتى اذا عرفت حقيقته صرت عارفا لكونه مجرورا اذ معنى مراد اعلى ما ذكرنا بانه عامل اي الجر واعلم ان المضاف
اليه اضافة لفظية خارج عن هذا الحد اذ ليس الوصية في قولنا زيد حسن الوجه مضافا اليه حسن بتقدير
حرف الجر بل هو مرفوع وكذا في ضارب زيد الان ضارب وان كان مضافا الى زيد لكن بنفسه لا بحرف الجر
كما كان مضافا اليه من حيث المعنى حينما نصبه بضاربه ولم يخرج في اضافته اليه لا في حال الاضافة
ولا قبلها الى حرف جر بل قد يتم كلام الفاعل بجرف جر في بعض المواضع والا كان من فعل متعد بنفسه
نحو ان ضارب لزيد لكونه اضعف عملا من الفعل هذا وفي الفاعل المضاف اليه خلاف بينهم كما مر في
اول الكتاب وفي الفاعل المضاف اليه اللفظي كذلك ان قلنا العامل بحرف الجر المقدر اذ لا حرف فيه مقدر
وكذا ان قلنا ان العامل معنى الاضافة لانا لا نريد بها مطلق الاضافة اذ لو اريد فاذكر لوجب الجمع بين
الفاعل والمفعول وكل معمول للمفعول بل نريد الاضافة التي تكون بسبب حرف الجر وكذا ان قلنا العامل
هو المضاف لان الكلام على ما قال ابو علي في هذا الكتاب لا يعمل الجر الا بنيابته عن الحرف العامل فاذا لم يكن
حرف فكيف ينوب الكلام عنه ويجوز ان يقال العامل الجر نيابة عن المضاف المحقيقي بحذف عنه التنوين
او النون لاجل الاضافة قال جار الله الاضافة مقتضية للجر والفاعلية للرفع والمفعولية
للنصب وليس غير العوامل يعني ان العامل ما يقوم به هذا المعاني المقتضية كما تقدم في اول الكتاب

والمناسب لعمل الى ما يقوم به المقتضى اما ظاهرا جليا او الغالب
فاك فالتقدير شرطه ان يكون المضاف كما يجرد التنوين لاجلها قول قال المصنف الشرح الغرض ان يندرج
قيد اللفظ والمعنوى ثم يتفصل اللفظى عن المعنوى بقوله بعد فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة
الى معمولها وقيد بذلك لان اللفظى كما ذكرنا كالحسن الوجه وغلام الخدام وضارب زيد ليس الجر فيه بمقتدر
فكيف يندرج فى المقتدر بل وانما قال كما يخرج المضاف بالحرف الظاهر نحو مررت بزيد فان المضاف
فيه يكون فعلا او بمعنى الفعل فوله مجرد التنوين اى التنوين او ما قام مقامه من نون التثنية والجمع وكذا
ما ليس فيه التنوين والنون يقدر انه لو كان فيه تنوين لحذف لاجل الاضافة كلا كم رجل وبئس حوائج
بيت الله والضارب الرجل واما قاعد فى التنوين او النون لانها دليل تمام ما هى فيه كما ذكرنا اعنى المثنى
والمجموع فلما اراد ان يميز هذه الكلمة من اخواتها بكتب به الاولى من الثانية التعريف او التخصيص حذفوا
من الاولى علامة تمام الكلمة وقد يحذف من المضاف اليها الثانية اذا امن اللبس كقوله تعالى واقام
وايتاء الزكاة وفى لام ابو شنبر ولا يقاس على ذلك وفاقا لابى الفراء بخلاف عليه فاك وهى معنوية
ولفظية فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها وهى بمعنى اللام فيما عدا جنس
المضاف وظرفه وبمعنى فى جنس المضاف وبمعنى فى ظرفه وهو قليل نحو غلام زيد وضاربه وضارب
وضرب اليوم تقيد بغير فيما مع المعرفة وتخصيص مع النكرة وشرطها تجريد المضاف من التعريف وما ابان
الكوفيين من الثلث الاخير وسيرد من العدد ضعيف قول اعلم ان لما يليس المعنوية الا باللفظية
فسر المعنوية بضدها وهى اللفظية التى هى كون المضاف صفة مضافة الى معمولها فعال المعنوية ان لا
يكون المضاف صفة مضافة الى معمولها اى هى على ضربين اما ان لا يكون المضاف صفة نحو غلام زيد
او ان يكون صفة لكن لا يكون الصفة مضافة الى معمولها نحو ضارب عمرو او له خالف السمو

ان اسم الفاعل بمعنى الماضى لا يعمل فلا يكون له معمول حتى يضاف اليه ثم قسم المعنوية ثلثة
اقسام ما بمعنى اللام او بمعنى من او بمعنى فى فوله فيما عدا جنس المضاف كناية عن المضاف اليه
مضاف اليه وغير جنس المضاف وغير ظرفه وبمعنى يكون المضاف اليه جنس المضاف ان يصح اطلاقه
على المضاف ويصح على عكسه ايضا فيكون نحو بعض القوم ونصف الدرهم ولثلثة بمعنى اللام لانك
تريد بالقوم الكل والكل لا يطلق على بعضه وكذا يريد ووجه بمعنى اللام وان كان يقال
بعض منه ونصفه منه لان من التى تضمنها الاضافة هى التبيينية كما قاله فاضل وابعة
دراهم وشرط من البيانية ان يصح اطلاق المجرور بها على المبين كما قوله تعالى فاجتنبوا الرجس
من الاوثان واما قولك ثلثة دراهم وما قد دخل فانما كنيت فيه بالمقدار عن المقدر كما يجيء فى العدد
فالثلثة هى الدراهم والدراهم هى الخل ومنه نقول دراهم خل راقود ونوبذ زعفران والذكان
المتعلق اصل الوضع غير المقدر به ونقولنا يصح اطلاقه على غير المضاف ايضا خرج كل جمع القوم
وعبد زيد وطور سناء ويوم الاحد فجميعها اذا بمعنى اللام وكذا سعيد كرز ومسجد الجامع على
ما يجيء من التاويل لان الثانى اعنى الجامع غلب وتخصص حتى اذا اطلق لم يتناول الا الاول فالجامع
فى العرف هو المسجد لا غير ولا يلزم فيما هى بمعنى اللام ان يجوز التشريح بل يكفى افادة الاختصاص
الذى يدل عليه اللام فقولك طور سناء ويوم الاحد بمعنى اللام وان لا يصح اظهار اللام فيهما
فالاولى اذا ان تقول كخوض اليوم وقتل كريما بمعنى اللام كما قاله باقى النحاة ولا تقول ان اضافة
المظروف الى الظرف بمعنى فى فان ادنى ملابسة واختصاص يكفى فى الاضافة بمعنى اللام كقولك احد عاملى
الخشبة لصاحبه فذو طرفك وخو كوكب الخرقاء لسهيل وهى التى يقال لها اضافة لادنى ملابسة
فنقول كل ما لم يكن فيه المضاف اليه جنس المضاف من الاضافة المختصة فهو بمعنى اللام وكل اضافة

كان المضاف اليه فيها بعض المضاف وهو بتقدير من واما الذي اما قولنا وتفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا
مع النكرة يعني الاضافة المعنوية بخلاف اللفظية واما انها تفيد تعريفا مع المعرفة لان وضعها التفيد
ان لو اسند حماد الى المضاف مع المضاف اليه مخصوص صديقه ليس للمخاطب معه مثلا اذا قلت غلام زيد
راكب وزيد عالم كثيرة فلا يدان يشير الى غلام من بينهما غلامك له مزيد خصوص صديقه زيد اما بكونه
اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاما له دون غيره او بكونه غلاما معهودا بينكم وبينه المخاطب وبالجملة
يجب ان يكون بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر الغلمان وكذا كان نحو انك ابن الزبير وابن
عباس قبل العلمية بتأويل كونهما مثلا فقد يقال جاءني غلام زيد وعمرو غير سنان الى واحد معينا وذكرنا
ان ذا اللام في اصل الوضع لواحد معينا ثم قد يستعمل لاثنين الى معينا كما في قوله والغدائر يعلى
اللئيم يسبني وذكر خلاف وضعه فلا نظنه من اطلاق في لهم في مثل غلام زيد انه بمعنى اللام ومعناه
ومعنى غلام لزيد سواء بل معنى غلام لزيد واحد من غلمانه غير معين ومعنى غلام زيد الغلام المعين
من غلمانه لكان له غلمان يجامعه وذكر المعلوم لزيد انما لم يكن له الا واحد فقوله وتخصيصا مع
النكرة نحو في كم غلام رجل اذا تخصص من غلام امرأة في ليس كذلك اي شرط الاضافة المحضة بخبر
المضاف من التعريف فان كان ذا لام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من سمي بذلك
اللفظ نحو قوله علقا بعد يوم الفخار كسرى زيدكم بابيض ماضي الشفرتين يمانيا وليكون اضافة سائر المعارف
من المضمرات والمبهمات لتقدر تنكيرها وعلى ذلك لا يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا يجتمع
التعريفان اذا اضفتا كما ذكرنا في باب النداء وذكرنا اذا اضيف العلم الى ما هو متصف به معنى نحو زيد
صديقي يجوز ذكره وان لم يكن الا زيد واحد ومثله قولهم مضر الحمراء ولما كان الشاة وزيد الخيل فان
الاضافة فيها ليست كالاشتراك المتقدم اذ يجوز زيد الشجاعة وان لم يكن في الدنيا الا هو وانما يجوز

يجرد المضاف في الاغلب من التعريف لان الاهم من الاضافة الى المعرفة تعريف المضاف وهو حاصل
للمعرفة فيكون تحصيلا للحاصل والغرض من الاضافة الى النكرة تخصيص المضاف وهو المضاف للمعرفة
التخصيص مع زيادة وهو التعيين واعلم ان بعض الشراح قد توغل في التنكير بحيث لا يتوقف
بالاضافة الى المعرفة اضافة صفة نحو غير وشبه وكل ما هو بمعناهما من نظير وحسب وسوى
وسواء وانما لم يتعرف لان مغايرة المخاطب ليست صفة تختص ذاتا دون ذات اشرك ذكرها في الوجود
الا اذا نه موصوف بهذه الصفة وكذا مماثلة زيد لا تختص ذاتا بل يجوز مشاركة اخر كذلك لكن المثلية
ايضا يمكن ان يكون من وجوه من الطول والقصر والسمن والشيب والسواد والعلم وغير ذلك مما
لا يحصى قال ابن السراج اذا اضيف غير الى معرفة لم يضد واحد فقط تعرف غير لاختصاص الغير بكونه
عليك بالحركة غير الساكن فلذكر كان قوله غير المغضوب عليهم صفة الذين انعمت عليهم اذ ليس
لهم رضي الله عنهم ضد غير المغضوب عليهم فتعرف غير المغضوب عليهم لاختصاصه بالمرضي عنهم
وكذا اذا اشتهر تخصص بما ذكر في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة او نوع ذكر فقيل جاءني شبه
كان معرفة اذا قصد الذي بما ذكر في الشيء الفلاني والمعرفة والنكرة بمعانيهما فكل شيء خلص
كذا بعينه من سائر امته فهو معرفة وقدح ابن السراج في قوله تعالى صراط الذين انعمت عليهم
غير المغضوب عليهم بمعنى غير الذي كنا نعمل اي الصالح لان غير هم كان في ضلال ويقول
الشاعر انا ابن قلت غير اقال شر آخر وليجب انه على البدل لا الصفة او هما غير على الاكثر مع كونه
صفة لان الغالب فيه عدم التخصيص بالمضاف اليه وقد يجاب بان غير محمول لما اضيف اليه
غير نحو انا زيد لا غير مريض ضاحك محاله ليجوز اعمال المضاف اليه فيما قبل المضاف فلا تقول
انا زيد لا ضاحك وما بعد لا يعمل فيما قبلها وذلك كما تقدم في باب المنصوب بلا التبرئة من عمل ما

يجوز اضافة العلم

على غير الذين على تأويل العطف على غير بتكرير لا كما في قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين
وصح بيوبه الى عشرين عليهم ولا الضالين مثله وقاس عليه يونس وغيره ما البصريين من غير سماع
عشرين غيره ومنعوا الغراء والسماع لا يرد وليس اذا اعتضد القياس وكلهم متعجبون من قولهم يا رجل
واي رجل لعدم السماع وان لم يمنعه القياس قالوا ولفظ شبيه يتعرف بالاضافة لاختصاص الشبيه
به جميعا الوجوه وذلك لان المبالغة التي في هذا التركيب كما في علم وجميع فعني مررت برجل شبيهك اي من
يشبهك في جميع الوجوه وقال ابو سعيد مثلك وغيرك وما في معناهما انما لم تتعرف لكونها بمعنى اسم فاعل
مضاف الى ضمير المخاطب اي مماثلك ومشابهك ومغايرك قال قيل غير وشبه مطلق واضافة اسم الفاعل
انما تكون لفظية اذا اريد الحال او الاستقبال فيكون اسم الفاعل بمعنى الحال
او الاستقبال او الاستمرار كما يجيء بعيد والباطل في بعيد الاستمرار وقالوا في شبهك وشرعك وغيرك
ونديدك وتالك انها انما لم تتعرف لكونها بمعنى الفعل لان معنى حسبك زيد ليكفيك زيد وكذا الفواتح
وانما بنيت قدك وقطك ويحسبك دون حسبك واخواته لانها صارت اسماء افعال كما يجيء في باب اسم الفعل
بخلاف حسبك واخواته ويدل عليها ما توجبه المبتدأ ان فقط كقوله تعالى فان حسبك الله لانها
لا تغير معنى الكلام ولا يغير اذا جاورت هذا الموضع الا موضعا يصح وقوع الفعل فيه لانها انما معنى
الفعل ويكون صفة للنكرة نحو مررت برجل حسبك وكفيك وحالا من المعرفة نحو هذا عبد الله حسبك
وشرعك منصوبين ولم تتصرف في هذه الاسماء الا في الامر. فلم تجئ ولم يجئ لما بدا قدك وقطك
غير المتصرفين وعلى هذا قالوا مررت برجل كافيك من رجل وبرجلين كافيك من رجلين وبرجال كافيك من
رجال وبامرأة كافيك من امرأة اصل قدك انه عدم التصرف يجري قدك وقطك وعلى هذا يحمل ما ابتدئ على
اصله من التصرف فتقول هذا رجل حسبك من رجلين وبامرأة حسبك وكذا سائر تصرفاته وقالوا مررت

وقالوا مررت برجل بدك من رجل وبرجلين بدك من رجلين وبرجال بدك من رجال وبامرأة بدك وبعض
بدك اي أنفك صفة كلمة فاجرة مجرى قذال في عدم التصرف لافادته فائدته وبما جاء فعلا متصرفا
نحو مررت برجلين بدا لك وبرجال بدا لك وبامرأة بدا لك ثلاثا وبثلاثة بدا دنانا
ويجوز ان يقال بدك صديق وبدلك ونديدك وشرعك انما لم تتصرف لكدة نسائي والاصل
مصادر وبعض العرب يجعل واحدها وعبد كمر بنا قال حاتم اماوي اني برئ واحدامه اقد قلت فلم علمه
وبالجر ولبر العلة في تنكيرها ما قال بعضهم ان واحد مضاف الى تمام وتمام مضاف الى ضمير والمضمر قد يقع
بضمير لكان كتعرف الشيء بنفسه وذلك لان الضمير مثله لا يعود الى المضاف الاول بل الى ما تقدم
عليه من صاحبه ذلك المضاف نحو مررت برجل واحدامه فالهاء عائد الى رجل وكذلك قولك واحدامه اي مررت
برجل واحدامه ويجيء باب المعرفة ان الضمير الراجع الى النكرة غير مختصة تكون كقولك مررت برجل
فان كان ذلك الصاحب المتقدم معرفة تعرف المضاف لكون الضمير معرفة نحو مررت بزيد واحدامه وكذا
ان كان نكرة مختصة شبيهة نحو مررت برجل واحدامه وكذا ينبغي ان يكون في كل صدر بلدن وبرئ فيلته
وان امه وناد دون وتحوذك واجازوا ان يكون لتكميل المضاف الذي لا مانع فيه من التعريف
لئلا ينفصل نحو جاريا غلام زيد ظريف اي غلام لزيد كما يجوز مثل ذلك في المعرف باللام كقوله
ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثم قلت لا يعنيني فيكتفي المضاف الثالث من المضاف اليه ان حسن الاستغناء في الكلام
الذي هو فيه عنه بالمضاف اليه يقال قطع بعض اصابعه اذ يصحاه يقال قطعت اصابعه بعضاه
قال ألم تر اني حين أجنح للغنى اسير المنية والجبال الخشع اذ يصحان يقال لو اضعف المنية
قال اذا بعض السنين تعرقني كفى الايتام فقد بي اليتيم وقال ابن الدمينة فلو ان ليلى الاخيلية سلمت علي ودوني جندل وصفاة
وذكر بعضهم اذ يقال السنون تعرقني والليالي افذنني ومنه قوله فاجبت الديار شعفة قلبي وكم

هل هو لفظا او معنى ثلثة اشياء اضافة ما ظاهرا انه موصوف مضاف الى صفته او ما ظاهرا انه
صفة مضافة الى موصوفها واضافة افعل التفضيل معنى من وسيجئ بيانها بعون الله تعالى اما اضافة اسم
الفاعل والمفعول اليه اضافة لفظية فنقول كون اضافة الصفة اضافة لفظية مبنى على كونها عاملة
في محل المضاف اليه ما رفعا او نصبا وذلك لانه اذا كان كذلك فالذي لا يجوز في الظاهر يجوز ويراعى
لتحقيقه والتنوين المجرور في اللفظ مقدر منوى فيكون الاضافة كلا اضافة وانما المراد بالاضافة
اللفظية فالصفة اما ان تكون مثنى او مجموعا بالواو او اسم فاعل او اسم مفعول او افعل التفضيل واما افعل
التفضيل فسيجئ حكمه بعد واما الصفة المشبهة فهي ايضا جائزة العمل فاضافتها ايضا لفظية واما اسما
الفاعل والمفعول فعملهما اما مرفوع او سبب جائز مطلقا سواء كانا بمعنى الماضي او بمعنى الحال او الاستقبال
او لم يكونا لاحد الازمنة الثلثة بل كانا للاطلاق المستفاد من استمرار كقولك زيد ضارب غلامه وعمرو
ويده وفوه خادمه وذلك لان ادنى مشابهة للفعل كافية في عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل
وخاصة اذا كان سببيا الا ترى الى ارتفاع الظرف والمجرور في نحو زيد الدار ابوه على زيد ابي على وفي
مررت برجل مصر حماره وكذا ارتفاع رجل في صفة بها وجهه واذا كان كذا فاضافها في السببي وما عمل
لفظية اما الاول ما حيث اللفظ واما ما حيث المعنى فان المضاف في الحقيقة نعت المضاف اليه الا ترى
انك اذا قلت زيد قائم الغلام فالمعنى له غلام قائم وكذا قولك الحسن وجهه والحسن الوجه والحسن هو
المعنى الموصوف المختص وله المنتهى منه المختص وقد يكون تعريفه بدل الثلثة مما اضيف اليه وله
مختصرا منه بخلاف خاتم فضة وغلام زيد فان المضاف اليه في الحقيقة هنا صفة للمضاف
لان المعنى خاتم من فضة وغلام لزيد ويجعل ايضا الفاعل والمفعول المرفوعة غير السببي بمعنى الاطلاق
كانا او بمعنى احد الازمنة الثلثة نحو مررت برجل ناصر وعمرو مضروب على ابيه بكر لكن لا يضاف الا الى

الى مثل هذا المرفوع اذا لا ضمير فيه يصح تحمله الى الصفة وارتفاعه بها فيبقى بلا مرفوع فتخل القاعدة
ولا يجوز في كل المفردة شبهها بالفعل كما يجئ وكذا بعملان في الظرف والجار والمجرور مطلقا لان الظرف
يكفيه رائحة الفعل نحو مررت برجل هما في الدار امس ومضروب اولا امس الدار وكذا ينبغي ان يكون
الحال لتأبيه بالظرف وكذا المفعول المطلق لانه اجنبي والقسم الفاعل والمفعول به
وغيره من المعمولات الفعلية فخارج لكونها اجنبية وبهذا بهما للفعل بمعنى ومزنا بكصل
بهذا الشرط هما اذا كانا بمعنى الحال او الاستقبال والاطلاق المفيد للاستمرار لانهما اذا ثبت بهما
المضارع على الصالح لهذه المعاني الثلثة المؤثر على الاستمرار وسلم الفاعل والمفعول بخلاف الماضي
اما صلاحيته للحال والاستقبال فظاهر واما صلاحيته للاطلاق المفيد للاستمرار فلان
العادة جارية بهم اذا قصدوا معنى الاستمرار بان يعبروا عنه بلفظ المضارع مع لما بالله كالعلم
الذي اصل وضعه الاطلاق كقولك زيد يموت وما بالله وعمرو يحيي ويموت اي هذه عادته فاذا ثبت
ان اسم الفاعل والمفعول يعملان اذا كانا باحد هذه المعاني الثلثة فاضافتهما اذا الى
ذلك الاجنبي لفظية لان هذا مبني على العمل كما تقدم وانتفاء المبالغة لما كانت لاستمرار لا لاحد
الازمنة الثلثة عملت كما ذكر بخلاف بوابكها وضربت بنصل السيف سوى سماريها وسلم الفاعل
وسلم المفعول لا يضافان من مطلوبيا تهما الا الى الفاعل والمفعول به لشدة طلبهما
لهما دون سائر معمولاتهما وقد يضاف بعض اسماء الفاعل المستمر فكاضافة لفظية
كقولهم هو ضارب رجل امس وقد يجر فيقال هو ضارب رجل امس قياسا على هو ضارب
كقولهم بسائق الليلة اهل الدار واما اذا كان بمعنى الماضي فاضافتها محضة لانها لم تزل الماضي
فلم يعملوا لما عند الكسائي فانه عنده يعمل فيكون اضافته عنده لفظية والدليل على كونها بمعنى

الماضي محضة قوله تعالى الحمد لله فاطر السموات والارض جاعل الملائكة رسلا جعل فاطر وجاعل
صفتين للمعرف بال من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فلان ملابسة المضاف للمضاف اليه فيما
في الماضي كملابسته في مضارب زيد امس فيصحان بتخصص المضاف به كتخصص الغلام بزيد في غلام
زيد ضارب عمرا ويعملون كبيته وما لحال فلم يتم بعد حصوله والمستقبل مترقب فلم يشتهر فيهما ملابسة
المضاف للمضاف اليه بحيث يفيدها المضاف بها او يتخصص واسم الفاعل والمفعول المنتظم يصح
ان يكون اضافته محضة كما يصحان لا يكون كذلك وذلك لانه وان كان بمعنى المضارع الا ان الضمير
ملابسة المضاف للمضاف اليه يصح تعيينه به او تخصصه فالاول كقولك مررت برجل بعبد الله ضاربه
كما تقول مررت برجل بعبد الله ضاربك اي المعروف بضربه كما تقول برجل يشبهك اي المعروف بشبهك فاذا اضفت
هذا المعنى لم تعمل الفاعل في محل الجر ويريه نصبا كما في صاحبك وان كان اصله اسم فاعل من ضرب يضرب
بل تقدره كانه جامد قال الله تعالى ختم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب
وكذلك اسم المفعول المضاف الى الاجنبي اي المنتصب في نحو زيد معطي الدراهم اي يعطي الدراهم وعمرو مكسو
الجبة اي يكسى الجبة وهذا كحال اسم الفاعل المضاف لا الى المنتصب كما مر واعلم ان حال
المصدر بخلاف الصفة فانه اضافته الى معموله محضة وذلك لتقصان مشابهته للفعل لفظا ومعنى
اما لفظا فلعدم جواز نقله واما معنى فلانه لا يقع موقع الفعل ولا يفيد فائدته الا مع ضميمة وهو ان
بخلاف الصفة فانها تؤدي مؤدى الفعل بلا ضميمة تقول اعجبني ضرب زيد عمرا اي ان ضرب وتقول
ضرب عمرا اي يضرب عمرا فقوة شبه الصفة لم يكن لها بد من مرفوع اما ظاهر او مضمر بخلاف المصدر
كقولك سقيا او طعاما يوم ذي مسغبة يتيما فانه مجرد عن المرفوع وكذلك اعجبني ضرب فانه مجرد
عن المرفوع والمنصوب فلما كانت الصفة اقوى شبها بالفعل كانت اولى بعملها عمل الفعل فكان تقدير

تقديرا لانفصال فيها اظهر فمتى كان اضافتها الى معمولها لفظية واضافة المصدر الى معموله محضة
فيختص المصدر او يتعرف بنسبته الى فاعله او مفعوله بما يختص به كاختصاص الغلام بزيد وتعرفه بنسبته
فان قلت فمقتضى ما ذكرت ان يكون عمل الصفة عمل الفعل اولى من عمل المصدر عمله والامر
بالعكس وذلك ان المصدر فرعه للمحتاج الى شرط بخلاف الصفة فانها تحتاج
الى الاعتماد واسم الفاعل والمفعول يحتاجان الى كونهما بمعنى المضارع محلا الاعتماد كما سبأتي قلت
قلت ان الامر كذلك الا ان المصدر المقدر اطلبا لما هو فاعل له ومفعول من الصفة لا يطلبهما
كون اتيانه مضروبا له عقلا لا وضعا بعد حصوله لما له يكفه للعمل فيهما ادنى شبه للفعل
واسما الفاعل والمفعول يطلبانهما لتضمنهما معنى المصدر الطالب لهما فبعد حصولهما لهما يحتاجان
الى شبه قوي مع الفعل شروط متى عملا عمل الفعل فالحاصل ان طلب المصدر للفاعل والمفعول
قوي لكونه لذاته وعمله فيهما ضعيف لكونه بشبه ضعيف مع الفعل لفظا ومعنى فلذلك كان
المصدر المضاف الى احدهما اكثر استعمالا من المصدر المعمل فيهما وطلب الصفة للفاعل والمفعول
ضعيف لكونه بتضمن المصدر وعملها فيهما قوي لكونه بشبه قوي مع الفعل لفظا ومعنى
فلهذا اذا اضيفت الى اللفظ فاعلها فلا بد من ضمير فيها فاقم مقام الفاعل مرفوع والا لم يكن
ثم لحقيقة فاعل كقائم الغلام وحسن الوجه فاذا كانت اقوى في العمل من المصدر كان اضافتها
بتقدير الانفصال اولى من اضافة المصدر لان انفصال الاضافة مبني على العمل كما ذكرنا
لا على طلب الفعل والمفعول قوله ولا تفيد التخفيف في اللفظ وذكر لما قلنا ان شبههما
للفعل قوي فكان اعمالها عمل الفعل اولى الا ترى ان بطلب التخفيف اللفظي والتخفيف في اسم الفاعل
والمفعول المضاف الى الاجنبي لا يكون الا في المضاف وذلك بحذف التنوين او النون نحو ضاربا زيد

ومعطي الامس وضاربٌ عمرًا ومكرمُ الغلامِ واما اسم الفاعل والمفعول المضافين الى الشبيه والصفة
المشبهة فقد يكونُ المضافُ والمضافُ اليه فاعلًا نحو زيدٌ قائمُ الغلامِ وهندٌ حسنةُ الوجهِ فالتخفيف
في المضافِ يجوزُ التنوينُ وفي المضافِ اليه يجوزُ الضميرُ والاستتارُ في الصفةِ وقد يكونُ المضافُ
وهندٌ كقائمٍ غلامه وهندٌ بحسنٍ وجهه عندنا وقد يكونُ المضافُ اليه بفاعلٍ في المعنى نحو زيدٌ ذكيٌّ
وقد يكونُ المضافُ اليه وهندٌ كقائمِ الغلامِ ولمؤدبِ الغلامِ والحسنِ الوجهِ فان قلتَ كيف اقتضت
انها لم تفد الا التخفيف وقد علمنا بالضرورة ان التخصيص الذي في ضاربِ زيدٍ لا ينقص عملَه غلامَ
رجلٍ ان لم نقل عليه قلتُ التخصيص لم يحصل باضافةِ ضاربٍ الى زيدٍ بل كان حاصلًا لضاربٍ
من زيدٍ حيث كان منصوبًا به ايضًا بل لتلقي في التخصيص بما نضيفه وهو ومقصودنا ان الاضافةَ
غيرُ مخصصةٍ ولا معرفةٍ قوله وهندٌ حسنٌ وجهها من مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ اي من جهةِ انه لم تفد تعريفًا قابلَ لانك
تخفيفًا من ضاربٍ انما تفد تعريفًا جاز في هذه المسئلة وامتنع في حسنِ الوجهِ فلو افاد تعريفًا
لم يجز الاول لتلزوم كون المعرفة صفةً للنكرة والجاز الثاني لكون المعرفة اذا اضيفت للمعرفة
وهي اجنبية انما تفيد تخفيفًا جاز الضاربا زيدٍ لحصول بحذفِ التنوين وامتنع الضاربُ زيدٍ لعدم
التخفيف لان التنوينَ الا وقد سقط للالف واللام لا اضافة قال المصراحان القرينة في الضاربُ
زيدًا مالانه توهم ان لام التعريف دخلها بعد الحكم باضافتها فحصل التخفيف بحذفِ التنوين
بسبب الاضافة ثم عرفت باللام وانما لانه حكم على الضاربِ الرجلِ الضاربِ فانه جاز الاضافة
فيهما مع عدم التخفيف فلم يجز فيه اضافة الاول وكذا الامر في غير معتلم اما في قوله لانه لام التعريف
دخلها بعد الحكم باضافتها فانه رد بالقياس على ما ذكر ونحن لا نحكم الا بالظاهر فانه وان
امكن ما قال لا انازي اللام سابقة حسًا على الاضافة والاضافة الظاهر انها انما بعد الحكم بتنكير

يذهب التنوين بسبب اللام فكيف ينسب حذف التنوين الى الاضافة بدليل قاطع والظاهر مرجح
واما قياسه على الضاربِ الرجلِ فليس بوجيه وذلك ان الضاربَ الرجلِ انما يحصل فيه تخفيف بالاضافة
الا انه محمول على ما حصل فيه التخفيف سببه وذلك هو الحسن الوجهِ والجر فيه او المختار وذلك
لانك لو رفعت الوجه لخلت الصفة من الضمير وهو قبيح كما يأتي في باب الصفة المشبهة واما النصب
في مثله فتوطئة للجر وذلك انهم لما ادوا الاضافة في الحسن وجهه بالرفع لقصد التخفيف حذفوا
الضمير واستتر في الصفة وجيء باللام كما كان معرفا بالضمير المضاف اليه واللام بدل من
الضمير في مثل هذا المقام مطرد واو غيت ايضا عند الكوفيين كما في قوله لحاني لحاني الضيف والبرد
برده فالاولى ان يقوم مقامه فيما لم يشترط فيه الضمير كما في البيت المذكور اما في الصلة او الصفة
اذا كانت جملة وغيرها مما يشترط فيه ضمير فلا فلما جيء باللام مع قصد الاضافة نصبوا اولا
ما قصدوا جعله مضافا اليه تشبيها للفاعل بالمفعول فقيل الحسن الوجه كما يقال الضاربُ
الرجل ليصح الاضافة اليه لانهم لو اضافوا الى المرفوع لكان اضافة الوصف الى معموله فيه
اذ الرافع من الصفات تعد المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب الا ترى انه لو كان زيد ضاربَ
غلامه عمرا الضاربُ هو الغلام دون عمرو وهم يراعون في الاضافة اللفظية حال الاضافة
المحضة فكما لا يجوز لمحضة اضافة الصفة الى معمولها على الاصح كذلك لا يجوز في
اللفظية ايضا مثل ذلك لكونها مشبهة في صورة المنصوب هي لا تكون كذلك اضف
الوصف الى معمولها فيتبين من هذا التطويل ان المختار في الحسن الوجه جر الوجه وان نصبه شبيه
به بالمفعول في نحو الضاربُ الرجلَ واما التخفيف فبحذف الضمير واستتاره ثم تقول كما شبه الحسن
به بالمفعول في نحو الضاربُ الرجلَ معلوم ان حق الرفع ليصح اضافة الصفة اليه على ما تقدم شبه

الضارب الرجل على سبيل التقاصر فالجر بالجوار على الوجه بعيد وانما حقيقة النصب وليس للفراء ان يقول
فليكن الضارب زيد بالجر على الجوار وهو وذلك لان الجر على الجوار انما يكون لما ذكرنا ان التقطيع يجري
المحض فكما لا يجوز في المحض اضافة المعرف الى النكرة فكذلك لم يجز ذلك في التقطيع وشبه بالمحض
الى الفراء انه يجوز اضافة نحو الضارب الى المعرف من العلم وغيره ما الى المنكر فلا فعلى هذا له ان يقول
الضارب بالجر على الجوار ايضا حيث كون المضاف اليه معرفا وان اختلف التعريفان والظاهر
ان الفراء لا يعرف بين المعرف والمنكر كما نقل عنه السيرافي فانه قال ان الفراء يجيز هذا الضارب زيد
وهذا الضارب رجل وزعم ان تأويله هذا الرجل ضارب زيد وهذا الرجل ضارب رجل اي هذا الذي هو
ضارب زيد وضارب رجل فيجعل ما بعد الالف واللام جملة اسمية في التقدير والا يوجب كون صلة
الالف واللام فعلية كما هو المشهور عند النحاة قال السيرافي هذا قول كاسد قال وعلى زعم هذا المحسن
وجه على تقدير هذا الذي هو ضارب وجه وهذا الغلام زيد اي هذا الذي هو غلام زيد قال المصنف
واما قياسه على الضارب فلا يجوز وذلك لان في الضارب قولين اما كما يحكى عن قريب احدهما انه ليس
بمضاف بل الكاف منصوب على انه مفعول فعلى القولين الفراء عليه فندفع من اصله والثاني انه
مضاف الا انه حمل في صحة الاضافة وان لم يحصل بها تخفيف على ضارب فانه اضيف بلا نظر
الى التخفيف واما قولنا ان اضافة ضارب ليست للتخفيف لانها لو كانت لاجله لم تلزم لان
الاضافة المقصود بها التخفيف لا تلزم الكلمة كاضافة ضارب زيد وضارب زيدا وانما الزم نحو
ضارب لكاف الاضافة لانه آخر انما تنوينا او نونا وهما مما تمام الكلمة والضمير المتصل في حكم
تمام الاول فلما لم يجز فاوله لم تضف الكلمة لزم كون الضمير متصلا منفصلا في حالة واحدة فلما
التزموا الاضافة في ضارب مع تغير نظر الى التخفيف هل الضارب عليه فاضيف الضارب لا التخفيف

لانهما بابان واحد لا فرق بينهما الا اللام المذكورة في كلام المصنف وفيه نظر وذلك لان للفراء ان يقول
اذا جاز حمل ذي اللام على الضارب لكونه وجه الاضافة على المجرد منها لعلة هي المجرد دون ذي اللام
وهي ارادتهما على التقطيع ولم يضف لما ذكرت انهما بابان واحد فهما لما جاز في حمل ذي اللام على الضارب
على المجرد منها وهو ضارب زيد لعلة حاصلة في المجرد دون ذي اللام وهي حصول
التخفيف بناء على انهما من باب واحد هذا وينبغي ان يعرف حال اضافة اسم الفاعل والمفعول مجردا عن
اللام ومعها وكذا حال الصفة المشبهة فاعلم اولا ان اسمي الفاعل والمفعول المضافين
الى ما هو من سببهما في حكم الصفة المشبهة كما يجيء واسمي الفاعل والمفعول المضافان الى الاجنبي
المنصوب بهما قسمان اما ان يكون كل واحد منهما مجردا عن اللام او معها وكل واحد منهما اما ان
يليه مفعوله ظاهرا او مضمرا فالظاهر ان في المجرد جاز اضافته اليه ولم يجب نحو ضارب زيد والاولى
المعرف باللام جاز الاضافة اذا كان المعرف بها مثنى او مجموعا بالواو والنون لحصول التخفيف
بحذف النون نحو الضاربا زيد والضاربو زيد وكذا يجوز اذا كان المفعول به معرفا باللام
وان كان الوصف المعرف خاليا من نون المثنى والمجموع نحو الضارب الرجل والضاربا الرجل
والضاربو الرجل لما بينه للمحسن الوجه كما تقدم او مضافا الى المعرف بها والمراد بنحو الضارب
وجه فرس غلام اخي الرجل قال ابن مالك او مضافا الى ضمير المعرف بها نحو الرجل الضارب غلامه
وذلك لجري ضمير المعرف باللام عند بعض مجرى المعرف باللام وكان على قياس قوله ان يجوز الضارب على
الاضافة اذا عاد الضمير على ذي اللام وقد بينا ان الضارب ليس بمضاف بل قد يجعل ضمير المعرف
باللام في التابع مثل المعرف باللام كقوله في قوله الوارث المالك للهجان وعبدها لانه يحتمل في التابع ما
يحتمل في المتبوع كما يجوز في ضارب زيد وان وكل المعرف باللام المجرد عن التنوين غير ما ذكرنا من المعرف

ليجز اضافته اليه خلافا للفراء كما مر وان وفي المجرد عن اللام او المعرف بها مضمر فحذف التنوين والتنوين فيهما واجب على الصحيح المشهور وحكى بعضهم جواز ضاربيك وضاربيكة النصر وانشد وليس ماملئ انا بمهمل وقيل بل التنوين للوقاية تشبيها بجعلني وان كان شاذا ايضا وقيل الرواية بحملني لا ماملئ وانشد ايضا نهم الفاعلون للخير والامرونه اذا ما شئوا من حدث الامر محضر قال سيبويه البيت مصنوع وانشد ايضا ولم يرتفق والناس محتضرون جميعا وقد يحذف المضاف اليه نية قال سيبويه لهذا نظيره الشعر وجعل الهاء كناية وقال المبرد الهاء الاولى محذوفة للسكت لم يحذفها اجراء للوصل مجرى الوقف وحركها تشبيها لها بهاء الضمير ما يئسنا كذا ثم ان الضمير بعد المجرد موضع الجر بالاضافة الا عند الاخفش والشام فانه عندهما للاضافة في موضع النصب لكونه مفعولا وهذف النون والنون ليس عندهما للاضافة بل للفصل بينهما وبين الضمير المتصل على ما مر واما الضمير بعد ذي اللام فقال سيبويه ان لم يكن ذي اللام مثنى او مجموعا بالواو والنون فهو منصوب لا غير نحو الضارب لاعبيك المضمر المظهر فالضارب عنده كالضارب زيدا لا يجوز فيه الا النصب ويحمل عنده بعد المثنى والمجموع بالواو والنون ان يكون مجرورا على الاضافة ومنصوبا كما في قوله الحافظوا عورة العشيرة بالنصب وقال الرماني والمبرد في احد قوليه وجار الله ان الضمير بعد ذي اللام مفرد كان او مثنى او مجموعا مجرورا بالاضافة بذلك كله فيما اضيف اليه اسم الفاعل والمفعول واما في تابع المضاف اليه فسيبويه يجيز فيه ما لم يجز في المتبوع فاجاز الضاربي الرجل وزيد وهذا الضارب الرجل وزيد على ان يكون زيد عطف بيان وهو في الحقيقة البدل على ما يأتي في بابه فان قدر البدل قاما مقام المبدل منه لم يجز ذلك وان لم تقدر كذلك جاز كما ذكرنا في باب المنادى في نحو يا عالم زيد ويا عالم زيد وزيد

اي كما في نعاء الجيد لا منه سبي

وزيد وقال المبرد لا يتبع مجرور ذي اللام الا ما يمكن وقوعه موقع متبوعه فتقول انا ابن الضارب البكري بنصب بكريا لا غير حملا على المحل البكري وقال قد يعطف على مجرور ذي اللام ما لا يكون في قوة ما يمكن وقوعه موقعه يعني المضاف الى ضمير ما فيه الالف واللام لانه في قوة المضاف الى ما فيه الالف واللام كقوله الواهب المائة الهجان وعبدها عبد المائة فاما اذا عطف عليه نحو زيد او غلام زيد فليس فيه الا النصب حملا على محل المجرور وقد ابى سيبويه قوي اذ قد يجعل في التابع ما لا يجعل في المتبوع لان القبح قد ليس بظاهر بالتنبيه الذي لاجله جوزوا لهم يا زيد والحارث وغيره ذكر واما الصفة المشبهة واسما الفاعل والمفعول اللازمان فاما ان يكون مجردة عن اللام او مقرونة بها فان كانت مجردة منها ظاهرا سببي مرفوع بها جاز اضافتها اليه بعد نصبه كما ذكرنا وجاز تركها سواء كان ذلك الظاهر محلى باللام بدرية او بدرك او فكر كذلك كقولك حسن الوجه وحسن وجه الغلام وحسن وجه وحسن وجه الغلام او مضافا الى ضمير ذي اللام كذلك اذا لم يكن ذو اللام صاحب الصفة نحو حسن وجه الاخ جميل فعله وقد يضاف الظاهر مضافا الى ضمير صاحبها نحو زيد حسن وجه وقبيح عند سيبويه الا للضرورة قال فاما على رديئها جاز ذا صفا مشبهة الا على جوقعا مصطلا بها وكذا ما هو في حكم المضاف الى ذكر الضمير كقوله رحيب قطاب الجيب منها رفيقة بجس الندامى بضة المتجرد اذا منع التنوين من رحيب ومثل هذا جائز مطلقا عند الكوفيين وقال المبرد الضمير المصطلا بها للاعالي لان المعنى كثير الاعالي فيكون مثل حسن وجه الاخ جميل فعله وقد يجعل من باب الصفة المشبهة علة سببية فيكون مثل زيد حسن وجه بالاضافة والرواية الصحيحة في بيت طرفة رحيب بالتنوين وان وفي المجرد ضمير يرتفع بها وجب اضافتها اليه نحو زيد حسن الغلام

كرمه خلافا للكسائي على ما نقل عنه ابن مالك ولعله يجوز النصب فيه تشبيها بالمفعول كما في حسن الوجه
ويجوز التنوين والنون فيه للمعاقبة للاضافة كما ذكرنا من قبل والاخفش وهشام في اسم الفاعل
الجاري واذا ولي الكلام ظالم سبق مرفوع بها فان اضيفها اليه وجب ان يكون ذا لام بدرجة
او بدرجتين نحو الحسن الوجه الى الغلام اذ لا يجوز الحسن وجهه ولا الحسن وجه له كما يجوز في باب الصفة
المشبهة ويجوز ان ما كان يكون مضافا الى ضمير المعرف باللام نحو الحسن الخ والجميل وجهه غلامه
وليس بجيد اذ ليس في الاضافة اذا تخفيف وايضا يلزم نحو الحسن الغلام والجميلة ولا يجوز
انفاقا بل القياس جواز اضافة كل اللام التي فيها نوع المثنى او المجموع على حد يهن كان والى
المضاف الى الضمير لحصول التخفيف بحذف النون كقوله مررت بالرجلين الحسنى غلاميهما والجميلة
وكذا بالرجال الحسني الغلام والجميلي وجهه ويجري في باب الصفة المشبهة هذا الوجه مزيد
شرح ان شاء الله تعالى ولا يضاف الى مرفوع بها غير سببي نحو قولك مررت برجل طيب
في داره نوك للا يبغي الصفة بغير مرفوع بها في الظاهر كما ذكرنا في اسم الفاعل والمفعول
قوله المانة الجماعة اي عائنة والجمان البيض يستوي فيه الواحد والجمع كالفلك
على ما يجيء في باب الجمع قوله وعبدها اي العبد الذي يرعاها وتمام البيت عوذ ايتربي
ضلفها اطفالها العوذ جمع عائذ وهي الحديثة النتاج وتربي اي تاتي قال ولا يضاف
موصوف الى صفته ولا صفة الى موصوفها ونحو يجيء الجامع وجاءني القرشي وصلاة الاولى
وبقلة الحمقاء مناول وشيخ قطيفة واخلاق ثياب مناول ولا يضاف اسم فاعل الى المضاف اليه
في العموم والخصوص كما يذكر ويؤنث ويصغر ويجمع لعدم الفائدة بخلاف كل الدراهم وعين الشيء
فانه يختص وقولهم سعيد كرز ونحوه متاول اقول اعلم ان اللام التي الجائز اطلاقها على شيء وكذا على

على ضربين اما ان يكون في احدهما زيادة فائدة كالصفة والموصوف واللام والمسمى والعام والخاص
اولا يكون والاول على ضربين اما ان يجوز اضافة احدهما الى الآخر انفاقا كالمسمى باللام والعام الى
الخاص او يجوز على الخلاف كالصفة الى الموصوف وعلى العكس والمتفق على جواز اضافة احدهما الى الآخر
اما ان يحتاج ذلك الى التاويل او لا يحتاج فالذي لا يحتاج الى التاويل العام غير لغظ الى والمسمى
اذا اضيف الى الخاص نحو كل الدراهم وعين زيد وطور سيناء ويوم الاحد وكتاب المفصل وبلد بغداد
ونحو ذكر انما جاز ذكر لحصول التخصيص في ذكر العام من ذكر الخاص ولا ينعكس لما مر ايضا
الخاص الى العام المبهم لتحصيل الابهام فلا يقال لمثلا زيد نفس لانه المعلوم المعين بعد ذكر لفظ وعينه
لا يكتسي غير الابهام والذي يحتاج الى التاويل المسمى المضاف الى المسمى كالمسمى المضاف الى لفظه
نحو سعيد كرز ونحو وزن مضافا الى المقصود بالنسبة نحو اصباح وذا يوم وكذا لفظ
المسمى المضاف الى المقصود بالنسبة كاسم السلام واسم الشيء لفظ لكن مضافا الى ما هو المقصود
بالنسبة نحو فاطمة حي رباح اما المسمى المضاف الى اللغب فنقول اذا اجتمع المسمى مع اللغب وهي
ناشئة اللغب لانها ابهما واشهر من المسمى كما يجيء في باب العلم ويجيء هناك انه يجوز نصب اللغب المؤنث
ورفعه على القطع سواء كانا معرفتين او مضافين او احدهما مفردا والآخر وانه ان كان احدهما مفردا
او كلاهما جاز اضافة المسمى الى اللغب ايضا وهي اكثر وظاهر كلام البصريين انه اذا لم تقطع الثاني
رفعا ونصبا وجب اضافة الاول اليه وقد جاء الزجاج والفراء الاتباع ايضا على انه عطف
بيان وهو الظاهر نحو جاءني قس قفة وان كانا مضافين او كلاهما لم يجز الاضافة بل يجب
اما القطع لتضمن اللغب معنى ما او الاتباع على ان الثاني عطف بيان لانه اشهر فاذا
تقرر هذا فلنا ان نقول نحو سعيد كرز انه يقال المراد بالمضاف الاول او بالمضاف اليه اللفظ

وذلك انه كما يطلق اللفظ ويراد به مدلوله يطلق ايضا مع القرينة ويراد به ذلك اللفظ
الدال نحو قولك مثلا جاءني زيد والمراد ذاته وتكلمت بزيد والمراد اللفظ فمعنى جاءني سعيد كرز
سلم هذا المتمم لانهم ينسبون الى الاول ما لا يصح نسبته الى الالفاظ نحو ضرب سعيد كرز
وقال سعيد كرز فان قلت لم يقدموا اللقب مضافا الى العلم او غير مضاف قلت قد تقدم ان
المقصود ذكرهما معا ولو قدم اللقب لاغنى عن العلم اذ اللقب يفيد تعيينا الا انه الذي يفيده
العلم مع زيادة تشخيص به الا انه اوضح فالاتيان بالاشهر منهما بالعلم واما ذو وذات
وما تصرف منهما اذا اضيفت الى المقصود بالنسبة فناوبهما في بعض التاويل المذكور اذ معنى جئت
ذات اصباح اي وقت اصباح بهذا العلم فذات اسم للسنة وهي صفة موصوف محذوف وكذا جئته
ذات يوم اي وقت صاحبته بهذا العلم واختصاص ذا بالبعض وذات بالبعض الاكثر يحتاج الى سماع
واما ذات صبوح وذات غبوق فليس من هذا الباب لان الصبوح والغبوق ليعان ما يتناول فيهما
فالمعنى جئت زمانا صاحبته بهذا الشراب فلم يضف المسمى الى اسمه وقوله اليكم ذوي آل النبي تطلعت
نوازع من قلبي ظماء وايب اي اصحاب هذا العلم وجائي ذو سيبويه اي صاحب هذا العلم كما يجيء باب
الجمع واما قولهم آل محمد وآل مرة في السور فليس من هذا الباب اذ معناه السور المنسوبة الى هذا اللفظ
كما ان آل موسى بمعنى الجماعة المنسوبة الى موسى واما في قولهم هذا هو زيد فانا وابنه تشخصه الى فكانك
قلت شخص زيد فهذا من باب اضافة العام الى الخاص وانما ذكروا الاسم باللفظ لكي تحصل المبالغة في
فاذا قلت فعله هو زيد فكانك قلت فعله هو بنفسه وهو حي موجود لا انه نسب اليه الفعل وهو
معدوم وهذا حي زيد اي هو بعينه حيا قائما لا ريب فيه ثم صار يستعمل في التاكيد بمعنى ذاته وعينه
واما كاه مثلا فان الالف بدل من الهاء وهي ابيهم فتح الهاء وقال يافرا ان اباك حي خويلد قد

نجاله ونجا ايضا هكس

فتحه اي فعه والنقر النعت والنقض ايضا بفتح ... الخ

قد كنت قانعة على الاتمام وقد هم بعض الناس بالغاء لفظ هي من زيادته مثل هذا الموضع
المذكور كما هم ابو بكر بالغاء لفظ السلام في قوله الى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن يبك حولا كاملا فقد
اعتذر وفي قوله ذلك عيانا باسم الشيخ مثلثم جوابته مناصفة وسلام وفي قوله لا ينعش الطرف
الا ما تخونه داع ينادي باسم الماء مبغوم وبالغاء لفظ المقام في قول الشماخ ذم بالغطا
ونفث عنه مقام الذئب كالرجل اللعينا والحق ان السلام في المواضع المذكورة له معنى ففي اسم
السلام اي لفظ الدال عليه وكلمة يعني سلام عليكم اسم الماء واسم الشيباني صوت الماء وصوت
الشيباني اسم هو اللفظ والصوت والمسمى هو مدلول اللفظ والصوت والدليل على ان زيادة السلام
في مثله للتخصيص على ان المراد هو اللفظ لا المدلول انهم لا يقولون اسم زيد يزاد اسم بل لا يكون
لفظ اسم المحكوم بزيادته الا مع ما يتعلق باللفظ نحو ثناؤه ونحو يزاد به واسم السلام من باب تسمية
زيد لان السلام لفظ وكذا اسم الماء واسم الشيباني صوت الشيباني وصوت الشيباني هو الماء والشيب صوت الماء وامام
قوله مقام الذئب فهو من باب الكناية تقول العرب كانك مني بعيد اي انت مني بعيد لانك من بعد كما قد
بعد هو واذا بعد الذئب فقد بعد مكانه الذي هو فيه والمختلف في هذا اضافة احدهما الى
الاخر الموصوف وصفته فالكوفيون يجوزون اضافة الموصوف الى الصفة وبالعكس شهادا الاول
بنحو مسجد الجامع وجانب الغربي والثاني بنحو جرد قطيفة واضاف ثيابا وقالوا انه لا اضافة
فيه لتخفيف المضاف بحذف التنوين كما في جرد قطيفة او بحذف اللام كمسجد الجامع اذ اصلها قطيفة
جرد والمسجد الجامع وهذه الاضافة ليست كاضافة الصفة الى موصوفها عندهم اذ ذاك لا
تخصص ولا تعرف بخلاف هذه فانه الاول هنا هو الثاني من حيث المعنى لانهما موصوف وصفة
فتخصص الثاني وتعرفه تخصص الاول وتعرفه واما من ذهب الى ان الجر في الحسن والله كان ما

الوجه معنى الا انك جعلته لغيبة الظاهر بسبب الضمير المستتر فيه الراجع الى غير فيعد ثنية
اللفظ الجرور بغاية البعد وعلى هذا تقول هذا مسجد الجامع الطيبة فيجعل الصفة
البصريون قالوا لا يجوز اضافة الصفة الى الموصوف ولا العكس ولهذا ينصبون المرفوع بالصفة اذا
ابدل الاضافة التي نحو حسن الوجه كما مر وذلك لان الصفة والموصوف واقعان على شيء واحد
فهو اضافة الشيء الى نفسه ولا يتم لهم هذا مع الكوفيين لانهم يجوزون اضافة الشيء الى نفسه
مع اختلاف اللفظين كما يجيء من مذهب الفراء ولو لم يجوزوه ايضا لجاز لهذا لان في احدهما زيادة
فائدة كما في نفس زيد وقال المصنف لا يجوز ذلك لان توافق الصفة والموصوف في الاعراب واجب وليس
بشيء لان ذلك انما يكون اذا بقيا على حالهما فاما مع طلب التخفيف بالاضافة فلا نسلم له وهو موجود
النزاع فعند البصريين نحو بقلة الحمقاء كسيف صيقل اي المضاف اليه في الحقيقة هو الموصوف
هذا الجرور الا انه حذف واقيم صفته مقامه اي بقلة الحبة الحمقاء وانما نسبوه الى الحمق لانه ثابت
في مجاري السيول وعواطي الاقدام ومسجد الوقت الجامع وذلك لوقت يوم الجمعة كان هذا اليوم
جامع للكناية مسجد للصلاة وجانب المكان الغربي وصلاة الساعة الاولى اي اول ساعة
بعد زوال الشمس يجعلون نحو جرد قطيفة كناية فصد لان المعنى شيء جرد اي بال تم حذف
الموصوف واضيفت صفته الى جنسها للتبيين اذ الذي يحتمل ان يكون من القطيفة ومن غيرها كما كان
خاتم يحتمل ان يكون من الفضة ومن غيرها فالاضافة بمعنى من ويجوز عندي ان يكون اضافة
الموصوف الى صفته مجازا على طريق سناد وذلك بان يجعل الجامع مسجدا مختصا وله الغربي جانبا
مختصا والاولى صلاة مختصة وبقلة الحمقاء بقلة مختصة فتوهمت الصفة الغالبة ثم يضاف
المسجد والجانب والصلاة والبقلة المحمولة الى هذه المختصة لفائدة التخصيص فيكون صلاة الاولى

الاولى كصلوة الوتيرة وبقلة الحمقاء كبقلة الكبريت وجانب الغربي كجانب اليمين واما الكلمان
اللذان ليس احدهما زيادة فائدة كشحط النوى وليث سملد فالقياس يجيز اضافة احدهما الى الاخر
للتخفيف قال ان العرب يجيز اضافة الشيء الى نفسه اذا اختلف اللفظان كقولهم فعلة انجاحها
نجاح الحاجة سير ضيكما يا هذا سير وغاية وانجاح الحاجة والاضافان ان مثله كثير لا يمكن دفعه
كما في نهج البلاغة لنسجاح الرجاء منهم شفعتي وجلهم وقوله وسكا لك الهوا ورضاء الدعة ولو قلنا
ان يا هذا الكلمة في كل موضع فربما اصبحنا الى بقعتها كثيب ومما اختلف فيه هل اضافته محضة
ام لا على ما تقدم افعل التفضيل فنقول هو على حال الاضافة على ايهما اريد به تفضيل
صاحبه على كل واحد مما اضافه اليه الذي دل عليها لفظ المضاف اليه وبأيهما اريد به ذلك وقد يحتج
ذكر اهكذا ثم يابه والمقصود هنا ان اضافته بالمعنى الاول فيهما لفظا فعند ابا البراج وعبد
الغافر والي على والجرولي هي غير محضة لكونها بمعنى من والجار والمجرور في محل النصب بانه تفعول
افعل كما لو ظهرت من فان الجارة في كل افضل من القوم لابتداء الغاية والجار والمجرور مفعول افضل
فافضل في افضل القوم صفة مضافة الى معمولها الذي هو المجرور بعد فهو كاسم فاعل اضاف
الى مفعوله نحو ضارب زيد وعمرو من الابتدائية نحو افضل من القوم انه ابتداء زيد في الارتفاع
والزيادة في الفضل من مبدأ هو القوم بعد ما كانوا في اصل الفضل الا انه لتفاضل درجة
في مثابرة سلم الفاعل عن الصفات المشبهة كما يجيء بابه لابرفع فاعلا مظهرا الا بشرط ثاني
في بابه ولا ينصب مفعولا صريحا والمشبه مفعول فلا يقال احسن الوجه بل بابه فيرفع مضمرا ويعمل نصبا
في محل الجار والمجرور لضعفه وينصب التمييز الذي ينصبه بلي امد بضاعة في عشرون درهما
نحو احسن وجها وود ليل تنكيره في قول الشاعر مكر اضلع ابية لا يوهد فيها ما لديه كفاء وقوله

الشارح المحقق الفاضل اللغوي ابو الفتح

ولم ان قوما مثلنا خير قومهم افعل به منا على قومهم فخرا ومذهب سيبويه ان اضافة افعل التفضيل
حقيقية مطلقا وذكر ابن في حال الاضافة على خبرين احدهما ان يكون بعض المضاف اليه الكل قبل
قيد قول اي فيما اضيف اليه والمعنى فيه الى متفضلة المعنى الذي وضع له المصدر المشتق هو منه
على كل واحد واحد مما بقي بعد ما ابعض المضاف اليه فان زيدا في قولك زيد افضل رجال الكتاب مفضل
في الفراهة على كل واحد واحد مما بقي بعد زيد من افراد الكتاب فالمعنى زيد بعضهم الزائد في الفراهة
على كل واحد مما بقي منهم بعد ولا يلزم منه تفضيل الشيء على نفسه لان كلا تفضله على جميع اجزاء
المضاف اليه بل على ما بقي من المضاف اليه بعد خروج هذا المفضل منه فالاضافة في هذا المعنى
بتقدير اللام كما في قولك بعض القوم وكلهم وجزؤهم واحدهم ولو كان بتقدير من الابتدائية لجاز
زيد افضل منهم وكما يجوز زيد افضل من عمرو ولو كان بتقدير من المبينة كما في خاتم فضة لوقع بين المضاف
اليه وبين المضاف كما ذكرنا في صدر هذا الباب ولا يقع كما في نحو هذا افضل القوم فاذا كان اضافة
هذا المعنى كاضافة بعض القوم وهو بتقدير اللام مثله فيكون محضة بدليل قوله تعالى فتبارك
الله احسن الخالقين وقوله اضلع اليه خبر مبتدا محذوف اي هو اضلع وخبر قوم نصب
على المدح وثانيهما ان يكون افعل مفضلا على جميع افراد نوعه مطلقا ثم يضيفه الى شيء للتخصيص
سواء كان ذلك الشيء مشتملا على امثال المفضل نحو زيد افضل اخوته او لم يكن نحو زيد افضل بغداد
اي افضل افراد نوع الانسان وله اختصاص ببغداد فالاضافة فيه لاجل التخصيص كما في علم
غلام وصاحب صرة للتفضيله على اجزاء المضاف اليه فهذه الاضافة محضة اتفاقا بمعنى
اللام ثم تقول افعل بالمعنى الاول اما ان تضيفه الى المعرفة او النكرة فان اضفته الى المعرفة
لم يجز ان يكون مفردا نحو افضل الرجال وافضل زيد اذ لا يمكن كونه بعض المضاف اليه بلى اذا كان ذكر

ذكر الواحد منا كما الاجناس التي يقع لفظ مفرد منها على القليل والكثير نحو البر حيث اطيب الثمر
جاز والرجل ليس هنا بهذا المعنى فتقول زيد افضل الرجلين اي احدهما المفضل على الاخر وافضل
الرجال اي احدهم المفضل على كل واحد من الباقين واما اذا اضفته الى النكرة فيجوز اضافته الى الواحد
والمثنى والمجموع تقول زيد افضل رجل والزيدون افضل رجال فيطابق الفعل
والمضاف اليه افرادا وتثنية وجمعا ويجوز افراد المضاف اليه وان كان صالحا فعل مثنى ومجموعا قال
الله تعالى ولا تكونوا اول كافر به وحكم اي في الاضافة حكم افعل بعض كذا اذا اضفت ايا الى المعرفة
فلا يدان يكون المضاف اليه مثنى ومجموعا واذا اضفت الى النكرة جاز كون المضاف اليه مفردا
او مثنى او مجموعا والعلة في ذلك ان ايا استعمالها كان اوسطا او وصولا موضوع ليكون بعضا من
جملة معينة يعتد بمجموعة منه ومن اشباهه وكذا افعل المضاف بالمعنى الاول فقولنا بعضا من جملة
يخرج نحو الفرس افره البغال واحسن اخوته فانه لا يجوز مثله بالمعنى الاول اذ ليس فرس جملة
يعتد وقولنا معينة لتخرج نحو زيد افضل رجل او رجال فانه لا يجوز اذ لا فائدة في كونه افضل بعض
جملة غير معينة من بين الرجال وكذا يخرج نحو اي رجلين هو واي رجال هو فانه لا يجوز اذ وضع اي
للتعيين وكيف يتعين واحد من جملة غير متعينة وقولنا مجموعة منه ومن اشباهه يخرج نحو زيد
زيد احسن ونحو في الدار اي زيد احسن او هو ام رجله فانه لا يجوز لان زيدا لم يجتمع من الوجه
واشباهه وكذا لا يجوز اي بغداد اطيب اي دورها الا ان يقدر المضاف اي احسن اعضائه واي
اعضاء زيد واي دور بغداد فاي موضوع لتعيين بعض ما كل بعض وافعل بالمعنى الاول لتفضيل
بعض من كل معين بعد على سائر ابعاضه فاذا تقرر هذا فلنا لم يجز زيد افضل الرجال واي الرجل
هذا لان الرجل اسم لكل يشمل زيدا وغيره بخلاف قولك البر خير طيب الثمر وقولك اي الثمر هذا لكون

النكرة جميعا يقع على الكثير وجاز افضل الرجلين واى الرجلين كون المضاف فيهما بعضا من الجملة المعينة بعد واى المثنى وكذا افضل الرجال واى الرجال سواء اكان بهذا الجمع معهودا معينا او جنس الرجال اذ هو على كلا التقديرين جملة معينة وانما جاز اى رجل هو واى رجلين هما واى رجال هم مجاز الجرور في جميعها لان الظاهر جملة معينة كما شرطنا لان المراد بكل واحد من هذا المجرور الجنس منتشرا فاجتمعا من المقول ومن امثاله فيكون في الحقيقة جملة معينة منتشرة وامثاله كما شرطنا فمعنى اى رجل اى قسم من اقسام جنس الرجال اذا قسموا رجلا رجلا واى رجلين اى قسم من اقسام هذا الجنس اذا اصنفوا رجالا رجالا وكذا افعل من زيد افضل رجل اى افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم رجلا منه رجلا والزيدان افضل رجلين اى افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم رجلين والزيدون افضل رجال اى افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم رجالا فافعل سواء اضيفت الى المعرفة او النكرة للتفضيل صدقا على كل ما هو مثله من افراد ما بعد افراد او تثنية او جمعا فلهذا لم يجز الزيدان افضل الرجلين لان الرجلين لما لم يكونا مثل الزيدين تثنية بل بوجه واحد مثل الزيدين وجاز زيد افضل الرجال والزيدان او الزيدون افضل الرجال لان الرجال يصح بتخيلها رجلا رجلا كزيد ورجلين رجلين كالزيدين ورجال كالزيدين ولا تظنن ان صاحب فعل التفضيل مفضل على مجموع اقسام المضاف اليه فتقول زيد افضل الرجال انه افضل من مجموع الرجال من حيث كونه مجموعا فانه غلط بل معناه انه افضل من كل رجل رجل وان من اقسام الرجال كانت النكرة سواء وكذا اى التعيين قسم من اقسام المضاف اليه معرفة كان او نكرة فلا يجوز اى الرجلين هذان اذ ليس للرجلين اقسام كل واحد منها مثنى حتى يعينها احد تلك الاقسام ويجوز اى الرجال هذا او اى الرجال هذان او هؤلاء لان الرجال كما قلنا يصح تخيلها افرادا وتثنية وجموعا فان قيل كيف جاز التعبير عن الجنس

الجنس باحد ابراد الشيء النكرة حتى قلت افضل رجال وافضل رجلين وافضل رجال ولم يجز مثل ذلك في المعرفة قلت لان المنكر لا يختص اصل الوضع بواحد بعينه فصح ان يعبر عن كل واحد واحد على البدل الى ان يفنى الجنس تخيلا بخلاف المعرفة فانها لتخصيص بعض الجنس وتعيينه قلما تطلع مع ذلك التعبير على غيره واى وافعل لما يضافان الا الى جملة كما اجزناه قلنا ولا يضاف الى ما يكون بعضا منه الا بالعطف نحو اى زيد وعمرو وزيد افضل زيد وعمرو فان تكرير الجرور بالعطف فيهما قام مقام تكرير المعطوف عليه اى والمفضل في افعل نحو زيد وهند افضل رجل وامرأة واى رجل وامرأة هذا وهند واما في لهم الى ذلك فالمراد به اينا كلهم قصدا التنصيص على ان المراد المتكلم والمخاطب اذ كان لا يدل عليه الضمير في اينا فصرحوا بالضمير في ايا وايا عائد الى المعطوف والمعطوف عليه اذ لا يعطف على الضمير المجرور الا باعادة الجار فتكرير اى لئلا يحافظ على اللفظ لا المعنى كما في لكم بني وبينكم وجاز مثل هذا لا يكون الا في الفرورة فاما في ما ايا كانا شرا فعد الى القاعدة لا يراها وجاز مذ في الفرورة اظلم واظلمه واى عمرو وجاز فيه ما معنى الشرط او الاستفهام او هو موصول للمزوجة للاضافة المبهمة بجامع ان كلا منهما مفتقرة للاخرة وليكون المضاف اليه لا بد منه فيتم فائدة تدل عليه نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى اى اى اسم وجاز فيه من الثناء مضافة الى مؤنث افصح من الحاق التاء كما مجيء الموصول قال تعالى باى ارض تموت قوله ولا يضاف سلم عمل المضاف اليه العموم اى لا يضاف نحو كل الجمع ولا جميعا لكل لانهما مثناة في العموم قوله ليث مبتدأ وحسن متعلق مثالا لان المخصوص الا ان الاول عينا والثاني معنى قوله عين الشيء ويريد بالشيء اسماء معينا كزيد وعمرو كما تقول عين زيد والا فالشيء اعم من العين وقد اشار المصنف ببعض احكام الاضافة قد بقي ان نذكر ها احدها حذف المضاف اذا دل المبين وجاز بضاعة الشعر

بالتاء ومثلكما لا تفعلان ومثلكم لا تفعلون اقول اداء لفظ المفرد معنى المثنى والمجموع غير
جائز في كلامهم كاسماء الاجناس فانه يصح اطلاقها على المثنى والمجموع ولذلك استغنى الجمع
عن علامة التانيث يجري المؤنث كثير فعلى هذا لا امتناع من اكتساب المضاف معنى التانيث والتثنية
والجمع من المضاف اليه اي حسبما اقتضاه في الكلام الذي هو فيه عن المضاف بالمضاف اليه
اما التانيث فكما مر من قوله من اللهالي ثمرت واما التثنية فكقولك ماشل فخذاك ولا ابيك
يقولان ذلك واما الجمع فكقوله وما حية الدهر تفغر لقمة واما اداء الفاظ الغيبة بمعنى الخطاب
فلم يجئ الا مع حرف الخطاب كما مر فمن ثم لم يجز ماشل غلامك تقول بالخطاب كما جاز في المثنى
مثل افعلا وافعلا يقولان وفي الثانيث كقوله صلى الله عليه وسلم ما رايت مثل الجنة نام طالبها وقد
يقوم المضاف اليه مقام المضاف في التذكير فان يتعوذ من ورد اليرهم يرد يصفقه
بالرفع التسلسل اي ما يرد وان نصر فعلا يصفق بالتذكير ويقوم مقامه في التانيث
نحو قطعت السارقة فاقتلت اي قطعت يده وفي العكس كقوله كما وكم من قرية اهلكناها فجاءها
بسنا يانا او هم قائلون فقاليهم وقال الخليل يقوم مقامه في التذكير ان كان مرفوعا اضيف
اليها مثل نحو هذا رجل اخو زيد اي مثل اخي زيد وانتصبه بهبوبه وقال الوجاز هتابي
قصير الطويل اي مثل الطويل وهو قبيح جدا واما قولهم قضية ولا اباحسن لها فاجعل
العلم المشهور بمعنى كالحسن الموضوع له ذلك المعنى نحو لكل قرعون موسى كما ذكر نافي البدئة
وقد يحذف المضاف بعد مضاف وسلم جر القيام المضاف اليه الا في مقامه كقوله ولقد يعلقني
متى حزم اضيعا اي ذا مقدار متافة اضيع وثانيهما حذف المضاف اليه فان كان المضاف
ظرفا فيه معنى التسبة كقبل وبعد وفي الزمان واما وخلف في المكان او شبيها به في الابهام كغير

معا لبس قال فهل لكم فيما الي فانني طبيب بما اعيى النطاسي حذيما اي بما حذيم فاذا حذف
قال اولى لكثرة قيام المضاف اليه مقام المضاف في الاعراب كقولك سقي القرية وقد يترك
عند امن اللبس على اعرابه ان كان المضاف معطوفا على مثله مضافا الى شبهه كما يقال في المثل ما كل سوداء
تمرة ولا بيضاء شحمة اعدلا كل بيضاء قال فلو لم يقدر ههنا مضاف معطوف على المضاف الاول
لكان عطفا على عاملين مختلفين وليس عندي وعند غيري يجوز ذلك فلا يقدر مضافا وتقول
ماشل عبد الله يقول ذلك ولا اخيه وما شل اخيك ولا ابيك يقولان ذلك اي ولا شل اخيه ولا شل ابيك
فانه لو يجب اضمار المضاف هنا فيكون حاصله المضاف اليه وابقي المضاف اليه على اعرابه وذلك لان
اخيه لو كان معطوفا على عبد الله لكان المعنى ما يقول ذلك وليس هو المراد بل المعنى
ماشل هذا ولا شل هذا يقول ذلك ولو كان ابيك في المسئلة الثانية عطفا على اخيك لم يقل
يقولان بل يقول وايضا لو لم يقدر المضاف في المسئلتين كان الداخل عليه لا المزيدة معطوفا
على غير مناسب اليه لكم المنفي ولا يجوز لا تقول جاءني زيد ولا عمرو ولا يجوز جاءني غلام زيد
ولا عمرو ويجوز واذا بقي ليس منفيا عن زيد بل عن غلام زيد والمقصود من المثل كما يأتي مثل
هذا كناية وليس بمقصود فكانه وجد وعدم يقال لمثلك لا يفعل هذا اي انت ينبغي ان لا تفعل وذكر المثل
كناية ولو كان مقصودا لم يكن المخاطب مرادا وعند ذلك يفقد المعنى لانه لا يتصور ان يكون
المعنى مثلك لا يفعله وانت تفعله كما تقول اخوك لا يفعل هذا ولكن زيد يفعله لما كان الناخ
مقصودا فكانهم قالوا ما عبد الله ولا اخوك وما اخوك ولا ابوك فلم يجئ الضمائر المذكورة قال
بعضهم انما لم يقدر ذلك لانه وان كان المثل يجيء من حيث المعنى والمقصود هو المضاف
اليه لكن المعاملة لفظا مع هذا المضاف الاثري انك لا تقول مثلي لا اقول وهذا لا تقول بالتذكير

الفرايج وبغير ما غير جدا نحو قوله ثم على اثرهم وقد سقت غلاما لابن عبد الغفر فتى فاحذر يدها
وحكى اللحياني هو غلام ان شاء الله تعالى ان افيك وقد يفصل في السعة بينهما قليلا بالقسم
نحو هذا غلام والله زيد وذلك لكثرة دوران في الكلام وقد جاز في السعة الفصل بالمفعول
ان كان المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعلا له كقراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم وهو مثل
قوله فزججتها بمزجة زج القلوص ابي مزاده وقوله تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدراهيم تنقاد
الصياريف عند مرار وفي نصب الدراهيم وجر تنقاد والكوفيون الفصل بالمفعول
وغيره في السعة وكذلك اجاز الفصل بينهما في الضرورة بالظرف ثابت مع قلته وفيحه والفصل بغير
الظرف في غير الشعر افيح منه بالظرف وكذا الفصل بالظرف في غير الشعر افيح منه في الشعر وهو عند
بونس وكما مر في باب لا التبرئة والفصل بغير الظرف في غير الشعر افيح من الكل مفعولا كان الفاصل
او ظرفا او غيرهما فقراءة ابن عامر ليست بذاك والعلم عند الله تعالى والبيع وان ذهب اليه بعض
الاصوليين ص واذا اضيف اسم الفاعل الى ياء المتكلم كسر آخره والباء مفتوحة او ساكنة فان
كان في آخره الف انقلبت وبزيل بقلبها لغير التثنية ياء وان كان ياء ادغمن وان كان واوا فليست ياء
وادغمن وفتحت الباء للساكنين ش الكلام الصحيح في اصطلاح النحاة ما عرفت اعرابه صحيح
كعمرو وزيد ويعني بالمحقق به ما آخره ياء او واو قبلها ساكن كظبي ودلو وقد عرفت وكرسي
وآي ومعنى الحاقه بالصحيح اجراؤه بالحركات الثلاث كالصحيح وانما اهملها لان هذه
العلة يخف النطق به وان كان يحرك اذا سكن ما قبله كما يخف النطق اذا اسكن ابو عمرو فخذ كسر
آخره انما الزم ما قبل ياء المتكلم الكسر دون الضم والفتح ليكون به وبالفتحة يذهب قليلا قليلا الف
المقصور ياء وان كان الالف اخف من الياء فقالوا في هذا الوجه افيح في بعض

وجب ولم يعطف على ذلك المضاف مضاف آخر الى مثل ذلك المجرور فالبناء على الضم وشمي الفرزدق
غالبا ومنها فقط وعوض ومنذ وحيث كما يجر الظرف المبني جميعها كما مر وان كان عطف على ذلك
المضاف مضاف الى ذلك المنوي سواء كان المضاف الاول من الظرف المذكورة كقبل وبعد نحو
غير كقوله يا من رأى عارضا اسر به بين ذراعي وجبهة الاسد وقوله الا عمالة او بيدامة سابح
نهد الجزارة لم يبدل من المضاف اليه تنوين ولم يبن المضاف لان المضاف اليه كالباقي بما يفسر الثاني
هذا على قول البرد ومن تبعه ويجيء ان الاول مضاف الى المجرور الظاهر والثاني مضاف للحقيقة
الى الضمير والتقدير لا اعمالة سابح او بيداهنه ثم حذف الضمير وجعل المضاف الثاني بها المضاف
الاول والمضاف اليه ليكون الظاهر كالعوض من الضمير المحذوف على ما ذكرناه في باب المنادى في باب ثم
على ص وقد يجيء سيبويه ذلك وهم وقائم ان ضمير المبتدأ الاول محذوف وهو بعيد عند سيبويه هنا و
مذهب البرد اقرب لما يلزم سيبويه من الفصل بها المضاف والمضاف اليه السعة والنحويان ثم
على غير ما يقتضيه ذلك فيه لان الفاصل بلفظ المضاف ومعناه فكأنه لا فصل وان لم يكن المضاف
من الظرف المذكور ولم يعطف عليه ما ذكرنا ويجيء بدال التنوين من المضاف اليه وذلك كل وبعض
واذ واذا كقوله تعالى وكلا ضربنا له الامثال وقرعنا بعضهم فوق بعض ركاما واذا قطع كل
وبعض عن الاضافة فالاكثر ابدال التنوين والمعنى عند قوله اللام فيهما وبعضهم جوزه وقد
ينصب كلا على الحال نحو اخذ المال كلا وذلك لكونه في صورة المنكر وان كان معرفة حقيقة لكونه
بتقدير كله وقد يكون للتعليل في المؤنث كلتيهما ويسر بشمول وثالثها الفصل بها المضاف اعني
ان الفصل بها المضاف والمضاف اليه السعة بالظرف والجار والمجرور غير غريب كقوله لما رأت
ساتيذما استعبرت لله در اليوم من لامها وقوله كما خط الكتاب بكف يوما يهودي يقارب او يزيل

الواو والياء كما يجئ قوله والياء مفتوحة او ساكنة يعني الياء اللاحقة للصحيح والمعتل واما
لغيرها فمفتوحة للساكنين كما يجئ وقد تقدم في باب المنادى لخفة ان اصلها السكون او الفتح
ويجوز حذف الياء قليلا في غير المنادى ايضا كما تقدم هناك قوله فان كان الف الفاء يعني ان لم يكن
سالم صحيحا ولا معتلا به فلا يخلو اخره ما ان يكون الفا او واوا او ياء والالف تنشئ في اللغة المشهورة
الفصحة للتثنية كانت كعلماى او لا كفتاى وحبلاى ومعزاى وتبديل يجيء قلب الالف التي لبنت
للتثنية ياء كما تم لمارأيت ان الكلام يلزم ما قبل الياء للتناسب في الصحيح والمعتل وراوان حرف
المد ما جنس الحركة وناشئ عنها الحركة في الاعراب جعلها الالف قبل الياء كما في فتحة قبله فتقرر
الى الياء ليكون كالكسرة قبله واما الف التثنية فلم يغيروه لئلا يلتبس الرفع بغيره بسبب قلب
الالف ياء واداة المقصور فالتصبة والرفع والجر تلتبس بعضها ببعض كذا لا بسبب قلب الالف
ياء ويل او تقلب الالف ايضا لكان الالتباس حاصلا فان قيل فكان الواجب على هذا ان
لا يقلب واو الجمع نحو جاءني مصطفوي ياء لئلا يلتبس الرفع بغيره قلت بينهما فرق وذلك ان اصل
الالف عدم القلب قبل الياء لخفتها كما مر وهو اللغة المشهورة الفصيحة وانما جوز بدل قلبها
لكسر ما قبلها اذا ادى الى الالتباس بخلاف قلبها واوا في مصطفوي
فانه لم يوجب القلب عند الجمع وسواجتماع الواو والياء وسكون اولهما ولا يترك لهذا
الامر المطرد اللازم للالتباس العارض في بعض المواضع الا ترى انك تقول مختار ومضطر
في الفاعل والمفعول معا وقد جاء في الشعر قلب الالف ياء مع الاضافة الى الكاف والضمير قال
يا ابن الزبير طالما عصيكا وطالما عنيتنا اليكا لنقربن بسيفنا فعيكا قوله وانه كان ياء
اي ان كان اخر الكلم ياء وذلك المنقوص نحو قاضي في المثنى والمجموع نصبا وجرا نحو

مصطفى ومصطفى قوله وان كان واوا نحو مذكرة بالجمع بالواو والنون رفعا وانما قلبت الواو ياء
لان فيها من ثقل الكسرة ما اذا اجتمعت الواو والياء وسكنت اولاهما قلبا الواو ياء وادغام
احداهما في الثانية وانما لم يقلبا كراهة الالتباس احداهما بالمنقلبة بياء الصفة اي المدين مخففين بالادغام
فيهما اي الحاق الالف اي الالف اي الياء وسهل من الادغام تعرضهما لسكون الاول وتقلب الواو
ياء في الكلمة اوانيا كسيدة اصلها سودى وسيود فاذا حصل الادغام فان كان قبل
الياء ضمة يقلب على ما هو الحق نحو مصطفون واعلون وان كان
ان لم توقف الى ليس وزنه يوزن ويجب قبلها كسرة كما مر في مسلمي وذكر فيها من الاثر
لتعيين قبلها لم يقلب سيل وميل وايضا انهم لم يشترطوا التخفيف نحو مسلمي بالادغام
ثم كسرة بخلاف قبل وان ادى الى الالتباس فانه تجيء قبلها كسرة وابقاؤها على ما هي
شبيه فعل بفعل قوله وفتحت الباء للتناسب يعني اذا كان قبل ياء الضمير الف او
ساكنة فلا يجوز فيها السكون كما جاز في الصحيح والمعتل وذلك لاجتماع الساكنين
ان مع الالف فرارا من اجتماع ساكنين وذلك لان الالف اكثر مدا من اختيه
ام لحركة ما قبلها صحة الاعتماد عليه واما اذا صار الوصل يجري الوقف ومع هذا
نحاة ضعيف وجارية لغة بني يربوع فيها الكسر مع الياء قبلها وذلك لتشبيه الياء
بالهاء بعد الياء كناية غير فيه وليه ومنه قراءة حمزة فما انتم بمصرخي وما انا عندنحاة ضعيف
قال قال لها هل لك يا بني في قرى وانا الملحاء السنة فاني واخي واجار المير الى واخي وتقول هي
وهني ويقال في الاكثر في قرى هذا حكم الملحاء السنة عند اضافتها الى ياء المتكلم واما غيرها
الاضافة على ما مر لا يقطع عن الاضافة ولا يضاف الى ضمير ولا ذو ولا ذا فالكلم

الواو ياء كما مر قوله والياء مفتوحة او ساكنة يعني الياء اللاحقة للصحيح والمعتل واما
لغيرها مفتوحة للساكنة كما مر وقد تقدم في باب المنادى للخلافة ان اصلها السكون او الفتح
ويجوز حذف الياء قبلها في غير المنادى ايضا كما تقدم هناك قوله فان كان الف الفا يعني ان لم يكن
سليم صحيحا ولا معتلا به فلا يخلو اما ان يكون الفا او واوا او ياء والالف تنشأ في اللغة المشهورة
الف [illegible] كحبلى او كاعشاء وحبلاى وبيضاء وتنقلب همزة بخلاف الالف التي ليست
للتأنيث [illegible] الكلم يلزم ما قبل الياء للكسرة الصحيح والمعتل وبواو ان حرف
المد [illegible] يتغير عن الحركة في الاعتلال جعلوا الالف قبل الياء كالفتحة قبلها فقيدوه
واما الف التثنية فلم يغيروه لئلا يلتبس الرفع بغيره لسبب قبلي
لتصحيح الرفع ولم يلتبس بعضها ببعض لكنها لاسبب قبلي الالف
ايضا لكان الالتباس حاصلا فاذا قيل فكان الواجب على هذا ان
تسلموا ياء لئلا يلتبس الرفع بغيره قلت بينهما فرق وذلك ان اصل
الياء لغتها كما هو اللغة المشهورة الفصيحة وانما جوزه بدل قبلها
لهم ايضا فالاولى ان يترك اذا ادى الى التباس بخلاف قبلي واو تسلموا
لب عند الجمع وبواو يتماثل الواو والياء ساكنة اولهما ولا يترك لهذا
لالتباس بعرضية في بعض المواضع الا ترى انك تقول مختار ومضطر
مفعول معا وقد جاءت الشعر قلب الالف ياء مع الاضافة الى الكاف الضمير قال
يا ابن الزبير طالما عصيكا وطالما عنيتنا اليكا لنضربن بسيفنا فعبيكا قوله وان كان ياء
اي ان كان اخر الكلم ياء وذلك في المنقوص نحو قاضي في المثنى والمجموع نصبا وجرا نحو مسلمي

مسلمي ومسلمي قوله وان كان واوا وذلك في المجموع بالواو والنون رفعا وانما قلبت الواو ياء
لان فيها ثقلا لعدم كثرة التصريف اذا اجتمعت الواو والياء وسكنت اولاهما قلبا لواو وادغام
اولهما في الثانية وانما لم يقلبوا كراهة لاجتماع المثلين بمنزلة الصفة اي اللين فخفف بالادغام
فغلب الفعلها اي الحاق الى الالف اي الياء وسهل امر الادغام تعرضهما لسكون الاول وتقلب الواو
ياء سواء كان اولا كطي او ثانيا كسيد اصلها صوى وسيود فاذا حصل الادغام فان كان قبل
الياء الاولى فتحة بقيت على حالها كما في مصطفى واعلى ومصطفون واعلون وان كان
قبلها ضمة قلبت الى اليسر وزنه يوزن وجب قبلها كسرة كما في مسلمي وسهل ذلك فيها من الامن
الذي هو محل التغيير فلهذا لم يقلبوا سهل وقيل وايضا فانهم لما استثقلوا التضعيف مع توالي
ضمتين بعد الضمة كسرة بخلاف قبل واذا ادى الى اليسر قلبت كسرة وبقيت الياء ما بقي في
جمع لوى اذ يشبه فعل بفعل قوله وفتحت الياء للساكنة اي بعد الف الضمير الفاصل
ياء او واو ساكنة فلا يجوز فيها السكون كما جاز في الصحيح والمعتل وذلك لاجتماع الساكنين
وقبلها ساكنان معتل الالف فرارا من اجتماع ثلاثة امثال الالف اكثر مدا من اختيه
فهو يقوم مقام الحركة من جهة صحة الاعتماد عليه واما لاجراء الوصل مجرى الوقف ومع هذا
فهو عند النحاة ضعيف وجاءت لغة بني يربوع فيها الكسر بعد الياء قبلها وذلك لتشبيه الياء
بالهاء بعد الياء كما في خوفيه وليه ومنه قراءة همزة ما انتم بمصرخي وهو عند النحاة ضعيف
قال قائلهما اكلكيبا تهدي فتى وانا ابن ماوية اذا جاري الميدا اي وانا ابن ماوية والجاري الميدا اي
وبني وبقاء في الاكثر وفي ثم هذا حكم الالف السنة عند اضافتها الى ياء المتكلم واما غيرها
الاضافة على ما مر لا يقطع عن الاضافة والاصل في جمعه ذوو وقد مر فلا كلام

فيه في هذا الباب اذ هي تنكسر في المضاف الى ياء المتكلم وهي ضمير وقد يقطع ويضاف الى مضمر
وهو الخمسة الباقية وهي على ضربين اعراب عين الكلمة ولام محذوفة وهو فوك وفيه اعرابه
لام الكلمة وهو الاربعة الباقية اعني اخوك وابوك وحموك وهنوك اما فوك فحالاته ثلث قطع
الاضافة واضافته الى ياء المتكلم واضافته الى مضمر اما في حال القطع فيجب ابدال الواو ميما
لامتناع حذفه وابقائه اما الحذف فلنقاء الساكنين المتحركين على حرف واحد وليجز لان الاعراب
انما يدرك على اخر الكلمة فلا يدرك على كلمة اخرة اولها واما الابقاء فلاداته فنونا الى اجتماع
الساكنين فيؤدي الامر الى الابقاء على حرف وذلك لان اصله فو بفتح الفاء وسكون العين اما فتح
الفاء فلان ثم بفتح الفاء اكثر وافصح من الضم والكسر وسكون العين فلانه لادليل على
الحركة والاصل السكون فحذفوا لامه تنبيها فلو لم يقلبوا الواو ميما لدل الاعراب على العين
كما في يدودم في جمع قلبوا الفاء لحركتها وانفتاح ماقبلها فبقي بعد سكون الالف والتنوين فحذف
الالف فلما امتنع حذفها وابقاؤها قلبت الى حرف صحيح قريب منها في المخرج وهي الميم لكونها
شفويتين واما قوله فالطم من سلى ضحاتهم فقيل حذف الهمزة وضرورة واصله فاها قال ابو علي
يجوز ان يكون على لغة من لم يبدل من التنوين الفا في النصب كما في الرفع والجر كما قال كفى بالنأي
من اسماء كان وقال فاخذ من كل حي عصم وهذه لغة هذيل والالف عين الكلمة
فلا يبقى المعرب على حرف واما اضافته الى ياء المتكلم فهو فيها على لغتين شهرهما في الاصول
الثلث وقياس اصله فوي كقدي ثم فاي بتحرك الواو وانفتاح ماقبلها الا انه لما جرى العادة
فيما اتصل بالحركات اذا اضيف الى الياء ان يقتصر من جملة الحركات على الكسر لتناسب وكان الاصل
العين هنا كالحركة الاعرابية الواو كالضمة والياء كالكسرة والالف كالفتحة الزمت الياء في

في الاحوال الثلث قبل ياء المتكلم مكان الكسرة وان لم يكن الكسرة اعرابية تشبيها للكسرة الحقيقية
بالمجاز والياء عند الخليل والكسرة البنائية في يا زيد بالاعرابية في يحيى لها بالواو والالف في يا زيدان
ويا زيدون وشبهت الفتحة البنائية في لا رجل بالاعرابية في يحيى لها بالياء فقيل لا رجلين
ولا معلمين كل ذلك للعوض فلما صارت الياء التي هي عين في مشبهة بالاعرابية وما قبل الياء
الاعرابية الالف الساكنة مكسورا كسرة الفاء في في وقد يقال قمي في قمه ونحو ذلك في جميع حالات
الاضافة قال الكوفيون لانه يؤدي الى شيء يلفظ به يصير ثلاثة وهي الخفة والاول افصح واصح
لانه على الغالبة الى ابدال الواو ميما عند القطع من الاضافة هي فوق سقوط العين لان كينونة
والحركة في حال الاضافة اذا لتنوينة المضاف فالاولى تركه ابدالها ميما وقد جمع الشاعر بينهما
الميم والواو وقال انهما تعقبا في منوهما على النابح العاوي المشهر يحام ويروى بهما البدل
والمبدل وتكلف بعضهم معتذرا بانه قال الميم بدل من الهاء التي هي للدام فزعم على اليعمى
واما اضافته الى غير ياء المتكلم فالاعرف فيها اعرابه بالحروف كما ذكرنا وجاء فم زيد كما مر واما
الاربعة الباقية فلها ايضا ثلثة احوال احدها القطع عن الاضافة والاعرف فيها حذف لامها
وقد تثبت في بعضها كما يجيء ذكر لغاتها وتثبتها الاضافة الى غير ياء المتكلم قال الاعرف اذا في ابوك
واخوك جعل لاميهما اعرابا وفيهم وبعاحذف الدال كما يجيء لغاتها وثالثتها الاضافة الى ياء
المتكلم قال الجمهور يجب حذف الكلمة اذ ردها في حال الاضافة الى غير ياء المتكلم انما كان لغرض
جعلها اعرابا والاعراب لا يظهر المضاف الى ياء المتكلم فلا معنى لرد ما حذف منها وجاز البقية فيما
على الاضافة الى غير ياء المتكلم كالدام في اربعتها كما نقل عنه ابن يعيش وابن مالك وفي اخ
وب فقط كما نقل عنه جار الله والمقتضى لها الزم الباء ما قلناه في على الاصح وشبهه قول

صح عينه والحركات نقطة

الشاعر وابي ما كذوب الجار بدات واجيبا انه يحتمل ان يكون ابي مضافا الى الياء اذ قال
له ابوه قال فلا تبكين اصوانتا بكيا فقد بقينا بالابينا كافيل في اخوه قال لقد كنت لهم كثيرا
بني الاقيناق المذنب لا يثنب بالحق يثنب واخ وهم وهنا وهم وفتح الفاء
افصح منها وجاء هم مثل يد ويد ودلو وعضو مطلقا وجاء ابن مثل يد مطلقا وذو لا يضاف الى
مضمر ولا يقطع شاعر مخضرم اخ واخ ابو لغات وهن اخ خامسة فاللغات المشهرة ان
يكونا بالواو في اللام مطلقا اي مضافين ومقطوعين فيكونان كيد فتثنيهما اباان واخان والجمع
ابوه واخوه كامر والثانية ان يكونا مقصورين مطلقا كعصى والثالثة ان يكونا مثل يدى اليهما
مطلقا مع حذف اللام والرابعة وهي كثيرة حذف اللام والرابعة والخامسة على العجا مقطوعين
واعرابها بالحروف مضافين واللغة المختصة باخ انهما كدلو مطلقا وهم سبع لغات ابتدء منها
بالافصح فالافصح على الترتيب اولها اعرابها بالحروف في الاضافة الى غير الياء وتقصيرها حال
القطع عنها واعرابها على العجا والثانية ان يكونا كدلو مطلقا اي في الاضافة والقطع والثالثة
ان يكونا كعصى مطلقا والرابعة ان يكونا كيد مطلقا والخامسة ان يكونا كجئ مطلقا والسادسة
ان يكونا كسماء مطلقا ولغاتهن فيه ثلث لغات اشهرها التقصير مطلقا كيد وتعد الابنة
بالحروف في الاضافة الى غير الياء والنقص في غير ثلث ولما لم تكن بهذا المشهور زعم صدا انها فاصل
انه ليس من الاسماء الستة ولم يذكرها ايضا الزجاجي فيهما وانما تثنيها شاذ نونه مطلقا واما سكان
الثاني في الاضافة نحو قوله رضوة رجليك فيهما وقد يدهنكسر المبرد فللضرورة وليس
بلغة ربعة وفي فم لغات اشهرها واقصرها اعرابها بالحروف في الاضافة الى غير ياء المتكلم وفتح الفاء
مع فقد الميم حال القطع وابدال الواو ياء عند الاضافة الى الياء والثانية والثالثة والرابعة فم

فم مثلث الفاء محذوف اللام نسبا مطلقا مع ابدال الواو ميما وتثليث الفاء بناء على ان الواو
التي ابدل منها الميم تغلب حال الاضافة الفا وياء فيكون الفا وهاء فيكون الفا وهاء الثلث اذا مثلث الابدل
فحق تثليثها في الافراد لغير الاعم ايضا والخامسة والسادسة فما مثلث الفاء مقصور
مطلقا وكانه جمع بين البدل والمبدل منه والميم بدل من اللام فرد على العجا كامر فيكون
قوله فيهما مثلثها والثالثة والكاسعة فم مثلثة الميم مطلقا ومضموم الفاء ومفتوحها قال الفراء
اذا اضافوه جعلوه من فمه قال ابن جني لو للفرورة وليت بلغة وكان اليمن يبدلون العجا واللام
والجمع افواه العاشرة ايتاع الفاء للميم في مكان الاعم نحو منذ اقم وراين فما والفرق الى فم وكانه
نظر فيها الى حالة الاضافة بلا ميم اعني فوك وفاك وفيك وقد يتبع فاء امر ايضا في اعرابه فيقال
مررت بامرئ وعجا امرؤ وابنم تابع لحرف الاعم. اثنان وهم ثلث لغات القصر كعصى والتضعيف
كمد وحذف اللام مع تخفيف العجا وهو المشهور كيد قوله وذو لا يضاف الى مضمر ولا يقطع انما
لم يقطع لانه ليس مقصودا بذاته وانما هو وصلة الى جعل الاسماء الاجناس صفة وذلك انهم
اراد وا ان يصفوا شخصا بالذهب مثلا فلم يمكنهم ان يقولوا جاءني رجل ذهب فاتى بذي واضافوه اليه فقالوا جاءني ذو ذهب فلما كان جنس المضمر والاعلام مما لا يقع صفة كما يعلم لم يتوصل
بذو الى الوصف بها وان كان بعد التوصل بصاحب الوصف لا المضاف دون المضاف اليه واما اسماء
الاجناس التي هي نحو البر والتمر فانها وان لم تكن مما يوصف بها الا انها من جنس ما يقع صفة
اي لهم لجنس كضارب. وقائل وانما لو حذف المضاف الموصوف به والمضاف اليه ضمير او علم
لم يجز قيامها مقامه لاشتمالها على الوصف بها واما قولهم صل على محمد وذويه فشاذ كما ان حذفه
عن الاضافة واد قال اللام عليه في قوله فلا اعفي بذلك سعيكم ولكني ابذي الذي فيه

ساذان وذكر لا يعرب مجرى صاحب واما قولهم فوزيد وذوى ال التي قالوا جاءت لتاويل العلم
بالجنس اى صاحب هذا الاسم واصحاب هذا الاسم قالوا واصل هذه الاسماء الستة كلها فعل بفتح الفاء
والعين الا ترى انك اذا كسرتها فكان فيها ان تكون في الافراد مقصورة كما كثرت الاضافة فيها و
وصال تراها تسلم بالواو في كل حالة اول الكتاب ولم تكن فيها مقصورة محمولة على اخواتها في ترك الظهور
على حال الاضافة اما كونه اخ وهم معتوه الغين فجعلها على افعال كاباء واخاء واخاء
لان قياس فعل صحيح العين افعال كجبل واجبال واما ذو فقالوا ليفعل اذواء على فتح عينه لان
قياس فعل ساكن العين مفتوحها افعال ايضا كحوض واحواض وبيت وابيات ودليل تحرك عينه مؤنثه
اثنى ذات واصلها ذوات كنواة لقولهم في مثناها ذواتا فحذفت العين في ذات كثرة الاستعمال ولو كانت
ساكنة العين لغلبت المؤنث ذية كطية وقال الخليل وزنه ذوفعل بالسكون واللام محذوفة في
جميع منصرفات ذو الا في ذو وفي واوا وقال الفراء الاخ ساكن العين في الاصل ولعله قال ذلك لغلبة
اخاء واما انا فانه لم يسمع فيه ابناء حقه بتحريك لام على تحريك عينه ومؤنثه وهن اتنه بالتحريك
لابد على تحريك عينه لانه يمكن ان يكون ساكنها كما ما ذهب اللام فتح العين لان ما قبل تاء التانيث
لابد من فتحها وكذا الاد بليل اخته لانه يمكن ان يكون كمدية واما فوك فاصله فوه بسكون الواو وكاذكرنا
اذ لا دليل على حركتها وانما لا تدل عليها كما لا يدل اذواء ولام فوك هاء لقولهم افواه وفويه ولام ذو
ياء لان عينه واو بدليل ذواتا وذوات واذواء وياء طويت اكثر من الغوة والحمل على الاكثر اولى ولام
اخ واو لقولهم ابوان واخوان وهمزات وهنوان واخوة واخوات واما ابنة فهمزة عينه
فلان لامه تحذف وكذا لام هن فلو كونه همزة كابنة والتوابع لكل ما يتبع سابقه من
جهة واحدة نحو قولك كل القوم تشمل التوابع وضمير المبتدا وكل ما اصله خبر المبتدا كجاءني كل واحد وكل

واخواتها ويشمل الحال وثاني مفعولي اعطيت قوله باعتبار سابقه اى معا عتبر سابقه يخرج الكل
الاخير المبتدا وثاني مفعولي ظننت واعطيت والحال عن المنصوب نحو ضربت زيدا يخرج اولهما عن المنصوب
نحو زيدا الارض عبورا قوله من جهة واحدة فالخبر من جهة المبتدا لان ارتفاع المبتدا من جهة كونه مبتدا
وارتفاع الخبر من جهة اخرى وهي كونه خبر المبتدا وكذا انتصاب اول المفعولين من جهة كونه اولهما
وانتصاب الثاني من جهة كونه ثانيهما وانتصاب الاول من ضربت زيدا قائما من جهة كونه مفعولا به وانتصاب
الثاني من جهة كونه حالا وكذا في ضربت زيدا الارض عبورا انتصاب الاول من جهة كونه مفعولا به وانتصاب
الثاني من جهة كونه تمييزا وقيد بقوله لان ارتفاع المبتدا والخبر من جهة واحدة وهي كونهما عمدة الكلام
كما تقدم او الملك وانتصاب الاسماء المذكورة من جهة واحدة وهي كونها فضلة وانما قلنا ينعقد بهما
بسببية بعضهم كل واحد من الاول والثاني قلنا ان تعلل ارتفاع زيد في جاءني زيد الظريف من جهة كونه
فاعلا وارتفاع الظريف من جهة كونه صفته وكذا باقي التوابع لم تفعل الاضافة المتعددة المبتدا نحو
لهم الغور الرؤوس الا به وكذا المستثنى في نحو علمت زيدا عالما ما قائما فقائما وكذا الاحوال المتعددة
فتنعقد منها مع ذي الحال وكذا المستثنى بعد المستثنى نحو جاءني القوم الا زيدا الا عمرا فانه يتغير كما ذكرنا
ولا يخفى ان ما ذكرناه من ان التوابع وكل كالتابع في الاعراب هو الذي يقتضيه كلام النحاة
الثاني لا يحل الاول لم يرد عليه ما ذكرنا وقوله كل كالتابع في انه يضاف الى المعرفة فيتعرف بها ما يتبعه
الشيء لا قصد جميع جمع حقيقة وبدخول قوله الثاني فما فوقه وكذا التاكيد المنكر وعطف
النسق المنكر لان كلا منهما ان للمتبوع كالتابع الاول واما الكلام في عامل التوابع فقد تقدم اما
الصفة والتاكيد وعطف البيان فقد تقدم قال الرضي العامل فيها هو العامل في المتبوع
وقال الاخفش العامل فيها معنوي كالابتداء في المبتدا والخبر وهو كونها تابعة وقال بعضهم ان عامل

ليزيد

الثاني مقدر من جنس الاول وهذا يسمى سيبويه اولى لان المنسوق الى المنسوق اليه قصد المتكلم منسوق البديع
تابعة فان الجملة جاءني زيد الظريف ليست قصدا منسوبا الى الزيد مطلقا بل الى الزيد المقيد بقيد الظرافة وكذا
في جاءني العالم زيد وجاءني زيد بغتة فلما انسحب على التابع حكم العامل المنسوق معنى صار التابع و
المنسوق به كلمة منسوق اليه وكان الثاني هو الاول في المعنى كان الاولى انسحاب عمل المنسوق عليهما
معا تطبيقا للفظ بالمعنى اما اذا قلت جاءني غلام زيد فالمنسوق اليه وان كان الغلام ومجيء زيد
الا ان الثاني ليس هو الاول لمعنى فلم يجعل العامل فيهما معا وجعله معنويا كما في ليت لي الا فعل
خلاف الظاهر اذ العامل المعنوي كلام العرب بالنسبة الى اللفظي كالشاذ النادر فلا يحمل عليه
المتناثر فيه وتقدير خلاف الاصل ايضا فلا يصار الى الامر المخفي اذا امكن العمل بالظاهر
الجلي واما البدل فالاخفش والرماني والفارسي واكثر المتأخرين على ان العامل فيه مقدر من جنس
الاول لاستدلالهم بالفاء والتمام اما التمام فنحو قوله تعالى يجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم وغير
ذلك من الآي واما الفاء فلكونه مستقلا ومقصودا بالذكر ولذا لم يشترط مطابقته
للمبدل منه تعريفا وتنكيرا وبكونه عين الاول انه لبيوتهم الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور والعامل
وهو جعلنا غير مكرر وكذا في غيره فان قيل لو لم يكن المجرور وحده بدلا من المجرور لم يسم
بدل البعض او الاشتمال لان الجار والمجرور ليس يشتمل على الجار والمجرور بل البيت مشتمل على الكافر
وكذا في قوله تعالى للذين استضعفوا لمن آمن منهم من آمن بعض الذين استضعفوا قلنا لما لم يحصل
من اللام فائدة الا التأكيد جاز لهم ان يجعلوه كالعدم ويسموه بدل الاشتمال نظرا الى المجرور
والا فكرر الفائدة في البدل من العامل الظاهر الجلي كونه كبعض هو والجار والمجرور بكونهما
الغيبة لاستقلال الثاني وكونه مقصودا بالذات بان العامل هو الاول لما تقرر آنفا لا

العامل هو
مقدر من جنس
العامل الاول

لان المنسوق اذا كان ساقطا فكان العامل لم يعمل في الاول لم يباشر بل عمل في الثاني وهذا مذهب سيبويه والبدد
والفارسي والزمخشري والمصرح ان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه اذ المنسوق في حكم الطرح فكان عامل
الاول يباشر الثاني بهذا وستعرف في عطف البيان اثرة لهذه الحقيقة هو البدل في حكم فيما ذكرنا حكم البدل
واما عطف النسق ففيه ثلثة اقوال قال سيبويه العامل المعطوف هو الاول بواسطة الحرف وقال
الفارسي في الايضاح الشعر وابن جني في سر الصناعة ان العامل في الثاني مقدر من جنس الاول
كعوكب بازيد وعمرو وافي لدار ليلى فيه اذ علة البناء الثاني وقوعه موقع الكاف كالمعطوف
عليه مع عدم المانع من البناء كما كان في بازيد ولكاف اعني اللام وانما كان اللام مانعا لانتفاء
جامعه لحرف النداء المقتضي للبناء فلما ارتفع المانع صار كان حرف النداء يباشر التابع لانتفاء
لحرفا آخر واستدل ايضا بوجوه قيام زيد وعمرو وقبل العرض الوالد لابنه مجيبا والجواب
ان القيام ههنا بمعرض واحد بل هو مكرر والمكرر يصلح للقليل والكثير بلفظة الواحد
والمراد ههنا القيامان بغرتة فلك وعمرو وكذا لا جئتك لاجئتك لزيد وعمرو اذ هو يتضمن
للقيام الصالح للقليل والكثير ولو كان العامل مقدرا لوجب تعدد الغلام في جاءني غلام زيد
وعمرو وهو ظاهر ولكان معنى كل شاة وسخلتها بدرهم وكل شاة بدرهم وكل سخلتها بدرهم
والمراد بها ما عدا بدرهم وايضا لم يجز بازيد والحارث ولم يجز فيما زيد قائما والاخر قاعدا ولا بازيد
والاخر ذاهبا اذ لا يخفى تقديرها وليس بعدل وايضا لم يجز بزيد بل عمرا وافاه اذ يبقى خبر
المبتدأ بلا ضمير مع كونه جملة وقال بعضهم العامل هو العطف بالنيابة وهو بعيد لعدم
لزوم لاهدلا فيهما كما هو وصف العامل وفائدة الخلاف في هذا كله جواز الوقف على المنسوق دون
التابع عندهم قال العامل في الثاني غير الاول وامتناعه عندهم قال العامل فيهما هو الاول

وانما قدم المصنف النعت على سائر التوابع لكونه اكثر
ص النعت تابع يدل على معنى في متبوعه
قال في شرح المفصل الصفة تطلق باعتبار ما عام وخاص والمراد بالعام كل لفظ فيه معنى الوصفية
يجري تابعا اولا فيدخل فيه خبر المبتدأ والحال نحو زيد قائم وجاءني رجل راكبا اذ يقال انهما وصفان وبمعنى
بالخاص ما فيه معنى الوصفية اذا جرى تابعا نحو جاءني رجل ضارب قال الصفة لعام دال على ذات باعتبار معنى
ما والمقصود وينتقض حده باسماء الاله والمكان والزمان اذ المفعل يدل دالا على ذات ما والموضع
باعتبار معنى ما والفعل ما والمقصود من وضع هذا اللفظ على ما فهم سال نفسه وقال ان الاسماء الاجناس
كلها تدل على ذات ما باعتبار معنى وليست بصفات فان رجلا موضوع لذات ما باعتبار الذكورة والانسانية
قال المجيب انا احترز عما قلته بقولنا ما والمقصود فان اسماء الاجناس المقصود بها الذات والصفات
المقصود بها المعنى لا الذات وتقابل ان يمنع في الموضعين اما في اسماء الاجناس والصفات ويقول لم اردت
بقولك اسماء الاجناس ان المقصود بها الذات وحدها دون المعنى فلا نسلم اذ قصد الواضع بوضع
رجل ان يجعل معنى الرجولية علما فلان اراد ان المقصود الذات سواء كان المعنى ايضا مقصودا
معها او لا فلا ينفك لان الصفات ايضا اذا ذكرت مجردة من متبوعاتها فلا بد فيها من الدلالة
على الذات مع المعنى المتعلق بها وكذا اذا ذكرت مع متبوعاتها لان معنى ضارب ذو ضرب وكذا
معنى ذو ذات ومعنى ضرب معنى في تلك الذات وكذا مضروب وحسن ولو لم يدل الا على المعنى لكان
الصفة لا لكن كالضرب والحسن ثم تقول قولك في الصفات ان المقصود بها المعنى لا الذات متناقض
لقولك في حد الصفة العامة ما دل على ذات ما باعتبار معنى وكيف يدل بالوضع على الذات مع ان المقصود
بها ليس ذلك وبدل لنا اللفظ على شيء لا مع قصد يذكر اللفظ الدال ذكر الشيء وان قال المراد
بالقصد القصد الاتم فان نحو ضارب وان دل على الذات الا ان المقصود الاتم به الذات القائم بالذات المعلل

المطلقة التي دل عليها بهذا اللفظ فلما تبع ان يمنع ان المقصود الاتم من هذا اللفظ بيان المعنى
بل المعنى كان يدل عليه تركيبي ب فلم يضع بعد منه لهذه الصيغة المخصوصة الا للدلالة
على ذات يقوم بها ذلك المعنى وكذلك المضروب والحسن فانه موضوع لكل مطلقة يقع عليها الضرب
والحسن قال والوصف الخاص تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا قال تابع يدخل فيه جميع التوابع
ويخرج منه خبر المبتدأ والمفعول الثاني لما ذكرناه في حد التابع وقولنا يدل على معنى في متبوعه
يخرج عطف البيان سواء قلت يدخل فيه البدل نحو قولك اعجبني زيد علمه وقولك يدل على معنى في متبوعه
او متعلقه لكان اعم للدخول نحو مررت برجل قائم ابوه فيه ثم تقول اما خروج البدل وعطف البيان
وعطف النسق والتاكيد الذي هو لكبر لفظي او معنوي فظاهر واما التاكيد المفيد للاحاطة فداخل
في هذا الحد اذ كلامهم في جاءني القوم كلهم يدل على الشمول الذي في القوم فان قال شرط هذا المعنى الذي
يدل عليه الوصف ان لا يفهم من المتبوع والشمول يفهم من القوم وكذا في جاءني الرجال كلهم
قلت ان ذكر هذا الشرط ليس بمفيد معه انه يلزم منه ان لا يكون واحد واثنان في قولك نحو
واحد واثنان اثنتان نعتا قال مطلقا فصله اخرج الحال نحو في الدار زيد جالسا فان جالسا
حال على معنى في زيد لكن لا مطلقا بل مقيدا بحال الضرب اولا فخرج الحال عن الحد بقوله
تابع نبه لانه ليس بتابع سابقه من جهة واحدة هذا والبعد لوحدة الوصف
القائم ما وضع من الاسماء وصفا سواء استعمل تابعا او لا بان تقول هو اسم
وضع دالا على معنى غير الشمول وصاحبه صحيح البنية لكل ما يخصص صاحبه
فقولنا اللام يخرج الجمل الاسمية والفعلية وان صح وقوعهما نعتا تابعا في
نحو جاءني رجل ضرب ابوه وابوه ضارب وقولنا وضع يخرج الفاظ العدد

معنى التخصيص

ع معنى التخصيص في اصطلاحهم تقليل الاشتراك الحاصل في النكرة نحو ذلك ان رجلا في الدار فهو كجاءني رجل صالح كان بوضعه لواحد محتملا لكثرة من افراد هذا النوع فلما قلت صالح قللت الاشتراك والاحتمال ومعنى التوضيح عندهم رفع الاشتراك الحاصل في المعارف اعلاما كانت او اجناسا والرجل العالم والرجل الفاضل قولنا وقد يكون لمجرد الثناء لفظة قال النحاة للتقليل في المضارع وقد تأتي بمعنى لمجرد الثناء او الذم او التاكيد قليلا ما يكون لمجرد الثناء والذم اذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب سواء كان مما لا شريك له في ذلك من اسم نحو بسم الله الرحمن الرحيم اذ لا شريك لله تعالى في اسمه وبخلاف اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او كان مما شركه فيه نحو ثلاثة زيد الفاضل العالم او الكاتب الجيد اذا عرف المخاطب زيدا الآتي قبل وصفه وان كان له اشراك في هذا الاسم وانما يكون الوصف للتاكيد اذا افاد الموصوف معنى ذلك الوصف مصرحا بالتضمن نحو نفخة واحدة والحاقة الثانية فان كان ذلك المعنى المصرح به في المتبوع نحو الواحدة والحاقة فالتابع تاكيد للصفة نحو الرجلان كلاهما والرجال كلهم وان لم يكن في الصفة كما في قولك اثنتان اثنتان اثنتان ما هو الا واحد وان كان معنى التابع معنى المتبوع دون مطابقته فالتابع تاكيد نحو مر بالرجل نفسه وزيد نفسه وقد يكون لمجرد التعميم نحو انا زيد الباسل الغطمطم ص والاقرب ان يكون مشتقا او غيره اذا كان وضعه لغرض المعنى عموما مثل نهي وذو ومال او خصوصا نحو مررت برجل اي رجل ومررت بهذا الرجل وبزيد هذا ش قال المرزوقي معنى النعت ان يكون تابعا يدل على معنى في متبوعه فاذا كان زيد الله كذلك صح وفيه نعتا والاقرب ان يكون مشتقا او غيره لكن لما كان الاكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق توهم كثير من النحاة ان الاشتقاق شرط حتى تأولوا غير المشتق بهذا كلامه اعني ع ان بعض النحاة شرط في الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف سيبويه

معنى التوضيح

والتاكيد قول من يجعله للتخصيص والتوضيح

شرط في الوصف الاشتقاق عند سيبويه

في نحو جاءني رجال ثلاثة لانه قد يفهم بمجرد العدد وكذا سائر المقادير نحو عندي زيد رطل ويخرج الاسماء الجامدة سواء وقعت صفات نحو مررت برجل اسد او لا نحو مررت برجل اسد فانها وان دلت على معان لكنها ليست كذلك بحسب الوضع وكذا يخرج نحو صوم وعدل لانه ليس بالوضع فلا يدخل في الصفات العامة التي يدخل فيها الصفة لما اضافه كما يجيء فيقال انا اسد وصوم ع برجل اسد ورجل صوم وصفة وكذا نحو اي رجل لانها في الاصل للاستفهام وقولنا على معنى يخرج الفاظ التوكيد الا التي للشمول فان نحو نفسه لا يدخل على معنى في شيء بل هو نفس متبوعه وقولنا غير الشمول يخرج الفاظ الشمول في التاكيد نحو كلا هما وكلهم والجمع ومرادفاتها وجاءني القوم ثلاثتهم عند التخصيص كما مر في المثال اذ كل ذلك يدل على الشمول هما بعينهما او بجميعهم وقولنا صالحيته يخرج المصادر ويدخل اسماء المكان والزمان والآلة وقولنا صحيح التبعية يخرج هذه الاسماء لانها لم توضع صحيحة التبعية لغيرها بل لو جرت صفات في بعض المواضع نحو رجل منغير فليست كذلك حيث الوضع كما مر مرتين برجل هماد وقولنا لكل ما يخصص صاحبه يخرج اسماء الاجناس فانها لا يصح ان تتبع بالوضع الا المبهم فقط دالا على معنى فيه نحو هذا الرجل والمرأة والرجل وهذا في اسماء الاصفات علامة وكذا يخرج اسم الاشارة لخصوصه كما يجيء ببعض الموصوفات ويدخل في قولنا صحيح التبعية الحال وخبر المبتدا وغيرهما نحو جاءني زيد راكبا وزيد عالم والعالم زيد فانها صفات وان لم تتبع شيئا لكنها يصح تبعيتها فعلا وتفعل في هذا الوصف الخاص اي التابع هو تابع دال على ذات ومعنى غير المعنى في متبوعه او متعلقه مطلقا فيدخل فيه التابع في نحو هذا الرجل وبزيد رجل اي رجل وبرجل عالم وبرجل جاهل وبرجل صالح وغير ذلك ويخرج البدل في نحو يعجبني زيد علمه ص وفائدة تخصيص او توضيح وقد يكون لمجرد الثناء او الذم او التاكيد نحو نفخة واحدة ش معنى

نحو مررت برجل اسد وصفا ولم يشتق يزيد اسدا حالا فكانه يشترط في الوصف لانه في الحال الاشتقاق
وفي الغرة نظر والنحاة يشترطون ذلك فيهما معا والمصنف لا يشترط فيهما ويكتفي بكون الوصف دالا
على معنى في مبتوعه مشتقا كان اولا ويكون الحال هيئة للفاعل والمفعول قوله اذا كان وضعه لغرض
المعنى عموما اي وضع للدلالة على معنى في مبتوعه في جميع مستعمالاته كالمنسوب وذي والمضاف اي اسم
الجنس قوله اما ظاهرا او مقدرا فالمراد بالموضوع لغرض المعنى عموما
الوصف العام وقد عدناه ومن الجامد الموضوع كذلك كل موصول فيه اللام والذي كالذي والتي
وفروعهما وذو والطائية لان الذي قام بمعنى القائم قوله او خصوصا يعني به ان يوضع للدلالة
على معنى في مبتوعه في بعض مستعمالاته وهو كاسم الجنس الجامد بالنظر الى اسم الاشارة فانه اذا
وضع للدلالة على معنى فيه اي في اسم الاشارة نحو هذا الرجل كما ذكرنا في باب النداء اما لو جعلته
صفة لغير اسم الاشارة نحو مررت بزيد الرجل اي الكامل في الرجولية فليس الجنس موضوعا لمعنى في مبتوعه
لان استعمال الرجل بمعنى الكامل في الرجولية ليس وضعيا كما ان استعمال اسد بمعنى شجاع
في قولك مررت برجل اسد ليس وضعيا فان قيل لم لم يجز ان يوصف باسماء الاجناس بانها معان
على ما وضعت له سائر الصفات التي هي غير اسماء الاشارة كما جاز وصفها بها في قولك مررت بشخص رجل
ويشبه كما يقال بهذا الرجل وبذاك الاسد فان شخصا وشبعا هما كاسم الاشارة قلت
ليرد الموصوف في مثله عاما فائدة ان الذي على ما كان يحصل من اسماء الاجناس لو لم تقع صفة اذ في قولك مررت
برجل يفيد الشخصية والاسد يفيد السبعية بخلاف رجل طويل ورجل عالم فان العلم والطول
يكونان لغير الرجل ايضا ولهذا يحذف الموصوف في الاغلب مع قرينة دالة عليه نحو قوله يا بارئ
شمأ لا يا وي لغلتها الا السماء والكلأ والنار في الحمام والماء طابق الدلو

والعبد والمختار في الآخر والسماء واما في وكل هذا الرجل فلما وصوفة فائدة جعل الوصف حاضرا معينا
وفي يا ايها الرجل للموصوف فائدة تتبع حرف النداء من مباشرة ذي اللام ومن الموصوفة للدلالة على معنى
في مبتوعه خصوصا على ما قال المصنف اي اسم الاشارة نحو مررت برجل اي رجل وبزيد هذا فاي انما
يتبع صفة للنكرة فقط بشرط قصد كل للمدح واسم الاشارة يتبع صفة للعلم والمضاف الى المضمر
والى العلم واسم الاشارة لان الموصوفة اخص اوصاف واما في غير هذه المواضع فلا يتبع صفته
والذي يدل عليه ان اي رجل لا يدل بالوضع على معنى في مبتوعه بل هو مفعول عنه اي مستفهما بانه
وذلك لان المستفهم انما يسأل عن المجهول وذلك لا يكون الا عند الجهالة المؤكدة
فاستعيرت لوصف الشيء بالكمال في معنى من المعاني والتعجب من حاله والجامع بينهما ان الكمال البالغ غايته
الكمال يحسن ان يتعجب منه يكون مجهول الحال بحيث يحتاج الى السؤال عنه وتم قال الفراء في ما اصبرهم
ان ما استفهامية وهذا المعنى شرطه اي الوافق صفته ان يكون صفة للنكرة حتى تضاف الى
النكرة لان المضاف الى المعرفة ليس فيها ايهام كامل اذ معنى اي الرجل هو من هو من بين
سائر الرجال وكذا اي الرجال هو بخلاف اي رجل هو فمعناه اي فرد هو من افراد الجنس كما في باب
الاضافة واذا اضيف بعد المعرفة فانصبها على الحال نحو هذا زيد اي رجل ويجوز ان يقال هذا هو الموصوف
والمضاف اليه لفظا اذا اتفقا معنى نحو مررت بجارية امة الله وانما اسم الاشارة فانما يتبع
وصفا للعلم الحاضر ما ذكر واما في غير هذه المواضع فلا يتبع صفته فلهذا عدمنا الموضوع للدلالة
على المعنى خصوصا وجميع ما ذكر منا لي آمد فيما سمي تموما كان كالمنسوب وذو والموصول ذي اللام
وذو والطائية او خصوصا كاي التابع للنكرة واسم الاشارة لجنس التابع لاسم الاشارة
لما ذكرنا وقولنا في الجامد الواقعة صفة اشياء لم يذكرها المصنف وهي على ضربين مسماة وسماعي

ثم القياسي كل وجد وصف تابعة لجنسه مقارنة الى مثل مبتدئها لفظا او معنى نحو انا الرجل كل الرجل
وجد الرجل وصف الرجل بذا وهو الاغلب لاحسن ويجوز في صنعتها انا المراد كل الرجل وجد الرجل
وصف الرجل ولا يتبع غير الجنس فلا يقال انت زيد كل الرجل وفي ذلك لان الوصف بهذه الالفاظ الثلثة كالتاكيد
اللفظي فكما لم يجز انا المراد كل الرجل وليس زيد معنى الرجولية حتى يؤكد بكل الرجل وفي صفتها
الكثرة ايضا نحو انا بذر كل رجل وصف رجل وبذر رجل ومعنى كل الرجل انه اجتمع فيه من فضائل الخير
ما تفرق في جميع الرجال ومعنى جد الرجل اي كان معلوما كمرة وصف الرجل اي كمرة باطراد وهما مترادفان
جرى قطيفة ويقال ايضا انت اللئيم بذ اللئيم وصف اللئيم وانت ليئم جد لئيم ووصف لئيم
وشتان ما بين كذا مقصورا على تكرة نحو قولك جادني رجل كما شئت من رجل وما اما تكرة موصوفة
بالجملة بعدها او في صلتها وهي خبر مبتدا محذوف وقاعلى الحالية والجملة صفة للنكرة اي هو الذي شئت
او شئ شئته ويجوز ان يكون موصوفة بالجملة بعدها وهي صفة للنكرة قبلها وانما استعمل ما دون من لان
ما للمبهم وان كان من اولي العلم كقولك لكل ان ندرك الغاية التي بطمح محرر
وما نحن فيه توضيحا لابهامها وفي معنى قولك كرجل كما شئت من رجل عندي رجل شر منك من رجل ورجلان حسبك
من رجلين ورجال لهيدا وشهاك وكفيك من رجال ومرجل هجك من رجل وهذك من رجل كما مر في باب الاضافة
والجار والمجرور في جميع ذلك يفيد ان المذكور او المخصوص بالمدح من بينهما اقسام هذا الجنس اذا
صنفوا رجلا ورجلين رجلين ورجالا رجالا كما قلنا في افضل رجل وافضل رجلين وافضل
رجال ويجيء مثل ذلك بعد كثير مما يقصد به المدح من بينهما اقسام هذا الجنس والنتيجة نحو يا لك من
ليل ويا لك درة من رجل وقالت الله من شاعر وقال عمر من قائل والمعنى في الجميع واحد اي هو
الممدوح والمنبع منه خاصة من جملة هذا الجنس اذا فصلوا وقسموا هذا التعميم وقولهم هذا من

من رجل مصدر بمعنى المفعول اي معلوما اي مقصودا او من رجمه اذا اذا به اي تبلبل
وصف محاسنه كقولهم هذا رجل اي يشتمل عليها عدة مناقبه من هذه الصيغة اي او هشة وكثرة
ومع المغايرة ايضا ان تكرر الموصوف وتضيفه الى نحو صدق وتوخ نحو عندي رجل رجل صدق
وحمار حمار توء والمراد بالصدق في مثل هذا المقام مطلق الجودة لا الصدق في الحديث وذلك
لان الصدق في الحديث مستحسن جيد عندهم حتى صار وابعد عملوه في مطلق الجودة فيقال
رجل صدق وقل صادق الجوهرة كما انه الكذب مستهجن عندهم بحيث اذا قصدوا الاغراء بشئ
قالوا الكذب عليك قال عمرو بن معدي كرب لما شكا اليه المعصكذب عليك العسل اي العسل
بمعنى عليك به والزمه ويجوز ان يريد بالعسل المعروف وقال ذو ثبابة اوصيتهما يا كذب
الغراطف والغروف اي عليكم بها والاضافة في رجل صدق وداهية السوء للمبالغة وهم كثيرا
يضيفون الموصوف الى مصدر الصفة نحو خير السوء اي الخير التي فمعنى رجل صدق رجل صادق
اي جيد ذكاء لا تقول عندي رجل صادق فلما كان المراد من ذكر الرجل لا اصفته صار رجل مع
صفته صفة للاول كما مر في باب النكرة في نحو لما ماء ماء بارد او يجوز ان يكون الثاني بدلا من الاول
كما قبل في نحو قوله بكا بالناصية ناصية كاذبة فاطنة الا آه وجوب تطابقهما تعريفا وتنكيرا بخلاف
كونه صفة وفي الغيابي الوصف بالمفاكبر نحو عندي رجال ثلثة قال النبي صلى الله عليه وسلم الناس كابل
مائة لا تجد فيها راحلة واحدة وتقول عندي بر قفيزان وكذا الوصف بالذراع والشبر والباع وغير
ذلك لان المقادير الدالة على الطول والقصر والقلة والكثرة ونحو ذلك والتمامي على ضربين اما تابع
كبير وهو الوصف بالمصدر والغالب فيه ان يكون بمعنى الفاعل نحو رجل صوم وعدل وقد يكون بمعنى
المفعول نحو رجل رضى اي مرضي قال بعضهم يوقف على هذا لفظا اي ذو صوم وذو رضى والاولى ان

هذا الكتاب وقف لله تعالى

ان يقال اطلاق اسم الحدث على الفاعل و المفعول لمبالغة كانه ما كثرة الفعل بحسب ما تعلقه
واما غير شارح وهو ضرب واحد وهو ما جنس مشهور معنى من المعاني يوصف به جنس آخر كقولك مررت
برجل اسد قال الطيبي دليل بتقدير مثل اي مثل اسد و يقوى ذا بقولهم مررت برجل اسد رئدة
اي يشابه اسد رئدة فانتصاب رئدة على التمييز من نسبة مثل الى الضمير مذكور كما في قولك الكوفة
ممتلئ ماء على ما ذكرنا في الحال في قولهم لله دره فارسا و ذد بقال برجل اسد رئدة و هو بدر عند
سيبويه ويكون عند الخليل ان يكون صفة بنا و بل مثل اسد كما ذكرنا في قولهم له صوت صوت حمار و
ويقولون مررت بنار رحمة اي مثل نار رحمة ويجوز ان يكون اسد رئدة و نار رحمة بمعنى كامل رئدة
وكامل رحمة فلا يكون بتقدير حذف المضاف بل يكون كقولهم انت الرجل علما كما ذكرنا في باب الحال المنقول
في هذا الوجه ايضا فيرجع نسبة الكامل الى ضمير المذكور و قال غيره لم يرد بل بنا و ل الجوهري في مثل هذا
بما يليق بهذا الوصف فمعنى برجل اسد اي جريء و برجل جمال اي بليد و لا معنى للتمييز في نحو برجل اسد
رئدة على هذا التاويل قال الشاعر و لبل يغور الناس من ظلماته رواه صحيحا ان المعنى و غورها
كالا لما منه يونا حصينة مسوفا اعاليها و ياجا سنورها اي تزود اعاليها و كثيفا سنورها و ثانيها
جنس يوصف به ذلك الجنس فيكون لفظ بمعنى الكامل نحو مررت برجل رجل اي كامل في الرجولية و رايت
اسدا اسدا اي كاملا و ذا الشيء جنس مصنوع منه الشيء يوصف به ذلك الشيء نحو هذا خاتم حديد قال
سيبويه يستكره كون خاتم طيء وصفة خز صفة و خاتم حديد و كبا براح في الشعر ايضا قال السيرافي
اذا قلت مررت بسرج خز صفة طيء خاتمها و برجل فضة حلية سيفه و بدار براح بابها واردت
بصفة هذه الاشياء لم يجز فيها غير الرفع فيكون كقولك بداية اسد ابوها و انت تريد به التشبيه
التبع بعينه لان هذه جواهر فلا يجوز ان يتعت بها و قال و ان اردت المماثلة و الحمل على المعنى

على المعنى جاز هذا كلامه فتامل و ما ذكره فلان الظاهر لان معنى فضة حلية سيفه انها
فضة مصنعة و كذا في طيء خاتمها لكنه جوز على قبح الوصف بالجواهر على معنى بدا و بل معنى
من طيء و معنى من فضة و قريب منه قولهم مررت بقاع عرفج كله او كان من عرفج و مررت بقوم
عرب اجمعون اي كانهم عرب اجمعون و ان اريد التشبيه كان معنى بسرج خز صفته كالخز و ليس
بخز و كذا فضة حلية سيفه اي مشرفة و ان لم تكن فضة و اما طيء خاتمها فالتشبيه فيه بعيد
و من غير الشائع قولهم مررت برجل اي عشرة و اي لله و ابو لله قال و يوصف النكرة بالجملة
الخبرية و يلزم العموم اقول ح ان الجملة ليست معرفة و لا النكرة لان التعريف
و التنكير من عوارض الذات اذ التعريف جعل الذات مستشارا بها الى خارج اشارة و
وضعية و التنكير ان لا يستشار بها الى خارج في الوضع كما يجيء في باب المعرفة و النكرة
و اذا لم تكن الجملة ذاتا فكيف يعرض لها تخصص فوصف النعت بوافق المنعوت
في التعريف و التنكير بالنعت المفرد فان قيل اذا لم تكن الجملة لا معرفة و لا نكرة فلم
جاز نعت النكرة بها دون المعرفة قلت لما تشبثها للنكرة ما هيئ بصح نا و يلتبس بالنكرة
كما تقول في ذا رجل ذا لبيا ابوه او ابوه ذا لبيا في ذا رجل ذا لبيا ابوه و كذا تقول في مررت برجل
ابوه زيد الذي يعني كائنا ابوه زيد او كل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فلذلك الجملة توقع
صفة الاسم اما بكبر المبتدا و الحال و الصفة و المضاف اليه و لا تقول ان الاصل في هذه المواضع
هو المفرد كما يقول بعضهم و ان الجملة انما كان لها محل فيها كونها فيها فيرد المفرد لان ذلك
دعوى بلا برهان بل يكفي في كون الجملة ذات محل وقوعها موقعا يصح وقوع المفرد لهذا ان
كما في المواضع المذكورة و قال بعضهم الجملة نكرة لانها احكام و الاحكام نكرات اشارة

الى ان الحكم ينبغي على شيء يجب ان يكون مجهولا عند المخاطب اذ لو كان معلوما لوقع الكلام لغوا نحو السماء
فوقنا والارض تحتنا وليس بشيء لان معنى النكرة ليس كون الشيء مجهولا بل معناه في اصطلاحهم ما
ذكرناه الان اعني كون الذكر غير مشار بها الى فرد معين في علم مخاطب وهو كما يصح ان يكون الشيء
مجهولا يكون نكرة بمعنى واحد قلنا ان ذكر المجهول المنكر ليس بغي الفائدة والصفة حتى كونها نكرة
بل المجهول انما تنفع لتغيير الصفة الى المحكوم عليه فان المجهول في جاءني زيد العالم وغيره
هو العالم انما هو العلم الى زيد وليس في نكرة يعلم بها في زيد العالم وانا زيد وجواب قطوع
به وانما يتغير في الجملة التي هي صفة او صلة كونها خبرية لانها لما يتغي بالصفة والصلة لتعريف المخاطب
الموصوف والموصول المجهولين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكر الموصوف والموصول من اتصافهما
بمضمون الصلة والصفة فلا يجوز اذا الا ان يكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين
للحكم المعلوم المخاطب حصوله قبل ذكر الجملة وهذا هي الجملة الخبرية لان غير الخبرية اما
انشائية نحو بعت وطلقت وانت حر وزوجها او طلبية كالامر والنهي وسوف تقدم والتمني
والعرض لا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرها ولما لم يكن غير المسند معرفا
للمسند ولا مخصصا له جاز كونه انشائية كما مر في بابه وتبعا لهذا وجب كون الجملة
اذا كانت صفة او صلة معلوم المضمون للمخاطب قبل ذكر الموصوف والموصول وقد يوصف
بالجملة معرفا باللام كقوله لا ابغي بها الى واحد بعينه كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني لان تنكيره
يقتضي على ما يجيء في بابه لمعانا ولا تقدر على ذا قال الله والله ما الوصف بطابق الموصوف
لغظا التعريف وهذا كما قال الخليل النقد المعرف نحو ما يحسن بالرجل مثلك ان يفعل كذا
وما يحسن بالرجل خير منك ان يفعل ذكر ان مثلك وخير نعتان على تنية الله والله والما لم يجز ان

على ذكر ابهما يشبهان كون التعريف في الموصوف لفظيا لا معنى نحو فلا يجوز العلم ما يحسن بعبد الله
منك وكون الوصف مما يمنع جعله مطابقا للموصوف بأل قال اللام عليه فلا يجوز ما يحسن بالرجل شبيه بك
لما ذكرنا فقدر فيه على ذا قال الله والله ما يحسن بالرجل الشبيه بك ولا يكون ذكره في كل جملة بل في الجملة
المصدرة بالمضارع فلا تقول بالرجل قال لا بالرجل ابو قائم وذكر ان اللام في الوصف مقدرة ليطابق
الموصوف تقديرا وانما يقدر اللام في الاسم نحو ضربك ومنكر او في المضارع كالاسم نحو يقول ويخون وقال
ابن مالك ضربك ومنكر يدلان لان الصفة فعلية ويلزم الضمير المستتر الضمير في الصفة والصلة ليحصل
ربط بين الموصول وصلته والموصوف وصفته فيحصل بذكر الرابط اتصاف الموصوف والموصول بمضمون
الصلة والصفة فيحصل لهما بهذا الاتصاف تخصص وتعرف فقولك مررت برجل قام ثم لم يكن الرجل
منصفا بقيام مرورك به فلا يتخصص به واذا قلت قام رجل في دار صار الرجل منصفا بقيام ثم مررت
في دار وقد يحذف الضمير كما مر في ضربي المنيب وقد يمنع الصلة الجملة صفة كونها محكية بقول محذوف
او المنعوت في المحققة كقوله تها وأيمن ربي انك قط اي يحذف مقول عند ذلك القول كما تمنع حال التي
لقيت زيدا اضربه وافئله اي مقولا في حقه ذلك القول وقد يمنع لما تنبأ في باب ظن نحو وبالناس الذي
تعلم ص ويوصف بحال الموصوف وحال متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه قال ولا يتبعه في الاعراب
والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والثاني يتبعه في الجنس الاول
وفي البواقي كالفعل ص قوله بحال الموصوف كجاءني والجورب في محل الرفع فاعل يوصف اي يجعل حال
الموصوف اي المنسد وصفا له وهو اكثر كما في رجل قائم ومضروب وصفا وقد يجعل حال متعلق الشيء
وصفا للذكر الشيء المتعلق حاله نحو مررت برجل مصري كما في حصول الفائدة بذكر وهذا الشيء
ان كان منويا فهو يجري على الاول رفعا ونصبا وجرا بلا خلاف فيه بينهم نحو مررت برجل ضارب ابوه زيدا

وضارب اياه زيد ولا يكون اذ احدهما الفاعل والمفعول الناصبان للمفعوله ماضيين لما تقدم من
انهما لا ينصبان مفعولا به بمعنى الماضي وان كان مضافا فالخ من ان يكون صفة مشبهة او غيرها
والصفة يتبين اضافتها الى الفاعل لما تخبر بها عن الاسم الذي هو لها او غيرها لصفة اما ان يكون ماضيا
او غير فالماضي لا يلزم مضافا الى الفاعل نحو هو ضارب زيد امس الا ان يقدر له او غيره لصفة اما ان يكون ماضيا
اضافة الماضي المقدر الى الفاعل لانه اصفة الى الفاعل بلا ذكر المفعول به نحو هو ضارب زيد امس الا ان
البتة الفاعل بالمفعول فلا يعلم ان اسم الفاعل كسيبويه وان ذكر المفعول به لم يكن ايضا لان اسم الفاعل الماضي
لا ينصب مفعولا به واما اضافته الى المفعول به فلا يدل على ذكر الفاعل بعده مرفوعا نحو هو ضارب زيد امس
امس ويزيد ضارب غلامه عمرو اذ لو لم يكن كذلك لكان اسم الفاعل غير سيبويه ويتعرف بالاضافة لانه
مضاف الى غير معموله وان لم يكن كسيبويه ماضيا جاز عند سيبويه ان يتبعه به مطلقا كانت المنونة سواء
كان حالا او مستقبلا نحو هو ضارب غلامه زيدا الان او غدا سواء كان عاملا جاريا على ما كان محكيا
بعد ما يدل على ما مضى نحو هو ضارب غلامه امس زيدا او عمرا والملازم وقال يونس الخ من ان
يكون حالا او مستقبلا فالجار يجب نصبه على الحال وان كان ممن تكرر سواء كان عاملا جاريا او لا نحو هو
ضارب غلامه زيدا او عمرا ويزيد في الطرد والزم سيبويه نحو هو النصب على الحال مع كونه معرفة لان المانع
عنده من اجرائه على الاول الاضافة فينبغي ان يكون زيد الضارب الرجل غلامه بنصب الضارب
على الحال وانما نصبته في نحو زيد الخ الطرد وايضا لا يلزم له لانكما انه ليس بمضاف الى الضمير وكلاهما
في المضاف بل يقبل الضمير محل النصب على انه مفعول كما مر في الاضافة من مذهب بعضهم والمستقبل
عندي ينبغي ان يجب رفعه عاملا جاريا على ان يكون هو والمرفوع بعده بجملة اسمية صفة للنكرة نحو هو
رجل ضارب غدا عمرو وسيبويه يوافق في وجوب النصبة الاول والرفع في الثاني وخالفه في وجوب ما بعد

مستشهدا بقول ابن مقبل وقد ظلل السوء راياتها قرضى مخالطها النعام صحاح وسلم
الفاعل هنا للاطلاق وحكمه حكم الحال والمستقبل كما مر في باب الاضافة قال والرواية مخالطها بالجر
وانشد ثعلب تهيم العرافيب العصو وركنه بسقف عال مخالطه بهر وليونس ان يحمل رفعه على البدل
وقال عيسى بن عمر ان كان عاملا جاريا وجب رفعهم على البدل حالا كان او مستقبلا واما غير العامل فان
كان حالا وجب نصبه على الحال وان كان مستقبلا وجبا بناءه للاول وسيبويه بناءه ايضا والوجه
لانه للجواز والزمه سيبويه ما لا محيص عنه وذكرانه قال المضاف اضافة تغلظ كالمنونة عند يونس
وعند الخاء والمنونة سيبيا كان او غيره يجوز فيه على الاول عاملا جاريا كان او لا حالا كان او مستقبلا
وكذا ينبغي ان يكون المضاف المنونة تقديرا وسيبويه الاضافة عارض لا يجب الرفع او النصب فيجب
احدهما بما يوصيك حكمه مذكورا اذا اردت اعمال اسم الفاعل عمل الفعل اما اذا لم ترد ذكر وبعليه
اسما فليس فيه الا الرفع على كل حال نحو مررت برجل ما زيد رجل اي صاحب ما زيد رجل بعلة انه
بمنزلة عالم يؤخذ منه الفعل كما يجعل صاحب كذا فعلى ان تقول في المثنى والمجموع مررت برجل ما زيداه الزيدان
وما زيدون بتوقلان وما يقع سببيا فما سواه من غير اسم الفاعل كاسم المفعول والصفة المشبهة اسلم
المسن نحو برجل مصري مما ان كونه بمعنى سوء فيحمل عليه وما جاء منه ذكر سماعا على قبح سواء
نحو برجل سواء هو والعدم سواء ابوه والله اي مستوي والقبيح المشهور رفع سواء على البدل فعلى
هذا يقبح كون الذين لم تنذرهم في محل الرفع فاعل سواء في قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم
ءانذرتهم ام لم تنذرهم لم تنذرهم في محل الرفع فاعل سواء وقد جاء مرفوعا على انه خبر وقد جاء مرفوعا
ورجل سواء اي تام فيطلب فاعلا واحدا بخلاف الاول لانه بمعنى مستو فهو بمنزلة اثنين فصاعدا ومن سماعي
القبيح قولك برجل حسبك فضله وبرجل حسبه اي كامل وكذا المفاضلة نحو برجل عشرة غلمانه يكبه

ذراع طويلان وكذا الجنس المصنوع منه الشيء نحو بيت خز صفته وبكتاب طبع غالية وكذا الجنس المشهور
بمعنى المعاني نحو رجل اسد غلامه اي جبري وكذا الوكيد نحو رجل شكر بوه ويرجل اي عشرة ابوة وهذا كلها من الجوامد
الى تنتج صفة لا على القياس كما تقدم ذكره في قوله فالاول بتبعيته اي الوصف بحال الموصوف يتبع الموصوف في اربعة
اشياء من جملة العشرة المذكورة احد تلك الاربعة واحد من الثلثة التي هي المفرد والتثنية والجمع
وانما يتبعه اعشاء واكساء وتوابع الكمال ونطقه امشاج فلانة البرية مجتمعة من الاكساء والاعشاء
والبرية اعشاء واكساء وتوابع كمال ونطقه امشاج اي خلق والنطقة مركبة من اشياء كل واحد منها
وهي قطرها والتوب مؤلف من قطع كل واحد منها يكمل اي خلق والنطقة مركبة من اشياء كل واحد منها

يتبع فاذا كان مجموعا الى اخره ذكر المثنى المركب منها جاز وصفه بها وجبرهم على ذكروه افعال الجمع
فلانة تحكم كحكم الواحد فالكاف تشبيهكم عملة بعوبة والضمير للانعام وقال سيبويه افعال واحد لا يجمع وجاء
قميص زرادم وجمع فراد بيل وثانيها واحد من التعريف والتنكير واجاز بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة
فيما قيد مدح او ذم حتشهاد بقوله شعرا وقبل كل امرئ مرة الذي يجمع والجمهور على انه بدل او نعت مقطوع
رفعا او نصبا كما يجيء في موضعه واجاز الاخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة قال الا ولبان لا اهران
يعد فان نعام ما والا وفي انه بدل او غير بدل خمسة وهي واحد من التعريف والتنكير والتانيث وراجعها واحد
من ثلثة الفواعل الاربعة التي هي الرفع والنصب والجر وانما تبعته هذه العشرة لكونها اياما في المعنى فوله
والثاني يتبعه الخمسة الاول اي الوصف بحال المتعلق يتبع الموصوف في اثنين من جملة الخمسة الاول
اعني واحدا من ثلثة انواع الاول. وواحد من التعريف والتنكير قوله وفي البواقي كالفعل اي هذا التبعي
في الخمسة البواقي اي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل اي بنظر الى فاعله فان كان
الفاعل مفردا او مثنى او مجموعا افرد التبعي كما يفرد الفعل وان كان الفاعل مذكرا او مؤنثا طابقه التبعي
كما يطابق الفعل فاعلة في التذكير والتانيث او بذكر ان كان الفاعل غير حقيقي التانيث او حقيقيا هكي

مقصورا كالفعل ولو نظرنا حقا لنظر لوجدنا الاول وهو الوصف كحال الموصوف ايضا في الخمسة
البواقي منظورا الى فاعله وكانتا كالفعل لان فاعله ح الضمير المستكن فيه الراجع الى الموصوف
والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في الجمع المذكر العاقل والنون
في الجمع المؤنثا ويؤنث في الواحد لمؤنثا فلذلك قلت يرجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال
ضاربين وبامراة ضاربة وبامرأتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان
ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن ومررت برجل قاعد غلمانه وضعف قاعدون
ويكون قعود غلمانه اي مع جهة ان السببي في هذه الخمسة كالفعل حسنا قاعد غلمانه كما تقول
يقعد غلمانه وحسنا ايضا قاعدة غلمانه لان الفعل المؤنث غير حقيقي كما حسنا تقعد غلمانه و
وضعف جاءني رجل قاعدون غلمانه لانه يعتد له بقعدون غلمانه ولحاق علامة التثنية والجمع
في الفعل المسند الى ظاهر المثنى والجموع ضعيف كما يجيء في آخر الكتاب لكن ضعف قاعدون
غلمانه اقل من ضعف يقعدون غلمانه لان الالف والواو في الفعل فاعل في الاغلب لاكثر ويجريهما
علامتين للتثنية والجمع ضعيف كما يجيء بخلاف الالف والواو في مثنى سيبويه ومجموعه فانهما هرفان
وضعا علامتين للمثنى والمجموع كما مضى في اول الكتاب ولو كانا فاعلين لم يغلبا في حالتي النصب
والجر بخروجهما عن فاعلين وفاعلين بل كما في المشتق مثلهما في غير المشتق الذي لا فاعل له كي التزيدان
والتزيدون وانما كان قاعدون غلمانه وانه كان قعود جمعا ايضا كقاعدون لانه اذا كثرت
الاسم المثابه للفعل ضرع لفظا عدم موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن في قعود
علة دكيه اجتماع فاعلين كما كان في قاعدون غلمانه لمشابهته ليقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه
فاعلان في الظاهر لان يخرج الواو عن الاسمية الى الحرفية او يجعل الظهير بدلا عن المقدر او يجعل

الالف والواو في
القعود فاعل في
غلمانه وعلامة في
يقعدون غلمانه

الفعل فيرافقه ما على المبتدأ فعلى هذا يضعف مررت برجل قاعدين ابواه لانه كيف تعدد ابواه بالواو بل
برجل قاعدين ابواه او برجل كان قاعدين ابواه ص والمضمر لا يوصف ش اعلم ان المضمر لا يوصف ولا يوصف به
اما انه لا يوصف فلان المتكلم والمخاطبة اعرف المعارف والاصل في وصف المعارف ان يكون للتوضيح
وتوضيحا لواضح يحصل الحاصل واما الوصف المفيد للمدح والذم فلم يستعمل فيه لانه انما يصح فيه اذا كان
الاصل في وصف المعارف ولم يوصف الغائب اما لانه مفسرة الا الغائب لفظي فصار بسببه واضحا غير محتاج
الى التوضيح المطلقة وصف المعارف في الغائب واما لحمله على المتكلم والمخاطب لانه من جنسهم واما عدم
يوصف فلما بيّن من ان الموصوفة للمعارف ينبغي ان يكون اخص او مساويا ولا اخص من المضمر ولا مساوي له
حتى يقع صفة له وفي بعضهم يقع صفة لانه لا يدل على معنى فيه بل اذا يدل على ما يدل عليه مفسرا فلو وقع
الى ذلك على معنى كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لدل ايضا عليه كقولك زيد كريم وانا هو والحياة
الكساني وصف ضمير الغائب في نحو قولنا لا اله الا هو العزيز الحكيم وفي قولك مررت به المسكين واليهما يحملون
شاذ على البدل ولم ذكر المصنف لا يوصف بالضمير لانه يفهم ذلك بقوله بعد والموصوف اخص او مساو فانه
يقتضي اخص من المضمر ولا مساوله ص والموصوف اخص او مساو ومن ثم لم يوصف ذو الاعلام الا بمثله او بالمضاف
الى مثله ينبغي اولا ان يعرف انه ليس مراد هم بهذا انه ينبغي ان يكون ما يطلق عليه لفظ الموصوف مثل الافراد
اقل مما يطلق عليه لفظ الصفة او مساويا له فان هذا لا يطرد في المعارف ولا في النكرات اما في المعارف
فانك تقول جاءني الرجل العاقل وانت الرجل وذهبت الشيء الجيد واما في النكرات فانك تقول رايت شيئا
ابيض وشيئا كريما او واجبا الوجود بل مرادهم ان المعارف الخمس اعني المضمر والاعلام واسم الاشارة
وذا اللام والمضاف الى احدها ولا يوصف ما يصح وصف منها بما يصح الصفة به منها الا ان يكون
الموصوف اخص اي اعرف من الصفة او مثلها في التعريف فقولك الرجل العاقل الكامل فيه وان كان اخص من

اجاز الكسائي وصف ضمير الغائب وقيل صاحب الخاطب هشام

من الاول من جهة مدلول اللفظ الا انهما متساويان من جهة التعريف الطارئ عليهما لوضعهما لشيء
واحد فوكد هذا الرجل لفظ الذات من الرجل من حيث ان يصحان ان يشار بهما الى شيء واحد الى شيء ما كان
بكمال التعريف الاشارة اقوى من تعريف ذي اللام كما يجيء فعلى هذا يختص قولهم الموصوف اخص او مساو بالمعرفة
فينبغي ان تعرف مراتب المعارف في كون بعضها اقوى من بعض حتى يبنى عليه الامر في قولهم الموصوف اخص
او مساو فنقول هي كما سيجيء وغايته هو ان اعرف المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم
المعرف باللام والموصول وذو وكون المتكلم والمخاطب اعرف المعارف ظاهر واما الغائب فلان اشياءه
الى لفظ يفسره جعلية حتى انه وضع اليد واما كان العلم اخص واعرف من اسم الاشارة لان مدلول
العلم كان معينا مخصوصة عند الواضع كما عند المستعمل بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الواضع
اي ذات ما معينة كانت وتعيينها الى المستعمل بان يقرنه بالمشار اليه بالحسية وكثيرا ما يجعل المشار اليه
حسيا تنزيلا كان اكثر مما اسم الاشارة موضوع في كلامهم ولذا لم يفصل بين اسم الاشارة ووصفه
لشدة اتصاله به واما كان اسم الاشارة اخص واعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم
الاشارة بالعين والغيبة معا ومدلول ذي اللام يعرف بالغلبة وتعين فما اجتمع فيه معرفة بالعين
والغيبة اخص مما عرف باحدهما ولضعف تعريف ذي اللام يستعمل بمعنى النكرة نحو قولك ائتني بالخبز اكله
الذيب كما يجيء في باب المعرفة والنكرة والموصول كذي اللام واما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه
مثل تعريف المضاف اليه لانه يكتسب التعريف منه بدليل صحة وصفه به واما عند الجمهور فان تعريف
المضاف اخص من تعريف المضاف اليه لانه يكتسي منه ولذا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف
المضمر فحينئذ نحو الظريفة في قولك رايت غلام الرجل الظريفة يعدل الى صفة وعند سيبويه هي صفة
لغلام ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو اللام والعلم نظروا الى ان

العلم حيث وضع لم يقصد به الا مدلول واحد معينا بحيث لا يشاركه في اسمه ما يماثله وان اتفق
مشاركة فيه وضع ثانيا بخلاف سائر المعارف كما يجيء في باب المعارف وعندنا كان الاول المضمر
ثم العلم ثم المبهمات ثم ذو واللام ثم الموصول وعندنا التعريف احق به ثم المشار لان تعريفه بالعين
والقلب ثم المضمر ثم العلم ثم ذو واللام وقال بعضهم المتكلم ثم العلم الخاص اي الذي لم يتفق
له مشارك وضع لحاضر بعينه ثم المخاطب ثم الغائب السالم من ابهام اي الذي لا يشبه مفسره ثم المشار به
والمنادى ثم الموصول وذو واللام والمضاف يحسب المضاف اليه قول المشهور الذي عليه الجمهور
وذا اشهرة لكن فاته وبحث الناقصة مذهب تابعا لغير واحد من النحاة بل عند صاحبه لكل المذاهب لا صفة
كلم مكانه فيكتفي بها بدل عندي المسمى صفة عندي وعليه فسروا فلم يجز ان يكون النعت
اخص من المنعوت لان الحكمة تقتضي ان يبدأ المتكلم بما هو اخص فان اكتفى به المخاطب فذاك والا جيء
بنعت والا زاد عليه حتى ان النعت ما زاده المخاطب معرفة فاذا انتهى ذكر ربعا الى التفصيل وبينا
على مذهب سيبويه في ترتيب المعارف اذ هو اولى وسره فتقول المتكلم لا يوصف ولا يوصف به كما تقدم
والعلم لا يوصف به لانه لم يوضع الا للذات المعينة لا المعينة ذات ولذلك اذا نقل الى العلمية ت
للنسبة لم يدل على معنى فجعل بمعنى المسمى بها وشعر اذ لم يسم بها ولا يقع من الموصوف
وصفا الا ما اوله اللام نحو الذي والتي وابهامها المشابهة لفظا للصفة المشبهة كونه على
ثلاثة فصاعدا بخلاف ما ومن واما اي الموصولة فلم يقع وصفا لان الغالب فيه الشرط والاستفهام
ووقوعه موصولا قليلا فترتفي ذكر الكنه واما يوصف به والطائية وان كانتا على حرفين كالة قولهم
قولا الذا المن ذو وبعضهم ذا لم يجز فاته المشي الفاضل شارحه لذو والموضوع للوصف يلزمه دال
نحو جاء ذو مال واما ذو في الموصول موضوع فلم اجد له مثالا قطعيا بلى قال الزجاج ان الموضوع صفة

صفة لمن آمن كما يجيء والظاهر انه مستغنى بالصلة عن الصفة فالعلم يتعدد بعدهن وذي اللام
وبالمضاف الى العلم والى احد المبهمات والى ذي اللام ولا يتعدد بالمضاف الى المضمر لما تقدم من
العلم اذا عطيا المضاف اليه التعريف بالمضاف اليه وكلهم الثلاث فلا يوصف الا بذي اللام والموصول
لمبهم وكان القياس ان يوصف بكل واحد من المبهمات وبذي اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلاثة وذو
اللام لا يوصف الا بمثله وبالمضاف الى مثله او بالموصول لانه مثله على ما بينا وترتهم بعضهم انه يوصف
بجميع المضاف كجاءني غلام رجل صاحبك وصاحبي قال في المنهج منه نعت وعلى مذهب سيبويه لو جاز
مثل ذكر فهو بدل لا صفة قلت جعلنا المضاف موصوفا قلنا المضاف الى المضمر يتعدد بكل واحد من المبهمات
وبذي اللام وبالمضاف الى المضمر والى العلم والى كل واحد من المبهمات والى ذي اللام واما المضاف الى العلم فيتعدد
بكل واحد من المبهمات وبذي اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلاثة واما المضاف الى ذي اللام فيتعدد بذي
اللام وبالمضاف اليه وكذا المضاف الى الموصول يتعدد بما بعد كلمه على مذهب سيبويه الذي عليه الجمهور
وكره بعدان عرفة مذهب ان نصف المعارف بعضها ببعض على وفق مذاهبهم وان جاد على شيء
ما يقتضيه مذهب بعضهم فوقع عندي بدل الا وصف على ما مر وقد بينا هما ذكرنا معنى قوله ومن ثم لم يوصف
ذو واللام الا بمثله وبالمضاف الى مثله وبوصف بالموصول ايضا كقوله انا الذي سمتني ويكسا جاس
وانما التزم وصف ذي اللام للابهام ومن ثم ضعف مررت برجل الا يضرب عمرا العالم بل
كاد مستقبل كان الواجب بناء على قولك الموصول اخص وما اوتي بوصف اعم من اخص وما
المبهمات وذي اللام وبالمضاف الى احد الثلاثة وبذا لا يوصف الا بذي اللام والموصول نحو هذا الرجل
وبذا الذي فالكاف في ذاك وفي اللغة الطائية وبكاف يقوله لا ابالك اي لم يهمك الكف
وانما يتعين الكاف المثال المبهم اما بكاف الخطاب او باللام فلما قصد تعيينه بالصفة لم يكن

وذا يقع من الموصولات وصفا الا اه

وقوله على موصول قليل

تعيينه بهم آخر مثله لان المبهم مثله لا يرفع الابهام فلم يبق الا الموصولة واللام والاضافة
الى احدهما وتعريف المضاف بالمضاف اليه والا لبقي بالحاله ان يرفع ابهام المبهم بما هو نعرفة نحو ذي
اللام لانها الشيء الذي يكتسب التعريف من معرف غيره ثم يكتسب المبهم منه تعريفه المستعار فالفرض في ذي
اللام التعيين نحو وهل اتاك حديث الخصم وحمل الموصول عليه لانه بمعنى ذي اللام في الغرض بمعنى الخصام وايضا
الموصول الذي يقع حينئذ وصلة واما اذا كانت ذا الطائية وقد ذكرنا طرفا من حال المبهم الموصوف
بذي اللام في باب المنادى فليرجع اليه وقد ذكرنا هناك انه يعتصم بقولنا اذا اللام عطف بيان
سيأتي بيانه في قولنا وعلم ثم ضعفا اي ومما يزيد ان المراد من وصف المبهم تبيين ضعفه ذلك المشار
اليها ضعف بذا لانها يشترك فيها الابيض وغيره مما لا يختص بوتاد ونحوه اعني كالانسان والفرس والبعير
وغيره بخلاف بذا العالم فان العالم مختص بنوع من الحيوان وكما قلنا في بذا الرجل العالم ولا باس
ان نذكر بعض ما اغفله المصنف من احكام النعت وهي اقسام احدها ما يجمع الاوصاف مع تغاير الموصوفات
اعلم انه اذا كان العامل واحدا وله معمولان متغايران في المعنى بسبب عطف احدهما على الاخر فان
اتفقا تعريفا وتنكيرا جاز افراد كل واحد منهما بوصف وجاز جمعهما في وصف واحد فالاول نحو جاءني زيد
وعمرو الظريف والثاني نحو يعجبني زيد وعمرو الظريفان ومررت برجل وامرأة ظريفين واذا جمعتهما في النعت غلب
التذكير على التأنيث كما مر والفعل على غيره نحو مررت بالزيدين وفرسيهما المغلبين وكذلك غير المبتدأ والخبر
وهي ما عدا الزيدان والمخرجان في جاءني زيد وعمرو مسرعين وان اختلفا تعريفا وتنكيرا لم يمكن جمعهما
في وصف واحد فلا تقول بالرفع وفصلها المزعفران ولان نعت المتضادين يخالف النعت والمنعوت
تعريفا وتنكيرا فاما ان تفرد كل واحد منهما بنعت او يجمعهما في نعت مقطوع نحو جاءني رجل وزيد الظريفين
وان اتفقا اعمالا بالعطف نحو اعطيت زيدا اياه فلا يجوز جمعهما في وصف واحد بل لفرد كلا منهما او وصف

جمع الاوصاف الخ

اذا كان العامل واحدا وله معمولان متغايران

او يجمعهما في نعت مقطوع لان التابع في حكم المتبوع اعرابا فلا يكون حكم واحد معمولا اولا وثانيا فان
كان العامل واحدا ومعمولاه مختلفي المعنى. فان اختلفا معنى يضاف يجز جمعهما في وصف فاما ان تفرد
كلا منهما بوصف او يجمعهما في نعت مقطوع فان افردت قلت اولا وثانيا يكون نعت كل واحد منهما الى جنبه نحو
لقيت بدا الظريف عمرا الظريف ويجوز جمعهما نحو لقيت بدا عمرا الظريفين نعت الثاني بجنبه ونعت الاول
بعد نعت الثاني لانه اذا كان لابد من الفصل بين النعت ومنعوته فصل احدهما منه بجنبه اولى من
فصلهما معا كما مضى مثله في الحال وكذا حالهما عند البصريين اذا التقيا معنى نحو ضاربت زيدا وجاءني
بهشام وتغليب جمعهما في نعت نظرا الى المعنى اذ كل واحد منهما فاعل ومفعول من حيث المعنى الا ان هشاما
يغلب على الفاعل لانه معتمد الكلام فيرفع الوصف نحو ضاربت زيدا عمرا الظريفان وتغلب
بسوى بينهما الرفع والنصب لشبههما في المعنى وان لم يكن العامل واحدا فاما ان يكون العاملان واحدا الاول
في الاول ان كان العامل مكررا للتأكيد فان كان العاملان من نوع واحد اي كانا رفعين او نصبين
او كان احدهما جارا ومجرورا او مبتدأ وخبرا او فعلا وفاعلا او فعلا وفاعلا على الاشتراك او المعمولان مشتركين
في اسم واحد كان يكونا فاعلين او مفعولين او خبرين او مبتدأين جاز عند سيبويه والخليل جمعهما في
وصف واحد كان يكونا فاعلين او مفعولين او خبرين او مبتدأين جاز عند سيبويه والخليل جمعهما في
وصف اذا اتفقا تعريفا وتنكيرا نحو قام زيد وقعد عمرو الظريفان وضرب زيدا واكرم بكرا الطويلين
وجاءني غلام زيد وابو عمرو الظريفين واخوك زيد وابوك عمرو الظريفان سواء كان الظريفان صفة
للمبتدأ او المخبر بها والمبرة والمزاج وكثير من المتأخرين يأبونه بعد ذكر الا اذا التقى العاملان
معنى مع الشروط المذكورة نحو جلس اخوك وقعد ابوك الكريمان واليه يميل نحو جاءني زيد وذكر امرأة
منطلقان لانه ذلك اسمي الكلمات قربا وبعدا فما فسيبويه فانه يجعل ضربي هما كافيا على الفعلين المختلفين
فانه لم يعطف احدهما على الاخر ولم يشترك المعمول الذي هو ضاربا ولم يتفقا تعريفا وتنكيرا ليجب جمعهما

للتذكير جاز جمعهما في وصف واحد مع تغاير الظرفين والا لم يكن مكررا فلم يصح الاتفاق

اذا كان العامل واحدا وله معمولان متغايران في المعنى

فاصبح في هيئة التعيس شريدهم طليف ومكلوم اليدين وضرعا اي منهم طليف وقيل ضعيف
اي ضعيف جدا اي فاما ان كان الصفات فيه قال الزجاج لا يجوز على القطع نحو جاءني زيد
رجال كانوا كرماء وشاعر وقال بعضهم وصفا لبعض دون البعض مجازا بقوله كان هو لم يستغن
ثلثة اكلب ينطاردان وما ان كان الموصوف متعددا والصفات متعددة نحو مررت برجل شاعر كاتب نسابة
فالاولى الاتباع ويجوز القطع على تقدير شاعر ولا يجوز تقدير منهم كاتب ولا بعضهم كاتب
وقال قوم قطع الصفة رفعا او نصبا اعلم ان جواز القطع شرط بان لا يكون الوصف
للتاكيد نحو امس الدابر لا يعود وان لا يكون قطعا للبعض عما هو متصل به معنى لان الموصوف في مثل ذلك
نص في معنى الصفة الا ترى انه اذا لم يقطع التاكيد نحو جاءني الرجل الجواد الكريم والشرط
الاخر ان يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم لانه ان لم يعلم فالمنعوت
محتاج الى ذكر النعت ليبينه وبيّنه والقطع مع الحاجة وكذا اذا كان وصفا لموصوف لا يعرفه
المخاطب كما لو وصف بما يستلزم وصفا آخر فلا يقطع في ذكر الثاني اللازم نحو مررت بالرجل العالم النحوي
ومعلوم ان العالم الا يلزم النحوي ومعلوم ايضا ان الشرطين جاز القطع وان كان نعتا اول كقوله
تعالى فاما ثمود فهديناهم وفي كلام بعض المحدثين وشرط الزجاجي في القطع كمر النعت والا يرد عليه
عليه فنقول ان كان النعت المراد قطعه معرفة وجبت ان لا يكون المنعوت مسلم الشان لما ذكرنا ان المسلم
الشان محتاج الى نعته ليبينها فاذا وان كان نكرة فالشرط سبقه بنعت آخر بينها والا لم يكن النعت الثاني
ايضا يجرد التخصيص لانه اذا اضيف النكرة الى النكرة نعت لتخصصها لم يجز القطع اذ لا قطع
مع الحاجة والاخر يجعل نعت النكرة المقطوع بالواو والدلالة على القطع والفصل اذ ظاهر النكرة
النكرة يحتاج الى الوصف فاكد القطع بجرد الواو نصا في القطع اعني الواو التي هي لواو في نحو عطل

في وصف فلا تقول مررت بزيد آخر ي بينهما لغلبة كرام على ان كرام وصف لا خوي والا بينهما معا لان تقول
كرما على القطع وكذا تقطع نحو مررت باخوين كريمين بينهما لغلبة ذكر لان احدهما يسير معطوفا على الآخر
وكذا لا تقول مررت بزيد جار في الدار آخر كريمان لان المعنويا لم يشركا في حكم خاص لان احدهما مبتدا والآخر
خبر وكذا لا تقول يعجبني زيد وذو يسر جميعا بل تقطع لاختلاف المعنويا تعريفا وتنكيرا وذهب بعض
المتاخرين الى وجوب القطع عند ذلك وان العاملين مختلفان العامل في النعت والمنعوت شيئ واحد على
الصحيح فيلزم كون الصفة محمولة لمعمولين وان لم يكن العاملان متنافيين واصح ضربني زيد وانا عمرا
قائم وعني بذا لغلامي زيد قائمون منعه اجماعهم على وصف واحد بعضهم نحو لغلام زيد الظريف وان
اختلف العاملان والعمل معا فالجمهور على جوازه قطع النعت المشترك فيه الا الكسائي فانه اجاز جمعهما
في وصف عند تغاير المعنى نحو ضربني زيد وانا عمرو الظريفان لان زيدا وعمرا مهما كانا معا واعلم
انه لا يجوز نحو مررت بعبد الله وبغلام الرجلين الصالحين على القطع لانكر لا تثني الا ما تثنيه وتجمعه ولا يجوز
ان تخلط من تعلم بما لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة واما نحو ثلاثة اثواب ودينار هما تعريف الصفات مع جهل الموصوف اعلم
ان الموصوف اذا كان مجموعا منع ايراد الصفات فاما ان يجيء بالصفات على وفق عدده او اقل ففي الاول يجوز
الاتباع والقطع الى الرفع على انه خبر مبتدا محذوف او مبتدا يجوز وقوع الخبر بعده نحو جاءني ثلثة رجال
شاعر وكاتب ونزال واذا تعددت الصفات بعضهم شاعر وبعضهم نزال ومنهم شاعر ومنهم كاتب ومنهم
نزال والمخالفة تعريفا وتنكيرا فقطع الوصف فقط اولى الاعم كما مثل لكل معنى نحو بالرجلين اقبح
وطويل ويجوز قطعه الى النصب ايضا على الحال ان كان لها معنى نحو بالرجلين ضاحكا وباكيا ولا يمتنع
في الوجهين الاتباع على البدل ويجوز القطع ايضا الى الرفع في خبر ثلثة مبتدا نحو قوله فلا يجعلن
ضبيع ضبيعا معربا واخر معربا لان الضبيع ضبيعة معربة ومنها اضرب معربا في قوله فاصبح

الاصل التفصيل بين الليل
الذي عليها هو خروج كانت
فيها النساء او الابل وعنى
الاهمال بعضا واما
نحو ثلثة النفع والبان عنى
الابل بعمل هنا

ان تقدم الصفات
وذهب بعضهم قبل
كريمان

ان اختلف
العاملان

تعدد الصفات
مع جهل الموصوف

شرط القطع
كمر النعت

نعت الاول معنى نعت الثانى لفظا وذكر كما يضاف لفظا المضاف اليه لا ما ينبغى ان يضاف اليه
المضاف نحو هذا نجم جنى وهذا حب رمان والذى يوكل الجوز والحب لا الطب والرمان والقليل يترك
ج الجنى يلحق الواو المضاف والمضاف اليه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا فلا يجوز الا هذه
الجواضيف هذيان والجيد فيه خلافا لسيبويه والمبرد يقوله فاكم وقيته بطن واد
هجم الثانى ليس كم شيء يجر همزة وقال البعض البصريين ان التقدير هذا نجم ضب ثم حذف
المضاف الى الضمير واستتر الضمير المرفوع فى ضب لكونه مرفوعا لقيامه مقام المضاف المرفوع
فيكون اصل فى راسه هوام الثانى هوام حيته ثم حذف المضاف اى حيته فبقى هوام فيه ثم لما اضيف
اضيف هوام الى الكاف استتر الضمير فيه كما فى حسن الوجه العطف تابع مقصود بالنسبة بى
متبوعه بتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسياتى نحو قام زيد وعمرو قوله مقصود
بالنسبة يخرج الوصف وعطف البيان والتاكيد على ما قال لان المقصود فى هذه الثلثة هو المتبوع
وذكر لا كد تبعا بالوقوع المتبوع بل كر معنى فيه وليوضح بعطف البيان المتبوع بذكر اسم كميه
وبتلك اكد اذ ابتدئ شيء فالمقصود هو المبين والبيان فرعه وكذا المعطى بالتاكيد اما البيان
ان المسوق اليه فعند ابى الحسين البصرى المحقق لا يخرج عن ان يقع غلطا والا فجاء فى نسبة الفعل
اليه اما البيان ان المذكور بلفظ العموم باق على عمومه غير خاص وغفى بالنسبة نسبة الفعل
اليه فاعلا كان او مفعولا او غيرهما ونسبة العلم اليه اذا كان مضافا فى السمع متبوعه يخرج
البدل لانه هو المقصود عندهم دون متبوعه وسيذكر الكلام عليه بابه وتذكر ان عطف البيان
هو البدل ويخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا واو ولكن وام واما واو لا المقصد بالنسبة
معها احد الامرين من المعطوفة والمعطوف عليه قوله بتوسط بينه الى اخره ليس من تمام الحد بل لاشتراط عطف

عطف النسق ذكره بعد تمام حده قال رحمه الله فى المحدود العطف تابع يتوسط بينه وبين
متبوعه احد الحروف العشرة الصفة تطلق بعضها على بعض كقولهم الى الكتب الفرم وانا الهمام
وليث الكتيبة المزدهم وقوله بانف ناب له الجراث الصليح فالغالب فى الباب ان يجوز ان يعترض
عاقد بمثل هذا الكلام فانه يطلق عليها انها معطوفة الا ان يدعى انها فى صورة العطف
ليست بمعطوفة واطلاقهم العطف عليها مجاز ص واذا عطف على المرفوع المتصل اكد بمنفصل
مثل ضربت انا وزيد الا ان يقع فصل فيجوز نحو ما ضربت الا اليوم وزيد واذا عطف على المضمر المجرور
اعيد الخافض مثل مررت به وزيد الا ان يكون ضميرا متصلا فيكون بدلا او المنفصل فى الاول والمتصل المرفوع كالجزء مما اتصل
لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله كاجزاء الظاهر والضمير المنفصل ومعنى من حيث انه فاعل
والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كالعطف على بعض حرف كلمة فاكد
اولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذكر المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل صحة
افراده مما اتصل به بتاكيد فيصل له فيكون مستقلا ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان
المعطوف فى حكم المعطوف عليه فكما يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا للمتصل وهو
محال فانك لا تضمر منفصلا يخلف زيدا الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا
متصوبا يخلف زيدا لم يكن كالجزء معنى ويجوز نحو ما ضربت الا اليوم وزيد لان الغرض العطف
نحو ضربت انت وزيد انا فلو الا ان يقع فصل ويجوز نحو ما ضربت سوادكان الفصل قبل ذكر العطف كقوله
وليث بقاتل الا المك برجلى وقيل انها الكذوب وبعدها كقوله تعالى ما اشركنا ولا آباؤنا فان
المعطوف هو آباؤنا ولا زائدة لتاكيد النفى ومعنى الفصل قد يؤكد بالمنفصل كقولك ضربت فيها
يوم والفاكهة فى عيد ما مررت دونه بشيء شتى منا ولا آباؤنا وقد يؤكد والا مرار مثاوبان فلذا

فلا يجوز ترك واما جاز الترك لان طول الكلام قد يغني عنه والواجب يجوز تركه طلبا للاختصار نحو قولك
تضرب القاضي امرأة والخافض عوض بالنصب فكيف لا يغني عنه وليس بواجب بل الاولى وذكر ان مذهب
البصريين ان التأكيد بالمنفصل بدل لا توكيد ويجوز ان العطف بدل تأكيد ولا فصل كما في قوله لانهم هضروه
اصلا بحيث لا يجوز ان يرتكب واما الكوفيون فيجوز عندهم المذكور بدلا تأكيد بالمنفصل ولا فصل منه بغير ضرورة
قوله واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض وانما ذكر لان اتصال المضمر المجرور يجوز ان يكون مثل اتصال
الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاز سواء
كان ضميرا او ظاهرا فكرر العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة فانه لم يجز اذا عطف
المضمر على المجرور الا اعادة الجار ايضا نحو مررت بزيد وبك والمال بيني وبينك وليس المجرور ضميرا منفصل
كما يجوز في المضمر الذي يؤكد به او لانه صار بعطف عليه كالعوض عن المتصل فلم يبق الا اعادة العامل
الا ترى انه كان يجوز نحو المال بيني وبين زيد او مررت بك وبزيد ولا يعاد العامل المضمر الا اذا لم يشرك
انه لم يجعل لهذا الغرض وانه لا معنى له كما في قولنا بينك وبين زيد اذ لا يمكن ان يكون بينك وبين
بينا بالنسبة الى زيد وحده وبينا بالنسبة الى المخاطب وحده لان البينة امر تقتضي طرفين فصرفنا
ان تكرير الثاني لهذا الغرض فقط فان اليس نحو جاءني غلامك وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا اشركا
بينهما لم يجز بل يجب ترك الواو لدلالة المضمر فيه على المضمر قال ابن مالك بعد اعادة الخافض تقول الجار
والمجرور عطف على الجار والمجرور ام تقول المجرور عطف على المجرور قولان النظر المستقيم
يقتضي ان القول الثاني اولى وذكر لان القول به في نحو المال بيني وبينك متعينا اذ لا معنى للمضاف
الثاني كما مر فلا يمكن عطف المضاف على المضاف لفساد المعنى وفي نحو مررت بك وبزيد وان امكن ان
يكون للمضاف الثاني فيه اذ يمكن ان يكون مستوفيا معنى الجار والمجرور فيكون بسبب اشتمال المضاف الثاني

الثانية معنى ولم يكن ذكرها بينا الثانية الى انا لما عرفنا ان اعادة الثانية بعينها وبمثلها يكون الجر وعطفا
على المجرور هو كاعادة مسئلة بينا فاذا تقرر هذا قلنا ان نقول المعطوف بحرف مع تكرير العامل جاز كان
يجر وان لم يتكرر اعني بالعامل الاول لان وجود الثاني لا مر لفظي وهو من حيث المعنى كالعدم كما سيجيء
في نحو لا ابا لزيد ان جر بالاضافة لها باللام الطارئة والا فالاولى ان يحمل الجر على العامل المكرر فليس
بأقل من المحذوف المرتكز نحو كفى بزيد فارسا لا بمعنى بزيد فارسا وبهذا الذي ذكرنا اعني ترجيح اعادة الجار حال
السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا كقوله فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا
فاذهب فما بك والايام من عجب والكوفيون يتركون الاعادة في حال السعة مستدلين بالسماع والدليل
قبل اذا الضرورة حاملة عليه والخلاف معها وبقوله تعالى تساءلون به والارحام بالجر قرأ حمزة والمصنف
بان الباء معدية والجر بها وهو ضعيف لانه صرف الجر لما لم يعمل فقدر في الكلام لا لأجل الله لا فعل له والظاهر
لو ظهر الجار فالعمل للاول كما ذكرنا ولا يجوز ان يكون الواو للقسم لانه يكون اذا اقسم السؤال لانه قبله
واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام وقسم السؤال لا يكون الا مع الباء كما مر والظاهر ان
حمزة جوز ذكر الباء على مذهب الكوفيين لانه كوفي ولا يسلم تواتر القراءات السبع وقد يجر المضمر وصفا
الى جواز العطف على المجرور المتصل بلا اعادة الجار بعد توكيد بالضمير المنفصل المرفوع نحو مررت بك
انت وزيد فيما على العطف على الضمير المتصل المرفوع وليس بشيء لانه لم يسمع ذكر محل ان تكرير المجرور
بالمرفوع خلاف القياس واعادة الجار المغرب والحق فان قيد بجواز توكيد المرفوع المتصل نحو
جاءوني كلهم والا بدل له نحو انجيتني بما اكرمتني غير شرط تقدم التأكيد بالمنفصل وجاز ايضا تأكيد
الضمير المجرور نحو مررت بك نفسك والا بدل له نحو انجيتني بك هما كما مر فيما اعادة الجار ولم يجز العطف
في الاول لا بعد التأكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار وبكون ان التأكيد والبدل انما يجبيان

يجوز العطف بلا تأكيد ولا فصل

الجر والجر لا يعمل مقدرا

قسم السؤال لا يكون الا مع الباء

منفصلا بحاث متبوعه اما لفظا واما معنى اما معنى فلان البدل في الاغلب ما كان المتبوع هو او بعضه او متعلقه
والغلط قليل نادر والتاكيد هو المؤكد واما اللفظ فلانه لا يفصل بينهما واو بين متبوعهما بحرف كالعطف
النسق فلم يذكر جرى ما هو كالجزء متبوعه على ما هو كالجزء عامله بتوافق التابع والمتبوع في حيث كون
كل واحد منهما كالجزء لما قبله فاما عطف النسق فمنفصل متبوعه لفظا بحرف العطف ومعنى في حيث ان
المعطوف هو الاغلب غير المعطوف عليه فاكتفى بجرى ما هو مستغن كالاجنبي متبوعه على ما هو كالجزء مما قبله لتخالف
التابع والمتبوع فان قلت فقد اطرد الحكم على هذا الوجه في جميع التوكيد اذ كل ما منفصل متبوعه فانا كما
قلت ولم افردوا النفس والعين بتاكيد متبوعهما الذي هو مرفوع متصل اولا بالمنفصل قيل التاكيد في
ذكر بعد الترفع وذكر لاة النفس والعين اكثر ما يبينان الشمول ويفهمان غير تاكيد نحو طابت نفس فلان
ولقيت عينه فلو لم يؤكد معهما اولا بالمنفصل لالتبس الفاعل اذا كان غائبا او غائبة بالتاكيد نحو زيد جاءني
نفسه وهند جاءتني نفسها ثم اطرد الحكم في اليواقي معهما ضمائر بارزة نحو ضربتني انت نفسك وانا لم يلتبس
وما كل واجمع فلا يلتبسان بالفاعل في نحو اكلت كلي لانه كلا لا يلي العوامل الظاهرة اصلا فلا تقول
جاءني كلكم ولا قتلت كلكم ولا مررت بكلكم بلى قد يستعمل مبتدا لا غير ما لانه العامل معنوي كالابتداء
بالجوهر او لانه مرتبة التاسع عشر مبتدا كما اشرنا في اول الكتاب بهذا وقد علل لمصر اختصاص
النفس والعين بتقدم تاكيد بهما المنفصل بالمضمر هو ان يؤكد بالجزء هو كالمستقل فالذات النفس
يستعمل غير تاكيد ولفظ كل لا يستعمل الا تاكيدا وبهذه العلة تبطل علة من قال لم يجز نفسك قائما وهي
ما قدناه ص والمعطوف في حكم المعطوف عليه ومن ثم لم يجز في مانا بقائم اوقائما ولا اذا ابيعر والا
الترفع والقياس الذي يطرد فيه النصب لانها قائمة السببية شبيهة بالمفعول به يعني اه المعطوف
في حكم المعطوف عليه ان كل حكم يثبت للمعطوف عليه مطلقا يجب ثبوته للمعطوف حتى لا يجوز عطف المعرفة

عطف النسق

على النكرة وبالعكس وعطف المعرب على المبني وبالعكس وعطف المغرة على المثنى او المجموع وبالعكس
بل المراد به ان كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر الى ما قبله لا بالنظر الى نفسه يجب ثبوته للمعطوف
كما اذا لزم في المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله كونه بعلامة كالضمير فانه لزم مثله
في المعطوف وكما اذا اقتضى ما قبله كونه نكرة نحو رب رجل وامرأة وجب كون المعطوف كذلك فلذا
ضعف الوجه الثالث الجواز وعبدها وتقول في رب شاة وسخلتها ان المعطوف نكرة كما يجوز في باب
المضمر وكان يجب على الاصل المتقدم ان لا يجوز هنا ولكن لما وجد يجوز المعطوف عليه عنا الدام بالنظر
الى ما يكن لما كان المكروه هو اجتماع على اللام وصرف الدار ولم يجتمعا حال كون اللام في المعطوف جاز كما
في ما ابا الرجل والمرأة ثم وجب للمعطوف عليه حكم بالنظر الى نفسه والى تبعيته معا وجب مثله للمعطوف
ان كانت في نفسه مثل المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم المنادى بالنظر
الى صرف النداء والى كونه معرفة معرفة وكان يجب بناء المعطوف على هذا الاصل في يا رجل وامرأة لكن
لكن العلة في تعرف المنصوب بلا التبرئة وان لم يكن حال المعطوف في نفسه كحال المعطوف عليه
لم يجب فيه ما وجب في المعطوف عليه فلذا لم يضم المعطوف في يا زيد وعبد الله لان ضم المنادى ليس
لصرف النداء فقط بل الذكر والكونه معرفة معرفة كما قلنا وكذا لم تنصب المعطوف في يا رجل ويا زيد
عندي لان نصب لم يا بالنظر الى ما قبله لا الى قابل النصب وهو المنكر المضاف والمضاف اليه لا بالنظر الى ما
وضع فتقول يجوز عطف المجرور الجامد على المشتق كقوله يا هرم بن سنان الضمير في المشتق
الواقع خبرا لم يجب كونه خبرا فقط اذ خبر المبتدا يجوز ابضا ان الضمير اذا كان جامدا بل بالنظر
الى نفسه ايضا وهو كونه مشتقا اذ الخبر المشتق لابد له من ضمير فيه او في معموله فالمعطوف ان لم يعطوف
يجب ان يكون لوجود المعطوف عليه جاز فيه ما قلنا وان لم يجز في ما زيد بقائم اوقائما ولا

الثانية كما في مسئلة الذي ابوه اولا كما تقول مخبرا عن زيد جاءني زيد فعرفت الشمس الذي جاء فعرفت الشمس زيدا لان المعنى الذي يعقب بجهة غرفت الشمس زيدا وتقول مخبرا عن الشمس التي جاءت زيدا فعرفت الشمس وليس بجيد لانها سببا للغرب وكذا يجوز معرفا اذ مضمون معطوفا بعد مضمون الاولى وان كان مترتبا فتقول الذي جاءني ثم عرفت الشمس زيدا اذا المعنى الذي جاءني اتى جاء غرفت الشمس زيدا وكذا التي جاءت زيدا ثم عرفت الشمس وكذا تقول في غير المبتدا زيد قام فعرفت الشمس وزيدا عرفت الشمس فقام لانه يصح بهذا وبذلك تعطف على الضمير الرابط في الجملة التي يلزمها الضمير سواء ظاهرا نحو زيد ضربته وعمرا او تعطف ضميرا على بعض اجزاء الجملة الا ان تعيد الضمير الحالية منه نحو زيد ضربته عمرا واياه واما جاءني ذلك لانه اجزاء الجملة المذكور ضميرا اذا المعطوف المعرف يكون المعطوف عليه لا جل عدم استقلال فلما لم تستقل الجملة المعطوف بالفاء وثم وغلقت حيث المعنى بالجملة المتقدمة لتغيب مضمونها مضمونا صحيحا كما هذا جزاؤها فاكتفى بالضمير احدهما واما ان لم يكن الجملة المعطوفة تعلق معنوي بالمعطوف عليها نحو الذي قام وقعد بهند لم يجز الا ان تعلق المضمون بالمضمون معنى فتقول الذي قام وقعد بهند لتعلق الحال بزيد والذي تناول الجبال والبحر انا والذي تقدم الجملة ولا ينبغي ان لان الافتراق معلوم مما قرينة الحال واذا لم يكن معنى الواو قرينة الافتراق لم يجز لان الواو لمطلق الجمع لا دلالة فيه على الافتراق وتعيد كما كان في الفاء وثم تعلق معنوي بين المضمون بهذا وفي كما بهند لغيث زيدا وليا بها جاءت الفاء بالواو وفي المسئلة اذا ذكرت مقام الواو الفاء او ثم او اوا وخلافا لا يجوز فيه لان الانضمام لبس بحاصل مع الفاء وثم واو فيحتاج الى تقدير فعل آخر للمعطوف فتبقى الجملة الاولى بلا ضمير عائد على المبتدا بخلاف الواو فانها الجمع فلا يحتاج الى تقدير فعل وليس كذلك لان العامل لبس بمقدر في المعطوف كما بينا في حد الواو وكذلك انما

ذا ابتدئ به الا الرفع وذلك لانه لما وجب لفوك يقوم او قائما الضمير لكونه خبرا مع كونه مشتقا وجب ان يثبت مثله للمعطوف مع مشتقا مثله وهو فوك ذا ابوه عمرو لان الضمير وجب للمعطوف عليه بالنظر الى كونه خبرا وكونه مشتقا والمعطوف مشتق مثله والضمير في ذا ابوه عمرو يليق ولا في ذا ابيا عمرو فانقلت يجوز ولا ذا ابيا عمرو على عطف اسم على اسم قلت ليس المراد نفس كمال المعطوف عليه حتى يكون مثله في حكم الاعراب لان الاسم والاول يعدم على الخبر فجاز عمل ما فيهما بخلاف الثاني فصار في عطف الجملة على الجملة مثل الغلام رجل ولا زيد عندي في عطف المفرد على المفرد فيجب الرفع في ذا ابوه على عطف جملة على جملة والخبر على اسم ولا يجوز عطف الخبر وحده على الخبر لما تقدم من عدم الضمير وقد ذكرنا وجه هذه المسئلة مستوفاة فلا نرجع اليه واما جاءني زيد ابو من مر برجل قام ابواه ولا قاعدين وان لم يكن في قاعدين ضمير راجع الى الموصوف لحملها على المعنى لان المعنى لا قاعدا بواه في حكم ما يثبت فيه الضمير وقد ذكر ان الضمير المستكن المثنية قاعدين راجع الى المضاف مع المضاف اليه عني ابواه والمضاف اليه ضمير راجع الى الموصوف وكذا في كبير جاريته لا قبيحة لانه يتغير لا قبيحة جاريته فوله واما جاءني الذي يطير فيغضب زيد الذباب جاز سواء تغدر وبوان يقال كما اذا اخبرت عن الذباب في فوك يطير فيغضب زيد تقول الذي يطير فيغضب زيد الذباب فوك يغضب عطف على يطير الذي هي صلة فوجب ان يكون فيه ضمير كالة المعطوف عليه وهو فاعله فوجب ان لا يجوز وقد جاز بالاتفاق واجاب بان هذا الفاء للتسبيبة لا للعطف وكلامنا في المعطوف بهذا الذي قاله المصر والذي يقوى عندك ان الجملة التي يلزمها الضمير كخبر المبتدا والصفة والصلة اذا عطفت عليها جملة اخرى متعلقة بالمعطوف عليها معنى بكون مضمونها بعد مضمون الاولى مترتبا اولا او بغيره فكما جاز تجرد احد الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاء بما في اخراها التي هي كجزئها كما في ان مضمون الاولى سبب لمضمون

ايضا جاز على ما ذكرنا لان الجملة الثانية مع الفاء وثم واو تعلقا معنويا بالاول واما ان عرض بالعقل
ة الثلثة مع الواو نحو زيد اكرمته عمرا واكرمت اباه فانه فصل بالمكرر للمانع المشكل وان فصل الاسمان
انشعث الاول فلخلو الجملة الخبرية عن الضمير ص واذا عطف على عاملين مختلفين لم يجز خلافا للفراء الا
نحو الدار زيد والحجرة عمرو خلافا لبعضهم ش معنى قولهم العطف على عاملين ان تعطف بحرف واحد معمولي
مختلفين كالة الاشارة كالمنصوب والمرفوع او متغايرا كالمنصوبين على معمولي عاملين مختلفين نحو ان زيدا
ضرب عمرا وبكرا كان الدار فهذا عطف متغايرا الاشارة على معمولي عاملين مختلفين وقولهم ان زيدا ضرب غلامه وبكرا
اخوه عطف مختلفي الاشارة ولا يعطف المعمولان على عاملين بل معمول لهما فهذا القول منهم على حذف المضاف
واما عطف المعمولين متغايرين كانا او مختلفين على معمولي عامل واحد فلما يأتي نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا
وظننت زيدا قائما وعمرا قاعدا واعلم زيدا عمرا بكرا قاعدا وبشر خالدا محمدا كريما وذكر لان حرف العطف
كالعامل ولا يقوى ان يكون حرف واحد كالعاملين ويجوز ان يكون كعامل يعمل عملين او ثلثة او اكثر اعتبارا
ان الاضعف يجوز بعض الكوفيين مطلقا الا اذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف المجرور نحو دخل
زيد في الحجرة وبكر خالد فهذا لا يجوز اجماعا منهم مما جوز العطف على عاملين ومما لم يجوز اما عند جوز
فللفصل بين العاطف الذي هو كالجار وبين المجرور واما عند من لم يجوز فلذا والعطف على عاملين
وليس الامر كذلك لعدم المحذور في ليس بعض الكوفيين مطلقا فان كلامهم اطبق على المنع عما ذكرنا
لما ذكرنا قال رضي في المجرور نحو المسئلة المذكورة حرف العطف نحو في الدار والحجرة عمرو اجاز الاخفش
على ما نقل عنه الجرمي وغيره لان المانع عندنا فانما كان هو الفصل بين العاطف الذي هو كالجار وبين
المجرور ولا يجوز كالا يجوز الفصل بين الجار والمجرور وقد زال المانع بابدال المجرور للعاطف
فلهذا جوز الاخفش مازيد بقائم ولا قاعد عمرو وقبح سيبويه العطف على عاملين مطلقا وذكر ما ذكرنا من

ف ضعف حرف العطف عن كونه بمنزلة عاملين مختلفين نحو في الدار زيد والحجرة عمرو
لا يجوز اجماعا اي لكونه اولى حرف العطف اذا الاخير يقع فصلا بينه وبين العاطف الذي هو الجار
ولا يجوز ذلك سواء كان الفاصل ظرفا نحو مررت اليوم بزيد وامس عمرو او غيره بل يجب ان تقول وامس بعمرو
واما الفصل بالظرف او غيره بين العاطف والمرفوع او المنصوب فمختلف فيه منع منه الكسائي وابو علي
والفراء السعد وذكر اذا لم يكن الفاصل معطوفا قابل يكون معمولا ما حتى عطف العامل المعطوف المرفوع
او المنصوب الذي بعد نحو ضرب زيد وعمرا بكر وجاءني زيد واليوم عمرو وقد فصل الشاعر بالظرف
الغير الذي لا اسم له معطوفا من العام بغداه ومن عام اول فطار وما ضرب كانه مضاف
بقوة ربيعل فجعل فان كان الفاصل ايضا معطوفا على ذلك لم يختلف في جواز المرفوع والمنصوب
وفي عدم جوازه في المجرور نحو جاءني امس عمرو واليوم زيد وضرب زيد عمرا وبكر خالد ولا يجوز مررت
اليوم زيد وامس عمرو كما لا يجوز مررت بزيد وامس خالد قال ابو علي انما يجوز الفصل بين العاطف والمرفوع
او المنصوب بما ليس بمعطوف لان العاطف كالنائب عن العامل فلا يتسع فيه بالفصل بينه وبين المعطوف
كما يفصل بين العامل ومعموله واجاز ذلك غير سيبويه السعد لجواز الفصل بين الرافع والناصب ومعموليهما
واشتراط في الكوفيين الجار ومعموله ويجوز الفصل بين العاطف والمعطوف غير المجرور بالقسم نحو قام زيد
ثم والله عمرو واذا لم يكن المعطوف محلا فلا تقول ثم والله قعد عمرو لان يكون الجملة اذا جوابا
للقسم فيلزم حرف يجب فلا يكون ما بعد القسم عطفا على ما قبله بل الجملة القسمية اذا عطفت
على ما قبلها ويجوز الفصل بالشرط ايضا نحو اكرمني عمرا وبالظرف نحو ضرب محمد او
اطرة ثم عمرو بشرط ان لا يكون العاطف الفاء والواو لكونهما على حرف واحد فلا ينفصلان عن معطوفهما
ولا ام لان ام العاطفة اي المتصلة بليها مثل ما يلي همزة التسوية الآتي قبل باقي الاغلب كما يجيء في حروف

يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف

يجوز العطف على عاملين مختلفين

العطف ولم يجعل العطف على عاملين فتقول الاخفش لا يمنع من حصول العطف على عاملين الا فيما فيه
الفصل بين العاطف والمعطوف كما ذكرنا لسيبويه ويمنعه مطلقا والفراء كما نسب اليه ابن مالك يوافق
سيبويه ويخالف الاخفش وهما اي سيبويه والفراء يضمران الجار في كل صورة توهم العطف على عاملين
نحو قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة اي ولا كل بيضاء وقوله تعالى والذين تبوأوا الدار والايمان
اي وللذين والعذر لابن السراج لهما قوله تعالى وافضاء الليل والنهار الى قوله تعالى وآيات على الفريقين
بان الجار اعيد توكيدا للاولى لما طال الكلام لكان اولى وليس بمعطوف فمذهب الجمهور المنع مطلقا
كما هو مذهب الاخفش والمنع مطلقا الا باضمار الجار كما هو مذهب سيبويه والفراء واما المنافرون
فان الاعلم الشنتمري منع نحو زيد في الدار والحجرة عمرو ومنع تقديم المجرور على جانبي العطف قال لانه
ليس في اصل الكلام واوله قال اذا قلت زيد في المعطوف عليه الخبر عنه نحو زيد الدار زيد و
الحجرة عمرو جاز سواء اخر الكلام واوله تقديم المخبر عنه على المخبر عنهما قلت ليس نحو زيد مثل قولنا
زيد ضرب غلامه وعمرو واضح وان زيد ضرب غلامه وبكر اضح سواء اول الكلام واخره
وهو لا يجيز والمصنف عذر بالقيد الذي ذكره الاعلم ايضا وهو ان تقديم المجرور في المعطوف
وبناء المنفصل اولى من بناء المعطوف على ذلك الترتيب نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان
في الدار زيد والحجرة عمرو لكن العلة التي ذكرها الاعلم بل لانه الذي يقتضيه كلامهم ووجد بالاستقراء
من العطف على عاملين هو المضبوط بالضابط المذكور فيجب ان يقتصر عليه ولا يقاس عليه غيره اذ
العطف على عاملين مخالف مطلقا فلان الاصل فان اطرحه صورة معينة دون غيرها لم يقس عليها
فلم يلزم المصرح لزوم الاعلم من يجيز الصورتين المذكورتين لكنه ينبغي ان الاشكال عليه لعلة تخصهم
للصورة المعينة بالجواز دون غيرها واذا كان العطف على عاملين مخالفا للاصل فلذا اعتذر باضمار الخافض

* عطف قوله الذين كسبوا على الذين احسنوا وعطف جملة سيئة على الحسنى فالذين كسبوا الاية الثانية بعض والذين كسبوا سيئات وجزاء
سيئة مبتدأ خبره محذوف منه

الخافض كما في سيبويه والفراء هو لما يكون تحكما قوله فلما للفراء يعني ان الفراء يجيز مطلقا وهذا
الحاله نظرا على ما قلنا في قوله الدار زيد والحجرة عمرو اي يجوز مطلقا ويقاس عليه اذا كان معي
الضابط المذكور قوله فلما لسيبويه اي لا يجوز عنده مطلقا وان كان بالضابط المذكور وانكر بعضهم الحكام
العطف فقد ما انه قد يحذف واو العطف مع معطوفه مع القرينة كما اذا قيل من الذي يشترك ابو بكر وزيد
قلت يشترك عمرو اي يشترك عمرو وزيد قال الله تعالى لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل الاية
وكذا ام مع معطوفها كقولك لمن قال انا اصلي الليل ونهارا اي الليل تصلي اكثر بعني النهار وقد يحذف
الواو ومعطوفها المعطوف قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي وقلت وقد
اكل سمكا لبنا تمرا وقد يحذف او كقولك لمن قال كل اللبن والسمك كل سمكا لبنا اي او لبنا وذكر لقيام
قرينة دالة على ان المراد احدهما وقد يحذف المعطوف عليه بعد بلى وفي بلى نحو قولك لمن قال ما قام زيد
بلى وعمرو اي بلى قام زيد وعمرو لانها حرف تصديق فتدل على المعطوف عليه الذي هو المصدق المثبت
كما يجوز بإيما وكذا تقول في جواب هل قام زيد وبلى عمرو وبلى زيد وبلى لزيد لان بلى ايجاب بعد النفي فيكون
التقدير بلى قام زيد لا عمرو وتقول لمن قال ما قام بكر نعم لكن زيدا اي نعم ما قام بكر لكن زيد اي لكن
قام زيد لان نعم وقعت في مقابلة نفيها كان واما ولكن للاثبات بعد النفي في عطف المفرد كما يجيء قصرة
العطف وتقول لمن قال ألست بلى اي بلى انت وتقول لمن قال ما قام زيد بلى بكر او نعم بكر اي
اي بلى قام بكر بل عمرو ونعم ما قام زيد بكر والا يحذف المعطوف عليه بعد صرفة التصديق اذا كان
العاطف ام او اما لان ام المتصلة وهي العاطفة تقتضي سبق الهمزة وما تقتضي سبق
اما اخرى كما يجيء في حروف العطف ويحذف المعطوف عليه بام قال تعالى ام يقولون افترى على الله كذبا
اي الكاذب فيهم ام من به وقانا ويجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واو وللفاء في ضرورة الشعر

قال بعض الفضلاء الواو مع معطوفها

الاستثناء بطلان ما وجب بالاخراج عما يجب له بالاصالة او بالاقامة مقامه هكذا

ام المتصلة هي التي لا تقع الا بعد همزة التسوية او همزة يطلب بها احد المتعادلين بعد ان علم ثبوت احدهما لا بعينه هكذا

على المعطوف عليه نحو ضربت وعمرا او فعمرا او ثم عمرا او لا عمرا زيد بشرط ان لا يتقدم المعطوف
على العامل فلا يجوز وزيد قام عمرو ولا مررت وزيد بعمرو وذلك لان العامل يعمل في المعطوف بتوسط
العاطف وهو كالالة للعمل وهي ثالثة الالة بعد المستعمل لها والمشاع كون التابع مقدما على متبوعه
وعلى متبوع متبوعه اي العامل في المتبوع فان لم يتقدم على معمول الزم اضمار عامله فلا يقال
واكلد آبا لانه يكون اذا منقدما على العامل وكذا لم يتقدم على معطوف عليه لزم اتصال عامله به
فلا يقال وزيدا ضربت انت بالعطف على التاء ولم يتقدم على المعطوف عليه اذا كان مبتدا نحو الخبر
دخلت عمرو تاخ او لا فلا يجوز ان وعمرا زيد قائمان ومازيد وعمرو قائمين لضعف الحرف فلا يحول
بين الفصل بغير التفرغ وكذا لا تقول اما وعمرو زيد فمنطلقان والذي واخويه ضربان انا وهل زيد
عمرو قائمان وكيف وعمرو زيد ذاهبان وذلك لانه يتقدم على العامل ايضا وهو اما الابتداء او الخبر على
المذهبين فاذا تقدم الخبر نحو قائمان وزيد عمرو وكيف وزيد عمرو جاز لاضطرارنا لتاخر عن العامل
على المذهبين وشذ ايضا تقديم المعطوف اضطرارا ان لا يكون المعطوف عليه مفردا بانا او
بعضا فلا تقول ماجاني وزيد الا عمرو وانما جاءني وزيد عمرو وذلك كون ما بعد الا في حيز
غير حيزها فيلزم التخالف بينهما وانبانا كما في باب الفاعل فلا يقع قبلها المعطوف الذي هو في حيز
ما بعدها ومنها ان كل ضمير راجع الى المعطوف بالواو او هي مع المعطوف عليه بطابقه مطلقا
نحو جاءني زيد وعمرو جاء اني وزيد الذان حتى الذين وفتوا والضمير للمعطوف والمعطوف عليه
واما قوله تعالى ولذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب اليم
يكنزون على الكنوز والله ورسوله احق ان يرضوه اي ان يرضوهما احدهما لان ارضاء احدهما ارضاء
الآخر فيكون زيد وعمرو قائم على حذف الخبر من الاول اكتفاء بخبر الثاني وكذا يجوز زيد قائم عمرو

وعمرو على حذف الخبر من الثاني اكتفاء بالاول اي وعمرو كذلك وفي الموضعين ليس المبتدا وحده عطفا
على المبتدا اذ لو كان كذلك لعلمت فاما واما الفاء وثم فان كان الضمير في الخبر عن المعطوف بها مطابقا
عليه في مطابقته لها فاضلا فاقال بعضهم يجب حذف الخبر من احدهما اما من الاول نحو زيد قائم وعمرو
ثم عمرو قائم اي زيد قائم فعمرو قائم واما من الثاني نحو زيد قائم فعمرو اي فعمرو قائم او فعمرو وكذلك فالي اولا
يجوز المطابقة لان الفاء وثم في الترتيب يمنع شيئا من اجزاء الاضمار سواء جاز الباقي في مطابقة الضمير
وهو الخفي نحو زيد ثم عمرو فاما اذا اشتركا في الضمير لما يدل على انتفاء الترتيب حتى يتناقض الكلام وثم
اذ قد يقال قام الرجلان مع ترتيب قيامها والاضمار والاظهار في هذا سواء فقاما وقام الرجلان مثلان
في اضمار اسمائهم الظاهرة وفي تثنيتهما واذا لم يكن الضمير في الخبر المذكور وجب المطابقة فاقول زيد
فعمرو فقلت لها وجاءني زيد ثم بكر وهما صديقاي واما لا وكذا وبل وام وأو واما مطابقة الضمير
معنى وتركبا هو كون الكلام الى قصد من قصد احدهما وذلك واضح الاضراب عن المعطوف بها مع المعطوف
عليه وجب افراد الضمير نحو زيد لا عمرو جاءني وزيد بل عمرو قام وزيد او عمرو انك وكذا تقول زيد
او هند جاءني ولا تقول جاءتني اذ المعنى احدهما جاءني والغلبة للمذكر وتقول الخبر جاءني
اما زيد واما عمرو فاكرمه وان ضربت اما عمرا فاحسن اليه وما جاءني زيد الا عمرو فاكرمه واقصد
بالضمير كليهما وجب لمطابقة نحو زيد لا عمرو جاءني معجبا دونهما وزيد او عمرو جاءني وقد جئتهما
واكرمتهما وتقول او الى لا ياخذ جالس الحسن او ابن سيرين وياخذه ويجوز وياخذهما وكذا
وكذا تفعل لهذا اما بهذا او هذا اما عرض ثم تقول وبهما مررت فان الله ان يكن غنيا
او فقيرا فالله اولى بهما وبسر في معنى الواو وكما قاله بعضهم بل تقول حينئذ الشرط يجوز والمعنى
ان يكن غنيا او فقيرا فلا باس فان الله اولى بالغني والفقير معا وانما قال الله تعالى واذا

واذا اراد اتجاه او اراد انفضوا اليها باقراد الضمير معها لان انفضاضهم اليها كان لان الضمير راجع
الى التجارة المدلول عليها بقوله راوا ولا ينكر عود الضمير الى الثاني الى المعطوف او مع المعطوف عليه
وان كان المراد احدهما لانه قد استعمل او كثيرة الا باطة فجاز الجمع بين الامرين نحو جاءني الحسن
او ابن سيرين صاحكا لواو واذا جاء فوله وكان سيبويه ان لا يترجح اوغير جوابها واغير له الترجح
فقال مجيء بان او يرجح والمختار يرجح ونقول ان يدا ضربته ام عمرو وهما مستحقان للضرب وما جاءني
زيد لكن عمرو او بل عمرو وقد عرفت انها وهنا انه يعطف الفعل على الاسم وبالعكس اذا كان في الكلام معنى
الفعل قال تعالى فالق الاصباح وجعل الليل سكنا على قراءة عاصم اي فلق الاصباح وكذا قوله
ضلالا بعيدا اي يضعفا ويقبضن اي يضعفن ويقبضن قال بان يقبض بانامله يقصد به السوء فيها او عابا اي ويجوز
ولا يجوز مررت برجل طويل وبصير على العطف اذ ليس للاسم تاثير في الفعل ويعطف الماضي على المضارع
وبالعكس خلافا لبعضهم قال تعالى والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلاة وان الذين كفروا ويصدون
وارسل الرياح فتثير سحابا وكذا يجوز لم يقعد زيد ولا يقعد عمرو ولا يقعد زيد غدا وبالعكس وكذا يجوز عطف المفرد
على الجملة وبالعكس اذا تجانسا بالتاويل كقوله ابو كريم وعالم اخوه لكن عطف الجملة على المفرد
اولى من العكس لكونها عليه وكونها اشتمل من الثاني قالوا والاولى كونها بعد اما في الامر فنحو
برجل ظريف وابو كريم اولى من نحو برجل ابو كريم وشريف ولا سيما اذا كانت الجملة والمفرد صفتين
لان تطابق الصفة والموصوف اكثر من تطابق المبتدا والخبر والحال وصاحبها الا ترى ان الاولين
يطابقان تعريفا وتنكيرا دون الثالث والرابع فقولك جئتك اتفاقا وراجيا وعنده ابو كريم وشريف ليس
في الفصيح نحو برجل ابو كريم وشريف ويجوز عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس قال ابو حيان وذلك
بالواو دون الفاء وثم وان الاصالة الواو في العطف واعلم انه يجوز المخالفة في الاعراب اذا

عطف الاسم على الفعل في الماضي والمضارع على الجملة والمفرد على الفعلية جائز

يجوز المخالفة في الاعراب

عطف الجملة على المفرد اذا اضيف به هكذا

اذا عرف المراد نحو مررت بزيد وعمرو اي بعمرو كذلك ولغيت زيد وعمرو اي عمرو وكذلك قال القاضي
زمان يا ابن مروان لم يدع من المال الا مسحتا او مجلفا على المعنى اذ معنى لم يدع لم يبق منه
لم يبق من جوعه الا مسحت ويجوز ان يكون المعنى او هو مجلف او منقطعة اي بل هو مجلف كما يجيء
في حروف العطف او يكون مجلف مصدرا عطف على عض كذا قوله تعالى فمهل الكافرين امهلهم رويدا
تاكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول قوله يقرر معنى التقرير هو ان يكون مفهوم
التاكيد وهو اثبات المتبوع ويكون لفظ المتبوع بحيث لا يعلم صريحا كان معنى يقرر ثابتا لزيد
في قولك جاءني زيد نفسه اذ يفهم منه ان زيدا نفس زيد وكذا كان معنى الحائط الذي كان في كلامهم
من حائط الدور جاءني القوم كلهم اذ لا يكون الدور مختصة بالجماعة معينة فيكون صفة القوم
مجموعهم ثم ان التاكيد يقرر كما امر اي يجعله مستقرا صحيحا بحيث لا يظن به غيره فيرد لفظ
دال صحيح على معنى صحيح فيه فطن المتكلم بالسامع انه لم يعمله على قوله اما الغفلة او الظن بالمتكلم
الغلط او الظن التجوز فالغرض الذي وضع له التاكيد احد هذه الاشياء اعلم انه يدفع المتكلم
ضرر غفلة السامع وثانيها ان يدفع ظنه بالمتكلم الغلط فاذا قصد المتكلم احد هذين الامرين
فلا بد ان يكرر اللفظ الذي ظن غفلة السامع عنه او ظن ان السامع ظن به الغلط فيه تكرير القضايا
نحو ضرب زيد زيدا وضرب ضرب زيد ولا يحتج ههنا التكرير بالمعنوي لانك لو قلت ضرب زيد نفسه
فربما ظن بك انك اردت ضرب عمرو فقلت نفسه بناء على ان المذكور عمرو وكذا ان ظننت به الغفلة
عن سماع لفظ زيد فقولك نفسه لا ينفعك ويرجع انكاره غير المنسوب الى المنسوب اليه لظنك غفلة
السامع او لدفع ظنه بك الغلط وذلك امارة الجزم بخلاف ان زيدا قائم او في الجملة نحو قولك ان مع العسر
ان مع العسر لا يدخل هذا النوع من التاكيد في المصدر لانه يقرر امر المتبوع ولكن ثاني التسمية

ولاية الشمول ولا يضر ذكر لانه تأكيد اللفظي والغرض الثالث ان يدفع المتكلم عن نفسه
ظن السامع به يتجوز او يوشك ان يقع هذا ان يظن به يتجوز اما في ذكر المنسوب فربما ينسب الفعل الى
الشيء مجازا والتثنية المبالغة لا ان عينا ذكر الفعل منسوبا اليه كما تقول قتل زيد وانت تريد ضرب
ضربا شديدا او تقول هذا باطل وانت تريد به غير كامل فيجب ايضا تكريره اللفظ حتى لا يبقى شائبة في كونه بلفظه
نحو قوله عليه الصلاة والسلام ايما امرأة نكحت بغير اذن وليها فنكاحها باطل باطل والثالث ان
يظن السامع به يتجوز اما في ذكر المنسوب اليه المعين فربما ينسب الفعل الى الشيء والمراد ما يتعلق بذلك الشيء
اليه كما تقول قطع الامير اللص اي قطع غلامه بامره فيجب اذا اتكرير لفظ المنسوب اليه نحو جاءني زيد زيد
اي غيره ولا ما يقوم مقامه او تكرير معنى وذلك بالنفس والعين ومتصرفاتها لا غير والثالث ان يظن
السامع به يتجوز لا في اصل النسبة بل في نسبة الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى
بعضها لان العموم الخصوصة كثيرة فيدفع بهذا الوهم بتكرير كل واجمع واخواته وكلاهما او
كلتاهما وامثالهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التأكيد قوله من المتبوع اي ما يتعلق به من
نسبة الفعل اليه او كونه شاملة عامة والتكرير لفظا يتكرير ما يتعلق بالمتبوع من اضافة
بكونه منسوبا اليه الفعل او الفاظ الشمول تكرير ما يتعلق بالمتبوع من اضافة بكونه منسوبا اليه
عاما لافراده شاملا وقوله في النسبة او الشمول بيان الامر المراد به صفة المتبوع وشانه كما يقال شائك
في العلو اعظم من ان يوصف واصرار في الفقر ظاهر اي في باب العلو وباب الفقر فالمعنى يقرر امر المتبوع
في باب كونه منسوبا او منسوبا اليه في باب كون النسبة شاملة عامة لافراده فعلى هذا يخرج عن حد
التأكيد نحو قوله تعالى انما هو اله واحد فان واحدا وقع مقرر ومقعد امر متبوعه وهو الوحدة لكن
لم يكن ذلك الامر من باب كون المتبوع منسوبا اليه وكذا في قوله تعالى نفخة واحدة نفخة واحدة لم تقرر

كون نفخة منسوبا اليها فوله نفخ ولا كون النفخ شاملا لآحاد النفخة اذ لا احاد لها وقد وقع المصر
الآخر فرض على نفسه بنفخة واحدة فعال انه لفظة واحدة تقرر الوحدة التي في نفخة فيجب ان يكون تأكيدا
فاكيا بان نفخة واحدة دلت على الوحدة كما دل الدال تضمنا لمطابقة لا تعدل لها بالمطابقة نفخة موصوفة
بالوحدة فمجرد الوحدة مدلول لهذا اللفظ تضمنا لمطابقة ولقائل ان يقول المدلول اعم من المدلول
بالتضمن والمدلول بالمطابقة فكل مدلول للمتبوع من ذلك المتبوع وشانه سواء كان ذكر بمطابقة او
تضمنا او التزاما وايضا اجمعون في قولك جاءني الرجال اجمعون يقرر مدلول المتبوع في الرجال تضمنا
لا مطابقة لان كونهم مجتمعين في المجيء يخرج منه احد منهم مدلول مطابقتك كونهم مجتمعين
باللام المشار بها الى الرجال معينين المدلول اصل الكلمة اعني كونهم رجالا مجتمعين وهو مركب
من الرجال ومن اجتماعهم وكذا جاءني الرجال كلهم لفظة كل موضوعة للاشتمال الذي مدلول
الرجال ضمنا وهو مع ذلك تأكيد فان قلت بل معنى كلهم فاعلم جاءني الزيدان كلاهما كلا الزيدين
وكلا الزيدين هما الزيدان فمفهوم التأكيد مفهوم المؤكد مطابقة وكذا معنى اجمعون اجمعهم على
ما هو مذهب الخليل ومعنى اجمع العموم معنى العموم مطابقة قلت هذا وهم لان التأكيد هو كل
المضاف ومعناه الاثنان لا هما المضاف اليه الذي مدلوله مدلول لفظ الزيدين ضمنا لمطابقة واعلم
ان لم يستعمل لفظ اثنان هما والاثنان مدلول لفظ الزيدين ضمنا لمطابقة واعلم
انهم اذا اراد والوحدة والتثنية والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل لم يضعوا الا لفظ الدالة
على هذه المعاني نحو جاءني رجل واحد ورجلان اثنان ورجال اجمعون ومع قصد تقييدها عند بلوغ عشرة
رجال الثلثة او اربعة او خمسة وعلى هذا القياس اما اذا اراد الوحدة والتثنية والاجتماع باعتبار
نسبة الفعل اضافوا الالفاظ الدالة على هذه المعاني الى لفظ جميع فان الغالب فيه قطع الاضافة

مع قصدك ايضاحه المذكور بل باعتبار نسبة الفعل وهذه الالفاظ باعتبار هذا المعنى على ضرب
بعضها لم يجئ الا منصوبا على الحال ولم يوجد فيه فقط تقول جاءني زيد وحده اكلم بشر كله اجمعه
ليجئ وبعضها لم يجئ الا تابعا على انه تاكيد وهو كلا وكلتا وعناه اثنان كما ذكرنا الا ان اثنان لم يستعمل
مضافة الشمول الفصيح تقول بكلا وبكلتا العوام تخويا لتزييدين اثنيهما واجمعون واجمعات وانثرهم واخواته
مثل كلا لا يجئ الا تابعة مضافة في التغليب على رأي الخليل وربما نصبت جمعاء وجمع حالين كجاءني النساء
جمعاء والغساك جمع وهو قليل وقد يضاف اجمع اضافة ظاهرة فيؤكد به كما يؤكد بدون ذلك نحو جاءني القوم
باجمعهم ولا يقال جاءني القوم اجمعهم بخلاف عينه فانه يؤكد بها مع الباء وبدونه نحو رأيته عينه
ورأيته بعينه واما جميع فهو بمعنى اجمعين ويستعمل على احد ثلثة اوجه اما مقطوعا عن الاضافة حالا
كقوله ﷺ ان الله ان يأتي بهم جميعا اي بهم اجمعين وليس بمعنى مجتمعين لفساد المجئ
وان اريد ذلك المعنى فعلى ان يأتي بهم معا بل مع اتفاقهم على اجتماعهم في الاتيان وافترقوا
كالجمعة من حيث المعنى سواء واما مضافا غير تاكيد كقولك جميع من جاءك نحو جميع القوم ورأيت جميعهم
واما مضافا تاكيدا وهو اقل الثلثة نحو جاءني القوم جميعهم وبعضهم يستعمل مرة تابعا على التاكيد
ومرة حالا وتكون من الثلثة وما فيها كما مر في باب الحال نحو جاءني القوم ثلثتهم وجاؤني ثلثتهم
والتاكيد بثلثة واخواتها الابعدة يعرف الخاطب كمية العدد قبل ذكر لفظ التاكيد والا لم يكن
تاكيدا بخلاف الوصفية جاءني رجال ثلثة فتبين بهذا الذكر تقول في الوصف واحد واثنان وجماعة
لغير معين العدد وثلثة واربعة وفصاعدا لمعين العدد وتقول في التاكيد والحال وما بمعناه
هذا واحد وكلاهما واجمعون واخواته لغير معين العدد وثلثتهم واربعتهم فما وقع ذكر لمعين العدد
فاذا قصد بها الوصف لم يكن من هذه الالفاظ نظرا الى نسبة الفعل الى مبنى عاملها واذا قصد بها التاكيد

التاكيد او الحال فلا بد من النظر الى مبنى عاملها او صاحبها بمعنى انه تعلم ذلك الفعل جميع افراد المبنى
او صاحبه فعلمنا انه لا فرق بهذه الالفاظ تاكيد وحالا الا بالنظر الى شمول النسبة فالخروج
بهذه الالفاظ صفة علم هذا التاكيد الا بقوله او الشمول قال المص بدخل عطف البيان في قوله لتغاير
امر المبنى ويخرج بقيده لتاخر النسبة او الشمول اقول لما كان معنى التكرير ما ذكرته وهو تخفيف ما
بثبتة اللفظ الاول ودل عليه فليس جميع ما هو عطف بيان مدلولا عليه بلفظ المبنى حتى في العالم
زيد والفاضل عمرو اذ لا دلالة للعالم على زيد بل برهان دل بعض مبنى عامله عليه وذكر مع قوله لتغاير
نحو أقبل ابو حفص عمر اذ فرضنا انه ليس هناك مسمى باسم ابي حفص الا اثنان او ثلثة فان كان المراد
بالتغاير التوضيح فالوصف داخل فيه ايضا وان كان شيئا آخر فليس بواضح وينبغي صيانة الحد
من مثل هذا المحذور وهو لفظ ومعنوي فاللفظ تكرير لفظ الاول مثل جاءني زيد زيد ويجري
في الالفاظ كلها والمعنوي بالفاظ محفوظة وهي نفس وعين وكلا هما وكلم واجمع واكتع وابتع
وابصع فالاولان يجريان باختلاف صيغهما وضميرهما تقول نفسه نفسها انفسهم
انفسهن والثاني للمثنى كلاهما كلتاهما والباقي لغير المثنى باختلاف الضمير في كله وكلها وكلهم و
كلهن والصيغة الباقي اجمع جمعاء اجمعون جمع اكتع كتعاء اكتعون جمع ابتع بتعاء ابتعون جمع ابصع
بصعاء ابصعون ان التاكيد اما التغاير بشمول
النسبة وهو بان ذكر من حيث المعنى ما قوم من المبنى تضمنا وذلك بكلا وكلتا واجمع وثلثتهم
واربعتهم ونحو ذلك واما التغاير اصل النسبة وهو اما بتكرير لفظ الاول او بتكرير معادل
عليه المبنى مطابقة وذلك بلفظي النفس والعين وما يتصرف منهما والتكرير اللفظي
يجري في الالفاظ كلها اسما كانت او افعالا او حرفا مفردة كانت او جملا او غير ذلك والتكرير
اما مستغل وغير مستغل والمستغل ما يجوز الابتداء به معرى الوقف عليه وغير المستغل ما لا

يجوز فيه ذكر كالضمير المتصل وكل حرف الا ما يؤدي معنى الجملة ويجوز معه الغائبة دون ما
ونعم وبلى فانه يجيء بعدها موقوف عليها مع الابتداء بما قبل المستغل ان كان عليه حرف واحد كالواو والعطف
وفائه ولام الابتداء او كان مما يجب اتصاله بأول نوعي من الكلم كحروف الجر لانها لا تنفك عن مجرور
بعدها او بأمر نوعي منها كالضمائر المتصلة فانها لا يكرر وحد الا في ضرورة الشعر نحو قوله فلا
والله لا يلفى لما بي ولا لهم ايك استغاثة وقوله ما بك كلما يؤنفني وانكاف واللام على حرف واحد
مع وجوب اتصالها يجب ويستحب تكريرها مع عماده نحو مررت بك بك والكاك وضربت ضربت وان كان العامل
في الاول معمولا ظاهرا فالمختار عمل الثاني بضميره لا بظاهر نحو كل زيد قائم في الدار فيها
وان لم يكن غير المستغل على حرف ولا واجبا لاتصال جاز تكريره وحده نحو ان زيدا قائم والامر
الفصل بينهما نحو ان في الدار زيدا قائم وان عمل الاول بمعمول ظاهرا فقيل عمل الثاني بضميره
نحو ان زيدا انه قائم وليت بكرا لنيه قائم ويجوز عمله بظاهر ايضا وقد جوز واو تكرير الضمير
المتصل وجها آخر غير تكريره للعماد وهو ان تكرره منفصلا فتقول في المرفوع ضربت انت وهو
من باب تكرير اللفظ وان كان الثاني مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه ليكون
تكريره منفصلا بالعماد لئلا يصير المتصل غير متصل وتقول في المجرور مررت بك انت وبه هو
لانه لا ضمير للمجرور منفصل حتى يؤكد به كما يستعمل له المرفوع واما المنصوب المتصل فاصله ان لا
يؤكد الا بالمنصوب المنفصل اذ للمنصوب المتصل ضمير منفصل فيقال لم يكد اياك ورايته اياه لكنهم كما
اجازوا تأكيد المنصوب المتصل كما اجازوا تأكيد بالمرفوع المتصل نحو رايتك انت ورايته هو
فالمرفوع على المتصل يقع تأكيدا لفظيا لاي متصل كان مرفوعا او منصوبا او مجرورا والمتكان كذا
دون المنصوب المتصل لقوته واصالته اذ المرفوع يمثل المنصوب والمجرور وفيضعانه قد كرر ومتى لم يقع الفصل الا بصيغة

المرفوع على المتصل كما يجوز في باب الضمائر ولو لا هذا النظر لكان العكس ان يؤكد الضمير المجرور
بالمنصوب المنفصل لما بين النصب والجر من الاخوة كما في باب المثنى وجمع التصحيح وباب ما لا ينصرف
وقال النحاة ان المنفصل في نحو ضربتك انت تأكيد في ضربتك تاء بدل وانت تأكيد في المعنية وهذا وان
كرر الاول بمعناه فيجب ان يكون كلاما تأكيدا للاتحاد المعنيين والفرق بين البدل والتأكيد معنوي
كما نظر ثم هذا كلامهم وقال الزمخشري في نحو ضربتك بك بكان الثاني بدلا وهذا يجب ان الاول اذا ذهب صريح التكرير
لفظا ومعنى فهو تأكيد لا بدل وهذا افضل في اسم باب المنادى ان الثاني في يا زيد زيد بدل وجميع ذلك
تأكيد لفظي بل كلمة في بدل البعض وان اشتمال ابدال الضمير المنصوب من المنصوب نحو ثلث الرشيفة اكلهما
اياه ويعلم الزيدين احسنهما اباه كما يجيء في باب البدل والبدل ولا يجوز اذا اختلف البدل والمبدل منه فلا تقول
اكلتهما ما يوكل كذا جاز كذا في التأكيد لان المنصوب في البدل هو الثاني وكذا باب الناصب فلا يجوز في
الاول ان تقول يا الله يا زيد اخ فيجعله كالمنادى المستغل هذا كله في غير المستغل واما المستغل
فتكريره بدلا فصل نحو جاءني زيد قال الكاتبي الى انما اتى بفعلي اتى اتاك اتاك الذاهبة اتصل اتصل
وقال في المرفوع المستغل لا ابو حيان يجب تبيينا اتى الذي على مولاه وتهوده او يجب فصل تقول تركها
تنزل ابل ابل كما وقال وهم يالافون وهم كافرون ويجب التكرير اذا كرر ما يطلب شيئين او اكثر
له ذيل فتكرر المقتضي بعدتمام ذيل الاول نحو قوله تعالى لتحبنه بالثناء الذي يغرهون بما اتوا
ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بالتاء ايضا فان من الغلط فانه حال المفعول
الاول يصلح ثم التأكيد اللفظي على ضربين ما لا يتم الا بتعدد لفظ الاول بعينه نحو جاءني زيد
وجاءني جاءني زيد او تقويته بموازنه معه لفظا في الحرف الاخير وسمي ابتداعا وهو على ثلثة اضرب
لانه اما ان يكون الثاني معنى ظاهر نحو هيتا منيا وهو تبيا اولا يكون له اصلا معنى بل ضم

وقعوا في حبص بيص اي في شدة وضيق يا بلها ما اصبرها وبقيدها اركبوا البلاد حيث بيث اي شتروا سريعا هس

الى الاول للتنبيه الكلام لفظا وتقديره معنى وان لم يكن لفظة حال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن
فسن او يكون له معنى وان لم يكن كذلك مشكلة غير ظاهر نحو حيث بيث من بست الشراب لحرفيه وقولهم
اكتعون ابصعون ابتعون قيل هذا القسم الثالث اي لا معنى لها مفردة وقيل هذا الثالث مشتق من اهول
كتبع اي ضام ومن بصبع العنز اي سال ومن ابصع اي روى ومن التبع وهو طول العنق مع دقة تصغيرها
وعلى الوجه الاول يمكن ان يحمل على ما قال ابن هشام ان هذه الالفاظ تاكيد لا يجمعون للتاكيد الا اول فكانه
جعلها اما من القسم الثاني او من الثالث لانها بالنسبة الى اجمعون كحسن بسن او كحيث بيث وباب
الاتباع بعضه مبني كحيص بيص وحيث بيث كما يجيء في المركب ويجيء ما ليس على هذا من الالفاظ في باب
الاتباع بما يكون فلان ذا قليل او ويوص ياء واصله حيص بيص وقد يكون مع التاكيد اللفظي
عاطف نحو والله وقوله تعالى فذا لمحبتهم بعد قوله لاحبنهم يخلاف التاكيد المعنوي فانه لا يعطف بعض
الفاظه على بعض ولا تقطع كما جاز العطف والقطع في الوصف فلا يقال جاءني القوم كلهم واجمعون
واجاءني القوم كلهم اجمعين لانه اما جاز العطف في الوصف لكون الوصف المعطوف مستقلا بنعته
مستغنيا عما تقدم عليه وجاز القطع فيه بنصبه على المدح او الذم او الترحم الذي فيه والفاظ
التاكيد ليست مستقلة مستغنية عما تقدم عليها فيعطف بعضها على بعض ولا فيها معنى المدح والذم
والترحم فتقطع او تعطف او قطعت لكان كعطف الشيء على نفسه وقطع الشيء عن نفسه واما
جواز العطف في بعض التاكيد اللفظي بالفاء او ثم فلما يجيء في عروق العطف وقد يفيد بعض الابدال
معنى الفاظ الشمول فيجري مجرى التاكيد وذكر قولهم ضربت زيدا ظهره وبطنه ويده ورجله وابو بدل
البعض من الكل في الاصل يستفاد من المعطوف والمعطوف عليه معا معنى كلي فيجوز ان يكون انتفاعهما
على البدل وعلى التاكيد وكذا قولهم مطرنا سهلنا وجبلنا ونزعنا وضرعنا والمراد بالضرع الكرش

كلهم اجمعون ومطرنا وقوعهم ليلهم ونهارهم هذه الثلثة في الاصل بدل اشتمال فجرت مجرى التاكيد لان المعنى
مطرنا اما كنا كلها او مطرنا اوقاتنا كلها او اوقاتهم كلها على حذف المضاف من مبنى عليها فيجوز ان
يكون انتفاعها على التاكيد فجرى مجرى اجمع جاء حذف الضمير منها ولا يطرد ذكره بدل البعض
واشتمال فقيل ضربت زيدا الظهر والبطن وضربت عمرا اليد والرجل ومطرنا السهل والجبل وقبضت
الدرهم والقرض ومطر فوقنا الليل والنهار وقولنا مطرت اوقاتهم كذا يوما على
اسناد الفعل المبني للمفعول الى الزمان وقد جاء بعض هذا الجنس منصوبا بتقدير ظهر
وبطنه اما على انه مفعول ثان اي على ظهر وبطنه كقولك ثوبته ثوبا واقفان موكى قومه اي من قومه
او على الظرف اي في ظهره وبطنه نحو ضلت اليمنة ومشيت الشام ظهرا وبطنا فنصبه على الظرف او
المفعول الثاني او البدل وكذا انتفعت مطرنا السهل والجبل بالنصب على الظرف اذا قال
الخليل يقال بنا مطرنا الترس والضرع والنصاية على انه ظرف او مفعول ثان وتقول مطر
فوقنا الليلة والنهار على الظرف وبهذا جميع الفاظ التاكيد قوله قال الاولان يعني نفسه وعينه قوله
بعمان اي يجمعان على الواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث فلهذا وجب تغيير الضمير
الصحيح فقط تقول نفسه نفسه وعينه نفسها وعينها وتغيير الضمير مع الصحيح في مثنى المذكر
والمؤنث وجمعهما نحو الرجلان والمرأتان انفسهما واعينهما وقد يقال نفساهما وعيناهما على
حكاية بني كنانة عن بعض العرب والاول اولى لانه نحو قولهم اولى من قبلكم كما يجيء في باب المثنى وتقول
الرجال انفسهم واعينهم والنسوة انفسهن واعينهن قوله والثاني اي على كلا المثنى المذكر وكلتا المثنى المؤنث
تقول كلانا وكلتاهما وكلانا ما قوله والباقي اي كله واجمع الى ابصع لغير المثنى اي المغربين والجمعين
باختلاف الضمير فقط نحو كله وكلها وكلهم وكلهن وهذا اجمعهم وان لم يذكر المص

قوله الوجه الثاني على قوله الثاني قوله والرجل والبيد الكمأة صح الكلمة

وبالعكس الصيغة الباقي بعينه جمع وما بعده تقول للواحد مذكرا جمع كنتع بصعا بنتع
وللواحد مؤنثا جمعاء كنتعاء بصعاء بنعاء وجمع المذكر العاقل اجمعون اكتعون ابصعون ابنعون وجمع
المؤنث جمع كتع بصع بنع عاقلا كان او غيره ويؤكد بكل اجزاء ما للواحد اعني جمعاء واخواتها على كل جمع
الا جمع سلامة المذكر لمذكر لا لمؤنث كاجمع فتقول بالرجال او بالنساء او بالفصول او بالرتب او بالدور
كلهم اجمعاء كتعاء بصعاء بنعاء لتأنيث كل لها كلها بالجماعة ويؤكد اجزاء جميع الجموع الا جمع المذكر
السالم يؤكد جمع المؤنث بالفصول والدور كلها جمع كتع بصع بنع كما تقول بالنساء وبالرتب
جمع كتع وبجمع الناقصة جمع المذكر العاقل اذا كان مكسرا ان تقول بالرجال كلهم اجمع كتع
عوني وبل على كما ستشهد بقول جرير قبلت مهزال وادى ضبهم على قلاص مثل قيطان السلم
ومنه قولهم الخوارج جمع خارجية اي فرقة بعد فرقة وقوله تعالى والصافات صفا اي الطوائف الصافات وليس
لانه ذكر انما جاء به نحو الخوارج والصافات لكون واحدها مؤنثا اللفظ كما ذكرنا وقد اجاز الكوفيون
والاخفش لشيء المذكر اجمعان اكتعان ابصعان ابنعان ولمثنى المؤنث جمعاء واه كتعاء واه بصعاء
بنعاء واه وابو عثمان مسموع ح ولا يؤكد بكل وجميع الا واجد يصح افراقها اي كما تؤكد
القوم كلهم وعشرين العبد كله بخلاف جاءني كل رجل كلهن يعني بالذي يصح افراقه اجزائه حاصل
القوم والرجال قاله لما افراد ايمنه الحس بعضها عن بعض وبالذي يصح افراق اجزائه حكما
مغرد متصل الاجزاء كالعبد والدار وزيد فانه يغتفر اجزائه حكما بالنسبة الى بعض الافعال كالذي
والبيع فيجوز اذا اكد بكل نحو عشرين العبد كله فانه يصح شرى بعضه دون الباقي ولا يغتفر
اجزاؤه حكما بالنسبة الى بعضها كالبيع والنكاح فلا يجوز اذا اكد بكل فلا تقول طلقت جاريتي العبد
كله وزيد كله فان اجزاء العبد لا تغتفر بالنسبة الى الحكم بأنه يجوز لبعض ولبقي الباقي فعلى هذا

هذا القياس لا يقال اقتصم الزيدان كلاهما لان الزيدان لا يصح افتراقهما بالنظر الى اقتصام
اذ لو قال اقتصم الزيدان لجاز لانه اثنان او اكثر فلا يصح ان يقال اقتصم زيد وعمرو واجاز الاخفش اقتصم
الزيدان كلاهما واكرمت زيدا وعمرا كلاهما واعلم السماع وقد كان يجب على نحو عشرين العبد كله وعشرين
العبيد من افتراق الاجزاء ما افتقر المفرد اعني عشرين العبد لكنه لم يكن رفع ذلك الاحتمال بتأكيد
اذ لو قلت عشرين العبيد كلهم لرفع احتمال افتراق الاجزاء كما رفع التثنية برفع احتمال الافراد كما
والاحتمال الثاني اظهر لكونه الافتراق الثاني كثيرا فيسبق الفهم اليه فلا يحصل المقصود فاذا
ارتفع اول الاحتمالين فلن عشرين يجمع اجزاء العبدين ويجمع اجزاء العبيد واذا كان الحكم
نكرة لم يؤكد اذ التأكيد كما ذكرنا لرفع الاحتمال عن اصل نسبة الفعل الى المتبوع او عن عموم نسبة الفعل
المتبوع ورفع الاحتمال عن اذا المذكور اي شيء رواه ولي به من رفع الاحتمال الذي يحصل بعد
معرفة ذا لم اذ الاحتمال في النسبة فوصف النكرة لتتميز عن غيرها او في مثل تأكيد ويستثنى من الحكم
المذكور اعني رفع تأكيد النكرة شيء واحد وهو جواز تأكيد اذا كان النكرة محكوما عليه
كقوله صلى الله عليه وسلم فنكاحها باطل باطل باطل ومثل قوله تعالى وكان الانسان كفورا وقوله
ضربت زيدا واما تأكيد المذكر نحو كرمت الكتاب بسورة كثير وقوله تعالى وجاء ربك والملك صفا صفا
فليس التحقيقة تأكيدا اذ ليس الثاني لتقرير كما سبق بل الاول لتكرير للمعنى لان الثاني غير الاول بمعنى والمعنى
جميع السور وصفوفا مختلفة وقوله تأكيد لمذكر اذا كان معلوما المقدار موقتا كاليوم
ودينار ويوم وليلة وشهر بكل واتوا له لا بالنفس والعين وليس اذ يبين اليه ببعد الاحتمال
تعلق الفعل ببعض ذلك الوقت فعلى هذا لا يشترط تطابق التأكيد والمؤكد تعريفا وتنكيرا عند ام
خلافا للبصريين واما نحو رجال ورجالهم مما ليس معلوم المقدار فلا خلاف في امتناع تأكيد وعشرين بكل وفي

ثلاث جوارٍ قائم جيد ابيضهم ابقاهم جيد
الجيد فيهم ح

يجعلني لزيدا وهو لا يجعلا لزيد الا مر قد مر ان لم يكن يوما يجعلا واما قوله لا اكل بتوهين وتمرا كليهما
جميعا ومعرفة الم وتنكيره فيحمل كلها على البدل عند اهل المصر ويا والا فخبر وشر ليسا عرفتين ويجوز
مجيء كليهما غير تاكيد اذا كان تابعا كقوله ما يبلغن عند الكيل احدهما او كلاهما فانه عطف على
احدهما وليس لفظ احدهما تاكيدا والمعطوف في حكم المعطوف عليه في قراءة اما يبلغان بهو بدل الكل معطوفا
على البدل فلم يكرر المؤكد واكثر ذكره الصلة كقولك جاءني الذي ضربت نفسه اي ضربته نفسه وبعدها
الصفة نحو جاءني زيد مضروبا كلهم اجمعين وبعد غير المبتدا نحو الغيبة اعطيت كلهم اجمعين وذلك
لما يعرف في باب المبتدا من كون حذف الخبر عن الصفة اولى منه عن الصفة وغير المبتدا ومن الصفة
اولى منه في خبر المبتدا ويعصرهم منع حذف المؤكد لان الحذف للاختصار والتاكيد للتطويل فتنافيا
وقال هشام اذا عطفت كل شيء لم يتجاوز الى تاكيد ولعله نظر الى ان العطف عليه آلة على انك لم تغلط
فيه الا ولي الجواز نحو ضربت زيدا وعمرا لانك ربما جوزت في نسيانك الضرب الى زيد او ربما غلطت وذكرت
وانت تريد بكرا وعطفت بناء على ان المذكور بكر ص واذا اكد المعرفة بالمتصل بالنفس والعين اكد
بكونهما اثنين نفسك ش وفي شرح ابن يعيش باب العطف ص والكل والبعض والجمع انواع البعض فلا تتقدم
وذكر هادونه ضعيف ش اعلم ان لفظ كل لا يؤكد بالجمع بل الفاظ التاكيد المعنوي قدمت النفس
ثم العين ثم الكل ثم بجمعهما ثم اضاف من النفس والعين الى ما بعدهما اما تقديم النفس على الكل فلان الاحاطة
صفة للنفس وتعني فيها فتقديم النفس على صفتها اولى واما تقديم النفس على العين فلان النفس
لفظ موضوع لمعنى بذاتها ضعيف ولفظ العين مستعار لها محتاج الى الجار كقولك هذا المختص كذا لذاته
في نفسه كل شيء هالك الا وجهه اي ذاته واما تقديم الكل على اجمع فلكونه جامدا ولاتباع المشتق
الجامد اولى ولكلهما اذا كان المشتق على وزن الصفة ويوافعل وايضا فان كلا قد يجيء مبتدا دون اجمع

اجمع فانه لا يجيء الا تاكيدا واما تقديم اجمع على اخواته فلكونه ادل على معنى الجمعية المراد منهما
واما تقديم اكتع الصحيح على اخويه فلكونه اظهر افادة معنى الجمع منهما لانه من قولهم توكتع
اي تمام وبهذا المعنى ضاف فيهما وان لم تقصد الجمع بهما بهذه الالفاظ فكذا الاقتصار على ابتع
ومن النفس الى اجمع لا يلزم ان يكون الاخير تابعا للمقدم بل كما ان تذكر العين مزدوجا النفس الكل
من دون العين واجمع ومن دونهما واخواته كذلك واما اكتع واخواته فالبصريون على ما حكى الفارسي
عنهم جعلوا النهاية ابصع وفصرفانه ولم يذكروا ابتع وفصرفانه قال وبهذا يدل على قلته و
البغداديون جعلوا النهاية ابتع واخواته فقالوا اجمع اكتع ابصع ابتع وكذا ذكر الجوزي والزمخشري
قدم ابتع على ابصع وبعده ص ولا ادري ما محله والمشهور ابصع بالصاد المهملة وقيل بالقاف
المعجمة والمشهور اكتع اذا ذكر اخوات اجمع وجعل البتداء باجمع ثم بثنى باخواته على هذا الترتيب
اجمع اكتع ابصع ابتع ولا خلاف انه لا يجوز تابع اجمع عن اخواته وقال ابو علي الفارسي يجوز
بانهم كانت بعد اجمع والقول الثالث انه يجوز حذف اجمع مع ذكر اخواته وهي رواية الترتيب المذكورة الثلثة
الباقية والقول الرابع هو جواز حذف اجمع مع تقدم بعض الثلثة الباقية على بعض وسمع جاءني القوم
اكتعون وسمع ايضا اجمعون ابصعون وابتعون وسمع وايضا اجمعون ابتعون وابصعون بصع بتع وانا
خلاف الكوفيين اذا ذكر النفس والعين والكل واجمع معا وجيء لترتيب قال ابن هشام اذا قلت
جاءني القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون فكلهم تاكيد للقوم واجمعون تاكيد لكلهم
وكذا البواقي كل واحد منها تاكيد لما قبله وقال غيره بل كلهما تاكيد للمؤكد الاول كالصفات المتتالية
وقال المبرد والزجاج في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون ان كلهم دال على الاحاطة والاجمعون
على ان السجود منهم جملة واحدة وليس شيء من الكلمات اذا قلت جاءني القوم اجمعون فمعناه الشمول والاحاطة

تقدم
مع
كذا يكون
في وذن واحد

الشيء بالاستقراء اما كونه الاول اشهر والثاني متصفا بصفة نحو زيد رجل صالح او كونه اولى متصفا بصفة والثاني اشهر نحو بالعالم زيد وبرجل صالح مر وقد يكون الثاني بخلاف التعريف بعد الابهام نحو اتيني رجل فاكرمت الرجل فائدة بتبعية الثاني وذكر الرجل الابهام اولا والتعريف ثانيا وفعاوناثيرا ليس للاتباع بالمقصود اولا وذكر نحو مررت برجل زيد فان الفائدة الحاصلة من زيد نحو زيادة التعريف لكن التعريف ماذكرنا وليكون التفسير نحو مررت برجل زيد اذ لا فائدة في الابهام بعد التفسير ثم سمي عطف البيان مع جعله بدل الكل ما يكون الثاني موضحا للاول وذلك اما ان يكون لشيء لهما نحو ياحار هذا ابو عبد الله اشهر من اللص وانه لم يكن اخص منه نحو قوله اقسم بالله ابو حفص عمر فان ابن الخطاب كان يعرف بعمر اشهر منه بابي حفص ولو فرضنا انه ليس اشهر من اسمه عمر ولا كنيته ابو حفص الا اياه واما بان يكون كل منهما مطلقا على الآخر او بعض افراد الاول سواء كان الاشهر من الاول لو افرد اولا كما اذا كان كل من اخوة احدهم زيد وبناكر رجال مسمى بزيد احدهم اخوك فاذا قيل جاءني اخوك زيد احد افراد اخيك اي هو واحد من جملة ما يطلق عليه لفظ اخيك وكذا ان عكس فقيل جاءني زيد اخوك فاخوك واحد من جملة من يطلق عليه اسم زيد فالثاني في الصورتين اخص من الاول عند الافراد لكن واما عند الافراد فاحدهما اما والاشهر لانه كل واحد منهما يطلق على جملة والغالب ان يكون البدل جامدا بحيث لو حذف الاول استقل الثاني الى ينوح قبله في المعنى فان لم يكن جامدا كقوله فلما وليكفر فكر اني لبؤذني التجهم والتصهبل فذكر الموصوف اي فلما وليكفر رجل فكر فكر بخلاف الصفة فانك لو حذفت الاول وجاءني زيد العالم لاضاح الثاني الى ينعم قبله لان الوصف لا يدل من موصوف فلذا قيل ان الثاني في نحو العالم الفاضل بدل في الظاهر بدل في الظاهر العالم صفة وبخلاف التاكيد فانه وان كان جامدا لكن كونه معناه مغايرا من المتبوع بحيث يسكت عليه منع من اعتباره مستقلا ولم يكن البدل معنى في المتبوع حتى يحتاج الى المتبوع كما اضاح الوصف ولم يفهم معناه

صحيح الترمذي وصحيح ابي داود للطيبي العلقمي والتصهبل صوت العرس

آلة انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل اراد وا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل انه مثل قولك جاءني اخوك زيد الا ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وهنا بالثاني نعم لم توضحا في الثاني عطف بيان وانه قصدت فيه الاسناد الى الثاني وهنا بالاول ينظر له بمبالغة في الاسناد فالثاني بدل وح يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو اسناد اليد بعد الاضافة فتامل

ظاهر بخ حقه الثاني حسن

لفظ كلام فكانها كررها نزلا في لفظها لمعنى واحد واى بخلاف ما ذكر مع قصد المبالغة ص البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه قوله مقصود بما نسب الى المتبوع يخرج التاكيد والوصف وعطف البيان كما قال قوله ودونه يخرج عطف النسق لان المقصود بالنسبة في التابع والمتبوع ما والعفو بالنسبة من البدل والمبدل منه الثاني دون الاول بدا قوله والا يطرد ما قالة نحو جاءني زيد بل عمرو فان المقصود بالنسبة اليه الثاني دون الاول ومع هذا عطف نسق اقول واما الى الا لم يظهر لي فرق جلي بين البدل الكلي وبين عطف البيان بل لا اري عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه فانه لم يذكر عطف البيان بل قال اما بدل المعرفة من النكرة فنحو مررت برجل عبد الله كانه قيل بمن مررت اوظن انه يقال له ذكر فابدل مكانه ما هو اعرف منه وقوله تعالى واتك لتهدي الى صراط مستقيم صراط الله قال ومن البدل ايضا قولك مررت بقوم عبد الله وزيد وقال والرفع جيد اي هم عبد الله وزيد وقال ناجي ان تقفدني قومي وليتهم اصطلحهم فان الدهر خلاس عمرو وعبد مناف والذري منكم يطعن عرعر اي الظلم عباس فالوا الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دونه فيتوهم بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان قد يجيء وقد لا فيجيء البيان ثم يؤتى بالمبين فيكون المقصود هو الاول وليس كذلك انا لا نم ان المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط بل في سائر الابدال الا الغلط فان كون الثاني قد يكون هو المقصود بها دون الاول ظاهر وانما قلنا ذلك لان الاولى في الابدال الثلثة سوى البدء الظاهر لا يبدا ان يكون في ذكره فائدة لم تحصل لولم يذكر اذ ذكر كل واحد من الثلثة صون الكلام الفصحاء عن اللغو وربما كلامه تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم فاذا كان كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه متبوعا البتة الظاهر واستعماله على فائدة يصحح ان ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر ثم نقول في بدل الكل ان الفائدة تذكر بعد احد ثلثة اشياء

ت المنوع كما فهم ذكره في التأكيد جاز اعتبار مستقلا لفظا اي صالحا لان يقوم مقام المنوع وملكا
اعرابه بتبعيته الاول جاز ان يعتبر غير مستقل اخرى قال الاول نحو يا زيد الخ ويا اخانا زيد بنيتها والثاني
نحو يا غلام بشر وبشر مجرورا بالوهو بين ويا اخانا زيدا بالنصب وكذا قوله انا ابن التارك البكري بشر بالجر وكذا
المنوع يجوز جعله مستقلا نحو يا زيد وعمرو وغير مستقل نحو يا زيد والحارث للعلة المذكورة بعينها والعالم
يجر يا زيد وعمرا والا يا زيد وعمرو بالتنوين كما جاز يا غلام بشر وبشر في البدل لان العاطف كحرف النداء
والمعطوف صالح بنفسه لان يقال له والفائدة في بدل البعض وبدل الاشتمال البيان بعد الابهام والتغيير بعد الابهام
لما فيه من اثارة النفس وذلك المتكلم يحذف بالثاني بعد التجوز والمسامحة بالاول نحو اكلت الرغيف
ثلثه فتقصد بالرغيف ثلثا الرغيف ثم تبينا ذلك بقولك ثلثه وكذا بدل الاشتمال فان الاول قد يجب
ان يكون بحيث يجوز ان يطلق ويراد به الثاني نحو اعجبني زيد علمه وسلبت زيدا ثوبه فانك تقول اعجبني زيد اذا
اعجبك علمه وسلبت زيدا اذا سلبت ثوبه على حذف المضاف ولا يجوز ان تقول ضرب زيدا وقد ضرب غلامه
وقال سيبويه في قولهم ابن ذو مكة وصرفد وجوهها او لها اكلت البر ثلثه وصرفد وجوهها
اولها ولكنك بنيت الكلام توكيدا كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون وبهذا الذي قاله فيها ان
بالتغيير بعد الابهام اشبه قالوا والغرض الاصلي من البدل في حكم تكرير العامل فيه ظاهرا فاي شيء
يعرض المخاطبة ذلك فيه لم يكرر فيه ولذا ان تدعي ذلك فيما نحو عطف البيان مع تسليم البدل فرقوا
ايضا بينهما بجواز دخول الواو على البدل دونه تعريفا وتنكيرا بخلاف عطف البيان ولكن يجوز ان يخالف
في المسمى عطف بيان ايضا وهذا الذي ذكرته هو الذي يقوى عندي وبعد بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتمال
وبدل الغلط قال الاول لعلاوته مدلول الاول والثاني غيره والثالث بينه وبينما مدلول بغيرهما والمباينة تقصد
اليه بعد ان غلطت بغيره قوله قال الاول لعلاوته مدلول الاول فيه نظر اذ مدلول قولك اخيك زيد انك لو كان بينهما

+ واسلفنا ذكر فيها تكرير العامل

قوله الفعلان متغايران جملة اعتراضية بين القول ومقوله اي القول السابق اعني قول ابن يعقوب والقول اللاحق اعني قول المبرد متغايران هكذا

عين مدلول زيد لكان تاكيدا والفوك تدل على افوه المخاطب ولم يكن بدل على ان يد المتكلم مرادة انما يطلقان
على ذات واحدة وان كان احدهما يدل على معنى فيها لا يدل عليه الاخر قوله والثاني بعضه اي بدل البعض جزء
الاول نحو كسرت زيدا يده قوله والثالث بينه وبينما بينه بغيرهما اي بين الاول والثاني ما يباينه بغير
الكلية والجزئية وبذا الاطلاق يدخل فيه بعض بدل الغلط نحو جاءني زيد غلامه او حماره وغيث بدل اشتمال
وبدل المباينة كونهما بدل الغلط وانما قيل لهذا بدل الاشتمال قال ابن يعقوب اشتمال المنوع على التابع لا كاشتمال
الفرع على المفروق بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر الاول
مشوقة الى ذكر ثان منتظرة له فيجيء الثاني فيخصصها بالبهجة الاول مبينا له وقال المبرد والقولان متغايران
سمى بدل اشتمال لاشتمال الفعل المسند الى المبدل منه على البدل ليفيد وبهم لان الناجح في قولك اعجبني زيد
حسنه وهو مسند الى زيد لا يكتفي به منه بهم انه المعنى لانه لم يعجبك لمجرد حسنه بل لمجموعه وكذا سلب
زيد ظاهر في انه لم يسلب نفسه بل سلب شيء منه وكذا السؤال عن نفس الشيء في قولك ما ابالي بزيد
الا بشعره الحرام غير مفيد الا ان يكون لحكم من احكامه غير معين وكذا قول اصحاب الحاشية مطلقا غير مفيد
الا لفعلهم بذلك لا فائدة ما يحفظ به الا نحو قولك ضربني زيد عبده فانه يدل الغلط لان ضرب زيد
مفيد غير محتاج الى شيء اخر ولا نقول في بدل الاشتمال نحو قتل الامير سياسة وبني الوزير وكلا وان
شرط بدل الاشتمال ان لا يستفاد الا من المبدل معينا بل تبقى النفس مع ذكر الاول متوقعة على البيان
للابهام الذي فيه وههنا الاول غير مجمل اذ يستفاد عرفا من قولك قتل الامير انه القاتل سياسة وكذا
في امثاله فلا يجوز مثل هذا البدل لمطلقا وقيل مصر الايضاح الرابعة انه لا يخلو مدلول الثاني من ان يكون
مدلول الاول اولا والاول بدل الكل والثاني اما ان يكون الثاني فيه بعض الاول اولا والاول بدل البعض
والثاني اما ان يكون فيه الفعل المسند والمبدل منه مشتملا على الثاني اي متقاضيا له بوجه ما اولا والاول

بدل الاشتمال والثاني بدل الغلط وهذا الذي يسمى بدل الغلط على الثة اما بيداء وهو ان تذكر المبدل
منه ثم تضرب عنه وتجيء بما توهم انك غالط لكون الثاني اجنبيا وبدا معهد الشعراء كثيرا المبالغة
والتفنن في الفصاحة وشرطه ان لا يبقى من الاول الى الثاني كقولك لمن يده يمنى يده كانت وان كنت
متعمدا للذكر الا تجيء بغلط تغلطه وترى انك لم تقصد الاول الا لتتوصل به الى الثاني وكذا قولك مررت برجل
واما غلط صرف كقولك اذا اردت مثلا ان تقول جاءني حمار فشبقك لسانك الى رجل ثم تداركت الغلط
فقلت حمار او اما نسيان وهو ان تتعمد ذكر ما هو غلط ولا يسبقك لسانك الى ذكره لكن تنسى المقصود
ثم يعود فتذكره بذلك المقصود ولا يحتى الغلط الصرف ولا بدل النسيان في كلام الفصحاء
وما يصلح منه وفي وفصاحته فلا يكون في شعر اصلا وان وقع في كلام فحقه الاضراب عن الاول
المغلوط فيه بل ومعنى بدل الغلط البدل الذي كان سبب الاتيان به الغلط في ذكر المبدل منه
لا ان يكون البدل هو الغلط وبدل الكل من الكل يجيء موافقه للمبدل منه في الافراد والتثنية
والجمع والتانيث فقط لا في التعريف والتنكير واما البدال الناقص فلا يلزم موافقته للمبدل
منه في الافراد والتذكير وقد يجيء عكسا ايضا ويكونان معرفتين ومختلفتين والا كان نكرة
من معرفة فالنعت فيها بالناصية ناصية كاذبة بش [illegible] ان البدل والمبدل منه في
الابدال الاربعة يتفقان معرفتين ونكرتين والاول معرفة والثاني نكرة وبالعكس والرابعة في الاربعة
عشر فامثلة الكل من الكل زيد اخيك ورجل اخ لك وبرجل اخيك امثلة البعض
من الكل رايت زيدا رجلا صالحا ومررت برجل صالح امثلة الاشتمال يعجبني زيد علمه ورجل علم له بزيد علمه
برجل علمه امثلة الغلط رايت زيدا حمارا ومررت بحمار برجل فولة واذا كان نكرة قيد له
من معرفة فنعت لتذكر الذكرة واجب وليس فيه لك على الاطلاق بل هي يبدل الكل من الكل واما ويبدل بعض من كل

نكرة بالنصب فلمعنى واذا كان الثاني نكرة بدلته من معرفة قال ابو علي في الحجة وهو الحق بخلاف ذلك من
النكرة المبدلة من المعرفة اذا استفيد من المبدل ما ليس في المبدل منه كقولك تعالى والوادي المقدس طوى
اذا لم يجعل طوى بدلا من الوادي بل كان مثل قطع وقطع من الطي لانه قد سمي مرتين فكانه تطوى بالتقديس
وقول الشاعر انا وجدنا بني جلدان كلهم كساعد الضب لا طول ولا قصر اي لا ذي طول ولا ذي قصر
وقوله فلا وابيك خير منك ايشة فان لم تقل لنكرة الا ما افاده الاول لم يجز لانه يكون ايها ما بعد
النفي نحو ما بزيد رجل وقد مر لا فائدة فيه ويكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين والبدل ظاهر
من مضمر بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته زيدا مررت به زيد وقد مر وقد يفيد البدل ما لا يفيده
المبدل منه نحو قولك ان زيدا قام اخوه فان اخوته قد افاد ما افاده زيد وهي بدل الاضراب
ايضا كقولك عشرون درهما بل ثلاثون فان قيمة البدل باعتبار الاضمار والا وكانت باعتبار التعريف والتنكير
فامثلة الكل من الكل وهي اظهرات زيد اخيك واذا كانا مضمرين نحو اياها اذا التقدير لفظا
الزيدين واخوك وكان الزيدون اوضح المخاطبين كونهما في الزيدون واخوك والتقاء ثلاثة سواكن في مثل
المقام نحو يزيد ضربته اياه وهي توكيد لفظي لرجوعها الى شيء واحد وقد تفيد كلامهم مثل لكن انت
وقد بكل الجفنة اي انت تاكيد وكذا في مررت بك انت وبه هو وكذلك انا والمضمر من المظهر نحو اخوك لغيبة زيد
اياه بتقدير ان زيدا اخوك ولو وضع اياه اي زيد عوض ما يعود الى الغائبة لكان تاكيدا ايضا لانه يكون كقولك
رايت زيدا زيدا كما انه مررت بك انت تكرير لفظي عندهم اتفاقا والمظهر من المضمر نحو اخوك لغيبة زيد
كما ان مررت بك والاخ زيد وامثلة البعض قطعت زيدا يده والمضمر من المضمر نحو كسرت زيدا يده ثم قطعته
اياه والمضمر من المظهر نحو كسرت يد زيد وقطعت زيدا اياه والتقاء ثلاثة سواكن في مثل نحو يد زيد قطعته زيدا
اياه وبقولوت بوتكلف لاعادة الظاهر بلفظه مجملة والا وعن ذكرنا اجمالها بين تفسير التكلف ان
كان من اجله المظهر من المضمر نحو يد زيد قطعتها وامثلة الاشتمال كرهت زيدا جهله والمضمر من المظهر

المختار في هذا الباب
اضع كسرت زيدا يده قطعته وعلاه بالاول
المثال صح

كرهت بها التمرة وابغضت زيدا اياها والمظهر من المظهر نحو كرهت بها التمرة واعتللت الغلط كرهت زيدا
اياه مع تقدم ذكر الدابة والمظهر من المضمر نحو كرهت الدابة وبركها بعضها بدل البعض من الكل بدل
الاشتمال ايضا لاشتمال الاول على الثاني لكونه كلامه ولكنه اشهر افراده بالتسمية ببدل البعض وان
بدل البعض والاشتمال اذا كانا ظاهرين من ضمير يرجعان الى المبدل منه حتى يعرف تعلقهما بالاول وانما
ليتا ببدل الغلط بل يجوز ترك الضمير اذا اشتهر تعلق الثاني بالاول كقوله تعالى قتل اصحاب الاخدود النار
ذات الوقود اذهم قعود وانتم ملاوا الدلو وهذه النار قال الكوفيون يجوز ترك اللام عند الضمير نحو فوالله
السهل والجبل اي مطر ارضنا على فرق المضاف سهلها وجبلها فهو نحو قوله لحاق الضبع والبكرة
بئره قال ابن الحاجب ليجز زيدا الخ اي انه اتفاقا واما الاعتذار عن مطر السهل والجبل فقد مضى
في باب التأكيد قوله ولا يبدل ظاهر من مضمر الخ اعترض عليه ان بدل البعض والاشتمال والغلط اذا
ظاهر يجوز ان يكون من ضمير المتكلم والمخاطب قال الشاعر
بدل البعض وعدني بالسجن والاداهم
ويجيء شتمتني المذيم وقال الاشتمال اذ يجني علي هواك لذيذ طاعا وما الغبيط حلي مطاعا عجلا فابدل كل
من الكل فان غير الاشفق لا يجز نحو جاءني المكي زيد والعليك الكريم المعول قالوا لان البدل البعضي
ان يفيد ما لم يفده المبدل منه وهنا لم يجز بدل البعض والاشتمال والغلط ذلك فانه لا
لان مدلول هذه الثلثة غير مدلول الاول واما بدل الكل فمدلوله مدلول الاول فلو ابدل لتناقض الظاهر
من احد الضميرين اي المتكلم والمخاطب لانا اعرف المعارف كان البدل لتقرع التعريف من المبدل منه فيكون
نقض الافادة منذا المدلول انه واحد وفي الاول زيادة تعريف وهو ان الاخفش يمنع اتحاد المدلولين
في بدل الكل كما ذكرناه بهذا الكلام ولو اتحدا كان الثاني تأكيدا لا بدلا وافادة الثاني في المثالين زيادة فائدة
من صفة المكنة والكرم ظاهرة ولا يضر نقص الثاني في التعريف عن الاول الذي هو مرجع الضمير

رجل عاقل فرقة لكن افاد ما لا يفيد المعرفة وان كانت المعرفة فائدة التعريف التي ليست في النكرة
وتفضل الاخفش بقوله تعالى ليجمعنكم الى يوم القيمة لا ريب فيه الذين خسروا انفسهم وابناؤهم يقولون
هو نعت مقطوع للذم اما من قول المضيع ومنصوبه ولا يلزم ان يكون كل نعت مقطوع يصح
ابانه نعتا بل الكثير فيه معنى الوصف الذي في قوله تعالى وقيل لكل امة ثمود الذي يجمع مالا وقال ابن
مالك لا يبدل من الضمير اللازم الاشتمال وهو افعل امرا ونفعل في الخطاب وافعل ونفعل واذا وقع
ما يوهم ذلك فهناك فعل مقدر من جنس الاول نحو يعجبني جاءك اي يعجبني مجيء جاءك ولعل ذكر استغناها
لا بدل الظاهر عما لا يفهم الا ظاهرا او المضمر بارزا واذا ابدل عما تضمن معنى الاستفهام فلا بد من اقتران
المبدل منه بالبدل نحو من لقيت ازيدا ام عمرا ليتبين انه بدل من تضمن الاستفهام واما قوله تعالى عم يتساءلون
عن النبإ العظيم فهو كانه بدل من الاستفهام وليس ببدل واختلف النحاة في المبدل منه فقال الكوفيون انه في حكم
الطرح يعني بناء على ان المقصود بالنسبة هو البدل دون المبدل منه وعلى هذا ذكرنا من فوائد البدل والمبدل منه
يتبين منه ان الاول ليس في حكم الطرح لغلط ولا كلام انه المبدل ليس في حكم الطرح لغلط
لوجوب تبع الضمير الذي هو بدل البعض والاشتمال وايضا بدل الكل اذا كان ضميرا لا يستغني عنه نحو ضربت
الذي مر بك اخاك وعليه بعضهم كذلك نحو الذي ضربت اخاه زيد اكرم وقد يغير الاولى للغلط دون الثاني
قال الكسائي لم يقل امرأة كانه ما حاضت يعني بسواد ولم يقل معيناه وقال ابو السيور غرقوبا ومرقوا
ثم قالوا ان مثل قرة الاعضب ولكانه في حكم الطرح لغلط لم يغيروا دون الثاني وقد يبدل الفعل
من الفعل اذا كان الثاني ربح البيان على الاول كقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف له العذاب
وكفى الشاهد على ان بنابعا موقفها او بحيث طالعا ولو كان الثاني بمعنى الاول سواء كان
تأكيدا لا بدلا اخوان نصر عن ابن عمر ولا اعرف له شاهدا والذي يفصل به مذكور ان كان وافيا بعلة المذكور من الاعداد جاز

الى المرتبة الدنيا وانا ادعوه من المرتبة الدنيا الى المرتبة العليا التي
اعلا عليين والطريق الى الله تعالى من بغداد ومن طوس ومن كل المواضع
واحد ليس بعضها اقرب من بعض فاسال الله تعالى ان يوفقنا من نوره
الغفلة لينظر فيه قبل ان يخرج الامر من يده والسلام
حررته لنبرك والنافع

رسالة حجة الاسلام الغزالي

ج جبية شاة

وصيا الله

ات

ع هنى ا ج شبه و

مرفوعا كقوله ﷺ وذكر ابن كثير في تفسيره التفاقة فقد تعالى الاية اي عندهم فقد قال الشاعر وكم
من رجل رجل صحيحة وافرة سمى فيها الزمان فشلت يروى رجل رفعا وجرا وان لم يقع تعقيب
تحو مررت برجل جالس قاضل او الفرزدق وقوله تصيبها الواقي وتغيير البدل بما ضمائي كلامه باب الو
ان التوابع اذا اجتمعت بدئ بالنعت ثم بالتاكيد ثم بالبدل ثم بالمنسوق اما الابدال بالنعت فظ
فلما مر في تقليل في اسم ان النكرة لا تؤكد وان كان يقدم التاكيد على النعت اذا النعت يفيد
الاول بخلاف التاكيد واما تقديم التاكيد على البدل لان مدلول البدل غير مدلول مبنوعنه
التاكيد مدلول مبنوعنه واما تقديم البدل على المنسوق فلانه البدل لدنسبة معنوية الى المبدل منه
بالكلية او البعضية او الاشتمال واما البدل الغلط فنادر والمنسوق اجنبي من مبنوعنه
تابع غير صفة مقصود بالنسبة بلا واسطة اي بنفسه تحو اقسم بالله ابو حفص عمر وفصله من البدل لغلطة قيل انه
البدل قوله بلا واسطة يخرج التاكيد لانه لا يوضح المؤكد بل يحقق اصل نسبته
لاجزائه وعدم ايضاح المنسوق لمبنوعنه ظاهر وكذا البدل عند النحاة لان الاول عندهم
في حكم المعدوم فلم يبق الا الصفة وعطف البيان فلما قال غير صفة فرجع الصفة والا
بهذا الحد الابدال الثلثة فيدخل فيها عطف البيان كما ذكرنا ويخرج بدل الغلط بما ذكره المص
البدل قوله اقسم بالله ابو حفص عمر فصله اذ اعرابي عمر بن الخطاب فقال انك اهلي بعيد وانا
دبر بجفاء دفعاد كما فصله فقال كاد يا فلم يقله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البعير
يقول ما شئ خلق بعيرا اقسم بالله ابو حفص عمرا ما اتى بها من ثقيب ولا دبر الغفر الله لعمر
وهو مقبل اليه على الوادي فجعل اذا قال الغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق ذي الثقاب
يريد فقال صح عن ابلك فوضع فاذا هي بثقبة بجعا فحمله على بعيره وزوده وكساه